

فتاویٰ امام محمد باقر الصادق

مختصر جواد مغنیہ
عرضہ اسید لال

المحدثہ النجاشی

انتشارات قدس محمدی
قم

خیابان ارم پلساد قدس

31142014299419

DATE DUE

DATE DUE

(29)

IR-AR-85-931733

V, 5-6,

مكتبة
الشيخ
محمود

DATE DUE

DATE DUE

24 SEP 1961

100-36-21

1-504

فقه الإمام جعفر الصادق

عرضه استیلال

1875
1876

Maghnīyah, Muḥammad Jawād

مختار جواد مغنیه

/ Fiqh al-Imām Ja'far al-Sādiq /

فقه الإمام جعفر الصادق

عرضة استدلال

الجزء الخامس

في

الفصل وأحياء الموات والوقف والحجر
والاقرار والشهادات والزواج وغير ذلك

BP

193

•16

•194

1980 Z

V. 5-6

C-1

انتشارات قدس محمدی

قم

خیابان ارم پلا قدس

الغصب

معناه :

أطال الفقهاء الكلام في تعريف الغصب ، وحاول الكثيرون ضبطه طرداً وعكساً ، وقدما أكثر من مرة ان التعاريف الفقهية إن هي الا رسوم وإشارات الى الشيء ببعض خواصه وآثاره ، ومهما يكن ، فان الذي نراه ان معنى الغصب واحد لغة وعرفاً وشرعاً ، وهو الاستيلاء على مال الغير دون اذن المالك ، سواء أكان المال عيناً كمن استولى على دارك بنية تملكها بالذات ، أو كان المال منفعة كمن استولى عليها بنية ان يقتصب الكفا دونها .. والسرقة نوع من الغصب ، وان كانت أشد من السلب جهراً ، ولذا أوجبت الحد على السارق دون السالب جهراً وعياناً .

وتسأل : ان أخذ الاستيلاء في معنى الغصب يستدعي ان الظالم الذي يمنع المالك عن حفظ ماله ، والتصرف فيه دون ان يستولي عليه، ان لا يكون غاصباً ، وبالتالي ان لا يكون ضامناً .. فالذي منع غيره من امساك دابته ، حتى هلكت - مثلاً - يشفي ان لا يضمنها للمالك ، حيث لم يضع يده عليها من قريب أو بعيد ؟

الجواب : ليس من الضروري إذا لم يكن هذا غاصباً ان لا يكون ضامناً ، فان اسباب الضمان لا تنحصر بالغصب ، بل ان الفقهاء اهتموا

ببيان أسباب الضمان أي اهتمام ، واعتبروا الغصب من مصاديق هذه
الأسباب وافرادها ، ويتضح ذلك مما سنعرضه فيما يأتي :
وقد أجمع الفقهاء على ان الغصب كما يتحقق في الأشياء المنقولة
أيضاً يتحقق في الثوابت ، كالأرض والدار والبستان خلافاً لبعض أئمة
المذاهب ، حيث نفى امكان الغصب بالنسبة للمقار ، لعدم امكان ثبوت
اليده عليه .

تحريم الغصب :

شدد الاسلام كثيراً في تحريم التعدي على أموال الناس . واعتبره بمنزلة
التعدي على الدماء والأعراض ، وأوجب الفقهاء التحفظ فيها والاحتياط
وحرموا التصرف بالمال الا مع العلم بالأذن الشرعي ، لقول الإمام (ع) :
لا يحل مال الا من حيث أحله الله .. وقد تضافرت نصوص الكتاب
والسنة على ذلك .

قال تعالى : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - البقرة ١٨٨ .
ويل للمطففين الذين اذا اكتاثوا على الناس يستوفون واذا كالوهم أو
وزفوهم يضربون .

وقال الرسول الأعظم (ص) : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ..
لا يحل دم امرئ مسلم ، ولا ماله الا عن طيب نفس .
وقال الإمام أمير المؤمنين (ع) : الحجر الغصب في الدار رهن على
خزائنها .

وقال الإمام الصادق (ع) : قال رسول الله (ص) : من خان جاره
شيراً من الأرض جعله الله طوقاً في عنقه من تحوم الأرض السابعة حتى
يلقى الله يوم القيامة مطوقاً الا ان يتوب ويرجع .. الى غير ذلك .

اسباب الضمان :

يحرم على العاصب التصرف في الشيء الموصوف ، وبحسب عليه رده بالذات . ان كانت عبه قائمة . ورد بذله . ان تلف . ولو بأفة سماوية .. وثماسة ضمان العاصب نكلم الفقهاء في باب العصب عن موحبت الضمان من حيث هي ، وبصرف النظر عن العصب . وحصرها في ثلاثة : مباشرة الاتلاف . ونسب . والبدل . وربما يطل ان هناك أسباباً غيرها :

١ منها : الضرر . كمن فتح قفصاً ، وموت الطائر الذي فيه عن صاحبه .

و ٢ منها : قاعدة العذر ، كمن باع ما من غيره بعنوان انه المالك ، وتصرف المشتري بنية صحة البيع . ثم تبرع النافع وتبدله .
و ٣ منها : احترام مال المسلم الذي دل عليه حديث : حرمة مال المسلم كحرمة دمه .

و ٤ منها : ضمان الموصوف بالسوم . وهو ان تأخذ الشيء نظره ، لتشتريه ، فيتلف في يدك قبل ان يتم الشراء .

و ٥ منها : المقبوض بعقد فاسد ، فالشئ الذي يقصده المشتري بهذا العقد مضمون عليه للبائع ، والشئ الذي يقصده النافع مضمون عليه للمشتري .

و ٦ منها : غارية الذهب والفضة . وغارية غيرها مع شرط الضمان حيث يضمنها المستعير ، حتى مع عدم التعدي والتعريض .

ربما يطل للوهلة الاولى ان هذه غير الاسباب الثلاثة التي ذكرها الفقهاء ، ولدى التأمل يتبين ان بعضها أحيى عن الضمان وأساسه . فإن قاعدتي الضرر والاحترام تدلان على حرمة التصرف في مال المسير الا بإذنه .. وببذبة ان حرمة التصرف شيء . والضمان شيء آخر بخاصة

لا صرر . فإنها تعني الأحكام الضرورية في الاسلام ، أما ثبوت الصيام أو
عدمه فهي أحقية عنه

وبعض هذه لقواعد يدل على الصيام . ولكنها لا تعدو الأسباب
الثلاثة التي ذكرها الفقهاء ، العامة والمقصود بالبعد العاصد وبالمسوم من
مصاديق الصيام باليد ، والعرر يدخل في صباه النسب . وبالإجماع ان
هذه القواعد اما لا دلالة فيها على الصيام . واما ينطبق عليها أحد
الأسباب الثلاثة التي نتكلم عن كل منها في فقرة مستقلة

الصيام بالمباشرة :

السبب الأول للصيام ان يباشر ائتلاف المال نفسه ، مثل ان يقطع
شجرة غيره ، أو يكسر اناه . أو يحرق كتابه أو ثوبه ، وما الى
ذلك . ولا فرق في وجوب الصيام بين ان يكون المتلف قاصداً ، أو
غير قاصد ، ولا بين ان يكون بالعمى عاقلاً ، أو غير بالغ وعاقلاً ،
لأن اخطائات الوضعية تشمل الجميع ، فمن رمى صيداً بسهم فأصاب
حيواناً مملوكاً ، خطأً ، ومن غير قصد ، أو كان بالعمى فأنقلب على اناه
غيره فكسره فعليه الصيام . وكذا المجنون والطفل إذا ألتف مال انسان
فعلى الولي ان يدفع له البدل ان كان لها مال ، ولا ينتظر المالك الميسرة ..
وإن فرق بين النالغ العاقل القاصد وبين غيره ان الاول اذا ائتلف يآثم
وبغرم ، والثاني يعزم ولا يآثم . وهذا يتبين ان المتلف الصائم قد
يكون غاصباً آثماً ، كالعاقل المتعمد . وقد يكون غير آثم ، كالمخطئ
والقاصر .

الضمان بالتسبيب :

الثاني من أسباب الضمان التسبب ، وهو أن يأتي الإنسان بفعل يوجب التلف ، ولو بصيغة فعل آخر معه ، كالخمر الذي يحصل به الهلاك مع المرور ، بحيث لو لا الخمر لمضى المار بسلام . وموارد التسبب كثيرة لا يبلغها الإحصاء ، منها أن يجر حجر في غير ملكه فيسقط فيها إنسان أو حيوان ، أو يصح في الطريق المعثر والمزلق ، كقشر الطبيع والمور ، أو يغرس فيها المسامير ، فتتضرر المارة بأعضائها وأموالها ، أو يصب شحماً فتتضر الدابة براكبها ، أو حولتها ، أو يلقي حصباً أو حيواناً في مكان الحشرات المؤذية والحيوانات المفترسة فتقتله ، أو يترك مربط الدابة أو قيدها فتشرد ، أو يفتح القفص على طائر فيذهب ، أو يفك وكاء ظرف فيه ريت ويحوه فيسيل ما فيه .. كل ذلك ، وما إليه يشمله ضمان التسبب ، ويوجب على المتاعل المسبب أن يدفع للبالك بدل التلف من المثل والقيمة .. وفي ذلك روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) .

قال الإمام الصادق (ع) : كل شيء يصير بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه .

وقال زرارة سألت عن رجل حضر بشراً في غير ملكه ، فر عليها رجل ، فوقع فيها ؟

فقال : عليه الضمان . قال صاحب الجواهر . : إن غير ذلك من النصوص التي منها المعترة المستحقة .

تعدي النار الى ملك الجار :

اتفقوا بشهادة صاحب المسالك على أن من أرسل في ملكه ماء ، أو أوجع ناراً لمصلحته متعدي الماء أو النار الى ملك غيره فأضربه وأضر به ،

اتفقوا على ان الماعل لا يصمم شيئاً مما يهلك ويهدد شرطيين . الأول ان لا يريد على مقدار حاجته من الماء والنار الشاي ان لا يطل ان عمله مصر بغيره ، لأنه ، والحال هدي . يكون مأدوباً شرعاً بالتصرف . وحديث ه الناس مسلطون على أموالهم ه لا يمنع من العمل به مانع عادة اجتماع الشرطان . ثم اتفق ان تصرر العبر فلا يصمم الماعل ، تماماً كما اذا حصر ثراً في ملكه بعيداً عن لطريق العامة ، ثم شرد حيوان سقط فيها .

وإذا تعد الشرطان معاً كي اذا أوجع ناراً أكثر من حاجته ، وكان الهواء شديداً عاصفاً ، حيث يطر تنعدي اسار عن ملكه . اذا كان كذلك فانه يصمم بالاتفاق . لمكان التعدي والتعريض . وإذا فقد احد الشرطين دون الآخر ، كما اذا تحاور عن مقدار الحاجة ، ولم يطر الاصرار بالعبر ، أو اقصر على مقدار الحاجة . ولكنه طن الاصرار بغيره فلهذه قولان أصحاب الصياد . لأنه قد أوجد عملاً لولاه لما حدث التالف .. هذا . ان ان الخطابات الشرعية الوصية ومنها الصياد - لا تنبذ مسلم ولا جاهل . ولا عمد . ولا خطأ . أما الادن الشرعي بالتصرف فانه لا يتمي مع الحكم الوصي وأي مانع ان يقول اشارة : انت مسلط على مالك . فاعمل به ما شئت ، ولكن اذا تصرر عبرك من تصرفك فيه فعليك الصياد ٥

من يمنع المالك من ملكه :

إذا لم يستول الظالم على العبر . ولكن مع المالك من التصرف فيها ، والمحافظة عليها كأن يجمعه عن امالك دابته المرسلة فتهلك ، أو عن اخذ محطته فتنسرق . أو عن سكبي داره فتهدم ، اذا كان كذلك فهل يكون الصائم آثماً وصاماً . أو يكون آثماً فقط غير صائم ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب المسالك الى ان الظالم يأثم . لا يفرم ،
لان يده لم تثبت على العين ، فلا يكون قاصباً .
ويلاحظ بأن الصبان لا ينحصر منه بالعصب . بل يكفي في ثبوته
ان يكون لعمل العاصب نوع من التأثير في اهلاك . بحيث لولاه
لسلمت العين .

نقصان القيمة السوقية :

اذا معة الظالم من بيع سلعته . فقصد قيمتها السوقية دون ان يشعر
شيء من صفاتها يأثم ولا يعرم . لأنه لم يعوت عليه العين . ولا شيء
من صفاتها ، وانما هوت عليه ارباح والاكتساب ، وعدم الرشح من
الصفات السلية التي يشملها الصبان . أحل ، ان العرف يرى انظالم
ها مسأاً للتصويت ، وبكسر ليس كل ما هو سب عرفاً فهو
موجب للصبان شرعاً ، لأن لفظ لس لم يرد في النص ، كي يكون
المرجع في معرفته العرف على ان العرف عبر مصسط في معرفة الس .

الرجوع عن الشهادة :

اذا شهد اثنان بأن ريداً مدين لغيره مال ، وبعد ان حكم الحاكم
بالدين اعتماداً على شهادتهما رجعا عن الشهادة ، وأكذبا أنفسهما . فيعمران
للمشهود عليه عوص ما يدفعه للمشهود له . وكذا لو شهدا بالطلاق ،
وحكم به الحاكم ، ثم رجعا عن الشهادة ، فإنهما يعمران المهر للزوج .

اجتماع السبب والمباشرة :

قدمنا ان كلاً من المباشرة والتسبب من موجبات لصيان ، فإن انورد أحدهما عن الآخر أثر أثره . وان احتمعا معاً يطر : فإن كان المباشر أقوى فعليه لصيان ، ومثاله ان يحمر شخص حفرة على الطريق . أو في ملك غيره . فيأتي آخر . ويدفع انساناً أو حيواناً فيهلك . ولصيان — ها — يثبت على الدافع لا الحاضر ، تماماً كما لو دفعه في الماء فغرق ، أو عن غيره فهلك .. وان كان السبب أقوى فالصيان عليه ، لا على المباشر ، وذكر الفقهاء لذلك مثالين :

الأول : التعرير . كمن يسرق أموال اناس ، ويتصدق بها بموا انما له ومه ، ثم يتصرف فيها الآخذ في مصلحته معتقداً حلقها وتملكها من المعطي ، وما يخص السبب دون المباشر الذي لم يتصرف لولا التعرير والتسبب . لكن يجوز للمالك ان يعرّم من شاء منها ، بالنظر الى ان العاصب قد استولى على المال ، وان الآخذ قد أنقذه ، فإن رجع المالك على العاصب لم يرجع العاصب على الآخذ ، وان رجع المالك على الآخذ رجع هذا على العاصب ، لأن المعرور يرجع على من عره .. ومن القواعد الفقهية المعروفة ان الصيان يستقر في النهاية عن من تلف المال في يده الا إذا كان صاحب اليد مفرراً به .

الثاني : الاكراه على اتلاف المال ، فمن أكره انساناً على اتلاف مال فالصيان على المكره دون المباشر ، لأن المباشر — هنا — أصعب من السبب .. ولو أكرهه على قتل نفس محرمة فلا يجوز له قتلها ، فإن هل قتل ، وجب السبب مؤبداً ، والمكر — كما أطن — ان للبال بدلاً ، والنفس لا بدل لها .. والتفصيل في باب الشهادات .

وقد يجتمع سببان على شيء واحد ، كما لو حضر شخص حفرة في

عبر منك ، ووضع آخر حجراً بالقرب منها ، فبعضر بالحجر امان ،
أو حيوان ، ويقع في الحفرة فيهلك . قد اشهد الثاني في المسالك :
« ان اتفق وحود الحفرة ووضع الحجر في آن واحد فيتجه الصياد على
الأنبيس احداهما وواضع الحجر . للتساوي وعدم الترجيح : وان تأخر
وحود أحدهما عن الآخر فاصياد على الأول ، لأنه من السهولة . »

مسائل :

١ - شخص فتح باباً عن مال الغير فأحده السارق ، فالمسبب هو
الفتاح . والسارق هو الماشر ، وعليه الصياد ، لأنه أقوى من
المسبب ، ولا شيء على الفاتح سوى الالتم .

٢ - شخص وثق الى عالم بأخر ، فله ماله . فلو اثنى مسبب ،
وانساب ماسر ، وعليه الصياد . لأنه أقوى من الواشي الذي
بأنه يغضب الله وعذابه .

٣ - شخص أسك بأخر ، فضله ثابت ، فيقتل القاتل ، لأنه أقوى
من الماسك ، ويجبر هذا مؤبداً . والتفصيل في باب القصاص
ان شاء الله تعالى .

الضمان باليد :

السبب الثالث من أسباب الضمان اليد . فكل من استولى على مال
الغير بلا ادب منه استيلاء بمكته من التحكم فيه . ولو آناً ما فقد دحل
في عهده ، وأصبح مسؤولاً عنه ، وعليه ارجاعه لمالكه مع بقاء عيه ،
وارجاع عوصه مع تلفه . سواء تعدد الاستيلاء كاسارق ، أو لم يتعد

كمن اشتهت عليه محمطة غيره فأحدها خطأ ، وسواء أتدفع
 اليد تحت يده بسب منه ، أو بأفة سجاورة ، فيده في جميع ذلك يد
 صباه الا ما خرج بالدليل ، لعموم على اليد ما أحدث ، حتى تؤدي
 حرج منه يد الولي والوصي والوكيل والوديع والمستعير والمستأجر بدليل
 خاص ، فبقي ما هنا ذلك مشمولاً لصباه اليد .

وعن هذا . فإن الصباه باليد لا يختص بالعاص وحده ، بل يشمل
 ويعم وضع اليد على الشيء خطأ واشتباعاً بين ملكه وملك الغير . وعلى
 ما يؤخذ من العاص باعتقاد انه المالك . وعلى المقصود بالسوم والعقد
 العاصد اللذين أشروا ليهما في فقرة . أسباب الصباه . من هذا المصل ،
 وعقدان للأجير وصلاً مستقلاً في الجزء الثالث بعنوان : المقصود باعتقاد
 العاصد .

وقال الفقهاء ان من وضع اليد الموحدة للصباه الركوب على دابة
 الغير . وان لم تنقل به ، والجلوس على فراشه عدواناً . قال صاحب
 المالك : لا اشكال في تحقق العصب مع الجلوس على الساطع ،
 وركوب الدابة ، سواء أقصده أو لا . وسواء أكان المالك حاصراً
 وارعه أو لا ، لتحقق الاستيلاء عليه .

صالح الحر :

قال أكثر الفقهاء : ان من حبس انساناً حراً ظلماً وعدواناً يأثم ،
 ولكنه لا يضمن شيئاً من ماله . إذ ليس شأن لاسان كشأن الأموال
 التي تدخل تحت اليد وبكلمة ان الآدمي مضمون بالانكلاف . لا بالعصب .
 أحل ، من يستعبد انساناً قهراً عنه فعله اجرة المثل . لان عمل الانسان
 محترم ككلمته وأمواله

وإذا هلك المحبوس . أو تصرر . وهو في الحبس ينظر فان كان

انصرر بسبب الخاس يأنم ويعرم . وان كان سبب آخر يأنم . ولا يعرم قال صاحب الخواهر . ولا خلاف عقق أحده به . بمعنى انه ليس كمصعب الاموال الموحب للصيان . حتى ولو مات الانسان خنق نفسه . ضرورة عدم كونه مالاً . حتى ينحقق فيه الصيان ثم قال - والظاهر عدم الفرق بين الاسان الكبير والصغير . والمجنون والعاقل .

ولكن صاحب محتاج الكرامة نقل في باب العصب عن المقدس الاردبي . واستاده السيد بحر العلوم انها قويا للصيان . فالأصل من حسن صانعاً . أي صاحب صفة . ولم يسمع به فعليه صيان عنه . لان في عدم الصيان ضرراً عظيماً . انه يموت هو وعياله جوعاً . مع كون الخاس طالماً معتدياً . وجرأ سيئه سيئة مثلها . والقصاص . ونحو ذلك . وواقفها على ذلك صاحب الرياض . فقد نقل عنه صاحب الخواهر الميل الى ذلك .

وعن في النتيجة على هذا الرأي . ودرى ان من يحسن عاملاً متنجاً . ويصده عن عمله فعليه صيان مفعته . اما من يحسن كسولاً بطلاً يستهلك ولا ينتج فلا شيء عليه سوى الأثم .

ومن عصب حيواناً فعليه صيان مفعته . وان لم يستوف منها شيئاً . تماماً كما لو عصب داراً . ولم يسكنها فانه يضمن بدل المصعة مدة العصب . فان المصعة مال تدخل تحت اليد على وجه الصيان

لداول الایدي :

في الجزء الثالث فصل الرد وأحكامه . تكلمنا مفصلاً عما اذا تداول المعصوب أيدي عبيدة . وعن حكم المالك مع أصحاب الایدي . ثم عن حكم بعضهم مع بعض . ولا شيء لرب ربذه على ما سبق

رد المصوب :

يحرم على المصوب التصرف في المصوب ، بل يحرم عليه بقاؤه عنده ، وإن لم يتصرف ، ويجب رده فوراً في صاحبه ، وعليه مؤنة الرد منها بلغت ، بل يُحجر عليه ، وإن استمر رد لتصرف المصوب . لأنه هو الذي أدخله على نفسه ، وأقدم عليه بسوء اختياره . فإذا عصب حرجاً . وبقي عليه يهدم أساء إذا توقف رد الحجر على عدم ويستخرج اللوح لمصوب من البصة . وإن أدى في تلعبه إلا أن يستمر إخراج هلاكه نفس . أو من غير العاصب . لأن الرد إلى ذلك وجب عن الفور . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

١ د غير لعصب الشيء المصوب عن صفة . كالخطة بطحها ، والدقيق يمحى ، ولثوب يعضنه لم يملكه العاصب بهذا التصرف ، وعليه رده مع الأرض إن نقصت قيمة المصوب رادت فلا شيء للعاصب ، إذ لا حرمة لعمله .

وإذا عصب ببصة فصارت فرحاً فامرح لصاحب البصة . لا للعاصب ، وإذا عصب محلاً ، فابراه على النبي فأوبدها فأوبدها لصاحب النبي ، وإن كان لعاصب صاحبها ، وعليه حرمة المثل لصاحب المحل ، فإن صاحب الجوهر ، يمكن تحصيل القطع من البصرة المستمرة في سائر الأعصار ولا مصار على نعمة الولد للأنبي في غير الأساس من غير فرق بين العاصب وغيره .

وبعضهم ذكر وجه يفرق بين البصة . وبين البصة بأن قطعة المحل من حيث هي لا قيمة لها ، وليست مملوكة بخلاف البصة .

وحكم الحب والبصة واحد ، فإذا عصب حباً فزرعه فابرع لصاحب الحب . لأن الملك ينشأ من حيث هي تصرف النظر عن الشكل والصورة .. هذا ، بالإضافة إلى استحباب بقاء الملك .

وإذا حدث في المصوب عيب ، كالحب يصبه السوس والمعونة ،
والثوب يصير خلقاً ، والمنصاغ يصنع سيكة . والحيوان يهرل أو يمرض ،
أو يفقد عصباً من أعضائه ، والشجرة تدبل أو تقطع بعض فروعها ،
والدار تهتم أو تنصدع كل ذلك ، وما إليه لا يمنع من الرد ، بل
يجب على العاصب أن يرد المصوب على عيبه المتجدد عنده مع الأرض ،
ويدفع للمالك التعاوت بين قيمة المصوب حين الفص ، وقيمته حين
الرد ، سواء أحدث العيب والقصان بسبب العاصب ، أو بسبب آخر .
وإذا تلقت العين المصوبة رد العاصب بلغا إلى المالك من المثل أو
القيمة ، حتى ولو كان التلف بأفة سخاوية .

بيع المصوب :

إذا صاعت العين المصوبة ، أو سرفت من العاصب ، وتعلم عليه
ردها إلى المالك عند طلبه لها ، فإذا يصنع ؟

الجواب . يعاوض المالك على التحويل وشراء العين منه ، فإن اتفقا
نقل العين إلى ملك العاصب وينتهي كل شيء ، وإلا وحسب على
العاصب أن يدفع بلغا للمالك مثلاً أو قيمة ولكن إن وجدت العين
بعد ذلك ، وقدر عليها العاصب فعليه أن يردها إلى المالك ، وعلى المالك
أن يرد البذل على العاصب

وفي جميع الحالات يجب على العاصب أن يدفع أيضاً للمالك اجرة
العين المصوبة من حين المص إلى حين دفع البذل ، إن كان لها اجرة
نحو المعتاد . قال صاحب الجواهر . : الإجماع على ذلك ، لما تقدم
من صهر كل ما فات في يد العاصب ، ولو بأفة سخاوية . لأن المبيع
أموال ، فتضمن كالأعيان .

منافع المصوب :

المذبح المسحة كنها لذلك . لأنها ماله منك . وابتاع كنها مصمومة على عاصب لأن يده يده صواب . فعليه ان يعرف ما يموت بسببها . سر . كانت المسحة عيباً كالشعر والصوف والشعر والنول . او عيبها كدسكن واللأس وبركوب . وسواء استوفاهما العاصب . او لم يستوف منها شيئاً . بل ذهبت لمصلحة مولى . فان صاحب الخواهر والاحتجاج على ذلك . بل وعلى عدم الفرق في المنافع بين العوات والمصوب . والمراد بالعوات ذهات المنافع من غير استيفاء . وبالتصوب استيفاءها .

واذا عصب جوباً مريلاً فعمه . حتى ستر . ثم هزل . وعاد الى ما كان . فعلى عاصب صبه سبباً . تدمياً كما هو عصبه سبباً فهل عله . وكذلك اذا عصب شجرة دائمة صفها . وبذلك الجهود حتى تمت وايضا . ثم عادت الى . كانت عليه حين العصب فيه يصعبها بامة بدعة . لان الصفات تنبع لعين . سواء أحدثت عند المالك او بعاصب وما يقوت منها في يد العاصب فعليه صيانته .

واذا عصب ارضاً فزرعها . او قرسها او بنى فيها . وبرزع والعرض ونحوهما للعاصب . ان كان المير والعرض ومواد البناء منه . وعليه اجرة المثل لصاحب الأرض . ودية كل ما يحدث في الأرض بسبب الزرع والعرض والبناء . واذا جلب المالك من عاصب ان يبيعه الزرع او العرس فلا يجوز للعاصب على المير فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل زرعه رجل بغير اذنه . حتى اذا بيع الزرع جاء صاحب الأرض فقال زرعه بغيري بغير اذني . فرددت ي . وعليه ما نصفت . أنه ذلك ام لا ؟ قال الإمام . لا زرعه زرعه . ولصاحب الأرض كراهة زرعه .

وتعبر الإشارة إلى أن المالك لا يحبر العاصب على إزالة الثمر في
ن يصبغ . وإن تصرر صرراً حشماً فإنه هو الذي صب الصبر
لصه . هذا ، بالإضافة أن اجرة المثل مدة بقاء الثمر في الأرض
كما أشرنا .

وإذا حفر العاصب في الأرض ثمر . وحين يرجع المالك الأرض
أراد العاصب أن يطم البئر ، ويرجع الأرض كما كانت ، فهل المالك
منعه من ذلك ، وإبقاء البئر من غير طم ؟

الجواب : أجل ، له ذلك ، لأن الظن يستمر انصرف في ملك
الغير ، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه . وحل ،
إذا تصرر انما صب البئر والحل هدي . فلا مسؤولية على العاصب
وقال صاحب الجواهر : المالك أن يمنع من طم البئر . ومع ذلك
ينبغي الصبر على العاصب في حدث شيء . لأن المالك كان
عدواناً من العاصب ، وتعدوان من لصيان

ويلاحظ بأن العدوان قد يرجع إلى عدوان المالك وعنه يرجع
المسؤولية عن العاصب ، تماماً كما لو كان المالك هو الذي حفر البئر
وعلى أية حال ، فاني لا أنقل الجميع إلى منع العاصب من حفر البئر
من ذلك الضمان ، وبين بقاء الضمان .

المثل والقيمي :

يجب أولاً . ونقل كل شيء رد لمعصوب . فلو نعتد
هناك أو صيدع فيجب رد المثل . فلو لم يكن له مثل أصلاً أو
كان ولكنه انقطع ، ولم يوجد عند انقضاء فيجب رد القيمة ، فالعين
أولاً مع الامكان ، والا فالمثل مع الامكان ايضاً ، والا فالقيمة . وهذا
ترتيب واجب ، لا عاقل . أما وجوب رد العين ان صاحبها مع الامكان

فلأنه صدقها . فانقصه قياسها معها . واما وجوب رد المثل مع عدم
امكان انعي فلأن امثل مساوي للعي في الحسن والنقصات وانائية فيكون
أعدل وأبعد عن الضرر . واني هذا يومئذ قوله تعالى : « من اعتدى
عبيكم فاعبدوا عليه مثل ما اعتدى عبيكم » - النقرة ١٩٤ . وقوله
سبحانه « وحرأ ميثق ميثق مثلها » - الشورى ٣٩ . وقوله عز وجل :
« وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به » - النحل ١٢٦ .

وما وجوب القيمة مع امكان المثل فلأنه السبل الوحيد لتفريع الدية
والخلاص من المسؤولية بقي ان يعرف ما هو المثل والقيمي ؟
المثل ما تساوت احرازه في الحسن والصلوات والآثار والشر . بحيث
اذا احتطت الاحراء لا يمكن التمييز بينها . كالخوب والسقوط من
صف واحد .. والقيمي ما عدا ذلك كالأرض والشجر والدار والحيوان
ومحوه لا يصير له من كل الوحوه قال صاحب الجواهر . المراد
بالمثل في كلام الله تعالى هو الذي به مثل . بمعنى به مساوي به في جميع
ما له مدحبة في دليته من صدمته الذاتية لا العرضية وما عده قيمي .
ونقدر الإشارة الى انه مع وجود المثل يجب على العاصب ارجاعه
بالأما ما يقع شر . ولو راد اصداً عما كان عليه يوم العصب . كما
ان على ائمة ان يصل المثل ولا يجوز له المطالبة بالقيمة . ولو نزل
ثمنه اضماً .

وإذا تعدر المثل بعد ان كان موجوداً حين لعصب وجب تلف
المعصوب . ولكنه نضع . ولم يقدر عليه العاصب حين طالب به المالك .
اذا كان كذلك سقط المثل عن العاصب ووجبت القيمة لتفريع التكليف
في لا يصدق . ولأنه جمع بين العاصب وهو تعتبر القيمة التي يقدر
بها المثل يوم العصب . أو يوم تلف المعصوب . أو يوم الانقاص والاداء .
أو أعني القيمة .

اتفقوا شهادة صاحب الخواهر على انه يدفع قيمة المثل السوفية حين
الاقصاص والاداء، لأن الثابت في الدمة هو المثل فتعتبر القيمة ساعة الوفاء
وعمبة تبريع الدمة . تماماً كما لو استدان شيئاً . ثم 'فقد المثل فإنه
يدفع قيمته عند الاداء .

وإذا سقط المثل عن المالية من الأساس بعد ان كان من الأموال
حين العصب فليس للعاصب ان يلزم المالك بأحد المثل . بل بذلك ان
ان يلزمه بدفع القيمة ، تماماً كما لو تعدر وجوده ، ولكن يدفع لقيمة
يوم سقوطه عن المالية . لا يوم الاقصاص والوفاء . لأن الدمة تشتعل
بالقيمة يوم السقوط ، كما هو الشأن في التلف .

هذا ، اذا كان المعصوب شيئاً ، اما اذا كان شيئاً كالحبوب ونحوه
فحين العاصب ان يدفع قيمة المعصوب يوم تلفه لا قبله ولا بعده . وان
طرد الامد . لأن يوم التلف هو الوقت اندي تشتعل فيه الدمة بالقيمة .
قال صاحب الخواهر : الأقوى وجوب القيمة حين التلف وفقاً للصالح
والشهيد والسوري والكركي والارديني . بل هو المحكي عن القاضي .
بل في الدروس والروضة يسته الى الأكثر . وذلك لانه وقت الاشتغال
الى القيمة ، والا فقله مكلف برد العين من غير صمد ينقص السوفي
اجمافاً .

وقال جماعة من الفقهاء : يدفع العاصب أعلى القيم من حين العصب
الى حين الدفع عقاباً على غلوائه .
ويلاحظ بأن هذا مجرد استحسان ، لأن فقه هو اندي يشدد العقاب
على المجرمين غلباً ، لا الانسان .

هذا بالاضافة الى ان الفقهاء اجمعوا كسمة واحدة ان القيمة السوفية
لا تصمن مع وجود العين معها رادت . والاجماع على ذلك اجماع على
عدم ضمان أعلى القيم من حين العصب . حيث تكون عين المعصوب

قائمة واراً واحد المعصوب بعد ما أفهم ، واحد المالك عوضه من العاصب يرجع المعصوب للمالك ، وعوضه للعاصب .

مسائل :

١ - إذا عصب وصياً على جهة عامة ، كالمسجد والمفطرة والطريق يجب عليه أن يرفع يده عنه . ولكن إذا تألف تحت يده فلا صبر عليه ، وكذا لو استعمله واستوفى ماله . لأن الوقف العام لا مالك له حقيقة غير الحق العام . وعقوبته هذا الحق معوية لا مدنية . أما لو كان الوقف على جهة خاصة كخزانة والمجاهدين والمصحات ، وما إليها يكون حكمه حكم المالك الخاص ، يتضمن العين والمنفعة .

٢ - إذا مرح المعصوب بما يتمكن فصله عنه . كالحقة يعصها ثم يرحها بالشعير فعلى العاصب أن يمرر الحقة ويعزلها عن الشعير ويردها على أملاكه . ولو استدعى ذلك من المال الكثير ، لأنه هو الذي أهدم على ذلك عتلاً . وإذا مرحه بما لا يتمكن مرره وعزله عنه ، كالزيت يخلطه عنه أو تأنع له قيمة فهو شريك في المجموع . فإن كان المعصوب والمحوط به متساويين قيمةً فلكل من المجموع سعة ماله على أساس السك والعدد . وإن اختلفا قيمةً فلكل سعة ماله على أساس الكيف والصفات .

٣ - إذا كان الشيء المعصوب يساوي عشر ليرات في البلد الذي حصل فيه العصب . ثم سافر به العاصب إلى بلد آخر يساوي المعصوب فيه عشرين ليرة . ونفع في هذا البلد . لا في بلد العصب . فهل للمالك عشرًا أو عشرين ؟

الجواب يدفع العشرين ، لأن بلد التلف ورمائه اللذين اشتعلت الدمة فيه .

٤ - من كسر أداة غير محترمة ، كآلة النجار والملاهي ، وآنية الذهب والفضة ، بحيث ذهبت أحيته وبقيت المادة فلا ضمان عليه ، إذا المروص أنها غير محترمة إلا إذا كانت ملكاً لمن يتب أن ملية تسبح ذلك .. أما إذا انقلب المادة من الأساس فعليه أن يدفع عوضها إن كان لها قيمة بحسب المعتاد

٥ - إذا عصب مرداً من روح كل منهما جزء منقسم للآخر ، كالخضاء ، ثم تلف المرد في يده صممه مضمناً إلى المرد الآخر ، فإذا فترض أن زوج الخضاء يساوي عشر ليرات ، والمرد منه يساوي ليرتين فقط فعليه أن يدفع ثماني ليرات .

٦ - إذا وقع الحائط على الطريق ، أو على الحمار فأنتف نعتاً أو مالاً يطر فإن كان صاحب الحائط مقصراً ، كما لو بساه من غير أساس ، أو بلا مؤونة كافية ، أو رآه مثلاً متصدعاً فأهمل ولم يصلحه بحيث يراه العرف هو السب لما حصل فعليه الضمان ، وإن لم يره العرف سباً ولا مقصراً في شيء من ذلك ، وإنما وقع الحائط صدفة لم تكن في الحسبان فلا شيء على صاحبه .

التأزيع :

١ - إذا قال العاصب إن قيمة المعصوب الذي تلف تساوي خماً ، وقال المالك بل عشر ، فالقول قول العاصب بيمينه ، وعلى المالك اليمين ، لأن الأصل عدم الزيادة ، قال صاحب الجواهر : وهذا هو الأنسب بأصول المذهب وقواعده التي منها أصل البرائة باعتبار أنه عارم .

٢ - إذا قال العاصب تلفت العين المعصوبة ، وعلى عوصها ،

لا رده بدلائل ، وقال المالك بل هي دافئة . وعليك ردها ، فاقول
قول العاصم بيمينه ، وعلى المالك البيعة . فان صاحب الخواهر . ولا
أجد فيه خلافاً - مع العلم بأن قوله مخالف لأصل بقاء العين لأنه لو
لم يعمل قوله لزم تحليده في الحسن على افتراض صدقه ، ولا بية له .

٣ - إذا قال العاصم أرجعت المعصوب ، أو دفعت بدله ،
وانكر المالك فاقول قول المالك بيمينه . لأن الأصل عدم الرد ، حتى
يثبت العكس .

وتسأل ان تقديم قول المالك هذا يلزم منه تحديد العاصم في الحسن
على فرض صدقه ولا بية له . تماماً كما هي الحال في دعواه تلف العين
وأجاب صاحب مضاعج الكرامة بأن العاصم في دعواه تلف العين
يثبت البذل على نفسه ، أما دعواه الرد فعناء سقوط ما ثبت عليه من
حق ، فحصل الفرق بين الموردين .

٤ - إذا ادعى العاصم عيباً تفحص به قيمة المعصوب . كما مر في
الدانة ونحوه ، وانكر المالك فالمرور قوله بيمينه . وعلى العاصم البيعة ،
لأن الأصل سلامة الشيء من العيوب الطبيعية ، حتى يثبت العكس .

النذر واليمين والعهد

النذر:

معنى النذر لغة "الوعد" . وشرعاً إلزام الإنسان نفسه بفعل شيء ، أو تركه لوجه الله .. والاصل في شرعيته الاجماع والكتاب والسنة . من اكتتاب قوله تعالى ٥٠ : **إذ قالت امرأة عمران رب اني نذرت لك ما في بطني محرراً** آل عمران ٣٥ . وقوله سبحانه : **فقولي ابي نذرت لرحمى صوماً - مريم ٢٦** . وقوله عز من قائل : **وما اعنتكم من عفة أو نذرتكم من نذر فان الله يعلمه** . الفقرة ٢٧٠ .

وقال تبارك اسمه : **وليفوا لنورهم - الحج ٢٩** .

وعن الرسول الأعظم (ص) انه قال : من نذر ان يطيع الله فليطعه ، ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصه .

وسئل الامام الصادق (ع) عن رجل نذر ان يحج الى بيت الله حافياً ؟ فقال : **فليحس ، فاذا تعب فليركب** .

الشروط :

يشترط في صحة النذر وانعقاده :

١ - الصيغة المقررة بدتر الله سبحانه . بحيث يكون النذر حالصاً لوجهه تعالى ، كقولنا : **عليّ الله** ، أو **ندرت الله** ، ولا يكفي مجرد القصد بلا صيغة ، ولا الصيغة بلا ذكر الله أو أحد أسمائه الحسنى ، كما لو قال **ندرت عليّ** لن عادوا **وال رحمو** لأفعلن كذا . إجماعاً ونصاً ، ومنه قول الامام الصادق (ع) **ليس النذر بشيء** ، حتى يسمى لله صيماً ، أو صدقة ، أو هدياً ، أو حقاً ، وسئل عن رجل يحلف بالنذر . وسئل **نبي حلف عليها درهم أو أقل ؟** قال : **إذا لم يجعل لله فليس بشيء** .

ولا يعتبر لفظ الحلالة . بل يكفي كل اسم من أسمائه الحسنى ، وصفاته العليا ، كالتفات والرازق ، والمحيي والميت . ويعقد النذر بالكتابة مع القصد ، وبإشارة الآخرس .

٢ - ان يكون النذر بالمال عاقلاً مختاراً غاصداً ، فلا يعقد نذر الصبي ، ولا للمجنون ، ولا عبر انقاصه ، كالمأكل ، ولا العصب على شريطة ان يبلغ العصب حداً يرتفع معه القصد .

٣ - اتفقوا على ان النذر لا يصح ولا يعقد اذا تعلق بمحرم أو مكروه ، فقد نذر شخص في عهد رسول الله (ص) ان يقوم فلا يعقد ولا يستل ولا يتكلم ، ويصوم ، **فان الرسول الأعظم (ص)** . ومروه **فليتكم** ، ويستل ، ويعقد ، **وليتهم صومه** . .. وإذا لم يعقد النذر من الأساس فلا كفاية على النادر . وأيضاً اتفقوا على صحة النذر وانعقاده اذا تعلق بواجب ، أو مستحب .

واختلفوا في امساح المشاوي الطرفين هل يعقد فيه النذر ؟ ذهب

المشهور بشهادة صاحب الجواهر والمساكن الى عدم الاعتماد لروايه المتقدمة
« ليس النذر بشيء » ، حتى يسمى لله شيئاً .

« اتفقوا على صحة النذر اذا اقترنت صيغته بعمل شيء ، أو تركه . كقوله . عليّ الله ان يرقى كذا ، أو ترك كذا ، واحتسبوا فيما إذا لم تقترن صيغة النذر بشيء ، كقوله عليّ الله كذا ، ويسمى هذا النوع نذر الترع . وذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر الى صحته . لاطلاق أدله النذر ، وقوله سبحانه « اي بدت لك ما في بطني محرراً » .. حيث لم تقيد النذر بشيء .

ونأى ما معنى ان ينذر الانسان بالشيء الواجب ما دام واجباً بنفسه من غير نذر ؟

الجواب . تظهر النتيجة فيما لو ترك الواجب ، حيث نجح عليه كفارة النذر بالاصافة الى الآثار الأخرى التي تترك على ترك الواجب من حيث هو .

« - المشهور بين الفقهاء لتأخيرين شهادة صاحب المسالك ان البروجة لا يعتقد بنذرها في غير فعل الواجب . وترك المحرم الا ماد الروح . حتى ولو بدت ان تنصق من ماها . وادا بدت من دون ادبه منه حله . لقول الإمام الصادق (ع) ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق . ولا صدقة ، ولا تدبير ، ولا هبة ، ولا نذر في ماها الا ماد الروح الا في جمع . أو ركاة . أو بر ولديها ، أو صلة رحمها .

وإذا أدن ما بالنذر ، بدت صبح واعتقد ، ولا يحق له ان يعدل بعد ذلك .

وقد جماعة من الفقهاء لا ينذر لاولد مع والده أيضاً ، مع اعتراهم بأن النص مختص بيمين الولد لا بنذره ، ولكنهم أحصوا النذر باليمين .

وبلاحظ بأن اليمين وإن اشتركت مع الدر في بعض الآثار فإنها تختلف ، وتنفرد عنه في أكثر من جهة ، منها بنية التقرب إلى الله سبحانه وإلها شرط في الدر ، دون اليمين أجل . قد استعمل أهل البيت (ع) اليمين في الدر في بعض الموارد . ولكن الاستعمال أعم من الحقيقة والمجاز قال صاحب الخواهر : ليس إطلاق اليمين على الدر على نحو قول الإمام (ع) اطواف في البيت صلاة ، إذ لا شيء في النصوص أن الدر يمين كما هو واضح .

كفارة النذر :

إذا انعقد الدر صحيحاً . ثم حاله النذر وجبت عليه الكفارة ، أما إذا لم ينعقد الدر من الأساس كما لو نذر أن يعص ما يحسن تركه ، أو يترك ما يحسن فعله فلا ينعقد الدر ، وبالتالي فلا تجب الكفارة واحتفت لعقهاء في نوع كفارة الدر تبعاً لاختلاف الروايات ، فذهب جماعة منهم السيد الحكيم في منهاج الصالحين إلى أنها كفارة يمين ، وهي عتق رقبة ، أو إطعام عشرة مسكين . أو كسوتهم ، فإن عجز فصيام ثلاثة أيام متوالية . وذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر ، وهو منهم ، إلى أنها كفارة الاقتصار في شهر رمضان . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن جعل لله أن لا يترك محرماً فركه ؟ فقال . يعتق رقبة ، أو يصوم شهرين متتابعين ، أو يطعم ستين مسكيناً .

اليمين :

اليمين لغة وعرفاً الحلف والقسم بما يشاء الخائف ، وشرعاً الحلف

بالله واسمائه الحسنى على فعل شيء أو تركه في الحن والامتنان . أو
في أحدهما أما اليمين على ما كان فالأولى تركها . حتى مع الصديق
الإلزامية . ونحرم مع الكذب تحريماً شديداً . وتسمى يمين الكدنة
يمين لعموس . لأنها تعمس الخلف الكاذب في الآثام ويعرض الفقهاء
ليمين على ما كان . أو لم يكن في باب القضاء وفصل الخصومات .
واليمين من حيث هي مشروعة اجتهاداً ونصاً فقد أمر الله سبحانه
بها بكرم بلقسم في أكثر من آية . من ذلك قوله تعالى : « وسألونك
أحق هو قل أي وربي انه الحق - يونس ٣٥ » وكذلك الآية ٨٩ من سورة
المائدة التي حثت على حفظ الأيمان . وإن على من حث وحالف الكفارة .
قد تعالى : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
عليه الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم
أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . ذلك كفارة
أيمانكم إذا حللتم واحفظوا أيمانكم - المائدة ٨٩ »

الشروط :

بشروط في اليمين .

١ - أن يكون بالله واسمائه الحسنى التي لا يشاركه فيها غيره .
كالرحمن والخالق والرازق قال الامام الصادق (ع) لا أرى للرجل
أن يحلف إلا بالله . وقد أبوه الامام الباقر (ع) أن الله أن يقسم من
حلفه بما شاء ، وليس لحلفه أن يقسموا إلا به عز وجل
وليس من معنى هذا أن يمين بغير الله محرمة ، بل المراد أنها لا
تكون شرعية تنزل عليها الآثار مخصوص عنها في الشرعية إلا إذا
كان الحلف بالله قال صاحب جواهر : « استبرأ لقطعية على جوار
الحلف بغير الله مصافاً في الأصل وإن وجوده في خصوص » .

يشتر أن بعض الروايات التي نقلت عن الأئمة الاطهار أنهم كانوا
حشون بجلدهم الرسول الأعظم (ص) ونسبتهم اليه .

٢ أن يكون الحلف بعبارة فلا فاصداً محترماً . تماماً كما تقدم
في المدار

٣ يشتر في صحة بين تولد ومعدده . يكون بدون تولد ،
وبغير امرأة . يكون بدون نكاح . حتى ولو لم يكن مراحاً لحقه .
لغير الامام الصادق (ع) لا يشتر تولد مع وده . ولا للمرأة مع
زوجها .

هـ . اذا لم يكن ايمن على فعل واجب . أو ترك محرم . والا
يصح النذر ، حتى مع نهي الزوج .

٤ تصح بين وتعتد على فعل واجب . أو منحب . ولا
تصح على فعل محرم . أو مكروه . قال الامام الصادق (ع) لا تخور
بين على حبل حرام . أو حريم حلال . ولا قطع رحم . وسئل
أبو الامام الدهر (ع) عن رجل حلف بلامان بمضعة ان لا يشترى
لامله شيئاً ؟ قال : فليشتر لم ، وليس عليه شيء . في يمينه من الحلف

وأصلاً تصح ايمن وتعتد على فعل شيء . أو تركه إذا كان متساوي
طريقين . أي لا رجحان في تركه ولا في فعله . كما لو حلف ان
لا يأكل نوعاً خاصاً من الخصار . ولكن يمينه تسحل اذا طرأ الرجحان
بعده . وله ان يأكل منه . ولا كفارة عنه . بل يؤخر ويثاب بمحاسبة
اليمين . قال صاحب الخوهر : لا خلاف ولا اشكال في عدم بحث
وعدم النكارة اذا كان خلاف بين حراً . فقد سئل الامام الصادق (ع)
عن رجل يحلف اليمين ، فيرى ان تركها أفضل ؟ قال : لا . اما
سمعت قول رسول الله (ص) اذا رأيت حراً من يمينك فدعها . وهذا
من حلف على يمين يرى غيرها حيراً منها ، فأبى ذلك فهو بكفارة ذلك ،

وله حصة .. الى غير ذلك من النصوص .

٥ - ذا تبع ليمين عيشته لله سبحانه . فعن الله لا تعصم ان شاء الله . نصر . من لم يقصد التعليق حقيقة . وقد أراد لترك مذكر الله عملاً بقوله تعالى : ولا تقولن شي . اني فعل ذلك عدأ الا ان يشاء الله . ان كان كدث انعمت اليمين . ووجب لوفاء . ومن حلف يكفر . ان لو قصد التعليق حقه لا يترك فلا يقصد اليمين . وبالتالي . فلا حث ولا كفارة . الحديث . من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنث . قال صاحب الحواهر . الاحتماع على ذلك .

هذا توأمت هذه الشروط بكاملها نصح ليمين . وتنفذ . سواء أقصد بها وجه الله سبحانه . أو قصد جهة أخرى . وهذا من جملة العروى التي تتردد بها اليمين عن اليمين الذي لا بد فيه من بية القربة . وتقدر الاشارة الى ان اليمين لا تنفذ بالطلاق . ولا بعدم الزواج كلية . أو دائمة والثالثة الا اذا كان اليمين أرجح . واد عرص رجحان بعد اليمين تمحل وتذهب . ويجوز مخالفتها .. واذا حلف . وقال : لم أقصد اليمين حقه أحد بموله . لأنه من الأحكام التي تخصه وحده . ولم يتعلق بها حق الغير

يمين اللغو .

اليمين التي تدور على نفسه ساس . واعدوا عنها عدد المحاصات والمحاورات لا أثر لها إطلاقاً . قال صاحب مجمع البيان في تفسير قوله تعالى : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم . المراد باللغو في اليمين ما سرت عليه عادة الناس من قول : لا والله .. بلى والله من غير يمين

يقطع به ما . أو يظلم به أحد . وهو المروي عن الإمامين . القدر
والصادق (ع) .

يمين البراءة :

يمين البراءة ان يقول هو بريء من الله ، أو من رسوله ، أو
من آله ، أو من دين الاسلام ان فعل كذا ، أو ان كان قد فعل
كذا .. ولا تعتقد اليمين شيء من ذلك ، وهي من أشد المحرمات
والكائثر ، فقد بالغ الرسول الاعظم وأهل بيته في النهي عنها ، هي
الحديث الشريف : من قال هو بريء من دين الاسلام فإن كان
كاذباً فهو كما قال ، وان كان صادقاً لم يعد الى الاسلام سالماً ، وقال
الإمام (ع) . من حلف بالبراءة ما صادقاً أو كاذباً فقد برىء . أعوذ
بالله واستغفره .

كفارة اليمين :

أجمعوا شهادة صاحب الجواهر والمالك على ان الحاث بخبر يمين
عق رقة ، أو اطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن عجز صام
ثلاثة ايام ، لقوله تعالى : لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن
يؤاخذكم بما عقدتم عليه لأيمانكم فكفارته صوم عشرة مساكين من أوسط
ما نطعمون أهلكم أو كسوتهم أو تحرير رقة من لم يجد فصام ثلاثة
ايام - المائدة ٨٩ .

وجاء عن أهل البيت (ع) روايات كثيرة في معنى هذه الآية كريمة .

العهد :

للعهد في اللغة معان شتى . منها تمفد واحفظ . وفي اصطلاح الفقهاء ان يعاهد الله سبحانه على فعل شيء أو تركه . وقد أمر الله بالوفاء بالعهد ، وثبت على المؤمنين يقولون به ، قال عمر وحمل : والموفون بهمهم اذا عاهدوا - البقرة ١٧٧ .

وقال : من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه . الاحزاب ٢٣ . ويصح العهد من غير قيد . كقولك اعاهد الله ان فعل كذا . وأيضاً يصح معلقاً على شيء : كقولك : ان زفرت ولداً فعلي عهد الله ان أفعل كذا . ويمتدق العهد تماماً كمتعلق السبب . فيصح على فعل لوجب والمستحب . ومباح للتساوي الطرفين . ولا يصح على فعل المحرم والمكروه . وأيضاً يعتد في المعاهد ما يعتد في الخالف من الشروط .

وإذا صدرت بحلقة العهد أولى وأحدث بمعاهد من الموافقة المحل العهد . وتنع المعاهد ما هو الاصلح له . ولا كفارة عليه .

كفارة العهد :

ذهب المشهور بشهاده صاحب الخواهر ان ان كفسرة العهد عتق رقة . أو صام شهرين متتابعين . أو اضعاف ستين مكباً

بين الناذر والمخالف والمعاهد :

يصح من جميع ما سبق ان كلاً من الناذر والمعاهد والمخالف يشترك مع الآخر في انه قد أرم بصحة فعل شيء أو تركه . وانه اذا خالف مع توافر الشروط فعليه ان يكفر بما ذكرنا .

وينعقد العهد عن اليمين والنذر ان العهد عقد أو شبه بالعقد المركب
من ايجاب وقبول، فالمعاهد يوجب ويمطي الله عهداً على الصل أو الترك،
والله يقبل منه . أما اليمين والنذر فهما بالايقاع أشبه . حيث لا يوجد
الا طرف واحد وينعقد النذر عن اليمين في بة التقرّب الى الله سبحانه
فلذا شرط في النذر دون اليمين .

الكفارات

تقسم الكفارة بالطر الى أساسها الى أقسام ، نعرضها ملخصة مع أدلتها فيما يلي :

١ - كفارة صيد المحرم :

سبق الكلام عنها مفصلاً في الجزء الثاني من هذا الكتاب فصله نروك الاحرام - فقرة : كفارة الصيد ، فراجع ان شئت .

٢ - كفارة الظهار :

إذا قال الرجل لزوجته أنت علي كظهر أبي أمام عدلين ، وكانت في طهر لم يرفعها فيه ، حيث تجتمع جميع شروط الطلاق فإنها تحرم عليه ، ولا محل له . حتى يكفر . وكفارة الظهار واحد من ثلاثة على هذا الترتيب : ان يعتق رقبة ، فإن عجز صام شهرين متتابعين ، فإن عجز أطعم ستين مسكياً . لقوله تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم

ثم يعودون لما قدوا فتحرير رقعة من قبل ان يتأمنوا، ذلكم توعدون به
ولله كما تعلمون حيز . من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان
يتأمن من لم يستطع فصيام سنتين مسكياً - المحدلة ٢ .

٣ - كفارة القتل خطأ .

من قتل مسماً بطريق الخطأ دون عمد فعليه ان يدفع الدية الى أهله .
وان يكفر بعقوبة مؤنة . من عجز صام شهرين متتابعين . وان
عجز أطعم سنتين مسكياً . نعماً كي هو الحكم في كفارة القتل . فان
تعدى . ومن قتل مؤماً خطأ فتحرير رقعة مؤنة ودية مسأمة الى أهله
ثم قال عز من قائل - من لم يجد فصيام شهرين متتابعين - النساء ٩٢ .
وقال الإمام الصادق (ع) اذا قتل خطأ أدى دية الى اوليائه ، ثم
أعتق نفسه . من لم يجد صام شهرين متتابعين . وان لم يستطع أطعم
سنتين مسكياً

٤ كفارة القتل عمداً

من قتل مسماً معمداً فعليه ان يجمع بين عتق رقيق مؤنة . وصيام
شهرين . من . وقسم بين مسكياً . والتفصيل في باب اعصاف
ب شاء الله تعالى

٥ - كفارة قضاء رمضان :

من نوى قضاء رمضان فاته في شهر رمضان ، ثم اضطر قبل ابروال

فلا شيء عليه الا الاعادة ، وان افطر بعد الزوال فعليه كفارة اطعام عشرة مساكين ، فان عجز صام ثلاثة أيام متتالية . فقد مثل الامام الباقر (ع) عن رجل أتى أهله في يوم يقصيه من شهر رمضان ؟ قال . ان كان ذلك قبل الزوال فلا شيء عليه الا يومٌ مكان يوم ، وان كان بعد زوال الشمس فان عليه ان يتصدق على عشرة مساكين ، لكل مسكين مد . فان لم يقدر صام يوماً مكان يوم . وصام ثلاثة أيام كفارة لما صنع

٦ - كفارة الاططار في رمضان :

نقدم الكلام عنها في الجزء الثاني من هذا الكتاب فصل وساء الصوم ووجوب الكفارة - فقرة : كفارة رمضان .

٧ - كفارة النذر :

انظر فصل النذر واليمين والمهد من هذا الجزء فقرة : كفارة النذر .

٨ - كفارة اليمين :

انظر الفصل المذكور فقرة : كفارة اليمين .

٩ - كفارة العهد :

انظر الفصل نفسه فقرة : كفارة العهد .

١٠ - يحين البراءة :

اتصفوا على تحريم يحين البراءة . كما سبق في الفصل المتقدم ، واحتلوا
هل توجب الكفارة . أو لا ؟ ذهب جماعة ، منهم صاحب الشرائع
والخواهر والمسالك الى انه لا شيء على الخلف بالبراءة سوى الائم

١١ - جز المرأة شعرها في المصائب :

اتصفوا على انه يحرم على المرأة أن تحز شعرها في المصائب ، واحتسبوا
في وجوب الكفارة عليها ، فذهب جماعة من الفقهاء الى انها تكفر بعق
رقعة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو اطعام ستين مسكياً استناداً الى
رواية عن الامام الصادق (ع) . وقد شهد الثاني في المسالك واللمعة .
الرواية صحيحة ، والأقوى عدم وجوب الكفارة عنها . لاصل البراءة .

١٢ - تلف شعر المرأة في المصائب :

التلف غير الحر وانقص ، ولذا اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة
عن الحر . ولم يقل احد منهم الخلاف في وجوب الكفارة على التلف .
وهي عدهم كفارة يحين . اي عتق رقعة ، أو اطعام عشرة مساكين ،
أو كسوتهم . ومع العجز يصوم ثلاثة أيام استناداً الى رواية صحيحة
الشهيد الثاني في المسالك واللمعة .

١٣ - شق الرجل ثوبه :

قالوا : اذا شق الرجل ثوبه في موت امرأته ، أو ولده فعليه كفارة

يحيى ، ولا شيء عليه اذا شقه على غيره من اقربه استنداً الى رواية
صحتها الشهيد في القلعة والمسالك

١٤ - وطء الزوجة في الحيض :

انظر الجزء الأول من هذا الكتاب . فصل : الحيض والاستحاضة
والنفاس - فقرة : ما يحرم على الحائض .

١٥ - صوم الاعتكاف :

انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب . فصل : الاعتكاف . المسألة الثالثة
من فقرة : مسائل .

الصيام :

يجب التتابع بين ايام الصوم في صوم الكفارة . سواء أكان الواحد
صيام ثلاثة ايام ، أو شهرين . واذا أحل بالتتابع ، وأعطى قبل الاكمال
وجب ان يستأنف من جديد . أجل ، لا يصر الاططار لعدم مشروع ،
كلاكره والمرص ، والحيض والنفس والصبر للصروية ، فقد سئل
الإمام الصادق (ع) عن رجل ، عليه صيام شهرين متتابعين ، فصام
شهرًا ومرص ٢ قال : يسي عليه . الله حبه . قال السائل : امرأة ،
عليها صيام شهرين متتابعين . وأعطت ايام حيضها ؟ قال : نقضها .
أي تأني بما بقي ، ولا يجب عليها الاستئناف .

وتحقق التتابع في صيام الشهرين ان يصوم شهرًا متتابعاً ، ومن

الثاني يوماً . فإذا صام أول يوم من أشهر الثني حذر له ان يعطر .
ويعرف ايم لصوم بعد ذلك اجتماعاً ونصاً . ومنه قول الإمام الصادق (ع) :
التتابع ان يصوم شهراً ، ومن الآخر اياماً ، أو شيئاً منه

الاطعام :

يتحقق اطعام المسكين بأحد ثمرين الأول ان يدعو العدد المطلوب
من الفقراء دفعة واحدة . أو يستدعي والتابع ، ويطعمهم . حتى
يشبعوا ولا فرق بين ذلك . والأثاث . ولا بين الصغار والكبار
الثاني ان يعطي كل نسمة مد من القمح . وما إليه ، على ان لا يزيد
للحر الواحد من المد . وان راد استحب . ولكن يجب له اطعام
مسكين واحد . أحل . يجوز ان يعطي لمن يعون أكثر من واحد بعدد
ما يعون ، وبذلك على الاكتفاء بالمد قول الإمام الصادق (ع) في كفاية
اليمن عتق رقة . أو اطعام عشرة مساكين . والادام الوسط الحبل
والزيت . وادفعه الحر ولحم . والصدقة المد لكل مسكين . والكسوة
ثوبان^١ .

ونحصر الإشارة في ان الزيت وأحل كان في عهد الإمام (ع) من
الادام توسط . فتصدق عليهم يومئذ آية من أوسط ما تطعمون
أهلكم ، أما ليوم فلا . لأنها ليس ادمياً أساسياً ، بل من التواضع .
فعل من يكفر اليوم بالاطعام ان يمدد للمساكين عبر الزيت وأحل مما
هو معروف بين الناس انه من لادم الوسط . ويختلف ذلك باختلاف
البلدان والأوساط .

١ المد القشري أكثر من ٨٠٠ غرام يعادل .

الكسوة :

حددت بعض الروايات الكسوة الواجبة بثوب واحد لكل مسكين ، وبعض ثوبين . ولاختلاف الروايتين احتجمت أقوال الفقهاء ، منهم من اكتفى بثوب ، وآخر أوجب ثوبين . وقال ثالث الواحد واجب ، والثاني مستحب . وقد رابع يجب ثوبان مع القدرة ، وثوب مع العجز .

والحق ان العبرة بتحقيق الكسوة . فمن كان الثوب الواحد كبيراً يكسو البدن ، كالخبة وسقمطان كفى الثوب واحداً ، وإن لم تتحقق كسوة البدن الا بثوبين كالقميص والسروال تبعاً . . . يمكن الجمع بين رواية الثوب الواحد ، ورواية الثوبين

مسائل :

١ - لا يجب المبادرة الى التكبير فوراً ، بل يجوز التأخير والترامي الا مع خوف الفوات ، لعدم الدليل على وجوب فوراً ، ولأصل العدم ، حتى يثبت العكس .

٢ - الكفاية المالية كالأطعام والكسوة يجب احراجها من أصل الزكاة ، أوصى بها الميت أو لم يوصى اذا علسا باشتعال دمه ، تماماً كغيرها من الديون . أما الدية كالصوم فإن أوصى بها خرجت من ثلث ، وإن لم يوصى فلا يجب احراجها ، حتى مع العلم باشتعال دمه .

٣ - لا تدفع الكفاية الى الغفل والمجنون ان كانت دقيفاً أو جوباً ، او ثمرة كالزبيب وما اليه ، حيث لا أهلية لها لقبول التملك والتملك ، وتدفع لوليها ، كما هو الشأن في غير الكفاية .

٤ - لا تصرف الكفارة ان من تحب نفقته على الدافع . كالأب والأم والأولاد والروحة . قال الامام الصادق (ع) خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً - الأب والأم والأولاد والمنطوك والروحة . وذلك انهم عياله لا رموز له .

فقول الامام (ع) لانهم عيال دليل على ان العيال لا يعطون شيئاً من الصدقات زكاة كتب . أو غيرها هذا . ان ما يعطيه لعياله يعود اليه بالنتيجة . فيكون كمن تصدق على نفسه .

٥ - قال صاحب الشرائع والخواهر . لا يجري دفع القيمة في الكفارة . بل لا بد من الاطعام . أو دفع الخبز وما ايها . لأن الدمة قد اشتعلت بها . لا بقيمتها التي لا تسرح في اطلاق الأمر .. والاحترام بها في الزكاة ونحوها للدليل خاص . ومن هنا لم يكن خلاف عدنا في ذلك . بل في المسالك هو اجماع .

ولكن يجوز ان يعطي للمعسر الثمن . وبوكفه بالشراء نفسه . على ان الامام الصادق (ع) مثل عن زكاة لمطر . يجوز ان يؤديها فصة بقيمة هذه الاشياء التي سماها ٢ دل نعم . ان ذلك اجمع له ، يشترى ما يريد .

قال قول الامام (ع) اجمع له يشترى ما يريد دليل عام يشمل الكفارات ، وليس خاصاً بالزكاة . كما قال صاحب الخواهر

٦ - كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعمر صام بدلاً عنها ثمانية عشر يوماً . فان عمر تصدق عن كل يوم عد من طعام ، فان عمر استعمر الله سبحانه . ولا شيء عليه . قال صاحب الخواهر . طاهر الفقهاء الاتفاق على الدلية مع العجز عن حصال الكفارة . ما عدا انظار . فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام . ولم يقدر على العتق ، ولم

يقدر على صدقة ؟ قال فليهم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة
مساكين ثلاثة أيام .

وقال (ع) . كل من عحر عن الكفارة التي تجب عليه من صوم
أو عتي أو صدقة أو يمين أو نذر أو قتل ، أو غير ذلك مما يجب على
صاحبه فيه الكفارة بالاستعمار له كفارة ، ما خلا يمين الطهار .

واستثنى الطهار ، لأن الماسة لا تحل إلا بعد التكبير ، تماماً كالمطلقة
التي لا تحل إلا بعد الرجعة الصحيحة .

أحياء الموات

الأرض :

للأرض أربعة أقسام عند الفقهاء

١ - الأرض التي فتحها المسلمون عمدة نتيجة الجهاد ، لانتشار الإسلام ، كأرض العراق ، وسوريا ، وإيران ، والعامر من هذه الأرض حين الفتح ملك للمسلمين جميعاً من وحد منهم ، ومن يوحد ، والطر فيها للإمام . أي للدولة ، تعلها لمن تشاء من أهلها أو من غيرهم بالنصف أو الأقل أو الأكثر ، ويصرف الناتج في المصالح العامة .

وقال الفقهاء ان هذا النوع من الأرض - العامر حين الفتح - لا يجر بيعه ، ولا هبته ، ولا وقفه ، ولا توريثه ، لأنه ملك للكل . ومما استدلوا به قول الإمام الصادق (ع) : « ومن يبيع أرض الخراج ، وهي ملك لجميع المسلمين ؟ » . ولكن هذه الفتوى نظرية وكفى ، لا أعرف أحداً عمل بها ، فإن الناس ، كل الناس ، حتى الفقهاء يعاملون صاحب اليد على الأرض الخراجية معاملة المالك من البيع والشراء والوقف والتوريث ، وما الى ذلك .. ويوحهون أو يؤولون أعماهم بتأويلات لا

يركن إليها العرس . منها ان لصاحب اليد نحواً من الحق والاحتصاص .
فيقتل هذا الحق من غير دون رقة الأرض وعيها ، ومنها ان
الأصل في الأرض ان تكون الموات . حتى يثبت العكس

أما الأرض التي كانت مواتاً حين الفتح فهي للإمام . أي للدولة .
ومن أحيائها فهو أول ما تنصرف فيها من غيره ، لعموم . من أحياء
أرضاً ميتة فهي له . وهو أحق بها . والأرض فيه . ولن عمرها .
وتحذر الإشارة ان الأرض العامة بطبيعتها هي ملك للدولة . لقول
الإمام (ع) . كل أرض لا رب لها فهي للإمام .

٢ أرض من أسم أهدى طوعاً ، كالمدينة المنورة والحريين وأطراف
اليمس والدوسيبا . والعمر من هذه الأرض لأهلها . ولا شيء عليهم
سوى الزكاة . ويجوز بيعها . والنصرف فيها حتى أحياء تنصرف .
ان الموات منها للدولة . ومن سبق إلى أحيائه فهو أحق به من غيره .
تماماً كالموات مما فتح عنوة .

٣ أرض الصلح ، وهي التي فتحها المسلمون بغير قتال ، بل
بالصلح بهم وبين أهلها على ان تكون الأرض لأهلها لقاء ما يدلونه
من نافعها . أو من غيره ، ويجب الوفاء بما تم عليه الصلح ، وإعانة
مها ملك لأهلها يتصرفون فيه كما يشاءون . أما الموات للدولة . ومن
سبق إلى أحيائه فهو أحق به من غيره .

٤ - لأهل . وتشمل الأرض التي ملكها المسلمون من غير قتال ،
سواء أكانت عامرة أو خالية أهلها . أو مكبوهم منها طوعاً مع
هم فيها . ونصاً تشمل كل أرض ميتة . سواء أكانت في بلاد
لمتوحة عنوة . أو بالصلح . أو بقبول دعوة الاسلام ، وسواء أكانت
مملوكة ثم باد أهلها . أو لم تملك من رأس ، كالمفاوز وسواحل البحار ،

وأيضاً تشمل رؤوس الخيال وبطلون الأودية والأحراج .

وهذه كلها للامام ، وما كان له فهو لشيعته بدليل قوله (ع) :
« ما كان لنا فهو لشيعتنا » كل ما كان في أيدي شيعة من الأرض
مهم فيه محفلون . . وتكلما عن الأعمال مفصلاً في الجزء الثاني ، فصل
الخمس - فقرة : الأعمال . .

الأرض والموت وأحيائها :

مرشد بالأرض الموت التي لا يملكها أحد ولم يتعلق بها حق لأحد ،
ولا يتمتع بها أحد . لعدم وصول الماء إليها ، أو لعلته وقيصانه عليها ،
أو لسوء تربتها ، أو لما فيها من العوائق ، كالأحجار والصحور والأشواك ،
وما إلى ذلك مما يحول دون الانتفاع بها . بهذا نجد نصير قول
العقيد . « ان موت الأرض ما خلا عن الاحتصاص ، ولا يتمتع به ،
أما لعطلته . لانقطاع الماء عنه ، أو لاستيلاء الماء عليه . أو لاستيحاظه ،
أو غير ذلك . . ولاستخدامه ان يكون كثير لمصعب . أو ما إليه مما
يمنع من الانتفاع بالأرض

وكل من يدل جهداً ، لأحياء الأرض ، ودرال الأسباب التي تحول
دور الانتفاع بها فهو أحق بها من غيره . حديث الرسول الأعظم (ص) .
« من أحيا أرضاً متي هي ، وهو أحق بها » وقول الامام الصادق (ع) :
« بما قوم أحوا شيئاً من الأرض . أو عمروها فهم أحق بها . وهي هم . .
ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأرض استه في بلاد التي فتحت
صوة . أو أسلم أهلها طوعاً . أو وقع الصلح بينهم وبين المسلمين ،
أو كانت من الأنعام . وأيضاً : فرق بين ان يكون محي الأرض
مسلياً أو غير مسلم . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن شراء الأرض

من أهل الدمة ؟ فقال : لا بأس بأن يشتري منهم اذا عمروها ،
وأحيوها فهي لهم .

وقال صاحب الجواهر : لا عرق فيها ذكرنا بين الموات في بلاد
الاسلام ، وغيره ، لاطلاق الأدلة ، ولا بين الذمي وغيره من أقسام
الكفار .

أما الأرض العامرة فهي ملك لمن هي في يده ، مسلماً كان أو غير
مسلم ، ولا يجوز لأحد مقارصته إلا مع العلم بأنه عاصب .

الشروط :

لا أحد يملك التصرف بواسطة الإحياء إلا بشروط ، وهي بعد
القصد والنية

١ - انتهاء يد الغير عن يرد إحيائه ، لأن اليد إمارة الملك ، حتى
يشك العكس ، ويُعلم بها ثبت على الشيء من غير سب مشروع .
قال الشهيد الثاني في المسالك : لو علم اثبات اليد بغير سب مملك ، ولا
موجب ، أو أولوية فلا عرة بها ، كما لو استندت إلى مجرد التعلب
على الأرض ، أو سب اصطلاح أهل القرية على قسمة بعض المباحات
كما يتفق ذلك كثيراً . أو لكونه محياً لها في الأصل وقد رالت آثاره ،
ان قلنا بزوال ملكه ، ونحو ذلك .

٢ - ان لا يكون الموات حربياً تبعاً لعقد أو شر . وما فيها ،
- بأي الكلام عن الحريم بعمرة خاصة لأن الحريم يحكم العامر .
قال صاحب الجواهر

ولا خلاف أحده ، كي عترف به غير واحد ، بل في التذكرة

لا علم فيه خلافاً بين علماء الأمصار في ان كل ما يتعلق بمصالح العاشر ،
 كطريق . واشرب . ومسيل ماء العذر . ومطرح قمامته . وملقى
 نرايه . وآلاته . أو مصانع القرفة كفس . ومرعى مشتتها . ومحطتها .
 ومسيل مياهها . كل ذلك لا يصح لأحد اجتذبه . ولا يملك بالأحياء .
 وكذا حريم الآبر . والآبر . والحائض . وكن مذكور لا يجوز احياء
 ما يتعلق بمصالحه . لحدث . من أحياء منه في غير حق مسلم
 فهي له .

٣ - ان لا يكون غرض سعادة وسست . كعرفة ومي والمشرع ،
 وغير ذلك من الأمكن المشرقة . قال صاحب الجواهر : ان هذه
 في الحقيقة ليست من اموات بل هي هي بمعنى الممطل عن الاستماع . هذا
 الى وضع يد المسلمين عليها . ومن حقوقهم بها . بل هي أعظم من
 يوقف الذي يتعلق به حق الموقوف عليهم حرب الصيغة من الوافق .

٤ - ان لا يسبق إلى الأرض الموت سابق التحجير . وذلك ان
 يعمل شيئاً لم يقع حد الأحياء . كما لو وضع علامات تدل على سقته
 من ثوب الأرض . أو جمع الثرب . أو حجر منه . وما إلى ذلك

والتحجير لا يثبت ملكاً ولا حقاً ، بل يكون محجر أو الساس
 بإحياء الأرض المحجرة من غيره . عن سريضة ان لا يميل تعبها
 أكثر من المأبوف . ولا أحدهم أخذك من حياء الأرض . أو تركها
 لمن يحياها ، قال صاحب الجواهر : لا خلاف أجده بين من تعرض
 هذا حكم من انتهاء معنى ذلك فيصح مفضل عنه . في هي معناه
 للإسلام . وعرف صاحب الجواهر . وصاحب مفتاح الكرامة
 بعلم وجود النص على ان التحجير يوجب أولية ، ولكن به أفق
 القضاء .

إذا أهمل الأرض بعد الإحياء :

من أحيا أرضاً ثم تركها ، حتى عادت مواتاً كما كانت ، فهل يجوز لعبه أحيائها ؟

قال جماعة من الفقهاء لا يجوز ، لأن الأرض قد ملكها بالاحياء ، والأصل بقاء الملك ، حتى يثبت له الناقص ، وليس الخراب من الأسباب الناقلة .

وقال آخرون : يجوز للشيء أحيائها ، لأن الأرض لم يملك رقة الأرض بالاحياء ، وإنما يملك التصرف ، ويكون أولها من عبه ، واستدلوا بما جاء عن الإمام أبي جعفر الصادق (ع) عن جده أمير المؤمنين (ع) : « ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ، والعاقبة للمتقين .. » فمن أحيا أرضاً من المسلمين فعبورها وليؤد حراجها إلى الإمام من أهل بيتي ، وله ما أكل منها ، فإن تركها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعبورها وأحيائها فهو أحق بها .

قال الشهيد الثاني في المسالك : « لأن هذه الأرض أصلها مباح ، فإذا تركها ، حتى رجعت إلى ما كانت عليه صارت مباحة ، لأن العلة في تملك هذه الأرض الأحياء والعبارة ، فإذا رلت العلة ردت المعلول ، وهو الملك . فإذا أحيها الثاني فقد أوجد مسبب الملك ، فيثبت الملك له ، تماماً كما لو التقط شيئاً ، ثم سقط منه ، وصاع عنه فله عبه ، فإن الثاني يكون أحق به . »

تحديد الحريم

للمعنى الحريم معاني شتى . والمراد به هنا الأرض الذي يكون تابعاً

لدار ، أو عقار ، أو بشر ، أو حيائط ، وغير ذلك .

وصفت الإشارة إلى أن الحريم لا يجوز احتياؤه ، وجاء في روايات أهل البيت (ع) تحديدهم لحريم بعض الأشياء . فمن الرسول الأعظم (ص) : « إذا احتشم في الطريق فاجعلوه مبة أدرع » .. وروي عن الإمام الصادق (ع) أنه قال : « حريم الشر العادية أربعمون ذراعاً حولها . وحريم المسجد أربعمون ذراعاً من كل ناحية » .

وقال صاحب الخواهر : « حريم الحيائط مقدار مطروح ترابه بلا خلاف » . وبعد أن أفق الفقهاء بموجب النصوص قالوا : إن التحديد لهذه الأشياء إنما يثبت إذا أريد انشاؤها في الأرض الموات ، أما الأملاك المتلاصقة بالوحدة فالمعل فلا حريم لأحد على جاره ، ولكل أن يتصرف في ملكه كيف يشاء .

والذي أراه أن الحريم يقدر بحسب الحاجة والمصلحة ، وهي تختلف باختلاف البلدان والأزمان ، أما النص لئلا يورد في تحديد الطريق وما إليه فيحمل عن ما دعت إليه الحاجة والمصلحة في ذلك العهد . وفي كتاب أصول لائنت عقدت فصلاً مستقلاً بعنوان « هل تنعير الأحكام بحسب الأزمان ؟ » ، وقلت فيما قلت : إن من الأحكام ما شرع وفقاً لطبيعة الإنسان بما هو الآن . وهذه الأحكام لا يمكن أن تنعير بحال مهما تغيرت الأزمان . وصبرت أمثلة عن ذلك : ومن الأحكام ما شرع للإنسان بالنظر إلى مجتمعه الذي يعيش فيه . والعادات والتقاليد المألوفة في ذلك العهد . وهذا النوع من الأحكام يتبدل بتبدل المجتمع ، ومنه حدد الطريق مبة أدرع ، حيث لم ندع الحاجة إلى الزيادة يومذاك . أما اليوم فإذا أريد بناء قرية أو مدينة فيترك تحديد الطريق وجميع المرافق إلى معرفة المهندسين ، وما يراه أهل الاختصاص من المصلحة ، وليس من شدة أن الشرع يفر كل ما فيه خير والصلاح العام . وبكلمة

ان الروايات حددت المرافق بما يتفق وذلك العصر ، حيث لا سيارات
وشاحنات ومطارات ، أما يوم قس لها من موضوع .. ومهما شككت
علي لا أشك ان الإمام (ع) لو كان حاصراً ، وأرد ان يشيء قرية
أو مدينة لأوكل الأمر إلى أهل الفن والاحتصاص في تحديد المرافق
بكمية .

ضرر الجار .

هل يجوز للمالك ان يتصرف في ملكه تصرفاً يستدعي ضرر جاره ؟
مثل ان يحفر حفرة يتصدع بسببها حائط الجار ، أو يحبس الماء في ملكه
فتتسرب ندوة والرطوبة إلى بيت جاره ، أو يجعل من ملكه مذبحة
تنتشر منها بوائح الكريهة الدائمة ، ويتولد منها الادواء والأمراض ؟

ولا بد في الجواب من التفصيل على الوجه التالي

١ ان يقصد المالك من التصرف الاصرار بالخارج دون ان يستمع
هو شيء . أو يتأله أدنى ضرر من ترك التصرف ، وإنما عرصه لأول
مجرد الاصرار بالغير . إذا كان كذلك يجمع المالك من التصرف ، وليس
له ان يحتج بحديث : « الناس مسلطون على أموالهم » لأن قاعدة
لا ضرر تقدم على هذا الحديث ، ونقصي سلطة المالك على ملكه إذا
استدعت ضرر الغير . وبكلمة ان سلطة الانسان على ملكه تماماً كاخريه
تحدد بعدم ضرر الغير والتعدي على حريته .

٢ ان لا يقصد المالك الاصرار بالخارج ، ولا بغيره ، ولكنه لا
يستمع هو من احداث الحفرة . وما إليها في ملكه ، وأيضاً لا يتصرف
بتركها ، مع العلم بتضرر الجار منها . وهذا كالأول يجمع المالك من

التصرف . لأن قاعدة لا ضرر في هذه الحال تقدم على قاعدة . تسلط
الإنسان على ملكه .

٣ - ان يلحق المالك الضرر إذا لم يتصرف في ملكه - مثلاً -
إذا لم يحصر المالك بالوعة في داره لا يستطيع سكناها . كما انه إذا
حصر يتصرف الخار ، فيدور الأمر بين ضرر المالك إذا ترك التصرف في
ملكه ، وبين ضرر الخار إذا تصرف . وليس من شك انه في مثل
هذه الحال يتصرف المالك في ملكه دفعاً للضرر عن نفسه ، أو جلاً
لثمتها ، حتى ولو نصر الخار . بل لو كان ضرره أشد من ضرر
المالك وأكثر منه اصعافاً . ذلك ان قاعدة الناس ملطون على أموالهم ،
هي المحكمة . ويجب الأخذ به دور معارص . ولا تخفى هنا قاعدة
لا ضرر لرفعها عن الخار ، لأن احرامها والأخذ بها يستدعي ثبوت الضرر
على المالك . فيدوم من وجود الشيء . أي من رفع الضرر ثبوت
الضرر .

وتعتبر ثانيه ان : لا ضرر . شرعت لتخفيف والامتنان ، فيعمل بها
حيث يتحقق هذا الامتنان . وحيث لا يستلزم العمل بها ضرراً على أحد
اطلاقاً لا على المالك ولا على غيره . أما إذا استلزم رفع الضرر عن
شخص . ثبوتة على آخر فلا يمكن الاعتماد عليها ، لأن الضرر لا
يراد بالضرر

وقد أطال الله في هذه المسألة في كتب الأصول والفقه .
خاصة صاحب الخواهر وصاحب مفتاح الكرامة . وفضلاً الاجماع على ان
للمالك ان يتصرف في ملكه . حتى ولو نصر الغير . ويجب حمل
الاجماع على الصورة الثالثة . وهي ما إذا نصر المالك من ترك التصرف
في ملكه .

وما رأيت فيها لدى من المصادر أحداً تكلم عن قاعدة : لا ضرر ، بعامة

وفي هذه المألة خاصة مثل الشيخ الباقلي في تقريرات الحوساري . فقد تناول القاعدة من شق نواحيها ، وأعدل ، ولكن في التحقيق لمفع المقيّد .

الماء :

للماء أقسام :

- ١ - ما أحرز في طرف أو حوص ، وبحوه ، وهذا الماء ملك لمن أحرره بالاجماع ، لا يجوز لأحد ان يتصرف فيه إلا بإذنه .
 - ٢ - ان يحضر بشراً في ملكه ، أو في أرض مينة بقصد احبائها وتملكها ، فإذا بلغ الماء فهو ملك له ، يتصرف فيه كيف يشاء .
- وقيل . لا يملك هذا الماء ولا غيره من أقسام المياه لقول الرسول الأعظم (ص) الناس شركاء في ثلاث النار ، والماء ، والكلاء .
- وقال الشيخ الطوسي ان صاحب البئر لا يملك ماءها ، ولكنه أولى به بقدر حاجته لشربه وشرب ماشيته ، وسقي ريعه ، وما يفصل عنه فعليه ان يبدله ملا حوص لمن يحتاج لشربه وشرب ماشيته ، ولا يجب ان يبدله لسقي ريع الحار ، ولكن يستحب .
- وإذا حمر حاره بشراً في ملكه فذهب الماء من شره أو نقص يُسطر:
- فان كانت الثانية قد جذبت الماء الموجود بالفعل في البئر الأولى فخل صاحب البئر الثانية أن يتدارك الضرر ، لأنه أخذ الماء المملوك لغيره ، تماماً كمن أخذ الصيد من شبكة الغير .. وان صادف ان البئر الثانية استوعبت الماء الحار في تحت الأرض قبل وصوله إلى البئر الأولى فلا فيجب التدارك ، لأن الماء ، والحار هنيء ، غير مملوك لصاحب البئر الأولى ، فأشبهه من اصطاد صيداً كان في الانحاء ان شبكة لغيره ، بحيث لو ترك وشأنه لوقع فيها .

٣ - مياه العيون والأمطار والآبار في الأرض المساحة ، وهدي لمن
سقى ايها لا يختص به انسان دون انسان . أحل ، إذا برز ماء المطر
وتجمع في أرض مملوكة . وقصد المالك تملكه كان له وحده لا يجوز
لغيره التصرف فيه إلا بإذنه .

٤ - مياه النهر الكبير . كالنهرات والبيد ، والس في هذه شرع
سواء ، لكل ان يستقي منها ما شاء متى شاء .

٥ - مياه النهر الصغير غير المملوك . فإذا لم يف ماؤه سقي ما
يقرب منه من الأرض . وتنازع أصحابها عليه فإنه يبدأ من في أول
النهر فيأخذ منه مقدار حاجته للزرع أو لشجر شتى أنواعه . ثم يرسل
الماء إلى الذي يليه . فيصع كذلك إلى ان ينتهي الماء . وإذا لم يحصل
شيء من الأول أو الثاني فلا شيء لمن يليه . ولو أدى إلى تلف زرعه
أو شجره . قال صاحب الخواهر : فلا خلاف أحده في أصل الحكم ،
مضافاً إلى النصوص الواردة في ذلك من طريق السنة والشيعة . منها ان
رسول الله (ص) قضى في شرب نهر في ميل ان للأعلى ان يسقي قبل
الأسفل ، ثم يرسله إلى الأسفل

٦ - إذا حصر نهر أو قناة في ملكه ، أو في أرض مينة بقصد احتيائها ،
ووصله نهر كبير كالنهرات ، فهل يملك الماء الذي فيه ، أو يكون
أولى به من غيره دون ان يملكه ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر والمسالك إلى انه يملك الماء ،
قال صاحب المسالك : وإذا حصر نهر أو وصله بالنهر المباح فحل فيه
الماء فلا خلاف في أولوية الحاصر بالماء ، وانه ليس لأحد مراحمته فيه
للسقي ولا غيره ، ولا في ملكية نص الأرض المحصورة .. وإنما الخلاف
في ملكية الماء الذي يدخل فيه ، فالمشهور بين الفقهاء خصوصاً المتأخرين

انه يمدح أيضاً . كما يملك الماء يحصر البشر والعين ، لا شراكتها في المقتضي وهو الاحراج . وذهب الشيخ ان عدم ملكية الماء بذلك . لأنه صاحب دخل في ملكه ، يخفى على أصل الاماحة ، وانما يكون الخافر أولى به . لأن يده عليه . كما اذا جرى ليعين الى ملك رجل . واحتسب فيه فانه لا يملكه .

وعلى القولين يجوز الشرب منه والوضوء ولعل فيه ، وما إلى ذلك من ما نؤلف ومعلوم للسيرة القطعية إلا مع العلم بأن صاحب الماء يكره ذلك ويجمع منه .

المعادن :

قسم الفقهاء المعادن الى نوعين :

الأول . العذرة ، وهي التي تكون في مشاغل كمن يد ، حيث لا تعتقر الى العمل والخصر . كالمالح والقدح والكحل والدر والياقوت وهذه تملك بالاحد لا بالاحياء . لأن الاحياء لم يكون إلا بالعمل . والمعرض ان عذرة طبيعتها ومن غير عمل . تماماً كما الأجار .
الثاني . المعادن الناطقة . وهي التي تحتاج الى العمل والملاح . كالحديد والذهب ونقصة وسحاس ولرصاص ، وهذه تملك بالاحياء . قال صاحب الجواهر :

« ناس سواء في المعادن الناطقة ، للسيرة المنتشرة في سائر الأعصار والأمصار .. أما الناطقة فتملك بالاحياء الذي هو العمل . حتى يلع يلبها بلا خلاف أحده من تعرض له . ولعله لصدق الاحياء الذي هو سب الملك فان حياء كل شيء محبه ، ومن هنا يملك الشر بلوع الماء الذي هو فيه ، إذ هو - أي الماء - كالجوهر الكائن فيها ، ويملكه بحفرها . »

مسائل :

- ١ - من أحياء أرضاً مواتاً ، ثم طهر فيها معدن فهو له تبعاً للأرض ، سواء أكان عالماً به حين الأحياء ، أو غير عالم .
- ٢ - إذا شرع في أحياء المعدن . ثم اعمل أحده الحاكم على الانعام ، أو التخلي عنه إلى غيره .
- ٣ - يجوز لصاحب الدار ان يحصر بالوعة في الطريق العامة التي يتعد منها إلى شارع آخر ، يحصرها بحدته اليها ، وتجمع المياه القسرة من داره فيها ، على شريطة ان يسدها مداً محكماً بحيث لا تنصرف المسارة بسببها ، وأيضاً يجوز ان يحصر سرداباً تحتها بشرط الإحكام وعدم الخسف والصبر ، وإذا حصل الصبر من ذلك على المارة أو الحار كان صاماً له .

الوقف

معناه :

الوقف يجمع على وقوف ، وأوقاف ، والمعل وقف ، أما أوقف مشاد ، ومعناه لغة الحس والمسح ، تقول وقفت عن السير ، أي امتعت عنه .

وفي الشرع نوع من العطية ، بقضي تحييس الأصل ، وإطلاق المصلحة ، ومعنى تحييس الأصل المسح عن الارث والتصرف في الميراث الموقوفة بالبيع أو الهبة أو الرهن أو الاجارة أو الاعارة ، وما إلى ذلك ، أما تسبيل المصلحة فهو صرفها على الجهة التي حبسها الواقف من دون هوض .

شرعية الوقف :

الوقف مشروع اجماعاً ونصاً ، ومنه : « يستمع الرجل بعد موته ثلاث خصال : سنة يعمل بها فيكون له مثل أجر من عمل بها من غير ان ينقص من اجورهم شيء ، وصلة جارية من بعده ، والولد الطيب

يدعو لوالديه بعد موتها .

والوقوف أركان وشروط نكلم عنها في الفقرات التالية .

الصفة :

ذهب جماعة من المحققين ، منهم السيد البرقي صاحب العروة الوثقى ، والسيد أبو الحسن الأصمهاني ، والسيد الحكيم ، ذهبوا إلى أن الوقف يتم بكل لفظ يدل عليه ، حتى كلمة الأجنبية ، لأنه — ها — وسيلة للتعبير ، وليس عبة في نفسه قال السيد البرقي في مصنفات العروة :

« الأقوى كناية كل ما يدل على الوقف ، ولو بصيغة انقراض كما في مائر العقود ، إذ لا دليل على اعتبار لفظ مخصوص ، ولا تعتبر العربية ، ولا الماصوية ، بل تكفي الجملة الاسمية ، كقوله هذا وقف ، كما يدل عليه قول أمير المؤمنين (ع) لما جاءه البشير بمخرج عن سبع هي صدقة في جميع بلاد الله ، وعصري السيل ، لا تباع ولا توهب ولا تورث »

وقال السيد المذكور في الملحقات ، والسيد الأصمهاني في الوسيلة : يتم الوقف بالعمل من غير تلمظ في المساجد والمقابر ، والطرق والشوارع والقناطر ، والأشجار المعروضة لاستئصال المارة بها . وفي مثل العرش والمصابيح للشاهد والمساجد ، وما إلى ذلك مما كان محسباً على مصلحة عامة ، فهو بمنزلة المسجد ، وأذن بالصلاة للعموم . وصل مصل واحد كهي في تحقق الوقف مسجداً . وكذا لو عيّن قطعة من الأرض مقبرة للمسلمين ، وأذن بالدفن فيها ، ودُفن فيها كهي في الوقف ، ومثله لو بنى جسراً ، أو شق طريقاً ، ومرت عليه إنسان واحد .

وهل يحتاج الوقف إلى قبول ، أو يكفي بمجرد الإيجاب ؟

والصفحة ثلاثة أقوال أحدهما اشتراط قبول مطلقاً ، الثاني عدم اشتراطه مطلقاً . وبه قال السيد الحكيم في منهاج الصالحين والسيد اليزدي في الملحقات ، وهدي عارة الأول بالحرف . « الظاهر عدم اعتبار القول في الوقف بجميع أنواعه » . ومثلها عارة الثاني حيث قال « الأقوى عدم الاشتراط » .

القول الثالث انتصیل بین الوقف على الجهة العامة ، كالمسجد والمقبرة والمقراء ، فلا يشترط القول ، وبين الوقف على جهة خاصة كالأولاد وما أشبه ، فيشترط القول . وإلى هذا التصصيل ذهب جماعة من الكبار كصاحب الشرائع ، والشهيدین ، والعلامة الخلی . وعليه يكون الوقف عقداً يحتاج إلى إيجاب وقبول إذا كان لجهة خاصة ، وإيقاعاً لا يحتاج إلى قبول إذا كان على جهة عامة ، ولا مانع شرعاً ولا عقلاً أن يكون الوقف عقداً بلحاظ ، وإيقاعاً بلحاظ ، وإن منعه صاحب الخواهر .

التأيد والدوام :

اتفقوا بشهادة صاحب الخواهر على أن الوقف لا يتم إذا حدد بأمد معين ، كما لو قال : هذا وقف على كذا إلى عشر سنوات .

واحتلوا فيها لو قال ذلك هل يصح حياً ، أو أنه يبطل حياً كما بطل وقفاً ؟ ومعنى الصحة حياً أن الجهة التي خصصها صاحب العين للاستثمار تستصحبها طوال المدة المعبية . وبعدها ترجع إلى المالك .

ذهب جماعة من الفقهاء ، منهم صاحب ملحقات العروة إلى أنه يصح حبساً ، وإن الجهة التي خصصها صاحب العين تستحق الانتفاع بها طوال المدة المعبية ، قال صاحب الملحقات : « لأن قصد هذا المعنى - أي الانتفاع بالعين مدة معينة - هو قصد حقيقة الحبس ، ولا يصير اعتقاد

كونه وفقاً بعد انشاء ما هو حبس حقيقة .

ومتكم في الفصل التالي عن الحبس وأحكامه إن شاء الله .

ودهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر ، وصاحب ملحقات العروة إلى انه لو وقف على من ينقرض عالياً ، كالوقف على أولاده مقتصرأ على نسل واحدة ولم يذكر المصرف بعد انقراضهم ، ذهبوا إلى انه يقع وقفاً ، وبعد الانقراض ترجع العبي إلى الواقف ، أو ورثته ، قال صاحب المسالك : لأن الواقف لم يخرج العبي عن ملكه ، وإنما تناول أشخاصاً فلا يتعدى إلى غيرهم ، ولظاهر قول الإمام ان الوقف على حسب ما يقعه أهله .

وتسأل كيف صح الوقف على من ينقرض ، مع العلم بأن الوقف يشترط فيه التأيد والدوام ؟

الجواب . ان الذين اشترطوا التأيد والدوام في الوقف أرادوا عدم تحديده مرس معين ، فلا يشمل المقام ، قال صاحب الجواهر : والمراد من اجماع الفقهاء على اعتبار الدوام هو عدم التوقيت بمدة ، ويسمى الوقف على من ينقرض بالوقف المنقطع .

وتجدر الإشارة إلى ان صاحب العروة الوثقى وملحقاتها لا يشترط التأيد والدوام في الوقف إطلاقاً ، ويجوز ان يحدده نرس معين ، ويعبر بالوقف بالايقاف . وايضاف الشيء قد يكون إلى الابد ، وقد يكون إلى أمد ، والمرجع في ذلك إلى قصد الواقف الذي يكتشفه من أقواله ، وما يستفاد من القرائن ، وهذا مرس قول الإمام (ع) : الوقف على حسب ما يقعه أهله . أي إلى الابد ان أرادوا الدوام ، وإلى أمد ان أرادوا التوقيت

وعلى لا يستعمل هذا الرأي ، لأن الدين اشترطوا التأييد اعتمادوا على
انه الظاهر من لفظ الوقف . ولما ان يقول بأن الوقف قسمين . أحدهما
دائم ، والآخر منقطع . أي مؤقت ، ولا دليل على حصره بالثبات ،
أما وقوف أهل البيت (ع) التي استدل بها القائلون بالتأييد ، لاشتغالها
عليه فكل ما تدل عليه ان الوقف يصح مع التأييد ، ولا دلالة فيها على
نفي غيره .

هذا ، إلى ان بعض الفقهاء أنكروا وجود الاجماع على اشتراط التأييد .
فقد نقل صاحب الخدائق عن الشهيد في المسالك ان شرط التأييد مشكوك
ومستارع فيه . وأيضاً نقل عن صاحب العنايع ان هذا الشرط لا دليل
عليه . ون لأصل والعمومات تنميه . وأيضاً نقل هذا بالذات صاحب
محتاج الكرامة . وهذا ينسب معاً ان الوقف على قسمين مؤبد ،
ومنقطع

القبض

معنى القبض ان ينحل المالك عن المبيع . ويسلط عليها الجهة الموقوفة
عليها . والقض شرط في بroom العقد لا في صحته . فإذا وقف ، ولم
يحصل القبض فالواقف ن يرجع . قال صاحب الخواهر : لا يلزم
عقد الوقف إلا بالاقضاء لذي هو قبض بالاداء . فكل من قبض
صحته قبله .

وعلى هذا إذا وقف على جهة عامة كالمسجد . أو لمعة . أو على
المفرد لا يلزم الوقف إلا باستلام المولي . أو الحاكم لشرعي . أو بالدين
في القطعة ، أو بصلاة في المسجد . أو بتصرف صغير مع دن الوقف ،
وإذا لم يحصل القبض سحور من احدثه خارج نواقض الرجوع عن الوقف .

وإذا وقف على حجة خاصة كأولاده ، فإن كانوا كزراً فلا يتم الوقف ، لا باستلامهم إياه ، وإن كانوا صديقاً فلا داعي نقص حديد ، لأن يده يدهم . لمكان ولايته . وإذا مات الوقف قبل القصد بطل الوقف وأصبح ميراثاً ، ومثاله أن يعقب ذكراً في سبيل الخير ، ثم يموت ، وهي ما زالت في تصرفه فتعود . وحال هذه إلى الورثة . وإذا حصل نقص فقد تم الوقف ، ولا يجوز للوقف الرجوع عنه .

ومما يدل على ذلك أن رجلاً سأل الإمام (ع) عن الوقف على الأئمة الأئمة ؟ فقال : أما ما سألت عنه من الوقف على ناحتين ، وما يحل لنا . ثم يحتاج إليه صاحبه . فكل ما لم يُسلم فصاحبه بخار . وكل ما لم يتم فلا خيار له لصاحبه . فتح أو لم يحتاج . افتقر إليه . أو استغنى

وأيضاً سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل تصدق على ولد له قد أدركوها ؟ قال : لم بمصروا . حتى يموت فهو ميراث . فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو حرة . لأن الوالد هو الذي يلي أمره . ويحكمي من عطفه لأول في وقف على ميراثه

من يملك العين الموقوفة

سبق في فقرة : التأكد : ادعاء : أن الوقف منه مؤبد : ومنه منقطع : لآخر . وقد اتفق جمهور من : ذلك الواقع عن الوقف المؤبد : واحتسبوا في : من : من يرتفع عنها وصف الملكية بالمرّة : بحيث لا يكون ملكاً لأحد حلاً . وهو يعبر عنه بملك الملك . أو أنها تنتقل إلى الجهة الموقوفة عليها ؟

ذهب جماعة إلى انحصار الوقف بين الوقف العام كالمسجد والمدرس والمصالح .
 وبين وقف الخاص ، كالوقف على الذرية ، وما إليها . وقالوا : ما
 كان من نوع الاول فهو ملك ملك ، لأن الملك فيه ينتقل إلى الله سبحانه ،
 ولا شيء للناس منه سوى الانتفاع به . وما كان من النوع الثاني ينتقل
 من ملك الوقف إلى ملك الموقوف عليهم . فان الشيخ الانصاري
 في المكاسب : « فالذي سمي ان يوصال في الوقف المؤبد انه على
 قسمين احدهما ما يكون ملكاً للموقوف عليهم ، فيسكون بمعناه ،
 ولهم استحقاقه وأحد آخرته ، « الثاني ما لا يكون ملكاً لأحد ، بل يكون
 ملك نصير تحرير . أي عتق العبد - كما في المساجد والمدارس
 سواء على عدم دخولها في ملك المسمين ، كما هو مذهب جماعة . فان
 الموقوف عليهم يملكون الانتفاع دون المنفعة ،

التجيز :

ذهب أكثر الفقهاء إلى وجوب التحجير ، وعدم حوار التعيين في
 الوقف . فإن قال : ان مت هذا وقف لم يصح وفقاً بعد الموت . أما
 ان قال : إذا مت فاجعلوا هذا وفقاً بكون وصية بالوقف ، وعلى
 الوصي ان يبعد وبشيء الوقف ، فان امتنع أخرجه الحاكم ، فإن لم يمكن
 اجبار الوصي تولى الحاكم عنه

« قال السيد البرقي في مدحقات لعمرو : « لا دليل بخصوص عن
 شرط السحر في الوقف ، كما اعترف به صاحب المسالك . وعليه فان
 تحبس الاجزاء فهو ، وإلا فمشكل »

ويلاحظ أنه حتى لو وجد الاجزاء فإنه لا يصلح - هنا - للدلالة
 على عدم تحجير . بدية : الاجزاء أي يكون حصة إذا لم يعرف به

مستنداً وقد أحجموا بها متوهمين ان الانشاء معناه انه موجود بالفعل ، ومعنى التعليق انه غير موجود فيحصل التهاوت والتناقض ، ويرد هذا التوهم بأن الانشاء متحقق بالفعل ، وآثاره هي التي تحصل في المستقبل على تقدير حصول الشرط . وقد تكلمنا عن هذا الشرط مفصلاً ومطولاً في الجزء الثالث ، فصل شروط العقد - فقرة « التمين » .

الوقف :

يشترط في الوقف ان يكون أهلاً للمعاملة . فلا يصح وقف المجنون لعمى التكليف عنه . ولا وقف الصبي . حتى ولو كان مميزاً ، ولا وقف المحجر عليه لضعفه ، لانه مجموع من التصرفات المالية ، وقال البعض : يصح وقف الصبي البالغ عسراً .

وهو قول شاذ متروك بحاف لاصول المذهب ، واجماع المسلمين شهادة صاحب المال الذي نقل عارته هذه بالحرف صاحب الجواهر ، وعلق عليها بأن إحقاق الوقف بالوصية قياس محرم

نية القريبى :

ليس من شك ان قصد الوقف شرط في تحققه . فإذا تنعط به السكران . أو الممعى عليه . أو النائم . أو العاثر يكون لغواً .

واحتتموا في نية القريب الى الله هل هي شرط كالفضل والسود . بحيث لو قصد الوقف أمراً دنيوياً لا يتم الوقف ؟

ذهب جماعة من الفقهاء . منهم صاحب الجواهر ، وصاحب العروة ومحققها . إلى ان الفقرة ليست شرطاً لصحة الوقف . ولا لقبحه .

قال السيد في معقودات العروة : الأقوى وفقاً لجمعه عدم اشتراط بية
الفرقة ، للاطلاقات . ولصحة الوقف من غير المسموع بهم ، ترتب
الثواب موقوف على قصد الفرقة . مع أنه يمكن ان يقال ترتب الثواب
على الأفعال الحسنة ، وان لم يقصد بها وجه آخر .

الموقوف :

يشترط في الموقوف ان يكون عيباً محذوفاً ومعنى يتبعها مصلحة
عامة مع مائها ، ويمكن اقصاها وتلبسها . فلا يصح وقف الدين ،
ولا الشيء المحبوس ، كعقار من ملكي أو حره منه ، ولا وقف ما لا
يمكنه المسلم كالحزير . وآلات الدهر . ولا ما لا يتبعه إلا مآلها ،
كالمأكول والمشروب . ولا وقف انعين لمهوبة ، ولا ما لا يمكن
اقتصامه وتسلمه ، كالعبر في الهواء ، والسكك في الماء ، ولا الحيوان
الصال . ولا العين المعصومة التي لا سلطة عليها للواقف ولا الموقوف
عليه . لعدم إمكان انفس . أما إذا وقف انعين المعصومة عن عاصيها
بإذات فيصح الوقف ، لأن المنص متحقق بالفعل

ويصح وقف الحصنة المشاعة ، كبيع العقار أو نصبه ، قال صاحب
الخواهر : والاجماع على ذلك . من يصوب التصديق بالمشاع متعينة
أو متوردة . فدخل فيه الوقف . ولأن قص اشاعها كقصه في
بيع ، كما هو واضح .

١ ان جميع المعاهد . ي . و . اندرمة بين ثوار . قد . وقصد التقرب اليه سبحانه ، ولم أو ههنا
غيره السيد قال : قد شبه على المنع ، حتى ولو كانت غاية القابل ديبوية
لا ديبية . ونحن على رأي هذا السيد الطير ، لأن . قد . هذا يرتب في الخير ، ويصدق مع
فصله وكرمه

الموقوف عليه :

الموقوف عليه هو الذي يستحق مصلحة الوقف كما في الأوقاف الخاصة أو يجوز له الانتفاع بالغير الموقوفة كما في الأوقاف العامة ، ويشترط فيه أمور :

١ - أن يكون موجوداً حين الوقف . فلا يصح الوقف ابتداءً على المعلوم ، ويصح تنعماً للموجود فعلاً . كمن وقف على أولاده الموحدين ، ومن سبوجد من أولادهم ، ولا يصح الوقف على الحمل .

وتنأى : كيف صحت الوصية للحمل ، ولم يصح الوقف عليه

الحوادث أن الوقف تخليك في الحال . وليس الحمل أهلاً للتملك إلا بعد انقضاءه جاً . أما الوصية فتمليك في المستقبل ، والتملك فيها مراعى بوصفه جاً . فلو مات قبل سرحه بطلت الوصية .

٢ - أن يكون أهلاً للتملك ، فلا يجوز الوقف على الحيوان ، ولا الوصية له ، كما يعمل العرسون ، حيث يوصون للكلاب ، خاصة السيدات .

أما الوقف على المسجد والمدارس والمصحات ، وما إليها فهو في الحقيقة وقف على من يستمع بها من الآدميين فإن صاحب الخدائق . لقد صرح الفقهاء بأن الوقف المذكور هو وقف على المسلمين باعتبار بعض مصالحهم ولا ريب أنهم قائلون للتملك ، وعائنه أنه وقف عليهم باعتبار مصلحة معينة من مصالحهم . فكانه وقف عليهم بشرط صرفه في مصرف خاص .

٣ - أن لا يكون الوقف معصية لله سبحانه . كالوقف على الدعارة وأندية الخمر ، وما إلى ذلك . أما الوقف على غير المسلمين كالدمي

فيحور بالاتفاق . لقوله تعالى : لا ينهاكم الله عن الدين لم يغفلواكم
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان كنتم تؤمنون وتخشون الله .
وقال صاحب الجواهر : يكفي في صحة الوقف على غير المسلم اصطلاح
الامر بالمعروف والاحسان والخير .

وقد السيد صاحب ملخصات العروة في باب الوقف : بل يحور
الوقف والر والاحسان على الحرسي : أيضاً لأطلاق الامر بالخير والاحسان .

وقال الشهيد الثاني في اللمعة المشقة ح ١ : باب الوقف ما نصه
يلحرف . : يحور الوقف على أهل الذمة ، لأنه ليس بمعصية ، وأهم
عناد الله ، ومن حيلة بني آدم المكرمين . ثم قال : لا يحور الوقف
على الخوارج والعلاة لأن أولئك كفروا أمير المؤمنين علياً ، وهؤلاء
أهلوه ، والخير هو النمط الأوسط ، كما قال الإمام : هلك في الثنا :
معص قال ، ومع عالي .

٤ - ان يكون الموقوف عليه معيماً غير مجهول ، فإذا وقف على
رجل ، أو امرأة ، أو على جهة من غير تعيين بطل .

٥ - لا يصح للواقف ان يقف على نفسه ، أو يدعيها على الموقوف
عليهم ، إذ لا يقبل ان يملك الانسان نفسه . أحل ، إذا وقف
على فقراء ، ثم اعتقر يكون كأحدهم . وكذلك إذا وقف على عدة
العلم ، ثم صار واحداً .

١ لا شيء أصديق في السفر من مقبرة أهل الملوك من كتبهم الدينية ، والشهيد وكنه من عظم
المراجع الدينية عند الشيعة ، وعند العرب منه صريح بأن غير المسلمين من أهل الأديان أصل
من العلاة - دن - كيف ينسب إلى الشيعة الإمامية القول والمقالة ؟

الوقوف على الصلاة :

ومن عدم حوار الوقف على النعمان بتبين بطلان الأوقاف الكثيرة الموحدة في مدى حل عامل واتي وقفها أربابها على الصلاة عنهم بعد موتهم . حتى ولو فسا نحو اسامة عن الميت في الصلاة لمنحة فصلاً عن الناحية لأنها في حقيقتها وقف على النفس .

الاشباه :

قال صاحب صفحات إذا اشتبه الموقوف عليه بن شخصين ، أو جهتين فمخرج القرعة ، أو الصلح القهري ، ومعنى الصلح القهري - هنا - ان يقسم الناتج بين الاثنين اللذين هما طرفا الاشياء

وإذا لم نعم جهة الوقف هل هي المسجد أو الضريح ، أو غيرهم صرف الوقف في وجوه الر والخبير

وإذا ترددت بين الموقوفة بين شيئين ، كما لو عمت بوجود الوقف ، ولم نعم انه الدر ، أو الدكان رجحاً إلى القرعة لأنها لكل أمر مشته

أرادة الواقف -

إذا كان الوقف عنه ونوعاً وصيغة يكون الواقف . واحال هدي . معطياً ومنوعاً ومتصدفاً . وسببه ان للسان العاقل بالغ الترشد الصحيح عبر مسجده عنه في تصرفات ذاته ان يتبرع من أمواله بما يشاء ان من يشاء بالحق الذي يريد . الحديث : الناس مسطرون على أمواتهم . ولقد قرر الإمام (ع) . « الوقوف نصب ما يقعها أهلها » ولأجل هذا

قل العتق . - شروط الوفاق كمن اذاع ، والعاظه كأفاده في
 العمل بها ووجوب اتاعها . ومثله الددر والخالف والموصي والمقر
 وعلى هذا من علم قصد الوفاق أحد به . حتى ولو حذف اصطلاح
 العرف . كما لو علمنا انه أراد من لفظة أحبي صدقه فلا يصرف
 لوقف للصديق لا للأخ . وإذا جهنا المقصد والمراد فالعرف هو المنع .
 وإذا لم يكن اصطلاح رجعا إلى اللغة . تماماً كما هو الشأن في أفعال
 الشارع .

الشرط الساتع :

سبق ان للوقف ان يشترط ما يشاء ونستثنى من هذه الكلية الحالات
 التالية :

١ - يلزم للشرط ، وينفذ إذا اقترن بإنشاء الوقف ، أما إذا تم
 انوقف من غير لشرط فيكون ذكره بعد الانشاء لغواً .

٢ - ان لا يذكر شرطاً يناهض مقتضى العقد وطبيعته ، كما لو اشترط
 ان تنفي لعب على منكه . فبورثها وببعضها وبغيرها وبأخرها متى
 شاء . ومثل هذا الشرط باطل ومبطل . جميع الفقهاء

٣ - ان لا يخالف الشرط حكماً من أحكام الشريعة ، كأن يشترط
 فعل الحرام . أو ترك الواجب . وفي الحديث الشريف : من شرط
 شرطاً سوى كتاب الله عز وجل فلا يجوز له ، ولا عليه ، وقد
 الإمام (ع) : المؤمنون عند شروطهم إلا شرطاً حلالاً حراماً ، أو حرم
 حلالاً .

وما عدا ذلك من الشروط التي تفترق بالعقد يحق الوفاء بها بالاتفاق .

وقد تكلمنا في الجزء الثالث فصل في الشروط ، عنها مفصلاً ومطولاً .
 ما يصح منها ، وما لا يصح ، والشروط انماطل المطلق ، والناطل عبر
 امطل . تكلمنا عن الشروط بوجه عام وكاملاً يشمل كل شرط ايها
 كان في البيع أو لاجارة أو ابراج أو الوقف أو غير ذلك ، واستغرق
 بحث ما يقرب من ١٧ صفحة بالنظر لاهميته . وشدة الحاجة اليه .

الخيار :

ذهب المشهور إلى ان الوقف لا يقبل الخيار . فقد اشترط الواقف
 ان يكون له الخيار في امضاء الوقف ، أو العكس عنه بطل الشرط
 والوقف معاً ، وقيل ان هذا الشرط باق طيلة لعقد

الأكل ووفاء الدين .

لو وقف على غيره ، واشترط وفاء ديونه واحراج مؤنته من الوقف
 بطل شرط والوقف . قال صاحب الخواصر . : ولا خلاف معتد به ..
 وقال صاحب المسالك : لما كانت القاعدة عند الفقهاء اشترط احراج
 الواقف منه من توقف بحيث لا يبقى له استحقاق فيه ، من حيث ان
 الوقف يقتضي نقل الملك والمنافع عن نفسه . فهذا شرط الواقف قضاء
 ديونه ، أو مؤنته أو نحو ذلك فقد شرط ما باق منصفاه ، فيبطل
 الشرط والوقف معاً .

اشترط عودة الوقف الى الواقف

إذا اشترط الواقف في عقد الوقف عودة اعيان الموقوفه اليه عند

الخاتمة . فهل يصح هذا الشرط . أو لا ؟ وفي حال صحته ، هل يكون ذلك من باب الوقف . أو من باب الحبس يدي مستكلم عنه قريباً ؟

ذهب المشهور إلى صحة الشرط . ولكن العقد الذي بصيغة الوقف يكون حراً لا وقفاً . وإن العين تنقضي على ملك صاحبها الأول . والمنفعة لمن اختاره لملكه إلى أن يرجع . أو يموت . فإذا مات يكون لورثته وإن لم يرجع . لأن الموقوف أن العين باقية على ملكه . فقد مثل الإمام الصدوق (ع) عن الرجل يتصدق بعض ماله في حياته في كل وجه من وجوه الخير . وقال . لكلام للرجل الذي يتصدق . أن احتجبت إلى شيء من المال فأد أحق به . ترى يجوز ذلك . وقد جمعه قد يكون له في حياته . فإذا هلك لرجل يرجع ميراثاً . أو يصح صدقة ؟ قال الإمام : يرجع ميراثاً إلى أهله .

وفي رواية ثابتة . أنه قال من وقف أرضاً . ثم قد . أن احتجبت إليها فأد أحق به . ثم مات الرجل فأنها ترجع إلى الميراث .

الادخال والاعتراف

إذا اشترط الواقف اعتراف من يريد من الموقوف عليهم بطل الوقف ، قال صاحب المسالك . وهذا عدلنا موضع وعاق . لأن وضع الوقف على الروم . وإذا شرط اعتراف من يريد من الموقوف عليهم كان منافيًا لمقتضى الوقف . إذ هو عملة اشتراط اختيار . وهو باطل .

وإذا اشترط ادخال من سيولد مع الموقوف عليهم جاز ، سواء أكان الوقف على أولاده . أو أولاد غيره . . نداهة أن هذا شرط لا يتنافى مع طبيعة العقد . وأي مانع في أن يقول : وقصت على هؤلاء بشرط

ان يدخل معهم من سيولد من دريتي . أو دريتهم " بخلاف لو قل
وقعت عن هؤلاء بشرط ان أخرج من أشاء منهم .

الفاظ الواقف :

إذا وقف على البر لا تدخل السات . وإذا وقف على البسات لا
يدخل السون . وإذا وقف على أولاده دخلاً مطلقاً . واقتسماً بالسوية
للانثى مثل الذكر .

وإذا قال وقف " على أولادتي " وسكت فهل يشمل أولاد الأولاد ،
أو لا ؟

ذهب المشهور الى الاقتصار على أولاد الصلب فقط دون أولاد
الأولاد وقال جماعة من المحققين : يشمل أولاد الأولاد وهذا
هو الحق .

وإذا قال من انتب الي " .. دخلت البت دون أولادهم ، قال
صاحب الخواهر : هذا هو المشهور . بل يمكن دعوى الاجماع عليه .

وإذا قال على دريتي شمل الجميع السون وأولادهم ، والسات
وأولادهم .

وإذا قال على المسلمين كان لكل من أقر بالشهادتين

وإذا قال في سبيل الله فهو في وجوه الخير والبر

الولاية على الوقف :

الولاية على الوقف سلطة محدودة برعايته وإصلاحه واستعماله ، وانفاق

علته في وجهها وتنقسم الولاية إلى نوعين عامة ، وخاصة ، والعامة هي التي تكون لولي الأمر . والخاصة إذا عين الوقف متولياً عند إنشاء الوقف ، أو يعينه الحاكم الشرعي .

وبشروط في المتولي ان يكون عاقلاً بالغاً راشداً أميناً ، ان لقد اشترط جماعة من الفقهاء العندية ، والحق الاكتفاء بالأمانة والوثاقة ، مع القدرة على ادارة الوقف كما ينبغي .

والمتولي أمين لا يمس إلا بالتعدي ، أو التعريض .

ويجوز للواقف ان يجعل تنصيبه حسب الوقف له مستقلاً ، أو يشترط معه غيره مدة حياته . أو إلى أمد . وله أيضاً ان يجعل الولاية للموقوف عليهم ، أو لاجبي . وإذا سكوت . ولم ينص على التولي حسب الوقف بطر فإن كان الوقف عاماً كالساجد والمقابر وما إليها كانت الولاية للحاكم الشرعي ، وإن كان خاصاً كالوقف على أولاده فالولاية للموقوف عليهم ، قال صاحب المسالك ما ملخصه :

الأصل أن تكون التولية والطر للواقف . فهو أحق من يقوم بصرفه إلى أهله ، فإذا جعل الطر له صح وإن شرطه لغيره وجب العمل بمقتضى الشرط ، وقد شرطت فاطمة (ع) الطر في حوائطها السبعة التي وقفنها لأئمة المؤمنين . ثم الحسن ، ثم الحسين ، ثم الأكبر من ولدها وهذا كله لا خلاف فيه . وإن أعلق الواقف ، ولم يشترط الطر في من العقد إلى أحد عالأقوى ان يكون الطر للحاكم الشرعي ان كان الوقف على جهة عامة ، وللموقوف عليهم ، ان كان الوقف خاصاً محباً .

وإذا جعل الواقف الولاية لنفسه ، وكان غير مأموون ، أو شرطها لغيره ، وهو يعلم بفسقه فليس للحاكم ان يتزع الولاية من الواقف ، ولا

من ولاء . كما جاء في تذكره اعلامه علي . ونقله صاحب الجواهر
عن اسرائر بل قال صاحب منقبات المعروف . بشرط ان لا يكون
للحاكم أية مداخل في أمر وقته صح

ومتى أقام لواقف أو الحاكم متولياً فليس لأحد عليه من سلطان .
ما دام قائماً بالواجب . من قصر أو حصار . بحيث يبرم الضرر من
نقته واستمراره في الولاية من الحاكم أن يسدله . والأولى ان يصم معه
شيطاً أميناً .

وإذا امت من عهد الواقف أو حر . أو ما ربي ذلك مما يحرجه
عن الاهبة فلا تعود لولاية إلى الواقف إلا اذا حصل له ذلك حين
اشاء التوقف

وإذا جعل الواقف التولية لاثنتين فإن صرح بأن لكل منهما الاستقلال
في العمل امتثل . وإذا مات أحدهما . أو خرج عن الاهلية انصرف
الآخر لولاية . وإن صرح بالاحتياج . وعدم الاستقلال فلا يجوز لأحدهما
التصرف بمفرده . وعلى الحاكم ان يبين آخر . ويصمه إلى رفيقه . ان
خرج أحدهما عن الاهلية . وان أطلق لواقف . ولم يبين الاستقلال في
التصرف لأحدهما . ولا عذمه أخر كلامه على صورة الاصحاب . وعدم
الاستقلال في التصرف .

وإذا عين لواقف مفداً من لمنايع للمتولي تعين ذلك المقدر كثيراً
كان أو قليلاً . وان لم يعين استحق اجرة المثل .

وللمتولي الخاص ان يوكل في انجاز أية مصلحة من مصالح التوقف .
الا ان يشترط عليه المباشرة بالذات . ولم يؤذن له بالتوكيل

وليس للمتولي ان يوصي التولية من بعده إلى غيره . وإذا حصل
يكون تفويضه لغواً .

بيع الوقف

أشئلة :

هل توجد أسباب في الواقع تستدعي جوار بيع الوقف ؟ وما هي
هذه الأسباب في حال وجودها ؟ ثم ما هو حكم الثمن لو جاز البيع
ووقع ؟ هل يستدل به عيباً تستهدف جهة الوقف الأولى ، وتحمل العين
الجديدة محل العين القديمة ، وتأخذ حكمها ؟

المكاسب والجواهر

وسعرض أقوال المذاهب بالتفصيل ، ومنها يتضح الجواب عن هذه
التساؤلات وغيرها .. ولم أجد فقيهاً من فقهاء المذاهب الخمسة قد أطلال
الكلام في هذه المسألة ، كالفقيهين الإماميين الشيخ الانصاري في مكاسبه ،
والشيخ محمد حسن في جواهره - باب التجارة - فقد تناولها من
جميع أطرافها ، ومرتعا عليها مروحاً شق ، مع التبسيط في عرض الأقوال
وغربلتها ، وثقبة الحقائق الصافية الخالصة . وسلخص المهم مما جاء في

هذين الصنفين الشيخين الذين اعتمد عليها أكثر من أي كتاب في بيان ما ذهب إليه الإمامية .

وهذه لماسة أشرف ما تحرر . في ان الشيخ الانصاري وصاحب الجواهر لم يوهرا أبدأ على قارئها الجهد والماء في كل ما انتحاه وتركها من آثار . بل طابا منه الكد والصبر وندكاه . والمؤهلات العلمية الثرية وعجز عن من فقد هذه المؤهلات ان يتابعها في شيء . أو يلحق بعارها . بل يدعونه صلاً في التيه . لا يدري أين شاطئ السلام أما من أقام بيته على أساس من انعلم فيعطيه أنى الجواهر . وأجدى المكاسب ، على شرط الصبر والمناعة أيضاً . ولا أعرف فيها إمامياً من القدامى واحداً اعطى العلم المحصري وأصوله الخبوية والاصالة بقدر ما أعطاه قلمها الجبار

ومعيرة من هذا الاستطراد الذي قادني اليه قرأ نعمتي على يسد هذين العظيمين ، أو على آثارهما بالأصح

هذه المسألة .

لقد تعددت أقوال الفقهاء . وتصارت في هذه المسألة أكثر من أية مسألة غيرها في لفقه . أو في باب الوقف . ونعرض صاحب الجواهر إلى هذا التعدد والتصارب . نقطف من كلامه هذه المقموعة :

وقع الاختلاف بين لفتهاء في بيع الوقف على وجه لم يعثر على نظيره في مسألة من مسائل الوقف اطلاقاً . فهم ما بين مانع من بيع الوقف اطلاقاً . ويجبر له في بعض الموارد ، ومتوقف عن الحكم . بل تعددت الأقوال . حتى امرد كل فقيه بقول ، بل حالف الفقيه الواحد نفسه بنفسه في كتاب واحد . فذهب في باب البيع إلى غير ما قاله في باب الوقف ، وربما ناقض قوله في كلام واحد ، فقال في صدره ما يخالف

عبره . ثم أسهب صاحب الخواصر الأقوال إلى ١٢ قولاً . ونعرف هذه
الأقوال ، أو المهم منها من المسائل التالية :

المسجد :

للمسجد حكم عند المذاهب الإسلامية يخالف حكم جميع الأوقاف شتى
أرواعها . ولذا اتفقوا ما عدا الحنابلة على عدم حواري بيعه عاب . ومنها
كانت الظروف والأسباب . حتى ولو حرب . أو نقل أهل القرية
والمحلة . وانقطع المدرة عن طريقه . بحث يعلم حرماً أنه لا يمكن أن
يُصلي فيه انسان . مع ذلك كله يجب أن يبقى على ما هو بدون تعبير
ولا تسبيل . وعلموا ذلك بأن وقف المسجد يعطى كل صلة بينه وبين
الواقف وعبر الواقف إلا الله سبحانه . ومن هنا عبروا عنه تارة بـ
ملك . وأخرى بتحرير ملك . أي أنه كان مملوكاً فأصبح حراً من كل
قيد . وإذا لم يكن ملكاً لأحد فكيف يجوز بيعه . مع العلم بأنه لا بيع
إلا في ملك

ورثوا على ذلك أن لو استثمره عاصب . فمكن فيه . أو ورثه
بأنهم . ولكن لا يضمن ولا يعزم شيئاً . لأنه غير مملوك لأحد
ويلاحظ أن حروجه عن الملك عما يجمع من تمكنه راسع والشره .
ولا يمنع من تملكه بالحيازة ، كسائر المباحات العامة

وقال الحنابلة : إذا نقل أهل القرية عن المسجد . وصار في موضع
لا يصلي فيه . أو صار مأهله . ولم يمكن توسيعه . ولا عمارة بماله
إلا بيع بماله حر . وإن لم يمكن الانتفاع بشيء إلا ببيع (البيع)
ح . باب الوقف .

وينتهي حول الحنابلة في وجوه مع ما ذهب إليه الحقبة الإمامية السيد
كاظم . حيث قال في ملحظت لعمدة العرف بين المسجد وبين
عبره من الأوقاف

والخراب الذي يبرر بيع غير المسجد يبرر بيع المسجد أيضاً ، أما
 التحرير وقت الملك فلا يمنع البيع في نظره ما دامت العين متصمة بالمالية ..
 والحق ما قلناه من عدم جواز التملك ببيع ، وجواره باختيار
 والذي يعزى قول هذا الفقيه العظيم من عدم لفرق ان من أجاز بيع
 غير المسجد إذا حارب إلى أجاره لأن الخراب يبيح لمرص المنصود من
 الوقف ، أو يبيح عه الوصف الذي جعله الواقف موصوعاً ، أو قيداً
 للوقف ، كما لو وقف شيئاً من حيث هو بيت ولم يقف نص الأرض
 من حيث هي هي . وهذا مع جار بالقياس إلى المسجد ، لأن إقامة
 الصلاة فيه قيد في وقفه فإذا انتهى القيد انتهت الوقفة ، أو انتهت
 صفة المسجدية التي اعتبرت فيه . وحينئذ يجري عليه ما يجري على غيره
 من جواز التملك بأحد أسبابه ، ولو باختيار .

أموال المساجد :

في المال أن يكون للمساجد أوقاف ككثبات ، أو دار ، أو
 أشجار ، أو قطعة أرض ، ينفق ريعها عن اصلاح المسجد وطرشه وحادته .
 وينبغي ان هذا النوع لا يترتب عليه احكام المسجد من الاحترام ، وأفضلية
 الصلاة فيه ، للفرق بين الشيء نفسه ، وبين أمواله وأملاكه التابعة له .
 وأيضاً فُرق بينها من جهة البيع ، فكل من منع من بيع المسجد
 الخراب له ان يبيع الأوقاف التابعة له ، إذ لا ملازمة شرعية ،
 ولا عبر شرعية بينهما ، لأن المسجد وقف للمادة ، وهي روحية حالصة ،
 أما الدكان موقوف لأجل المنفعة المادية ، ولذا كان المسجد من نوع لوقف
 العام ، بل هو أظهر أفراداً ، أما أوقافه فهي من الأوقاف خاصة به
 وحده . إذن يجوز بيع أوقاف المسجد ، وأوقاف المقبرة والمدبرة بلا
 ريب ، حتى ولو قلنا بعدم جواز بيع المدبرة والمقبرة . ولكن هل يجوز

مع الاعيان لتسعة للوقف مطلقاً . حتى مع عدم وجود سبب مبرر
كخرب . أو صيانة سائح . أو لا بد منها من وجود المبرر شأنها في
ذلك شأن الوقف على الندية وما إليه من الأوقاف الخاصة .

الجواب

ان هذه الأعدان على قسمين الأول ما يشته المتولي من ربع وقف .
كأن يكون للمسجد ستار . فيؤجره المتولي . ويشترى أو يبي المتولي
ساحه دكاناً . فعائده الوقف . أو يوجد الدكان شرعات المحسبي -
إذا كان الأمر كذلك يجوز السبع والاستبدال . مع المصلحة . سواء
أوجد سبب من الأسباب التي ذكرها الفقهاء لجواز السبع . أم لم يوجد .
لأن هذه الأعدان لسبب وفها . ويذكر هي ربع وقف . فيصرف
فيه المتولي نفعاً للمصلحة عاماً كي تصرف ثمر البستان الموقوف للمصلحة
المسجد . اللهم إلا أن يرى الحاكم شرعي إنشاء وقف العقار الذي اشتراه
المتولي . وحشد لا يساعده . لا مع وجود سبب مبرر السبع . أما
وقف الدكان فلا أثر له سواء كان حاكم . لأنه ولي من أجل رعاية
الوقف واستثماره . لا لإنشاء الأوقاف .

نقسم الثاني لأعدان ب شئ . وقف محسبون لمصلحة المسجد أو
المدرسة . كمن أوصى مدرسه أو دكانه أو رصه ان يكون وقفاً للمسجد
أو المدرسة أو إنشاء هو . وقف هذه هذه النعم تعطى حكم الأوقاف
الخاصة . يجوز فيها السبع سبب من أسباب جواز كخرب وصالة
العائد الملتحق بعدم . وسواء لا يجوز . ولم نجد فيها سبب من كتب
المذاهب لأربعة من ذهب . ان هذه تندرج في موصفة عنة

١ يعني الأعدان الفرق بين العقار الذي ستر . من سائح الوقف . وبين أ ربع الوقف كخرب
ويشترى مثله صف آخر . هذا الثاني يأتي حكمه ادون في هذه الأعدان . أما العقار الذي
شترى من سائح الوقف فلا يأتي حكم الوقف

وقد سنوحتها مما ذكره الشيخ الانصاري في كتاب المكاسب . وهو
 ينكم عن حكم حصير المسجد ، قال ما نصه : « فرق بين ما يكون
 ملكاً طلقاً . كالحصير المشتري من مال المسجد . فهذا يجوز تناظر بيعه
 مع المصلحة . ولو لم يخرج من حيز الاستماع . بل كان جديداً غير
 مستعمل ، وبين ما يكون من الأموال وقفاً على المسجد . كالحصير الذي
 يشتره الرجل . ويضعه في المسجد . وثوب الذي للبيت الحرام . فكل
 هذا يكون ملكاً للمسلمين لا يجوز لهم تغييره عن وضعه إلا في مواضع
 يسوغ فيها بيع الوقف » .

وإذا حار للدائر أن يبيع الحصير الحديد الذي كان قد اشتره من
 مال المسجد حار له في غيره بلا ريب . ويدل على عدم الفرق قول
 الشيخ نصه بعد أسطر من المسألة السابقة . حيث قال : « ان حكم
 الهبات والذكاكين التي انشت لتحصيل المدفع بالابتداء وحوه غير حكم
 المساجد والمقابر والمشاهد » .

ومثل ذلك تماماً قول الشافعي في تقريرات الخواري
 « وإذا هدم . أو هجر المسجد . ولم يعد حاجة إلى أوقاف ولا
 غيرها صرف الوقف الخاص به إلى وحوه الر . والأولى صرفه إلى مسجد
 آخر . وكذلك إذا كان الوقف على مدرسة خاصة . أو مصنع خاص ،
 وخرب ، فإنه يصرف إلى الخير والبر ، أو إلى النظير والمثلين

غير المسجد

أشرد إلى أقوال المذهب في المسجد . وان الامامية والشيعة والخمسة
 والاثنية صد الحصة فيه . أما في غير المسجد من الأوقاف فان للامامية
 في بيعها ملكاً خاصاً ، لذا يشير أولاً إلى أقوال المذهب الأربعة
 ثم إلى قول الامامية على حدة .

وإذا أثار العسلة بيع المسجد، مع وجود المسوغ فالأولى أن يبيعوا
بيع غيره من الأوقاف واستبداله ، مع السبب الموجب

أما الجمعية فقد معوا البيع والاستبدال اطلاقاً، حتى ولو كان الوقف
خاصاً ، كالوقف على التربية . ووحدت في صلبه وأجروا
للموقوف عليهم أن يستهلكوا بأنفسهم الوقف الخاص إذا وحدت مقتضى .
كالشجرة تحف . ولم تعد صالحة للثمر . فإن للموقوف عليهم أن يتحدوه
وقوداً ، ولا يجوز لهم بيعها ، ولا استبدالها .

أما المالكية فقد جاء في شرح الرقابي على أبي صبيح أن الوقف يجوز
بيعه في حالات ثلاث الأولى أن يشترط الواقف لبيع عهده الوقف .
فبتع شرطه الثانية أن يكون الموقوف من نوع الممول، ولم يعد يصلح
للجهة الموقوف عليها . فيبيع . ويصرف ثمنه في مثله ونظيره الثالثة
يساع انقار الضرورة توسيع المسجد . أو الطريق . أو الخزانة . وفيها
عدا ذلك لا يسوع البيع ، حتى ولو حرق العقار ، وأصحح لا يسلم
في شيء .

أما الجمعية فقد نقل عنهم أبو زهرة في كتاب الوقف أنهم أجروا
الاستبدال في جميع الأوقاف الخاصة بها والعامه غير المسجد وأهم
ذكروا لذلك ثلاث حالات الأولى أن يشترط الواقف ذلك حين الوقف .
الثانية أن يصير الوقف محال لا يستمع به الثالثة أن يكون الاستبدال أدر
نعماً ، وأكثر علة ، ولا يوحد شرط من لواقف يجمع من البيع

هذا هو منحصر رأي المذاهب الأربعة في غير المسجد ، وهم كما
رأيت لا فرق عندهم بين الأوقاف الخاصة ، وبين الأوقاف العامة - غير
المسجد - من جهة البيع ، على عكس الإمامية الذين فرقوا بينها

العام والخاص :

قسمت لإمامة الوقف إلى نوعين . وحملوا لكن منها حكمه وآثره
الأول : الوقف الخاص . وهو ما كان ملكاً للموقوف عليهم . أي
الدين . تحبون استنارة والاشتهار به . ومنه الوقف المدرسي ، والوقف
على العلماء أو الفقهاء . ووقف لعقار لمصلحة المسجد والمقبرة والمدرسة
ومن ألبها . وهذا النوع من الوقف هو الذي وقع الخلاف بينهم في أنه
بحور سعة . مع الأسباب الموحدة . أو لا يجوز إطلاقاً . حتى ولو وجد
ألف سبب وجوب

ثاني : الوقف العام وهو ما أريد منه اجتماع الناس . كل ليس ،
لا فئة خاصة ولا صف معين ، ومنه المدارس والمصحات والمساجد والمشاهد
والمدر والقطر . وإحسانات التي كانت صدقة رمان ، وعيون الماء ،
والأشجار المسقة للزراعة . وفي حكمها المساجد والمقابر والمشاهد ، لأنها
لا تختص بمسبب دون سبب ، ولا فئة من المسلمين دون فئة

وقد اتفق الإمامية على أن هذه الأوقاف لخدمة لا يجوز بيعها . ولا
استئجارها . حتى لو حررت . ووشكت على إفلاك والتصباغ .
لأنها عديم . أو عند أكثرهم ملك ملك . أي إخراجها عن ملك
ملكها الأول إلى غير ملك . فأصبحت بعد الوقف تماماً كالملكيات
العامية . وبديهة أنه لا بيع إلا في ملك بخلاف الأوقاف الخاصة . فإنها
تحويل من ملك الواقف إلى ملك الموقوف عليهم سحر من الاتحاد . أجل .
إذا انقطعتم الجهة الموقوف عليها كنية يجوز تحويل الوقف إلى جهة أخرى
قريبة من الأولى . كالمدرسة بتقطع عنها الطلاب . بحيث يتعذر إقامة
الدروس فيها فيباح تحويلها إلى مكانة عامة . أو ناد للمحاضرات .

وقد ائتمروا في مسألة المسجد إلى أنه إذا امتنع التملك بالبيع فإنه لا
يقتضى تأخير . وائتمروا بصاً إلى أن السيد صاحب ملحقات العروة يرد

على الفقهاء بعدم انقراض بيع الوقف العام والخاص . وان السب الذي
 يبرر بيع الخاص يبرر أيضاً بيع العام . وانه لا يعترف بأن الوقف في
 العام من نوع ملك الملك وتخويله . واد افتراض انه كذلك فلا مانع
 عنده من البيع . لان المبرر للبيع في نظره مجرد اتصاف العين بالمالية
 أما نحن فملاحظ على قول الفقهاء . وعلى قول السيد أيضاً . . وردنا
 على الفقهاء بأن عدم الملك ان" مع من التملك بالبيع
 بالحجارة . كما ان الملك بمفرده لا يبرر البيع . فالعين المرهونة بموكة
 بلا ريب ، ومع ذلك لا يجوز بيعها الا بإذن المرفق .

وأما ردنا على السيد فهو ان الاتصاف بالمالية ولها لا يحدي بمأ
 فان الاماات كالسنت في الماء . والطبرها مائة . ومع ذلك لا يجوز
 بيعها . . اذن ينحصر سبيل التملك بالحياة فقط . كما قنا

المقبرة :

فدما ان المقبرة من الاوقاف العامة . كالسجد ، وان الاممية لا
 يجوز بيع الاوقاف العامة بحال ، حتى ولو حررت وندرس . ورأيت
 من المفيد أن اخص المقبرة بهذه الفقرة ، لأمرين

الاول . لكان الحاجة الى بيان الحكم ، فان كثيراً من مقابر المسلمين
 قد هجرت ، واستعصى عنها

ثاني . أن للمقبرة حالاً تعابر بقية الاوقاف . في العال . وتبين
 هذه الحال المعاصرة مما يلي

لو علم ان اسماً وقف أرضه مقبرة . واستعملت للدفن جرى
 عليها حكم اوقف العام . وكنت من الاوقاف التي لا يجوز بيعها . حتى
 ولو ندرست رسومها . وانحلت آثارها . وبسب عظام موتاه

وإذا علمنا ان هذه قطعة كانت مواتاً . ولم يملكها مالك من قبل .
ثم انعمها أهل القرية مقرة . كما هي الحال - في العالب - هل تكون
وقفاً من داس . لا عاماً ولا خاصاً . وإنما تنمي عن م كدت مشاعاً
بحورها من سبق . هذا دهن ميت في حرة منها لم يجر لغيره بشه . أو
استعمله ثم يستدعي اهتك . ولكن لاي انسان ان يعطي أي حرة شاء
من هذه القطعة مبادات . بغيره بالعاراة . أو مراعاة . اذا كان خالياً
من القصور . أو كان فيه قبر قديم . وقد صدرت عظام صاحبه تراثاً .
أو كالتراب . . يجوز به ذلك تماماً كما حار له ان يعطي أرضاً أعرض
عنها . أو هجرها من كان قد أحيها . حتى عبادت الى ما كانت
عليه قبل الإحياء .

وإذا جعلنا الحال . ولم نعم بأن هذه القطعة التي استعملت مقرة
هل كدت مملوكة . ثم وقفها المالك . حتى تكون الآن وقفاً . وتأخذ
حكمه . او انها كانت في الاصل مواتاً . ثم جعلها أهل القرية مقرة
لموتاهم - . اذا كان الامر كذلك فلا تأخذ حكم الوقف . لان الاصل
هضم الوقف . حتى يثبت للعكس بالبينة الشرعية .

وتقول ان الوقف يثبت بالشباع . فلماذا لا يثبت به وقف المقبرة؟
وجواب انه اذا حصل الشباع بأن هذه المقبرة هي وقف - كأثر يشاغل
جيل عن جيل ان فلاناً وقفها مقرة . اذا كان هكذا فثبت الوقف
قطعاً . اما مجرد اشباع بأن هذه مقرة فلا يحدني شأ . اذا لم يروى
انا نعم ما يوجد فيها مقبرة . وانه لم يدع في ذلك مسرع . ولكن
مجرد ادعى بأن مقبرة لا يثبت بوقفه . اذا قد تكون مقرة . ولا تكون
وقفاً . بل تكون مشاعاً . ومعلوم ان الخاص لا يثبت بوجود العام .

فروع :

إذا حصر انسان قرأ لعمه ، كفي يدمر فيه عندما يواجه الاحل جار
لعمه ان يدمر فيه ميثاً آخر ، حتى ولو كان في الارض سعة ، والاولى
ان يتركه له نجياً لا يذأ المؤمن .

الاسباب المعروفة :

قلما ان فقهاء الإمامية اتفقوا على ان الاوقاف العامة كالساحد
والمقابر وما اليها لا يجوز بيعها ، وانهم اختلفوا في بيع الاوقاف
الخاصة ، كالوقف على الدرية ، وعلى العلماء او الفقهاء إذا وجد السب
الممر للبيع ، وهذا هي الاسباب التي ذكروها لتبرير بيع الواف الخاص

١ - ان لا تبقى للمير الموقوفة اية مسعة للجهة الموقوف عليها ،
كالهدع السالي ينف ولا يثمر ، والخصبر اخلق لا يصلح إلا للدار ،
والحيوان إذا دبح لم يعد صالحاً إلا للاكل . وليس من شك ان هذا
سب ممر للبيع .

٢ قال السيد ابو الحسن الاصعهايي في وسيلة النجاة : ان الآلات
والمرش ، وثياب الصرائع ، واشياء هذه . ان امكن الانتفاع بها بيع
بغائها على حادها لا يجوز البيع ، وان استعملت فيها المحل بحيث يستدعي
بفائها فيه الصباغ وانتلف جعلت في محل آخر مماثل . فإن لم يوجد
المائل ، او وجد ، وكان في عني عنها ، صرفت إلى المصالح العامة .
اما إذا لم يمكن الانتفاع بها إلا ببيعها . ولزم من بغائها صباغها ، او
تلفها بيعت ، وصرف ثمنها في ذلك المحل ، ان احتاج اليه ، وإلا فهي
المائل ، ثم في المصالح العام .

٣ - ان يحرب الوقف • كالدار قتلهم • والبستان لم يعد صالحاً
للاستماع به • او كانت مصعته ضئيلة اقله بالعدم • فإن امكت عمارته .
وبو بالحجره • بن مساكن هناك • ولا حدر البيع • على ان يستدل شفه
حين " تحمل عمل العين الاولى ، كما يأتي

٤ - إذا اشترط الواقف ان تباع العين اذا احتلف الموقوف عليهم •
او قل ربعها • او غير ذلك من الشروط التي لا تحمل حراماً . ولا تحرم
حلالاً اتع شرطه .

٥ - اذا وقع اختلاف بين أرباب الوقف بحثى منه على ضياع
الانفس والاموال • بحيث لا يحسم النزاع الا بالبيع حراً . وورع الثمن
على الموقوف عليهم • اذا لم يحسم النزاع الا بهذه السبل .
هكذا قالوا • ولا أعرف له مدركاً الا ما ذكرناه من دفع الضرر
الاشد .. ومعلوم بالبدية انه لا يجوز دفع الضرر عن النفس . لإدخاله على
الغير • وفي البيع ضرر على البطون اللائقة .

٦ - اد أمكن ان يباع من الوقف المحرب . ويصرف الثمن لاصلاح
الجزء الآخر جاز .

٧ - اذا هدم المسجد فأحجره واحتشاه وابوابه • وسائر ادواته لا
تأخذ حكم المسجد • ولا حكم العمار الموقوف لمصلحته من عدم حوار
البيع الا عبر • بل يكون حكمها حكم اموال المسجد • وبتبع اوقافه
تماماً كالحجر لذلك يتبع فيها المصلحة التي يراها المتولي

ثمن الوقف

اذا بيع لوقف بسبب مرور • فمدا يصح دشمن " هل نوره على

الموقوف عليهم . تماماً كما بورع الساج . أو يجب ان يشتري به عقاراً
بمثلاً ، ان امكن ، ويأخذ الثاني مكان الاول ؟

قال المحقق الانصاري وكثير غيره من ذوي الاجتهاد . ان النقص
حكمه حكم الوقف الاول من كونه منكراً للطور . فان كان الشئ عقاراً
احد مكان الاول . وان كان نقداً اشترى به ما هو اصلح . ولا يحتاج
الدل الى صيغة الوقف . لان نقص الدلية تستدعي بطبيعتها ان يكون
الثاني كالاول من غير فرق . ولذا قال الشهيد في عاية المراد : انه
اي الدل ، صار مملوكاً على حد الملك الاول ، اذ يستحيل ان يملك
على حدة .

ثم قال الانصاري في المكاسب في آخر كلامه عن الصورة الاولى
لصور حوار بيع الوقف : لو نظر ان يشتري بالشئ عقاراً وضع
الشئ عند أمين متزقي العرص ، واذا دعت المصلحة للتجار به جار ،
ولكن الريح لا بورع على المستحقين ، كما هو الشأن في الساج ، بل
يكون حكمه حكم اصل الوقف . لانه جره من المبيع ، وليس كالباه
الحقيقي .

هذا ما قاله المحقق الانصاري . وهو اعم مما مراده رضوان الله عليه ،
اما أنا فلم أدرك الفرق بين ربح التجارة بمال الوقف ، وبين ثمرة العين
الموقوفة ، فكما ان الثمرة تورع على المستحقين كملك ينتمي ان بورع
الربح .. اللهم الا ان يقال بأن ناتج العقار الموقوف ليس من نوع العين
الموقوفة ، بل ببايها ، أما ارباح التجارة فهي من نوع المال ،
ولا تختلف عنه في شيء . ومتى حصل الفرق اختلف الحكم .. ومنها يكن
ان المكر اذا حال وجد الحل لكن مشكلة واشكال ، ولكن من الوجهة
الطرية ، وبدية ان العبرة بالواقع ، والواقع المحسوس ان الفرق لا
يحد فرقاً بين الحلال ، وعليه الممول في مثل ما نحن فيه .

وقال الشيخ الثاني في تقريرات الخواري . اذا اشبع بنمن العين

الاولى عين جديدة فان الكتابة لا تأخذ حكمها . ولا تكون وقفاً مثلها،
بل هي تماماً كنتاج الوقف . يحوز بها بدون عروض الميراث اذا رأى
المتولي مصلحة في البيع .. والحق ما ذهب اليه الانصاري والشهيد وغيرهما
من المحققين من عدم الفرق بين البذل والمبذل منه .

الحبس والسكنى

الحبس :

اعتاد الفقهاء بعد أن يتهوا من الكلام عن الوقف أن يفتدوا بعده فصلاً خاصاً يشكلمون فيه عن الحبس ، والسكنى ، والعمرى ، والرقى . ويريدون بالحبس أن يسبح الانسان منعمة العين التي يملكها لجهة من الجهات ، على أن تنفى العين على ملكه ، فان حبسها في سبيل الخير ينظر . فان لم يحدد بمدة معينة فلا تعود العين الى المالك ، ولا إلى ورثته ، تماماً كما هي حال في الوقف ، سواء أصرح بالدوام أو أطلق ، ولم يصرح ، وان حدد الحبس بمدة معينة فلا يحق له أن يرجع إلا بعد انقضاء المدة ، حيث تكون المنفعة حيث لا مالك .

وان حبس المنفعة وأباحها لشخص فان عين وقتاً لزم ، ويرجع بعده إلى الحبس ، أو ورثته ، وان لم يعيش وقتاً نفى حبساً مدة حياة الخامس ، وبعد موته نصير ميراثاً ، فقد روى محمد بن مسلم عن الإمام أبي جعفر الصادق (ع) أن علياً أمير المؤمنين (ع) قضى برد الحبس - أي العين المحبوسة - واعتاد الموارث . قال صاحب الشرائع والخواهر :

« إذا حُتس فَرَمِه مثلاً في سبيل الله ، أو علامة على البيت ، أو المسجد لرم دُتْ . ولم يجر تعبُّه ما دمت العين دقية سلاً خلاف كما اعترف به الخنثي وغيره . أما لو حُتس شيئاً على رجل — مثلاً — ولم يعيَ وقتاً . ثم مات الحُتس كان مراثياً . وكذا لو عيَ مدة وانقضت سلاً خلاف ولا اشكر في دُتْ . ولا في رومِه ، للعموم أو هو بالعمود . وانزموه عند شروطهم . ورواية محمد بن مسلم ، وكل ما يصح وقعه يصح تحبسه . ولا يلزم الحُتس إلا بالنقص ، فإذا مات الخامس قبل أن ينقص المحس عليه بطل التحس .

السكنى والعمرى والرفى :

السكنى وعمرى والرفى نوع من ائمة ولعطية ، ولذا احتجنا كل منها إلى الإيجاب والقبول ، وتلزم بالنقص ، وتختص السكنى بالمسكن . وصورتها أن يقول صاحب المسكن لآخر سكنتك هذه الدار ، أو لك سكناها ، أو هي لك مدة كذا ، وما إلى هذا ، ويتحقق المول بكل ما دل على الرضا من السكنى ، وإذا قرنها بالعمر أو مدة الحياة ، كما لو قال أسكنكها عمري ، أو عمرك ، أو مدة حياتي ، أو مدة حياتك سميت سكنى وعمرى أيضاً . وإذا قرنها بمدة معينة كسنة أو أقل أو أكثر سميت سكنى ورفى أيضاً . وإن أطلق ، ولم يشعها بشيء سميت سكنى فقط . وهي لا تنقل الملك عن صاحبه ، وإنما تملك الساكن على استيفاء المدة طوال المدة المعينة ، ولهذا يجوز للمالك أن يبيع العين ، ولكن السكنى لا تطل بالبيع ، قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : لا ينقص البيع الاجارة ولا السكنى ، ولكن يبيع على أن الذي يشتري لا يملك ما اشترى ، حتى تنقضي السكنى على ما شرط .

وليس للمالك اخراج الساكن إلا بعد المدة المعينة ، فإذا جعل المدة طوال حياة المالك ، ومات الساكن قبله كان لورثته السكنى إلى أن يموت المالك ، وإذا جعل المدة طوال حياة الساكن ، ومات المالك قبله فلا يحق لأحد معارضة الساكن

وإذا أطلق ، ولم يبين أمداً فللمالك الرجوع متى شاء ، فقد مثل الإمام (ع) عن رجل أسكن رجلاً داره ، ولم يوقت ؟ قال : يفرحه صاحب الدار إذا شاء .

والعمري والرقى لا يختصان بالسكنى ، بل يمان كل ما يصح وقوعه من دار وأرض وحيوان وأثاث ، وغير ذلك ، قال صاحب الجواهر : « هذا صرح كثير من الفقهاء ، بل لا أحد فيه خلافاً ، بل عن التذكرة الاجماع عليه ، للمصوبات ، وصحيح محمد بن مسلم ، قال سألت الإمام أبا جعفر الصادق (ع) عن رجل جعل لدات محرم جاريته مدة حياتها ؟ قال هي لها على النحو الذي قال صاحب الخارئة .

ومعنى العمري ان يحددها بعمر أحدهما ، وصورتها ان يقول : أعمرتك هذه الأرض ، أو هذا الحيوان ، أو هذه السيارة ما حييت أنت ، أو ما حييت أنا ، وغير ذلك ، ومعنى الرقى ان يحددها بمدة معينة كسنة ، أو أقل أو أكثر ، فيقول : أرقبتك هذا ، أو لك منعتك أو هو لك مدة كذا .

وبالاجمال ، ما يقرن بالاسكان يسمى سكنى ، وبالعمر فعمرى ، وبالمدة مرقى ، وتجتمع السكنى مع العمرى ان اقترنت بعمر أحدهما ، وتجتمع مع الرقى ان اقترنت بالمدة ، ويترقان عن السكنى في غير الاسكان .

الحجر

معناه :

الحجر ، مفعول الحاء وسكون الحيم ، معناه في اللغة شئ ، ومنه قوله تعالى : ويقولون حجراً محجوراً - المرقا ٢٢ . وعند الفقهاء مع الانسان من التصرف في أمواله كلها ، أو بعضها وله أسباب ، منها الرهن ، فان الراهن يُبَّع من التصرف في ماله المرهون ، ومنها المرتد ، عن مطرة حيث تنتقل أمواله في حياته أو وراثته ، وكذا المشتري يُبَّع عما اشتراه ، حتى يدفع ثمنه . والبيع عن ثمن المعين ، حتى يسلم البيع .

والأسباب التي تتكلم عنها في هذا الفصل خمسة الخون ، والصبر ، والمرص ، والسعة ، والاعلاس . ثم ان الحجر على المريض مرض الموت عما راد عن ثلث ماله لمصلحة الورثة ، والحجر على المعلن في أمواله لأصحاب الدين أما الحجر عن المجنون ، والصغير ، والسفيه فلمصلحةهم

شرعية الحجر :

والحجر ثلث بالاجماع والنص ، ومنه قوله تعالى :

ولا تأتوا السعواء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها
واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً واسئلوا البیتى حتى اذا دفعوا الكسح
فان استم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم اناء . . .

وقال الإمام الصادق (ع) انقطاع بتم الیتیم بالاحتلام . وهو رشده ،
وان احبب ، ولم يؤنس منه رشده ، وكان معها . أو صبيها فليمتك
عنه وليه ماله .

المجنون :

المجنون محجر عليه في جميع تصرفاته بالنفس والاحجاع ، دائماً كان
الجنون ، أو أدواراً ولكن الادوارى إذا تصرف بحال اعاقته بعد
تصرفه ، وإذا صدر منه تصرف ، ولم يعلم انه كان في حال الجنون ،
أو لاعاقه لم يبعد . لأن العقل ركز في صحة المعاملة . والشك فيه
شك في أصل وجود العقد . لا في صحته ، فيبقى بالأصل ويتميز
ثان إذا كان الشك في صحة العقد ناشئاً عن الشك في وجود العقل
حين العقد تستصح الحال السابقة ، ونفي ما كان على ما كان

والمعنى عليه والسكران حكم المجنون لا يصح شيء منها حين الاعماء
والسكر . وإذا وطأ المجنون امرأة ، وحملت منه ألحق به الولد ، تماماً
كوطء الشبهة .

الصغير وعلامات البلوغ :

أجمع الفقهاء كلمة واحدة بشهادة صاحب الجواهر وغيره على ان

الصغير مجموع من تضمنت ذبابة ، عرھا . حتى يحصل له وصف
البلوغ والرشد ، والبلوغ علامات

١ خروج لمي الذي يكون منه لولد . وقد جمعت له
الإسلامية من دون استثناء على أن الاحتلام يدل على بلوغ الذكر والأنثى
في أية سن ، وفي أية حال حصل في البقطة أو في المنام ، ولا يحتاج
هذا إلى دليل من الشرع . لأن البلوغ من الموضوعات الطبيعية المعروفة
لغة وعرفاً ، لا من الموضوعات الشرعية . وأعرف يرى أن بلوغ في
الاحتلام في الذكر والأنثى . وفي الحمل والحيض في الأنثى . ويصح
أحوال كلام في ذلك بعيد جداً سبيله في الأرقام الثلاثة . ومع ذلك
فإن الكتب ولست بدلائل على أن الاحتلام علامة البلوغ . من الكتب
الآية ٥ من سورة البقرة . واستدلوا بتمسك حتى إذا بلغوا سنكاح ،
والآية ٥٩ من سورة النور : « وإذا بلغ الأثنتي عشرة منكم الحلم فليستأذنوا »

وثبت بطريق لست والشيعة قول الرسول لأعظم (ص) رفع علم
عن ثلاثة من الصبي ، حتى يحتلم ، وعن المجنون ، حتى يعين .
وعن السام ، حتى يستيقظ .. وقوله (ص) : لا يتم بعد احتلام .

٢ أجمعوا على أن الحيض والحمل بدلائل على بلوغ الأنثى . فإن
صاحب المسند . لا خلاف في كونهما دليلين على سن البلوغ . أما
الحيض فقد علق الشارع أحكام المكف عليه في عدة أحبار ، منها قول
الرسول الأعظم (ص) لا عمل صلاة حتى لا يحسب . وقوله
إذا بلغت المenses لا يصلح أن يرى منها لا هذا ، وأشار إلى بوجه
والنكاح . أما الحمل فهو مسنون للأب والجد . لأن لولد لا يخلق إلا من
ماء الرجل ، وماء المرأة ، كما به عليه تعالى بقوله من نطفة مشاج .
أي مختلطة من ماء الرجل والمرأة ، فهو دليل على سن البلوغ .

٣ - ظهور الشعر الحسن على العانة ، قال صاحب المسالك : لا عورة بالشعر الضعيف الذي ينبت قبل الخش . ثم يروى ، ويصر عنه بالرغب ، وقيدوا الشعر بشعر العانة ، لعدم اعتبار غيره ، كعشر الاطراف والشدوب ، وللحية ، فلا عورة بشيء من ذلك عندما - أي فمها - الشيعة الإمامية . إذ لم ينبت ككون ذلك دليلاً على اللوع ، وإن كان الأكعب تأخرها عنه ،

٤ - قال صاحب الجوهر : إن استوعب من الأمور الطبيعية المعروفة في اللغة والمعرف ، وليس من الموصوعات الشرعية التي لا تعلم إلا من جهة الشارع ، كالألفاظ العادات ، بل ذكر أهل السنة ترتيب أحوال الناس ، وإن له في كل حال سماً مخصوصاً في الرجل والنساء من أول حقيقة إن حال استبحرته . وعلى كل حال فلا يخص على من لاحظ كليهم أن من المعصوم لمة وعرفاً أن العلامة متى احتج بطل وأدرك وخرج عن حد بطونه . ودخل في حد رحولة وكذا الحاربة إذا أدركت وأعصرت منها تكون امرأة كغيرها من نساء . نعم يرجع إلى الشرع في مدأ ليس لذي يحصل به نوع مثلاً ، إذا حصل فيه لأشياء خلاف الاحتلام والحيص والحمل وبعدهم مما لا ريب في صدق اللوع معها بقة وعرفاً ، ولو كتلازم بينها .

وبن هدي على مدى أدرك صاحب الجوهر للشرعية وشرورها ، وعن وصحة الشارع لا تتناول تحديد الأشياء الطبيعية كاللوع وما إليه ، بل إن هدي يرجع في معرفتها إلى أهل الخبرة ، وإن اشتهر ذلك تكلم عنها دائماً بشكل لا يوصفه شارحاً ، بل يوصفه أحد العارفين . أو يحمل كلامه على امضاء قول الخبراء . ونكلمنا عن ذلك مفصلاً في كتاب لأحوال شخصه عن المذاهب الخمسة فصل في نساء أهل . ن الشارع . من أحكامه على نس التي يشه . وعقب ن نسمع . ونطبع .

ولذا ارجع صاحب الخواهر الامر في معرفة الس الى الشارع اذا اشتبه
البلوغ ، ولم يتمكن من معرفته .

وثبت عن أهل البيت (ع) ان س ادوع في الذكر خمس عشرة
سنة . وفي الاثنى عشر سن . فقد مثل الإمام أبو حمزة الصادق (ع) .
مضى يؤحد العلام في الحدود الثامنة * قال : اذا احتلم ، أو بلغ خمس
عشرة سنة . أو است قبل ذلك قال السائل : والحارثية متى تحب
عليها الحدود ؟ قال الإمام : ان الحارثية ليست مثل العلام . انها متى
تزوجت ودخل بها . وما تسع سنين ذهب عنها البتة . ودفع اليها ما لها .
وجاز أمرها في البيع والشراء * .

قال صاحب الخواهر : وهذا المشهور من هو الذي استقر عليه
المذهب . .

ثبوت البلوغ بالافراء :

قال أكثر الفقهاء : ان ادوع انصبي يثبت بمجرد اقراره ومن غير
يمين اذا ادعى البلوغ بالاحلام في وقت يَحْتَمِلُ سَوْعَهُ فِيهِ . أم اذا
ادعى البلوغ في سنة معينة ان يثبت ذلك بالسنة هذا ما قاله الفقهاء ،
ومستبين ما فيه في باب الاقرار فقرة * المقروء رقم ١ .

وفي الجزء الثالث من هذا الكتاب بكلمة عن ادوع بمفصل مستقل

١ قد ينظر الجمل في ادوع الاثنى عشر و يتردد به الفقه المصري ، ولكن جاء في
كتاب ابن هادي ، وهو من أهم المراجع عند الاصناف ، جاء في الجزء الخامس من ١٠٠ طبعه
١٣٢٦ ما نصه بالحرف : * وأدعى مدة البلوغ لذكر الثنا عشرة سنة ٤ وللاثنى تسع سنين ١
وهو مستعار في أحكام المصادر .

بلغ ٨ صفحات تعرضت فيه لإسلامه ، وعاداته ووصيته وصدقته وطلافه وصباه وسجاريته وعقده ومعاملاته في حال التمييز ، وعلمه . ومن أحب أن يستوعب أحكام العسي بكاملها فليراجع فصل اللوع من الجزء الثالث ، وما كتبتاه عنه ها في باب الحجر ، وفي باب الاقرار الذي يلي هذا الباب .

السفيه :

يفترق السفيه عن العسي باللوع ، وعن المجنون بالعقل ، فالسفيه من حيث هو مجتمع مع الادراك والتمييز ، لأن السفيه هو الذي يصرف أمواله في غير الأغراض الصحيحة عند العقلاء . وبكلمة أن السفيه هو الذي يعد في نظر العرف مفزراً ، فيهمل أمواله ويضعها في غير مواضعها ، على أن يتكرر منه ذلك . قال صاحب الجواهر : « أن الحدث في معنى السفيه ليس من وطائف السفه فضلاً عن الاطئاب » - ثم قال بعد فاصل طويل « وان المرجع في تفسيره إلى العرف » .

ومن السفه أن يتصدق الإنسان بكل أو جل ما يملك : أو يسقي مجداً ، أو مدرسة ، أو مصحفاً لا يقدم عليه من كان في وضعه المادي ، بحيث يصير البدل به وعن يعول ، وبراه الناس خارجاً عن سة العقلاء وعاداتهم في إدارة أموالهم . فقد نقل صاحب الخدائق عن نصير العياشي عن الإمام الصادق (ع) أنه قال لو أن رجلاً أتى ما في يده في سبل الله ما كان قد أحسن ، ولا وفن للحير ، أليس الله تبارك وتعالى يقول ولا تنفوا بأيديكم إلى التهكة ، واحسوا أن الله يحب المحسنين ، يعني المقتصدين .

التحجير :

يحجر على سميعة في خصوص تصرفات المالية . وإن شاء فيها شل
الصبي والمحبوب إلا إذا اذن له الولي . وله تمام الحرية في التصرفات
التي لا تتصل بالمال من قريب أو بعيد ، فكل صاحب الجواهر : لا
يمضي بيع السميعة ، ولا شراؤه . ولا غير ذلك من عقود ومعاملاته
يحجر عليه الحاكم ، أو لم يحجر على الخلاف - الآتي - وكذا لو
وهب أو أقر بمال . ونقصه المبيع من تصرفات لامة بالأجر . وهو
الحجة بعد الاعتصام بذكر عليه من نكاح والده من غير فرق بين
تصرفاته المالية التي تأتي في محلها أولاً . ولا بين الحق والسمعة ، ولا بين
الذكر والأنثى .

حكم الحاكم :

هل يشب الحجر على سميعة بمجرد ظهور السميعة . ؟ موقف الحجر
على حكم الحاكم ، ولو افترض أن الحاكم يحجر عليه بعد ثبوت السفة
لديه ، فهل يرون التحجير بمجرد ظهور السميعة . ؟ موقف على حكم
الحاكم برفعها عنه .

نقد حنف المصنف في ذلك . وذهب لمحبوب . ومنهم صاحب
الجواهر والمسنن . إن لمعول في إطلاق تصرفات سميعة على ظهور
السمعة لا على حكم الحاكم بالتحجير . فكل تصرف يصدر منه حـ
السفة يكون باطلاً ، سواء أحجر عليه الحاكم أو لم يحجر . تفصل السميعة
بالصغر أو لم يتصل ، فهو كالصغير ، ثم حصل إرشاد أربعم عنه
الحجر ، فإن عاد السمعة عاد ، فإن زال زال . وهكذا . وذلك أن

السب الموجب للحجر هو السعة فيجب تحفظه ، فإذا ارتفع السب فيجب
أن يرتفع السب ، وهو الحجر .. هذا بالإضافة إلى ظاهر قوله تعالى
فإن استم منهم رشداً فادعوا إليهم أموالهم ، حيث علق الأمر برفع
المال عن إيناس الرشد ، لا على حكم الحاكم .

القرار السعي وزواجه وملاكه :

إذا أدب الولي للسعي بالتصرف المالي ، وتصرف حار بالاتفاق . أما
غير التصرفات المالية ، كما لو أقر بالسب ، أو حلف أو سدر فعل
شيء أو تركه لا صلة له بالمال فبطل ، وإن لم يأذن الولي ، لأنه بالغ
عادل ، وإنما مع من التصرف المالي فقط ، وهذا ليس به في شيء .
ولو أقر بدين ، أو باتلاف مال ، أو بحماية تستلزم المال لا يؤخذ
بإقراره ، حتى ولو أسد الدين وإحاطة إلى ما قبل السعة والحجر ،
لأنه إقرار بما هو ممنوع من التصرف فيه فلا يبعد . تماماً كقرار زواجه
في الشيء المهرهون

وإذا حتى عليه حان بما يوجب مال منه أن يعمو عنه ، لأن هذا
من باب عدم تحصيل المال ، لا من باب تصحيحه ، ولتصرف فيه وهو
ممنوع عن التصرف والتضييع ، ولا يجب عليه التحصيل
وإذا أقر بالسرفه من باب يعمل في العقوبة ، لا في المال ، لأنه ممنوع من
التصرف المالي دون غيره .

وإذا أودع السب عند السعي ودبغة وهو يعلم سعيه . وشر اسمه
اتلافها سعيه عمداً أو خطأ ضمن سعيه ، لقاعدة من أتلف مال غيره

فهو له حصص . أما اذا تلقت الوديعة من غير مباشرة السعيه . ولكن لتقصيره في حفظها فلا يصح . لأن المهرط في هذه الحال هو صاحب الوديعة بالذات ، حيث أودعه مع العلم بسعيه . وقال جماعة من الفقهاء . لا يصح إطلاقاً . حتى ولو باشر لسعيه انفاق الوديعة بنفسه . لأن التعريط من صاحب الوديعة حصل في الخبز بأعطائها للسعيه . وقد نهى الله عن ذلك بقوله : « ولا تأتوا السهواء أموالكم ، فيكون عثرة من ألقى ماله في البحر »

ولا يصح رواج السعيه إلا بدون الولي . لأنه يستدعي التصرف المالي . وهو الصدق والنفقة . وبصح طلاقه . لأن الطلاق بيده لا بد الولي . واذا صح الطلاق منه محاماً مأكولاً ان يصح منه اطلع يعوض . ولكن لا يدفع اليه مال الخلع ، بل اي وليه . ونصح منه الرجعة بعد الطلاق . لأنها ليست رواحاً ابتدائياً . وإنما هي نمسك بعد صحيح سابق .

ثبوت الرشد :

ان علمنا ان هذا سعيه رتبنا عليه آثاره . وان علمنا بأنه راشد فكذلك ، وان جهلنا الحال فماذا نصنع ؟

الجواب : لقد حوت سيرة الناس ، كل الناس . حتى الفقهاء منذ القديم ان يعاملوا بمجهول الحال من البالغين معاملة الراشد . حتى يعرف السعيه . فيتعامل معهم مع بعض دون مؤا . بل دون التمسك إلى السعيه أهل . من كان عنده مال ليشم فلا يدفعه اليه . حتى يأمن منه الرشد . لأن المعروف انه كان غير رشيد . وان دفع المال اليه مشروط بالرشد . ولا بد من اقرار الشرط ، كما نطق الآية الكريمة : « فان استم منهم رشداً » . ومثل الإمام الصادق (ع) عن قوله تعالى :

« ولا تأتوا لسهمة أموالكم » فقد هم أيتامى لا يعطوهم ، حتى
تعدو منهم الرشدة .

وكنهه فرق بين لرجل المجهول ، وبين اليتيم ، فالأول يعامل
معامله الرشيد . حتى يشك العكس . ونشأني جمع ماله عنه ، حتى
يشك الرشدة . وبسب شد لصي والصيبة بالاختيار ، وبالتواتر ، وبشهادة
رجلين عدلين في الذكر والاثني . لأن شهادة الرجلين هي الأصل ،
وبشهادة رجل وامرأتين ، أو أربع نساء في الاثني ، أما رشدة الذكر
فلا يشك إلا بشهادة لرجل .

ومثله سبعة . فإذا أقبلت دعوى لسهة على اثني فثبتت بشهادة نساء
مصحات ومعدرات . ولا يشك السهة على الذكر إلا بشهادة الرجال .

المريض :

المراد بالمريض هـ من اتصل مرضه بموته ، على ان يكون المرض
محوماً ، بحيث يفسد الدس ان حياته في خطر ، وليس يسه من مرض
مرضاً محوماً ، ثم عوي مه ، ومات بعد ذلك .

ولمن نمرخص مرض الموت ان يتصرف بمقدار الثلث من أمواله كيف
شاء . ولا يحق لأحد معارضته . وان تصرف فيها راد عن الثلث ببطر :
فإن كان التصرف مصرراً بالوارث ومراحماً حقه ، كما إذا وهب . أو
حاسى مثل ان يبيع بأقل من ثمن المثل ، أو يشتري بأكثر منه - ان
كان كذلك توقف بمود هذا التصرف على اجارة الوارث فيما راد عن
الثلث . فإن ابحر نقد ، والأهلا ، لحدث . « للرجل عند موته
الثلث ، والثلث كثير » .

وان لم يكن التصرف مضرًا بالوارث. ولا مراً شيئاً من حقوقه .
كما اذا باع . او اشترى شئاً امثال صح تصرفه ولزم . حتى ولو
عارض الوارث . وقد تكلمنا عن ذلك مفصلاً في كتاب الأحوال
الشخصية على مذاهب الحنفية بعون الله . تصرف الميراث . واستعود اليه
ثانية في باب الوصايا ان شاء الله تعالى .

ولي الصغير والمجنون والسفيه

الصغير والمجنون :

نقدم الكلام عن المحرر على الصغير والمجنون والسفيه وندبه انه لا بد لكل محرر عليه في شيء من ولي او قيم يرفع ذلك الشيء بيانه عن صاحبه ، فمن هو هذا الولي والقيم ؟

تشت الولاية أولاً بالأب واخذ له في مرتبة واحدة عن الصغير والمجنون اندي تصل حيوة بالصغير ، حيث يكون لكسل من الأب واخذ ان ينصرف مستقلاً عن الآخر . وابي سبق احد بقوله ، مع مراعاة ما يجب ودا شاحا يقدم تصرف الحد . وادا تصرف كل منها تصرفاً تامي مع تصرف الآخر أحد بالتقدم ، وألعي المتأخر . ومع انقذان في الرمن يقدم الحد وادا فقد معاً كانت الولاية عن الصغير والمجنون لوصي احدهما . واخذ ولي من وصي الأب . فلو لم يكن حد ، ولا اب ، ولا وصي لأحدهما فالولاية للحاكم الشرعي .

قال سيد بحر العلوم في كتاب نامة العقبه : الولاية ناشئة للأب والحد له من السب شرعاً . فلا ولاية للأب وصاعاً ، ولا لمن أولده

سماحاً . وثبوت الولاية لها بالاشتراك معها مورد اتفاق النص وعيون .
وان احتضن الأب في أكثر النصوص إلا ان مورد منه ، يشمل الحد
بل يقدم عقده على عقد الأب مع التعرضه . ثم قد بعد فصل
طويل - اما الولاية للوصي المنصوب من الوصي قيماً على افعاله فهي
ثابتة بالنص والاجماع . ولكن حسب ما هو محمول له من الموصي من
حيث الاطلاق والتفويض . فإن اصله فلا اشكال في حدود ما يتولى من
مصالحتهم في حفظ نفوسهم واموالهم . وادنى حقوق راحة اليهم .
وعبر ذلك من بيع وجارة ومراعاة مساواة . وحو ذلك - مما يتعلق
باصلاح اموالهم . كما لا اشكال في المنع عن فعل به من كان للأب
حواره من حيث الأبوة . ولعل من ذلك - ي من المنع - تزويج
الصغير والصغيرة ، وان كان قيماً .

وستعرض لهذه المسألة الهامة، وبسب ما هو الحق فيها في باب الزواج
ان شاء الله .

الجنون المتعدد بعد الرشد

فرق جماعة من الفقهاء بين الجنون المتصل بالصغر ، وبين الجنون
المتعدد بعد البلوغ والرشد . وقاوا : ان الولاية للأب والجد تثبت على
الجنون الأول . اما الثاني فإنها للحاكم ، لأن ولايتها قد سقطت والناسط
لا يعود الا بدليل . ومن طريق ما قرئته من الأدلة على ذلك ما نقله
صاحب مفتاح الكرامة عن بعض من ان العلماء ورثة الأنبياء ، ولا شك
ان الولاية ثابتة للأبناء فتكون نعماء تقتضي الولاية

وبلاحظ بأن العلماء يرثون الأنبياء في بيان الأحكام الشرعية، والدعوة
إلى الدين، والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفصل الخصومات

والمحافظة على أموال القاصرين والعائنين . أما بياتهم عن الالبياء في
السلطة . وإسهم أولى الناس من أنفسهم فيسعي أن يقيم ولي على مدعيها ،
تماماً كما يعم على المجننين والأكثام

وقال صاحب الخواهر وصاحب مفتاح الكرامة : الاحوط توافيق الحد
والأب مع الحاكم . أي أن لنصرف عمال المحضون الذي يعصل حقوقه
عن صغره يكون برأي الجميع . وقد السيد الاصفهاني في الوصيلة .
لا يترك هذا الاحتياط

وليس من شك أن الاحتياط حسن لا ريب فيه ، ولكنه هامدوب
لا واجب . لأن الأدلة التي أثبتت الولاية للأب واحد لم تعرف بين
الحائرين . وعليه يقدم الأب واحد على الحاكم ، لأن الحكم بدور مدار
موضوعه وجوداً وعدمه . هذا . إلى أن شقة الأب لا توارب شقة
الحاكم ، وأي عاقل يستتبع أن يعين الحاكم فيما أحسب على قاصر مع
وجود أبيه الجامع لكل الشروط والمؤهلات ؟

الفیه :

تمت شهادة صاحب الخواهر . ومفتاح الكرامة على أن الصبي إذا
بلغ رشيداً ، ثم حدث السعة بعد الرشد تكون الولاية للحاكم دون الأب
واحد ، واحتلوا فيما إذا اتصل السعة بالصغير ، أي بلغ سبباً من
البداية ، من فاضل بأن الولاية عليه للحاكم أيضاً . وفاضل بأنها للأب
والحد ، وهو الحق . لاستصحاب نقاء ولاية الأب والحد ، ونقول
الإمام الصادق (ع) : أن احتلم ولم يؤنس منه الرشد ، وكان سبباً
فليمت عنه ماله وليه ، وليس من شك أن المراد بوليّه هنا من كان
ولياً قبل البلوغ ، وهو الأب والجد .

شروط الولي

شروط في الولي ووصفي سوغ . ارشد . والاتحاد في الدين . أما
العدالة فهي شرط في الحاكم نشأ عي . لأن اولاية عامة بيعة عن المعصوم
ولا يكون هذه . ولن تكون إلا من يعي الله . أما غير الحكم فقد
ذهب المشهور شهادة الشيخ الانصاري في المكاسب الى أنها ليست شرطاً
للأصل . ولا خلاف أدلة اولاية . فإن لم تقبل بالعدالة وبديهة ن
العدالة هنا وسيلة للحفظ والمعطة . وبست عية في نفسها . منهم ن
يكون التصرف في مال القاصر عن أساس المصلحة . سواء أصدر من
عادل ، أو من فاسق

و تعموا على ان تصرفات الولي التي تكون جبراً وبعثاً للمؤمن بحبه
تعد ، ون الصارفة منها لا تعد . فذهب مع تعرض الذي شرعت
اولاية من احبه . وحلوا فيها لا يقع فيه ولا ضرر من تصرفات .

فكان جماعه تعد اد كذب من الاب والجد فقط . لا ان شرط
في تصرفها عدم المصلحة . لا وجود المصلحة . ويشعر به قول الإمام
أبي جعفر الصادق (ع) : ان يكون الله (ص) قد استأذنك
لابيك . ثم قال - أي وصول الله - لا تحب ان يأخذ الاب من مال
ابنه الا ما يحتاج اليه بما لا يسد منه ، ان الله لا يحب المفسدين .
والمعهوم من هذا ان التصرف في مال المطلق مع العدل لا يجوز إطلاقاً .
حتى من الاب . هذا بالقياس ان الاب واحد . أما الحاكم والوصي
فان تصرفها لا ينقل الا مع المصلحة .

وقال آخرون لا فرق بين الاب والجد والوصي من ان تصرف
المجمع لا يعد الا بما فيه المصلحة والمعطة ، بدليل قوله تعالى : ولا
تقربوا مال اليمم ولا باني هي احسن ، فان اطلاقه يشمل الجميع

أما الشيخ الانصاري في المكاسب فقد اختار التفصيل . وقد ان
 تصرف الأب واحد يكفي في صحته عدم المصدة . أم تصرف غيرها
 فلا بد فيه من المصلحة . وقد . ه . وفقاً لغير واحد من الأساطين
 الذين عاصرتهم ، واستند بطلاق الأدلة التي أثبتت الولاية للأب واحد
 اطلاقاً يشمل التصرف الذي فيه المصلحة . والذي لا مصلحة ولا مصدة
 فيه . والذي فيه المصدة . حرج الأخير بالدليل معي الأول على دلالة
 الاطلاق ، أم الآية الكريمة . وهي لا تقرها من نيسم إلا التي هي
 أحسن فأجاب بأنها محصورة بما دل على ان لحد سلطة التصرف بمال
 الطفل فيما ليس به مصدة

ومها يكن ، فإن لولي وانعم ان يتجر مال المصير . أو يعطيه لمن
 يتجر به . وان يشترى له عقاراً . أو يبيع من ماله . أو يرهه بشرط
 المصلحة والصحة . اما اقراض ماله فلا يجوز الا مع خوف عليه من
 الصياغ .

وقد جمعة من الفقهاء ليس لولي الصبي القصاص المستحق له .
 لأن الصبي ربما رعب في العفو عن اللوع ، كما انه ليس للولي ان
 يعفو . لأن الصبي قد برعب في القصاص تشبهاً بعد كره .
 وذهب جماعة آخرون . منهم العلامة الحلي الى ان للولي القصاص
 والعفو والصلح بعض مال ان طفل مع المصلحة ، وهو الحق .

وبالأب والحد ان يروحا الطفل والمجنون . وليس للوصي ذلك ، أما
 الحاكم فيروح المجنون فقط مع المصلحة . ويجوز للأب واحد ان يطلق
 عن المجنون لوجود النص . وليس لها ولا للحاكم ولا لأحد ان يطلق عن
 الصبي . لعموم الطلاق بيد من أحد بالساق . وقد مثل الإمام (ع) .
 هل يجوز طلاق الأب قال . دلاء . وإذا لم يجر ان يطلق الأب هذا القول
 غيره

وللولي ان يأخذ للناصر بالشفعة أو بدع حسيباً تعصبه المصلحة .
قال صاحب مفتاح الكرامة : ان للولي - يرشي انظم من مال القاصر
لتحليصه وإطلاقه . بل لو طمع الصلح في ماله وحب عليه ان يعطيه ما
لا يقدر على دفعه الا به .

ويجب على الولي ان يخرج من مال المولى عليه الحقوق الواجبة .
كالدبوع وعوض الحيات وان لم تطلب من الولي . أما بقية الأقارب
الواحدة على انظم فلا بدعهم الولي لمستحق الا مع المطالبة

وعلى الولي ولغيره الانفاق على المولى عليه بالمعروف . ولا يجوز فقير
ولا الإسراف .

وله . ان كان فقيراً . ان يأكل من مال القاصر بالمعروف . وليس
له ذلك ان كان غنياً . لقوله تعالى : ومن كان غنياً فليستعفف .
ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف - النساء ٦ .

وكل من الولي والقيم أمين لا يصح الا شيث التعدي أو سرهبة .
ويقبل قوله في الانفاق بالمعروف . وفي البيع والشراء والقرص وغيره
لمصلحة . كما يقبل قوله في التنف من غير تعريض . فإذا بلغ الصبي
وادعى على الولي التعدي أو التعريض وعدم المصلحة فعليه البينة . وعلى
الولي والقيم اليمين . لأنه أمين .

وجوز للولي ان يشتري من مال المولى عليه نفسه . وان يبيعه من
ماله . كل ذلك مع المصلحة . أو عدم المفسدة في البيع والشراء على
الخلاف الذي أشرنا إليه . وقد سئل الإمام (ع) هل لوحي ان يشتري
من مال الميت إذا بيع . من راد يريد . ويأخذ لنفسه ؟ قال الإمام .
يجوز إذا اشترى صحيحاً . وإذا جاز ذلك للوحي فبالأولى للولي ..

بل قال صاحب المحاضر في باب الوصايا : و يجوز للآب ان يشري
من مال ولده الصغير بالاجماع .

وسعود للحديث عن الولي والحاكم الشرعي في باب الطلاق والزواج ،
وعن الوصي وتصرفاته في باب الوصايا ان شاء الله تعالى .

المفلس

معناه :

تقدم الكلام عن المحم - والصغير والنسبه والمريض ، وفي المفلس .. بكسر اللام وهو في اللغة من لا مال . ولا عمل له يسد حاجته وعند الفقهاء من ححر الحاكم عنه الديون تسعرق جميع أمواله ، فالحديدون لا يجمع من تصرف في أمواله بالغة ما بلغت ديونه إلا بعد أن يحجر عليه الحاكم ، قال صاحب الجواهر

« المفلس شرعاً من ححر عليه لقصور ماله عن ديونه .. فقبل الححر لا يسمى المديون مفلساً شرعاً ، وإن استقرت ديونه أمواله ، وزادت ، ويشهد لذلك التأمل في كلمات الفقهاء »

الشروط :

لا يحجر الحاكم على المديون إلا بعد توافر شروط ثلاثة
١ . أن تثبت الديون عند الحاكم بداهة ، أن الححر يقع من الحاكم ،

فلا بد من ثبوت الديون عنده بإقرار المدينون ، أو البينة ، وما إليها
من طرق الاثبات

٢ - أن تكون أمواله قاصرة عن هذه الديون التي عليه ، فإذا كانت
زائدة على الديون أو مساوية لها فلا يحجر عليه بالأجماع ، قال صاحب
المسالك : « هذا هو الحكم عند عثمان أجمع ، والدائن في مثل هذه
الحال يطلب المدينون من لم يسددهما عليه يرفع الدائن الأمر إلى الحاكم ،
والحكم بدوره بحجر من حسن المدينون إلى أن يقضي ما عليه ، ومن أن
يسع متاع المدينون ، ويقضي به الدين » .

٣ - أن يكون الدين حالاً غير مؤجل . نعم لا يستحق مع التأجيل
هذا ، إلى أن الله سبحانه قد يسهل الوفاء عند حلول الأجل ، وإذا
كان بعض الدين حالاً ، وبعضه مؤجلاً ، نظر في وقت أموال المدينون
بالدين الحال فلا يحجر . وإن قصرت يحجر . وإذا حجر بالديون
المعجلة تعفى المؤجلة من حبه . قال صاحب الجواهر : « لو كان بعضها
حالاً حجر عليه مع المعسور ومؤجله ، فيقسم ماله حيث يشاء بينهم ،
ولا يلحق بالمؤجلة شيء » .

٤ - أن يكون الحجر بنفس الدائنين كهم ، أو بعضهم ، لأن
الحق للعمارة ، فلا يخرج الحكم من نفسه بالحجر لأجلهم ، إلا أن
يكون الديون من محكم أولاديه عنه ، كالسهم والمحبون والسهم

بعد الحجر

معمولاً على - لمصالح يجمع من التصرف في أمواله في كتب موحودة
من الحجر . « حقه فيما إذا حدد له من بعده . فهل يجمع منه
شيء للمصلحة أو لا » .

والفقهاء في ذلك قولان أصحهما أنه لا يُبَّع من التصرف فيما يحصل
له من المال بعد التحجير ، لأن الحجر تعمق بأمواله الخاضعة حين الحجر
فلا يشمل غيرها ، ومنعه عن التصرف بالمال المتحدد بفتح إلى حكم
الحاكم بالحجر ثانية ، إذ لا حجر من غير حكم .

ومنها يكن ، فإن المجلس لا يُبَّع من التصرفات غير المالية التي لا
تصرف بمصلحة الدائنين . قال صاحب الخواهر : لا يُبَّع من الزواج
والطلاق والنفصاض ونحوه ، والأقرار بالنسب . وما إلى ذلك مما
ليس من التصرفات المالية . كما لا يُبَّع من التصرفات المحصورة هناك ،
كالاحتطاب والاصطباد . وقول أهله ونوصيته ، واشترائه في الذمة
والقرص .

ويبيع الحاكم أموال المجلس ، وبورعه بين أرباب الدين لكل بسنة
ما له من حق . قال الإمام الصادق (ع) : كان أمير المؤمنين (ع) يحبس
إذا التوى على عزمائه ، ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالخصص .

أهل ، من وجد من العزماء عن ماله التي كان قد اشتراها منه
المجلس بسببه كان لها أوى دور العزماء جميعاً ، حتى ولو لم يكن هناك
غيرها . وله أن يدعها ، ويشارك العزماء في الاستيفاء حسب حصته ،
قال صاحب الخواهر : وهذا هو المشهور ، بل لا نجد فيه خلافاً
معتداً به ، للحديث المروي في كتب الفقهاء عن الرسول الأعظم (ص)
إذا أجلس الرجل ، ووجد منعه فهو أحق بها . وسئل الإمام (ع) عن
رجل تركه الديون . فيوجد منه رجل آخر عده بعه . قال : لا
يخاصه العزماء .

والحقيقة أن هذا يدخل في حيز التمسك ، أي أن صاحب العين له
الخيار بين إمضاء البيع ، والصرط مع العزماء ضمن البيع ، وبين المصح
والرجوع عن البيع ، فليس المشتري .

القرار المجلس :

إذا أقر المجلس بدين لشخص بعد التحجير ، فهل يعمل معه . ويشارك المقر له العرماء في تقسيم المال الموجود ؟

اتفقوا كلمة واحدة على أن الدين يثبت في دمة المجلس للمقر له ، واحتلوا في أن المقر له . هل يشارك العرماء في المال الموجود ؟ قال الشهيد الثاني في المسالك الأقوى عدم المشاركة وقال صاحب الجواهر . هو - أي عدم المشاركة - قوي جداً لصديق كون الإقرار في حق الغير فيكون مجموعاً ، يريد أن قرار المجلس لا يبعد على العرماء الذين تعتق حتمهم بالمال الموجود وتعتبر ثلث أن المجلس لا يملك التصرف في ماله فلا يملك الإقرار به لأحد ، لا صراحة ولا ضمناً

المستنبات :

يستثنى من المحر عن أموال المجلس دار سكناه . وكل ما تدعو إليه الضرورة كتيابه . وقوت يوم له . لمن يقول . ويكتب التي لا يستعملها أمثاله . وأدوات الصناعة التي يكتب منها قوته . وأثاث البيت الضروري . كالمرش والحقاف . والقدور والأبريق . وما إلى ذلك مما لا غنى لأحد عنه في حالته الراهنة

وأيدي ثلث عن أهل البيت (ع) استثناء الدار والخدام . عن الإمام الصادق (ع) لا تناع الدر ولا الحورية في الدين . لأنه لا بد للرجل من ظن يسكنه ، وخدام يخدمه . وقال أيضاً لا يخرج الرجل من مسقط رأسه بالدين

وقد استكشف الفقهاء من استثناء البيت والخدام أمثاله كل ما تدعو

اليه الصرورة الماسة . بل ان استشاء الميت واحادىم يدل على استشاء الثياب وما في حكمها بطريق اولى ، وهذه الأولوية يعبر عنها الفقهاء بمفهوم الموصفة تارة ، وبمحموى الخطاب اخرى . هذا ، انى انه قد ثبت بالنص استشاء الكفن وتعديته على حقوق العرماء ، قال الإمام الصادق (ع) ان رسول الله (ص) قد « اول ما يبدأ به من اقال الكفن ، ثم للدين ، ثم الوصية ، ثم الميراث » .

قال صاحب الخواصر : ودا استثنى الكفن الذي هو كسوة الميت فإن الحي أعظم حرمة منه .

حبس المديون :

يقسم المديون بالطرفين ثبوت عبثه وسره الى الأقسام اربعة .

١ - ان يكون له مال ظاهر . حيث بعد عارضه من أهمل اليسار . وهذا ان امتنع عن اوفاء رقع يدين امره الى الحاكم . واحكم بدوره بحجزه من حقه ، حتى يوفي المديون نفسه ما عليه من الدين . وبين ان يبيع الحاكم بعض امواله ، ويبيع عنه ، لتحديث « ب ب الواحد تحمل حقوقه وعرضه » والى المظلل ، والواجب الميسور . وانعمونه حسن . وما اليه من التحرير الذي يره الحاكم . وعرض لا عطاء للمدود دعوى . كأن يقول له : يا ظالم ونحوه .. وقد ثبت ان عباً أمير المؤمنين (ع) كان بحبس المديون ، اذا ما طل ارباب الدين ، ثم يأمر نفسه بوفاء بين العرماء . وهذا الحكم يشمل كل من ثبت بسره ومقدرته على اوفاء باقراره و ما تناوثر او باليه

٢ - ان لا يكون له مال ظاهر . ولم يكن عنده مال معروف في

السابق ، وان يقول . لا املك شيئاً فإن صدقه العريم وجب عليه الانتظار
والا فعلى العريم البينة ، وعلى المدينون البين . لأن العنى ويسر أمر
حادث ، والأصل عدمه . ومتى حلف بمنه لى مسرة ، لقوله تعالى
« فإن كان ذو عسرة مفطرة الى ميسرة » .

٣ أن لا يكون له الآن مال ظاهر ، ولكن كان عريمه قد اقرضه
مالاً . أو باعه مئة . ولم يقصر ثمنها ، والمُدعي يدعي ثمنها ، وهذا
بحس ، حتى يثبت الاعسار . لأن الأصل بقاء ذلك الدين الذي كان
في يده حتى يثبت العكس .

٤ أن لا يكون له مال ظاهر ، ولكن كان له من معهود في
السبق . وادعى ثمنه . وهذا يحسم الحاكم حتى يثبت اعساره . لأن
الأصل بقاء المال الذي كان عنده ، حتى يثبت الاعسار ، وعلى هذا
تحمل الرواية الفاضلة ان عباً (ع) كان بحس ، حتى يثبت الاعسار .
ويثبت الاعسار بأن تشهد البينة ان المال الذي كان عنده قد نفق ،
ولم يبق منه شيء . ونقل هذه الشهادة لأن معادها الاثبات . وهو
التلف . وان لم تشهد البينة على التلف . بل شهدت بالاعسار دون ان
تبين التلف فلا تقل الا اذا عينا ان هذه ائمة مطبوعة على أحوال
المدينون بالمعاشرة الأكيدة . لأن الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي وعدم
المال . وبديهة ان الشهادة بالنفي عبر بمجموعة الا ان نرجع الى الاثبات ،
ولا يمكن ان تعبد الاثبات بها الا اذا اطلع الشهود على حال المدينون ،
وعرفوا معرفة حبة بأنه لا يملك شيئاً . وان لم تكن البينة مطلعة على
حقيقته كان للزماء البين على المدينون هذا شرح لما جاء في كتاب
الخواهر والمسالك دون الإشارة الى الخلاف بين العلماء ، بل به صاحب
الحنائق اليهم بلا استثناء .

مسائل :

١ - إذا قسم الحاكم مال المفلس على العرماء ، ثم طهر عريم لم يكن يعلم به . وليس به عين مال كي يختار النصح ويسترجعها بسبب الفس ، فهل تنتقض القسمة ، وتنطل من رأس . أو تنفى القسمة ، ولكن يرجع العريم الجديد على كل واحد من العرماء بحصة يقتضيها الحساب ؟
والفقيه في ذلك قولان أصحهما ما ذهب إليه صاحب الشرائع والخواهر والمساكين . وعبرهم ، وهو بطلان القسمة من رأس ، وذلك أن القسمة كانت مئة على بظاهر من الحصر الحق بالعرماء المعروفين . وقد تبين خلافه . ولحق على الساطل باطل . تماماً كي لو انضم الشركاء . ثم طهر شريك آخر

٢ - سبق أن من وحد عين ماله بين أموال المفلس فهو أولى بها من سائر العرماء . لأن له . والخاص هذه خير النصح . فهل يسري هذا الحكم على عرماء الميت . بحيث إذا مات الميت . وعقبه ديون ، ووحد أحد الدائنين عين ماله ما رالت فائدة في بركة الميت كان أولى بها من الجميع ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر وخصائق أن تركة الميت إن كانت واقية كافيه لمد الديون بكاملها كان لصاحب العين أحدها . وإن لم تدب البركة جميع الديون التي على الميت فليس له ذلك . بل يكون شأنه شأن سائر العرماء على السواء . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل ساع من رجل مدعياً أن مئة مئة المشري هل أن يعين الميت وأصاب الدائع متاعه منه . أنه لا يأخذه إذا حققه - أي عرفه بالذات ؟ - وإن لإمام أن كان عليه دين . وترك حياً - أي مثل

ما عليه - فليأخذ المتاع ان حققه ، فإن ذلك حلال له ، ولو لم يترك
- اي المبت - نحواً من دية فإن صاحب المتاع كواحد ممن له عليه
شيء ، يأخذ بحصته ، ولا سبيل له على المتاع .

٣ - ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر والحدائق الى ان من
اشترى ارضاً عرسها ، او بنى فيها ، ثم افلس كان صاحب الأرض
أحق بأرضه ، واذا احتار احدها فليس له ازالة العرس او البناء ، بل
يجب بقاؤه لحساب المفلس من غير اجرة ، لأن المفلس قد ررع وعرس
يحق في ملكه ، فيكون عمله محترماً ، قال صاحب الجواهر : « لم يذكر
احد استحقاق صاحب الأرض اجرة البناء والعرس » .

٤ - يرتفع الحجر عن المفلس بمجرد تقسيم امواله بين العرماء ، ولا
يحتاج الرفع الى اذن الحاكم ، وكذا لو اتفق العرماء على رفع الحجر
عه ، لأن الحق لهم ، وهم بالنسبة الى اموال المفلس تماماً كالمرتهن
بالنسبة الى العين المرهونة .

٥ - ليس من شك ان المدينين القادر على الوفاء اذا جارت عقوبته
ياخس مع الماطلة جار معه من السعر ، مع الخوف على الحق اذا
صاهر ، كما اذا كان السعر بعيداً أو خطراً ، اما اذا كان له وكيل
أو صامس ، بحيث يكون الحق محصوفاً فلا يجوز معه بحال

قال صاحب مفتاح الكرامة في باب الحجر : « ان وفاء الدين مع
المطالبة ولتمكن واح على الفور فلصاحب الدين المنع من كل ما ينافي
اداء حقه ، وهذا الحكم لا ريب فيه ، وليس هو في الحقيقة منعاً من
السعر ، كما يمنع السيد عبده ، والروح زوجته ، بل هو شغل له عن
السعر يرفعه الى الحاكم ، ومطالته ، حتى يوفي الحق ، وجهه ان
ماطل »

وهذا يبين ان القرارات التي تتخذها المحاكم الشرعية ماسان لمنع سعر

المدعى عليه قبل ان تُعْصَل الدعوى ، وبشت عليه الحق ، ان هذه
القرارات لا تستند الى أصل في الشريعة الاسلامية . بل الى مادة قانونية
وضعية .

والحمد لله على العافية والاعفاء من هذه الاسواء .

الاقرار

معناه :

معنى الاقرار لغة وعرفاً وشرعاً واحد ، وهو الاعتراف بحق ثابت .
ويستدرج في لفظ الحق كل حق . سواء أكان فقه ، كالأقرار بما يوجب
الحدود والتعزيرات ، أو للناس عبداً كان أو منعمة أو قصاصاً ومن
الأقرار الاعتراف بالحق المعلق على شيء . مثل ان يقول لفلان علي
مئة بدر اذا حصل الشيء الغلابي ، أو دخل شهر كذا ، فالحق ثابت
الآن . ولكن ليس للمقر له المطالبة به الا في المستقبل . فان صاحب
الخواهر : . وانكار صدق الاقرار عليه . أو علم جريان حكم الاقرار
من المكدرات التي لا نسمع من مدعيها . . ومنها يكن فقد اجمع
المفهاء على ان الاقرار ليس من العقود والابقاعات في شيء ، لأنه لا يمت
الى الانشاء بسبب .

شرعية الاقرار وحجيته :

ليس من شك في شرعية الاقرار ، وانه حجة ناهضة بحق المقر ،

قال صاحب الخواهر : « الأصل في شرعية الاقرار اجماع المسلمين ،
أو الضرورة - أي الذبحة - بل الكتاب والسنة المقطوع بها » .

في الكتاب قوله تعالى : « أقررتم واحذرتم على ذلك إصري قالوا
أقرربا - آل عمران ٨١ » .. وقوله سبحانه : « وآخرون اعترفوا
بدينهم - التوبة ١٠٢ » .

ومن السنة الحديث السوي المتواتر « اقرار العقلاء على انفسهم حائز ،
أي نافذ » وقال الإمام الصادق (ع) « لا اجبر شهادة العاصي الا على
نفسه .. وهناك روايات كثيرة منتشرة في ابواب الفقه حسب المذاهب ،
وقال الفقهاء « لو قامت البينة على المدعى عليه ، ثم اعترف بالحق حكم
عليه باقراره لا بالبينة » .

ويتقوم الاقرار بأربعة اركان « الصيغة ، والمقبر ، والمقر له ،
والمقرب به .. والتفصيل فيما يلي :

الصيغة .

هل الاقرار من مقولة اللفظ ، بحيث لا يشمل الكتابة ، ولا الإشارة ،
ولا الفعل ، أو هو أعم وأشمل ؟

قال صاحب الخواهر : « ان ايكاف الاقرار الى العرف في مفهومه
ومصدقه أولى من التصرص لتحديد » وبعد « اصل طويل قال فان
العرف هو الذي يميز بين أفراد الاقرار ، حتى انه في القضية الواحدة
يحمل - أي العرف - قائلها مدعياً من جهة ، مقراً من جهة أخرى » .

وهذا حق ، لأن الشارع لا حقيقة له خاصة بمعنى الاقرار ، والمرجع
لمعرفة مفهومه ، وتمييز افراده عن افراد غيره هو العرف .. والعرف

يرى تحقق الإقرار بكل ما يدل على مراد المقر . لفظاً كان ، أو فعلاً ،
أو إشارة ، أو كتابة .

فمن الإقرار باللفظ أن يقول المقر لك عندي ، أو عليّ ، أو هذا
لك ، وما إلى ذلك بآية لغة تكون ، ومن ذلك - نعم وأحل وبلى في
جواب من قال : لي عليك كذا ، ومن العمل أن تقول لشخص لي
عليك مئة ، فبدهمها لك حالاً . وكذا يتحقق الإقرار بكل من الإشارة
والكتابة المعبرة عن قصد المشير والكتاب ، سواء أحصلت من القادر على
النطق ، أو غيره ، فالعبرة بالتعبير عن المراد . قال صاحب المسالك :
« لما كان العرض من الإقرار الإحراز عما في الدمة ، أو في العهدة فلا
يختص بلفظ معين ، بل ما دل على المراد » .

فاللفظ - إذن وسيلة للتعبير عن المراد ، وليس عاصمة في نفسه ،
وعليه فكل ما دل على المراد ، حتى العمل والإشارة والكتابة فهو إقرار ،
أو يُعطى حكم الإقرار . أحل ، انصرف بين اللفظ وغيره من وسائل
التعبير أن طاهر اللفظ حجة معتبرة عند الفقهاء والعقلاء . وإن أفاد العين
دون العلم ، أما غيره كالعمل والإشارة والكتابة فليس بحجة إلا إذا أفادت
العلم بالقصد ، وعليه يكون العلم هو الحجة . لا نفس العمل والكتابة
والإشارة .

والمناسبة نقل ما ذكره صاحب الجواهر في « أول باب الوصية » ، قال
ما نصه بالحرف : « ضرورة حجة ظواهر الأفعال كالأقوال ، بل الكتابة
احت الالفاظ ، وهي المرتبة الثانية للدلالة في الوصع على ما في النص ،
فتكون أولى من الأفعال » .

ومها شككنا علماً نشك في أن فقهاء المسلمين وغيرهم من الدين
اعتبروا الكتابة وسيلة من وسائل إثبات الحق قد رأوا أنها تعيد المسلم
بالمعاد ، والدين لم يعتبروها حجة ووسيلة للإثبات يرون أنها لا تفيد

العلم به ، وعليه فليس الخلاف بين هؤلاء جوهرياً ، بل صغرياً يرجع
إلى التشخيص والتطبيق .

وشرط في صيغة الاقرار التحير ، وعدم التعليق ، قال صاحب
الجواهر . « لا خلاف بين الفقهاء في اشتراط التحير . لأنه إخبار
عن حقي ثابت ، ومعنى التعليق ان الحق لم يثبت ، ولا يثبت الا بعد
ان يوجد الشيء المعلق عليه » فإذا قال هذا لك ، ان شاء الله ،
او ان شاء ربي فلا يكون اقراراً ، وكذا لو قال ان شهد فلان
محفلت ثابت في دمتي ، او هو صادق فلا يلزم المقر شيء ، اذ من
الظاهر ان يكون معتقداً بأن فلاناً لا يشهد ، قال صاحب المسالك .
« ان هذا الاستعمال شائع في العرف ، يقول الناس في محاوراتهم ان
شهد فلان بأني لست لأسي صدقة ، وهو لا يريد سوى انه لا يشهد
بذلك للقطع بأنه لا يصدقه لو قال فلان ذلك »

هذا ، ان ان أمر الطريق لشيء يثبت به الحق بيد الشارع ، لا بيد
المتداعين ، فإذا قال أحدهما ارضي ان يثبت الحق علي هذا الطريق
فلا يلتفت الى قوله ، حتى ولو كان قد اتفق مع خصمه على ذلك ..
وبكلمة . هناك فرق بين الاقرار بالحق ، وبين الاقرار أو الرضا بالطريق الذي
يثبت به الحق . فان الأول يلزم به المقر ، اما الثاني فأمره بيد الشارع .

المقر :

يشترط في المقر

١ - العقل والبلوغ ، بدنية ان قول المجنون لا ينزله شيء ، وكذا
اقرار الصبي ، وان كان ممبراً ، ويؤخذ باقراره بالوصية المعروف اذا

بلغ عشرأ ، لأن له ان يوصي بذلك في هدي السن ، ومن ملك شيئاً
ملك الاقرار به .

وهل يؤخذ باقرار الصبي اذا اذن له الولي بالاقرار ؟

قال في الخواهر نقلاً عن تذكرة العلامة الخلي : لا يقبل اقراره
عد علاناً ، حتى ولو اذن له الولي ، وحتى ولو كان مراقباً ومبصرأ ،
لأنه مطلوب العبارة اقرارأ وانشاء .

واستثنى الفقهاء من عدم الأحد باقرار الصبي ، استثنوا اقراره بالبلوغ
بسب الاحتلام اذا صدر الاقرار في وقت يمكن ان يكون فيه بالغاً كابين
عشر سبع ، قالوا : يؤخذ باقراره من دون يمين ، لأنها لا تصح الا
من البالغ فلا يعق ثبوت البلوغ بها ، ويتميز ثأن ان القول بأن البلوغ
يتوقف على البهر تماماً كالقول بأن وجود القلم يتوقف على وجود
الكتابة ، بحيث لا يوجد القلم الا بعد ان توجد الكتابة ، مع العلم بأن
الكتابة لا توجد الا بعد وجود القلم قبلزم ان يتوقف الشيء على نفسه ،
وهو المعروف عند اهل المطلق بالنور الناطق . قال صاحب معارج الكرامة
: ظاهر الفقهاء قبول دعواه بلا يمين ، ولو كان في مقام الخصومة ،
والخارية كالصبي اذا ادعت البلوغ بالاحتلام .

أما صاحب الخواهر فيعد ان نقل هذا القول عن عديد من الفقهاء ،
وان احداً منهم لم يحك الخلاف فيه ، بعد هذا رد عليهم بقوله . ان
مجرد إمكان البلوغ غير كاف في صحة اقوال الصبي .. ضرورة عدم
كون الامكان من الأدلة . أما ظهور الصدق في اقوال المسكين فانما هو

١ نظم بعض الشعراء المحدث بقوله :

مسألة الدور جرت بيني وبين من أحب
لولا مشيبي ما جلي لولا جهاد لم ألب

بعد ثبوت بلوغهم .. وقال السيد أبو الحسن الأصبهاني في الوسيلة : ان
قول قوله بلا يمين أو مع اليمين محل تأمل واشكال

ومح على هذا الرأي ، اد لا دليل على الأحاد بقوله من النقل ،
ولا من المعنى ، والعقلاء الذين أخذوا بقوله قد استندوا الى قاعدة القول
فيها لا يعم الا من قبله ، ولا دليل على صحتها سحر الاطلاق ، بحيث
يشمل ما نحن فيه .

ومها يكن ، فقد اتفقوا على به لو ادعى اللوع بالس ، أو بإثبات
الشعر فعليه البينة ، وتعتبر - ها - رؤية العورة ، لمكان الحاجة ، تماماً
كروية الطبيب .

٢ - الفصد ، فلا عرة بإقرار الدائم والمكران ، ولا الساهي والمعمى
عليه ، ولا المارل مع القرائن الثلاثة على المزل ، ولا فرق في السكران
بين من شرب المسكر احتيماً ، أو اضطراراً ، أو مكرهاً ، قال صاحب
الجواهر : « بلا خلاف أجده في شيء من ذلك » .

٣ - لاحتبار ، فلا عبرة بإقرار المكره ، ولا يختص الاكراه بالصرب
وتهديد ، بل يعم كل ما من شأنه ان يحسم الأساس على الاعتراف
بغير رضا وطيب نفس قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف أجده في
شيء من ذلك ، ضرورة وصوح اعتبار الاحتيار من النصوص المتفرقة
في الأبواب والفتاوى في جميع الأصناف الشرعية التي منها الاقدار إلا ما
خرج بدليله كضمان الخلف » .

٤ - ان يكون المقر عالماً بمدلول الاقرار ، وإذا أقر ، ثم قال :
ثم أفهم ما قلت ، فان احتمل الجهل بحقه صدق بيمينه ، وإلا ردت
دعواه . قال صاحب المسالك : « إذا علم ان المقر عارف بمعنى ما
أقر به لم تغل دعواه خلافاً ، وان احتمل الأمرين ، وقال : لم أفهم

معنى ما قلت . بل لُفِتت فتلقت صدق بيمينه ، لقيام الاحتمال ، وأصل
عدم العلم بغير لفته ، وكذا القول في جميع العقود والابتعاثات .

• - تقدم في باب المحر ، فقرة « اقرار السفيه ورواجه وطلاقه »
ان اقراره يُقبل في غير التصرفات المالية ، ويرخص فيها . وتقدم في فصل
المجلس ، فقرة « اقرار المجلس » ان المعهات احتلوا في اقرار المجلس
بدين لشخص بعد التحجير .

وأبصاراً احتلوا فيما اذا أقر المريض مريض الموت بدين أو عين ، ولم
يعلم . هل الشيء الذي أقر به هو حق عليه واجب الاداء ، أو انه مجرد
ترع ، احتلوا . هل بعد هذا الاقرار من الأصل أو الثلث ، وتكلمنا
عن ذلك مفصلاً في كتاب العصول الشرعية ، وكتاب الاحوال الشخصية
على المذاهب الخمسة ، واحترنا ان المريض اذا كان مثملاً ، بحيث دلت
القرائن على انه يريد محابة المقر له يكون حكم الاقرار حكم الوصية بنعمه
من الثلث . وان كان المريض مأموماً في اقراره ، ولا قرينة تدل على
المحابة يمد الاقرار من الأصل . وستكلم عن ذلك مفصلاً ان شاء الله
في باب الوصايا .

دعوى المقر ضد الاقرار :

اذا قال المقر انه كان صغيراً أو مجنوناً ، أو مكرهاً ، أو هارلاً ،
أو سكراناً حين الإقرار ، وقال المقر له : بل كنت عاقلاً بالعلم مختاراً
وجاداً ، فمن هو المدعي ؟ ومن هو المنكر ؟

قال الشهيد الثاني : « الأقوى عدم سماع قول المقر في جميع ذلك » .

والحق انه اذا اختلف المقر والمقر له في أهلية المقر ، وانه هل كان
عاقلاً بالعلم حين الإقرار فالقول قول من يسمى العقل والبلوغ ، لأن

أصل الصحة لا يجري في الإقرار إلا بعد أن نحذر وتأكد من أهلية المقر ، وإن اقراره يمكن أن يكون صحيحاً ، ويمكن أن يكون غير صحيح ، أما إذا لم نتأكد من أهلية المقر فإن معنى هذا أننا لم نتأكد من وجود الإقرار ، لأن الشك في أهلية المقر شك في الإقرار من رأس لا شك في صحته ومصادره ، وعليه فلا موضوع لأصل الصحة ، وبالتالي يكون القول قول المقر يمينه .

أما إذا اتفق المقر والمقر له على وجود الأهلية ، وتحقق اللوع والعقل حين الإقرار ، واحتلنا في صحته سبب غير فقدان الأهلية كالتقصير والاختيار ، أما إذا كان الأمر كذلك فيجري أصل الصحة ، لأن الإقرار موجود بالفعل ، ويمكن أن يتصف بالصحة ، وإن يتصف بالفساد ، فراجع حينئذ حبس الصحة على جانب الفساد ، وبالتالي يكون القول قول المقر له يمينه .

وبكلمة : الشك في وجود الأهلية شك في وجود الإقرار الحقيقي ، ويكون هذا الذي صدر مع عدم احرار الأهلية هو صورة اقرار ، لا اقراراً في واقعه ، أما مع احرار الأهلية فإن الصادر يكون اقراراً حقيقياً وواقعاً ، ولكنه يحتل الصحة والفساد ، فلهي حينئذ مصاد بأصل الصحة

المقر له :

يشترط في المقر له أن تكون له اهلية تملك وثبوت الحق له ، فلو قل عليّ هذا الخاطئ ، أو هذه الدابة كذا كان لعمري ويصح الاقرار بالمدرسة والمسجد والمصحح . وما إليه . لأنه اقرار لمن يستمع بالمدرسة والمسجد والمصحح . ويصح الاقرار للمجهول جهالة غير فاحشة

كما لو قال : لأحدكما عليّ مائة كذا ، لا ادري من هو بالدات ،
فيستخرج بالقرعة بينها .

وانفق الفقهاء على صحة الإقرار للحمل إذا ولد حياً لأقل من ستة
أشهر . حيث يحصل العلم بأنه كان موجوداً عند صدور الإقرار ، لأن
أقل حمل ستة أشهر ، ولا يولد حياً قبلها . وإذا سقط الحمل ميتاً
فإن قال المقر أن الشيء الذي أقر به هو إرث للحمل رجع إلى باقي
الورثة . وإن قال هو وصية رجع إلى ورثة الموصي ، عملاً بما
يستدعيه الإقرار . وإن لم يعزه إلى الإرث والوصية ترك المقر ، وشأنه
يعمل شكيبه الذي هو أعرف به . ولا يخفى لأحد معارضة ، لأن أمر
الأموال يرجع بها إلى من هي في يده ، حتى يشت العكس . والمثل
هنا ليس للحمل لأنه ولد ميتاً ، فيكون أمره لمن هو في يده

وأيضاً انفقوا على بطلان الإقرار للحمل إذا ولد لأكثر من أقصى مدة
الحمل لعدم وجوده حال الإقرار ، ومعلوم أن الإقرار للمعدوم لا يصح .
واحتسبوا فيما إذا ولد في منتهى التسعة أشهر من حين الإقرار بناء
على أنها أقصى مدة الحمل ، فقال جماعة يصح الإقرار عملاً بالطاهر ،
أي الغالب ، لأن أكثر النساء يلدن للتسعة ، وعليه يكون الحمل موجوداً
عند الإقرار . وإذا صح الإقرار مع الولادة في منتهى التسعة فيصح مع
الولادة قبلها وبعد التسعة بطريق أولى .

وقال آخرون ، ومنهم صاحب الجوهر بعدم صحة الإقرار ، لأن
الحمل حادث ، والأصل تأخر الحادث . وعليه لا يكون الحمل موجوداً
حين الإقرار . أما الطاهر فلا يقدم على الأصل ، ولا يصح الاعتماد عليه
إلا إذا دل الدليل الشرعي عليه . أو أعاد العلم بالكشف عن الواقع .
وعلى كل حال . فإن استحق الحمل الشيء المقر به فهو له بكامله
إن كان واحداً ، وإن راد عن الواحد انقسم الذكر والأنثى بالسوية إلا

مع العلم بأن الاستحقاق ثابت بالتساوت ، كميراث الأولاد والأخوة من الأب ، لأن الأصل عدم التعاضل بين الذكر والأنثى ، حتى يثبت العكس ، ومن هنا اتفق الفقهاء على أنه إذا وقف على أولاده ، أو أوصى لهم انضم للذكر والأنثى بالسوية .

علم تكذيب المقر له :

هل يشترط في صحة الإقرار عدم تكذيب المقر له للمقر ؟
قال صاحب الجواهر إن تكذيب المقر له للمقر لا يبطل الإقرار ، لأن قول المقر له ليس شرطاً في صحة الإقرار ، بل في تصديقه بحق المقر . وعليه ، فإذا أقر إنسان لآخر بدين أو عين ، ونفى المقر له ذلك كان النفي المقر به بحكم مجهول المالك إن نفي المقر على إصراره وإقراره ، وإن رجع عنه داكراً وجهاً معقولاً كالاشتباه والسيان المحتملين في حقه قبل منه ، وإن كان انكاراً بعد إقراره لأن المقرض أنه لا يزاحم حق العبرة . وكذا ينقل من المقر له أن رجع عن انكاره ، وقال : أحل ، أنه لي . وقد كنت مشتبهاً أو غائباً .

المقر به :

يشترط في المقر به :

١ - أن يكون في طبيعة الاستحقاق ، كدين ، أو عين ، أو

١ لا يجوز الإنكار بعد الإقرار إذا كان مرصداً عن الغير ، والاطلائية ولا رواية على علم جواره من حيث هو

روحية ، أو حق شععة ، أو ما يوجب الخد ، أو الفصاض ، أو الدية ، وما الى هذه . ولو أقر بما لا يصح تملكه ، كإقرار المسلم لملكه مخمر أو خنزير يكون الإقرار لغوا . ولو أقر بها لغيره فيصح .

٢ - أن يكون الشيء المقر به في يد المقر ونصره ، علو قال : العين الموجودة في يد ريد هي بخالد يكون قوله هذا شهادة ، وليس إقراراً .. أحل ، لو اتفق أن حصلت تلك العين في يد المقر بطريق من الطرق ألزم بتسليمها للمقر له . كما لو قال . ان العين التي في يد أبي قد اعتصبها من عمرو ، ثم توفي أبوه وانتقلت اليه تركته ، فيجب عليه ان يرد العين التي اعترف له بها ، لأن الاعتراف تام الافتضاء ، لصدوره عن عاقل بالغ مختار وقد زال المانع من تصيده ، فيجب ان يأخذ بمجرأه .

ولو أقر بأن الدين الذي باسمه على ريد هو لعلاء أخذ بإقراره ، اذ من الحائز ان يكون المقر له قد استودع المقر مالاً ، وادى له ان يقره لمن يشاء باسمه ، لا باسم صاحب المال ، لأن مصلحته الخاصة تستدعي التسر والكنيان ، وكثيراً ما يقع ذلك .

الإقرار بالجهول :

اتفقوا شهادة صاحب الجواهر على انه يصح الإقرار بالجهول ، كما لو قال له لك علي شيء ، من غير فرق بين ان يقع الإقرار في مجلس القضاء ، ومع الخصومة ، وبين ان يقع ابتداء . قال صاحب المسالك . و ربما كان في دمة الإنسان شيء لا يعلم قدره فلا بد من الإحار عنه ، لينوطاً هو وصاحبه عن الصلح بما يتفقان عليه ، فذعت الحاجة ، وفتشت الحكمة مماع الإقرار المجمل ، كما سمع المفصل .

ويصاب المقر بالبل والتعب . من صبر نصير صحيح كاللهم
والرعيه من مه . وان كان يبرأ . ون سره لا يصح كقشرة
الخور التي لا قيمة لها . أو كالخمر والخمر اذا كان الإفراط لمسه علا
يُفشل مه

ودهب المشهور شهادة صاحب الجوهر ان انه ان امتنع عن الصبر
مع قدرته عليه يُعصى . حتى يُعسر . لأن البيان واجب عليه . وقد
امنع عنه فتحل عاقبته . تماماً كما تحل عقوبة الممنوع عن أداء الدين..
أجل . اذا قال سبت فلا ينحه المحس . بل يرجع الى الصلح . أو
يُصبر عليه حتى يتذكر

تعقيب الإقرار بما يتألفه :

اد أقر شيء . وعقده بما ينافيه . مثل ان يقول له علي ألف
وقد قصيته . أو هو دين من قار . أو نحن حر أو حريير . فهل يلحق
الإقرار حصة . أو يكون مفرأ من حصة . ومدعيأ من حصة . فيؤخذ
بإقراره . وعليه البينة لاثبات ما يدعيه ؟

اتفقوا شهادة صاحب الجواهر على انه مقر ومدع . فيلزم بالنال
عملاً بإقراره . وعليه اثبات دعواه . بل لو قال اشتريت هذا منك
بأخبار يؤخذ بإقراره بالشراء . دون الأخبار أهل . لو قال له
علي دراهم ناقصة سمع منه . لأنه كقوله له علي ألف حصة مصري
أو ليرة سورية .

وقال سمعها اذا كانت في يده عين . واعترف لشخص . ثم
لآخر . كما لو قال هدي لزيد . بل لعمره حكم عليه بعطائها

لزيد ، وعزم قيمتها لعمره . بل قالوا : لو استمر الاضراب الى
الآلف ، وقال : بل لخالد ، بل لسعيد البيع وحب ان يعزم السدل
كاملاً لكل واحد ما عدا الأول الذي يجب ان تستم اليه اليقين .
واستدلوا بأن اقراره للأستق قد حل بين اليقين . وبين الثاني ، فيكون
كالتلخيص ، قال صاحب الخواهر : لا خلاف معنده ، لعدم
اقرار العقلاء ، وللحيلولة .

وبلاحظ بأن الإقرار انما يكون حجة على المقر ما لم يعلم كذبه ومخالفته
للواقع .

وإذا اعترف شخص بالبيع والقصد ووقع السيد ، ثم قال لم أقصد
الثمن ، وانما اعترف بالقصد ثقة مني بأن المشتري سيبيع لي بعد
الاعتراف ، وقد جرت العادة على ذلك . إذا ادعى المقر مثل هذه
الدعوى سمع منه ، وله اليقين على حصصه بأنه أقصد الثمن كاملاً .

ولا محال هنا للينة بأنه لم يقصد ، لأنها على اليقين المحض وقال
صاحب الخواهر : لا تقبل دعواه بعدم قصد الثمن بعد اعترافه به ،
لأنه ادعى ما هو معناد . وليس لقتل ان يقول لا تقبل دعواه ،
لأنه مكذب لقصه فيكون انكاراً بعد اقرار ، لأنما يقرب . انه لم يكذب
بقصه ، بل هو مدعى لشيء آخر مع الاقرار ، فتتجه اليقين على المشتري .
ثم قال صاحب الخواهر وهذا أشبه بأصول المذهب وقوعه أجل ،
لو شهدت البينة عهادة القصد لا بالاعتراف ، بقصد تردد الدعوى رأماً ،
ولا تتجه اليقين على المشتري .

وانفقوا كلمة واحدة على أن من أقر بما يوجب الرجم كذباً ، ثم
انكر يسمع منه الانكار . ويسقط عنه الحد ، لأن الحدود تدبراً بالشهادات ،
وللنص الخاص كما يأتي في باب الحدود

اذن ، فالانكار لا يرد في جميع أنواعه . وشق صورته . بل يقبل
 الانكار اذا جاء بعد الاقرار الموجب للرجم . وفيها اذا لم يزاحم حق
 الغير ، ويقبل اذا اقترن بدعوى ممكنة ومعقولة كانكار القصاص بعد الاعتراف
 به ، ويسفر على المقر به اليقين . ولا يقبل الانكار بحال بعد الاقرار
 بالولد ، ولو ذكر المقر لانكاره بعد الاقرار ألف سب وسب ، لقول
 الإمام الصادق (ع) اذا أقر الرجل بالولد ساعة لم يتف عنه أبداً .

نظير الانكار بالاقرار :

اذا انعكس الأمر . فأقر بعد ان أنكر قبل منه . لأن الاقرار بعد
 الانكار لا يبرحم حق المدعي . بل يتفق معه كل الاتفاق بعكس الانكار
 بعد الإقرار فانه يبرحه ويصاده . بل قال صاحب المروة الوثقى في باب
 الزواج : لو ادعت امرأة على رجل بأنه زوجها فأنكر ، وحلف اليمين
 الشرعية . ثم رجع عن انكاره الى الإقرار بسمع منه ، وبحكم بالزوجة
 بينهما اذا أظهر علماً لانكاره .

الإقرار بالنسب

الإقرار بالولد :

ينقسم الإقرار بالولد الى قسمين : اقرار بسوة الصغير ، واققرار
بينوة الكبير ، ويشترط في ثبوت نسب الصغير بالإقرار ، والحاقه بالمقر
ما يلي :

١ - ان يكون بين المولود، وبين المقر تفاوت في السن بحيث نحري
العادة بولادته لمثله ، والا كذبه الحس والوجدان ، وكذلك اذا كانت
ام الولد في بلد بعيد لا محتمل ان المقر يخرج اليها ، او ان ام الولد
أقلمت اليه .

٢ - ان يكون الصغير مجهول النسب ، فن أقر بينوة صغير تنسبه
الناس الى غيره لا يسمع منه ، حتى ولو صدقه الولد بعد بلوغه ، لأن
الأنساب لا تقبل النقل من انسان الى آخر .

٣ - ان لا يبارع المقر في الصغير منارح ، فإن وجد مدع ثاب
حكم بالولد لصاحب البينة ، ومع علمها بقرع ييهما ، ويلحق الولد
بمن يعينه الاقتراح .

وأجمع الفقهاء على اعتبار هذه الشروط شهادة صاحب الجواهر وصاحب مفتاح الكرامة . وثبت عن الإمام (ع) أنه قال : « إذا أقر الرجل - يولد ساعة لم ينف عنه أبداً » وأيضاً مثل الإمام (ع) عن رجل دعى وبه امرأة لا يعرف به أب ، ثم نعه بعد ذلك » قال ليس له ذلك .

وحدثنا فيما لو أقرت امرأة يسيوه الصغير هل يحق بـ مع شروط ، تماماً كما هي الحال في الرجل ، أو لا ؟

والحق عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة . لا بعد السب ، ولاقرار بقتلهم على أنفسهم . ولأن الإمام (ع) سئل عن المرأة تُسب من أرضها . ومعها الولد الصغير ، فتقول هو بي - والرجل يُسب ، فيلحق أحاه . فيقول أحى ، ويتعارفان ، وليس بها بينة على قوها » . فقال الإمام : إذا جاءت بابنها أو ابنتها ، ولم تقل مفرة ، وإذا عرف أحاه . وكان ذلك على صحة من عقلها . ولم ير إلا مقرين ورث بعضهم من بعض .

ومنى توافرت الشروط ثبت السب . وتثبت عنه جميع الآثار من التوارث ، ونحریم الزواج ، ووجوب الألقاق . والمشاركة في الوقف والوصية وما إلى ذلك . وتتعدى هذه الآثار إلى جميع الأقارب والأرحام دون امتشاء ، ولا يعتبر تصديق لصغير بعد تنوعه ورشده ، بل لا يُنتفى أي أنكره إذا أنكر الأمومة والأمومة . وإذا طلب اليمين من المهر فلا يحلف . لأن المهر ملزم بأقراره على كل حال ، حتى ولو رجع عنه . . إذن ، فلا مورد لليمين

وإذا أقر سوء كبير فلا بد من تصديقه بالاصابة إلى الشروط الثلاثة المتقدمة . فإذا أنكر الكبير لم يثبت السب سبها إلا إذا أقدم المقر البينة .

فان لم يكن له بينة حلف المكر . وسقطت دعوى المقر ، وان نكل
حذف المقر ، وثبت السب . وادا تصادى التابع على ثبوت السب ،
ثم رجع أحدهما أو كلاهما عنه لم يقبل منها . لأنه تخملاً كالتراضى متى
ثبت دام

والمجنون كالصغير ، لاشتراكهما في علم الأهلية .

الانقار بالولادة من الزنا :

لو قال هذا ولدي من الزنا . فهل يؤخذ بقوله ، ويبنى عنه
الولد ، أو يلحق به شرعاً . ولا يلتصق الى قوله من الزنا ؟
ذكر هذا الفرع صاحب الجواهر استطراداً في المسألة الأولى من
مسائل الانقار بالسب . ولم يحكم به سلباً ولا إيجاباً ، لأن قوله : هذا
ولدي ، يستدعي الخوف به . وقوله : من الزنا ، يستلزم نفيه عنه .
وفي الترحيح لأحد الطرفين نظر . وهذه عبارة صاحب الجواهر بالحرف .
« لو قل . هذا ولدي من الزنا فهو من باب تعقب الانقار بالنسبي ،
وهل يؤخذ بأول كلامه فيلحق به . أو بآخره فلا يثبت به حكم النسب ؟
نظر . كما في الشروس »

والأقرب صحة للاحاق به ، والحكم بأنه ولده الشرعي . لأنه أشبه
بقول من قال له عليّ ألف من ثمر ، حيث أجمع الفقهاء على
الحكم عليه بذلك . ولا يسمع منه « من ثمر ثمره » ولأنه بعد ان أقر به
فلا يسمع نفيه عنه ، لقول الإمام (ع) اذا اعترف بالولد فلا يسمى
عنه أبداً . وادا قيل بأن هذا ليس باعتراف أحس بأن قوله . عليّ
ألف من ثمر ثمر يسمي ان لا يكون اعترافاً ، لأن الاثنين من باب
واحد . والعرق تحكّم . ومهما يكن . فان الاصل في كل مولود ان
يلحق شرعاً بمن أولده ، حتى يثبت العكس .

بين النسب والزوجية :

لا تلازم بين النسب والزوجية ، هذا قال هذا ابن روجني فلاة
فلا يكون الإقرار بروحية الأم إقراراً بالولد ، إذ من الحائز أن يكون
ولدها من غيره ، وكذا إذا قال هذا ولدي من فلاة فإن الاعتراف
بالولد ليس اعترافاً بروحية الأم ، حتى ولو كانت معروفة بالصون
والعفاف ، إذ من الحائز أن يكون قد وطأها بشبهة ، أو أنه أكره
على وطئها ، أو أن الولد انعقد من مائه بطريق غير الوطء

وقال بعض الفقهاء لا تثبت زوجية المرأة ، ولكن يثبت لها المهر ،
لأنها إن كانت زوجة فلها المهر ، وإن كانت موطوءة بشبهة فكذلك .
ورد صاحب الخواصر هذا القول ، بأن الولادة قد تكون بلا وطء ،
أو بوطء عن اكراه ، وكلاهما لا يوجبان المهر . وهذا حتى ، لأن
العام لا يدل على الخاص .

الإقرار بنسب الميت :

إذا مات إنسان مجهول النسب ، فقال شخص هذا ابني ، ولم
ينارعه في ذلك أحد ، وكان تولده منه ممكناً ، إذا كان كذلك يثبت
نفسه وورثته إن كان له مال ، سواء أكان الميت صغيراً ، أو كبيراً ،
لأن النسب ثبت بالنسب في حياته هو الإقرار به ، والإقرار موجود
بعد الموت فيثبت به النسب ، تماماً كما يثبت به في الحياة قال الشهيد
الثاني في شرح القمعة . لا يعتبر تصديق الصغير والمجنون والميت ،
بل يثبت نسبهم بمجرد الإقرار ، لأن التصديق إنما يعتبر مع إمكانه ،
وهو مجمع مهم ، ثم نسب هذه الفتوى إلى الفقهاء ، ونقل صاحب

المواهر عن كتاب جامع المقاصد والرياض علم الخلاف في ذلك .

الإقرار بغير الولد :

قسم جملة من الفقهاء الإقرار بالنسب الى قسمين : اقرار على نفس المقر خاصة ، واقرار على غيره ، وقسمه آخرون الى اقرار بالولد ، واقرار بغير الولد ، والمعنى واحد في التضمين ، ولا اختلاف الا في التمييز ، لأن الإقرار على النفس يختص بالولد فقط ، لأنه من فعله ، والإقرار على الغير يشمل غير الولد أحياناً كان ، أو ابن ابن ، أو أنا ، أو أمي ، فإذا قال : هذا أخي كان معناه انه ابن ابي ، أو ابن امي ، وهو اقرار بحق الغير ، والخاف بغير المقر ، وكذلك اذا قال هذا ابن ابي فإنه ادعاء على ابيه بأنه أولد هذا ، وإبصاراً اذا قال : هذا ابي ، أو هدي امي فإنه ادعاء على الرجل بأنه أولده ، وعلى المرأة بأنها أولدته . كل هذا وما اليه غير الإقرار بالسوة يدخل في الإقرار بحق الغير ، والإقرار بغير الولد ، قال صاحب مفتاح الكرامة : لا فرق في غير الولد بين الإقرار بالآب أو الأم أو الأخ وغيرهم .

واتفق الفقهاء على ان الإقرار بغير الولد يشترط فيه :

اولاً : تصادق الطرفين . واذا كان الآخر صغيراً يتطر به الى ما بعد البلوغ ، ثم يسأل فإن انكر يكون الإقرار من الطرف المقابل لغواً بل قال صاحب المواهر : لو تصادق الكبيران على نسب غير البنوة ثم رجعا بقتل منها ، اما لو رجعا المتصادقان في السوة فلا يقبل منها ، لأنه كالتراض ، بل اشد . اي ان الإقرار بالبنوة يثبت به النسب ، ومنى ثبت فلا يرتفع ، اما الإقرار بغير السوة فلا يثبت به النسب ، واما أحد المقر بإقراره فيما يعود الى الحقوق المادية .

ثانياً أن لا يكون لأحد المتصادقين المتوافقين على الاحرف . وما
ابها وارث موجود حين الإقرار . لأنه اقرار بغيره فلا يتعدى
أثره الى غير المقر .

ومتى تحقق الشرط من جهة التوارث منها . لأن هذا الإقرار ولتصادق
من باب الدعوى فلا معارض وقد مثل الإمام صادق (ع) عن رجل
جاء بها من أرض الشرك فقال أحدهما لصاحبه انت أخي ،
فعرفا بذلك . ومكثا عرفا بالاحاء . ثم مات أحدهما قال الإمام
الميراث للأخ . يتصدقون وتمتع في فقره . لاقرار بالولد . قول الإمام
ولم ير الا مقرين وث بعضهم من بعض

ولكن اميراث لا يتعدى الى أولاد المقرين . بل ينفذ على المتصادقين
فقط . فإذا جاء لأحدهما أولاد بعد لتعرف وانوافق بعد أولاد أحدهما
مع أولاد الآخر معاملة الأجانب .

وهذا يتبين مما ان الإقرار بالولد يصرف عن الإقرار بغيره من وجوه :

١ ان تصديق والتعارف من الطرفين شرط في الإقرار بغير الولد .
وبالولد اذا كان كبيراً وحياً وليس شرطاً في الإقرار بالولد الصغير .
ولا بالملوك . ولا بالولد لميل كبير كان أو صغير .

٢ ان اميراث وتعميم لرواج وغير ذلك من آثار السب لا تمتد
الى الأقارب والأرحام . مع الإقرار بغير الولد . وتمتد اليهم مع
الإقرار بالولد . حتى ولو كان كبيراً وبلاحتصار ان السب يثبت في الإقرار
بالولد . ولا يثبت في الإقرار بغيره .

٣ ان للمتصادقين في غير الولد ان يرجعوا عن اقرارهما . لعدم
ثبوت السب . وليس مع ذلك في الإقرار بالولد . ثبوت السب .
ومتى ثبت دام .

مسائل :

١ - اذا أقر ولد الميت بآخر ثلث الميراث له دون نسب ، وتقاسما بالنسبة . ان تساويا في الذكورية والأنوثة . ولتساوت ان كان أحدهما ذكراً ، والآخر أنثى . واذا كان اثنين واعترف ثالث . فإن كانا عدلين بثبت نسب الثالث والميراث . لصيام البينة . وان لم يكونا عدلين بثبت الميراث دون النسب . واعتسما التركة أثلاثاً . واذا اعترف به أحدهما دون الآخر بأحد المنكر نصف التركة . والمقر ثلثيها ، وللآخر الذي أقر له أحد الاثنين المندس فقط . لأن الارث قد ثبت في حق المقر دون المنكر . فعلى المقر ان يدفع ما فصل عن ميراثه . وهو المندس يدفعه لمن أقر له ، قال صاحب الجواهر :

ولا خلاف أجده . وفي التذكرة هو مذهب علمائنا وجاء عن أهل البيت (ع) اذا أقر واحد من الورثة بدين ، أو أرث جدار ذلك في حصته . وكذا إذا أقر اثنان ، وكانا عدلين معى ذلك على الورثة .. وأوصح من هذه الرواية رواية أخرى ، وهي ان علياً (ع) قصي في رجل مات ، وترك ورثة ، فأقر أحد الورثة بدين على ابنه انه يئزمه ذلك في حصته بقدر ما ورث ، ولا يكون ذلك في ماله - أي وحده - وان أقر اثنان من الورثة ، وكانا عدلين أجيز ذلك على الورثة ، وإذا لم يكونا عدلين ألزما في حصتها بقدر ما ورثا . وكذلك اذا أقر بعض الورثة بأخ أو اخت انما يلزم في حصته .

وبنتج من هذه الرواية ان بعض الورثة اذا أقر بدين على الميت . وأنكر البعض الآخر أخذ من المقر وعاء للدين بسنة نصيبه من التركة . ولم يؤخذ من المنكر شيء إلا اذا تمت البينة بشهادة الورثة أو غيرهم . فان الدين يعد مكانه من أصل التركة .. والاجماع على ذلك .

٢ - إذا كان للميت زوجة وأخوة ، وأقرت الزوجة بولد للميت
يُظنر : فإن صدقها الأخوة وأقرّوا به أيضاً كان للزوجة الثمن ، والباقي
للولد وليس للأخوة شيء وإن أنكروا أحدث هي الثمن ، لاعترافها
بوجود الولد للميت ، وأخذ الأخوة ثلاثة أرباع ، لأهم بكمون أن
يكون للميت ولد ، واحد الولد التي أقرت به الزوجة الثمن ، أي باقي
حصتها على تقدير عدم الولد .

٣ - نبي مما تقدم أن الميراث قد يثبت دون السب كما لو أقر
الوارث بوارث آخر ، فإنه بعد الإقرار في المال خاصة ، ويشارك المقر
في التركة . ونبي أيضاً أن السب إذا ثبت فلا يبعث شيء .. أجل ،
قد يثبت السب دون الميراث ، كما لو قتل الوارث مورثه عمداً ، أو
كان على غير دينه ، ويأتي التمهيل أن شاء الله في باب الارث .

الشهادات

معنى الشهادة :

تأتي الشهادة بمعنى الحضور ، ومنه قوله تعالى : « من شهد مكم الشهر فليصمه - القرءة ١٨٥ » وتأتي بمعنى الاحراز عن يقين كقوله سبحانه والله على كل شيء شهيد .. وبس للشارع حقيقة خاصة في معنى الشهادة . قال صاحب الخواهر : « الأصوب ايكال معرفة الشهادة الى العرف للقطع بعلم معنى شرعي محصور لها » . أحل ، ان الشارع لم يقلها الا بشروط نذكرها فيما يأتي :

وتعرض الكتاب والسنة للشهادة في كثير من الآيات والروايات ، من الكتاب قوله حل وعلا : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء - القرءة ٢٨٢ » . وقوله تعالى : « واشهدوا ذوي عدل مكم - اطلاق ٢ » .. ومن السنة ما روي عن الرسول الأعظم (ص) انه سئل عن الشهادة فقال للسائل هل ترى الشمس ؟ قال نعم فقد على مثلها عاشهد ، أو دع .

بين الشهادة والرواية :

ان الفرق بين الشهادة والرواية في اصطلاح المشرعة أي الفقهاء - هو الفرق بين الحكم والفتوى . حيث يريدون من الرواية في أبواب الفقه ما يشتمل على الأحكام الشرعية العامة . ويريدون بالشهادة ما يحصل بين المتخاصمين في حوادث خاصة ، ويشترطون العدد في الشهادة ، والدكورية في أكثر مواردها ، ولا يشترطون ذلك في الرواية

تحمل الشهادة وإدائها :

معنى تحمل الشهادة ان يدعوك ائمة لشهادة على شيء . فيجب عليك ان تلي ولا يجوز لك الرفض من غير عذر ، قال تعالى : ولا تأبى شهادة اذا ما دعوا بغيره ٢٨٢ هـ . وقال الإمام الصادق (ع) . اذا دعيت لرحل لشهادة عن دين أو حق فلا يملك ان تنعاس عنه . وقال : د دعيت ان شهادة فأجب . لا يسعي لأحد اذا دعي الى شهادته بشهادة عليها ان يقول : لا أشهد لكم .

ومعنى أداء الشهادة ان تؤدبها وتدي بها أمام الحاكم او دعيت لذلك . وهذا لأدلاء واحد . عاماً كالجمعة . قال تعالى : ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فإنه آثم قلبه - النقرة ٢٨٣ هـ . وقال : ومن كتم من كتم شهادته عنده النقرة ١٤٠ هـ . وقال الإمام (ع) من كان في عنقه شئ فله فلا يأبى اد دعي لأمانتها . وسمها . وليصح فيها . ولا تأخذها فيها بوجه لائم . ويأمر بالمعروف . ونه عن المنكر .

وعن الفقهاء على ان كلاً من تحمل الشهادة وأدائها واجب على

مسبل الكفاية ، لا العين ، فإذا قام به العصر سقط عن الكل ، وإن
امتنع الكل أثنوا جميعاً .

ويحور للشاهد أن يتحلف عن أداء الشهادة مع خوف الضرر على
نفسه . أو عن غيره من الأرباء ، لأنه لا ضرر في الإسلام ، قال
الإمام (ع) : أقم الشهادة لله ولو على نفسك ، أو برؤس والأقربين
قريباً بينك وبينهم ، فإن خفت على أخيك ضيماً فلا ،
قال صاحب الجواهر : ولا خلاف أجده .

الشهادة وشروطها :

قال الإمام الصادق (ع) : إذا أردت أن تقيم الشهادة فمسترها كيف
شئت ، ورتبها وصحبها ، بما استطعت . حتى يصح الشيء لصاحب
الحق . بعد أن لا تكون تشهد إلا معه . ولا تزيد في نفس الحق ما
ليس بحق . فإما الشاهد سطل غير الحق . وبحق الحق . شاهدين يوجب
الحق ، والشاهد يُعطى . وإن تشهد في أمة شهادة تصحیحها بكل
ما يجد إليه لسبل من زيادة الأنعام والنعاني . وتصحیر في الشهادة ما
به يثبت الحق ، ولا يؤخذ به زيادة على الحق . وإن به بذلك مثل
أحر الصائم المجاهد سببه في سبل الله

أما شروط الشهادة فهي

١ - الوضوح :

أن تكون صريحة واضحة . وبكمي كل سطل يدل عليها كأشهاد
واتيقن ، وأعرف ، والذي أدب به ، وما إلى ذلك

ان نطق شهادة كل من الشاهد مع شهادته الآخر في المعنى . هذا
اختلفا فيها ردت شهادتهما ، كما لو شهد احدهما بالبيع ، والآخر بالاجارة .
أو شهدا بالبيع . ولكن قال احدهما : حصل يوم خمسة . وقال
الآخر يوم الست . أو شهد انه حصل في اليوم . والآخر انه
حصل في السبت .

وإذا شهد احدهما بوقوع الشيء كالبع . والآخر بالإقرار فلا يثبت
شيء ، لعدم توارد الشاهدين على الشيء الواحد .

هذا ما فيه صاحب الشرائع والموهر والمسنث وغيرهم من الفقهاء .
وكنت لا ارتضيه من قبل . وأرى ان يוכלل الأمر الى نظر حكم
واحتجاده ، ثم عدلت . ورأيت الحق غائب لفقهاء . ومن حكم لا
يمكنه بحال ان يعتبر مثل هذه الشهادة بينة كامة . لا ملازمة بين
الإقرار بالشيء . وبين وجوده واقعاً ، فمن الخائر ان يقر لسان بغير
الواقع لمصلحة تستدعيها مرفعه خاصة . وإذا لم يكن الإقرار بالشيء
هو عين لشيء . فإدوات صحيح ما قلناه الفقهاء من عدم توارد الشاهدين
على شيء واحد . ولا على شئين متلازمين في الواقع . احل . فالمشهود
له ان يخلط ابيمين مع احد الشاهدين فيثبت ما شهد به اذا كان من
الحقوق التي تثبت بشاهد وبيمين .

وهذا صاحب الوهر اذا شهد واحد بالإقرار بألف . وشهد الآخر
بالإقرار بألفين ثبت الألف بالشهادة الواحدة . أما لألف مثبته فلا تثبت
إلا بنص اليمين او شهادته من شهد بألفين . أما اذا شهد احدهما بألف
بألف ، وشهد الآخر بالبيع بألفين فلا يثبت شيء . لأن العقد بألف
عبر العقد بألفين .

٣ - شهادة النفي :

ان لا تكون الشهادة على النفي المحض ، لأن الشاهد يجب أن يكون عالماً بما يشهد به . وبديهة ان النفي لا يعلم به الا الله سبحانه ، فمن شهد ان ريداً لم يستدل من عمرو كانت شهادته رجماً بالنفي اذا كانت استدانة مثله منه ممكنة بحسب العادة . فانه يجوز ان يستدين منه دون ان يعلم أحد بذلك . واستثنى الفقهاء من ذلك الشهادة بالاعسار ، على شريطة ان يكون الشاهد مطلعاً على أحوال من شهد بفساده ، وعارفاً بأموره الخاصة لمعاشرته الأكيدة ، وأشرنا الى ذلك في فصل المجلس من هذا الجزء ، فقرة « حبس المديون ، رقم ٤ » واستثنوا أيضاً الشهادة بأن الميت لا وارث له ، مع الشرط المذكور .

أجل ، لو رجعت شهادة النفي الى الاناث يؤخذ بها . كما لو ادعى شخص على آخر أنه قتل أمه يوم كذا في مكان معين ، فيقيم المدعى عليه بينة انه كان في ذلك اليوم عائلاً بحيث لا يمكن صدور القتل منه بحال ، أو ادعى رجل روحية امرأة ، وانه عقد عليها سنة ستين فتبين البينة عن كذبه ، لأنه جرى عقد رواحه الشرعي على غيره سنة سبع وخمسين ، وانها في عصمته حتى الآن .

٤ - العلم .

ان تكون الشهادة عن علم ويقين ، فلا تقبل اذا كان منها لظن ، قال تعالى « ولا تعفوا ما لست بآعلم » وقال الرسول الأعظم (ص) « هل ترى الشمس على مثلها عاشد او دع ، وقال الإمام الصادق (ع) « لا تشهد بشهادة ، حتى تعرفها كما تعرف كذاك » .

والمراد بالعلم هنا - ما يشمل العلم انشائي من المشاهدة والعيان ،

مثل ان ترى شخصاً بصرب ، أو يقتل ، أو سرق ، أو يبيع . فتشهد
 بما ترى . وأيضاً يشمل العلم بشيء من التواتر والاستنصاف ، مثل ان
 ان يستمير ويشع بين الناس ان هذه القطعة وقع ، وهذه المرأة روحة
 هلال ، وهذا الولد امه ، فيحصل لك العلم بذلك . فتشهد به . وأيضاً
 يشمل العلم المتولد من علم آخر بحسب عادة . مثل ان يرى رجلاً
 يتصرف في درهم وساء واحار دون معارض ، فيحصل لك من العلم
 بذلك علم بانها ملكه . فتشهد له بذلك فقد روي عن الإمام الصادق (ع)
 ان رجلاً قال له اذا رأيت شيئاً في يد رجل . انجور لي ان أشهد
 انه له ؟ قال الإمام . نعم . قال الرجل أشهد انه في يده . ولا
 أشهد انه له . فاحبه لغيره . قال الإمام . انك الشراء منه ؟ قال
 الرجل . نعم . قال الإمام . فاعلمه لغيره من أبي حار لك ان تشريه ،
 ويصير ملكاً لك ، ثم تقول بعد ذلك هو لي . وتخاف عبه . ولا
 انجور ان تنسبه لي من صار ملكه من عنده اليك . ثم قال الإمام لو
 لم يجوز هذا ما قام للمسلمين سوق .

وقال صاحب الجواهر المراد من العلم المعترف في الشهادة العلم بالحصول
 من الرؤية وغيرها . فحين تشهد ان الذي نصب أمير المؤمنين امماً
 يوم خدير نعم ، ولم تكن حاضرين في ذاك الوقت . ثم قال . ولا يصح
 احتمال تخلف العلم عن الواقع اذا كان ناشئاً من غير رؤية . كما انه قد
 يتخلف عن الواقع العلم عن الرؤية والحس .

شروط الشاهد

شروط في الشاهد أمور :

١ - العقل :

قال الشهيد الثاني في المسالك : « لما كان الشاهد من شرطه ان غير
المشهود به . والمشهد عليه . والمشهود له ، وان يكون متصفاً بالعدالة
ومرضياً ، لما كان شاهد كدع لم تحر شهادة المحتون ، سواء أكان
حيوه مطلقاً . أو يقع ادواراً . وقد من تبار وأشهدوا ذوي عدل
مكم . ومن ممن ترصون من الشهداء . ولحقوا بسوءه غير مرضي .
وهذا محل . ومن بين المسلمين . ولكن غير المطلق قد أكمل عمله في
غير دوره . واستحكمت فطنته عند شهادته لزود الدرع »

وعلى هذا . فمرا شهد الادواري حال ايمه فعلى الحكم ان يبحث
ويصدق . حتى يثبت من ادركه لثم من الأحد شهادة

٢ - البلوغ :

اتفقوا قولاً واحداً بشهادة صاحب الخواهر والمالك على ان شهادة الصبي غير المميز لا تقبل في شيء على الاطلاق . واحتسروا في قبول شهادة المميز . فذهب جماعة من الفقهاء الى انها لا تقبل اطلاقاً . تماماً كغير المميز . لأن الصبي لا يقبل اقراره على نفسه فالأولى على غيره ، ولأن الشهادة يشترط فيها العتاة . ولا عتاة للصبي . ولقوله تعالى . واستشهدوا شهودين من رجالكم ، فإن لمع رجلان لا نفع على الصبيان .

وذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر والمالك ان شهادة المميز تقبل في القتل والخراج فقط بشروط ثلاثة الأولى ان يبلغ الصبي العشرة من العمر . الثاني ان يكون الصبيان قد احتسروا على أمر مباح . الثالث ان يشهد الصبي قبل ان يعجب عن الحادثة التي يشهد بها ، بحيث لا يُحتمل ان يُلْقن ويُوعز اليه .

واستدلوا بهذه الروايات بشهادة الصبيان حائزة بهم ما لم يتمرقوا أو ررحموا أو أهلهم . الرواية الثانية . تخور شهادة النعلام اذا بلغ عشر سنين . الثالثة . لا تخور شهادة الصبي الا في القتل . يؤخذ . أول كلامه . ولا يؤخذ . الثاني . واد حمما هذه الروايات في كلام واحد . وعظما بعضها على بعض كانت استنبط ان لصبي يقبل شهادته في القتل اذ بلغ عشراً على ان يشهد قبل ان يرجع الى أهله ، واد حازت في العمل حازت في خرج بطريق أولى . أحسن . يبقى شرط اجماع الصبيان على مباح فقد عترف صاحب الخواهر وصاحب المسالك بأنه لا دليل على هذا الشرط

والولا قول صاحب الخواهر . بأن المقطوع به من النصوص والمتاوى قول شهادة الصبيان في الحيازة في الخمسة . لك مع القائل بعدم شهادة

الصبي مطلقاً في القتل وغيره بلا دلة لاطقة صريحة باسـْـتـَـرْط الطـَـلـَـوع والعدالة
في الشاهد .. هذا ، اي انه اذا لم نجر شهادة نصي في التافه فأولى ان
لا نجر في الدماء

٣ - الاسلام :

٣ - نقل صاحب الخواهر وصاحب المسالك عن الشيخ الطوسي الكبير
والمعروف بشيخ الطائفة انه قال . نقل شهادة أهل كل ملة عن ملتهم
مستنداً اي ن الإمام الصادق (ع) مثل عن شهادة أهل اللغة ٩ فدان .
لا نجر الا عن ملتهم .. ثم نقل صاحب الخواهر عن صاحب كتاب
كشف الغمام انه قال معتمداً على قول الشيخ . « هو قوي الزمناً لأهل
كل ملة بما تعتقد » .

ونفقوا على انه اذا أوصى رجل مسلم في السر ، ولم يكن عنده
أحد من المسلمين فله ان يشهد اثني من أهل الكتاب على ان يستحله
بعد الصلاة بحضور جمع من الناس ، هما ما حانا . ولا كتاب . ولا
اشترى به ثمناً قليلاً . لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا ، شهادة بينكم
اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من
غيركم ان حزنتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت تحبسوهما من بعد
الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم لا شئري به ثمناً قليلاً ولو كان ذا فرس
المائدة ١٠٩ » .

ودعت المشهور بشهادة صاحب الخواهر والمسالك الى انه لا يشترط
أن يكون ديث في العرفة ، بل نجر شهادة غير المسلمين من أهل الكتاب
في الوصية اذا لم يجد الموصي شاهدين مسلمين يشهدان على وصيته ،
وحملوا قيد السر في الآية الكريمة على العال ، فقد مثل الإمام أبو جعفر

الصادق (ع) عن شهادة أهل الملل من تخور على رجل من غير أهل
ملتهم ، فقال - لا - إلا أن لا يوجد في تلك الحار غيرهم ، ولم
يوجد غيرهم حارث شهدتهم في الوصية ، لأنه لا يصلح دهاب حتى
أمرى مسلم ، ولا تبطل وصيته .

٤ - العدالة :

يُشترط في قبول شهادة الشاهد العدالة اجتماعاً وكتماً وسنة . من
الكتاب : واشهدوا ذوي عدل منكم . ومن السنة ما روي عن الإمام
الصادق (ع) : لا أقبل شهادة العاسق إلا على نفسه ، ونشير هذا إلى
أمرين إلى معنى العدالة ، وإلى صريق ثبوتها والمعرفة بها

وقد اختلف الفقهاء في معنى العدالة ، وأبدلوا الكلام ، فهم من
قال : إنها الاسلام مع عدم ظهور العنى ، وفان آخر : هي ملكة
راسخة في النفس تمتع على التقوى . وقال ثالث : أنها النور والنعاف ،
وذهب رابع إلى أن العدالة تتحقق بترك الكائز . مع عدم الاصرار
على الصغائر ونحو في الشيعة عن هذا الرأي ، والدليل عليه في الكلمات
التالية .

وأذا دل اختلاف الفقهاء في معنى العدالة عن شيء فربما يدل على أن
الشارع حين اعتر العدالة شرطاً في الشاهد وعبره قد أوكل معرفتها إلى
فهم العرف ، حيث لم يثبت عنه أنه حددها بتحديد خاص ، وإن ذهب
جماعة إلى ذلك .. أهل . لقد وردت الإشارة إلى معناها في بعض
الأخبار . ولكنها إشارة إلى المعنى العرفي ، وليست تحديداً للحقيقة
الشرعية فيما يعتقد . ولا أدل على ذلك من أن الفقهاء قد بحثوا ونقوا
عن معنى العدالة في كتب اللغة ، وفيما يتأخر منها إلى فهم العرف .

تماماً كما يبحثون عنها في كتب الحديث ، بل ان بعضهم قد استشهد
بأقوال اهل البيت وبتبعية ان كل ما يرجع اليهم في معرفته الى اللغة
والعرف ، أو أي مصدر غير الشرع فليس من الحقيقة الشرعية في
شيء .

والذي حصل لنا بعد التأمل واستمع لسيرة العرف والآيات ولروايات
وأقوال الفقهاء ان التعديل هو الذي يلتزم بأحكام دينه عملياً لا نظرياً ،
ولا يؤثر ديباه على دينه من أجل قرب أو صديق أو أية عابسة من
العابسات ، من غير فرق بين ان يكون ذلك عن ملكة أو عن غير ملكة ،
فإنهم ان يكون مصداقاً لقوله تعالى : « ولا تشعروا عهد الله ثمناً قليلاً »
إنما عند الله هو خير لكم .

ويستأنس لذلك بما جاء في بعض الأحاديث أو الآثار ان المؤمن لتدين
هو ديني لا يرتكب كبيرة ، ولا يداوم على صغيرة ، ويقول الإمام
أمير المؤمنين (ع) أشهدوا من ترتصون دينه وأمانته وصلاحه وعفته ،
وأيضاً يستأنس له بقوله تعالى : الذين يحسنون كبريائهم الا اللهم ..
وإنكائن هي مراكب لأركان ، وإنكائن الحيات ، كالقتل والسرقة ،
وأكل المال بالباطل ، وما إليه مما نعهد الله عليه في كتابه العزيز . أما
اللحم فهي صفات الدنوب التي يتعذر اجتنابها في الغالب -
والتي أشار إليها النبي (ص) بقوله :

ان تعمر الله تعمر جماً وأي عسر لك ما اتا

ومصاحبه الخواهر في باب الشهادات كلام عن العدالة يدل على صفا
طهرته ، واعتدال فقهه ، ونظف منه ما يلي :

« لا شك ان الصفات لا يعلك عنها انسان وان فعل الطاعات ،

واحتساب الكفاية تكفير لارتكاب الصغيرة اذا لا حاجة الى اربعة
 منها . نعم لا يسعي ترك العزم على الاصرار . الحديث . لا صغيرة
 مع اصرار . ولا كبيرة مع استعصار . وهذا الحديث يشعر أنه لا
 حاجة الى الاستعصار من الصغيرة مع عدم الاصرار . كما هو واضح .

ومن صفات الذنوب ثلث الخسائر . وحاتم الذهب . وانشرب من
 آنية الذهب والفضة . وتناول لقمة أو حرة مشجعة . والخموس على
 مائدة فيها مأكول أو مشروب محرم . ومنها أيضاً اشراره اطراف بصورة
 محرمة . وسفقات اللسان ، والزهو والغرور ، لم يكن وسعه في الاساءة
 والاصرار بالعبر

أما المروءة فقد ذهب جماعة . منهم الشيخ والمفيد والخلعي والفاصي
 والاردبيلي والمجلسي والبرقي وصاحب الشرائع والدارك والخواهر وغيرهم
 ذهبوا الى ان المروءة ليست ركناً من أركان العدالة . ولا شرطاً من
 شروطها . وأحد صاحب الجواهر بقوة في باب الشهادت . لا
 اشكال في رد الشهادة عما يسعي معها من فعل محرم . أو عمل سيئ .
 بالحل . لأن الأول ضد التعمد . والثاني لا يتفق مع كمال العمل .
 أما ما لا يرجع الى ذلك فيشكل اعذاره في شهادته أو عدالته .
 وادام تكن المروءة ركناً ولا شرطاً في العدالة . ولا في الشهادة والحديث
 منها - افك - أجنبي عن مباحث الفقه وأبوابه .

أما طريق ثبوت عدالة . ومعرفتها فهو اشحمة والمحافظة . أو شهادة
 عدلين ، أو الشياخ المفيد للعلم

• - الضغط :

لا تخور شهادة من يكثر غلظه وسهوه . ولا شهادة المعصل الذي

يعلب الله عيه ، بعدم الوثوق بقولها .. وعلى الحاكم ان يتأكد من بقطة
اشاهد قبل الاعتماد على شهادته ، مما كما يتأكد من عدلته ، قال
الإمام أمير المؤمنين (ع) : « أشهدوا من نرصد ديه وأمانته وحلقه
وصلاحه وعفته وتيقظه فيما يشهد به وتحصيه وتمييزه ، لما كل صالح
مميز ، وما كل مميز صالح » . قل بعض العلماء : يرد شهادة أقوام
درجو شعاعتهم يوم القيامة . وقال صاحب الخواهر : شاهدت بعض
الأولياء يدخل عبه لعلط والتروير من حيث لا يشعر

٦ - العداوة :

تقل شهادة العدو لعدوه اذا كان عدلاً بالانصاف ، ولا تقل اذا
كانت عليه . قال صاحب الخواهر : اما العداوة الدنيوية فاما تمنع من
قول الشهادة اجمالاً وصفاً ، ومنه قول الإمام (ع) : لا تقل شهادة
دي شحاء ، وقوله : يرد من الشهود الظلم والمتهم والحكم . وقوله .
لا تخور شهادة حائز ولا خائفة ولا دي غمز على أخيه .

وإذا كان جماعة في طريق ، أو في ملق وما اليه ، فهل تقل شهادة
بعضهم لبعض على ان فلاناً قطع عليهم الطريق . أو هجم على الملق
وسلب أموالهم ؟

ذهب المشهور شهادة صاحب الخواهر الى عدم القول ، لمكان العداوة ،
ولأن لإدم الرضا حميد الإمام الصادق (ع) مثل عن رخصة كانوا في
طريق . ففُطع عليهم الطريق ، فأحدوا الاصوص ، فشهد بعضهم لبعض ؟
قال لا تقل شهادتهم الا باقرار الاصوص ، أو شهادة من غيرهم عليهم .
ويسمي حل الرواية ، وقول المعهاء على ان الذي لا تقل شهادته

من هؤلاء اذا كان ممن قد اعتدى عليه بهب أو أهابة ، اما من لم يعتدّ عليه بشيء فتصل شهادته مع حتماع الشروط . بعدم التهمة

٧ - القرابة :

اتعموا شهادة صاحب الخواهر على ان ليس وان كان قريباً لا يجمع من قول شهادة . فتصل شهادة ابوبد بولده وعنه والولد بوالده . والأخ لأخيه وعنه ، وأحد الزوجين للآخر وعنه . قال لإمام الصادق (ع) . تخور شهادة الوالد بولده ، ولولد بولده ، والأخ لأخيه اد كان مرضياً وقال تخور شهادة ارحل لأمرأته ، والمرأة لزوجها اد كان معها غيرها . وقال صاحب الشرائع والخواهر : لا خلاف بيننا في قول شهادة الصديق لصديقه . وان تأكدت بينها لصحة والملاطعة والمهاداة وغيرها من أنواع المودة وشعب .

واسئلى المشهور شهادة صاحب الخواهر والمسالك ، استثوا من شهادة القريب شهادة الولد على والده ، وقالوا بعدم قولها ، لأنها عقوق للوالد . وقب جماعة من العلماء : انها نقل عليه كما نقل له . لقوله تعالى : واذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قرى وبعهد الله أو فوا دكم وصاكم به لعلكم تدكرون الانعام ١٥٢ . وقوله سبحانه : وكونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين - النساء ١٣٤ . وقال الإمام الصادق (ع) : اقيموا الشهادة على الوالدين والولد .

٨ - جلب النفع ، ودفع الضرر :

لا نقل أية شهادة نحر نفعاً للشاهد ، أو تدفع عنه ضرراً ، كشهادة

الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه ، أو شهد لشريكه في بيع سهمه ، لأن شهادته تنصص اثبات الشععة لنفسه ، فإن لم يكن فيه شععة قُبلت شهادته قال الإمام (ع) لا تخور شهادة الشريك لشريكه فيما هو بينهما ، وتجاوز في غير ذلك مما ليس فيه شركة .

ولا تقبل شهادة العريم عدل لمديونه المجلس المحضر عليه ، لأن حقه يتعلق بالمال الثابت ، وتقبل شهادة العريم لمديونه اذ هو ، والمعسر قبل المحضر ، لأن الحق ، والحال هسي ، متعلق بدينه المديون لا بعين ماله .. ولا تقبل شهادة الوكيل للموكل فيما هو وكيل فيه ، ولا شهادة الولي والوصي في محل تصرفهما . وتقبل شهادة الوكيل على الموكل ، والولي على المولي ، والوصي كذلك .

وكذا لا تقبل الشهادة اذا دعت صرراً عن الشاهد ، ومثلاً ذلك ان تشهد البينة بأن فلاناً قتل ريداً خطأ لا عمداً . يشهد أحد أقرانه القاتل الذين يتحملون عنه دية الخطأ ، يشهد بمخرج البينة ، وأنها غير عادلة ، فان هذه الشهادة لا تقبل منه ، لأنها تدفع عنه العرم ، اذ المبرر ان دية قتل خطأ على العاقلة ، لا على الغائلة

وهذا يتبين مما ان التهمة من حيث هي ليست مانعاً من قبول الشهادة ، وإنما تمنع من قبولها اذا جرت دعماً للشاهد ، أو دعت عنه ضرراً .

٩ - شهادة المتسول :

قال صاحب المسالك ما نصه ماخوف . ه المشهور بين الفقهاء عدم قبول شهادة السائل في كفه ، لصحيفة علي بن جعفر عن أحبه الإمام الكاظم (ع) عن أبيه الصادق (ع) انه كان لا يقبل شهادة من يسأل في

كفه ، وروى عن الإمام الباقر أنه قال : رد رسول الله (ص) شهادة السائل الذي يسأل بكفه . وذلك أنه إذا أعطي رصي . وإذا مع سحط وفي التعليل إجماع أن نهمته وفي حكم السائل بكفه لتفصيله .

١٠ - شهادة مستحق الزكاة :

إذا شهد فقير يستحق الزكاة بأن على فلان كفه فثبت شهادته ، لأنه وإن حار له أحد الزكاة إلا أنها ليست حقاً محتصاً به ، وإنما هي حق للفقراء عامة . تماماً كما تفعل الشهادة بأن هذا الشيء وقف على المصالح العامة ، مع العلم بأن الشاهد أحد الذين يجوز لهم الانتفاع بالمشهود به .

وكذا يجوز للحاكم إذا كان وياً على العصر أن يحكم به على حصمه ، لأن ولايته عامة ، وبسبب خاصة كما هي الحال في ولاية الأب والجد ، وأيضاً يجوز له أن يحكم بأن هذا وقف على العلماء أو الفقهاء أو السادة وإن كان هو واحداً منهم لعلته نفسها .

١١ - شهادة الأعمى والأحرس :

تجوز شهادة الأعمى والأحرس فيما يمكنهما العلم به . فقد مثل الإمام أبو حمزة الصادق (ع) عن الأعمى ؟ قال : تجوز شهادته إذا أثبت أي تأكيد .

وبشهادة الأحرس بما رأى معزاً عنه بالإشارة ، لأن الإشارة بالنسبة إلى الأحرس كاللفظ بالنسبة إلى غيره . فيمكنهم بالظاهر من الإشارة ، كما يمكنهم بالظاهر من اللفظ على حد تعبير صاحب الخواهر ، ثم إن

فهم الحاكم اشارة الأحرس ومراده منها هناك . والا ترجمها له عارفاً
عادلان . تماماً كالترجمة من لغة أجنبية .

١٢ - شهادة المتبرع :

المتبرع بالشهادة هو الذي يدلي بها في مجلس الحكم قبل سؤال الحاكم
واستطاقه له . وانفقوا شهادة صاحب الخواهر على ان المتبرع يُرد
شهادته اذا شهد بحق من حقوق الآدميين كالدين والهة والبيع وما يوجب
الدية والعصا . ثم قال صاحب الخواهر : والعصاة في دليل هذا
الحكم هو لاجماع مؤيداً حديث لم يشأ عن الرسول الأعظم (ص) . وهو
انه دم فوماً يعطون الشهادة قبل ان يسألوها . الا ان المنهج الاقتصادي
على ما علم انه مورد للاجماع .

والمتبرع بالشهادة لا يوجب الضيق . لأنه ليس عمية . وعليه فاداً
شهد المتبرع في غير تلك الواقعة بعد سؤال الحاكم واستطاقه قبل شهادته
واعتدوا . هل تقل شهادة المتبرع في حقوق الله كشرط الحمر
وانربا . وفي المصالح العامة كالمساجد والمدارس والمصحات *

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر الى قولها . اد لا مدع لها
بالخصوص . كي تتأني انتهم . ولاطلاق أدلة قول الشهادة . حرج منه
شهادة التبرع في حقوق الآدميين بالاجماع . ففبت شهادة التبرع بحقوق
الله سبحانه مشمونة للاطلاق . قال الشهيد الثاني في المسالك : تسمى
الشهادة بحقوق الله على وجه المبادرة بشهادة الحصة . وهي نوع من
الامر بالمعروف . ونهي عن المنكر . وهو واجب . وأداء الواجب لا
يعد تبرعاً ، وهذا هو الأقوى .

اجرة الشهود :

معنى أداء الشهادة واجب كعباده اذا لم يكن في أدائها ضرر على الشاهد . أو أحد المؤمنين ، وعرض على ذلك صاحب المسئلة انه اذا كان أداء الشهادة لا يحتاج الى الثقة ، ولا يُكتفى بشاهد شيئاً فلا أجرة له . وأما مع الحاجة الى الثقة في السر من المركوب وغيره فلا يجب على الشاهد ان يتحمل شيئاً من ذلك ، فإن قدم بها المشهود به فذاك ، والا سقط وجوب الاداء ، لأن هذا الوجوب مفيد بعدم توجه ضرر مستحق على الشاهد .

الشهادة على الشهادة :

معنى الشهادة على الشهادة ان يشهد عدلان عند الحاكم بأن فلاناً شهد بكذا ، وتسمى الشهادة لمعونه بالأصل ، والرافقة بالسرعة ، وشهده عن الشهادة . وثبتت شهادة الأصل ، شروط التالية :

١ - يتعذر حضور شاهد لأصل . لمرض أو عية ، أو حبس .
٢ - ان صاحب الخواهر . وهذا هو المشهور بين الفقهاء شهرة عظيمة .
٣ - وشي الأمر أبو حمزة صادق عن الشهادة على شهادة من .
٤ - في الحضرة بالبلد ؟ قال : نعم ، ولو كان خلف سارية .
٥ - كان لا يمكنه ان يصيها هو بعبه تممه عن ان يحضر .
وغيره .

الشرع في أداء الشهادة على الشهادة ، ان يكون بين عدلين من المشهود عليه ، فاداء
شهادة عليه من عدلين من المشهود عليه ، ان يكون بين عدلين من المشهود عليه ، فاداء
شهادة عليه من عدلين من المشهود عليه ، ان يكون بين عدلين من المشهود عليه ، فاداء
شهادة عليه من عدلين من المشهود عليه ، ان يكون بين عدلين من المشهود عليه ، فاداء

٢ - ان تكون في غير حد ، فتضل في القصاص والسب وجميع العقود . وفي عيوب النساء وانولاده . وفي الزكاة ولوقف ، ولا تقس فيما يستوجب الحد كارتنا وشرب الخمر والسرقة ، لأن الحدود متبينة على التحصيف . والدرء بالشبهة . ولعنوا الامام بصادق (ع) لا تحور شهادة على شهادة في حد

٣ - ان يشهد اثنين على شهادة الواحد . ويجوز ان يشهدا على شهادة اثنين . أو جماعة . قال الامام الصادق (ع) كان علي (ع) لا يجبر شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل

٤ - على شاهدي لمرع - بعينها وبسبب شاهد الأصل عند الحاكم ، ولا يكفي ان يقولوا شهد على شهادة عدل أو عدلين ، لأن العبرة بعدة شاهد عند الحاكم ، لا عدد غيره . ولأن ذلك يسد على الخصم المشهود عليه باب الطعن بالشاهد .

ثم ان لشهادة الثالثة لا تسمع بحال . أي ان شهادة المرع لا تكون أصلاً لغيرها

ودفع المشهور بشهادة صاحب الخوهر ان شهادة ابيه على الشهادة لا تقبل طلاقاً . حتى فيما نقله شهادة ابيه . يظهر بوضوح في اعتبار الرجلين في الشهادة على الشهادة

واذا شهد المرعان . وحكم الحاكم . ثم حصر شاهد لأصل بمقتضى الحكم . حتى ولو خالف الأصل . وان حصر قبل الحكم فقط لمرع ، ويؤخذ بقول الأصل . لأن العمل بمرع مشروط بعدم حضور الأصل

أقسام الحقوق والحوادث

١ - الحادثة التي تثبت شهادة الشهود تقسم باعتبار تعدد الشاهد ،
وكونه ذكراً أو أنثى أقسام :

١ - الزنا :

لا يثبت لزماً شهادة النساء بمفردهن بالأجماع ، ويثبت شهادة أربعة رجال ، قال تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحذروهم ثمانية حنيفة » النور ٤ . وقال : « ولولا حياءوا عليه بأربعة شهداء - النور ١٣ »

قال صاحب الخواهر والممالك وغيرهما ليس في الآية الكريمة ما يدل على الحصر بأربعة رجال ، بحيث لا تقبل النساء إطلاقاً ، حتى ولو منصبت إلى الزنا ، وعليه فإذا ثبت الانضمام بدليل آخر عمل به وقد جاء عن أهل البيت (ع) أن الزنا الموجب للرجم كما يثبت بأربعة رجال أيضاً يثبت بثلاثة رجال ، وامرأتين . ولا يثبت برجلين وثمانين

نساء ، وأيضاً جاء عنهم ان امرئ الموح للحد يثبت بأربعة رجال ،
وثلاثة ومرتبات . ويرحل وأربع نسوة . فقال الإمام لصادق (ع)
لا تخور شهادة النساء في رؤية الهلال . ولا يجوز في الرحم شهادة رجلين
وأربع نسوة ، ويجوز في ذلك ثلاثة رجال ، وامرأتان .

قال صاحب الخواهر : وقد يشعر التقييد بالرحم بقول في الحد
المصرح به في رواية ثابة عن الإمام الصادق (ع) انه قال يجب الرحم
بشهادة ثلاثة رجال وامرأتين . وان شهد رجلان وأربع نسوة فلا تخور
شهادتهم ، ولا يُرجم ، ولكن يضرب حد الزاني .

٢ - اللواط والسحق :

ثبت اللواط والسحق بأربعة رجال فقط . ولا تغفل شهادته لثلاث
اطلاقاً . لعدم الدليل على الأحاد بشهادتهن فيها . ولكن لا دليل صريح
على اعتبار أربعة رجال . قال صاحب الخواهر : ولم يفت في النص
على ما يدل على اعتبار الأربعة فيها ، نعم جاء في النص ان اللواط
يثبت بالاقرار أربعاً ، وان المساحقة في النساء كاللواط في الرجال .

وبلاحظ بأن ثبوت اللواط بالاقرار أربع مرات لا يستدعي حصر
الشهادة لثبوته بأربعة رجال . وإذا افترض وجود الإجماع على الأربعة
فإنه ليس بشيء . إذ من الحائز ان يكون مصدرة ما أشار اليه صاحب
الخواهر من ان اللواط يثبت بالاقرار أربعاً فيبرم على هذا القياس ان لا
يثبت الا بأربعة رجال . وهذا استحسان لا تثبت به أحكام الله جل وعز .

١ حد الزنا المرحوم . ان كان الزاني من واحد ومسكر من وجته مائة يشاء ، ويحد مئة جلعة إن كان
عرباً ، أو غير مسكر من وجته . وكذلك المرأة والتفصيل في باب الحدود

٣ - حق الله

حق الله على نوعين مالي. كالحبس والزكاة والديور والكفارات ، وغير مالي كحد الارتداد عن الإسلام . وحد القذف . وهو ان يرمي شخص آخر بالزنا أو اللواط . وحد السرقة . والزنا واللواط والحق ، وتقدمت الإشارة الى الثلاثة الأخيرة . ولا يشترط حق الله بكلاً نوعيه الا بشهادة رجلين ، ولا تقبل فيه النساء إطلاقاً . لا معمرات ولا مصبات ولا الشاهد مع اليمين ، قال صاحب المسالك :

« لا فرق في حقوق الله تعالى بين كونها مالية ، كالزكاة والحبس والكفارة . وبين غيرها كالحدود . وقد دلت على عدم قول شهادة النساء في الحدود روايات - منها لا تخور شهادة النساء في الحدود والقود واستثني ما تقدم - أي ثبوت الزنا بالنساء مصبات الى الرجال - وأما حقوق الله المالية فيس عليها نص بخصوصها . لكن لما كان الأصل في الشهادة هو شهادة الرجلين . وكان مورد الشاهد واليمين والشاهد وامرأتين هو الديور ونحوها من حقوق الآدميين اقتصر على موردته . وبقي غيره على الأصل »

وسعيد من هذا الكلام ان قوله سبحانه « واستشهدوا شاهدان من رجالكم » هو قاعدة عامة على ان الحادثة ، أية حادثة . انما تثبت بشهادة رجلين الا ما حرج بالدليل . ولا دليل على ان حقوق الله المالية تثبت بشهادة لسان أو اليمين فقيت مشمولة للقاعدة . ومورداً من مواردها .

٤ - حقوق الناس غير المالية :

أصحت جمعة من الفقهاء القول بأن كل حق من حقوق الناس ليس

مالاً ، ولا لمقصود منه المال ، ويمكن اطلاع الرجال عليه - في
تعالب - كالإسلام وتركبة اليهود وجرحهم - ان هذا الحق لا يثبت
الا بشاهدين ذكرين . ولا نقل فيه شهادة النساء معردات ولا مصحات .

وبعد ان نقل هذا صاحب الخواهر علق عليه بقوله . ولكن لم أقف
في النصوص على ما يبيده ، بل فيها ما يبيده . ومن أحاط بما
ذكرناه في هذا الفصل من النصوص تبين له وجه الصواب في قول
صاحب الخواهر

ومها يكن ، بعد ذهب المشهور . ومهم . حب لشرائع والمالك
ان ان كلاً من الطلاق والخلع والوكالة وقائمة النوصي والسب ورؤية
اعلال لا يثبت الا بشهادة رجلين قد الإمام الصادق (ع) ، لا يجوز
شهادة النساء في الطلاق . ولا في الاعلال . وفي رواية ثبته عنه .
ولا يقبل في الاعلال الا رجلان عدلان . ولا في الطلاق الا رجلان
عدلان . والخلع من اقسام الطلاق اما السب والوكالة . واقامة
النوصي فم اطلع على نص حصي بواحد منها فيما لذي من كتب الفقه
واحدث . ومنها الوسائل والخواهر . وقال صاحب المسالك . ولا تثبت
هذه الا بشاهدين ، اذ لا تعلق لها بالمال اصلاً .

وقد أبصرنا . وختلف الفقهاء في قبول شهادة النساء في الرواح نعتاً
لاختلاف الأحبار . وبسبب فيها خبر بقي . وأكثر الفقهاء على قبول
شهادتين في الرواح . واحتجوا أيضاً في قبول شهادتين في الحوادث الموحدة
للقصاص نعتاً لاختلاف الأحبار أيضاً الا بـ أصحابها وأكثرهم دال على
القول .

ومن الروايات الثالثة على قبول شهادتين في الزواج ان الإمام أبا جعفر
الصادق (ع) مثل عن شهادة لثاء ، هل يجوز في الزواج ؟ قال :

نعم . ولا تخور في الضلاق . وما دس على قول شهادتي في القصاص
 ان الإمام الصادق (ع) سئل تخور شهادة النساء في الحدود ؟ قال :
 في حمل وحده . ان عساً (ع) كان يقول لا يظل دم رجل مسلم .
 والتحصيل في باب الحدود والقصاص .

٥ - حقوق الناس المالية :

أجمعوا شهادة صاحب الخواهر على انه يثبت شهادة رجلين . ورجل
 وامرأتين . ورجل ويمين حقوق الدس المالية . أو ما كان المقصود
 منها مال . كالديور وانصب وعقود المعاوضات والرهن والوصبة بالمال
 واحدة . في نوحب ابدية فقط . كقتل الخطأ وشبه العمد . قال الإمام
 الصادق (ع) تخور شهادة اساء مع الرجل في الدين .. وقال أيضاً .
 كان رسول الله (ص) يصغي شاهد ويمين . فان صاحب الخواهر :
 الى غير ذلك من الأدلة المصنعة يفتوى الفقهاء قديماً وحديثاً .

وتسأل : هل يثبت الحق المالي للناس بشهادة امرأتين ويمين ، كما
 ثبت بشهادة رجل ويمين ؟

في صاحب الخواهر الصادر ثوب ذلك بها وفقاً للمشهور شهرة
 عصمه في غير الشخ في كتاب الخلاف الاجماع عنه . لصحيح
 معصوم . حارم عن الإمام (ع) انه قال اذا شهد لصاحب الحق
 امرأتين وكبته فهو جائز . وفي رواية ثانية : ان رسول الله (ص) أجاز
 شهادة الساء مع يمين الطالب في الدين يحلف بالله ان حقه الحق .. ثم
 في صاحب الخواهر نعم لا تصل شهادة الساء منقرعات أي من
 غير تين معهن - في شيء من حقوق الناس وان كثرن بلا خلاف
 بختم أحده

٦ - ما يحصر اطلاع الرجال عليه :

أجمعوا شهادة صاحب الخواهر على انه يشتر شهادة الرجال والنساء
 مصحبات ومفردات عن الرجال ما يحصر اطلاع الرجال عليه في القالب ،
 كالولادة والكارثة ولثيوبة وعيوب النساء الناطقة كالترقق والقرن والحبس^١
 واستهلال المولود ، أي ولادته حياً لم يترث ، قال الإمام الصادق (ع)
 تخور شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان يظفروا اليه ، ويشهدوا عليه .
 وفي رواية ثانية تخور شهادة النساء في المهرس والعدرة والمهرس
 هو المولود . والعدرة الكارة . وفي رواية ثالثة انه حيء الى عبي
 أمير المؤمنين بامرأة رعموا امها رت ، فأمر النساء فطرب اليها ، فقتل
 هي عندها ، فقال ما كنت لاصرب من عليها حاتم الله قال
 صاحب الخواهر : الى غير ذلك من النصوص التي يمكن دعوى
 القطع بها ، أو تواترها ، أما الثبوت بين مصحبات مع الرجال ، أو
 بالرجال فقط - فهو المشهور ، كما في كشف اللثام للمصنفات
 - الدالة على قبول شهادة الرجال - ومعلومية كون الرجال هم الأصل
 في الشهادة ،

وجاء في كتاب الخواهر نقلاً عن أكثر الفقهاء ان شهادة النساء
 لا تقبل في الرضاع ، وان طلائع أرضعت فلاناً ، حتى صار ولدها من
 الرضاغة . وقد جماعة ، منهم صاحب الشرائع والخواهر والمسالك .
 انها تقبل ، وان انفردت عن الرجال ، لان الرضاع من الامور التي
 لا يطلع عليها الا النساء عالياً ، فتستل الحاجة الى قبول شهادتهن فيه ،

^١ الترقق بالضمير ، وهو ان يكون الفرح ملتصقاً ليس فيه ذكر مدخر ، والمهرس هم من المهرج
 يمنع من الذكاح

كثيره من الامور الخفية . وقد مثل الامام الصادق (ع) عن امرأه
تقول : يا اُرصعت علماً وجارية ، قال الامام : أعلم ذلك غيرها ؟
قال السائل : لا فقال الامام : لا تصدق ان لم يكن غيرها ..
والمفهوم من هذا الجواب انها تصدق اذا علم بذلك غيرها مصحفاً معها .

ودع المشهور شهادة صاحب الجواهر الى ان كل موضع نقل فيه
شهادة امرأة مفردة لا بد فيه من أربع سوة . لان كل امرأتين
تقومان مقام الرجل الواحد في الشهادة بدليل قوله سبحانه : ان تصل
احدهما فتذكر احدهما الاخرى - الآية ٢٨٢ هـ .

أجل . أجمع الفقهاء على استحشاء أمرين من ذلك هما ولادة المولود
حياً . والوصية بالمال . فثبت شهادة المرأة الواحدة من غير يمين في
ربع ميراث المستهل أو ولادة المولود حياً . وفي ربع الوصية بالمال
للموصى له . والنصف شهادة اثنين ، وثلاثة أرباع شهادة اثلاث ،
وتقدم المان شهادة الاربع .. قال صاحب الجواهر : ولا خلاف أحده
فيه هـ . وقد مثل الامام (ع) عن رجل مات ، وترك امرأته . وهي
حامل ، فوصعت بعد موته علماً . ثم مات الملام بعدما وقع على
الأرض . فشهدت لعدلة انه استهل وصاح حين وقع على الأرض . ثم

١ جاء في كتاب الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية : لابن القيم عوارية ، ص ٨٠ ، طبعة ١٩٥٣
ما بعد دعوى : قال أحمد بن حنبل : ان أبو حنيفة : يجوز شهادة القابلة وحدها وان
كانت يهودية أو نصرانية . وفي ص ١٢٩ : ولا يطع عليه الرجال عاباً من الولاد
والرضاع والغيوب بحسب الثبوت والحيص والمدة فيقبل فيه شهادة امرأة وحده مع العدالة ، والأصل
فيه حديث عن رسول الله (ص) . ثم ذكر حديث

مات ٢ قبل الامام على الحكم ان يميز شهادتها في ربع ميراث العلام ..
وفي رواية ثانية : ان كانت امرأتان تخور شهادتهما في النصف . وان
كن ثلاثاً حارث شهادتهن في ثلاثة أرباع . وان كن أربعاً حارث
شهادتهن في الميراث كله .

في الطوارئ بعد الشهادة

الامتناع عن الشهادة :

إذا امتنع الشاهد عن الادلاء بشهادته أمام الحاكم من غير عذر فإنه يأثم بلا ريب ، لقوله تعالى : « ومن كتمها فإنه آثم قلبه » . ولكن إذا فات الحق فهل يصححه الشاهد . لأنه السب في التهميت ؟

لم يرد نص في الشريعة الاسلامية على ذلك سلباً ولا ايجاباً . ولكن قواعد الشريعة وأصولها تستدعي عدم الصيام ، لان أسباب الصيام ثلاثة :

الاول : المباشرة ، كمن ياشرب بنفسه ائتلاف مال الغير .

الثاني : لنسب . كمن حصر حمرة في الطريق العامة ، فتلط شيء بسبها .

الثالث : وضع اليد . كمن اعتصب عيماً ، ثم تلط في يده ، ولو بأفة معاوية ..

وسبق الكلام مفصلاً عن أسباب الصيام في باب العصب من هذا الجزء .

والامتناع عن الشهادة ليس في شيء من هذه الثلاثة . فإن الشاهد لم يباشر الائتلاف بنفسه ، ولم يصح يده على العين ، ولم يقم بأي عمل يستدعي الائتلاف . كالحفر وما إليه ، وإنما وقف موقفاً سليماً ، وندية ان السب ليس بعتة تامة للصمان . أجل ، ان كاتم الشهادة يستحق العقاب من الله سبحانه ، واللوم من الناس ، ولكن العقاب واللوم شيء ، والتعزيم بالمال شيء آخر . هذا ، اذا كتم الشهادة . أما اذا شهد ، ثم طرأ شيء بعد الشهادة ، كموته أو الرجوع عن شهادته أو العلم بكذبه فلفقهاء في ذلك تمصين ينصح بما يلي :

الموت بعد اداء الشهادة :

اذا شهدا عند الحاكم ، وقبل الحكم مات الشاهدان أو أحدهما ، أو هرص عليه الحيوان أو الأعمام فلا يصر ذلك بشهادتهما ، قال صاحب الجواهر ، ولا خلاف أحده . لأصالة بقاء صحتهما ، ولأن الحكم يستند الى الاداء ، وقد حصل .

وإذا كنا حين الشهادة مجهولي الحال ، ومات بعدها ، ثم ركبنا بعد الموت كشفت التزكية عن صحة شهادتهما ، ولزم الحكم بموجبها .

الفسق بعد الشهادة وقبل الحكم :

اذا طرأ الفسق على العدلين أو أحدهما بعد الشهادة . وقبل الحكم ، هل يجوز الأخذ بشهادتهما والحكم بموجبها ؟

انفقوا شهادة صاحب الجواهر والمالك على عديم جوار الحكم اذا كان المشهود به حقاً من حقوق الله ، كحد الزنا والواط وشرب المسكر لوجود الشهة لدائرة للمحدود

واحتلوا بها اذا كان الشهود به حقاً من حقوق اساس ، كالدّين وما اليه . ونفس على رأي صاحب المسالك والخواهر . حيث قال بعد حوار الحكم تماماً كاحد المساق ، لأن الأدلة التي معت من الحكم بموجب شهادة العاسق تشمل هذا العرص . ولو اعتمد الحاكم على شهادته لصدق عليه انه حكم بشهادة الفاسق .

اذا صار الشاهد وارثاً :

سبق ان الاقرباء يجوز أن يشهد بعضهم لبعض ، فاذا شهد شاهد لقريبه مما ، وفعل الحكم مات الشهود له . وانتقل المال المتهود به للشاهد ، اذا كان كذلك فقط لشهادة . ولا يجوز الحكم اجماعاً بشهادة صاحب الخواهر والمسالك ، لأن من شرط قبول الشهادة ان لا يجر بعضاً للشاهد ، كما تقدم ، وبو حكم له فكان معنى ذلك ان الانسان يجوز ان يشهد بنفسه لنفسه

واذا كان للشاهد شريك فلا تثبت حصته . لأن الشهادة لا تتحرراً

شهادة الزور

لا يشقق الزور في الشهادة الا بتعمد الكذب ، فحرد بطلانها لا يستدعي ان تكون زوراً . بل قد تكون باطلة . ولا تكون زوراً ، ولا يثبت زور الشهادة باليه ، بل يكون ذلك من تعارض ابيات ، ويأتي الكلام عنه في باب القصص ان شاء الله . وأيضاً لا يثبت الكذب والزور باقرار الشاهدين . لأن اقرارهما بالكذب رجوع عن الشهادة ، وسدكر حكمه في العمرة التالية . وما يثبت لزور في الشهادة بالقرائن

التي تعبد القطع ، بحيث يعلم الحاكم علم اليقين بكذب الشاهد ، كما لو كشف نفسه على انشيء المشهود به أو نفي ذلك من تقرير الجراء .

ومنى ثلث الزور في الشهادة يستفرض الحكم ، سواء أكان ذلك قبل التعبد ، أو بعده ، لأن المني على العائد فائد مثله ، وعليه فإن كاتب العيب المحكوم بها قائمة استعبدت ، وإن كانت نالقة ضمن كل شاهد بقدر ما كانت شهادته سبباً لتلف المال ، فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن شاهد الزور ؟ فقال : إن كان الشيء قائماً بعينه رُدَّ على صاحبه ، وإن لم يكن قائماً ضمن الشاهد بقدر ما اتلف من مال الرجل

هذا ، إذا كان المشهود به مالاً ، أما إذا كان قتلاً أو قطعاً فيعمل بكل شاهد ما فُعل بالمشهود عليه .

الرجوع عن الشهادة :

إذا رجع الشاهدان أو أحدهما عن الشهادة بعد الإدلاء بها فلهذا الرجوع حالات :

١ - أن يرجع الشاهد قبل الحكم ، وقد اتفقوا بشهادة صاحب الجواهر على إلغاء الشهادة ، وعدم القضاء بها ، مهما كان نوع المشهود به ، كما أن الشاهد لا يضمن شيئاً ، ثم إن اعترف بأنه تعدد الكذب فهو فاسق ، وإن قال : غلطت أو أخطأت فلا فسق ، وليس من شك أنه لو عاد وشهد ثانية لا يفصى بشهادته ، لمكان التناقض .

٢ - أن يحصل الرجوع بعد الحكم وقبل تعبده ، وإن يكون المحكوم به حقاً لله سبحانه ، كحد الربا والذوات وشرب المسكر ، واتفقوا بشهادة صاحب الجواهر على انتقاض الحكم ، لأن الحدود تدرأ بالشبهات ، حتى

ولو كان حق لله سبحانه مشروباً حق الناس . كحد القذف والسرقة .

٣ - ان يحصل الرجوع بعد الحكم والقضاء بالشهادة . ولكن المحكوم به حق من حقوق الناس المادية كائنين وما اليه . فيبقى الحكم على حاله . ولا ينتقص بمجرد الرجوع . لأن حق للشهود له قد ثبت بالقضاء . وليس هو من الحقوق التي تسقط بالشبهة . حتى يتأثر بالرجوع على حد تعبير صاحب المالك . وقال صاحب الخواهر : هذا هو الأقوى . ورب قائل ان رجوع الشهود عن شهادتهم . تماماً كشهود الزور فإذا انتقض الحكم الذي على الزور فكذلك أيضاً يجب ان ينتقض اذا رجع الشهود .

وردن على ذلك بأن الفرق بعيد جداً بين الموردين ، حيث تقطع بأن شهادة لزور محضة للواقع — كما هو العرض — أما الرجوع عن شهادة فلا يدل بحال على مخالفتها للواقع ، اذ من الحائرين تكون الشهادة صحيحة ، والرجوع كاذب . وكذا يجوز ان يكون الرجوع صحيحاً ، وشهادة كاذبة . ولكن نرجح حذف الشهادة لوجود القضاء الذي يصد عن الاعتناء ما أمكن . ولأن الرجوع أشبه بالانكار بعد الاقرار . ولا فرق في ذلك بين ان يكون الرجوع عن الشهادة قبل التصديق والامتناع . أو بعده . فإن كان الشيء المحكوم به قد تسلمه المحكوم له هناك . والا وحسب تسميته اليه . ويصير الشهود من شهدوا عليه عوص ما أحد منه من المثل أو القيمة قال الامام الصادق (ع) : اذا شهدوا على رجل . ثم رجعوا عن شهادتهم ، وقد قضى القاضي على الرجل صموا ما شهدوا به وعزموا . وان لم يكن قضاء طرحت شهادتهم . ولم يعزموا شيئاً

٤ - ان يرجع الشهود بعد القضاء وتعيينه . والمشهد به قتل أو جرح أو قطع . وما اليه . وعندئذ يسأل الشهود ، لماذا رجعوا عن

شهادتهم * فإن قالوا تعمدنا الكذب اقتصر من كل واحد ، وفعل به
مثل ما فعل بالمشهود عليه من القتل أو القطع ، وإن قدوا أخطأنا وزعت
عليهم الدية ، وإن قال بعضهم تعمدنا ، وبعضهم أخطأنا فعلى المقر
بالعمد القصاص ، وعلى المقر بالخطأ نصيبه من الدية .

قال صاحب الجواهر : كل ذلك لا خلاف في شيء منه ، لقاعدة
قوة السب على الماشر ، وعمومات القصاص مصافاً إلىصوص المقام
ومنها أن الإمام الصادق (ع) مثل عن أربعة شهدوا على رجل محض
بالتزنا ، ثم رجع أحدهم بعد ما قتل الرجل ؟ فقال الإمام : إن قال
الراجع : أوهمت ضرب حد القذف ، وأعزم الدية ، وإن قال
تعمدت ، قتل

الشهادة بالطلاق :

إذا شهد شاهدان بأن فلاناً طلق زوجته ، وقضى الحاكم بشهادتهما .
ثم تبين للحاكم كدهما يتفحص الحكم ، وتبقى العلاقة الزوجية ، حتى
ولو تزوجت غيره . لما سبق من أن المني على الباطل باطل ، أما إذا
رجعا عن الشهادة فلا تعود المرأة إلى زوجها ، لأن رجوعها عن الشهادة
محتمل للاصدق والكذب ، ولا يرد الفصاء المبرم بقول محتمل على حد
تعبير صاحب المسالك الذي سب هذا القول إلى المشهور وقال صاحب
الجواهر : فلا اشكال في عدم انتقاض الحكم بالطلاق إذا رجع الشاهدان .
ثم ينظر فإن كان الزوج قد دخل بالمرأة فلا يفسخ الشاهدان له
شيئاً ، لأنه قد استوفى الصنع ، وإن لم يدخل صماً له نصف المهر
الذي دفعه الزوج دون أن يستمع بشيء . قال صاحب الجواهر : لا
خلاف أجده .

الشهادة بالوصية :

إذا شهد اثنان بأن فلاناً أوصى لزيد بهذا الشيء الخاص من ماله ،
ثم شهد شاهد واحد بأنه عدل عن وصيته ، وأوصى به إلى خالد ،
فلخالد أن يهدف اليحيى مع الشاهد ، ويحكم له بأشياء الموصى به ،
ولانتعاضى بين شهادة الشاهدين لزيد . وانقصاه شاهد ويحيى .
الحوار العدول عن الوصية .

الزواج

الخطبة :

تستحب خطتان : أحدهما عند طلب الزواج ، والثانية أمام العقد ، قال الإمام الصادق (ع) ان جمعة قاتوا للإمام علي (ع) يريد ان يروح فلاناً من غلابة ، ويريد ان يحط به ، فذكر الإمام حصّة عند طلب المرأة يرحل أسداها حمد الله ، وشبه غايه ، ولوصية تنقوي الله ، ثم قال ان غلاب اس غلاب ذكر غلاب سب غلاب وهو في الحب من قد عرفهموه ، وفي سب من لا عهاونه ، وسب ما من صادق ما قد عرفهم ، وردوا خير حمدوا عليه ، وسبوا اليه ، وصلى الله على محمد وآله وسلم

وهو صاحب المسالك تستحب حصّة أمام العقد ، وهي حمد الله تعالى ، وشهادتنا ، وإحساناً على النبي وآله ، ولوصية تنقوي الله ، والدعاء بروحنا ، وانما استحبنا بتأمني بالنبي والأئمة بعده وكذا تستحب الحطة أمام الحطة من المرأة ووجها ، كما يستحب تلوي ان يحط بالأفصل الاختصار في الجمع على حمد الله ، فإن الإمام زين أحمد بن (ع) كان لا يريد على قوله حمد لله ، وصلى الله على محمد

وآله . واستعصر الله . وقد روحاك على شرط الله تعالى . سئل قال
الامام زين العابدين (ع) من حمد الله فقد خطب ثم قال الشهيد
الثاني في المسالك لو تركت المحصة صح العقد عند جميع العلماء الا
داود الظاهري .

ثم ان للروح ركبي الصيغة والزوج . أم المهر وليس ركناً
ولا شرطاً في صحة العقد

٩ - الصيغة :

ويشترط فيها :

لمط الانجاب والقبول من المخطوبة والمخاطب ، أو من يوب
عنها وكالة أو ولاية ، ولا يتم الزواج بالمراصة والمعدة ، ولا بالإشارة
ولكتابة مع القدرة على اللفظ وهذا يفتقر عقد الزواج عن غيره من
العقود .

ونقول ولما دلت اللفظ ٩ وهل هو الا وصية للكشف عن الرضا
والإرادة . فإذا تأكدنا من وجود الرضا كان اللفظ وعدمه سواء ٩

ونحب أن نهدف من انقطاع الزواج هو الالتزام بالزوجية وآثارها ،
بحيث لا يسمى مجال للتهرب منها بحال ، تماماً كتوقيع سد البيع من
المتبعين ، وتوقيع المعاهدة بين دولتين . بل ان الزوجية أهم وأخطر
من المعاملات التجارية . والمعاهدات الدبلوماسية . لانها ميثاق عظيم بين
الزوجين ، كم عبرت الآية ٢٠ من سورة النساء ، وحدد مكم ميثاقاً
عظيماً . فكما ان كلاً من المتبعين والدولتين في حل من قولهم وعودهما
رسمياً ، حتى يتم التوقيع كذلك المحصورة والمخاطب لا يتحقق الميثاق

بسيما والالتزام الا باللفظ الذي هو عملة التوقيع ، فني نلغظ كل منها
بالزواج فقد الزم به نصه ، وقيدنا بعنده وميثاقه ، وعلى الأصل
سلسله وأغلاله .

٢ - لفظ محاص :

اتفقوا على ان الاحتساب في العقد الدائم يقع بلفظ « روجت
وانكحت » بل قال جماعة من الفقهاء . لا يسع الا هذين اللفظين ،
والأصل في ذلك قوله تعالى « فلما قضى زيد منها وطراً روجناكمها
- وقوله - ولا نكحوا ما نكح اباؤكم من النساء » فان المراد من
النكاح هنا العقد .

واحتجوا في وقوع الزواج الدائم بلفظ « تمت » فذهب أكثر الفقهاء
بشهادة صاحب المسالك الى عدم وقوعه ، لأن الأصل عصمة العرواح
خرج منه موضع اليقين . وهو العقد بلفظ « روجت وانكحت » هني
غيره على أصل المص .. هذا ، إلى ان في الزواج رائحة العادة المتوقعة
على أمر الشارع ، قال صاحب المسالك « الزواج مبني على الاحتياط ،
وفيه شوب من العادة المتلفة من الشارع ، ولأن الأصل تحريم الفرج ،
فينتصبح إلى ان يشتت صب الحل شرعاً » .

أما القول فيكمي اللفظ الدال على الرضا صراحة . مثل « قبلت
ورضيت » فان صاحب الخواهر « لا خلاف ولا اشكال في حصول
الرضا بهذين اللفظين .. وادأ قالت له : روجتكم نصي . وقال : قلت
النكاح ، أو قالت انكحتكم . وقاد . قبلت الزواج صح بداهة
قيام الأنصاف المترادفة بعضها مقام بعض . كما لا خلاف ولا اشكال
عددا في أنه يجوز الانحصار على قلت . كغيره من العقود »

٣ - صيغة الماضي :

ذهب المشهور بشهادة صاحب المسالك الى ان صيغة ارواح اندم لا تعتمد ولا تعطل ادصي ، روح دون اروح ، وقد كثر من المحققين . منهم صاحب المسالك وخوهر وشيخ الانصاري في ملخص المكاسب . وصاحب المعروة الوثقى . وصاحب منتهى وغيرهم ، قالوا بانعقد ارواح بعد صيغة ادصي ، ود صاحب المسالك على من اشترط صيغة ادصي بأفوز . اعتمد صاحب خوهر وكثير غيره قول الشهيد في المسالك ، ان المقصود من العقد لما كان هو الدلالة على القصد الباطني . وللعقد كاشف عنه ، فكيف يعطى له عيبه سمي اعتباره . وفهم ان الماضي صريح في الانشاء دون غيره ممنوع ، لأن لأصل في ادصي ان يكون احداً . لا انشاء . وقد يرموا بعبه انشاء بطريق العمل . والا فلا للعقد لا بعده . وقد يتعين العربية خارجة . ومع افتراض العربية يمكن ذلك في غير صيغة ادصي .

وعلى الشيخ الانصاري في ملخص المكاسب ، فقد جاء عن أهل البيت (ع) ان متعة نكاح بعد ابروحت متعة . واد حار في المتعة حار في اندم . لعدم الفرق . حيث لا كلاً منها عند لازم .

وهذه هي الرواية التي أشار اليها الشيخ الانصاري فقد سئل الإمام (ع) عن روح لمعة كيف يقول في الامام نقول ابروحت متعة على كتاب الله . وسنة فيه يكذب ان كذب . وهذا قال نعم . فقد رصبت . وهي امرئث . وأنت تؤسس .

٤ - غير العربية

اتفقوا على ان عقد نكاح لم يجر العربية مع لعمر عهد . واحتلوا

في انعقاده مع القدرة عليها ، فذهب المشهور شهادة صاحب الخداق
الى عدم الاعتماد الا بالعربية ، وقال جماعة ، مهم الشيخ الاصباري
والسيد الحكيم ، بالانعقاد ، فمدحاه في الخبر التاسع من متممك
العروة للحكيم . و الساء على حوار غير العربي كما عن اس حزة غير
بعد ، بل هو المتعين ، وقال الشيخ الاصباري في ملحقات المكاسب :
ولا دليل على اعتبار العربية .. أما قول من قال : ان العقد لا يصدق
على لعربي مع ضرورة فردود بأن تقدره لا مدخل لها في مدلول
الألفاظ .

واعقوا عن الزوج لا يعقد بالكنية وان الأحرص نقادر على
التوكيل يكفي به بالإشارة الدالة على قصد الزواج صراحة اذا لم يحس
لكنية . ون أحسها فالأول ان يجمع بينها وبين الإشارة المضممة ..
وحاه عن الإدم (خ) به مثل عن الأحرص لذي لا يكتف ولا يسمع ،
كيف يظنهما ؟ قال بالذي يعرف من أهله .

٥ - المولاة :

ذهب المشهور إلى ان المولاة من ذوات ولأجبت ولأصول شرعية في انعقاد
عقد الزواج ، حيث اذا وجد سهم فاصل صوبس لا يتحقق العقد ،
وقال السيد الحكيم في الخبر التاسع من متممك : ان يصدق انعقد

١ قل السيد الحكيم في متممك من صاحب القواعد وصاحب جامع المقاصد قولها بأنه لا يجب
في الكنية لا يكفي مدعى ، بل من دفع الكنية كنية ، ولا الزوج لا يقع
بالحس ، ولا من دفعه غير مدعى ، بل كنية من كنية في سهم ، ولا مانع
من الكنية من دفعه مدعى ، بل من دفعه مدعى ، ولا مانع من كنية من كنية في سهم ، ولا مانع
من دفعه مدعى من دفعه مدعى ، ولا مانع من دفعه مدعى من دفعه مدعى .

لا يتوقف على العورية . ولا على انعقاد المجلس . ولو مع الفصل الطويل . . وقد صاحب الحوامير : « لا دليل على اعتبار انعقاد المجلس في عقد الزواج ، ولا في غيره من العقود » .

وسبق قولنا في الجزء الثالث فصل شروط العقد فقرة « المولاة » . ان الواجب هو بقاء ارادة الموجب قائمة الى حين القبول ، والعبرة ببقاء الإيجاب ، وعدم رجوع الموجب عنه قبل القبول ، أما الفاصل فوجوده وعدمه سواء .

٦ - التعليق :

ذهب المشهور الى ان التعليق مطلق لعقد الزواج . فإذا قلت : زوجتك ان رضي علان ، أو حدث كذا ، بطل العقد ولا دليل للقائلين بهذا الا انفس بأن العقد . أي عقد يجب ان تترتب عليه آثاره بالحل ، ولا يمكن ان نترأى عنه الى الاستئصال . وتكلمنا عن ذلك مفصلاً في الجزء الثالث فصل شروط العقد ، فقرة « التعليق » ، وأطلقنا هذا المظهر . ومع ذلك ننحصر بالنسبة الى عقد الزواج ، لأنه يترق عن عقود المعاوضات في جهات ننحصر بالأمور التوقيعية .

٧ - التقديم والتأخير :

الأصل ان يكون الإيجاب من المخطوبة ، ويقول من الخاطب ، فتقول هي أو وكيلها . روجت . ويقول هو أو وكيله . قبلت ، ولكن المشهور أحروا تقديم القول على الإيجاب ، وان يقول روجتني نفسك كذا ، فتقول روجتك ، أو قبلت . قال الشهيد الثاني في

شرح السمعة : لأن العقد هو الإيجاب والقول ، والتركيب كيف اتفق
غير محل بالمقصود ، ويزيد الرواح على غيره من العقود أن الإيجاب من
المرأة ، وهي تستحي غالباً من الانتداء به ، فاعتصرها ، ومن ثم
ادعى بعضهم الإجماع على حوار تقديم الإيجاب هذا .

ويكفي أن يكون لمعط نعم ، لرواية ابن من تعبد عن الإمام
الصادق (ع) : إذا قالت المرأة : نعم ، بعد قول الرجل : أنزوجك
متعة بكذا إن كذا فهي امرأتك وأنت أولى الناس به .

بل يكفي من المتعاقدين المطلق مما يحسان مع لعمر عن شرط بالرواح
والسكاح ، كأن يقول أحدهما : جورت بدلاً عن زوج . على شريطة
أن يكون كل منهما عني يقين من مقصود الآخر . قال صاحب الشرائع
والخواهر : وإذا عمر أحد المتعاقدين عن إسقاط لمعط الروح والسكاح
تكلم بما يحسه بعد فرص علم كل منهما بمقصود الآخر .

٨ - شرط الخيار :

اتفقوا بشهادة صاحب الخواهر على أن الخيار لا يصح في رواح
دائماً كان أو منقطعاً ، فإذا اشترط الزوج أو الزوجة في ضمن العقد
فسحه والرجوع عنه في مدة معينة عند الشرط ، لأن الروح لا يقل
التقابل فلا يقل الصرخ .

واحتلوا . هل يعد العقد أيضاً ، أو أن العاقد الشرط دون العقد ؟
ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر إلى فساد العقد أيضاً . فإن صاحب
الخواهر : المشهور بين الفقهاء . بل لا أجد فيه خلافاً في بطلان
الشرط . للعلم بأن عقد الزواج لا يقل خيار ، لأن فيه شائنة العادة ،
وفسحه محصور بالمعروف المصوح عليها - كما يأتي - ولذا لا تخري

فيه الأدلة خلاف غيره من عقود المعاوضات . فاشتراط الخيار فيه مضاف
لمقتضى العقد المستعاد من الأدلة الشرعية . ومن هنا كان شرط الخيار
مطلوباً للعقد .

وقال جماعة من الفقهاء . منهم ابن دريس . والسيد الأصمعي في
الوسيلة . والسيد البردي في المعروة النعمي . والسيد الحكيم في المنسك ،
قالوا : « يضل الشرط فقط ، أما العقد فصحيح » ونحن على هذا الرأي ،
لأن لعقد الزواج حكماً خاصاً يختلف جميع العقود .

٩ - الشهود :

انعموا ، عبد ابن أبي عقيل - على أن الأشهاد على الزواج
الدائم مستحب . وليس بواجب . قال صاحب الخواهر . « المعروف
بأن الفقهاء عدم وجوب الأشهاد . بل انهم يوجبون شاة »
ودلك أن الأشهاد شرط رائد . والأصل عدمه . حتى يثبت الدليل ،
ولا دليل . أحسن . جاء نص من طريق السفة والشفعة على أنه لا رواج
إلا بولي وشاهدين ، ولكنه ضعيف بشهادة صاحب الخواهر والمسالك ،
قال الشهيد الثاني في المسالك : « لقد اعتمد اخبار من تعداد الحديث هذا
النص فوجدوه ضعيف السند » .

أهلية المتعاقدين :

اتفقوا على شرط العقل والخلوع والرشد في كل من المخطونة والمخاطب
إلا مع لولي . وبأي الكلام عنه ، ومن الطريف هو صاحب الخواهر

١ . كل متصلا به . أي ما ذكره لاشي في باب الحجر منه . في الصغير وعلامات البلوغ .

من ألقاظ المحتون وتصغير كأصوات انتهت بالنسة الى العود . والمحتون
الادواري تعد جميع تصرفاته حين الاتفاق . والسكر والاعماء واليوم
بحكم الحس ، أما المرح فليس بشيء . كما قال الإمام الرضا (ع)
وأيضاً اتفقوا على نحو اعطى والمحطوط من المحرمات السببية
والنسبية التي يستفاد لها فصلاً خاصاً .

وأيضاً اتفقوا على وجوب التمييز ، فلا يصح روحنت احدى هاتين
النسبتين . ولا روحنت احد هذين لرحلتي ، لأن الاحد مآثر الروحية
وأحكامها لا يمكن لا بعد التشخيص والتمييز .

وأيضاً اتفقوا على وجوب القصد والرصا والاختيار ، وإذا وقع عقد
الزواج عن اكراه ، ثم رخصي المكروه ، وأجاز العقد صح . قال صاحب
المواهر : إذا ارتفع الاكراه وحصل الرضا كفى ذلك في الصحة .
وقال الشيخ الانصاري في المكاسب : المشهور بين المتأخرين ان المكروه
لو رخصي بعد ذلك بما فعله صح العقد ، بل دُقل الاتفاق عليه . لأنه
عقد حقيقي يؤثر أثره ، أي ان العقد موجود ، ولكنه اقترن بوجود
المانع من بقاءه ، فإذا ارتفع المانع ، وهو الاكراه ، أثر العقد أثره .
ولا يعتد برصا اطارن والساهي والاثم والمعنى عليه بعد روال المانع ،
لعدم الانتفاء من هؤلاء أي آثار العقد حين التلطف به .

وعلى هذا ، لو ادعت امرأة انها اكترت على العقد . أو ادعى هو
ذلك ، وكانا بعد العقد قد تعاشرا معاشره الأوراج ، وبسطا اساط
العروبيين ، أو قصص المهر ، وما ان ذلك مما يدل على الرضا نرد
دعوى من يدعي بطلان العقد للاكراه .

وتنقوب رواية عن أهل البيت (ع) . ان السكرى إذا روحنت
نفسها ، ثم أهنت ورضيت ، وأقرت الزواج كان ماصياً ، ولكن

المشهور شهادة صاحب العروة الوثقى قد أعرض عنها . وقال صاحب المسالك : قد عرفت ان شرط صحة العقد القصد اليه ، فالسكران الذي يلع به السكر حداً وان عقله معه وارتنع قصده يكون رواحه باطلاً كغيره من عقوده . سواء في ذلك الذكر والأنثى . هذا هو الأقوى على ما تقتضيه الفواعد الشرعية . ومتى كان العقد باطلاً فلا تنفع اجارته بعد الافاقه . لأن الاجارة لا تصحح ما وقع باطلاً من أصله . وبرواية على خلاف ذلك وحملها بعضهم على السكر الذي لا يبلغ حد عدم الافاقه ، ولعل الأولى طرحها .

ولا يجوز للعبه ان يعقد لصفه . لأن الزواج يستدعي التصرفات المالة من المهر والنفقة . وهو ممنوع عنها . ويجوز العقد لصفه مع احارة الولي . وان يكون وكيلاً عن غيره في احراء صيغة العقد . حتى ولو لم يأذن الولي . قال صاحب المستمك : اجماعاً ، وبقتضيه اصلاق الأدلة .

الوكيل يزوج نفسه :

اذا وكفه ان يزوجها من شخص معين . فلا يجوز ان يزوجها من غيره . وان فعل كان مفولاً^١ وان أطلقت ولم تعين . بل قالت زوجتي من رجل . فقال الفقهاء أو أكثرهم بأن الوكيل لا يجوز له ان يزوجها من نفسه . لأن احوال تشهد بأنها أرادت غيره . فالمعبرة

١ يقدم في باب الوكالة ان لإمام (ع) من رجل من آل عمر الخطب في ثلاثة عشر خطيباً به انكر ذلك^٢ فقال لإمام يرم الوكيل نصف الصدق . ثم عدل الحكم بأن الوكيل فصر في عدم الاشهاد عليه . وقد اعتد المشهور هذه الرواية ، وأفتوا بمضمونها

- ادن - عما يستمد من قوها ويعبر عن ارادتها ولو بالقرائن المفالية أو
الحالية .

وإذا أدت له ادناً صريحاً بأن يزوجه من نفسه . مثل ان تقول
روحني من نفسك . أو ادناً عاماً . مثل زوجي ممن شئت فهل له أن
يتولى احراء العقد إنجائاً وقبولاً . ويقول روحني فإني من نفسي
بكدا، قبلت الزواج لنفسني ؟

ذهب جماعة من كبار الفقهاء . منهم صاحب الشرائع . والمالك ،
والخواهر ، والعروة الوثقى . ذهبوا الى الحوار وعدم المنع . ويكفي
التعابير بين الموحب والمقابل بالمحاط والاعتبار . أما الرواية التي تشعر
بعدم الحوار فهي ضعيفة البند . فاصرة الدلالة، كما قال صاحب المالك ،
أو محمولة على الكراهة أو غيرها من المحامل . كما قال صاحب العروة .
وقال صاحب الخواهر . والحوار أشبه بأصول المذهب وقواعده المستمدة
من المصومات الشاملة للفرض التي لا تصلح الرواية لقطعها بعد بدرجة القول
بها . والظن في سندها .

وخر على هذا الرأي . إذ المروص ان الموكل حقق ارادة موكلته
بكمالها . فكان أشبه بما اذا وكل ابن رجلاً ثالثاً ان يجري المعاملة
الشكلية بينهما بعد ان اتفقا على النقط الأساسية .

تزوجها ولا تسأل :

قال رجل للإمام الصادق (ع) القى المرأة بالسهل التي ليس فيها
أحد ، فأقول ألك روح ؟ فتقول لا فأزوجها ؟ قال الإمام
نعم ، هي المصدقة على نفسها .

وقال له آخر : اني اكون في بعض الطرقات . فأرى المرأة الحسناء ،

ولا آمن ان تكون ذات عقل . أو من العواهر ٢ قال ليس عليك
هذا ، إنما عليك ان تصدقها في نفسها .

وقال له ثالث اني تزوجت امرأة . سألت عنها . فقيل فيها ؟
فقال لم سألت ؟ ليس عليكم التعشير .

وسأل رجل الإمام الرضا حميد الإمام الصادق (ع) عن رجل تزوج
امرأة . فبقي في قلبه ان لها روحاً ٢ فقال وما عيبه ؟ أرايت لو
سألتها أكانت تحب من يشهد ان ليس لها روح ؟
وقد عمل الفقهاء بهذه الروايات بالاصافة الى أصل الصحة في فعل المسلم .

خطأ الوكيل في التسمية :

سئل الإمام (ع) عن وكيل أخطأ باسم الحادية . فبهاض بغير اسمها ؟
قال لا بأس به ، نداهة ان معرفة قصد الطرفين هو الأساس .

١ لا يختص هذا بغيره . فان بغيره فذهب يقول لمرأ تصدق مع عدم المعارض ، فقد ساء
في كتاب لاشبه والظاهر لم يوطئ . انطلقه ثلاثاً فصل دعواها بأن لسلطان أصاب ، وحصل الزوج
أنكون ، يد ساء في كتاب النسي طبعه ثالثة من ٢٧١ ان المرأة إذا دعت ان علاناً وروحها
لا تسع دعواها يد أوردت دعوى الزواج دون ان تصيب اليه دعوى غير أو التفتة قال هذا
بعض فقهاء السنة

الشروط

الشروط التي يشترطها الزوج أو الزوجة ضمن العقد على أقسام :

١ - ان يشترط أحدهما وجود صفة في الآخر ، مثل ان يشترط هو ان تكون باكرآ ، لا ثيبآ ، أو تشترط هي ان يكون متديبآ ، لا متساعآ في دينه ، فيصح الشرط ، ويلزم العقد مع تحققه ، وبشت خيار الفسخ مع تحله . فقد مثل الإمام (ع) عن رجل تزوج امرأة ، فيقول لها أنا من بني فلان ، فلا يكون كذلك ؟ قال تصح النكاح .

٢ - ان يشترط أحدهما فسخ الزواج والرجوع عنه مدة ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل ، فيفسد الشرط والعقد عند المشهور ، لأن الزواج لا يقبل الاقانة ، فلا يقبل الفسخ أيضاً ، وتقدم الكلام في ذلك فصل الزواج فقرة ١ شرط الخيار .

٣ - ان يكون الشرط منافعاً لمقتضى العقد وطبيعته ، مثل ان تشترط عليه ان لا يسمها اطلاقاً . وان تكون تماماً كالأحسية ، يبطل الشرط ، ويصح العقد ، مع العلم بأن هذا الشرط يبطل العقد غير الزواج - ولكن للزواج حكمه الخاص ، لأن الهدف منه أسس من المعاوضة .

٤ - ان يكون الشرط محاماً للشرع . مثل أن تشترط ان لا يتزوج عليها . أو لا يطمعها . أو لا يأتي صرتها . أو لا يصل ارحامه . قال صاحب الجواهر : يصح العقد . ويحل الشرط اتفاقاً . لقوله من اشترط شرطاً سوى كتاب الله فلا يجوز له ولا عليه . وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل تزوج على ان في يدها الخمر والطلاق . قال . حاللت السنة . ووليت حقاً ليس ها . ثم قصي ان عليه الصادق وفي يده الخمر والطلاق .

٥ - ان يشترط لها على نفسه ان سلمها المهر كاملاً في أمد معين فهي رويته . وان أحلف فلا رواج . فيصح العقد والمهر . ويحل الشرط . ولا حبار لها . لأن تحلف بشرط أو تعذره لا يوجب الحار في الزواج بخلاف سائر العقود التجارية إلا اذا كان الشرط انشراحاً بصفة خاصة في أحد الزوجين . كما ذكرنا في الرقم الأول . وقد سئل الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة الى أجل مسمى . فإن جاء بصدقتها الى الأجل فهي امراته . وان لم يأت به فليس له عليها صلب . وذلك شرطهم بينهم حين أنكحوه ؟ قصي الإمام للرجل ان في يده بضع امراته . وحبط شرطهم .

٦ - اذا اشترطت عليه ان يترك نوعاً خاصاً من الاستمتاع كالجماع فقط . وله دون ذلك ما يشاء . فهل يصح الشرط ؟

ذهب جماعة من الفقهاء . منهم صاحب الشرائع والمسالك والجواهر الى صحة الشرط . ووجوب الوفاء به . سواء أكان الزواج دائماً أو مقطوعاً . لأن الزوجة لم تشترط عدم الاستمتاع بشئ أنواعه . وإنما اشترطت شيئاً خاصاً . لصاية معقولة .. هذا . الى ان الوطء غاية من غايات الزواج . وأثر من آثاره . وليس موصوفاً له . ولذا يصح الزواج بامرأة بتعذر وطؤها . ويصح ايضاً ان تزوج هي من

رجل عبي ، وترضى بعيب العبي . وقد سئل الإمام (ع) عمن امرأة
قاتل لرجل اروحك بمسي على ان تلمس مني ما شئت من نظر
والتماس . وتال ما يسأل الرجل من أهله الا انك لا تدخل فرحك في
فرجي . فاني احاف العصبة ؟ قال الإمام . ليس له منها الا ما اشترطت .

وإذا أدت بعد ذلك بالوطء حار ، فقد سئل الإمام (ع) عن رجل
تزوج امرأة على ان لا يفتصها ، ثم أدت له بعد ذلك ؟ قال . إذا
أدت بعد ذلك فلا بأس . وقال صاحب الجواهر . ان الشرط
كذلك ، ومع فرض الادن يرول المانع ، فيبقى المقتضي على مقتضاه
- وهو عقد الزواج . بل لو عمى وحالف الشرط لم يكن زائبا ،
ويلحق به الولد ، كما هو واضح .

وقال آخرون : يصح الشرط في الزواج الدائم ، وبطل في المنقطع ..
وعمر مع القائلين بصحة الشرط في الدائم والمنقطع ، لأن النص معتق ،
والتحديد تحكم ، والمقاصد من الزواج عديدة ، ويمكن ارادة بعضها .

٧ - إذا اشترط ان لا يخرجها من بلدها ، أو يسكنها في بلد أو
مسكن معين وحب الوفاء بالشرط ، لعموم المؤمنين عند شروطهم .
ولأن الإمام الصادق (ع) سئل عن رجل يتزوج امرأة ، ويشترط لها
ان لا يخرجها من بلدها ؟ قال : يلزمه ذلك .

مدعي الشرط :

إذا ادعت الروجة ، أو الزوج شرطاً سائناً رائداً على العقد وأنكر
الأخر فعلى المدعي البينة ، وعلى من أنكر اليمين ، لأن الأصل عدم
الشرط ، حتى يثبت العكس .

دعوى الزواج

إذا ادعى رجل روحية امرأة فأنكرت ، أو ادعت هي ذلك فأنكر ، فعلى المدعي البينة ، وعلى المنكر النجس . وإذا حلف المنكر ، وحكم القاضي بغير الروحانية ، أو أهمل المدعى ، ولم يحصل فيها ثبت مساً ولا إجماعاً فعلى المدعي أن يلتزم بأحكام الروحانية وأنزاعها التي قد استدعاهم الأقرار والاعتراف . لأن إقرار العقلاء على أنفسهم حذر ، فإن صاحب الخواهر ، أن كان المدعي لرجل فليس له لتزويج بخمسة . ولا إجماع ولا سنتها مع الدخول بها . ولا بأختها تماماً كأنها روحية . ويجب عليه إيصال المهر إليها بحسب الامكان .

أما صفقة فلا تحب عليه . لعدم التمكن الذي هو شرط في وجوبها ، وإن كانت المدعية هي المرأة فلا يجوز لها لتزويج بغيره ، ولا فعل ما يتوقف على إذن الروح - ثم قال صاحب الخواهر - ولو أوقع الرجل المنكر صورة الطلاق ، كأن يقول : أن كنت روحي فهي طالق ، فليظهر انتهاء الروحانية عنها ، وحرارها لتزويج بغيره . لا بأنه واه مطلقاً ، لا اعترافها بما يوجب حرمة المصاهرة .

ولو قد حصل أن مدعي لزواج رجوع عن دعواه . وقال كنت مطلقاً

في دعواي . وذكر مسأ مقولاً أحد بقوله . حتى ولو كان انكاراً
بعد اقرار . لأن الانكار لا يجوز بعد الاقرار إذا كان مراحاً بحق المبر .
أما إذا خاف على وفق ما يقوله المبر فهو جائز . خاصة في الاشياء التي
لا نعم . لا من قبل المبر . ولو انعكس الأمر فأقر مكر الروحانية بها
صح وقيل مه . لأن الاقرار بعد الانكار لا يراحم حتى المدعي . بل
يتفق معه كل لاتفاق بل قال صاحب لمروء الوثقى في باب الزواج
و لو ادعت امرأة على رجل بأنه روحها فأبكر . وحلف اليمين الشرعية
ثم رجع عن انكاره الى الاقرار بسمع مه . وبحكم بالروحانية بينهما اد
أظهر عدراً . لانكاره .

هل يثبت الزواج بالمعاشرة :

ترفع لدى المحاكم بين الخين والخب دعوى الزواج . وكثيراً ما يبدي
المدعي بأنها تعاشرنا وسكن في محل واحد . كما يسكن الروح وروحته .
وبأنني شهود على ذلك . فهل يثبت . وحده هذه . أم لا ؟

الجواب :

ان مدعى الحال يقتضي حكم بالزواج حتى يثبت العكس . أي ان
المعاشرة . يدل عليها على وجود الزواج . وهذا الظاهر يستلزم الآخر
بقول المدعي حتى نعم انه كاذب . على ان الحرم يكذب مدعي لزواج
صعب جداً به على قول الامامية من عدم شرط الشهادة في الزواج
وبكن هذا الظاهر معارض بالأصل . وهو أصل عدم حدوث نكاح .
لأن كل حادث ثبت في وجوده فالأصل عدمه . حتى يثبت بحدوثه .
وعلى هذا يكون قول مكر الروحانية موافقاً للأصل . فيثبت لاثبات من
حقيقه . وان عجز عن اقامة ادبته يخلف لمكر . ونرد لدعوى

وهذا هو الحق الذي تستدعيه القواعد الشرعية ، حيث تسالم فقهاء
الامامية على انه اذا تعارض الظاهر مع الأصل يقدم الأصل ، ولا يؤخذ
بالظاهر الا مع الاطمئنان أو قيام الدليل ، ولا دليل في هذه المسألة .

نعم إذا عم بوقوع صيغة العقد . ثم شك في أنها وقعت على الوجه
الصحيح أو العائد بحكم الصحة فلا ريب . أما إذا كان الشك في أصل
وقوع العقد فلا يمكن ان يستكشف وجوده من المعاشرة والمساكنة مع .

ولسائل ان يسأل ان حمل فعل المسم على الصحة يوجب الأحكام
بقول مدعي الرواج ترجيحاً لجهة الحلال على الحرام ، والخير على الشر ،
فنحن مأمورون ان نحمل كل عمل يحور فيه الصحة والفساد ، وأن يلحق
جانب الفساد ، ونرتب آثار الصحة .

الجواب :

ان الحمل على الصحة في مسائلنا هذه لا يشت الرواج . وإنما يشت
انهما لم يرتكبا محرماً بالمعاشرة والمساكنة . وعدم التحريم أعم من أن
يكون هناك رواج أو شهة حصلت لها . كما لو توهمنا الحلال . ثم
تبين التحريم . وبأنني التعميل في تكاح الشهة . وبديهة ان عدم لا يشت
الخاص ، فإذا قلت في الدار حيوان فلا يشت وجود الفرس أو الغزال .
وكذلك هنا ، فإذا قارب رجل امرأة ولم نعم الس فلا يقول هي
روجة ، بل يقول لم يرتكبا محرماً ، وقد تكون المفارقة عن رواج .
وقد تكون عن شهة . واليه هذا المكث زيادة في التوضيح

لو مر بك شخص ، وسمعته يتعوه بكلمة ، ولم تدر هل كانت
كلمته هذه شتماً أم تحية ؟ فليس لك أن تعمرها بالشتم . كما انه لا يجب
عليك رد التحية ، والحال هذه . لأنك لم تتأكد من وجودها ، أما لو
تبقت بأنه تعوه بالتحية . وشككت هل كان ذلك بقصد التحية حقيقة

أو بداعي السحرية ؟ فيجب الرد حملاً على الصحة ، ونرجيحاً للخير على الشر .

وكذلك الحال فيما نحن فيه . فإن حمل المباشرة على الصحة لا يثبت وجود العقد ، ولكن لو عينا بوجود العقد ، وشككنا في صحته نحمله على الصحة من دون توقف .

ومنها يكن . فإن المباشرة وحدها ليست شيء . ولكنها اذا صلت الى ص أم تكون مؤيدة ومقوية ، والأمر في ذلك يباح بطر القاضي واضعنا ونقديره على شريطة ان لا يتحد المباشرة مستقلاً لحكمه^١ .

هذا بالقياس الى ثبوت الزواج . أما الأولاد فإن الحمل على الصحة يستلزم الحكم بأهم شرعيون على كل حال . لأن المباشرة اما عن رواج واما عن شبهة ، وأولاد الشبهة كأولاد الزواج في جميع الآثار الشرعية ، ولذا لو ادعت امرأة على رجل بأنه زوجها الشرعي ، وأنه أولدها ، فأنكر الزواج ، واعترف بالولد يفصل به ، اد من المسكن أن يكون من شبهة .

وبالتالي ، فإن هذه المسألة انما تتم بناء على عدم شرط الشهادة في العقد ، كما تقول الإمامية . أما على قول سائر المذاهب فعلى من يدعي الزواج ان يسمي الشهود ، وذا ادعى تعدد حضورهما لموت أو غياب يتأني القول المتقدم .

ولا بد من الإشارة الى ان المباشرة لا تثبت الزواج مع الخصومة

١ قد ولكر كلمات العلماء في البينة مسألة اليد . وفي الشرع واحدهم باب الزوج يد من المباشرة فكشف بظاهرها عن الزواج ، وليس هذا بهيمة

والفراع. أما مع عدم الخصومة فإننا نثبت آثار الأرواح من الآثار ونحوه
كما عليه العمل عند جميع المذاهب .

الدعوى على متروجة :

إذا ادعى رجل على امرأة متروجة بأنه عمد عليها قبل الناسي فلا
تسمع دعواه إلا مع البينة ، ومع علمها ترد دعواه . ولا يؤخذ بإقرار
الزوجة لو صدقته . ولا تنجى عليها اليمين ، أنكرت ، لا يؤخذ
بإقرارها ، لأنه إقرار بحق الغير ، ولا تنجى عليها اليمين ، لأنها إنما
تنجى عن المكر الذي لو أقر بما أنكر لحكم عليه به ، وحيث لا يجوز
الحكم بالزوجة لو أقرت بما فلا تنجى اليمين . وقد اشتهر بين الفقهاء
شهادة صاحب منقبات العروة أن كل موضع لا يلزم ليمين مع الإقرار
لا يلزم اليمين مع الإنكار . وقد سئل الإمام (ع) عن رجل تزوج
امرأة ، بعد أن سأها . أنه وح . فقال لا ، ثم أنه رجل .
وقال هي امرأتي . فأبكرت المرأة ذلك . ما يلزم الروح ؟ قال .
هي امرأته إلا أن يقيم - المدعي - السنة

زواج المرأة قبل انتهاء الدعوى .

إذا ادعى رجل زوجة امرأة فأبكرت فهل يجوز لها أن تزوج من غيره
قبل انتهاء الدعوى والمصل فيها ؟
قال السيد صاحب العروة الوثقى ، والحكيم في المنعك ح ٩ . ما
ذلك ، لأن حلية قبل الحكم عليها بالزوجة ، وهي مسطرة على نفسها .
وتسأل كيف ؟ ولي زواجها تعويت بحق المدعي الذي في معرض
الثبوت .

وأحاب السيد الحكيم أن حوار الادعاء من الاحكام ، ولم يشت انه
من الحقوق ، فإنه لا يسقط بالاستقاط . هذا ان الزواج من العبر
ليس تصرفاً في حق العبر ، بل رافع لموضوعه

١ استطاع المدعى في المحاكم الشرعية ، والزوج عنها باتياً موجب - استطاع ، وبعد سواب
الادعاء ثانياً ، فعلى المحاكم الشرعية طلباً عن ذلك . وعصى وجرى السيد الحكيم يكون هذه
المحاكم غير شرعية بالقياس الى من يقله هذا السيد

المحرمات

قد سبحانه وتعالى ولا تكفوا ما يكح آذكم من النساء إلا ما قد
سبب انه كان فاحشة ومعتاً وساء سبلاً ، حرمت عليكم امهاتكم وسانكم
واخوانكم وعماتكم وحالاتكم وسانات الأخ وسانات الأخت وامهاتكم اللاتي
أرضعنكم واخوانكم من الرضاغة وامهات سائكم وربائكم اللاتي في حجوركم
من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم
وحلائق اسائكم الدين من اصلانكم وان تجمعوا بين الايتين إلا ما قد
سبب ان الله كتاب عموماً رجباً ، والمحصات من النساء إلا ما ملكت
ايمانكم كتب الله عليكم وأنزل لكم ما وراء ذلك - ٢٣ النساء .

ومثل الإمام الصادق (ع) عما حرم الله من المروج في القرآن، وعما
حرم رسول الله في سنته ؟ قال :

الذي حرم الله عز وجل من ذلك أربعة وثلاثون وجهاً سعة عشر
في القرآن - وسبعة عشر في السنة فاما التي في القرآن فالربا ، قال تعالى
ولا تقربوا الربا ، ويكح امرأة الأب قال تعالى . ولا تكفوا مسا
يكح آذكم من النساء وامهاتكم وسانكم واخوانكم وعماتكم وحالاتكم وسانات
الأخ وسانات الأخت وامهاتكم اللاتي أرضعنكم واخوانكم من الرضاغة وامهات

نائبكم ورمائبكم اللاتي في حجبكم من النساء اللاتي دخلن من فساد لم
تكونوا دخلن من فلا جناح عليكم وحلائل ابائكم الذين من اصلاكم
وان تجمعوا بين الاثنين الا ما قد سلف . والحائض . حتى تطهر .
قال الله عز وجل : ولا تقربوهن حتى يطهرن . والكاح في الاعتكاف .
قد تعالى . ولا تشاروهن وانتم عاكفون في الساحل . وأما التي في
السنة فالمواقعة في شهر رمضان هاراً . وتزويج الملاعبة بعد اللعان .
والتزويج في العدة . والمواقعة في الاحرام . والمحرم يتزوج أو يزوج .
والمظاهر قبل ان يكفر . وتزويج المشركة . وتزويج المرأة قد
طلقها للعدة تسع تطليقات . وتزويج الامة على الحرية . وتزويج لدمية
على المسلمة . وتزويج المرأة عن عمتها . وتزويج الامة من غير ادن
مولاه . وتزويج الامة على من بقدر على تزويج الحرية . والحارية من
السي قبل القصة . والحارية المشركة أي يملكها اثنان - والحارية
المشتركة قبل ان تسترئها . والمكاتبة التي أدت بعض المكاتبة .

والمكاتبة هي الامة التي تشتري نفسها من سيدها بمبلغ معين تؤديه
أقسماً .. وقد ذكر الإمام (ع) في هذه الرواية ما يحرم وطؤها كالحائض
ومن اليها ، وما يحرم زواجها كالأم ونحوها .

الموانع :

يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها ان تكون علاً صالحاً للعقد ،
أي جامعة للشروط الانجابية ، كالنقل والبلوغ والرشد ، خالية من
الموانع ، والموانع قسمان : نصب وصيب ، والنصب منه ما يوجب التحريم
المؤبد ، كزوجة الأب والاس ، ومنه ما يوجب التحريم المؤقت ، كأخت
الزوجة . واليك التفصيل .

النسب :

الب . هو انتهاء الاسان بالولادة الى آخر ، أو انتهاء اثنى إلى ثالث انتهاء قريباً ، بحيث يعد في نظر العرف من ارحامه وأقاربه ، وليس سبعة أصناف .

١ - الأم ، وتشمل الجندات لاب كبن ، أو لام .

٢ - البنت . وتشمل بنات الابن . وبنات البنت . وان فزلن .

٣ - الاخوات لاب أو لام ، أو هما

٤ - العمات ، وتشمل عمات الآباء والأجداد .

٥ - الخالات ، وتشمل خالات الآباء والأجداد .

٦ - بنات الأخ ، وان برل .

٧ - بنات الأخت كذلك .

والأصل في ذلك الآية السابقة ٢٣ من الباء ، أما أصناف المحرمات باللب فكثيرة ، نذكر منها فيما يلي المحرمات التالية

المصاهرة :

المصاهرة علاقة تحدث بين الزواح ، وتستدعي تحريمه ببعض أقارب الزوجة أو الزوج عيماً أو حمماً ، على التفصيل التالي .

١ - تحرم زوجة الأب على الابن مؤبداً ، وان برل بمجرد العقد ، سواء أدخل الأب ، أم لم يدخل اجمعاً وصفاً . ومنه قوله تعالى :
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ، والنكاح حقيقة في العقد .

٢ - تحرم روجة الابن على الأم مؤبداً ، وإن علا بمجرد العقد
اجماعاً ونصاً، ومنه قوله تعالى : « وحلائل أساتكم الذين من أصلابكم » .
٣ - أم الزوجة وإن علت تحرم على روح استنها مؤبداً، وهل تحرم
بمجرد العقد على بنتها ، حتى وإن لم يدخل ، أو إنها لا تحرم إلا
بالدخل ، كما هو الشأن في بنت الزوجة ؟

قال صاحب الخواصر : « فيه روايتان أشهرهما رواية ونوى أنها
تحرم بمجرد العقد ، بل في كتاب العبة وكتاب الناصريات الإجماع على
ذلك ، لمعوم قوله تعالى : « وامهات سائكم ، وللأحرار وللأحرار » .
وجاء في كتاب المكاسب نقلاً عن الشيخ الطوسي المعروف بشيخ الطائفة
أن الرواية التي تقول بالتحريم أن لم يدخل موافقة لكتاب الله ، والتي
تقول بعدم التحريم مخالفة له ، والقاعدة المتألم عليها عند الجميع أن
تطرح المخالفة، ويُؤخذ بالموافقة مع تعارضها ، ثم قال صاحب المكاسب :
« وكيف كان فالذهب القول بالتحريم مطلقاً » .

٤ - تحرم بنت الزوجة إذا دخل بالأم ، ولا تحرم بمجرد العقد ،
فيجوز للروح إذا طلق الأم قبل أن يدخل بها أن يعقد على بنتها إجماعاً
لقوله تعالى « وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن »
ودكر المحجور بيان للأصل ، قال الإمام الصادق (ع) : « إن علياً
كان يقول : الربائب عليكم حرام اللاتي دخلتم بهن في الحجور وغير
المحجور سواء ، والامهات منهن - أي عامات للمدخل بهن وغير
المدخول بهن - دخل أم لم يدخل ، فحرّموا ، وأبهموا ما أهم الله ،
أي عمّموا ما عمم » .

تحريم الجمع

يحرم الجمع بين الاختين سواء أكانتا لأم ، أم لأحداهما ، لقوله تعالى : « وان تجمعوا بين الاختين » .

قال صاحب الجواهر . « كتاباً وسنة وإجماعاً » . فإذا هارق الأخت بموت أو طلاق جاز له ان يعقد على اختها بعد انتهاء عدتها ان كان الطلاق رجعياً ، وان كان بائناً حار العقد قبل انقضاء عدة الأخت المطلقة لأن الرجعية بحكم الزوجة ، وبما وجبت بفتحها ، وحار الرجوع إليها .

وذهب أكثر الفقهاء الى انه يجوز ان يدخل العمة والحالة على ست الأخ والأخت إطلاقاً ، ولا يجوز ان يدخل ست الأخ والأخت على العمة والحالة الا بادهما ، أي انه اذا تزوج أولاً ست الأخ ، أو ست الأخت فله ان يتزوج أيضاً العمة أو الحالة ، وان لم تأذن ست الأخ أو ست الأخت ، واذا تزوج أولاً العمة أو الحالة فلا يجوز له ان يعقد على ست الأخ أو ست الأخت الا اذا أدت العمة أو الحالة ، واستدلوا بأن الله سبحانه بعد ان عدد المحرمات في الآية ٢٣ من سورة النساء أحاح غيرهن بقوله عز من قائل « وأحل لكم ما وراء ذلكم » فإن وراء ذلكم يشمل الجمع بين العمة وست الأخ ، وبين الحالة وست الأخت ، ولو كان هذا الجمع محرماً لصر عليه القرآن تماماً كما نص على تحريم الجمع بين الاختين .

أما شرط الاذن من العمة والحالة فقد دلت عليه الرواية عن الإمام أبي جعفر الصادق (ع) : « لا تزوج ست الأخ . ولا ست الأخت على العمة . ولا على الحالة الا بادهما . وتزوج العمة والحالة على ست الأخ والأخت من غير ادبهما » قال صاحب الجواهر . « بلا خلاف »

معتمد به أحده ، بل عن التذكرة الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد أصل
الحوار ، وعموم قوله تعالى : وأحل لكم ما وراء ذلكم .

الزنا :

وفيه مسائل :

١ - لا يجوز للرجل ان يتزوج بنته من الزنا ، واهنته ، ولا بنت
ابنه ، ولا بنت بنته ، ولا بنت أخيه أو اخته ، لأنها ، وإن تكن
من الزنا ، فإنها من ماء من تولدت منه حقيقة وواقعاً فتكون بنته لغة
وعرفاً ، والاحكام تنوع الأسماء خرج منها بالدليل الارث والانفاق ،
ففي غيرها من نشر التحريم على إيجابية .

٢ - لا أثر للزنا الطارىء بعد العقد ، فإذا ربي بأم زوجته أو
بنتها ، أو ربي الأب بزوجة ابنه ، أو الابن بزوجة أبيه فلا تحرم
الزوجة على زوجها الشرعي ، لقاعدة لا يحرم الحرام الحلال ، وأنه
ما حرم حرام حلالاً قط ، كما جاء عن أهل البيت (ع) بالاصافة الى
النصوص الخاصة ، منها إذا تزوجها موطأها ، ثم زنى بها إنه لم يضره ،
لأن الحرام لا يصد الحلال . ومنها ان كانت عنه امرأة ، ثم فجر
بأمها أو بنتها لم يحرم عليه امرأته ، ان الحرام لا يصد الحلال .

٣ - الزنا قبل العقد يوجب تحريم المصاهرة ، من زنا بامرأة فليس
لأبيه ولا لانه أن يعقد عليها . قال صاحب الجواهر : « واقعاً للأكثر ،
بل هو المشهور » لقول الإمام الصادق (ع) . « إذا فجر الرجل بالمرأة
لم تحل له بنتها أبداً » أي لا يجوز له أن يعقد عليها بعد أن فجر بها
أبوه ، وسئل عن رجل ربي بامرأة ، هل تحل لانه ؟ قال : لا .

هذا ، بالنسبة الى تحريم الزني بها على أب الزاني وانه ، أما بالنسبة

الى الراي نصه ، فهل يجوز له ان يعقد عيبتها ، وتزوجها بعد ان كان
قد ربي بها أولاً ؟

ومرق العقهاء بين ان يكون المربي بها متزوجة ، أو معتلة من
طلاق رجعي فتحرم مؤبداً . أي لا يجوز ان يعقد عليها من ربي بها ،
نائب من الأول بطلاق أو موت . وبين ما اذا كانت خلية حين الزمان ،
أو معتلة من وفاة أو طلاق دائر فلا تحرم عبه .

فقد جاء في كتاب الشرائع : لو ربي بذات رجل أو في عدة
رجعية حرمت عليه أنداً في قول مشهور . وقال صاحب الجواهر في
شرح هذه العارة : بل لا أحد فيه خلافاً كما عن جماعة ، بل عن
كتاب العبة والخلي وصغر المحققين الاجماع عليه مطلقاً . وفي ذلك رواية
ولكنها ضعيفة . لأنها من كتاب الفقه المسبوق الى الإمام الرضا (ع) ،
والانصاف - ما ران الكلام لصاحب الجواهر - ان المعتلة في ذلك
الاجماع من غير فرق فيما قدم عبه الاجماع بين العالم بالحكم والجاهل ،
بل ولا بين علم الراي بأنها ذات رجل أو حمله . ولا بين الزواج الدائم
والمفطع .

وأبصاراً قال صاحب الجواهر : فإذا ربي بها ، وهي خلية لم يحرم
عليه رواجها ، وان لم تنب ، وفقاً للمشهور شهرة عظيمة ، بل عن
كتاب الخلاف الاجماع عليه للعمومات التي منها ان الحرام لا يحرم
الحلال ، وخصوصاً صحيح الخليلي عن الإمام الصادق (ع) : إنما رجل
عجز بامرأة ، ثم بدا له ان يتزوجها حلالاً حاراً ، فزول أوله سباح ،
وأحره نكاح ، ومثله مثل النحلة أصاب الرجل من نمرها حراماً ، ثم
اشتراها بعد ذلك ، فكانت حلالاً .

وقيد العقهاء هذه الرواية ، وما في معانيها بالخلية خاصة دون المتزوجة

ودون المعتدة من طلاق رجعي . ولا دليل على التقييد سوى الإجماع ،
كما قال صاحب الجواهر .

ومن الخبر أن نسيب هذه المسألة إلى أن أهل البت (ع) أحازوا
الزواج بالمعروفة بالرأى أملاً في تحصيلها وتركها الفجور . فقد مثل
الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل أعجبه امرأة ، فسأل عنها إذا
السا تبيء عنها بالفجور؟ فقال الإمام لا بأس أن يتزوجها ويحصنها.

العقد على المعتدة :

اتفقوا بشهادة صاحب الجواهر والمحدثين على أنه إذا عقد على امرأة
معتدة من وفاة أو طلاق بائن أو رجعي أو شهة عند العقد ، ولا أثر
له إطلاقاً ، سواء أكان عالماً أم جاهلاً بالحكم والموضوع معاً ، أو بأحدهما
دون الآخر ، والعلم بالموضوع هو أن يعلم أنها في العدة ، والعلم بالحكم
هو أن يعلم أنه يحرم عليه ذلك .

وهنا سؤال . وهو هل العقد عليها يوجب تحريم زواجه بها ، بحيث
إذا انتهت العدة لا يجوز له أن يعقد عليها ، ويتزوجها ثانية ، أو لا ؟

والجواب يستدعي التمهيل التالي :

١ - أن يعقد عاياً ، ويدخل بها . وقد اتفقوا على أنها تحرم عليه
مؤبداً ، سواء أكان عالماً بالحكم والموضوع ، أو بأحدهما .

٢ . أن يعلم أنها في العدة ، وأنها تحرم عليه ومع ذلك عقد عليها ،
واتفقوا على أنها تحرم عليه مؤبداً .

وهنا سؤال يفرص نفسه ، وهو إذا كان الزنا بالمعتدة من وفاة أو

طلاق عبر رجعي لا يوجب التحريم - كما سبق ، فكيف أوجب العقد
من غير دخول التحريم المؤبد ؟ وهل تأثير القبول أعظم من تأثير العمل ؟
والجواب ان العارق هو النص الذي سذكره في الرقم التالي ، ولا
شيء سواه .

٣ - ان يعقد عليها ، ولم يدخل بها ، ولكنه عقد ، وهو حاهل
ناتها في العدة ، أو بأنه يحرم عليه ذلك . وقد اتفقوا على انها لا تحرم
عليه مؤبداً ، وان له بعد انقضاء العدة ان يستأنف العقد ، ويتزوجها
قال صاحب المسالك . وفي ذلك روايات كثيرة .

وقال صاحب الخواصر . لا خلاف أحده في شيء من ذلك .
بل الاجماع عليه ، وهو الحجة بعد الروايات المعتبرة المستحصصة . قال
الإمام الصادق (ع) . الذي يتزوج المرأة في عدتها ، وهو يعلم لا تحل
له أبداً .. وقال أيضاً : اذا تزوج الرجل في عدتها ، ودخل بها لم تحل
له أبداً علماً كان أو جاهلاً . وان لم يدخل بها حلت للجاهل ، ولم
تحل للآخر . اي اذا احتص العلم بأحدهما دون الآخر اختص التحريم
به ، مع العلم بأنه يحرم على الجاهل التزويج بها مع الدخول .

العقد على المتزوجة :

حكم العقد على المتزوجة حكم العقد على المعتدة في جميع الحالات ،
لماوانها لها في المعنى وريادة ، وهي العلاقة الزوجية ، فثبت التحريم
بطريق أولى ، ومن باب مفهوم الموافقة ، كما قال صاحب المسالك ..
هذا ، بالإضافة الى قول الإمام الصادق (ع) المرأة التي تزوج يفرق
بينها ، ثم لا يعاودان أبداً وأيضاً مثل عن امرأة نهي اليها زوجها

فتزوجت . ثم قدم زوجها بعد ذلك ؟ قال : نعتد منها جميعاً ثلاثة أشهر عدة واحدة . وليس للأخير ان يتزوجها أبداً .

عدد الزوجات

انعموا على ان للرجل أن يجمع بين أربع نسوة ، على شريطة عدم الخوف من الحور . ومجانبة العدل . كما هو صريح الآية الكريمة ، والعدل المنطوق بها هو القسم بين الزوجين - ويأتي الكلام عنه - والمساواة في الاعناق المصنفة . أما العدل والمساواة في المحبة فغير مطلوب ، لأنه تكليف بما لا يطاق .

والأصل في ذلك قوله تعالى : فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان ختم ان لا تعدلوا فواحدة - ٣ النساء .. والنواو هذا للتخيير لا للجمع . والا جاز الجمع بين ١٨ .. وهو ما نقل بصرورة الدين قال الإمام (ع) : لا يجوز الجمع بين أكثر من أربع حرائر . وقال : لا يجمع الرجل مائة في خمس .

وإذا حرجت احدهن من عصمة الزواج بموت أو طلاق بائن جاز له الزواج من أخرى ، ولا يجوز ان يتزوج الخامسة إذا كانت الرابعة معتدة من طلاق رجعي . لأن الرجعية تحكم الروضة من حيث وجوب الاعتاق عليها . وحوار ارجاعها قال الإمام الصادق (ع) : اذا برئت عصمة انطعمه . ولم يكن له عليها رخصة فله ان يحطب احتها . ولم يصرق المشهور بين الأخت والخامسة ، لأن العدة في اباحة الزواج تكسر منها هي بسببه انطلقت من العصمة ، وصيرورتها أجنبية أو كالأجنبية . ويؤيده قول الإمام (ع) : لا يجمع الرجل مائة في خمس . قال النائي لا يجوز نكاحها للمطلق .

قذف الحرساء والصماء :

الحرس آفة تصيب اللسان فتمنع عن الكلام ، وتعتل الحرس للسكر ، وحرساء للأنثى ، والصمم آفة تذهب حاسة السمع . ومن كان عنده روجة حرساء صماء لا تسمع ولا تستطيع الكلام ، وردها بالبر فبها التعصیل التالي :

١ ان يدعي بالبر . دوى ان يدعي مشاهدة ودوى ان يعيم البينة ، وهذه لا تحرم عليه . ولكن أخذ حد القذف ، وهو مخدوم حدة . على شريطة ان يثبت القذف عند الحاكم .

٢ ان يدعي المشاهدة . ويعيم البينة على ما فدها به ، وهذه أيضاً لا تحرم عليه . ويسقط حد أحد . بل حد أحد عليها . وهو الرجم لأنها محصنة ، على ان تثبت البينة عند الحاكم .

٣ ان يدعي المشاهدة . ولا تثبت البينة عند الحاكم ، فانها تحرم عليه مؤبداً ، ومن غير ملاءمة . ولا يسقط عنه الحد بالتحريم فان الشاهد الثاني في شرح التلمعة . لا يسقط الحد بتحريمها عليه ، بل يجمع بينهما ان ثبت قذف عند الحاكم . والا حرمت به وبين الله ، ونفي أحد في دمه على ما ذهب عليه رواية أبي بصير لابي عمي الأصل في الحكم .

وقال صاحب الجواهر : تحرم عليه وان لم يكن بينها لعان سلا خلاف أحد . بل الإجماع عليه مضافاً ان صحيح أبي بصير او موثقه . قذف الروجة الحرساء الصماء اما يوجب التعريق بينها شرطين الأول ان يدعي المشاهدة ، الثاني ان لا تقوم دسة على الزنا عند الحاكم . فمن لم يدع المشاهدة فلا تحرم عليه . وان ادعاها ، ولم تثبت البينة لا يعرق بينها في العاهر ، ولكن يجب عليه بينه وبين ربه ان لا يقرها اطلاقاً

الملاعة

إذا قدس الرجل روحه .. غير الحرمه وصياها فذهب بالرب ،
 او يعنى عنه الولد الذي وديته على فراشه . وكذا تسمى هي ، ولا يسه له
 حار له . بلاعها ، أما كيفية الملاعة وشروطها فبأي الكلام عنها في
 باب لظهور الآيه وسبع من هذا الحرمه ان شاء الله . ومنى تحت الملاعة
 حرمت عليه مؤدأ . قال الامام الصادق (ع) لزوجي تلاعاً لا تحتملها سكح
 أدأ بعد تلاعها . ومن صاحب الخواصر : الاحتماع على ذلك ،
 ولكن بشروط اللعان الآتية في محله .

عند الطلاق :

إذا طلق الرجل روحه ثلاثاً بينها رجعتان حرمت عليه ، ولا تحل
 له ، حتى يسكح روحاً غيره . وذلك ان تعتد بعد الطلاق الثالث . وعند
 انتهاء العدة من هذا بطلاق نروح روحاً شرعياً دائماً ، ويدخل بها
 الروح الثاني . فهذا عارضة يموت او يطلاق ، وانتهت عدتها جار للاول
 ان يعتمد عليها ثانية . فإذا عاد وفسخها ثلاثاً حرمت عليه . حتى تسكح
 روحاً غيره . وهكذا تحرم عليه بعد كل طلاق ثالث . وتحل له لتحل ،
 قال تعالى : الطلاق مرتان فامساك معروف أو سريع باحسان
 وقال سبحانه فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره -
 ١٢٩ آية

قال الإمام الرضا حميد لإمام الصادق (ع) : ان الله عز وجل
 إنما ادن في لطلاق مرتين . فقال الطلاق مرتان فامساك معروف أو
 سريع باحسان . يعني في الطبقة الثالثة .. فلا تحل له حتى تنكح زوجاً
 غيره ، ثلاثاً يوقع الناس الاستحفاف بالطلاق .

وعنى هذا ، يكون الطلاق ثلاثاً من نسيب التحريم المؤقت لا المؤبد
 أي ان المطلقة تحرم بالتطليقة الثالثة . وتحل بعد رواجها من المحلل
 ودخوله بها . ومعارضة لها بموت أو طلاق . ولكن الفقهاء الإمامية
 استثوا صورة واحدة ، وقالوا فيها بالتحريم المؤبد . وهي المرأة المطلقة
 تمراً طلاق العدة ، ومعنى طلاق العدة عددهم ان يقطعها . ثم يراجعها
 ويطلقها ، ثم يطلقها في طهر آخر . ثم يراجعها ويطلقها . ثم يطلقها في
 طهر آخر . ويجوز لا تحمل له الا محصل . فإذا عقد عليها ثانية بعد
 مفارقة المحلل . وطلقها ثلاثاً طلاق العدة كما فعل أولاً . حلت له محلل ،
 ثم عقد عليها ، ثم طلقها طلاق العدة ، حتى أكملت التطليقات التسع
 حرمت عليه مؤبداً . اما إذا لم يكن الصلح للعدة ، كما لو ارجعها ،
 ثم طلقها قبل الوطاء ، أو تزوجها بعد انتهاء العدة فلا تحرم عليه ،
 ولو طلق مرة واحدة .

وحاء في اللمعة وشرحها . . ما أتت العدة هو ان يطلق على الشروط
 ثم يرجع في العدة ويطلق ، ثم يطلق في طهر آخر . واطلاق العدة عليه
 من حيث الرجوع فيه في العدة . وتحرم المطلقة للعدة في التسمية ابداً
 اذا كانت حرة . وما عدا طلاق العدة من اقسام الطلاق الصحيح ،
 وهو ما اذا رجع في العدة ، ونحو الرجوع عن الوطاء ، أو رجع بعد
 العدة بعد جديد ، وان وطأ تحرم المطلقة في كل تطليقة ثلاثة للحررة ،
 وفي كل ثانية للأمة . وقد صاحب الخواهر . . الإجماع على
 ذلك ، ثم ذكر روايات عن الإمام الصادق (ع) . وسعود ان
 الموصوع ثانية في باب الطلاق ان شاء الله .

اختلاف الدين :

اتفقوا شهادة صاحب الخواهر وغيره على أنه لا يجوز للمسلم ولا

للمسلمة الترويج من لا كتب سماوي لاهل ملته ، وهم عدة الاوثان
والبران والشمس ، وسائر الكواكب ، وما يشعونه من الصور ،
وبالاولى من لا يؤمن بشيء .

وكذا لا يجوز للمسلم أن يتزوج من مجوسية ، وبالأولى ان لا تتزوج
المسلمة من مجوسي ، وان قيل بأن للمجوس شهة كتاب ، أي كان لهم
كتاب فتدلوه ، فاصحوا وقد رفع عنهم . وقد سئل الإمام أبو جعفر
الصادق (ع) عن المسلم يتزوج المجوسية ؟ قال : لا . ولكن إن كانت
له أمة مجوسية فلا بأس .

وقال صاحب الجواهر : « المجوس اما ألحقوا باليهود والصاري في
الحرية والديبات .. لعدم العرة عندما بغير التوراة والانجيل من باقي الكتب
التي هي على ما قيل نقل من الأنبياء بالمنفى ، لا ان ألصقتها نزلت من
رب العرة ، أو انها مواعظ . لا أحكام ، ولعله لذلك احتسأ أهل
الكتابين بعض الاحكام دون غيرهم ، فالذي يقوى في انظر حرمة
نكاح المجوس مطلقاً إلا بملك اليمين » .

وهل يجوز للمسلم أن يتزوج الكاتبة اليهودية والصراية ؟

وللفقهاء في ذلك أقوال أباها بعض الفقهاء الى أكثر من ستة . منها
عدم الحوار إطلاقاً ، ومنها عدم الحوار دوماً ، والحوار بالمتعة وملك
اليمن ، ومنها الحوار مع الاضطراب وعدم وجود المسلمة . ومنها الحوار
مطلقاً على كراهية . وهذا قد حجة من الفقهاء منهم صاحب الجواهر ،
وصاحب المسالك ، والسيد أبو الحسن الاصفهاني في وسيلة الحجة ، وعن
على هذا الرأي ، والدليل عليه :

أولاً : الأدلة النافذة على اباحة الزواج بوجه عام ، حرج منه رواج
المسلم بالمشرقة ، والمسلمة بالمشرك والكتابي . وفي ما عدا ذلك مدلولاً
ومشمولاً للعمومات والاطلاقات .

ثانياً قوله تعالى : اليوم أحل لكم الطيبات وصدام الدين «وتو
الكتب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصات من المؤنات والمحصات
من الدين أوتوا الكتب - هـ للساء . هـ فان هذه الآية صهره في حل
اهل الكتب دواماً ومنعة ومملك ليس . والمرد بالمحصات بعينها .
أما قوله سبحانه : ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن . فإنه خاص
بالمشركات . وهو غير الكتابات . وما آية : ولا تنكحوا عقيم
الكواهر . فبست صريحة في الزواج . لأن لامك «لعمم كى يكى به
عن الزواج يكى به عن غير الزواج ايضاً . بل قد صاحب المسالك
هـ ان الآية ليست صريحة في اراده النكاح . ولا فيها هو أهم منه .

ثالثاً لروايات الكثيرة عن أهل البيت (ع) . وهي المفسدة في
ذلك . وقد ذكرها صاحب الوسائل وخواهره ووصفها هذا بامتنعة .
أي انها بلغت حداً من الكثرة يعجز عن متواتر منها ان رجلاً سأل الإمام
الصادق (ع) عن رجل مؤمن يتزوج يهودية وانصرته ؟ فقال الإمام
اذا أصاب المسمة فإذا يصح باليهودية ونصرانية ؟ قال السائل يكون
له فيها الهوى فقال الإمام . ان فعل فليصمها من شرب خمر وأكل
لحم الخنزير . واعلم ان عليه في دينه عصاة .

فم يجمع الإمام السائل من لزواج بالكنيسة . بل أدب له بذلك .
حيث قال : ان فعل فليصمها من شرب الخمر هـ هذا من حيث الدلالة
أما من حيث لشد فقال صاحب المسالك : هـ ان هذه الرواية أوضح ما
في الباب سداً . لأن طريقها صحيح . وفيها اشارة الى كراهة التزويج
المذكور . فممكن حل لهما نوارده على كراهة جمعاً بين الروايات
- ثم قال وقد انتهى الفقهاء في الخلاف ولادلة الى ما لا صائل تحته .

وبالاجاز انه قد ورد عن أهل البيت (ع) روايات تمنع من الزواج
بالكنيسة . وروايات تخير ذلك . وهذه رواية أبي قال فيها الامام :

• ان علمه في دينه عصا صفة ، تجمع بين الروايات ، وذلك بحمل الروايات
المتعة عن الكراهية ، وحمل المحيرة على مجرد الاشارة . وتكون النتيجة ان
رواج الكتابة مكروه لا محرم ، ويسمى هذا الجمع شرعياً ، لأن الدليل
عليه من الشرع بالدلائل .

أما صاحب الخواهر فوجه بعد ان اصاب في رد الداعي والمفتني قال :
• ومن ذلك كله يظهر لك صمد التفصيل بين الدائم وغيره ، وأضعف
منه جصاص احوار تلك اليمين ، وكذا التفصيل بين الجواز وغيره ،
فان جميع ذلك صاف بعموم . ولا سمعته من كتاب ولسته .
وتجدر الاشارة إلى انه لا فرق في حور بكاح لكتامة دمية كات أو
حرية .

ومن انظر كيف قوبل بعض الدعي ان يهودية وانصرية تحاول
بولد على اعتناق دينها وأية علاقة لذلك في صحة المقد وماده ؟
والا حرم التزويج بالنسبة مع الخوف منها على دين الولد وعقبته .

الارتداد عن الاسلام :

من كان على دين الاسلام ثم ارتد عنه ان عسيره فلا يحل رواجه
اطلاقاً رجلاً كان أو امرأة ، فطرياً أو منبياً ، والمرند المطري هو
الذي يكون أحد أبويه أو كلاهما مسلماً ، والمرند الذي من كان أبواه
غير مسلمين ، ثم يعتنق هو الاسلام ، ثم يرتد عنه ، والارتداد قسميه
مانع من رواج قس صاحب المانك ، ان الارتداد صرب من
صروب الكفر الذي لا يباح التكاثر معه ، ونقل صاحب الخواهر عن
شاهد لأول انه قس في كتب الدروس ، لا يصح تزويج المرتد
وامرتاة على لاطلاق .

وعليه ، فإذا كان الزوجان مسلمين ، ثم ارتد أحدهما عن الإسلام ،
وبقي الآخر على إسلامه فيجري الحكم على التخصيل الثاني

١ - أن يرتد أحد الزوجين قبل الدخول ، وقد أجمعوا بشهادة
صاحب الخواهر على أن الزواج يبطل ساعة الارتداد ، سواء أكان المرتد
هو الزوج أو الزوجة ، وسواء أكان الارتداد عن فطرة أو عن ملة ،
لأن الارتداد يفسد مانع من الزواج ، ولذا يبطل الزواج إذا ارتد أحدهما
ثم أن ارتد الزوج ، وبقيت هي على إسلامها فعليه أن يدفع لها
نصف المهر ، لأن الصبح جاء من جهته فكان كما لو طلق قبل الدخول
وأن ارتدت هي ، وبقي هو على إسلامه أو ارتد معها فلا شيء لها .
لأن ارتدادها سبب من أسباب الفسخ .

٢ - أن يرتد الزوج عن فطرة بعد أن يدخل . فيصح الزواج في
الحال بقاءً ، لأنه يقتل وإن تاب ، وينقسم تركته ، وتعتد زوجته عدة
الوفاء . قال الإمام الصادق (ع) من رتد عن الإسلام . وحده رسول
الله (ص) وكسبه فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه . وامرأته بائنة يوم
ارتد ، وينقسم ماله عن ورثته ، وتعتد امرأته عدة الفتوى عنها زوجها ،
وعلى الإمام أن يقتله ، ولا يتيه .

وعليه أن يدفع لها المهر كاملاً ، لاستفراجه بالدخول

٣ - أن ترتد هي عن ملة أو عن فطرة لا فرق ، أو يرتد هو
عن ملة بعد الدخول ، وحينئذ ينتظر انقضاء العدة ، فإن دمج من
ارتد عن ارتداده أثناء العدة ثبت الزواج . ولا يصح . وفي جميع
الحالات عليه أن يدفع لها المهر كاملاً ، لاستفراجه بالدخول

اسلام احد الزوجين :

إذا كان الزوجان غير مسلمين، ثم أسلم أحدهما فعليه التمسك بالتالي .

١ - أن تكون هي كتابية ، وهو غير مسلم بصرف سطر عن كونه كتابياً أو وثيقاً . ثم يدخل هو في الاسلام ، وتنتهي هي على يهوديتها أو نصرانيتها . وقد أجمعوا شهادة صاحب الجواهر والمسالك والحدائق على بقاء الزواج بحاله . سواء أكان الزوج قد دخل . أو لم يدخل بعد ، حتى الدين قالوا بأن المسلم لا يجوز له أن يعتقد على الكثبية ابتداء قالوا بها بقاء الزواج ، لأن حكم الانتداء غير حكم انقضاء والاستمرار .

٢ - أن يكون هو كتابياً ، وهي غير مسلمة بصرف النظر عن كونها كتابية أو وثيقة ، ثم تدخل هي في الاسلام دونه، وحيث يدخل . فإن كان لم يدخل بعد انقضاء الزواج في الحال ، لعدم العدة ، ولأن الكنائسي لا يجوز له أن يتزوج المسلمة بضرورة الدين والمذهب، وبالأولى الوثني ، وبسبب ما من المهر شيء ، لأنه لم يدخل . والصحيح جاء من جهتها لا من جهته، ولا عدة لها لعدم الدخول، قال الامام الصادق (ع) إذا أسلمت امرأة ، وروجها على غير الاسلام حُرِّقَ بسببها وفي رواية أخرى صحيحه شهادة صاحب الجواهر انقطعت عصمتها منه ، ولا مهر لها ، ولا عدة له عليها . وما خالف هذه الرواية من النصوص فهو متروك لا عامل به كما قال صاحب الجواهر. وقال صاحب الحدائق: ما دلت عليه الرواية من وجوب التمركة وعدم المهر والعدة هو المعروف من مذهب الفقهاء .

وان أسلمت بعد أن دخل بها فلا يفسخ النكاح في الحال، بل ينتظر حتى تنقضي العدة ، فإن أسلم في اثباتها فهي زوجته ، وإلا دلت منه ، وعليه المهر . لأنه استقر بالدخول ، قال صاحب الجواهر : هذا هو

الحكم وفقاً للأكثر ، بل هو المشهور ، لأن الله لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، مصافاً إلى النصوص الخاصة ، وقيل الشهيد الثاني في شرح اللمعة : « هذا هو المشهور بين الفقهاء ، وعليه الفتوى ، ولشيخ قول بأن النكاح لا يصح بانقضاء العدة إذا كان الزوج دميّاً قائماً بشروط الدمة . ولكن لا يمكن من الدخول عليها لبلاً ، ولا من الخلوة بها ، ولا من إخراجها إلى دار الحسب ما دام قائماً بشروط الدمة استناداً إلى روايت ضعيفة مرسلّة أو معارضة بما هو أقوى منها »

٣ - أن يكون الزوجان غير كتابيين ، بل كانا وثنيين أو ناصبيين وما إليهما ، فإذا أسلماً معاً نفى النكاح ، سواء أكان قبل الدخول أو بعده ، لعدم الموجب للصحة ، وإن أسلم أحدهما دون الآخر يُنظر فإن كان ذلك قبل الدخول أصبح العقد في الحال ، لعدم العدة ، ولأن المسلم إن كان هو الزوجة فلا سبيل لغير المسلم عليها ، وإن كان هو الزوج فإن المسلم إنما يجوز له الزواج بالكتابية لا بغيرها ، ولا شيء لها من المهر إن أسلمت هي ، لأن الصبح جاء من قبلها ، وإن أسلم هو فعليه نصف المهر ، لأن الصبح جاء من جهته .

وإن أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الصبح على انقضاء العدة ، فإن أسلم أو أسلمت قبل انقضاءها نفى الزواج ، وإلا فُرّق بينهما ، وعليه المهر لمكان الدخول ، قال صاحب الحواهر : « بلا خلاف في ذلك ولا إشكال نصّاً وفتوى » . وقال صاحب المسالك : « هذا بما لا خلاف فيه » .

وحاء في كتاب الوسائل عن منصور بن حازم أنه قال : سألت الإمام الصادق (ع) عن رجل مجوسي أو مشرك من غير أهل الكتاب كانت تحت امرأته ، فأسلم أو أسلمت ؟ قال : ينظر بذلك انقضاء عدتها ، فإن هو أسلم أو أسلمت قبل أن تنقضي عدتها فهي على نكاحها الأول ، وإن هو لم يسلم ، حتى تنقضي العدة فقد بانت منه

النكحة غير المسلمين :

أنكحة غير المسلمين كتبها صحيحة ، على شريطة أن تقع على لوجه
سدي يعتقدونه في دينهم ، وعن المسلمين ترت عليها جميع آثار الصحة
من غير فرق بين أهل الكتاب وغيرهم . حتى الذين يحيزون نكاح
المحارم . وقد ثبت عن أهل بيت (ع) : من دان بدین قوم لزمته
أحكامهم . لرموهم بما الرموا به أنفسهم . وهذا المبدأ يطبق الآن
ويعمل به في لسان فيما يختص بالأحوال الشخصية . فان لكل طائفة
محاكمها في ذلك .

وإذا أسلم سروحان أو أحدهما طفا أحكام الاسلام على من اعتنقه ،
وأصبها من لعادات والتقاليد ما يتفق مع شرعة الاسلام ، وانطلقا ما
يناهما . قال صاحب الخواهر في باب الزواج في المسألة الأولى من المقصد
لثالث : تحكم بصحة ما في أيديهم من النكاح وغيره ، بمعنى ترتب
الآثار عليه . وان كان فاسداً عند . بل يُقرون عليه بعد الاسلام ما
لم يكن لمصدر مستمراً ، فانه لا يُقر عليه حينئذ بعد الاسلام . أي
ن من أسلم نُقر ما مضى من أفعاله ، حتى ولو كان محالاً للإسلام ،
اما ما يقع منها بعد الاسلام فنقر المواقف ، وسقط المحال

الاحرام :

المحرم للصح أو للعمرة وجهاً أو بدنًا لا يحل له ان يتزوج أو يروح
رحلاً كان أو امرأة . وكيلاً كان أو أصيلاً أو ولياً . فان حصل
عقد الزواج حين الاحرام بطل العقد ، سواء أكان انعقاداً عاماً بالتحريم
أو جاهلاً . هذا ، بالقياس إلى العقد . اما بالقياس إلى التحريم فيطر .
فان كان العقد جاهلاً بالتحريم حرمت المرأة المقنود عليها مؤقلاً . وهذا

أحلاً . أو أحل الرجل . ن لم تكن المرأة محرمة جاز له استئناف العقد عليها . وإن كان علماً بالتحريم فُرق بينهما ، وحُرمت مؤسداً . قال لإمام الصادق (ع) المحرم لا يتكح ولا يتكح . ولا يحط ، ولا يشهد النكاح . وإن تكح فكحه باطل

قال الشهيد الثاني في شرح اللعة هذا هو المشهور . ولا تحرم الزوجة بوطنها في الاحرام مطلقاً ، سواء أكان الواطن علماً بالتحريم أو جاهلاً .. وسبق الكلام على ذلك في الجزء الثاني فصل تروك الاحرام .
قصة الزواج :

الكفاءة :

الكفاءة بين الزوجين عند الإمامية هي الاسلام ، وكفى به جامعاً من غير فرق بين المذاهب الاسلامية وهرقها جميعاً . قال صاحب الجواهر في باب لزواج - المسألة الاولى من بواحق العبد ما يصح بالخرف والمدار على الاسلام في النكاح . وإن حجب عرقه التي لم يثبت لها النصب والعلو أو نحو ذلك مله واحدة يشتركون في النكاح بينهم والتوارث . وعبرهما من الاحكام والحدود . ونقل صاحب الجواهر روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) في هذا المعنى . ووصفها بالتواترة ، يذكر منها ما يلي .
 ان الإمام علي بن الحسين جدد الإمام الصادق (ع) لما أنكر عليه بعضهم لزواج من بعض ناس وتزويجهم قال : « ان الله رفع بالاسلام

الرجل الذي يصيب العصب والدم . يوسد من أهل البيت (ع) وقرابة الرسول لأصم (ع) ، وهو عند الإمامية كافر ، وإن نطق بالشهادتين ، لأنه مخالف لما ثبت بضرورة الدين ، والقرآن الكريم ، وهو قوله تعالى « من لا آمنكم عليه حراً ، لا إمودة في العرس » واحمد هو الذي يصف واحداً من أهل البيت أو غيرهم بعض الصفات للإمامية ، فقله كافر ولو نطق بالشهادتين

كل حسيمة ، وآتم به الناقصة ، وأكرم به اللؤم ، فلا لؤم على مسلم ،
وانما اللؤم لؤم الجاهلية .

وقد الامام محمد الباقر أبو الامام الصادق : الاسلام ما ظهر من
قول أو فعل ، وهو الذي عبه جماعة من الناس من العرق ، وبه حقت
الدماء ، وعيه حرمت الموارث . وحادر الكناح ، واحتسموا على الصلاة
والركعة ، والصوم والحج ، وخرجوا بذلك من الكفر .

وقال الامام الصادق (ع) : الاسلام شهادة ان لا إله إلا الله ،
والتصديق برسول الله (ص) وبه حقت الدماء ، وعليه حرت المأكول .

هذا ، بالنسبة إلى العرق والمذاهب الاسلامية ، أما بالنسبة إلى الطبقة
والعصرية فكان صاحب الشرائع والخواهر ، وغيرهما من فقهاء الامامية ،
يخبر عندما ان يتزوج العبد بالحرية ، والعجمي بالعربية ، وغير الهاشمي
بالحاشمية ، وبالعكس ، وكذا أدب الصنائع الدينية ، كالكناش والحمام
وغيرهما ان يتزوجوا بنوات الدين والعلم والنبوتات .

وقد صاحب الخواهر من جماعة من كبار العلماء ، منهم الشيخ
الطوسي والشيخ المجدد وسو رهرة والعلامة الحلي ان من شرط الكعبة
وصحة الزواج ان يكون الزوج قادراً على الفقة ، ولكن أكثر الفقهاء
على خلاف ذلك لقوله تعالى ان يكونوا فقراء يعيهم الله من فضله .

نكاح الشعار :

نكاح الشعار هو ان يقول أحد الزوجين للآخر : زوجتك ابنتي أو
ابني على ان تزوجني استك أو احثك ، ويقبل الآخر ، بحيث يكون
نصيح كل واحدة مهراً للآخرى ، وكان هذا النوع من الزواج معروفاً
في الجاهلية ، فحرره الاسلام بانعاق جميع المذاهب ، لقوله الرسول
الاعظم (ص) : لا شعار في الاسلام .

التعريض والخاطبة :

لا يجوز التعريض للمتروحة بالعقد عليها ، ولا للمعتدة من طلاق رجعي . لأنها تحكم الزوجة ، أما المعتدة الباتة فيجوز التعريض لها من مطلقها وغيره ، عني ان يتم العقد بعد انقضاء ابعده إذا كان المتعرض غير الزوج الذي طلق ، حيث يحل له الرجوع اليها ، قال تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكنتم في أنفسكم علم الله انكم مستذكرون ولكن لا تؤاعدوهن سرّاً إلا ان تقولوا قولاً معروفاً » - الآية ١٣٥ .

الرضاع

تكلمنا في الفصل السابق عن حملة من أسباب تحريم الزواج : السب ، والزنا ، والمصاهرة ، والعقد على المعتدة ، وعلى المتروجة ، وعدد الروحات ، وقذف الحرماء الصبا ، والملاعة ، وعدد الطلاق ، والاختلاف في الدين ، والارتداد عن الإسلام ، والأحرام للحج أو العمرة . تكلمنا عن كل سبب من هذه الأسباب بفقرة خاصة .

ومن أسباب التحريم الرضاع . وعقدنا له فصلاً مستقلاً بالطريق أهميه . وتعدد شروطه ، وكثرة عروجه ، والأصل فيه قوله تعالى . **وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتُمْ وَأَحْوَانُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَمَا تَوَاتَرَ عَنِ الرِّسُولِ الْأَعْظَمِ وَأَنْتُمْ بَيْنَهُمْ** . يحرم من الرضاع ما يحرم من السب . ومعنى الحديث الشريف أن كل امرأة حرمت عليك سب السب فإنها تحرم عليك سب الرضاع

الشروط :

الرضاع لا يؤثر التحريم ويشتره إلا إذا توافرت الشروط التالية .

١ ان اللبن الذي يرضعه الطفل يجب ان يكون من امرأة متزوجة
رواجاً شرعياً ، واحتلتوا اذا كان لها من وطء الشبهة . هل ينشر
التحريم تماماً كالزواج ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخدائق والجواهر الى الحاق الشبهة
بالزواج الشرعي في التحريم . قال صاحب الجواهر : « نكاح الشبهة
كالعقد الصحيح ، وفقاً للأكثر ، بل لم نجد فيه خلافاً محققاً » . وقال
صاحب الخدائق : « المشهور الحاق اللبن الذي عن نكاح الشبهة باللبن
الذي عن النكاح الصحيح ، لأن نكاح الشبهة موجب للنسب ، كالنكاح
الصحيح ، واللبن تابع للنسب »

وهذا هو الصواب ، فان من تشع مصادر الشريعة ، وأقوال الفقهاء
يجد ان النكاح الصحيح اسم لمعنى عام يشمل الزواج ، ووطء الشبهة .
هذا إلى ان قوله تعالى : « وامهاتكم الملاتي أرضعنكم » يشمل كل
مرضعة ، سواء أكانت زوجة شرعية ، أو موطوءة بشبهة ، أو رابية ،
أو غير متزوجة ، خرجت الرابية وغير المتزوجة بالدليل ، فثبتت الزوجة
والموطوءة شبهة على حكم العموم ، ومهما يكن ، فقد أجمعوا - إلا من
شد - على انه لا أثر للبن الذي تدره المرأة من غير نكاح ثيباً كانت
أو بكرأ ، ولا للبن الذي تدره بسب الزنا ، إذ لا حرمة لماء الزاني ،
ولا للبن الذي تدره من غير حمل أو ولادة ، حتى ولو كانت متزوجة
رواجاً شرعياً ، ويدل عليه ان الامام الصادق (ع) مثل عن امرأة درت
لها من غير ولادة ، فأرضعت ذكراً وانثى ، أبحر من ذلك ما
يحرم من الرضاع ؟ قال لا

واحتسبوا في اللبن الذي تدره الحامل قبل ان تلد : هل ينشر الحرمة ؟

ولهم في ذلك قولان ، أصحها انه لا أثر للبن الحمل ، لان انتشار
الحرمة على خلاف الاصل . فيقتصر فيه على موضع اليقين ، وهو الوضع ،

وهذا قال صاحب الجواهر ، ونقل الإجماع عليه عن كتاب الخلاف
للشيخ ، والعبة لابن رهرة ، والسرائر لابن إدريس ، ويومى إليه
قول الإمام الصادق (ع) : « ما أرصعت امرأتك من لى ولدك ولد
امرأة أخرى » . فقوله (ع) لى ولدك بصدى على ما بعد الوضع ،
لا قلته

ثم انه لا يشترط بقاء المرسعة في عصمة صاحب اللى ، فلو طلقها ،
او مات عنها ، وهي حامل منه ، او مرصع ، ثم أرصعت ولداً ثبتت
الحرمة مع توابع سائر الشروط ، حتى ولو تزوجت ، ودخل بها الثاني ،
قال صاحب الجواهر :

« لا يعتبر في بشر الحرمة بقاء المرأة في حال ارحل قطعاً واجماعاً ،
فلو طلق الزوج ، وهي حامل منه ، ثم وصفت بعد ذلك او طلقها ،
وهي مرصع ، او مات عنها كذلك فأرصعت ولداً بشر هذا الرصاع
الحرمة ، كما لو كانت في محله ، والإجماع على ذلك ولا فرق بين
ان يرتفع في العدة او بعدها ، ولا بين ان يستمر اللى او يقطع ثم
يعود . وكذا لو تزوجت ودخل بها الزوج الثاني ، ولم تحمّل منه ،
او حملت منه ، مع كون اللى بحاله ، ولم تحدث فيه زيادة فانه للأول
ايضاً بلا خلاف » .

٢ الشرط الثاني للتحريم ان يمتص الرضيع اللى من الثدي ، فلو
وُحر في حلقه ، او شره بطريق غير الامتصاص مباشرة لم تثبت الحرمة ،
قال صاحب الشرائع والخواهر : « لا بد من ارتصاعه من الثدي في
قول مشهور . تحقيقاً لمسئ الارتنصاع . هو وُحر في حلقه ، او وصل
إلى حوفه بحقة ، وما شاكلها لم تنتشر الحرمة . لعدم صدق الارتصاع
ولحر ردارة عن الصادق (ع) : « لا يحرم من الرصاع إلا ما ارتصع
من ثدي واحد » . وكذا لو وُحر فأكله حلاً فلا خلاف بينا ،

وكذا لو مرح اللبن بغيره ، كما لو ألقى في فم الصبي مائع فوضع
فامترح حتى خرج عن كونه لباً ، أما إذا لم يخرج اللبن عن الاسم
بالامتراح فيجوز عليه حكم اللبن الذي يوجب التحريم .

٣ اجمعوا شهادة صاحب الخواهر والحدائق والمسالك على أنه
يشترط في نشر التحريم ان يستوي المرتضع عدد الرضعات المطلوبة بكاملها
قل ان يكمل الحولين من عمره . ولا اثر ارضاعه بعدهما قل او أكثر ،
حتى لو فترض منه بقي له رضعة واحدة من العدد المطلوب فأكملها
بعد الحولين بلا فصل ، او رضع بعدهما شهراً لم تنتشر الحرمة ، لقوله
تعلي وابوالدات برضعت أولادهما حولين كمدب لمن أراد ان يتم
الرضاعة ، وللحديث الشريف لا رضاع بعد عظام ، وللرواية عن الامام
الصادق (ع) : الرضاع قبل الحولين .

واختلفوا في من ولد المرصعة الاصيل الذي حصل اللبن بسبه . هل
يشترط ان يكون ايضاً في الحولين تماماً فلمرتضع او لا ؟

قال صاحب الشرائع والمسالك لا يشترط ذلك . ولا نجب مراعاة
الحولين في ولد المرصعة .

ونحن على رأي صاحب الخواهر الذي اشترط ان لا يتجاوز الحولين ،
وأوجب مراعاتهما في ولد المرصعة ، لأن هذا الولد الاصيل اذا أتم
الحولين ، ثم أرضعت غيره بعدهما يصدق على ارضاعها هذا الغير انه
ارضاع بعد العظام . أي بعد عظام الاصيل وبشيء انه لا رضاع بعد
عظام بالاتفاق .

وإذا حصلت الرضعات المطلوبة . وشككنا . هل كانت قبل ان
يكمل المرتضع الحولين ، أو بعدهما ، اذا كان الأمر كذلك فلا تنتشر
الحرمة ، لأن الشك في الشرط شك في المشروط ، فيبقى أصل الاباحة
وعدم الحرمة .

٤ - انفقوا شهادة صاحب الجوهر ومسالك و الخدائق وغيرهم على ان الرضاع كيف انفق لا يشر الحرمه . بل له نحو خاص . وقد جاء بيانه وتعيينه ثلاثة أشياء الأول بما يتركه الرضاع من تأثير في جسم الطفل ، وهو ان يست اللحم . ويشد لعظم . الثاني بالعدد ، وهو ان يرصع الطفل خمس عشرة رصعة من امرأة واحدة ، لا يحصل منها رضاع من امرأة اخرى . وهذا هو معنى قول الفقهاء لا بد من التوالي بين الرضعات . الثالث لتحديد بالزمان . وهو ان يرصع من امرأة واحدة يوماً وليلة ، أي ٢٤ ساعة

ويجب على الأول الإجماع المعلوم عن تدبير صاحب الجوهر ، والحديث المروي عن الرسول الأعظم (ص) في كتاب الرضاع ما انت اللحم ، وشد العظم . وأيضاً ما استقصى - ما زال الكلام لصاحب الجوهر - عن الإمام الصادق (ع) - لا يحرم من الرضاع إلا ما انت اللحم ، وشد العظم ، ومثل هل يحرم من الرضاع الرصعة والرضعتان والثلاث ؟ فقال لا إلا ما انت اللحم ، وشد العظم

ويجب على الثاني والثالث قول لإمام الصادق (ع) لا يحرم من الرضاع إلا رضاع يوم وليلة . أو خمس عشرة رصعة .

وقال أبو الإمام الباقر (ع) لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم وليلة ، أو خمس عشرة رصعة متواليات من امرأة واحدة من لبن حمل واحد ، لم يحصل بينها رصعة امرأة غيرها ، ولو ان امرأة ارضعت غلاماً ، أو جارية عشر رضعات لم يحرم نكاحها .

ولا بد ان يكون عدد الفحل في اليوم والليلة محصوراً بسن امرأة واحدة لا يتخلله في هذه المدة طعام أو رضاع من امرأة اخرى ، وأيضاً لا بد ان تكون الرصعة في العدد كاملة نروي لفصل ، وان يرصع كلها احتياج الى الرضاع .

وتسأل ان قولك : « لا يتحلل طعامه » لا يتفق مع قول صاحب المسالك . « لو فصل بين الرصعات عما كوى أو مشروب لم يصر في التوالي قطعاً وكذا لا يصر شربه الذي يصر رصاعاً ، وإنما يصر ويقطع التوالي ارضاع امرأة أخرى . » وأيضاً لا يتفق مع قول صاحب الجواهر : « لا يصر الفصل بالأكل ونحوه » بل بوجود الذي يصره بلا خلاف أجده فيه .

ويجب أن صاحبي المسالك والجواهر أرسلوا هذا القول دون أن يستدلوا عليه بنقل أو عقل . وذلك على أن الأكل يجمع من بشر الحزمة أنه يؤثر في سائر اللحم واشتداد العظم : ومعه لا يستند لسائر الاشتداد إلى الرصاع وحده كما هو المطلوب شرعاً ، هذا بالنسبة إلى الإثبات والاشتداد . وأما بالنسبة إلى العدد وليوم والبلية فلا الأكل فاصل اجبي . وقول الإمام (ع) « لم يعصل بينها رصعة غيرها » لا يدل على جوار الفصل بالأكل ، بل هو على العكس أدل ، لأنه إذا اصررت الرصعة من امرأة أخرى فالأولى أن يصر الأكل ويجمع من التحريم ، لأن كلاً منها فاصل ، وكلاً منها يؤثر في إسبات اللحم ، واشتداد العظم ، والحمود على صاهر السبط يخالف ما عليه أهل الاجتهاد والصبر البيرة . وقد وردت روايات شديدة ومنزوعة في باب الرصاع تردد بعضها بعض الفقهاء ورد على صاحب الجواهر بما يصره بالحرف الواحد : « لو ساع للفقهاء التردد بكل ما يجد ، أو الحمود على كل ما يرد ما أحصر للفقهاء عود ، ولا قيام للدين عمود » . سأل الله تعالى توثير الصبر وصحاه السيرة .^١

نظر آخر . حامس من حرمه . باب الزوج . الشرط الذي بشر حرمه بالرصاع عند مرجع قول حنف . يوم وبلية . على ما يصره وصيه . وقد يحد من هذه العبارة التي وصفاها

وقال كثير من الفقهاء . ان كل واحد من الثلاثة ، أي نبات اللحم واشتداد العظم ، وخمس عشرة رصعة ، ويوم وليلة ، كل منها أصل برأيه ، فإذا أرصعته يوماً وليلة دون ان يتم الخمس عشرة رصعة ، ودون ان يبيت اللحم ويشد العظم ، او رصع حتى تست اللحم واشتد العظم قبل اكمال العدد، وقبل انقضاء الـ ٢٤ ساعة كفي في ثبوت الحكم .

واندي براه ان الاصل هو نبات اللحم واشتداد العظم . وان العدد والرمز علامتان شرعيتان على السات والاشتداد ، ودليلا صحيحة على ابن رثاب التي ذكرها صاحب الجواهر والوسائل ، وهي ان الإمام الصادق (ع) مثل عما يحرم من الرصاع ؟ فقال ما است اللحم وشد العظم قال السائل . فيحرم عشر رصعات ؟ فقال الإمام لا ، لأنه لا يست اللحم ، ولا يشد العظم عشر رصعات

فقول الامام، لانه لا يست اللحم ولا يشد العظم عشر رصعات واضح وصريح في ان المدار على السات والاشتداد . ومنها يمكن ان النتيجة واحدة . لانه متى كما على يقين من واحد من الثلاثة ثبت الحكم، وإذا شككنا في واحد منها يرجع إلى التعديريين الآخرين ، وإذا شككنا فيها جميعاً فلا حرمة . لأن الاصل هو عدم . حتى يثبت واحد منها

٥ . الشرط الخامس حياة المرصعة عند جميع الرصعات . فلو افترسها انها ماتت قبل الرصعة الأخيرة ، فثبت اليها الفحص بعد الموت، وانصاع من ثبوتها لم تثب الحرمة . لأنه لا يصدق عليها بعد الموت اسم المرصعة

وتسأل : هل تلحق النائمة والمعص عليها بالميتة ؟

قال صاحب الجواهر لا . للاكتفاء بمجرد احية دون اعتبار الفصد .

٦ . ان يكون اللز لعجل واحد ، والفعل هو روح المرصعة . ويدل على هذا الشرط ما جاء في الرواية السابقة : او خمس عشرة

رضعة من امرأة واحدة من لبن محل واحد ، ويتصرع عن هذا الشرط
احكام كثيرة .

و منها : إذا ارصعت طفلاً بعص الصاب ، كئاني رصعات لبن
رجل ، ثم فارقتها وتزوجت بغيره ، وولدت من الثاني ، وصادف أن
اكملت نصاب الرصعات للطفل ، وارصعته سحاً ، وكان الطفل في
خلال ذلك يتعذى بالطعام او لبن امرأة اخرى ، إذا كان كذلك لم
تنتشر الحرمة بين المرضعة والرضيع ، ولا بينه وبين الزوج الأول ، ولا
الثاني ، اي لا تكون المرأة أماً للرضيع ، ولا الزوج أباً له

و منها : إذا ارصعت المرأة صبياً الرصعات المطلوبة من لبن محل
ثم طلقها هنا ، وتزوجت بغيره ، وارصعت صبية تمام العدد من لبن
الثاني فلا تثت الحرمة بين الرضيعين الصبي والصبية ، فكان تعدد الفضل
وعلم اتحادهما ، قال صاحب الجواهر : ولو ارصعت اثنين مثلاً لبن
فحلبين الرضاع المحرم لم يحرم احدهما على الآخر على المشهور بين الفقهاء
شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً .

وهذا يتبين ان الاحوة من الأم في الرضاغة لا تنكهي في نشر الحرمة.

و منها : إذا ارصعت صبياً وصبية من روح واحد تثت الحرمة
بينهما ، سواء أكان رصاعهما في زمن واحد او في وقتين مختلفين . وسواء
أكان لبن ولد واحد او ولدين . ولو افترض ان ارصعت مئة لبن
روح واحد حرم بعضهم على بعض ، لأهم احوة من الرضاغة لأب
وام .

و منها : ان الفقهاء قد اجمعوا بشهادة صاحب الجواهر على
انه إذا كان للرجل أكثر من زوجة ، وارصعت إحدى الزوجات ذكراً
الرصعات المطلوبة ، وارصعت الأخرى انثى تثت الحرمة بين الذكر

والأنثى ، وصاروا أخوين من الأب . وبهذا يتبين ان الأخوة من الأب في الرضاغة تكفي لثبوت التحريم بين الرضيعين الأخيين ، ولا تكفي الأخوة من الأم وحدها ، ويدل على هذا ما جاء في صحيح الحلبي انه سأل الامام الصادق (ع) عن رجل يرضع من امرأة ، وهو علام ، أحل له ان يتزوج אחתها لأنها من الرضاغة ؟ فقال ، ان كانت المرأة رضعنا من امرأة واحدة من لبن محل واحد فلا تحل ، وان كانت المرأة رضعنا من امرأة واحدة من لبن محلين فلا بأس بذلك .

وبهذا تخصص قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، ويستثنى منها الأخت من الأم ، حيث تحرم الأخت الحلبية منها ، ولا تحرم الأخت الرضاعية .

النتيجة :

ومضى توافرت جميع الشروط المتقدمة بصير الرضيع ابناً للرضعنة ولزوجها صاحب اللبن ، ويكون حكمه بالنسبة اليها حكم الولد النسبي في انتشار الحرمة ، وبصير اصولها كالآباء والأجداد والأمهات والحداث اصولاً له ، وفروعها كالأولاد اخوة له ، وابناء اولادها ابناء اخوته من غير فرق بين ان يكون الأصول والفروع من جهة النسب او من جهة الرضاغة

وبصير اولاد الرضيع وولادهم اولاداً للرضعنة ولزوجها صاحب اللبن ، اما آباء الرضيع واخوته فهم اجاب بالنسبة للرضعنة وزوجها ، وبالأول بالنسبة لأصولها وفروعها وأخوتها وأخواتها قال صاحب الجواهر . و ان موضوع المحرم بالرضاع هو موضوع المحرم بالنسب ، فتقول بدل تحريم الأخت من النسب تحريم الأخت من الرضاع ،

ولست كذلك . وهكذا في حبة الين والأب . ولجميع بين لأختين
وعبر ذلك

واليك المثال ابراهيم رضيع من عاتكة المتروجة من حبل فبصر
ابراهيم هذا لرضاع ولداً لعاتكة ووجها حليل ، وام عاتكة نصير
حدة لابراهيم لأمه . وبنوها حداً له لأمه ايضاً ، وأخوتها احوالاً له .
وأخواتها حالات . ونصير ام حليل حدة لابراهيم لأبيه ، وابوه جداً
له لأبيه . وأخوته اعماماً ، وأخواته عمات ، اما اولاد حليل . وهو
ابو الرضيع من الرضاغة فهم اخوة لابراهيم . واولادهم اولاد اخوة له
سواء اكانوا اولاد حليل من عاتكة ام من غيرها ، لأن الأخوة من
الأب الرضاغي تنشر الحرمة ، اما اولادها الذين من حبل فهم اخوة
لابراهيم دون اولادها من غير حليل ، لأن الأخوة من الأم في الرضاغة
لا تثبت الحرمة كما تقدم .

وإذا كثر ابراهيم . وحده اولاد فبصر اولاده واولادهم اولاداً
لعاتكة وحليل . اما آباء ابراهيم وأخوته فهم يحكم الأجساد عن عاتكة
وروجها .. اجل ، قد جاء النص بأن ابا الرضيع لا يسكن في اولاد
صاحب اللب ، ويذكر ذلك في المسائل الثابتة التي تنص على ما قدمه
من الشروط :

الفصل وأخت الرضيع :

هل يجوز للفحل الذي هو روح المرأة . وابو الرضيع من الرضاغة ،
ويعبر عنه ايضاً بصاحب اللب ، هل يجوز له ان يتزوج الأخت النسبة
لله رضيع ؟

الجواب : يجوز له ان يتزوج بأخته وامه ايضاً، كما ذهب اليه المشهور

بشهادة صاحب الخدائق ، لأن المحرم على الرجل هي بنته السبية أو الرضاعية ، أو بنت زوجته المدخول بها . والمعمروس ان اخوت الرضيع ليست بنتاً سبية للفعل ، وزوجته لم ترضعها اطلاقاً ، فلا تكون بنتاً له من الرضاعة ، ولا ربية . ومحمود كونهما احتماً لانه من الرضاعة لا يجعلها بنتاً لزوجه ما دامت امها احية عنه . قال صاحب الجواهر : لا بأس ان يسكر الفعل تحت المرتفع سراً ، وان كانت هي تحت ولده ، لعدم كونها بنتاً رضاعية . ولا ربية عرفاً ، والمحرم في السب البنت والربية .

اما رواج مأم الرضيع فلأن للرجل ان يتزوج مأم ولده من السب بالاولى اذا كان من الرضاع

أبو الرضيع وأم الموصفة

هل يجوز لأبي الرضيع من السب ان يتزوج مأم الموصفة التي ارضعت ولده ؟

الجواب : يجوز ، لأن امها ليست أمّاً لزوجه ، وان كانت أمّاً لأم ولده من الرضاعة فمحمود كون الموصفة مأم بولده من الرضاعة لا يجعلها زوجة لأب الرضيع ، حتى يصدق على امها اسم أم الزوجة وتعتبر ثانياً ان المصاهرة لا تتحقق إلا بأمرين العقد والقرابة ، والقرابة موجودة بين السب وامها قبل العقد ، ولكن المصاهرة لا توجد إلا بعد العقد على السب ، فاداً تم العقد وجدت المصاهرة بين العقد وأم المفقود عليها ، والرضاع مما يقوم مقام القرابة والسب ولا يقوم مقام عقد الزواج ، بل ان عقد الزواج لا يعني عنه شيء . قال صاحب الجواهر

ولا يشترط عليك ان الرضاع يحدث مصاهرة بمعنى ان الاجابة لو

ارصعت ولدك صارت بمرلة روجتك ، فتحصرم امها لانيها من امهات
نسائكم ، كما تومم جماعة ، بل المراد من نشر الحرمة على حب الشر
في السب ، أي لا بد من وجود سب المصاهرة ، وهو الكبح لان
الرصدع يوحد المصاهرة كما اشتهر جملة من الاعاظم ، وارتطم عليهم
الأمر ، حتى وقع منهم تحريم جملة مما أحل الله عمدة عن حفيظة الحان .

أبو الرضيع وأولاد صاحب اللبن :

هل يجوز لأب الرضيع من السب ان يتزوج بنت صاحب اللبن ،
وهو الفحل ، ولادة ورضاعاً ؟

ذهب جماعة من الفقهاء الى الحوار عملاً بمصوم ، يحرم من الرضاع
ما يحرم السب ، وبنت الفحل هي أخت للرضيع ، وليست بنتاً ولا
ربية لأبيه ، والمحرم هو السب والربية ، لا أخت الابن

وقال كثير من أهل التحقيق ، مهم صاحب الخواهر والشهد الثاني
وسيد أبو الحسن الأصمعي ، قالوا بعدم الحوار لوجود النص ، ورد
صاحب الخواهر على القائلين بالحوار بأنه اجتهد في قتال النص ،

وقال الشهيد الثاني في شرح النعمة : تعليل القائلين بالحوار حسن
لولا معارضته بالنصوص الصحيحة ، فالقول بالتحريم أحسن .

ومن النصوص المشار إليها من الامام (ع) سأل سائل ان امرأة ارصعت
لي صبياً ، فهل يحل لي ان اتزوج ابنة زوجها ؟ فقال له الامام : ما
احود ما سألت ، من ههنا يؤتى ان يقول الناس حرمت عليه امرأة من
قبل لبن الفحل ، هذا هو لبن الفحل لا عبر ، فقال السائل : ان
الجارية لبست ابنة المرأة التي ارصعت لي ، هي ابنة غيرها ، فقال

الامام : لو كن عشرأ صرقت ما حل لك مهن شيء ، ولكن في
موضع بناتك

ولم يعرف الفقهاء في التحريم على أبي الرضيع بين ان يكون أولاد
الفحل من النسب ، أو من الرضاع .

ويجوز لأبي الرضيع ان يتزوج بنت المرضعة من الرضاغة التي ليست
بتأ للفحل ، لأن هذه البنت لا تحرم على الولد الرضيع فالأولى ان لا
تحرم على أبيه ، ولا يجوز لأبي الرضيع ان يتزوج بنت المرضعة من
السب التي ليست بتأ للفحل ، لأن الإمام (ع) مثل
هل يحل للثك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرضعة ؟ فقال :
لا تحل له .

وحل الفقهاء هذه الرواية على خصوص البنت السبية دون الرضاغة ،
لما أشربا إليه قال صاحب الجواهر : ان الوجه في تخصيص ولد
المرضعة بالنسب دون الفحل هو عدم حرمة ولدها الرضاغي على ولده
الذي هو المشأ في التحريم عليه ، لا اعتبار اتحاد الفحل بخلاف صاحب
الابن ، فان جميع أولاده يحرمون على المرتضع بساً ورضاعاً .

تحريم الزوجة :

قد تبين من الفقرة السابقة مآلتان الأولى ان أبا الرضيع لا يجوز
له الكاح في أولاد صاحب اللب لا بساً ولا رضاعاً ، وسبق ان المراد
بصاحب اللب هو زوج المرضعة ، المسألة الثانية ان أبا الرضيع لا يجوز
له أيضاً ان يتزوج في أولاد المرضعة بساً ولا رضاعاً . وينتج على
هاتين المسألتين انه إذا كان لك ولد من زوجتك ، فأرضعته أم الزوجة
وهي جدته لأمه فان زوجتك تحرم عليك بسب هذا الرضاع ، سواء

أكان صاحب اللب - وهو زوج الموصعة التي هي أم زوجتك - أباً
 لزوجتك أو أحياً عنها ، لأنه إن كان أباً لزوجتك تكون زوجتك
 بنتاً له بساً ورضاعاً ، وإن كان أحياً تكون بنتاً له من الرضاغة ،
 والمفروض بمقتضى المسألة الأولى أنه لا يجوز لأبي الرضيع - وهو
 أنت - أن يتزوج في أولاد صاحب اللب لا بساً ولا رضاعاً . هذا ،
 بالإضافة إلى أن أم زوجتك نصير موصعة لولدك ، وزوجتك بنتها من
 اللب ، والمفروض بمقتضى المسألة الثانية أنه لا يجوز لأبي الرضيع أن
 يكبح في أولاد الموصعة من اللب . فيجوز لتحرير زوجتك عليك
 أكثر من سب .

الزواج باعت الأخ

إذا كان لزيد أخت من الرضاغة اسمها هدى مثلاً ، وله أخ من
 اللب اسمه خالد ، فهل يجوز لخالد أن يتزوج هدى ، مع العلم بأنها
 أخت أخيه ؟

الجواب : يجوز ، لأن التي يحرم الخلع عليها هي الأخت بالذات ،
 لا أخت الأخت من حيث هي . وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن
 رجل تزوج أخت أخيه ؟ فقال : لا أحب أن أتزوج أحب أخي من
 الرضاغة ، . ولعل ذلك لا أحب ، صاهر في الكراهة . كما قال صاحب
 الجواهر ، وقال صاحب المسالك

« لو كان لواحد من الناس أخ من أبيه ، وأخت من أمه جار
 لأخيه المذكور بكاح اخته ، إذ لا نسب بينها محرم ، وإنما تحرم أخت
 الأخ من أمه إذا كانت لمن يحرم عليه من الأب أو من الأم ، وهذا
 ليس كذلك ، إذ لا نسب بين أخت الرضيع من اللب ، وأخوته من
 الرضاغة » .

الرضاع بعد الزواج :

إذا حصل الرضاع بشروطه فإنه يبطل الزواج ، تماماً كما يجمع منه لو حصل من قبل ، هي كانت له زوجة صغيرة فأرصعتها انتة ، أو امه ، أو اخته ، أو بنت أخيه ، أو زوجة أخيه حرمت عليه الرصيعة الصغيرة ، لأنها تصير ، والحال ههنا ، ستاً أو اختاً أو بنت أخ ، أو ست اخت . وإذا كانت له زوجتان صغيرة وكبيرة ، فأرصعت الكبرى الصغرى حرمت الكبرى ، لأنها ام زوجته ، وحرمت الصغرى ، لأنها بنت زوجته المدخول بها .

ابن العم يصير عمّاً :

إذا روج ابنه الصغير ست أخيه الصغيرة . ثم أرصعت جدها أحد الزوجين الصغيرين بطل رواجها ، لأن الحدة ان كانت للأب ، وكان الرضيع هو الذكر فإنه يصير عمّاً لزوجته ، لأنه صار أح ابها لأنه من الرضاع بعد ان كان ابن عمها ، وان كان الرضيع هي الأنثى فإنها تصير عمّة لزوجها ، لأنها اخت أبيه لأنها ، وان كانت الحدة المرصعة حدة للأم ، كما لو كان الزوجان الصغيران ولدي حالة ، كما اسمها ولداً عم فان الرضيع هو الذكر فإنه يصير عملاً لزوجته ، لأنه صار أحاً لأُمها من الرضاع . وان كان الرضيع هي الأنثى فإنها تصير عملة لزوجها ، لأنها اخت امه من الرضاعة ، ولكل عزم رواجه من النسب محرم من الرضاع أيضاً .

الشهادة بالرضاع :

تكلمت في باب الشهادات ، فصل أقسام الحقوق والحوادث ، فقرة

٥١٠ ما يعسر اطلاع الرجال عليه ، تكلمنا عن شهادة النساء ، وإن جماعة من الفقهاء قالوا : يشترط الرضاع بشهادتين مصيات مع الرجال ومصرديات عنهم ، وتكلم في هذه الفقرة في أن الشهادة بالرضاع لا تقبل بمجمل ، مثل أن يقول الشاهد : فلانة أرضعت فلاناً وكفى ، بل لا بد من التوضيح والتفصيل ، مثل أن يقول : أشهد أن فلاناً ارتضع من ثدي فلانة من لبن الولادة المستندة إلى نكاح صحيح خمس عشرة رضعة متواليات وتامت قبل أن يم الرضيع الحولين من عمره ، لا بد من هذا التفصيل حذراً من أن يستند الشاهد في شهادته إلى ما يعتقد أنه هو بأنه موجب للتحريم ، وهو عند الحاكم غير محرم .

اشتباه العلماء في الرضاع :

لاحظت وأنا أكتب دورة كاملة لعنه الامم حمير العبادق (ع) أن مسألة الرضاع هي أشكل وأدق المسائل الفقهية على الإطلاق ، خاصة معرفة الأحكام المنعقدة عن قاعدة : يحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن ، وتبنيها عن غيرها ، وتطبيقها على موارد ، بعضها يعمم التنزيل إلى حد يقوم معه الرضاع مقدم عقد الزواج في ثبوت المصاهرة ، ويجعل أم المصعة بمنزلة أم الزوجة بالنسبة إلى أبي الرضيع ، واخت الأنح بمنزلة الأخت ، وآخر يخص القاعدة بالنسبة ، ولكن يعممها إلى جميع موارد دون أمشاء ، وثالث يشي ويخرج من القاعدة اللبن الثالث بوطء الشبهة ، ولا يعتبره إطلاقاً في الرضاع ، ورابع يعتبر الزنا كالزواج الشرعي من حيث ثبوت الحرمة من الرضاع ، وخامس يكسب في ثبوت الحرمة برضاع الطفل مقدار ما يضر الصائم ، وسادس يقول : لا بد من رضاع حولين كاملين ، إلى غير ذلك من التناقضات التي نقلها صاحب الجواهر والمسالك وغيرها .

وقد استنكر ذلك صاحب الجواهر ، فقال - عند الكلام عن الشرط الثاني من شروط تحریم الرضاع - « لقد أفتى البعض بـ يمكن أن يكون محالاً للصورة من الدين » وقال في المسألة الأولى بعد الشرط الرابع : « وقع في الاشتباه جملة من الأعاطم ، وارتطم عندهم الأمر ، حتى حرموا جملة مما أحله الله .. » وقال في المسألة الثانية : « وقعت على بعض الرسائل المعمولة في هذه المسألة هرايت فيها أموراً عجيبه وأشياء غريبة يقطع من له أدنى نظر بخروجها عن المذهب و الدين » وقال في المسألة الثالثة : « من لاحظ رسالة السيد الدمداد قصي منها المعجب ، وعلم انتهاء الوهم والاشتباه في الصواب ، بل وكذا رسالة حدي الأحمد ملا أبو الحسن الشريف » وإن كان بين الرسالتين بون عظيم لأن ما ذكره السيد الدمدادرا في رسالته شيء لا يسمي نسته إلى اصغر الطلبة فضلاً عن العلماء .

وصلوات الله وسلامه على من قال : « الوقوف عند الشهية خير من الاقتحام في اللهكة » ومن وقع في الشهات وقع في الحرام ، وهو سبحانه المادي إلى الصواب

السيد الدمداد هو محمد باقر الأنباري ، توفي سنة ١٢١٠ هـ ، وهو الفقيه في كتاب الكافي و لأصحاب يسمونه « محقق المدقق الشام » حكاه سمر العدد ذو الطبع الوفاة الذي حل بموت طه ، وهو من تلامذة ميرزا الخليل ، وقد مر ذلك في كتاب علي ، و « دمداد » ثم حصل عن صاحب العلامة أنه قال فيه : « إن الرسالة عتبه بغيره ، مكرمه لا يسمع هذا صدر رحم »

وأما حسن الشافعي هو الشيخ محمد باقر بن حسين المصنوعي الشافعي صاحب كتاب سبب الدين ، وأحد أئمة صاحب الجواهر ، توفي سنة ١٢٢٨ هـ .

الولاية

الولاية في الزواج سلطة شرعية جعلت للكمال على المولى عليه لفرض فيه ، ورجوع مصححة اليه ، ويقع الكلام في أمور ، منها .

البالغة الراشدة :

اتفقوا على ان الولي ينصرف بزوج الصغير والصغيرة . والمحرم والمحرمة ، والسعيه والصبيبة ، وأيضاً اتفقوا على ان البالغ الراشد يستقل في رواجه ولا ولاية لأحد عليه ، واحتلوا في البالغة الراشدة هل يصح زواجها من غير ولي ، وتستقل في اختيار من تشاء ، أو يستقل بولي بزواجها وليس لها من الأمر شيء ، أو يشتركون معاً في الاختيار ، فلا تستقل من دونه ، ولا يستقل من دونه ، أو يُعصَل بين النيب والبكر^١ ، أو بين الزواج الدائم والمقتطع ؟

١ قال صاحب الخواصر والمساك لا خلاف في سقوط الولاية عن النيب ، لا ما نقل عن أبي عمير وهو شاذ

والفقهاء في ذلك حجة أقوال . والمشهور بين الفقهاء بشهادة صاحب
الجواهر والشيخ الاصباري في ملحقات المكاسب . المشهور بينهم على انه
لا سلطان لأحد عليها إطلاقاً . وانما تتروح عن تشاء دون قيد وشرط ،
قد صاحب الجواهر ما نصه بالحرف : « المشهور في علم البحث نقلاً
ونخصيلاً » - أي ان غيره نقل له الشهرة . وهو أبصراً اطلع عليها
بمنه - بين الفقهاء القدماء والمتأخرين سقوط الولاية عنها . بل عن
الشريف المرتضى في كتاب الانتصار والتأصيل الاجماع عليه .

وهذا هو لصواب الذي لا يرتاب فيه . وإليك الأدلة .

أولاً ان ولاية على خلاف الأصل ، فان لكل انسان ماله عاقل
راشد ان يستقل في التصرف بجميع شؤونه ، ولا يحق لأحد ان يعرضه
في شيء دكراً كان أو انثى . ما دام لا يعارض حقاً خاصاً أو عاماً ،
والمفروض ان التتصرف في شأن الخاص لا في شأن غيرها ، وانما
كاملة وتامة الاهبة من جميع الجهات . وهذا الأصل يتفق على صدقه
وصحته جميع المسلمين ، بل جميع العقلاء ، من جميع الأدبائ والشرائع
السموية والوصية .. ولا يجوز الخروج عنه إلا بدليل قاطع . لأننا نقطع
ونؤمن إيماناً حارماً بصدقه هذا الأصل . هذا أردنا مخالفة والخروج عنه
في مورد من الموارد يجب ان نقطع ونؤمن إيماناً حارماً بوجود السب
الذي أوجب مخالفة والخروج عنه ، لأن البقي لا ينقص بالثبوت ، ولا
ناظر ، وعلى هذا لم يعمى الولاية عن التت انكاملة لا بطلان بالاثبات
والدليل على انمي ، وانما عنه الاثبات على من يدعي ثبوت الولاية
عملاً عمداً البينة على من ادعى . وهذا لكن حكم دليله الخاص أو العام .

ثانياً ان روح الكاملة يطبق عليه اسم العقد عرفاً ، فتشتمل الآية
الكريمة « اوعدوا بالعقود » المائدة ١٠ . لأن الاحكام تنع الاسماء ،
ويؤيد ذلك اتفاق الفقهاء بشهادة صاحب الجواهر والشيخ الاصباري على

أما لو رغبت في زواج الكمؤ يصح عقدتها عليه ، حتى ولو كرهه الولي .

ثالثاً : ان قوله تعالى « فانكحوا مما طاب لكم من النساء » وما اليه من العمومات والاطلاقات يدل بظاهره على اباحة الزواج وصحته من غير الرجوع الى الولي ومشورته ، مخرج الزواج بالمجنونة والصغيرة والصبيبة فبقي غيرها بحكم العموم .

رابعاً : لقد جاء عن أهل البيت (ع) روايات كثيرة اطلقت الحرية في الزواج للالبة الراشدة ، وتركها ان تختار من تشاء من الأزواج ؟ منها ، قول الامام الصادق (ع) : لا بأس بتزويج البكر اذا رضيت من غير إذن أبيها .

وهذه الرواية صريحة في استقلال الكر بالتزويج من تشاء ، وبالأولى الثيب ، قال الشيخ الانصاري في ملحقات المكاسب . ان هذه الرواية لا تقبل التقييد .

ومثلها في الصراحة ما رواه الحسن عن الامام الصادق (ع) ، حيث سأله عن المتعة في الكر ؟ قال : لا بأس .

قال الشيخ الانصاري ان أحبار الحوار بالمتعة من غير ولي تدل على الحوار في الدائم بالأولية ، وقد « لقد استقر مذهب الفقهاء الامامية على عدم القول بالعصل بين المتعة والدوام » . وعليه فاداً صح زواجها متعة بلا ولي صح دواماً كذلك .

وقال الامام أبو حمزة الصادق (ع) إذا كانت المرأة مالكة أمرها نبيع ونشتري ، ونعطي ماها من تشاء - أي غير مهيبة - فإن أمرها جائز تزويج ان شاءت بغير ولي ، وان لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها إلا بأمر وليها .

وهذه الرواية صريحة في نفي الولاية عن الكاملة ، وعامة للكر والثيب ، والزواج الدائم والمنقطع .

وتقول : لقد جاء عن أهل البيت (ع) روايات تدل بظاهرها ان للأب الولاية على البكر ، وبعضها ان الولاية في الزواج الدائم ، وبعضها يدل على التشريك بينه وبينها فلا يستقل هو من دونها ، ولا تستقل هي من دونه ؟

الجواب :

أولاً : ان هذه الروايات ضعيفة السند بشهادة صاحب الجواهر ، حيث قال : وجميعها أو أكثرها قاصرة السند ولا جابر لها . وعليه فلا تكون أهلاً للمعارضة ، أما صاحب المسالك فقد ناقشها سنداً ودلالة ، وأطال الكلام في ذلك أكثر من صاحب الجواهر ، ولم يعتمد على شيء منها .

ثانياً . على افتراض صحة هذه الروايات نحملها على الاستحباب ، وان الأفضل ان تستشير الولي ، وان صح رواجها من غير رأي ، نحملها على ذلك جمعاً بينها وبين الروايات الفالقة على نفي الولاية . ودليلنا على هذا الجمع ما رواه ابن عباس ان جارية جاءت الى النبي (ص) ، وقالت له . ان أبي زوجني من ابن أخ له . وأنا له كارهة ؟ فقال . اجيري ما صنع أبوك . فقالت . لا رعة لي فيها صنع أبي . فقال : ادعي فلانكحي من شئت .

فقد أمرها الرسول الأعظم (ص) ان تجير ما صنع أبوها ، فلما أجبرته بعدم رعبتها ترك لها الخيار ، ويدل هذا على ان امره بالاجارة للاستحباب لا للوجوب .

ثالثاً : وعلى افتراض علم امكان الجمع والحمل على الاستحباب ،

وبقاء التعارض فان الروايات الدالة على استقلال الكبر في الزواج مقدمة على التي اثبتت الولاية ، لأن تلك أشهر . قال الشيخ الانصاري
 ه ان الروايات الدالة على استقلال الكبر معتقدة أو مجبرة بمعنى الأكثر . ودعوى الإجماع ه . هذا ، الى انها موافقة لطاهر الكتاب ، والتي أثبتت الولاية محالة له . كما قال صاحب الخواهر . وقد ثبت عن أهل البيت (ع) انه مع تعارض الروايتين يؤخذ بالأشهر . ومع تكافؤ الشهرة يؤخذ بما وافق الكتاب . وبطرح المخالف

رباعاً . وعلى افتراض تكافؤ الروايات من جميع الجهات ترجع الى الأصل . وهو عدم الولاية . هذان ان قلنا تتناقض التعارضين ، وان قلنا بالتخير فافنا نختار الروايات النافية .

ونحن هذه المسألة بما حتمها به صاحب الخواهر ، فانه بعد ان أطل أدلة القائلين بشوث الولاية ، وحرم بعضها قبل ه لا يسعي لمن له أدنى معرفة بمدق الحق وممارسته في حطائهم التوقف في هذه المسألة . ثم يستحب لها ايثار احتياط ولها عن احتيارها ، بل يكره لها الاستناد ، كما انه يكره لمن يريد تكذيبها ان لا يتأذن ولها بل يسعي مراعاة الوالدة أيضاً . بل يستحب ان تنفي أمرها الى أحبها مع عدم الولد والوالدة ، لأنه ممتثلتها في الشفقة .

الصغير والصغيرة :

اتفقوا على ان للأب وللمد للأب ان يزوج الصغير والصغيرة ، وليس لأحدهما ان يطلّق عن الزوج الصغير . فقد سنل الإمام أبو جعفر الصدوق (ع) عن الصبي بزوج الصغيرة ، هل يتوارثان ؟ فقد : اذا كان أبواهما اللذين روجهما معهم . قال السائل هل يجوز طلاق الأب ؟ قال الإمام : لا .

فقول الإمام : « إذا كان أبوها » يدل بمفهوم الشرط على أنه لا ولاية في رواج الصبي والصبي لغير الأب، ومنه الحكم والوصي ، ومن هنا اتفقوا بشهادة صاحب الحقائق على أنه لا ولاية للحاكم في رواج الصغير والصغيرة ، كما ذهب المشهور - على ما في الخواهر - إلى أنه لا ولاية في الرواج لوصي الأب ، ولا لوصي الجد ، حتى ولو نصا على ذلك ، وأدنا به للوصي . لأن الولاية كالأبوة لا تسقط بالاستقاط ولا يصح الإيصاء بها إلى الغير .

وهذا يتبين أنه لا ولاية في رواج الصبي والصبي إلا للأب والجد للأب فقط دون غيرهما ، ويستغل كل منهما في الولاية عن الآخر، وإذا عقد الجد على ابنان ، وعقد الأب على آخر يصح العقد السابق، وبطل اللاحق ، وإذا وقع في آن واحد صح عقد الجد ، وبطل عقد الأب، قال الإمام (ع) : إذا روج أمة أنه فهو جائز على أنه ، وإذا هوي أبوها رجلاً ، وجدها رجلاً فالجد أولى بكنائها .

وتسأل . إذا روج الأب أو الجد الصغير أو الصغيرة ، ثم بلغا ، فهل لهما الاعتراض على الزواج ، أو أهما ملزمان به عن كل حد ، حتى ولو كان ضرراً محضاً ؟

والجواب عن ذلك يستدعي التفصيل التالي :

١ - أن يقع الزواج في عمره ، ولا صرر به إطلاقاً ، لا من حيث الزواج ، ولا من حيث المهر كما لو كان بمقدار مهر المثل ، إذا كان كذلك لزم عقد الولي ، ولا يصح الاعتراض عليه بعد لدفع وترشد بالاجماع ، وعليه تحمل الروايات الدالة على الزام القاصر بعقد الولي ، ومنها أن الإمام (ع) سئل عن الحارية الصغيرة يزوجها أبوه، ألها أمر إذا بلغت ؟ فقال : لا .

٢ ان يتضرر المولى عليه من زواج البولي ، وليس من شك ان القاصر لا اعتراض على الروح ر بيع . لأنه لا ولاية مع الضرر قل صاحب الخوهر ، اذا كان في ارواح موصدة ومصرقة فانها الاعتراض قطعاً . عدم الولاية له في ذلك ، وذكرنا في باب الحجر فقررة شروط بولي ، ان تصرف بولي بمسب القاصر مع الضرر لا يبعد ، فالاولى ان لا يتخذ تصرفه بنفس القاصر مع الضرر .

٣ ان لا يكون في الروح مصلحة . ولا مفسدة . فيصح انعقد ، ويلزم به القاصر . ولا يخفى له الاعتراض عليه بعد السلوع . عملاً بعموم النص الذي ثبت لولاية الأب والجد . حرج عنه ما فيه مصرقة ومفسدة ، فبقي غيره على حكم العموم .

٤ إذا لم يكن في الروح من حيث هو مفسدة . ولكن كانت المفسدة ، مصرقة في المهر . كما اذا روج لصفة بأقل من مهر المثل ، أو انقصي بأكثر منه . فهذه القاصر بعد السلوع الاعتراض على انعقد . ويتحقق له الفسخ ، او ان يزوج موصراً عليه . وله ان يعترض على المهر بعد ذلك ويرجع ان مهر المثل .

ويعتقد في ذلك قولان ذهب جمعه . منهم صاحب الخوهر . والمروءة ، انتهى ، والمستمسك الى ان المولى عليه في الخيار بعد السلوع . ان شاء أنقصي ، وان شاء فسخ ، لعدم التصكيك هنا بين العقد والمهر . فان صاحب خوهر : إذا من الواضح كون الواقع في الخارج أمراً واحداً متحصفاً . هذا ، الى ان الزام النسيئة بمهر المثل على وجه القهر أيضاً ضرر مهي .

ويلاحظ أن صاحب الخوهر قد حرم من غير تردد أن بولي بد روح النسيئة بمهر شئ مع عدم ضرر عليها في أصل لروح ، جرم بعد انعقد بحسب النسيئة . وادعائها به قهراً عنها . وهذا كان الأبرام بمهر

المثل صراً فيسعي ان لا يبعد هذا العقد من الولي إلا برضاها ، من
بسمي يعني الولاية من رأس في شتى الصور وحوالات . لأنها تترجم الولي
عليه بالزواج قهراً عنه .

المجنون :

لولاية في رواج محوون لأب ، ولحد لأب ذكر كالمحور
أو أنثى . ولا ولاية لحكم مع وجودهما . سواء انفصل المحور بالصهر .
أو طراً بعد البلوغ والرشد ، لأن الحاكم ولي من لا ولي له ، والمحرور
وجود الولي هذا ، في أن ولاية الحكم في تزويج محل نظر لأب
وطبيعته تنحصر في ثلث أحكام . وفصل المحصونات . والمحافظة على
الأموال العامة كالأوقاف . وأموال ثلث وانحصر مع وجود الولي
خاص أم الولاية على نفس فهي منهصوم وحده أهل . هو
افترض ان المحور يحتاج في رواج حادثة ممحة حيث لا يصمم حياته
من غير روح . ولم يكن له أب ولا جد للأب جواز للحاكم ان يتولى
تزوج المحور من باب عده . بل حذر ذلك لعدم المؤمنين أيضاً
مع عدم وجود الحكم قال صاحب الخوهر : وثبت ولاية الحاكم
على من مع غير رشدهن . ولم يكن له ولي من حيث قرابة .
و تعدد عدد عفته اذا كان الكناح صلاحاً له بلا خلاف اجده فيه ،
بل الظاهر كونه مجتمعا عليه .

ث . وصي لأب والحد فقد ذهب لشهر شهادة صاحب الحدائق
ان لا يرد روح من بلغ فاسد العقل مع حاجته في الزواج . قال
صاحب الخوهر : «وصي ان روح من بلغ فاسد العقل اذا كان له
ضرورة الى الكناح ، بل يعني بعضهم خلاف في ذلك . بل صاهر

الكفاية الاجماع عليه .. وقال العلامة الحلي في التذكرة : تثبت ولاية الرمي في صورة واحدة عند بعض علماءنا ، وهي ان يبلغ الصبي فاسد العقل ، ويكون به حاجة الى النكاح وضرورة اليه .

السفيه :

اذا كان رواح السفيه لا يستدعي التصرف في ماله لا مهراً ، ولا نفقة ، كما لو تهبأت له امرأة غيبة تعطيه ولا تأخذ منه ، اذا كان كذلك صح رواجه من غير ان يأذن الولي ، وإذا استدعي رواجه التصرف في المال يطره فان لم يكن محتاجاً الى الزواج فلا يصح رواجه اطلاقاً ، حتى ولو اذن الولي ، قال صاحب الجواهر : أما المحجور عليه للتدبير فلا يجوز ان يتزوج عبر مضطر إذا كان فيه اتلاف لماله فلا خلاف اجده فيه ، ولا اشكال معتد به ، بل لو أوقع العقد كن فاسداً ، حتى ولو اذن له الولي به ، لعدم جوار الادن له ، وجبشده فلا يؤثر الاذن اثرأ .

وان اضطر السفيه الى الزواج صح باذن الولي ، والا فلا .. هذا ما قاله الفقهاء مع اعترافهم بأنه لا نص عليه بالخصوص ، ودليلهم الوحيد ان السفيه ممنوع من التصرفات المالية ، والزواج من جملتها ، لأنه يستدعي المهر والنفقة .

وحيث لا نص يجمع من رواح السفيه فالذي براه انه اذا اضطر الى الزواج فله ان يستقل به . حتى ولو سعى الولي ، على شريطة ان لا يتجاوز المألوف بالمهر دعماً لما ينحفه من الضرر . وبكلمة : ان على الولي ان يأذن له بالزواج اذا احتاج اليه ، فان امتنع عن الادن سقطت ولايته . ويؤيد ما قلناه ان صاحب الشرائع والفوائد قال : اذا اضطر السفيه الى

الزواج ، ويأمر إليه قبل اذن الولي صح المقعد .
والولاية على السفيه في الزواج وعبره للأب والجد له اذا بلغ مفهياً ،
واذا سح راشداً ، ثم عرس عليه السفه بعد الرشد تكون الولاية عليه
للحكم الشرعي ، وتكسما عنه موصلاً في . باب الحجر ، فقرة - والسفيه .

المتعة

وظيفة رجل الدين :

لقد كثر الكلام قديماً وحديثاً حول المتعة ، وبالأصح كثر الخلاف والنقاش في حكمها ، وهل هي حلال او حرام في الشريعة الاسلامية ؟ وان كثيراً من الناس يحسوها صبراً من الزنا والصجور جهلاً بحقيقتها ، ويعتقدون ان ابن المتعة عند الشيعة لا نصيب له من ميراث ابيه ، ولا يشارك اخوته من الرواح الدائم في شيء . وان المنع بها لا عدة لها ، وانها تستطيع ان تنقل من رجل الى رجل ان شاءت بمجرد ان ينتهي أمد الاتفاق بينها وبينه .. ومن اجل هذا استقبحوا المتعة واستكروها ، وشنعوا على من أباحها .

وما ان الواجب على رجل الدين ان يقوم بدور المحامي في توعية الناس ، بمخاصة في المسائل الدينية ، وارشادهم إلى الحقيقة بعيداً عن التعصب والطائفة التي يشكرها العقل والدين فقد رأيت ان اعرض المتعة ، واكشفت عن حقيقتها كما هي عند الشيعة ، دون ان ابدي رأياً أو اوحى بمكرة أو افارن واوازن .

من معاني المتعة :

للمتعة معان . منها للمتعة . قال تعالى : « متاع الحياة الدنيا »
ومنها مرد . قال سبحانه : « متاعاً لكم وللمساءة » . ومنها اللقاء ،
قال عز من قدر : « فدمتعه قليلاً » . ومنها العطاء . قال تباركت
اسماؤه : « متاعاً بالمعروف » .

اما الفقهاء فقد تكلموا عن المتعة بمعنى العطاء . وأوجوه على الذي
يتروح امرأه دون ان يسيها مهرأ حين العقد ، ثم يطلقها قبل الدخول ،
أوجوه عليه ان يهدي لطلقة شيئاً يتناسب مع وضعه المادي من الثراء
ومعور . واستدلوا على ذلك بآية ٢٣٦ من سورة انفرة : « لا جناح
عليكم اذا طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تعرضوا لهن فريضة ومتعوهن
على الموسع قدره وعلى المعتز قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين » .
وتكلم الفقهاء ايضاً عن متعة الحج . ونعنيها بمصلاً في الحرم الثاني من
كتاب فقه الإمام جعفر الصادق فصل التخصير والحق . فقرة عمر
ومتعة الحج

زواج المتعة :

ويصاً تكلم الفقهاء عن المتعة بمعنى الزواج المؤقت ، وأجمعوا قولاً
واحداً السنة منهم والشفعة على ان الاسلام شرعها . ورسول الله (ص)
أباحها . واستدلوا بآية ٢٤ من سورة نساء : « لما استمتعتم به منهن
فأتوهن اجورهن فريضة » .

وبما جاء في صحيح البخاري ح ٩ كذب البكاك ان رسول الله (ص)
قال لأصحابه في بعض حروبه : « قد ادب لكم ان تسمتعوا ، فاستمتعوا .. »

أما رجل وامرأة توافقا فمشرقة ما بينهما ثلاث ليال ، فإن أحبا ان يتزايدا ،
أو يتاركا تركا .

و قد جاء في صحيح مسلم ج ٢ باب بكاح المتعة ص ٦٢٢ طعة
١٣٤٨ هـ عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال : استمتعا على عهد
رسول الله وأسي بكر وعمر . وفي الصفحة نفسها حديث آخر عن
جابر قال فيه : ثم نهانا عنها عمر .

وبعد ان اتفق المسلمون جميعاً على شرعيتها وباحتها في عهد الرسول
الأعظم (ص) احتلوا في سحها ، وهل صارت حراماً بعد ان أحلها
الله سبحانه ذهب السنة الى انها نسخت ، وحرمت بعد الادن بها .
قال ابن حجر العسقلاني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري
ج ١١ ص ٧٠ طعة ١٩٥٩ : وردت عدة احاديث صحيحة صريحة
بالهي عن المتعة بعد الادن بها . وجاء في الجزء السادس من كتاب
المعي لابن قدامة ص ٦٤٥ طعة الثالثة ما نصه بالحرف : وقال الشافعي :
لا اعلم شيئاً أحله الله ، ثم حرمه ، ثم أحله ، ثم حرمه الا المتعة .
وقد الشيعة اجمع المسلمون كافة على اباحة المتعة ، واحتلوا في
سحها ، وما ثبت بالنسب لا يفي ويروى بمحمود الشك والظن ، بل لا
يد من ثبوت السح بقبلاً وايضاً استدلوا على عدم السح بروايات كثيرة
عن اهل البيت ذكرها الحر العاملي في كتاب الوسائل ، منها ان الإمام
الصادق (ع) سئل : هل سح آية المتعة شيء ؟ قال : لا ، لولا ما
هي عنها عمر ما ربي إلا شقي .

وليس من شك ان السح لو ثبت عند السنة لقالوا بمقالة الشيعة ،
ولو لم يثبت عند الشيعة بقوا بمقالة السنة ، وليست آية المتعة وحدها
مخلاً للاختلاف من حيث السح وعدمه ، فقد اختلف السنة والشيعة في
غيرها من هذه الخبيثة ، كما اختلف فقهاء السنة بعضهم مع بعض .
وفقهاء الشيعة كذلك في سح حيلة من الأحكام والآيات

ومها يكن ، فان الزواج المنقطع - أي المتعة - يجتمع مع الزواج
الدائم في أشياء ، ويفترق عنه في أشياء عند الشيعة ، وفيها يبلى فذكر
ملخصاً لما يجتمعان فيه ، ويفترقان :

المساواة بين الزواج الدائم والمنقطع .

أجمع فقهاء المذهب الحنفي على ان الزواج الدائم والمنقطع يشتركان
في الأمور التالية :

١ - لا بد في كل منهما ان تكون المرأة عاقلة بالغة راشدة حالية
من جميع الموانع ، فلا يجوز التمتع بالمتروكة ، ولا بالمعتقة من طلاق
أو وفاة ، ولا بالمحرمة نكاحاً أو مصاهرة أو رضاعاً ، ولا بالمشرقة ،
وما إلى هذه مما ذكرناه مفصلاً في فصل المحرمات وايضاً لا يجوز
ها هي ان تتمتع الا بالمسلم الحالي من جميع الموانع .

٢ - لا يصبح الزواج المنقطع بالمعاطاة ومجرد الرضاة ، بل لا بد
فيه من العقد اللفظي الدال صراحة على قصد الزواج . تماماً كالزواج
الدائم ، ولا يقع عقد المتعة بسقط وهت واحت واحرت ونحوه ، بل
يحصى لفظ انعقد مخصوص بالكحل وروجت ومتعت ، يقال صاحب
الخواهر : اما صيغة رواج المتعة فهي اللفظ الذي وضعه الشرع
للإيجاب كزوجتك وأكحتك ومعتك . ايها حصل وقع الإيجاب به ،
ولا يعقد بغيرها ، كلفظ التلبث واهة والاجارة ، ورفع نقول باللفظ
الدال على الانشاء كقبلت ورضيت .

٣ - عقد الزواج المنقطع كالدائم لا يتم في حق الرجل والمرأة ..
اجل ، للزوج ان يهب المدة المتفق عليها للمتمتع بها ، كما له ان يطلق
الزوجة الدائمة .

٤ - الزواج المنقطع يشتر الحُرمة ، تماماً كالدائم ، فان المتنع بها
يحرم على الروح مؤبداً ، ونسبها راسه . ولا يجمع بين الأختين متعة كما
لا يجمع بينهما دواماً . والرضاع من المتنع بها كالرضاع من الدائمة
من غير تفاوت . اما الرضاع من لُرانة فلا اثر له اصلاً ، وانعقد
ان المتنع بها روجة شرعية ، وعرش صحيح . اما لُرانة فيها حجر

٥ - الولد من الروح المنقطع كالولد من الدائمة في وجوب التوارث
والانكاح ، وسائر الحقوق المدنية والادبية . فقد سئل الامام الصادق (ع)
عن المرأة المتنع بها اذا حملت ؟ فقال : هو ولده .

٦ - يلحق الولد بالروح بمجرد الجماع ، حتى ولو غرل ، وارق
مائه في حدرح ، لأن المتنع بها عراش شرعي كالدائمة . والولد للعراش
اجماعاً ونصاً .

٧ - المهر في الزواج المنقطع كالمهر في الزواج الدائم ، من حيث
عدم تقديره قلة او كثرة ، فيصح بكل ما يقع عليه الرضا واحد
كان او مديوناً عملاً بالآية الكريمة : وان اتيم احد من قطاراً فلا
تأخذوا منه شيئاً .

٨ - اذا طلق الروح قبل الدخول بشت ما نصف المهر المسمى ،
وكذا اذا وهب المدة للروح المؤقتة قبل ان يدخل ، أما اذا انقضت
المدة دون ان يدخل نسب فلها المهر كاملاً وقيل نصف المهر .

٩ - لا اثر للحلوة من غير الدخول في الزواج الدائم والمنقطع بالسة
الى المهر والعدة .

١٠ - على المتنع بها ان تعقد مع الدخول بها بعد الأجل ، ولا عدة
عليها اذا لم يدخل . تماماً كالروجة الدائمة اذا طلق من غير تفاوت ،
وعليها مع العدة الكاملة من وفاة الزوج ، سواء أدخل أو لم يدخل .

١١ كل شرط سائغ في الشريعة الإسلامية تشترطه المرأة أو الرجل في من اعتمد فهو نافذ كاشتراط في الزواج الدائم ، الحديث . «المؤمنون عند شروطهم»

١٢ تحرم مقارنه الزوجة، وهي في الحيض منقطة كدت أو دائمة .

١٣ إذا عقد عليها متعة ، ثم تبين فساد العقد ، لسبب موجب فالتحريم فساد العقد ، ولا شيء لها من المهر ان لم يدخل أما إذا تبين فساد العقد بعد الدخول فيطر - فان كانت عاتلة بالتحريم ، ومع ذلك أقدمت ومكنت من نفسها فلا شيء لها ، لأنها بيعي . وقد جاء في الحديث : «لا مهر لبي» وان كانت حائلة عليها المهر ، كما هو الحكم في الدائمة .

١٤ - لا يجوز ان يدخل على الممتنع بها ست احتنها ، أو يستأجرها إلا بإدبها ، كما هو الحكم في الدائم

التيابن بين الزواج الدائم والمنقطع :

ويعترف الزواج الدائم عن الزواج المنقطع في الامور التالية

١ لا يد في الزواج المنقطع ان يذكر في من العقد أحل معين لا يقل الزيادة والنقصان ، أما الزواج الدائم فلا يصح ذكر الاجل فيه بحال ، وهذه الحقيقة تدل على نفسها بنفسها ، ونحمل قياسها معها .

وإذا قصد كل من الرجل والمرأة الزواج المنقطع، وتركوا ذكر الاجل في من العقد سبباً ، فهل يقع الزواج دواماً ، أو متعة ، أو يكون العقد لغواً ، لا يقع هنا ، ولا ذاك ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب المسالك الى ان الزواج، والحال ههنا ،

يقع دائماً ، بل قل صاحب الخواهر ، لهه مجمع على ذلك ، لصلاحيته
اللفظ للدوام ، ولقول الامام الصادق (ع) : اذا سمى الأجل فهو متعة ،
وان لم يسم فهو نكاح ثابت .

وقال بعض الفقهاء بل يقع لقراً لا دائماً ولا منقطعاً ، لأن ما
قصد لم يقع ، وما وقع لم يقصد .

٢ - المهر ركن من أركان العقد في الزواج المنقطع ، فلو أنحل
بذكره في من العقد بطل من رأس ، قال الامام الصادق (ع) . لا
تكون متعة الا بأمرين أحل مسمى ، وأجر مسمى ، وعه في رواية
ثانية : أجل معلوم ، ومهر معلوم .

أما الزواج الدائم فالمهر ليس ركناً له ، بل يصح مع المهر ودونه ،
فمن تزوج امرأة ولم يذكر لها مهراً في من العقد ، ودخل بها فعليه
مهر المثل .

٣ - اد طنقت الروحة الدائمة قبل الدحول فلا عدة ها ، ومثلها
المنقطعة اذا انتهى الاحل قبل الدحول ، واذا طنقت الدائمة بعد الدحول
وكانت غير حامل فعدها ثلاث حبصات ، أو ثلاثة أشهر ، وان كانت
حاملًا فعدها وضع الحمل ، أما المنقطعة فعدها بعد الدحول وانقضاء
الأجل حبصتين أو حصة وأربعون يوماً ان كانت غير حامل ، وان
كانت حاملًا فعدها وضع الحمل . هذا بالقياس الى طلاق الدائمة .
وانتهاء أحل المنقطعة ، أما بالنسبة الى عدة الوفاة فلا فرق بينها اصلًا
فكل منها تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام ، سواء أكان قد دخل الروح
ام لم يدخل . هذا مع عدم الحمل ، أما معه فتعتد ان بعد الأجلين من
وضع الحمل وهو أربعة أشهر وعشرة أيام .

٤ - اختلف فقهاء المذهب الحنفي في توارث الزوجين في الزواج

المنقطع ، فذهب جماعة ، منهم الشهيد الأول محمد مكي (ت ٧٨٦هـ) والشهيد الثاني زين العامل الحلي (ت ٩٦٥هـ) دهوراً أن لا توارث إلا مع الشرط . لأن عقد الزواج بطبيعته لا يقتضي انوارث ، ولا عدمه ، ومنى حصل الشرط وجب العمل به ، حديث : المؤمنون عند شروطهم . ولقول الإمام الصادق (ع) : ان اشترط الميراث فيها على شرطها .

٥ . لا نفقة للمقطعة إلا مع الشرط ، أما الدائمة فلها نفقة ، حتى ولو اشترط عليها عدم الانفاق .

٦ . يكره التمتع بالانكار . أما الزوج من دواماً فله زوج . قال صاحب الخدائق : سئل الإمام الصادق (ع) عن امرأة ففان أن أمرها شديد ، فاتفقوا بالانكار .

٧ . قال الفقهاء للزوجة الدائمة حق على الزوج أن ينام في فراش قريب من فراشها ليلة واحدة من كل أربع ليالي معطياً لها وجهه ، وإن لم يتلاصق احدان ، والمهم أن لا بعدة ماحراً ، أما الواقعة فتجب عليه في كل أربعة أشهر مرة ، وله أن تطالب أن تمتع عن البيت ، أو الواقعة .

ولا يحل شيء من ذلك للمقطعة ، بل يترك له الخيار ، وليس لها أن تطالبه ، لا بالبيت ولا بالواقعة .

٨ . إذا طلق الزوجة الدائمة صلاًماً رجلاً بعد الدخول بمطلق أن يرجع إليها قبل انقضاء العدة . وإذا كان النكاح طليعاً ، وعن كره وبدل منها له . فلها الحق أن ترجع بالبدل ما دامت في العدة .

أما المصلحة فإنها تنبئ به بمجرد انتهاء المدة أو هشتها ، ولا يحق له

ولا لها الرجوع أثناء العدة . وبالأولى بعد انتهائها أحل . يجوز له
ان يحدد لعقد عليها دواماً أو انقطاعاً . وهي في العدة منه ، ولا يجوز
ذلك لغيره إلا بعد انقضاء العدة .

٩ إذا دخل بالرجوع مدته فعد استمر عليه تمام مهر . وان
امتنعت بعد ذلك ولم تمكنه من نفسها نشوزاً منها وعصيافاً فلا يسقط من
مهرها شيء ، وانما تسقط نفقتها ، لأنها في مدخل لعدتها

أما إذا دخل بالخصه . ثم امتنع من غير عذر فخرج من يضع
من مهرها بنسبة الوقت الذي امتنع فيه . فان صاحب الخوة . أو
أخلت هي ببعض المدة كان له ان يضع من المهر بنسبتها ، ان نصماً
فخص . وان نشأ فثبت بلا خلاف أحده . بل ولا اشكال في رواد
المنعرة المخصصة لتي مهر رواته من خصته . قال سأل الإمام
الصادق (ع) أتزوج مرة شهراً شيئاً مسمى . فتأني بعض شهر
ولا تأني بعض ؟ قال عسى عنها من صداقها بقدر ما احتيت عليك
الا أيام حبسها . ٢٠٢ هـ

١٠ يجوز ان تمتع بالرجل بأكثر من أربع ساء . ولا يجوز له
في الدائم الزيادة على الأربع . وقد ذكر الخبر العاملي في كتاب وسائل
الشيعة ورويات عن أهل البيت تدل على ذلك . ولكنه ذكر الى حاشية
رويات أخرى تدل على عدم حوار الزيادة على الأربع في المنعة . كما
هو الحكم في الدائم . منها ما روه عن محمد الباقر عن الإمام الصادق (ع)
انه سئل عن المنعة ؟ فقال هي احدى الأربعة . ومنها ما رواه زرارة
عن الإمام أبي جعفر الصادق انه سئل هل المنعة مثل الاماء ، يتزوج
ما شاء ؟ فقال لا هي من الأربع

والحكمة ان كل ما ثبت للرجوة الدائمة يثبت للمنفعة . لا ما حرج

بالدليل . وقد دل الدليل على ما ذكرناه من العروق ، فسقى غيرها من الآثار والأحكام على حكم العموم قال صاحب الخواصر : الأصل اشتراك الدائم والمنقطع في الأحكام التي موضوعها المكح وتزويج مما يشعل المنقطع إلا ما حرج بتدليل ، وجاء في كتاب النعمة وشرحها ما نصه بالحرف : حكم لزوج المنقطع كالدائم في جميع ما سلف من الأحكام شرطاً وولاية وتحريمًا إلا ما استثنى .

ومن هذا دل كثير من الفقهاء على حتمه المنقطع والدائم واحدة . وإن لفظ الزوج مع صوغ لمعنى له فردان أحدهم بزوج الدائم ، والآخر الزوج المنقطع ، تماماً كالإنسان الشامل الذكر والأنثى .

التمتع بالعقيقة :

ومن الخبر أن حتم الكلام على شتمه بعض ما جاء منها عن أهل البيت (ع) فقد سنن الإمام الصادق عن أبيه (ع) قال : من تزوج امرأة ولا تزوج إلا عقيقة ، إن الله سبحانه يقول : وليس هم بصالحين حافظون .. وفي رواية أخرى أنه قال : إن الله عز وجل يقول الرامي لا يكح إلا ربه أو مشركة أو زانية لا يكحها إلا ربه أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين

ومن هنا قال الشيخ الصدوق : إن من تمتع بربه فهو ران . كما جاء في كتاب الحقائق .

وجاء في كتاب وسائل الشعة جلد ٣ ص ٧٤ طبعة ١٣٢٤ هـ أن علي ابن يقطين سأل الإمام الرضا عليه السلام الصادق (ع) عن الشعة ؟

فقال له : ما أنت وذاك قد أغناك الله عنها .
وسأله آخر . فقال . هي حلال مباح مطلق لمن لم يفقه الله بالتزويج ،
فليستعصم بالمتعة ، فإن استعصى عنها بالتزويج فهي مباح له إذا عاب عنها .
أي عن زوجته .

العيوب

العيوب التي يكشفها أحد الزوجين في الآخر على نوعين الأول
يرجع الخبار بين فصح الزواح أو امصائه ، ولثاني لا تأثير له
عن الاطلاق ، موجوده وعذمه سواء . والنوع الأول قد يوجد في
الرجل فيشت الخبار للمرأة ، وقد يوجد في المرأة فيشت الخبار للرجل .
هذا ، اذا لم يعلم أحد الزوجين بوجود العيب في صاحبه قبل العقد ،
أما اذا علم به ، وأقدم عليه عن رضا وطيب نفس فلا خبار له . وفيما
يلي التفصيل

الحنون :

الحنون من العيوب المشتركة بين الرجل والمرأة . فاية امرأة تروحت
رجلاً ، ثم تبين لها حيوته قبل العقد ، واستمراره الى حين العقد عليها
وحن هدي ، ان ترد زواج . وأيضاً لها ان ترد وتصبح اذا تجدد
الحنون بعد العقد ، حتى ولو دخل ورزق منها العديد من الأولاد . ولا
عرف في الحديث بين ان يكون الحنون دليلاً أو أدوراً ، أي تأتبه بوجوب
منفصله . فقد مثل الامام (ع) عن امرأة يكون لها روح قد أصيب في

عقله بعد ان تزوجها ؟ فقال : لما ان تترع نفسها منه ان شئت .

وأي رجل نروح امرأة ، ثم تبس بها محبوبة قبل العقد فله ان يرد
الزواج ، سواء أكان بالحنو دائماً أو ادواراً ، لصادق امم الحنن عليها ،
قال الامام لصادق (ع) . نرد الرضاء والمحبوبة والمحبوبة .

وإذا تحدد حنن المرأة بعد العقد فلا خيار له ، بل كل عيب يحدث
في المرأة جنوباً كان أو غيره فانه لا يوجب الفسخ ، سواء أحدث قبل
الدخول أو بعده ، قال صاحب الجواهر : وهذا هو المشهور شهرة
عظيمة كادت تكون اجماعاً لاستصحاب لزوم السدي هو مفتحي
الأصل في العقود ، أما الصرر فيحجر بامكان الطلاق منه ، أي ان الزوج
يمكنه التخلص من الصرر بطلاق المرأة التي حدث لها العيب . هذا ،
إلى ان أكثر النصوص التي أثبت الخيار للرجل مختصة بما اذا دلت المرأة ،
وأنقضت عنه ما فيها من عيوب قبل العقد .

والخلاصة ان المرأة تسلط على الفسخ بالحنن السابق واللاحق . أما
الرجل فيفسخ بالحنن السابق دون اللاحق .

وإذا تم الفسخ قبل الدخول فلا مهر ولا عدة للمرأة . وان كان بعده
فلها المهر ، وعليها ان تعتد . ولا فرق في ذلك بين ان يكون الفاسخ
الزوج أو لزوجته . وتقدر الاشارة ان انه إذا رضي أحد الزوجين
بالعيب قولاً أو فعلاً فليس له ان يمدن ويصح بعد الرضا

الخصاء :

الخصاء من الذنوب أو رصتها ، قال صاحب المسالك ان خصي
بولع وبائع ، وحاته في ذلك أكثر من الفحل ، ولكنه لا يبرئ ،

فإذا تزوجت امرأة من رجل خصي جاهلة بحاله ، ثم يتبين لها ذلك فلها
الخيار في فسخ الزواج أو امصائه اجماعاً ونصاً معتبراً ومستصفاً على حد
تعريف صاحب الخواهر ، ومنه ان الامام الصادق (ع) سئل عن خصي
دلتس نفسه لامرأة مسلمة ، فتزوجها ؟ فقال : يفرق بينها ان شاءت
المرأة ، ويؤجج رأسه وان رصبت به . واقامت معه لم يكن لها بعد
رصاصا به ان تأباه . وفي رواية ثانية : ولها المهر بمحوه عليها .

وإذا لم يدخل فلا شيء لها . هذا إذا كان الخصاء سابقاً على العقد .
أما إذا تجدد فلا خيار لها . وعليها ان تصير ، سوء أدخل . أم لم
يدخل بعد كثير من الفقهاء . قال صاحب الخواهر : لا يصل واحتصاص
التصوصي بالخصاء السابق . ومثبت في الفقرة التالية : حب ، اد
الخصاء اللاحق يوجب الخيار كالسابق .

الحب :

إذا قطع ذكر الرجل من الأساس ، ولم يبق منه شيء فبسرأة الخيار
مع سبق الحب على العقد . وجهها به ، وإذا قطع بعضه ، وبقي منه
ما يمكن معه الوطء ، ولو بمقدار الحشفة فلا خيار له .

وإذا تجدد الحب بعد العقد فلفقهاء قولان ثبوت الخيار له ، وعدمه ،
ومنها يكن فقد اعترف كل من تعرض للحب بأنه لا يصل عليه بالخصوص ،
وأي الحق لعمهه الحب بالخصاء . قال صاحب المسالك : لأنه أقوى
عساً من خصاء . لقدرة الخصي على الخراج بالحمله ، بل قيل انه يصير
أقوى من الفحل بواسطة علم خروج المني منه .

والصواب ان الخصاء والحب إذا تجددا بعد العقد ثبت خيار للمرأة ،
تماماً كما لو كانا قبل العقد ، لصحيح أبي بصير ، قال : سألت لإمام

الصادق (ع) عن امرأة اشلي روحها . فلم يقدر على الخراج . أنفارقه ؟
فقال : نعم ، ان شاءت . وروى عنه أبو الصلاح الكناي . وقد نعت
صاحب الخواهر هاتين الروايتين بالصحة ، وقول السائل : ابني روحها
ظاهر في ان اللاء حصل بعد العقد بخصوص ، او شامل لللاء السابق واللاحق
- على الأقل - .

العن :

لعن داء يمرض معه الرجل عن عملية الجنس ، وأحسموا بشهادة
صاحب الخواهر والحديث على انه عيب تسلط امرأة بسبه على فسخ
النكاح ، سواء أكان سابقاً على العقد ، أم حدث بعده . وقبل الدخول .
ونسأل : إذا حدث لعن وتحدد بعد الوطء ولو مرة واحدة . فهل
لها الخيار ؟

نقل صاحب الخواهر عن ابن زهرة وشيخ المصنف ان لها الخيار ،
وقال صاحب المذلل ما نصه : بحرف . ذهب المصنف وجماعة الى ان
لها الخيار أيضاً ، للاشتراك في عنصر الخصال ما يأس من الوطء . واطلاق
الروايات بثبوت الخيار للمرأة من غير تفصيل . بين الدخول وعدمه
كصحيحة محمد بن مسلم ، ورواية لكناي . قال سأل الإمام
الصادق (ع) عن امرأة تنبت روحها ، فلا يقدر على الخراج أبداً ،
أنفارقه ؟ قال : نعم . ان شاءت . وعبرهما من الروايات الكثيرة المستمرة
الاستناد .

ويظهر من صاحب المذلل ان هذا القول . ولكن يقول الأشهر
شهادة صاحب الخواهر انه لا حار لها . لأن الإمام الصادق (ع) قال
في العتق : اذا علم انه لا يأتي النساء فارق بينها - أي بينه وبين زوجته -

عادا وقع عليها دفعة واحدة لم يحرق بيها . وفي رواية أخرى انه قال :
كان علي (ع) يقول : اذا تزوج الرجل امرأة هوقع عليها مرة ، ثم
أعرض عنها فليس لها الخيار ، لتصبح فقد أبسبت

وعليه تكون هذه الرواية وما فيها مقيدة لرواية نكاحي وما في معناه .
سؤال ثان : اذا عجز عن وطنها دون غيرها ، مع العلم بأنه لا مانع
من جهتها فهل يثبت لها خيار الفسخ ؟

ذهب صاحب الخواهر ، وكثير من الفقهاء الى انه لا خيار لها .

والذي نراه انه لما تمام الحق في فسخ الزواج ، لأنه اذا وقع غيرها
فلا يجب عليها ان تعتزل هي من الحياة ، وصررها لا يرتفع بمتاع
غيره . هذا ان قول الامام في رواية ابن مسكان : « فان اتاه
والا فارقت » وقوله في رواية المحمدي . « فان حبس اليها والا فارق
بيها » ظاهر في وطنها هي بالدات ، لا في وطء غيرها . ولعل
هذا ما دعا الشيخ المفيد الى القول بأن لها الخيار ، قال صاحب المسالك :
« ويظهر من المفيد ان المعتز قدرته عليها ، ولا عورة بقدرته على
غيره ، لأنه قال . لو وصل اليها ولو مرة واحدة فهو املك بها ،
وان لم يصل اليها في السنة كان لها الخيار » ومن تأمل بألفاظ المفيد
هذه ، وقارن بينها وبين الروايات عن اهل البيت (ع) يجد ان لشيخ
المفيد قد اقتبسها من الروايات بالدات .

وإذا علمت ذلك لم يورسبت به سقط حقها في الخيار ، ولا يجوز لها
المدول ثمان ، قال صاحب الخواهر : « إذا ثبت العلم بان صيرت
عالة بالعلم وبأن لها الخيار فلا خلاف في عدم الخيار لها بعد ذلك اذا
ارادته . لأنه حتى يسقط بالاستقاط ، ولقول الامام (ع) متى أقامت
المرأة مع زوجها بعدما علمت انه عيب . ورصبت به لم يكن لها خيار
بعد الرضا » .

وإذ سلمت بعض . ولم تصبر رفعت امرها إلى الحاكم : ويؤجله
الحكم بدوره سه كمنة من حين المرافعة على أن تسلك الزوج طواف
فصول سه ، ولا تمتع عه ألدأ . فان واقفها فلا خيار لها . والا كان
ها المصحح اجمعاً ونصاً . ومنه قول الامام أبي جعفر الصادق (ع) :
العيب يؤثر سنة من يوم مرافعة امرأته ، فان خلص اليها . والا فرق
بينها . وان رصب ان تنجم معه : ثم طلقت الخيار بعد ذلك يترد
طنها

وفان بعض الممهاء . ان امر في تحديد مدة التأجيل سه هو ان
يمر الرجل في المصون لأربعة . إذ من الخيار ان تتعدى الجماع عليه
خراطة في حقه ضرول في السنة ، أو برودة ضرول في النصف . أو
يوسه ضرول في الربع ، أو رطوبة ضرول في الخريف

وإذا صحت حيث يجوز ها المصحح فلها نصف المهر . ولا عدة
عليها . فقد جاء في المصحح شهادة صاحب المسالك عن الإمام أبي جعفر
الصادق (ع) : فان وصل اليها والا فرق بينها ، وأعطيت نصف
الصادق ، ولا عدة عليها .

وها ان تصح دون ان تستأذن الحاكم . وانما ترجع اليه لصرت الأحس
فقط . لأنه من وطئها . اما المصحح فهو حق حاص لها لا يتصل بالحقوق
العمة من قريب أو بعيد ، تماماً كغيره من الجبارات .

الطريق لاثبات العي

يشت من بفرار الروح منه . فان لم يعترف ويقر تأل هي ان
كاف به بفراره بالعي . ولا نقل منها انية بالعي . لأنه من
الأمور الخفية . فان لم نكن ها بينه بفراره يصبر فان كانت نكراً

عرضت على نساء الخيرات . وأحد يعرض . وإن كنت ثيباً عرض
عليه ايمن . لأنه مسكر . لأنني تدعي هي وجود عب فيه موجب
للخير . ولأصل كرهه هم حقيقة سالماً من انقص الحسد وعبه .
حتى يثبت العكس . فان حلف ردت دعواها . وإن نكل لحكم بالعب
بأنه على انقصا بمحرد النكول . أو ردت العيب عنها سواء على انقصا
بعد الرد . ثم يؤجبه الحاكم سنة على انحصيل لتقديم . قال الإمام أبو
حسب الصدوق (ع) إذا تزوج برجل امرأة ثيب أنتي فقد تزوجت
عبره . ورعت انه لم يفرها من دخل بها . ي احتل بها . فسد
القول في ذلك نحو الرجل . وعليه ان يحد بأنه قد جامعها . لأنها
مدعية . وإن تزوجها . وهي بكر فرعت به لم يصل لها . فان مثل
هذا يعرفه النساء . فليطرب اليها من يوثق به منهن . فإذا ثبت أنها
عذراء فعل الإمام ان يؤجله سنة . فإن وصل اليها . وإلا فترق بينها .
واعطيت نصف المهر . ولا عدة عليها .

وإذا أقر الزوج بالمرء عن انبان روضة . وأجله الحاكم سنة . وبعد
انتهائها قد هو . دخلت . وقالت هي لم يدخل فهل يؤخذ بقول
الزوج أو بقولها ؟

قال صاحب الخواهر يؤخذ بقول الزوج مع يمينه كما لو لم يقر
بالمرء من البداية . واستدل بأدلة دقيقة محكمة قل من يشه اليها .
إد قد يتوهم ان دعوى الزوج العذراء على الوطاء بعد الاقرار بالمرء
عنه . قد يتوهم انه مدع شيء جديد . و انه انكار بعد اقرار .
ولكن شيخ الخواهر بعد نظر من لا يدركون إلا انظرهم . ويثبت ما
قاله بتصريف في التعبير . لغاية التوضيح

أولاً . ان اقراره بالمرء من صرر لأجل لا يثبت العيب . لأن
المرء في حين الاقرار قد يكون عجز مؤقتاً . وقد يكون دائماً .

وبداهة ان وجود العام لا يثبت وجود الخاص ، فاداً قلب . كنت
بالقلم فلا يدل قولك هذا على ان القلم الذي كنت به قلم وخاص ، أو
قلم حر ، كذلك العجز لا يدل على العسر أو غيره . بل قد يكون
لفحص في الحلقة . وقد يكون لس خارج عنها ، واستصحاب العجز
لا يثبت العسر الا على القول بالأصل المثبت^١ .

ثانياً . ان المنكر هو الذي لو سكنت عنه لسكنت ، والمدعي هو
الذي لو سكنت عنه لم يسكن . وليس من شك ان الزوجة لو سكنت
عن دعوى العسر لسكنت عنها الزوج . ولو سكنت الزوج لم تسكن هي ..
فتكون ، والحار هذي . مدعية عليها البينة ، ويكون هو منكراً عليه
البينة .

ثالثاً . ما جاء في الرواية المتقدمة عن الامام أبي جعفر الصادق (ع) :
« وعنه ان يخلف بأنه قد جامعها لأنها مدعية » . ثم يفرق الامام في
ذلك بين من سبق منه الاقرار بالعجز وغيره .

البرص والخدام

العبود انبي سقى الكلام عنها ثلاثة منها يختص بالرجل ، وهي :
الخصاء والحب والجن ، وواحد منها مشترك بين المرأة ، وهو
الحدوث . اما المرأة فتزد بالحدوث على النحو المتقدم ، وعمرص البرص
والخدام على شريطة ان يحدث أحدهم قبل لعقد ، وان يكون الرجل

١ من تصور البينة عند جعفر - لا أصل له - وهو الذي يثبت ان من ذكر الموضوع
بالزوم المقتل لا بالأصل لا يري ، ولا يصحده جعفر - لا أصل له - من شيء لم يصحبه
من أحكام شرعية دون بر العسر - لا أصل له - في رتبة سبب ادول اقدم
نقط ، ولكنه لا يثبت ان البينة - مع جعفر - يثبت موضوع جعفر

جاهلاً به . ولا يحق للمرأة ان تصح اذا كان احد هذين العيين في الرجل ، قال الامام الصادق (ع) . ترد الرضاء والمحونة والمخدومة ، فليل له ويعوراء ٢ قد لا وايضاً فيل له . رأيت ان كان قد دخل بها كيف يصح مهرها ٣ قال . لها المهر بما استحس من مخرجها

العمى والعرج :

اتفقوا على ان العمى والعرج ليسا من عيوب الرجل في شيء . اي ان المرأة لا يحق لها ان تصح بأحدهما ، حتى ولو لم نعم بالحال حين العقد الا اذا دلس الرجل . وصهرها على خلاف حقيقته . ويأتسي بالكلام عن التدليس في الفصل التالي واحتسوا هل للعمى والعرج من عيوب المرأة التي يرد بها الرجل او لا ؟ ؟

وللفقهاء في ذلك اقوال ذكرها بالتفصيل مع ادتها صاحب الحدائق في الجزء السادس ، فصل عيوب امرأة ، واطار الكلام في العرج صاحب الجواهر والمساكن قولاً ودلة . وقال صاحب الحدائق يظهر من شيخ الطائفة في كتاب الموعد ان العمى ليس بهيب ، لأنه عند العيوب ستة . ثم قال - الكلام ما رآل لصاحب الحدائق - وفي اصحابنا من الخي بها العمى ١

ولكن صاحب الجواهر قال : العمى موجب سحر بلا خلاف اجده فيه . بل عن المرتضى وان رهرة الاجتماع عنه . وهو الحق مضافاً الى النص الصحيح ٢ .

اما لعرج فقد ذهب اكثر الفقهاء بشهادة صاحب المسالك والحدائق الى انه عيب في المرأة بوجبه تسلطه على مسج الرواح . عند من الامام

لصادق (ع) عن نوح بن روح المرأة - فتأتى بها عشاء أو برصاء أو
عرجاء أو برد على نفسها - وقد نوه الأئمة - جرح (ع) ترد
البرصاء والعمياء والعرجاء

القرن والعمل والاقصاء والرتق

انمر شيء نمر في الفرج كغمر أشعة . والعمل عجم فيه لا يخلو
من رشح على ما قيل . وفي بعض روایات أهل البيت (ع) ان القرن
والعمل شيء واحد . والاقصاء حنك المسكين . والرتق اسداد مدخل
الذكر من الفرج ، بحيث يتعسر معه الجماع .

وهذه عيوب الأربعة - كما ترى - مختصة بالمرأة . وقد ورد النص
على نمرن والعمل والاقصاء . ولا نص على الرتق بالذات ، ولكن أكثر
المفهاء الحقة يقرن ، لأنه مثله يجمع من الوطء . قال صاحب الخواهر :
« المشهور ان الرتق من العيوب » . ونسأل الشهيد الثاني في النعمة !
« وفيه قوة » .

والخلاصة ان أكثر المفهاء عدوا عيوب النساء سبعة ومعصم ثمانية ،
وآخر ستة ، وعدوها لشهيد لاون في الروضة تسعة . الحنك ، والجذام
والبرص ، والنمى ، والفرج . والقرن . والاقصاء . والعمل . والرتق .
وقد تعرض لكل واحد من هذه التسعة . ولا ترد المرأة بواحد من
هذه العيوب إذ حدث بعد العقد ، سواء اكون قد دخل . أو لم يدخل
بعد ، ونصاً لا ترد بشيء منها اذا كانت سابقة على العقد . واقدم
مع عمه باحد . أو كان جاهلاً . ولكن روي بالروح بعد الاطلاع
على لعب وعلمه به . وإذا مسح الروح حيث يحوز له فلا شيء لها
من المهر ان لم يكن قد دخل بها . وإذا مسح بعد الدخول فيها تمام

المهر المسمى ان كان قد ذكر ه مهرًا في منى العقد ، ومهر المثل ان
 اجر العقد بلا مهر فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل تزوج
 امرأة فوجد بها قرناً ؟ قال هذه لا تعمل ، وينقص روحها عن
 مجامعتها . وترد على أهلها . قال السائل فان كان دخل بها ؟ قال
 ان علم بها قبل ان يجامعها فقد رخصي بها . وان لم يعلم بها إلا بعد ما
 جامعها دون شاء أمسك ، وان شاء مخرجها ان أهلها . وها ما أحدثت
 - أي المهر - بما استحلت من فرجها

الغور :

اتفقوا بشهادة صاحب الخواهر عن ان حبار الفسخ يشترط على الغور ،
 فهو علم الرجل ، أو المرأة بالغيب ، وعلم أيضاً ان له الخيار ، وانه
 واجب على الغور ، ومع ذلك لم يبادر الى الفسخ لزوم العقد ، وادا
 جهل بالغيب ، أو علم به وجهل بأن له الخيار ، أو علم بها وجهل
 بأن الفسخ على الغور فإنه يكون معدوماً في التأخير ، على ان يبادر الى
 الفسخ حين العلم بذلك .

لا يعتبر الزن الحاكم :

لا يحتاج الفسخ الى اذن الحاكم ، سواء حصل من الرجل أم المرأة
 أجل ، انما يرجع الى الحاكم ليصير الأحل الى الغير ، كما أشرنا .
 لأن الأدلة التي دلت على جواز الفسخ مطلقة وعبر مفيدة بإذن الحاكم ،
 قال صاحب الخواهر : ومن هنا أفنى الفقهاء بذلك من غير اشك
 ولا تردد .

البينة على مدعي العيب :

العيب الموجب للنسخ من حلي كالخول ولعمى والمزج ، ومنه حمي كالعمى والبرق . فان كان العيب جلياً فلا حاجة الى ابينة ، ولا ان ليس ، وان كان حمياً . واحتتم في وجوده فعلى مدعيه البينة ، لأن الأصل السلامة من العيوب . حتى يثبت العكس . وعلى منكره ان يبين .

بين الفسخ والطلاق :

يفترق الفسخ عن الطلاق بما يلي :

- ١ لا يصح الطلاق الا بحضور شاهدي عدل . ويصح الفسخ من غير شهود .
- ٢ يشترط في المصقة المدحول بها ان تكون في مظهر لم يوافعها فيه . كي يأتي في باب الطلاق . ولا يشترط ذلك في المرأة التي ترد بالعيب .
- ٣ لا يجب الفسخ من التطابقات الثلاث التي تحرم المظنة معها على المطلق ، حين تنكح زوجاً غيره .
- ٤ للمصقة قبل الدخول نصف المهر ، ولا شيء لمن ترد بالنسخ قبل الدخول الا في العن .

التدليس

الخيار بالهيب والخيار بالتدليس:

العبود أي ذكرها في المصالح التي هي التي يصح الشارع بمبطلها
بالتدليس . وأوجب حيسر نسف على كل حال ، سواء أكان معها
تدليس ، أو لم يكن . أحصل ، إذا كان مع العيب يوجب الخيار
بتدليس أيضاً . وكان الزوج قد دخل بالمزوجة . ودفع لها المهر رجع به
على المدعي ، أكدت هي المدعة ، أو أي زوجها ، لأن مرور
برجع على من عره .

ثما العيوب الأخرى كالمرض - غير جذام ومرض ونفسج .
وما أنه لم يصح عليه شارعها لا يوجب الخيار بنفسها . وعلى
كل حال . وإنما توجه مع الشرط أو بغيره . وبأنه يحصل

ر كذب في
البيع

معنى التدليس :

التدليس هو التعرير وتنمويه باحشاء نقص موجود ، أو ادعاء كمال غير موجود ، وقد يكون الحادع هو الرجل ، والمرأة هي المحدثوعة وقد تكون هي الحادعة ، وهو المحدثوع ، ومثل احشاء النقص ان يكون أحدهما أعور أو مفلولاً فيحكي النقص عن صاحبه عند العقد ، ثم يظهر الحقيقة بعده ، اما ادعاء الكمال فهو ان تدعي المرأة انها بكر وشابة ، أو يدعي هو انه ذو مكانة وشرف . ثم ينشئ كذب الدعوى

وتسأل . اذا كان في أحد الطرفين نقص - غير العيوب الموجبة للخيار وسكت عنه ، ولم يتعرض له صلاً ولا إنجاباً ، ولم يظهر منه عظمه العالم به ، والمقصود ان الطرف الآخر لا يعلم به فهل يُعد هذا من التدليس ؟

الجواب : اذا كان النقص من النوع الذي لا يتسامح به عادة. ولا يُقدّم على الزواج بصاحبه عالماً فهو تدليس . قال صاحب الخواهر : « الذي يظهر من نصوص المقام ، سل هو صريح جماعة من الفقهاء بتحقيقه هنا بالسكوت عن العيب مع العلم به فصلاً عن الاحار بضده من السلامة » وبعد ان قال هذا في أول كلامه عن التدليس قال في المسألة الكنية عشرة من مسائله « قد تكرر ما غير مرة قوة ثبوت الخيار بالتدليس بصفة من صفات الكمال على وجه يتزوجها على انها كذلك فدان الخلاف » .

وبحق نوفق على ان السكوت عن النقص مع عدم علم الطرف الآخر به يعد تدليساً . ولكننا لم نجد دليلاً شرعياً على ان كل تدليس يوجب الصبح ، أو يوجب سقوط المهر ، أو سقوط شيء منه على سبيل القاعدة الكلية ، وعنه فلا أثر للتدليس إطلاقاً لا بالتدليس الى المهر ، ولا بالتدليس

الى الصبح الا ما قام عليه الدليل بالخصوص من آية أو رواية أو إجماع
أو بالعموم كقاعدة: لا ضرر ، وفيها يلي التفصيل .

التدليس وجواز الفسخ :

لا يجوز الصبح مع التدليس الا في الحالات الثلاث التالية

١ - الأول ان يؤخذ صفة الكبر أو عدم النقص شرفاً في منى
العقد ، مثل ان يقول الرجل تروحت شرط ان تكوني بكرأ . أو
سليمة الخمر من الأمراض . أو تقول هي روتت نفسي بشرط ان
تكون حاملاً بكلاً ، أو سليماً من الادواء .

٢ - يؤخذ كبر أو عدم النقص وصفاً لا شرفاً مثل ان يقول
وكيل الروحة روتت فلانة لكبر سابقة من الأمراض

٣ - ان يذكر الكبر أو عدم النقص عند حدث الزواج ثم يقع
العقد مبنياً على هذا الأساس .

ومنى حق واحد من هذه ثلاثة كان للمدعوع خبر اذا سبق
لعكس . ولكن لا للتدليس مدد . بل يحذف شرفه بدي اتفاق
عليه الطرفان صراحة أو ضمناً . ولا بد ان يحصل صبح فوراً . وعدم
العلم بالتخفيف . هذا علم . وسكت لم يكن له صبح بعد ذلك الا اذا
كان حاملاً بأن له صبح . أو بوجوب الصبر ومادة . واد جري
العقد دون ان يذكر شيء في منه . ودون ان ينسب عن شيء سابق ،
ثم وجد في أحد الزوجين عيباً فهل ينسب ان يصبح الزواج ، أو لا ؟
ويعرف الخوف مما يلي

الرجل المدلس :

إذا تروحت امرأة رجلاً ما عتقد انه حالي من العيوب . لأنه دلس
عندها سكونه . وعدم اظهار ما فيه . ثم تنس ان فيه عيباً كبيراً .
مثل ان تعتقد انه بصير . فينبئ انه أعمى او ما ان ذلك مما تتعاطت
الرعات بسبه . إذا كان كذلك فهل حان ان تصح لزواج ؟

والذي رأته في كذبت كثير من الغمهاء . المرأة لا يجوز لها ان
تصح إلا اذا كان الزوج مجنوناً . او عيباً . وخصياً . او مجبوراً
على التخصيل المتقدم في فصل العيوب . وأنصأ بحسور لها ان تصح .
إذا أحد وصفه اكمل . أو عدم النقص شرطاً أو وصفاً في من العقد .
أو بي العقد على أحدهما . كما تقدم في الفقرة السابعة . . أحل . يظهر
من عبارة الخواهر في باب الزواج المقصد الثالث في التدليس . يظهر
من العامة - ان للتدليس ما هو - "حيار فقد جاء في المسألة الثانية
من هذا المقصد . . المرأة اذا تروحت برجل على انه حر فإن مملوكاً
كان لها لصح . صحيح محمد بن مسلم . قال سألت الإمام ما
جعمر (ع) عن امرأة حرة تروحت بمملوكاً على انه حر . فعبت بعد
انه مملوك؟ قال : هي املاك بنفسها ان شاءت قامت معه . وان شاءت فلا .

وعلى صاحب الخواهر على هذه الرواية تأني . صاهره في عدم انقار
بين شرط الحرية في من العقد وعدمها بعد صدق التدليس وانحرر
وخلعة وفي الثانية عشرة . صورة التدليس تلحق بصورة
الشرط في اثبات الحيار . .

والذي نراه . ان التدليس ما هو لا يشتر الحيار للزوجة . وانما يشتر
ها الحيار اذا اشترفت شرطاً صريحاً أو ضمياً أثناء العقد . او بي العقد
على الوصف . او اذا كان في التدليس صرر عليها لا يتسامح به عادة .

كأنهمى ولأمراض السارية ، لأن أوفوا بالعقود ، لا نطق على لعقد انسي
يتؤكد منه صرر . إذ لا صرر ولا صرار في الاسلام ، خاصة ن لطلاق
بيد الزوج لا بيدها

وإذ قال قائل : في أرواح راحة العادة قلب في جواره ان
فاعة لا ضرر، تشمل المعاملات والعبادات ، حتى الصلاة التي هي
عمود الدين .

وتحذر لاشارة الى أنه إذا حدث انقباض في الرجل بعد العقد فلا يحق لها فسخ الزواج بعد ثبوته

المؤلف: المجلد:

إذا حصل انديس على 'الرجل' فلا يصح الزواج بل يرجع بنجام المهر على المدلس الذي روجه اباه . لأن المرور يرجع على من عره وان كانت هي المدلة فتستحق من المهر أقل ما ينطق عليه اسم التمول ، قال الشهيد في التلمعة : يرجع الزوج بالمهر على المدلس ، ولو كانت هي مدلة رجع عليها بأقل ما يمكن ان يكون مهرأ . وهو أقل ما يتمول على المشهور .

وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل وثقه امرأة أمرها ، أو
 ذات قرعة . أو حارة له ، لا يعرف دجلة أمرها . فوجدناها قد دلت
 عباً هو فيها ؟ فقال الإمام يؤخذ المهر منها ، ولا يكون على الذي
 روثها شيء .

١- قال : يا محمد بن عبد الله الجرجاني ، يا محمد بن عبد الله الجرجاني ، يا محمد بن عبد الله الجرجاني .

وقد لامم أبو جعفر الصادق (ع) من روح امرأة فيهما عيب
دله ، ولم يبين ذلك بروحه . منه يكون ما الصادق لما استحل من
فرجها ، ويكون المهر على الذي زوجها ولم يبين

وأيضاً سئل لامم الصادق (ع) عن رجل يدي يتروح إلى قوم ،
فإذا امرأته حواء ، ولم يبينوا له ؟ قال : لا ترد ، إنما يرد الكناح
من الرخص والجذام والجنون والعقل ؟ قال السائل : لأريت أن كان قد
دخل بها كيف يصح نهره ؟ قال : ها المهر لما استحل من فرجها ،
ويقرم وليها الذي أنكحها مثل ما ساق إليها .

وهذه الروايات ، وما إليها صريحة في أن روح يرجع على مدس
بالمهر ، ولا يحق له الفسخ

البكر والثيب :

قد تزوج فتاة ، وأحد الكارة شرعاً أو وصفاً في من العقد ، أو
في العقد عليها ، ثم تبين أنها كانت ثيباً هل العقد فله الفسخ . تنحط
الشرط ، وإن صاحب الجوهر . ونعله لا خلاف في ذلك ،

وقد لم يكن شيء من هذه الثلاث ، وإنما تزوجها باعتقاد أنها بكر ،
لأنها لم تزوج بعبره من قبل ، وبعد العقد ادعى الروح أنها ثيب فإن
ثبت ذلك بفرجها ، أو بعبره لم يكن له فسخ الروح ، وإن ينقص
من مهرها بنسبة التفاوت بين مهرها بكراً ، ومهرها ثيباً ، فإن كان
المهر عقيب نصف المسمى ، وإن كان الثلث أعطيت الثلثين ، هذا
ما قاله كثير من العلماء ، والنص الذي جاء عن أهل البيت (ع) قال :
ينقص من مهر دون ما يتعرض للتفاوت ، فقد سئل الإمام (ع) عن
رجل روح حواء بكراً ، فوجدتها ثيباً ، هل يجب لها المزداد وإمياً ،

أو ينقص " قد ينقص

وبعده ربح عن ثبات من شئ . على عقد فله عليها الجبر
على أنها كذب كثر عند العقد . لأن الأصل مدفون على جهة الأصلية
حتى يثبت العكس

مسائل:

- ١ - كل من ادعى وجود عيب في صاحبه فعليه إسناده . وعن المكر
الجبر ، لأن الأصل السلامة من العيوب ، حتى يثبت العكس
- ٢ - كل من ادعى شيئاً زائلاً على صيغة العقد فعليه الية ، وعلى
المكر الجبر ، لأن الأصل عدم الشرط والزيادة ، حتى يثبت العكس .
- ٣ - كل موضع حكمه بطلان العقد للمرأة مهر مثل مع بوطء
لا المسمى ، لأن بطلان العقد يستدعي بطلان المسمى . وثبت مهر المثل
لمكان لشهه
- وكل موضع حكمه بصحة العقد فيها مهر المسمى مع بوطء . وعن
نعمه المصحح . لأن المصحح يرفع العقد من حين المصحح . ولا يرضه من الأصل

المهر

المهر ، ويسمى الصداق والمريضة ، وهو حق للزوجة بحكم الكتاب والسنة ولا إجماع ، وهو على ثلاثة أنواع . المهر المسمى ، ومهر المثل ، والمهر الذي يعينه أحد الزوجين بسبب التفويض .

المهر المسمى :

وهو كل ما تراعى عليه الزوجان مما يصح أن يملكه المسلم . وسمياه في من العقد . ولا حد لأكثره بالاتفاق . لقوله تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قسطاً مما نأخذوا منه شيئاً » - النساء ١٩ .

وأيضاً لا حد لأقله بالاتفاق . لقول الإمام أبي جعفر الصادق (ع) : « الصداق كل شيء تراعى عليه الناس هل أو كثر » ويستحب أن لا يرد المهر عن مهر النة . وهو خمسة درهم ، حيث نواير الزموس . الأعظم (ص) تزوج هو وزوج بنته عليها ، وقيل : « سبع ٢٥ درهم عمانية ذهباً » ، ومما يكن فإن المنسوب شرعاً قالة المهر (ص) .

الصادق (ع) : قال رسول الله (ص) . أفصل نساء أمتي أصحابهن وحبها ،
وأقلهن مهراً ، وقد ما معناه . شؤم المرأة علاء مهرها .

شروط المهر :

يشترط في المهر .

١ . ان يكون حلالاً ، ومتقوماً بمال عراً وشرعاً ، فإذا سمي لها
حرراً أو حرة أو مائة ، أو ما إليها مما لا يصح ملكه بطل المهر ،
وصح العقد . وثبت لها مهر المثل مع الدخول ، هذا هو المشهور بين
المفتهاء بشهادة صاحب الجواهر ، لأن المفتحي لصحة عقد موقوف .
وهو الإيجاب والقبول ، والمانع من الصحة مفقود ، لأن فساد المهر
لا يستدعي فساد العقد ، حيث يصح معه ودونه ، بل يصح لعقد ،
حتى ولو اشترط عدم المهر .

٢ . ان يكون معلوماً بحجة من الجهات . كعده انقطة من العرش
أو الأرض أو الذهب والفضة ، ولا يشترط ان يكون معلوماً بالمصبل
فقد روي في (ص) رجلاً من أصحابه امرأة . وحمل مهرها تعليم
ما يحسن من القرآن الكريم دون ان تعلم الشيء الذي يحسنه بالمصبل ،
بل يصح ان يتزوجها على بيت أو عرس دون ان يذكر الأوصاف التي
تخير العرس عن سائر الأعراس ، وليست عن سائر السوء ، ويتعين عليه
وذلك هذه ، ان يدفع الوسط من الخيل والسوء . فقد سئل الإمام (ع)
عن رجل تزوج امرأة على حدم ؟ فقال . : وسط من الخدم . قال
السائل . على بيت ؟ قال الإمام . وسط من السوء . ومن أفنى سده
الروية السيد الحكيم ، كما جاء في رسالته منهاج «صالحين» . بل قال
صاحب الجواهر ما نصه بالحرف . يصح حمل مهر شيئاً وعده . ويتعين

على الروح أقل ما يتناول ، تماماً كما يصح للموسي أن يوصي لآخر
بلفظ شيء ، وعلى الوارث أن يدفع له ما ينطبق عليه اسم من قبيل
كتاب أو كثيراً ، وأسر أن عقد الروح لا يقصد منه العوضة أي لا
يد فيها من العلم للرافع للعرس .

٣ - يصح أن يكون المهر معداً ومصانفاً وثوباً وعصراً وحيواناً ومنفعة
وغير ذلك مما له قيمة .

د سمي ما مهرٌ معصوماً . كما ير تزوجها بمهر أو مهر أو
لغيره من أحر المالكات فيها يسمى بالث . وإذا ثبت ما عوص المسمى
من المثل أو بقيمة ، لأن المسمى ، ولأن هدى . يصح منك في
نفسه ، بخلاف المحرم والتحريم .

وإذا تزوجها بمهر سراً . وآحر جهراً كان ما الأول ، سواء أكان
هو الرائد . أو الدفيع قال صاحب الخواهر ، ولا خلاف ولا اشكال
بدهاة كون الثاني لعوا ، فلا يفيد شيئاً .

مهر المثل :

الثاني مهر المثل ، ويعتبر في حالات

١ - اتفقوا بشهادة صاحب الخواهر على أن المهر ليس ركناً من
أركان عقد الزواج . ولا شرطاً في صحته . فصح العقد مع المهر ،
ودونه ، بل يصح مع اشتراط عدم المهر . وعلى الروح في مثل هذه
الحال أن يعوصها شيئاً قل أو كثر . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن
المرأة تب نفسها للرجل ينكحها من غير مهر ؟ فقال : نعم ، كان هذا
لأبي (ص) هذا لغيره فلا يصح هذا ، حتى يعوصها شيئاً يندم أيها

قل ان يدخل بها قلة أو كثير ، ولو ثوباً أو دوحاً .

ويسمى عند ملا ذكر المهر . ودون اشد ط عدمه . يسمى بتكويص
الصنع . وثبت لها مع الدخول مهر اشل . ودا طلقها قبل الدخول
فلا تستحق مهراً ، ولها على المطلق المتعة ، وهي هدية يقدمها الرجل
للمرأة بحسب وضعه من الثمن والعقر ، كحاتم وثوب وسر . وما
اليه ، وان تراضيا عليها فذاك ، والا فرفضها الحكم

والدليل قوله تعالى : ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تمسوهن لم فريضة ومتنوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ساعاً
بالمعروف حقاً على المحصن . - الفقرة ٢٣٦ هـ

وقال لإمام الصدي (ع) : إذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل
بها فلها نصف المهر . وان لم يكن سمي لها مهراً فتدع بالمعروف . على
الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، وليس لها حدة ، تزوج ان شاءت
من ساعتها .

وإذا مات أحد الزوجين قبل الدخول . وقبل ان يهرس لها فلا مهر
لها ولا متعة ، ولها الميراث . وعليها العدة ، فقد سئل الامام الصادق (ع)
عن امرأة توفيت قبل ان يدخل بها ، ما لها من المهر ؟ وكيف ميراثها ؟
فقال : ان كان قد فرض لها صداقاً عليها نصف المهر . وهو يرثها ،
وان لم يكن فرض لها صداقاً فلا صداق لها . وهي ترثه ، وعليها العدة .

وإذا تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ، ولم يسم لها مهراً فلا تستحق
مهر المثل ، بل يكون لها مهر السنة . وهو كي تسم ما يعادل خمسة
دعهم . فان صاحب الجوهر الاسماع على ذلك ، فقد سئل الامام (ع)
عن رجل يزوج امرأة ، ولم يسم لها مهراً . وكان لكلامه تزوجك على
كتاب الله وسنة نبيه (ص) . فثبت عنها . أو أراد ان يدخل . فلها

من المهر ؟ قال مهر السنة . فقال السائل . يقول أهلها مهر
نائها . قال الإمام : هو مهر السنة .

٢ - يشترط مهر المثل أيضاً إذا جرى العقد على ما لا يملك شرعاً ،
كالخمر والحرير ، وقد تقدم .

٣ - من عقد على امرأة . ودخل بها . ثم تبين فساد العقد ، لأنها
احتته من الرخصة ، أو لعير ذلك من أصاب التحريم . ان كان كذلك
فسد العقد بالاتفاق ، وحيث يطرأ من لم يكن قد سمي له مهر في
من العقد استحققت مهر المثل ، وان كان قد سمته ، وكان دون مهر
المثل فيها لمسمى فقط ، لأنها رخصت به ، وان كان أكثر من مهر
المثل فلها مهر المثل الذي استحقته بنوطه . لا بالعقد ، وسمي هذا
النوع بنوطه الشبهة . ومنه وعدة لسكران . وسائم والمحجوب ، وأبي
الكلام من نوطه الشبهة في فصل النيب .

٤ - من أكره امرأة على الزنا فعليه مهر المثل . وان طأعته لم
يجب عليه شيء لأنها حي

ويقاس مهر المثل بمهر مثيلاتها . فقد سنن لأمم الصدوق (ج) ،
ودخل نروح امرأة . ولم يعرض لها صداقاً . ثم دخل بها ، قال
صداق نسائها .

قال صاحب الجواهر : المعتز في مهر المثل حال المرأة في الشرف
والحياء وليس وليكارة وأيسار وعقل والنعمة والأدب ، وما إلى ذلك

يدعوه مع محبة المرأة لها . وكان له ما عليها . يظن أنه في المحجوبة مهر المثل يدفعه من
ما هو عليه . وعلى القسبي أن يدوم الوي بذلك . ولا سبب لها على الوي إذا كان محجوبة
فقدراً . بل ينظر إلى حال ميراثه

فما يختلف به الغرض والرغبة اختلافاً بيناً .

ودفع المشهور بشهادة صاحب الخواهر والخلدق ان ان لها مهر أمثالها على شريطة ان لا يتجاوز مهر السنة ، وهو ما يعادل خمسة درهم . فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة ، فوهم - أي نسي - ان يذكر لها صداقها ، حتى دخل بها ٢ قال : السنة خمسة درهم .

وحمل الفقهاء هذه الرواية ، وما اليها على ما اد راد مهر أمثالها عن مهر السنة ، جمعاً بينها وبين الرواية التي قات صداق سائرها .
وإذا انقض بعد العقد على صبح مبيع كان كالمهر المذكور في مثن العقد . لا يجوز لأحدهما العدول عنه ، لأن فرض المهر اليها ابتداءً فجاز انتهاء على حد تعبير صاحب الشرائع .

تعريض المهر :

قسم الفقهاء التعريض الى قسمين . الأول تعريض بصع ، وهو ان يجري العقد من غير ذكر المهر . وتقدم ان لها مهر مثل مع الدخول . الثاني تعريض المهر ، وهو ان يجري العقد ، ويخص تعريض المهر للزوج أو للزوجة . وهذا هو القسم الثالث من المهر .

وأجمعوا بشهادة صاحب الخلدق على ان تعريض مهر حنر ، وأنه إذا ترك تعريض ان الزوج فعلى الزوجة ان تفضل بحكمه فلا كان المهر الذي فرضه على نسه ، أو كثيراً . لأن هي التي رصيت بذلك عملها . وإذا احتيرها . وان ترك لتعريض ليهب فعلها ان لا تتجاوز مهر السنة . أي ما يعدل خمسة درهم . فقد مثل الإمام أبو حمزة

الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة على حكمها^٢ قال الإمام لا تتجاوز
 حكمها مهر ساء محمد (ص) وهو وزن خمسة درهم فصة . قال السائل
 أ رأيت لو تزوجها على حكمه . ورصيت بنتك قال الإمام . ما حكم
 من شيء . فهو حائر عنها قليلاً كان أو كثيراً . قال السائل للإمام
 كيف لم تُعر حكمها عنه . وأحررت حكمه عنها^٣ . قال الإمام لأنه
 حكمها . فلم يكن لها أن تتجاوز ما من رسول الله (ص) . وروّج عليه
 ساءه . مرددتها أن الله . ولاها هي حكمتها . وجعلت الأمر إليه .
 ورصيت حكمه في ذلك . فصيها أن تقل حكمه قليلاً كان أو كثيراً .
 وإذا طلقها قبل الدخول ألزم من فوّض إليه تعيين المهر أن يبين
 إذا لم يكن قد بين بعد . لممكن اتصال الحق إلى أهله . ولها منه النصف
 وإذا مات الزوج قبل النكاح . وبعد الدخول عليها مهر المثل . وإذا
 مات قبل الدخول ولبان معاً سقط المهر . ولها المنة . فقد سئل الإمام
 أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة على حكمه . أو حكمها .
 مات أو ماتت قبل أن يدخل بها^٤ قال لها المنة والميراث . ولا مهر لها .

تعجيل المهر وتأجيله:

يعود تأجيل المهر وتعجيله كلاً أو بعضاً . وقد يكون الأجل معيماً
 صاهراً وواقعاً . كـة أو أكثر . أو أقل . وقد يكون معيماً واقعاً لا
 طهرراً . كأحد الأجلين الموت أو الفراق . وكلاهما جائز . لأن
 أحدهما واقع لا محالة . ولأن المهر يؤول من الخيانة ما لا يستعمله لئلا
 في أسبق . فليس هو عوضاً حقيقياً . بل قال السيد الحكيم في الحرة
 لثبتي من مذهب الصالحين فصل المهر : لو أحسن المهر وحببت التعيين
 ولو في الحقة مثل ورود اسم ووضوح الحمل ونحو ذلك . يربط بعود

تأجيل المهر ان ورد مسافر معين أو وصح من معين ، لا مطلق
الحمل والمسافر .

ونسألك اد أحل ، ولم يعين الأهل كما هو قد تزوجتك بالعين
مها الف معين ، واد مؤجل ، فهل يكون حالاً تمامه ، أو
يظل المهر المسمى ، ويشت بالدخول مهر المثل ، تماماً كما لو لم يذكر
المهر من الأساس ؟

قال السيد الحكيم في مسأله الصاحب : يظل المهر ويصح العقد ،
ويكون لها مع الدخول مهر المثل .

ويلاحظ بأنه بعد ان اتفق جميع الفقهاء ، ومهم السيد الحكيم على
ان عقد الزواج ليس من عقود المعاوضة ، وانه لذلك يتحمل المهر من
الجهالة ما لا يتحملته الثمن ، حتى ان صاحب الخواهر أجاز ان يقع
المهر بأعط شيء ، كما قدمنا في ضرة ، شروط المهر رقم ٢ ، من
هذا المعنى . بعد هذا لا يبقى وجه للقول بطلان المهر ، بل يتمين
القول بصحته . وحل لفظ الأهل على التأخير أيماً بحيث ينطبق عليه
اسم الأهل ، وعليه يجوز للمرأة المطالبة بالمؤجل بعد يوم أو يومين .
وتكون استحقاقه كالتعجيل .. هذا ، الى ان اللزم على قول سيد الحكيم
ان المرأة يجوز لها تعديل مهر المثل مع الدخول ، في هذه الحال حتى ولو كان
المسمى الذي رصبت به أقل من مهر المثل .. وأحد ان هذا لا ينطبق
على أصل من أصول المذهب

تأجيل التعجيل والمؤجل :

اد كان المهر المسمى معجلاً ، ثم رصبت الزوجة تأجيله الى أمد ،
فهل يلزمها ذلك ، بحيث لا يجوز لها العدول ، والمطالبة قبل الأجل ؟

الجواب اذا لم يؤخذ الرضا بالتأجيل شرطاً في ضمن عقد لازم يجوز لها العدول ، لأنه تماماً كالوعد الابتدائي الذي يستحب الوفاء به ، قال صاحب مفتاح الكرامة ج ٥ ص ٥٥ باب - الدين : « اذا أجل الحال فلا يدرم ، كما في المسوط والخلاف والسرائر والشرائع والنافع والتذكرة والتنصرة والتحرير والارشاد والدروس والمبينة والمالك والكفاية ، وفي هذا الكتاب انه مشهور بين الفقهاء .. ان ليس ذلك بفقد يجب الوفاء به بل وعد يستحب الوفاء به ، ولا فرق بين ان يكون مهراً أو غيره » ومثله في كتاب الجواهر آخر باب البيع .

سؤال ثان اذا كان المهر المسمى مؤجلاً ، ثم رخصي الروح بالتعجيل ، فهل يلزمه ذلك ؟ بحيث لا يجوز له العدول ، ويحقق لها ان تطالب به قبل حلول الأجل ؟

والجواب ، قال للعلامة في الفوائد باب - الدين : « لو أمسقط المديون أجل الدين الذي عليه لم يسقط ، وليس لصاحبه المطالبة في الحال .. نعم يجوز تعجيل الدين المؤجل بمقاط بعضه بالانصاف . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل يكون له دين على آخر فيقول له قل ان يحل الأجل يحل نصف من حقي على ، اصع عند النصف ، أجعل ذلك ؟ قال : نعم .

ونكلمنا عن المسألتين مفصلاً في الجزء الرابع باب الدين ، عفرة : « تعجيل الدين باسقاط بعضه » .

أبو الزوجة والمهر :

إذا عيّن الزوج مئماً لأب لزوجته فهل يملكه الأب ؟ ويحل به أحده ؟

والجواب يستدعي التخصيل الثاني

١ - ان يجعل المهر متعاً معياً ، ثم لأبيها شيئاً . بحيث يكون المحرمون للأب حارماً عن المهر . إذا كان كذلك برم ما جعله مهراً . ومقط ما سماه لأبيها . قال صاحب الجواهر : ولا خلاف ، بل عن العتبة الإجماع عليه . والأصل في ذلك صحيح لو شاء عن إمام الرضا (ع) . لو ان رجلاً تزوج امرأة . وجعل مهرها عشرين أماً . وجعل لأبيها عشرة آلاف كان المهر جائزاً . ، الذي جعله لأبيها فاسداً .

٢ - ان شرط الزوج على نفسه في ضمن العقد شيئاً للأب . بحيث يكون المحرمون حراً من المهر . وقد ذهب المشهور لشهادة صاحب المسالك الى فساد هذا الشرط ، لأن الشرط انما يصح إذا كان لمن له العقد ، لا لغيره .

٣ - شرط براءة على زوج شيئاً يدفعه لأبيها ريثماً على المهر . ويرضى هو بالشرط . إذا كان كذلك لزم الشرط . لأن المؤمن عند شروطهم ما لم يخلل حراماً . أو حرم حلالاً . وهذا شرط لا يتنافى مع مقتضى العقد ، ولا يخالف الكتاب والسنن

٤ - ان يجعل حصة لأب أو لغيره عن غير محرم كموصل من الحاصب والمنحطوة . وإزالة الموضع ونحوه . وهذا جائز شرعاً . ولم تذكر الجعالة في متن العقد ، ولا كانت من صوره الأركان

ومن الخير ان ختم هذه المهرية بما يرضى عن الإمام (ع) . فقد سئل عن الرجل زوج نفسه . أنه لا يمكن صدقها . قال : لا . بل يثبت

امتناع الزوجة حتى قبض المهر :

هل تملك الزوجة المهر المسمى بمجرد العقد ، و يتوقف ملكها له على الدخول ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر والحدائق الى انها تملكه بالعقد
 وان لم يدخل ، بقوله تعالى : فآتوا النساء صدقاتهن نحلة - النساء ٤ ،
 حيث "وحيث تعذر اعطاء بصدق من دون ان يقصد بدخول .. هذا ،
 الى ان الزوج يملك لتصرف المرأة فيما يعود الى الدخول بمجرد العقد
 هوحيث ان تملك هي لمهر أيضاً بمجرد العقد

ونسأل بقدرت عن إمام صادق (ع) به قال لا يوجب المهر
 إلا الوقاع

والجواب : ان هذا لقول من الامة لا يعني الملك قبل الوقاع . بل
 الملك بمجرد ولكن لا يستمر الا بوقاع . ويمكنه ان الملك على
 بوعين ملك متردد ، وملك ثابت ، والزوجة تملك نصف المهر قبل
 بدخول ملكاً متردلاً ، فادام دخل الزوج صار الملك ثابتاً .. هذا ،
 الى ان صاحب الجواهر وان ان هذه الرواية ، وهي لا يوجب
 مهر لا الوقاع . يرد في حين بيوت المهر كاملاً بالخلوة ، وهو
 غير بعيد . لأن ما فيها يدل على ذلك ، وتأتي الاشارة الى ذلك في
 غيره من النسخ

ومما يستدل به على ذلك ان المهر بمجرد العقد يحكم ، منها ان لا
 التصرف في المهر قبل قصه ومن غير ادن الزوج اذا كان حياً خارجية
 ومنها ان تملك ما من الزوج العقد . ومنها يجوز ان تنزع عن الزوج
 حتى تنقص المهر المعجل كاملاً

ومما يستدل به على ذلك ان الامتناع . وقد امتنع بعد دسراً
 بعد نصيب . ويستحق النصف عن الزوج اذا امتنع فبطل ان تنقص
 المهر لأن امتناعه لم يشرع . على شريطة ان لا تكون قد مكته
 من نصيب . واما مكته ولو مرة واحدة قبل ان تنقص المهر فليس لها
 ان تمنع بعد ذلك بمحنة عدم نصيب مهر . قد صاحب الجواهر

هذا هو المهر . وهو شبه أسود مذهب وقواعده . لأن للروح
أن تستع . مجرد بعد . سوء دفع مهر . لم يدفعه خرج من
ذلك الاستع قبل نفس لا جمع صفى في من أصله ولأن
حتمه لا سقط رصاه . ولا يدل على غيره

وإذا كانت لروحة صغيرة لا تصبح مهرش . وروح كنه أفتولي
روحة أن يطالب بالمهر . ولا يجبه الانتظار إلى روح روضة . لأن
المفروض أنها تملك المهر بمجرد العقد . ود كذب . ووجه كبره .
روح صغيراً فلها أن تصاب ولي روح بالمهر . ولا حب عنها الانتظار
و . مع . تلك ربه

وإذا تشاح لروح . وجه عدت هي لا أنفع . حتى نفس مهر .
وعل هو لا أنقص مهر . حتى نطق أخر روح على تسليم المهر إلى
أمين . وثربت هي بدفعه . من أضاف منه للمهر إليها . واستحققت
القيمة . وان مشعب فلا تغطي مهر . وتسقط عنه . و . مع هو
عن سلم المهر في لأمين حكمه حبه . مذهب . لأن مشور من
جهته لا من جهتها

عبر الروح عن المهر

إذا عبر روح عن المهر فلا سقط حتمه في معة . ولا في الاستع
عنه د لم يكن قد دخل لأن العهد عن حتى لا يستطه . وما وجب
اعد . ورفع لأم ساجد . وعن صدقة . يسقط في مسرد . وليس
للروحة . نصح لروح ولا مدعي . يصنع حب عبر

الأب ومهر زوجة الابن :

لا يلزم الأب بمهر روجه ولده الكبير إلا إذا صسه له .. وإذا روج الأب ولده الصغير يُنظر هل كان للولد مال ورثه من أمه أو تمسكه بسب من الأسات فالمهر في ماله . وليس على الأب شيء ، وإذا لم يكن للصغير مال حين العقد فالمهر على الأب . وليس على بولده شيء ، وإن صار عبداً بعد ذلك ، أجنبياً ونصباً ، ومنه أن الإمام الصادق (ع) سئل عن الرجل يروح أمه ، وهو صغير ؟ قال : إن كان لأمه مال فعليه المهر ، وإن لم يكن فلا مال للأب حرم . حسن أي صراحة أو لم يضمن .

الطلاق قبل الدخول :

إذا ذكر لها مهراً معيناً في العقد ، ثم طلقها قبل الدخول سقط نصف المهر ، وإذا جرى العقد من غير ذكر المهر فلا شيء لها إلا ابتعة أجنبياً ونصباً . ومنه الآية ٢٣٦ من سورة البقرة : لا جناح عليكم إن طلقتم ما لم تمسوهن أو تعرضوهن لهن فريضة ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقدر قدره متاعاً . معروف حملاً على المحسين وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم .

وقال الإمام الصادق (ع) : إذا طلق لرجل امرأته قبل أن يدخل بها فقد باتت ، وتزوج ، شهدت من ساعه . وإن كان فرضاً ثلثاً مهراً فلها نصف المهر ، وإن لم يكن فرضاً لها فليجتمعا .

وعلى حد . فرد لم يكن يروح قد دفع ما شيئاً من مهر يسمى . وطبقه قبل الدخول فعليه أن يدفع لها نصف المهر . وإن كان قد دفعه

كاملاً استعاد نصفه ان كان قائماً بعينه ، ونصف بدله من المثل أو القيمة ان تلف .

ولو ترك ذكر المهر في العقد . ثم ترصب على شيء . وبعد ترصبي طبقه قبل لسحب فلها نصف ما ترصب عليه . لأنه تماماً كالمهر المسمى في العقد ، كما قلنا في فقرة « مهر المثل » .

ودفع المشهور شهادة صاحب الخواهر لى انها ان ارأته من المهر ثم طلقها حر ، ان يطلها نصف المهر . فقد سئل الإمام (ع) عن رجل تزوج حرة . أو تمتع بها . ثم جعلت في حل " قبل ادا جنته في حل فقد قصته . فان حلها - أي طلقها - قبل ان يدخل بها ردت المرأة على الزوج نصف الصداق

الموت قبل الدخول

اتفوا على انه اذا مات أحد الزوجين قبل ان يدخل ، وقبل ان يبرص المهر فلامهر للزوجة . وها الميراث . وعليها العدة . كما قلنا في فقرة « مهر المثل » واحتتموا لاختلاف الروايات ، فيما اذا مات أحدهما قبل الدخول وبعد العريضة . فمن قائل بأن ما تمام المهر . سواء أتمت الروح قبلها ام ماتت هي قبله . ودخل بأهـ نصف كذلك . وفصل ثالث بين موت الزوجة قبل ما وحـ ما نصف . وبين موته قبلها ما وحـ ما لكل ونسب بها لا تسحق أكثر من نصف . سواء أتمت قبله أو بعده . لأن الروايات التي دلت على ذلك صحيحة وصرحة . وأكثر من غيرها . وقد عمل بها واعتمد عليها جميع من الكبار ، منهم سيدنا الحسن لأصفهاني في كتاب التوسعة وشيخ أحمد كاشف الغطاء في سفينة البحار وشيخ الصدوق في المجمع ونقل عنه انه قال باعتراف

« هذا الذي أعتدته وأتقي به » وأيضاً منهم الحر العاملي ، فإنه بعد أن ذكر جميع الروايات الواردة في هذه المسألة وعددها ٢٥ ، بعد هذا قال ما نصه بالحرف الواحد :

« لا يخفى قوة الأحاديث الثلاثة على النصف ، أولاً لكثرتها وقلة ما عارضها . ثانياً أن رواتب أروع وأوثق وأكثر ثانياً اعتصامها بروايات كثيرة راجعاً قوة دلالتها ووضوحها وصراحتها وصحة دلالة ما عارضها ، وقوله لتأويل والحمل على الاستصحاب ، ويحمل المهر على النصف . لأن نصف المسمى إذا كان هو الذي شرعاً يجوز أن يطلق عليه لفظ مهرها » .

ونحن بمقرة بعض تلك الروايات الكثيرة الصحيحة الصريحة الثلاثة على النصف ، فقد سئل الإمام (ع) عن المرأة تموت قبل أن يدخل بها . أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها ؟ قال . أيها مات فللمرأة نصف ما عرض لها ، وإن لم يكن عرض لها فلا مهر لها .

أما بعد هذه الرواية مرارة بن أعين ، وأما منها ، وهو قول الإمام « أيها مات » فلا يقبل التأويل .

ومثلها سداً ومتناً ما رواه ابن بكير عن عبد بن ررارة قال . سألت الإمام الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة ، ولم يدخل بها ، فقال . إن هلك أو هلكت عنها النصف ، وعليها العدة كاملة ، وهذا المبرأ .

فقد ساوى الإمام بين الموت والطلاق .

التضامن البكارة بغير المعتاد :

إذا امتنع الزوج بكارة زوجته بامتناعه ، أو بآلة فهل يكون ذلك

بحكم الدخول بالقياس إلى استقرار المهر ووجوب العدة لم يعمد بعد ذلك

أما المهر فيجب ثلثه في كتب الحديث من - عبدالله بن مسعود
قال للإمام الصادق (ع) ما على رجل وثب على امرأة فخلق رأسها
قال للإمام بصرب ويحس - أي للتحرير - من ست الشعر أحد منه
مهر بنتها ، وإن لم يث أحد منه الدية كاملة. فإن ابن مسعود فكيف
صار مهر بنتها إن ست شعرها ؟ قال الإمام إن شعر المرأة وعشرتها
أي بكارتها - شريكان في العيال - فإن ذهب أحدهما وجب المهر
كاملاً .

فقول الإمام . فإن ذهب أحدهما وجب المهر يشمل ذهب النكارة
بالاصح والآلة ، وأيضاً مثل أنوه الإمام القدر (ع) عن رجل تزوج
حرة لم تدرت لا تخامع مثلها ، أو تزوج رتقاء ، فطعمها صاعاً دخلت
عليه ؟ فإن هاتان ينظر اليهن من يتق به من النساء ، فإن كن كما
دخل عليه فإن ما نصف الصداق الذي فرض ما .

ومعنى هذا أن التروحة إذا دحيت على الزوج بالنكارة ، ثم حررت
بها من عده فلها نصف مهر ، وإن حررت بلا نكارة ، بحث هو
الذي أرفأ بأي مس من الأساس فلها المهر كاملاً

ثم احتمال وجوب العدة غير وارد إطلاقاً ، لأن العدة إما تكون
من ماء الرجل أو الدخول ، وانعروض أنه لا دخول ولا ماء قال
الإمام الصادق (ع) إنما عده من الماء فصيل له فإن واقعها ولم
يبرأ ؟ فإن . إن أدخله وجب غسل ومهر والعدة وفي رواية
ثانية **د** انتهى ختان وجب المهر والعدة والغسل . وفي ثالثة **د**
أولجه فقد وجب الغسل والجلد والرجم ووجب المهر .

الخلوة :

إذا اختلى الرجل بزوجته خلوة تامة ، بحيث لا شيء يجمعه طلاقاً من الدخول . ومع ذلك لم يدخل . فهل هذه الخلوة تأثير دالة الى المهر . أو العدة ؟

ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب لمسانك الى ان الممول على الدخول حققه وواقعاً . وانه لا أثر للخلوة اطلاقاً ، لقوله تعالى : لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن ، فقد أجمع المفسرون على ان المراد من المس هو الوطء . وعنه فلا أثر للخلوة ، وان حصل معها المس من غير وطء .

وفي ذلك روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) ، فقد مثل الإمام (ع) عن رجل تزوج ، فاعتق ناساً أو أرخص مئذراً ، ولمس وقتل . ثم صلقها ، أنجب الصديق ؟ قال لا يوجب الصديق الا الوقوع . وفي رواية ثابته انه قال : ليس عليه إلا نصف المهر .

وقد حمل الفقهاء الروايات التي دلت بظاهرها على ان الخلوة توجب المهر . حملوها على ما اذا كان مع الخلوة دخول جنسياً بينها وبين ما دل على ان الخلوة لا تأثير لها .

التنارع :

١ - اذا اختلف الزوجان في استحقاق المهر ، فقال هو لا تستحق المهر من الأساس وقالت هي بل استحقته ، ينظر هل كان لم يدخل بعد فالقول قوله سميته . هل صاحب الجواهر . ولا خلاف لاحتمال تجرد العقد عن المهر اندي عرفت عدم اعتداله في صحة العقد أي

من المختار ان يكون العقد من غير ذكر المهر ويجوز أيضاً ان يكون قد جرى مع ذكر المهر . وعلى التقدير الأول يكون الروح غير مسؤول عن المهر . كما تقدم . وعلى الثاني يكون مسؤولاً عنه . فيرجع الشك - إذن - الى لثب في ان الروح . هل هو مطلوب بالمهر أو غير مطلوب . والأخص براهه الدقة .

و قد كان الروح قد دخل ، وادعت ملعاً لا يريد على مهر المثل حكم غايه . ولا نسب الى انكاره . لأن المهر ثبت على كل حال بسبب الدخول ، سواء انتهى لها أو لم يسم .

٢ - إذا اختلف الزوجان في الدخول ، فقلت هي . لم يدخل ، ثبت ان لها حق الامتناع عنه . حتى تنقض محلل المهر . وقد هو دعت . ثبت ان متدعها غير مرد شرعي . أو قال هو لم يدخل . كي سقط عنه نصف مهر باطلاق ، وقالت هي دخل ، ثبت المهر كاملاً . ونصفه عدة من القول هو . من ينكر الدخول . سواء أكان هو الزوج أو المرأة ، عملاً بقاعدة حل المدعي البيته ، وعلى من ينكر البعير لا إذا ادعت هي . أو هو الدخول . وكذا ينكر ، فإن كشف الحجاب . أو الطلب المحتص بمطع الزنا . هذا . إنها ما أتت كبر . وحصل الاطمئنان من قوله ترد دعوى من ادعى الدخول من غير من

٣ - إذا احتج في نسبية المهر في من العقد . فقد اختلفت اقرب بعد ذكر المهر صحيح . وقد الآخر . بل وقع مجرد عن نسبه فائبة على مدعي التسمية ، واليمين على من انكرها ، ولكن اذا كانت الروح هي التي ادعت التسمية ، والروح هو المنكر . وحلف عن عدم التسمية بعد غيرها عن الاثبات تعطي مهر المثل بعد دخوله عن شريطة ان لا يزيد مهر المثل عما تدعيه ، فلو قالت جرت العقد بعشرة ونكر

هو . وكان مهر المثل عشرين تُعطى عشرة فقط عملاً باعتراؤها بأنها لا تستحق الزيادة ولو كان مهر المثل عشرة . وقالت . حري بعد على عشرين تُعطى عشرة

٤ - إذا اتفقا على أصل التسمية ، واحتكما في قدر المسمى . فقال هي عشرة . وقال هو بل حصة فقد ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر إلى أن القول قول من ينكر الزيادة ، لأن الأصل عدمها حتى يثبت العكس . ولأن الإمام الناصر أما الإمام الصادق (ع) سئل عن رجل تزوج امرأة ، فلم يدخل بها ، فادعت أن صداقها مئة دينار . وذكر الزوج أن صداقها خمسون . وليس لها بينة على ذلك ؟ فقال القول قول الزوج مع يمينه .

٥ - إذا احتكما في قص المهر . فقالت هي لم أفحص وقال هو بل قصت فإن القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الفحص . حتى يثبت العكس . وعلى الزوج البينة . لأنه مدعى . ولا فرق في ذلك بين أن يحصل التراجع قبل الدخول أو بعده .

وتسأل أن الإمام (ع) قد سئل عن ذلك فقال : إذا أهديت إليه . ودخلت بيته . وطلب بعد ذلك فلا شيء . ها ، انه كثير ها . يستحلف بالله ما من قلته صدق قليل أو كثير . بعد ذلك هذه الرواية بالملفوظ على أن القول قوله إذا كان قد دخل ودلت بالمعهوم أن القول فوها أن لم يكن قد دخل بعد

الجواب قد جمعه من الفقهاء مهم صاحب الخواهر كانت إعادة في القديم أن الزوجة لا تنقل إلى بيت زوجها إلا بعد أن تفحص المهر لمعجل . وهذه الرواية . وما إليها مسرعة على معتد أنها اليوم فلا أثر فيه لإعادة تعيين العمل بالأصل . وهو عدم الفحص . حتى يثبت العكس .

٦ د اتعنا على ان الروحنة تحدث شيئاً من الروح . ثم احتلف ،
فصارت هي اله هدية ، وقال هو بل من امهر فالقوس قول لروح ،
حتى يشت انعكس . لأنه اعرف بيته

هذه ، اذا لم تكن قرائن حالة من عادة اعرف توجب الاطمئنان ،
و من اوضح روح خاصة التي تدل على نه هدية ، كما لو كان
ما كولا . او ثوباً و ما سيبه اللسان بالعلامة . والمصريون بالشك ،
وهو حنم و ما شته مما يهديه المحط بالمحطوة ، فان كان شيء من
ذلك يكون القول قول الزوجة ، لا قول الزوج .

وعنه فاحد الشيء امارح فيه حكمه . ولا يجوز الرجوع بها
بعد النقص او كات حد قام الروحنة . كما تقدم في ، اخذ الزرع
ب الهة . فقرة . هل عند الهه حنم . و كان حد وه فليس
عقد لروح لله الرجوع . و دمت عسها فتمه . ولم تنصرف مداه
فيها بيع او هبة او تعبيرها من هبة في هبة اخرى . ولا يكون لارمه
لا حور الرجوع .

الزوجان واثاث البيت

إذا أقام اثان في محل واحد ، فيه بعض الأمتعة والأدوات ، ثم احتلها في شيء منها ، وادعى كل واحد أنه له ، وذلك مثل الزوجين يحتلن في أثاث البيت كله ، أو بعضه ، ومثل بخار وحياط يبيعان في حانوت واحد ، ثم يحتلن في بعض محتوياته ، إذا كان الأمر كذلك فهل تكون الدعوى بينهما من باب المدعي والمكر ، فيكلف الأول بالثبوت ، والثاني باليمين ، أو من باب المتداعيين ، أي أن كلاهما مدعي ومكر وعن كل واحد اليقين معاً ، كما هو الشأن في المتداعيين ؟

الجواب

إذا رجعا إلى القواعد المتسالم عليها نجد أن المكر هو واحد من اثنين إما من واقع قوله لأصل وما يكون صاحب يد المدعي بعكس الأثر ، أي لا هو صاحب يد ، ولا قوله يتفق مع الأصل أما ظاهر عرف ولعمدة عيسى بن عيسى لا إذا قام الدليل الخاص على عسره ، ومع وجوده يختصر على مورده ، لأن الأحكام الشرعية لا تزحذل عن عرف الناس وعاداتهم . أجل ، يرجع اليهم في معرفة

١ - قد ورد في الحديث : إذا كان في عهد المصوم ، وعمرأته ، ومسمع ، وسمعته ، وبكته ، يدور ، أي حده ، لا يفسد الباع شيئاً ، وصراحة .

الموضوع الخارجي الذي تعلق به الحكم الشرعي مثلاً ، تحريم الخمر
يؤخذ من نص الشارع ، أما تشخيص الخمر في الخارج ، وتمييزه عن
سائر الخانات فيرجع فيه الى العرف ، واصحاب الحرية ، وعليه فقد
يكون الظاهر مع المدعي دون المذكر . وقد يكون مع المذكر دون المدعي .
وليس من شك انه لا اصل - هنا - يتفق مع احد الطرفين دون
الآخر ، حتى يكون الذي معه ، لأصل مسكراً . ولدي حاله مدعياً ،
و قد نو قضا بأن الأصل ان لا يكون هذا المانع منكاً للروح معارض بأصل
ان لا يكون منكاً للروحة ، ولا مرجح لأحد لأصل على الآخر ،
سواء فرق بين ما يصلح لأحدهما فقط . وبين ما يصحح لها معاً بعد
ان قلنا . ان الظاهر لا يعول عليه ، وكذلك الحال بالنسبة الى لجان
والحياط .

واو قلنا تما ذهب ليه من ذهب من ان ما يصلح للنساء خاصة فهو
للروحة . وما يصلح للرجال فقط فهو للروح . وما يصلح لها معاً فهي
فه سواء أحداً بظاهر الحال . لو قلنا بهذا لزم ان يقول منه ابصاراً فيما
لو تنازع رجل مع امرأة احبته في شيء لا يد لأحدهما عليه ، ولا
يقيم معاً في محل واحد ، تحت ذا كان المتنازع فيه يصلح للنساء فقط
تكون المرأة مسكراً ، والرجل مدعياً . وإذا صلح للرجال فقط يكون هو
المسكر ، وهي المدعية أحداً بالظاهر ، وكذلك لو تنازع اثنان في مشاة
مثلاً - وكان احدهما محراً ، والآخر حبساً ، ولا يد لأحدهما عليه ،
ولا يقيم في محل واحد ان يكون لجان مسكراً ، والثاني مدعياً . مع
انه لا قائل بذلك من الامامية

فلم يبق ادن الا ايده ، فإن كان لأحد الزوجين يد دائمة

١ في الخبر . لا يقع من كذا المعروف القوي ٢٣٢ . لو كان قاض وجندي رجلاً ، فالقاضي مدع ،
والجندي مدعى عليه ، ثم اشكل على من دعم هذا بأنه بر ادعي أبو بكر هل أنفق الناس ينبغي أن
يكون مدعاً مسكراً

أو عالة . على شيء من أثاث البيت كان صاحب اليد مكرماً . والآجر مدعياً . فإذا تارعا في العبي والملاسن التي لسنها الروحة . واستعملتها كان القول قود مع العبي . لليد لا لأهل نصلح للباء فقط . وإذا تارعا في العزوة والأسلحة التي استعملها وبستعملها ارجل كان القول قوله مع العبي . لليد أيضاً . لا لصلاحها فرجل فحب . ومن هذا يقول . إذا حصل خلاف بينها في قطعة حلي لم تستعملها الزوجة أبداً . وكانت يد الأنثى عليها فها فها سواء . بل لو وجدت هذه القطعة في صندوق الزوج لذي يحمل مصادره . ولا يستعمله أحد سواء يكون هو صاحب اليد . ويؤخذ بقوله دوم . وكذا لو وجدت قطعة سلاح في الصندوق الخاص بها يكون القول قود . لأنها صاحبة اليد فالعزوة ادب باليد لا بما يصلح . أو لا يصلح

أم ما لا يد لأحدهما عنه دور لآخر . كما راديو يستمعان اليه معاً ،
والساعة في الحائط يستمعان بها . و هـ حكومة اعطام يأكلان عيشها ..
أم هذه وما بها فهي فيه سواء

ومنه تعرف مسألة البحار واحاطت اليدين بقيان في حياتهم واحد ، حيث يحكم للبحار بمشار ، وللحياط بالامره ، لمكان اليد ، دون ان يكون للصلاحيه أي تأثير . ولو افترض ان في الحيات مشاراً لا يبدد دئمة أو عده عليه لأحدهم دون الآخر لكأن فيه سواء ليدى التخاصم والتنازع .

اذا تمهد هذا عرفنا به دا تدرع لميمون في محل واحد على نبي .
من محتوياته ، حين كانت يد أحدهما دور الآخر فهو له مع نفسه .

[illegible]

والأول فيها متداعين ، فإن أقام أحدهما إليه دون الآخر فهو له ، وإن أقاما معاً البينة "قَسِمَ" بينهما . وإن لم يكن له ولا لأحدهما بطلان ويقتسمان ، وإن حلف أحدهما . ولكن الآخر شيء من حلف

هذا ما توصلت إليه بعد البحث والتأمل ، وكنت قد اعتدت بالتفصيل بين ما يصلح ، وما لا يصلح بصرف النظر عن اليد . ثم رجعت إلى اليد بصرف النظر عما يصلح وما لا يصلح .

وقد الحادثة وأكثر الإسمية . إن ما يصلح للرجال من العثم ، وقصاصهم ، وحاسم ، ولأقبة والسلاح فهو للروح مع يمينه . وما يصلح للنساء ، كحبيهن . وقصصهن ومعارهن فهو للروحة مع يمينها ، وما يصلح لهما ، كالقراش والأواني فهو بينهما .

وقال الحنفية ما كان في يد أحدهما فعلاً فهو له مع يمين ، وما كان في يدها معاً فهو للزوج وحده مع يمينه .

وقال الشافعية : كل ما في البيت فهو بينهما متأصفاً .

وقال المالكية ما يصلح للنساء فقط ، وللروحة ، وما يصلح للرجال والنساء وللزوج ، لأن يده أقوى من يدها (المعنى رب الأخصية)

النسب

يلحق بولد بالرجل نسب الزوج ، او بوطء الشبهة مع مراعاة
الشروط التالية

الدخول والفراش وقاعدة الامكان :

ان عقد الزوج يرفع الموانع والعوائق التي كانت بين الرجل والمرأة
قبل العقد . ويصح لكل منها عملية الجنس وتوابعها ، ولكن العقد
محمده . ومن حيث هو ليس سبباً تاماً للاحاق الولد بالروح . بل لا
يد معه من الدخول . فان المراد من الفراش في حديث . الولد
للغرض . وللعاهر المحرم ، المراد منه الافتراس ، لا مجرد العقد كما
يقول السنة . وتعتبر ثاب من هذا الحديث نصير وبيان لقوله تعالى :
« هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » - البقرة ١٨٧ .

وعلى هذا . فلا يلحق بولد بالروح المحرم انه روح وكفى . بل
لأنه قد افترش روجه افتراشاً حقيقياً .

ولا يحتاج الوقاع والجماع الى بيان وتصير . ولكن هل كل وقاع

يسدعي الحق الولد بالزوج ، أو لا يلحق به إلا مع وقاع خاص ٢
والجواب في التخصيل التالي :

أولاً : أن يدخله . وسُرباً في داخل مخرج . وليس من شك أن
الولد يلحق به . والحال هذه

ثانياً : أن لا يحصل مدخول ، ولكن يريق ماءه على الفرج ، ويلحق
به . وقد كم هو أرق داخل المخرج . إذ من الحائر أن يسبق الماء إلى
الداخل دون . يشعر الزوجان بذلك ، وقد تسلم المفتاء على قاعدة
عدمه . فهو قاعدة المكاب الحق وهي : كل ما أمكن أن يلحق الولد
بالزوج حباً أن يلحق به في صدره لشرع . فحق علم الحكم بهذا الامكان
مضى به من غير حاجة إلى الإثبات . أما مسد هذه لتعده فحديث
« الولد للمرثي » فإنه يدل على . كسب ولد لعراش . حتى يشت
العكس .

وقال الإمام الصادق (ع) : إن رجلاً نسي الإمام عباً (ع) . فصار
له . أن امرأته هذه حامل ، وهي حاربة حديثه ، وهي عذراء ، وحامل
في تسعة أشهر ، ولا أعلم إلا جبراً . وأنا شيخ كبير ما أقرعتها ، وأما
لعن حده ؟ فقال به الإمام : شدت الله هل كب نهرين على مرحها ؟
قال الشيخ : نعم . قال الإمام : قد الحقت بك ولدها

وبالاولى إذا دحه . ثم سرب خارج مخرج ، قال الإمام الصادق (ع)
حاشا رجلاً أن يمدح الله (ص) . وهذا كسب أعرج عن حاربة لي .
فجاءت بولد ؟ فقال الرسول الأعظم (ص) : الوكاه قد ينفلت ، والحق
به الولد

ثالثاً : أن يدخله . أو يدخل بعضه . حيث ينتهي حبله . ولكنه
لم يُسرب . وفي هذه الحال يلحق بولده أيضاً لأن معنى لعراش . كما

قل ، هو الافتراش . والمقصود ان الروح قد افترش الزوجة قبل صاحب الخواهر . و يمكن التولد من الرجل بالدحول ، وان لم يتزل ، ولعمه لتحرك بعضه لمرة . واكتساب العنق من قطعة الرجل في محلها ، أو غير ذلك من احكام التي لا يحيط بها الا رب العزة . وبدا اصلق ان الولد للفراش المراد به الافتراش فعلاً .

وبالجمله ان مجرد عقد الروح لا يوجب الحاق الولد بالروح ما لم يكن معه واحد من ثبين . اما الدحول ، وان لم يتزل ، واما الانزال على الفرج ، وان لم يدخل ، ومتى تحقق واحد منها فلا ينتهي الولد عن الروح لا باللعان الذي يستعرض له في الجزء سادس ان شاء الله .

أقل مدة :

لشرط الثاني لاحاق الولد بالروح ان يمضي ستة أشهر من حين الوطء او الانزال على الفرج ، لأن هذه المدة هي أقل مدة الحمل اجماعاً ونصاً ، ومنه قوله تعالى في الآية ١٥ من سورة الاحقاف التي نصت على ان حمل الولد ورصاعه ثلاثون شهراً . وحمه وفصله ثلاثون شهراً ، وفصل هو الرصاع . ونصت الآية ١٤ من سورة لقمان على ان الرصاع يكون في حوبين كاميين ، وفصله في عامين ، والدليل مركب من الآيتين معاً . فإذا سقط العامين من الثلاثين شهراً يبقى ستة أشهر ، وهي أقل مدة الحمل بالاجماع . فيبين ان تكون أقل مدته ، والطلب الحديث أقر ذلك وأيده

وثبت عن أهل البيت (ع) ان أدنى ما تحمل المرأة ستة أشهر ، وأكثر ما تحمل سنة

أقصى مدة الحمل :

شرط ثلاث لأحد أو لا يجوز حمل أقصى مدته . وانفقوا
على أنها لا تزيد ساعة عن سنة ، فإذا طلق الزوج أو مات عنها ،
ثم ولدت بعد سنة ، ولو ساعة لم يلحقه الولد .

واختلفوا في تحديدها ، فذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر أن
أبها تسعة أشهر ، وقال آخرون : أنها عشرة ، أما الشريف المرتضى
وأبو الصلاح والشهد الثاني فقد أحابوا أنها سنة كاملة . وجمعه الروايات
مدته عن السنة عن الغالب . قال الشهيد الثاني في المسالك : روى
عن حكيم عن الإمام (ع) أنه قال في المطلقة بصدقها وحدها ، فتدول
أنا حتى . فتكث سنة ٢ قبل الإمام . إن جاءت به لأكثر من سنة لم
تصدق ، ولو ساعة واحدة في دعواها ، ثم قال الشهيد : وهذا لقول
أقرب إلى الصواب . إذ لم يرد دليل معتبر عن أن أقصاه أقل من سنة .
فانصحاب حكمه وحكم بعرش نسب . وإن كان خلاف الغالب . وقد
وقع في زماننا ما يدل عليه

ولد الشبهة :

وطء الشبهة أن يقع الرحل على امرأة حرم عليه مع جهله بالتحريم .
والشبهة عن مسمين : شبهة العقد مع البوصة . وشبهة الوطء من غير
عقد .. ومعنى شبهة العقد أن يجري عقد زواجه على امرأة . ثم ينشأ
فساد العقد . نسب من لأسباب الموجبة للفساد ومعنى شبهة الوطء
من غير عقد أن يقع على امرأة من غير أن يكون بينها عقد صحيح
ولا فاسد ، بل يقاربها معتقداً أنها تحمل له ، ثم ينشأ انعكاس ، ويدخل
في ذلك وطء المحبون والسكران والناثم لأجبة

وولد الشبهة شرعي تماماً كمن نولد من الزواح الصحيح من دون
 تعاوت . سواء أكانت الشبهة شهة عقد أم شهة فعل ، ولو بنى المشتبه
 الولد عنه لا ينسب ، ويلزم به إذا تحققت الشروط الثلاثة المتقدمة ، وهي
 الدخول أو الانزاع على الفرح ومضي ستة أشهر على الحمل على
 الأقل وعدم تحاوره عن أقصى المدة . فقد سئل الإمام (ع) عن
 الرحن يتروح المرأة في عنتها ؟ قال : يُعرق بينهما ، ونعتد عدة واحدة
 منها . فإن جاءت بولد ستة أشهر أو أكثر - أي من حين وجده
 الأخير فهو للأخير ، وإن جاءت بولد في أقل من ستة أشهر فهو
 للأول .

وقال صاحب الشرائع والخواهر . : لو تزوج امرأة لطمها حلبة .
 أو لطمها موت لزوج . أو طلاقه فإن لم يبع ، ولم يطلق ردت
 على الأول قطعاً بعد الاعتداد من الثاني ندي قد فرض اشتاها ، واحتص
 الثاني بالأولاد ، مع حصول الشروط لاحقاً لولد .

ثم إن الشبهة قد تكون من الرحن والمرأة ، كما لو كان كل منها غير
 عالم ، ولا ملتصق ، وقد تكون الشبهة من الرحن فقط ، كما لو كانت
 هي علة بأن له روحاً ، ودلت على الرحن ، وقد تكون الشبهة منها
 فقط . كما لو كان هو على عيم بأنها ربيته أو أخته من برصاع ، وما
 إلى ذلك من أسباب التحريم . ودس عليها . وإذا كانت الشبهة من
 الطرفين لحق ابود بها معاً . وإذا كانت من طرف واحد لحق
 بالشبهة فقط .

ومن قرب امرأة تحرم عليه ، وادعى الجهل بالتحريم قبل قوله بلا
 سنة أو يمين وكذا يمين قول امرأة ملا بينه وبين إذا دعب الأنشاء ،
 لأن الحدود نساء بالشبهات ، فإذا أمكن حل الولد على أنه ابن شبهة ،

ولو لاحتمال واحد من مئة فلا يجوز الحكم بأنه اس رد وهد من الموارد
التي يحل فيها لصعيف على القوي ، والأقل على الأكثر

اللقط :

ليس لفظ من الب في شيء . لأنه يفقد لشروط ثلاثة التي لا
بد منها في الحق الولد ، وإنما أشرنا إليه هذه الفقرة لتوضيح ، وسماً
للفقهاء ، وكذا الحال بالنسبة الى النبي .

والفقط ان يعد الانسان طفلاً لا يستطيع أن يحل نفسه بعباً ولا
يدفع عنها صراً ، فيجسه اليه ، ويكمله مع سائر عيانه ، وقد أجمعت
كلمة المذاهب الإسلامية على انه لا توارث بين اللقط والمنقط ، لأنه
عمل متمحص للحر والأحرار . والتعاون على البتر والتفوي . مثله مثل
ابن وهد آخر ممعاً كبيراً من الب تقرباً الى الله ، فجسه عباً بعد
انقراض وعزيراً بعد الب ، فكيف ان هذا الاحسان لا يكون سبباً للتوارث ،
كذلك الالتقاط .

النبي :

النبي لا يقصد اسباب في ولد معروف اسب . فبسه ان نفسه ،
والشريعة الإسلامية لا تعترف النبي سباً من اسباب الارث ، لأنه لا يعبر
الواقع عن حقيقته ، بعد ان كان سب ابولاً ثانياً ومعموماً . وليس
لا يقبل الجمع ، ولا سقط بالاسقاط ، وبذلك صرحنا الآية (٤) من
سورة الاحزاب ، وما جعل ادعياءكم ابائكم ذلك فويلكم بأفواهكم والله
يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله .

وذكر المفسرون في سبب نزول هذه الآية قصة طريفة سجي ريد من حارثة في الحاهلية ، فشره رسول الله ، وبعد الاسلام جاء حارثة الى مكة ، وطلب من الرسول أن يبيعه ابنة زيداً أو يعتقه ، فقال الرسول : هو حر . فبيعه حيث شاء . فأبى ريد أن يعسارق رسول الله ، فغضب أبوه حارثة ، وقال : يا معشر قريش اشهدوا ان زيداً ليس ابني ، فقال الرسول : اشهدوا ان زيداً هو ابني^١ .

رجلان وقعا على امرأة :

١٥١ . بنى بامرأه متروحة فحسنت ، وأمكن أن يكون الحمل من الزاني ومن لروح الحق بآروح ، وإن كان الولد شبيهاً بالزاني ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن رجلين وقعا على حارثة في طهر واحد ، لمن يكون الولد ؟ قال : للذي عده ، لقد قال رسول الله (ص) الولد للفرأش ، وللعاهر الحجر .

وأبصاً سئل عن رجل تزوج امرأة لبث عامونة تدعي الحمل ؟ قال بصير ، تقول رسول الله (ص) الولد للفرأش ، وللعاهر الحجر .

١٥٢ . وطأ متروحة شهة ، وحسنت ، وأمكن أن يكون الحمل من آروح ، ومن المشنة تمنع العمل بالفرعة ، من حرج اسمه الحق به الولد . قال صاحب الخواهر : ولو وطأ شهة على وجه يمكن تولده من الروح وامتنه فيه بفرع بيها ، ويلحق عن تمنع عليه الفرعة ، لأن المرأة حينئذ فرأش لها من غير فرق بين وقوع الوطش في مهر واحد وعدمه ، مع إمكان الالتاق بها نعم لو أمكن الالتاق بأحدهما

١ . مجمع الباء في مصير القرآن

دون الآخر تعين الاخاق به دون عملة الفرعة . كي به ينمى عنها
معاً ، لعلم إمكان تولده منها ، وهو واضح :

وإذا سبق الرجل زوجته بعد ان قاربها فاعتدت . ثم . وحب ، وثبت
تولد . بدون ستة أشهر على رواجها من ثاني . ولكن مضى على مفرقة
الروح لأول ما ستة أشهر فأكثر عن . لا تزيد مدة مضى عن أقصى
من الحمل . إذا كان كسب حتى الولد بالأول . وإذا مضى على رواجها
من الثاني ستة أشهر حتى بالثاني

وإذا سبقها ونزوجت . ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من مفرقة
الثاني . ولأقصى من الحمل من مفرقة الأول ينمى عنها معاً . ثلاثاً
إذا مضى على لعلاق ثمانية أشهر ، وبعدها تزوجت بأخر ، فمكثت
عده خمسة أشهر ، وولدت ، واقرضنا ان أقصى مدة الحمل ستة فلا
يلحق بالأول . لأنه قد مضى على المقاربة أكثر من ستة ، ولا يلحق
بالثاني حيث لم تمض ستة أشهر عن مفرقة

الشك :

إذا علمنا انه لم يلحق ، ولم يزل عن المرح ، أو به دخل .
وولدت لأقل من ستة أشهر من تاريخ اندحور . و أكثر من مده
الحمل . كي لو عاب عنها مدة تزيد عن أقصى مدة الحمل . إذا علمنا
ذلك فلا يجوز الحاق بولد به . وإذا اعترف به فلا يلزم الى اعترافه

وإذا علمنا انه دخل . ومضى ستة أشهر على الحمل ، ولم يتحاور
أقصى المدة فلا ينتفي عنه الا باللعان : حتى ولو علق هو والزوجة
على صبه

وإذا علمنا بالسحور ، وشككنا في مضي ستة أشهر . أو في تجاوز أقصى مدة الحمل يلحق به الولد . ولو بقاه لا يلتفت أن يصبه تقليداً لحكم الفراش . وعملاً بقاعدة كل ما أمكن أن يكون منه فهو ولده المستمدة من حديث . « الولد للفراش » خرج منه ما علم بأنه ليس ولده قطعاً مبنياً على المعلوم والمشكوك على حكم الفراش . وهذا يتبين معاً أن هذه القاعدة رافعة لموضوع الأصل الفاعل الشك في الشرط يستدعي الشك في المشروط .

التعارض :

١ إذا نعى الولد عنه محتجاً بأنه لم يدخل . وقتت هي . بل دحض . لتتحقق الولد به فاقول قوله ، لأن الأصل عدم السحور . ونسأل وقاعدة الفراش وإمكان الإحراق ، أثبت رافعة لموضوع الأصل كما قلت ؟

الجواب لقد سبق أن معنى الفراش هو الافتراش . فإذا شككنا في أنه افتراشها أو لا فقد شككنا في موضوع القاعدة وسببها أنه لا ينعكس . نعمك بطلاق الشيء أو عمومته إلا بعد التثبت من وجود موضوعه

٢ إذا انفك عن السحور ، واحتجنا في المدة ، فثبتت هي وضعته بعد مضي ستة أشهر . أو قبل تجاوز أقصى مدة الحمل وقال هو من هن الستة . أو قل بعد تجاوز أقصى المدة فقول قول المرأة . لأن

١ التبريد لا يصح فهو قد أتى بطلاق القاعدة . شككنا في السحور . فثبتت هي . ذلك نعمك في العام أو الإطلاق في الشبهة المصداقية .

الأصل الخافق للولد بالوطء أي بالفراش ، حتى يثبت العكس . قال
صاحب الجواهر : « المرأة منكورة على كل حال باعتبار موافقة دعواها
للأصل من غير فرق بين دعوى الزوج الأكثر من أقصى الحمل ، أو
الأقل من أدناه ، إذ هو على كل حال مدعى لما ينفي أصل لحوق
الولد بالوطء » .

طرق ثبوت النسب :

يُثبت النسب بالانقار ، وتكلمنا عنه مفصلاً ومطولاً في باب الانقار
مفصل . « الانقار بالنسب » وأيضاً يثبت شهادة عدلين ، ولا تقبل
فيه شهادة النساء لا منفردات ولا مصيات ، وأيضاً يثبت النسب بالاستماع ،
وهي أن يشتهر الأسان عند جماعة يقيم بينهم بأنه ابن فلان ، بحيث إذا
سئل عنه مسؤولاً إليه "دل" عليه ، وإن سجل اسمه بهذا النسب في دائرة
العقارات ، والأحصاء والمحاكم . وفي دفتر التاجر والقصاب ، وما إليه .
وقد بحثنا أدلة ثبوت النسب من سائر جهاتها ، واستوفينا البحث فيها
كاملاً في كتاب « الفصول الشرعية » .

الرضاع والحضانة

لبن الأم :

ان أفضل ما يرضع به الصبي هو لبن امه . لأنه أكثر ملاءمة لمراحه ، وأسهل بطنه ، حيث كان غذاء له . وهو في بطن امه . قال الإمام الصادق (ع) قال علي أمير المؤمنين (ع) . ما من لبن يرضع به الصبي أعظم عليه بركة من لبن أمه .

مدة الرضاعة :

لقد حدد الشرع المدة التي يجب ان يرضع فيها الطفل ، حددتها حولين ، وأحار ان تنقص الى واحد وعشرين شهراً ، وان تزيد شهراً ، أو شهرين . قال تعالى : ولوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له درقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده - البقرة ٢٣٣ .

أما جواز الاختصار على واحد وعشرين شهراً فتدل عليه الآية ١٥ من سورة الاحقاف . « وحله وفصله ثلاثون شهراً » فإذا حملت به نسفة كي هو العلف كان الباقي للرضاع ٢١ شهراً . وقال الإمام الصادق (ع) : الرضاع واحد وعشرون شهراً لما نقص فهو حور عن الصبي .

أما حوار الريادة شهراً وشهرين فقد استدلل عليه صاحب الخواهر برواية لا تدل صراحة على الحوار . ولكن يكفي في الاماحة والحوار عدم النص عليه . وعلى هذا فيجوز ان ترصعه سبب محاصة اذا احتاج الى ذلك . ولكنها لا تستحق احرة على الرضاع الزائد على الحولين .

احرة الرضاعة :

اتفقوا بشهادة صاحب الخواهر والحدائق على ان الأم لا تُنحر على ارضاع ولدها . لقوله تعالى . « فإن أرضعن لكم فأتوهن اجورهن » وقول الامام الصادق (ع) . لا تُنحر المرأة على ارضاع الولد .

أجل . اذا انحصر ارضاع الولد بالأم ، بحيث يتصرف بتركها ارضاعه فيجب عليها ان ترضعه .

وللام ان تطالب بإرضاع ولدها . لقوله تعالى . « فإن أرضعن لكم فأتوهن اجورهن » . وادا كان للطفل مال فأحرثها من ماله ، والا فعلى الأب المؤسر ، وان علا ، وان لم يكن للاب مال وجب عليها ان ترضعه مجاباً .. وذلك ان الرضاع طعام وعداء ، فيكون حكمه ، تماماً كحكم النفقة ، وهي في مال الانسان نفسه ، فإن لم يكن له مال فعلى أبيه المؤسر ، وان علا ، فإن لم يكن على الأم ، ويأتي التمهيل في باب النفقة .

وإذا طلعت الأم أجرة أكثر من غيرها كان للاب انتزاع الطفل منها ، وتسليمه الى غيرها ، وكذا اذا وُحِدت من ترصعه مجاناً، وأبت الأم الا الأجرة ، اما اذا رصيت بما ترصق به غيرها من الأجرة أو التبرع فالأم أولى قال الامام الصادق (ع) : اذا طلق الرجل المرأة ، وهي حلي ائمن عليها ، حتى تصنع حملاً ، فإذا وصته اعطاها اجرها ، ولا يصارها الا ان يجد من هو ارحس منها ، فإن رصيت بذلك الأجر فهي ائق بابنها ، حتى تقطعه .

وفي جميع الحالات فإن على القاضي ان يراعي مصلحة الطفل وعدم الضرر بالأم ، وان يثبت ، ولا يأخذ بالطواهر للوهلة الأولى ، فإن كثيراً من الآباء مجوهرين ويحتالون ويوجدون المصلحة روراً بقصد الاصرار بالأم عن طريق ولدها . وافقه صحابته يقول : « لا تضار » والسدة يولدها .

الحضانة :

الحضانة ، بصتح الحاء ، وأصلها من حضن الطير بيصه ، أي ضمه تحت جناحه ، والعناية بها المحافظة على الطفل ، وتربيته ، ورعاية مصلحته . قال الشهيد الثاني في المسالك : وهي بالاتنى اليق منها بالرجل لمزيد شفقتها ، وخلقتها المعد لذلك .

لمن الحضانة :

الحضانة للأم والأب ما لم يقع الطلاق، فإن طلقها فالأم ائق بالذكر حتى يكمل الحولين من عمره . وائق بالاتنى حتى تكمل سبع سنين ..

هذا هو المشهور بين الفقهاء بشهادة صاحب الجواهر ، وهذا التحصيل لا دليل عليه صراحة في النصوص . قال صاحب المسالك : « اختلف الفقهاء في مستحق الحضانة من الأبوين ، لاختلاف الاخبار - أي النصوص - فهي بعضها أن الأم أحق بالولد مطلقاً ما لم تتزوج ، وفي بعضها أنها أحق به إلى سبع سنين ، وفي آخر إلى تسع ، وفي بعضها أن الأب أحق به ، وليس في الجميع فرق بين الذكر والأنثى .. وليس في الباب جبر صحيح ، بل هي بين ضعيف ومرسل وموقوف^١ . »

والذي دعا المشهور إلى التحصيل والفرق بين الذكر والأنثى اعتقادهم بأنه يجمع بين نصين روى أحدهما أبوب بن نوح أن الإمام الصادق (ع) قال : « المرأة أحق بالولد إلى أن يبلغ سبع سنين » . وثانيهما رواه داود بن الحصين عن الإمام الصادق (ع) : « أن الولد ما دام في الرضاع فهو بين الأبوين بالسوية . فإذا قطع فالأب أحق به من الأم ، فإذا مات الأب فالأم أحق به من العمة » .

ويلاحظ بأن هذا الجمع اعتباطي لا دليل عليه من الشرع أو العرف .. ثانياً أن الولد في الروايتين يشمل الذكر والأنثى .. ثالثاً أن هناك رواية أخرى تقول : المرأة أحق بالولد ما لم تتزوج ، ورواية رابعة قالت إلى تسع سنوات .

أما عمل المشهور فليس له أي تأثير في الجمع بين النصوص إذا لم يقم على أساس من الشرع أو العرف ، حتى ولو قلنا بأن عملهم يرجع أحد النصين المتعارضين على الآخر .

وغير بعيد أن تختص الأم بحضانة الطفل سبباً ذكره كان أو أنثى ،

١ المرسل أن به الحديث إلى المصوم مع حذف الرواية كلاً أو بعضاً ، والموقوف أن لا يسهل إلى المصوم ، بل يقف عند أحد الرواة .

ومعها يترك الأمر إلى احتشاد القاضي ونصره فهو الذي يقرر انضمام
الطفل إلى الأم أو الأب بعد السنين على أساس مصدحة الطفل ديباً
وديباً . نقول هذا من الوجهة النظرية . أما من الوجهة العملية فمن
مع الأكثرية من أنها أحق بالذكر إلى السنين . وبالأثرى أن السبع ما
لم تتزوج ، فإذا تزوجت قل ذلك مقطعت حصانتها .

واتصموا على أن الطفل إذا منع بكون له الخيار في الانضمام إلى من
شاه من أبويه

الشروط :

قال صاحب الجواهر . ويشترط في الحاصة أن تكون حرة مسلمة
عاقلة غير متزوجة بلا خلاف في هذه الشروط الأربعة .

أما الإسلام إذا كان الولد بحكم المسلم فلا غير المسلم لا سبيل له على
المسلم ، وأما العقل فلا من المحصورة في حاجة إلى من يخصصها . وأما الخلو
من الزوج فنقول الإمام (ع) المرأة أحق بالولد ما لم تتزوج

وأبصاراً يشترط أن تكون سليمة من الأمراض السارية ، ولا فاجرة
متهتكة ، ولا مهملة لرعاية الطفل ومصالحه كل ذلك للاحتياط
بالطفل صحيحاً وحلياً .

الشروط بالطفل :

ليس للأم المطلقة أن تسامر بالولد إلى بلد بعيد بغير رضا أبيه ، وليس
له أن يتزوجه منها ، ويسامر به حال حصانتها له . وذلك أن للأب

الولاية على امه فيجب ان لا يتعد عنه . وان الام حصانه فيجب -
لا يتترع منها ، ولا يمكن مراعاة الحقب معاً إلا بما ذكرنا

اجرة الحصانة :

هل للام اجرة على الحصانة غير اجرة الرضاع ؟

مال صاحب المسالك ان نعمها ، ومال صاحب الجواهر ان نوتها .
وحجت لم يرد نص في الشرع على الوجوب ، ولم نجر لعادة على الاجرة ،
ولم نكن الحصانة من العفة في شيء ، كي نحب على الاب كما وجب
عليه اجرة الرضاع . ولم نكن الحصانة عملاً للأب ببدات ، لذلك كله
يكون الحق في حاب صاحب المسالك من عدم وجوب الاجرة على
الحصانة ، بخاصة اذا كانت واجبة على الام .

اذا فقد الابوان :

احصانة للأُم ، ثم للأب ، كما قدما ، وإذا ماتت الام قبل انتهاء
حصانتها فالأب أولى من جميع الاقارب ، حتى ام الام ، وإذا مات
الأب أو حتى بعد ان انتقلت اليه احصانة ، وكنت الأم في قيد الحياة
عادت احصانته اليها ، وكانت أحق من جميع الاقارب بما فيهم الحد
لاب ، حتى ولو تزوجت بأجنبي .

وإذا فقد الأبوان معاً انتقلت الحصانة الى الحد لاب . وإذا فقد ولم
يكن له وصي فالحصانة لاقارب الولد على ترتيب الميراث ، الأقرب
مهم بمع الأبعد . ومع التعدد والتساوي كحددة لام . وحددة لاب .
وكالعمة والحالة يفرغ بينها مع التراحم والتشاح ، فمن حرحت القوعة
باسمه كان أحق بالحصانة ان كان يموت أو يعرض عن حقها .

تنقضي الحصانة بالامقاط :

هل الحصانة حق يجوز لمن هي له ان يسقطها ، او هي حكم لا تنقضي بالامقاط ؟

الجواب : ان قول الامام (ع) المرأة احق بالولد الى ان يبلغ سبع سنين الا ان تشاء المرأة ، ان قوله هذا ظاهر في ان الحصانة حق لا حكم . قال صاحب الجواهر : « ان التعليق على مشيئتها والتعسير بالأحقية ظاهر على ان الحصانة كالرصاع ، وحيث لا تكون واجبة عليها ، ولما ان تنقضي هذا الحق .. ثم نقل عن صاحب الریاض انه قال : « لا شبهة في كون الحصانة حقاً ، اي يجوز امقاطها .

النفقة

نفقة الزوجة

تجب نفقة الزوجة على زوجها ، حتى ولو كانت غنية ، أجمعاً
وبعضاً ومنه قوله تعالى : « وعسى المولود له رزقهن وكسوتهن »
القرة ٢٣٢ ، والمولود له هو الزوج ، وصغيره من ، عند أبي
الزوجات .

وفيه سبحانه : « الرجال قوامون على النساء كما فصل الله بعضهم
على بعض وما أنفقوا من أموالهم » النساء ٣٣ ،

وقال الإمام الصادق (ع) : حق المرأة على زوجها أن يشبع بطنها ،
ويكسو جلدتها ، وأن جهلت غفر لها .

الشوز والطاعة :

اتفقوا على أن الزوجة الدائمة تجب نفقتها على الزوج . ولا يتمتع
بها إلا نفقة لها ، واختصموا : هل تجب النفقة بمجرد العقد . أو أب

لا تجب إلا بالعقد والطاعة معاً .

ويظهر الفرق بين القولين في موارد :

١ منها ، اذا احتلما في الطاعة ، فقالت هي : لم يمنع عنك نفسي فأنا مطيعة مستحقة للنفقة . وقال هو : بل انت ناشزة ، فلا تستحقين النفقة . فعلى القول الأول ، وهو ان العقد لوحده موجب للنفقة يكون لزوم مدعيها، على البينة، وهي مسكرة عليها البينة . وعلى القول الثاني ، وهو ان الموجب للنفقة العقد والطاعة تعكس الآية، ويكون هو مسكراً ، وهي مدعية . وتعتبر الفقهاء انه على الأول يكون العقد مقتضياً للنفقة ، واشتور مانعاً ، والأصل عدم المانع ، حتى يثبت العكس . وعلى القول الثاني يكون انطاعة شرطاً لوجوب النفقة ، والأصل عدم وجود الشرط ، حتى يثبت العكس .

٢ منها ، اذا عقد عيها ، وصبت أمداً عند أهلها، فتجب نفقتها على القول الأول طوال تلك المدة . لمكان العقد اندي افرصا انه مقتضى للنفقة ، ولا تستحقها على القول الثاني .

وعلى ثمة حال ، فقد ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب الشرائع والحدائق ان العقد بمجرد لا يوجب النفقة ، بل لا بد من ثبوت انطاعة معه . بل صاحب الحدائق لم أقف على مصرح بأن العقد بمجرد موجب للنفقة .

ولصواب ان العقد بمجرد لا يقتضي نفقة . ولا عدها . وان ما در من لزوميات على وجوب طاعة الزوجة للزوج انما ورد لبيان حقه عليها ، ولا دليل فيه من قريب أو بعد على ان الصيغة شرط للنفقة أو ليست بشرط . كما ان ما دل على وجوب نفقة ان ورد لبيان أصل الوجوب من حيث لفكرة . بصرف النظر عن الطاعة والاشور

وعما أتى يعلم أن الزوجة المطيعة لها النفقة . وإن النافذة لا تستحقها .
وإنما ثبت أن هذه المرأة مطيعة أو غير مطيعة ، ولا دليل أو أصل
ثبت أحد الأمرين فيكون الأصل عدم وجوب نفقة ، حتى يثبت
العكس . وعلى هذا ، إذا طلب النفقة فعليه أن يثبت أنها مطيعة ،
فإذا عجزت عن الإثبات حلف الزوج ، وردت دعواها .

أجل . إذا علمنا أصل النفقة . وأنها كانت مطيعة استصحابا ووجود
الطاعة ، وحكم بالنفقة . حتى يثبت للعكس ، وإذا علم بأنها كانت
ناشرة استصحابا الشور . حتى يثبت للعكس . مع علم بأن مجرد الشك
في النشوز كاف بإسقاط النفقة .

الزوجة الصغيرة .

لا نفقة للزوجة الصغيرة **نحو** لا تصيق نهراش . حتى ولو كان الزوج
كبيرا . لأن العقد محمده لا يوجب النفقة . كما تقدم . **ونحو** هي
قاسة للطاعة والسعة ، لعدمها ونقصها على حد نهر مدح الجواهر

الزوج الصغير :

اختلفوا : هل يجب النفقة للزوجة إذا كانت كبيرة نطق نهراش .
وكان هو صغيرا لا يحسن عملية الجنس ؟

هل **نعم** ها النفقة . لأن **نطق** من جهته . لا من جهة .
وقال جماعة . منهم لشح الطوسي وصاحب الجواهر لا **نعم** .
وهو بصواب ما دام العجز الطبيعي مذهباً من روج . وقصير غير مكلف .
ونكيف الولي لا دليل عليه . ولا أصل من ثبت في الوجوب . ومعه

فالأصل العدم ، قال صاحب الجواهر : لو سلم عدم الذم من قبلها
فقد يقال : يشك في شمول الأدلة لأنها حطانات وتكاليف غير انصاف ،
وصرفها إلى الولي مذموم بالأصل . لذا كان قول الشيخ بعدم النفقة
هو المنته . كما اعترف به في كشف الثام والرياض وبهاية المراد .

الزوجة المربضة .

المرضى والحبيص ينعان من العرائش ، ولكن لا تسقط نفقة بها ،
قال صاحب الجواهر : لا خلاف ، لمكان العذر الشرعي أو العقلي .

وإذا سافرت الزوجة بدون الزوج فلا تسقط نفقتها ، لأن أدبه إسقاط
منه لحقه . فيبقى حقها على ما هو ، سواء أسافرت لمصلحته أو لمصلحتها ،
لواجب أو مندوب أو مدح . وإذا سافرت من غير أدبه ينظر . فإن
كان السفر لوجوب كالخروج فلا تسقط نفقتها . حيث لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق ، وإن لم يكن لواجب فلا نفقة لها

نفقة المعتدة :

هل للمعتدة نفقة أو لا نفقة لها بوجه العموم . أو هي مصيلة بين
المعتدات ؟ الجواب : فيه تفصيل على الوجه التالي

١ . أن تكون معتدة من طلاق رجعي . وثبت لها نفقة حاملاً
كانت أم حائضاً . كما ثبت للزوجة . لأنها تحكمها إحصاءاً ونسباً .
ومنه قول الإمام أبي جعفر الصادق (ع) : أن المصينة ثلاثاً ليس لها
نفقة على زوجها ، إنما ذلك التي تزوجها عليها رجعة .

٢ - ان تعتد من طلاق بائن ، وثبت لها البعثة ان كانت حاملاً ،
ولا بعثة مع عدم الحمل اجماعاً ونصاً . ومنه قوله تعالى : وان كن
اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن جنهن - اطلاق ٦ .

ومثل الإمام الصادق (ع) عن رجل يظن امرأته ، وهي حبل ،
قال اجعلها ان تضع حملها ، وعليه بعثتها ، حتى تضع حملها
ويطلق في كل من الآية وبرواية لم يخص بالرحمي ، ولا بالنسبي ،
فبشمليها معاً .

واختلفوا هل البعثة للحامل ، أو للحمل ؟ وبمخرج على هذا الخلاف
انه لو كانت البعثة للحامل لوجب قصوها ، تماماً كائدين . ثم إذا
كانت للحمل فلا يجب القصاص ، للاتفاق على عدم وجوب لهضاء البعثة
القريب ، كما يأتي :

والصواب ان البعثة للحامل لا للحمل ، لأن قوله تعالى : فانتقوا
عليهن ، وقول الإمام عليه بعثتها ، ظاهران في ان البعثة لها ، لا له ..
هذا . اني ان الحمل في نظر العرب ليس موضوعاً للاتفاق ، وعليه
فليس هذا الخلاف من موضوع وحاول بعض العلماء ان يوجه الاتفاق
عن الحمل بقوله : ان الاتفاق عليه انما يكون بالانصاف على امه .
وعنتي صاحب الجواهر على ذلك قائلاً : وهو كما ترى من المصححات .

٣ - ان تعتد هذه الوفاة ، ولا بعثة له حاملاً كذب . أو عبر
حامل قال صاحب المسالك : ورد بعدم الاتفاق عليها أربع روايات
معتبرت الاسناد وعلى ذلك سائر المتأخرين ، وهو الأقوى . وقد
صاحب الجواهر : لا يحصى عن القول بذلك .

ومن هذه الروايات لصحيفة ما رواه زرارة عن الإمام الصادق (ع) ،
قال سأله عن امرأة المومي عنها زوجها ، هل له بعثة ؟ قال لا

وفي رواية ثالثة صحيحة ان الامام الصادق (ع) مثل عن الجبل
المتوخي عنها زوجها ، هل طاعة الله : لا

المرأة الموظفة :

انظر الجزء الرابع باب الاجارة ، فقرة : المرأة الموظفة .

مسائل :

١ - تحب الله للروحنة ، تماماً كي تحب للمصلحة قال
صاحب الجواهر : « بلا خلاف ولا اشكال » .

٢ - اذا خرجت من بيت من غير دية ، أو امتعت عن سكر
البيت اللائق بها تعد قاشراً بالاتفاق .

٣ - اذا كانت روحه مطبوعة لروحها في العرش . وسماكة حيث
يشاء ، ويكفي تحاشيه في الكلام ، وتنصب في وجهه ، ويحده في أمور
كثيره ، كما كان كذلك ، وكان من ضيعها وقصره ، حتى مع امها
واسمها فلا تعد ، وانما هدي . باثراً . ان لم يكن ذلك من
طبعها ، وكانت حنة المعشر مع الجمع الا مع زوجها فتكون اشراً
لا تستحق الله

٤ - اذا اصاب روحه عن الله الروح حتى تصير مهرب
منه ، كانت قد مكنته من نفسه ، وبزوره واحدة فلا يجرها
من تنفع بعد ذلك ، ولا اصاب بعد اشراً ، وان لم يكن قد مكنته
اصلاً فلا يعد سراً . وتستحق الله

٥ - إذا حبس روحها من أجل الحققة ، أو الصدق ، فإن كان
مصرأ يعجز عن تولد سخط نفسه لأنها تائه له ، و كذا هو مصرأ
بمأطلاً يكون هو الظالم ، وتبقى الحققة .

٦ - إذا طلقت الزوجة في حال شرها فلا تسحق نفسه . و
كانت معتدة من طلاق رجعي وشرب في نية بعده سخط نفسه .
وان عادت أن تعدعه بعد سنة . دماً كزوجته

المرف وحققة الروحنة :

لا حكمة شرعية لنفسه . ووجهه من وكل شرع تحديده من مرف .
هكل ما بعده ليس لأية نفسه فهو منها . و قد في بعض مرف
ما يشعر بالتحديد على نفسه . و قد في بعض مرف
ما يشعر عن الشيء باعتباره أحد أفراد المجتمع . لا نفسه مرف
كفونه . فليطعم يوم العيد أفضل الطعام . و قد في بعض مرف
أن نفسه . و قد في بعض مرف . و قد في بعض مرف .
الاستخدام والأدوات تبعاً لعادة أمثالها

ولا بد من أن وضع مرف مرف . و قد في بعض مرف .
ذلك مرف الكرم . و قد في بعض مرف . و قد في بعض مرف .
مرف فليحق مرف الله لا كيف الله مرف . و قد في بعض مرف .
عصر مرف الصلاق ٦ .

وقال تعالى وسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم . و قد في بعض مرف .
وللروح مرف الحق في الاستقلال بالسكن مع زوجها ، و قد في بعض مرف .
معها أحد من أدرك الزوج مرفاً عن مصره . و قد في بعض مرف .
بالمعروف . ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن .

نعم الدواء :

قد علم ان المرحح في عابيد اسفة هو العرف ، وليس من شك ان كل ما حاح به الروحفة فهو من السفة في نظر العرف ، والحاجة الى الدواء ، والتطبيب أشد من الحاجة ان المأكل والملبس والسكن والاعخدام ، والأحر والأصغر ، فإذا وحب هذا وحب ذلك بالأوبة .

سفة القاس

سفة اسفاس ، وأحره التوبل على الروح ادا دعت الحاجة اليه

صيان سفة الزوجة :

هل نروضة ان نطلب الروح بصر بصر سفتها المستقلة ادا عزم على السفر ، ولم يصحبها معه ، ولم يترك لها شيئاً ؟

قال أكثر السفة : ليس لها ذلك ، لأن السفة لم تثبت بعد في ذمة الروح ، فيكون من باب صيان ما لا يجب ، وهو غير جائز

ولدي نراه ان لما الحق بطلب الصيان ، لأن سب الصيان متحقق ، كي هو بصر ، وهو الزوجية مع عدم الشور هذا ، الى انه لا دليل على عدم اخوار صيان ما لم يجب قال السيد البردي في العروة الوثقى ، باب الصيان مسألة ٣٨ : لا مانع من صيان ما لم يجب بعد ثبوت مقتضي ، ولا دليل على عدم صحته من نص أو اجماع ، ومن اشهر في الأصل ، بل في حملة من الموارد حكموا بصحته ، وفي مسألة ٣٥ : لا بعد صحة صيان السفة المستقلة للزوجية ، لكفاية وجود مقتضي ، وهو الزوجية .

وقال السيد الحكيم في منهاج الصالحين ح ٢ الفصل الناصر في العقبات:
« الأطهر جرار اسقاط النفقة في جميع الارمنة المستقلة » وليس من
شك انه لذا جاز الاسقاط جاز الصيام .

وقال الشيخ أحمد كاشف الغطاء في سبعة الحقا بآب الصيام : « القول
بالصحة ليس بعيد ان لم يكن اجاعاً ، فتخصص نفقة الزوجة للمستقل
كالماضي والحال » .

وإذا وصل الأمر الى الاجماع هاهنا ، لأن كل اجماع يعقد بعد عهد
الأنفة الاطهار يمكن الطعن فيه ، فإذا احتملنا ان مشند الاجماع ههنا
هو اعتقاد المجتهدين بأن النفقة المستقلة لا يجوز صيها ، لأنها صيان ما
لم يجب إذا احتملنا هذا سقط الاستدلال بالاجماع ، لأنه انما يكون
حجة إذا كثر بقبول رأي المصوم ، وبديهية ان الاحتمال يشاي
مع اليقين .

وقد نكلمنا مفصلاً عن صيان ما لم يجب ونفقة الزوجة المستقلة في
« الجزء الرابع ، باب الصيام مقرة - الحق المصون » .

التلف والهبة والمصالحة :

كما يجوز صيان النفقة المستقلة واسقاطها بنحو المصالحة عليها ايضاً
مطلع معنى يتمق عليه الطرفان ، ونحوه على اسقاطها بالمرء ، ونكث
الزوجة النفقة بالقصر ، لرواية شهاب بن عبد ربه عن الإمام الصادق
التي قال فيها عن نفقة الاقارب : « وليقتل - رب العائلة - لكل من
امراد عائلته قوته ، فان شاء أكل ، وان شاء وهبه ، وان شاء تصدق به » .
قال صاحب الخواهر : « يدل صحيح شهاب على ملك النفقة قبل التمكين
مثل صل الجمعة يوم الخميس ، وتقديم العطرة قبل الحلال » . وقال

صاحب الحدائق . ان استحقاق لروحة للنفقة على وجه التعيين لا
لاستماع . لأن الاستماع به لا يتم إلا مع ذهاب غيره ،

وعنى هذا ، اذا دفع بروح لروحة نفقة الايام المقتلة ، ثم تلت في
يدها فلا تلت على الروح الدفع ثمة . سواء أكون ذلك لسب قهري ،
أو للتهاون والتعريط ، قال صاحب المسالك : « وحيث كان اخذها على
سبل الملك فلو سرق منها أو قلعت لم يلزم الروح مرة أخرى ، حتى
لو لم يكن ذلك ، مبرط »

ونسأله : ان سلمها نفقة مدة معينة ، ثم طلقها ، نشرت قبل انتهاء
المدة فهل تعود النفقة الى الروح ؟

جواب : نحن نعود اليه ، ولا يتنافى هذا مع تملك النفقة ،
لأن الموضوع هنا حيث هو الزوجية والطاعة ، فإذا انقضى أحدهما انقضى
الموضوع . وسبب النفقة الى غيرها ، تماماً كتملك الانسان لماله ما
دام حياً . وقد مات انتقل المال الى الغير ، وبالجملية ان أسباب انتقال
المال من شخص الى آخر كثيرة لا نحصر بما ذكره الفقهاء ما دام لم
يرد ، نحصر فيه ولا وجه نقول هذا مع العلم بأننا في عنى عن كل
نوحية ، مع وجود أصل الذي هو معيار الأحكام ومصدرها

لغناء نفقة الروحة :

نفقة الروحة تفق كالمسكين والاحتياج ، واد كان للروح دين على
زوجته جاز له ان يجته من نفقاتها المصيبة والخاصرة والمستقلة على
شريطة ان تكون موسرة . أما اذا كانت معسرة فلا ، لأن وفاء الدين
يجب مع اليسر لا مع العسر

البائن ادعي الحمل

سدم ان المصعة ناشأ تسحق العنة مع الحمل ، ولا نفقة لها سدوه ،
 فإن علم انها حامل فعلى المطلق ان يسميها العنة ، ومع عدم العلم بالحمل ،
 ودعواها اياه ، فهل تصدق أو لا ؟

الجواب : تصدق ، لقول الامام (ع) : « فوص الله الى النساء
 ثلاثة أشياء : الحيض والطهر والحمل »

وعنه . فإذا تبين حمل حدث ، ولا كان مستحقاً ، ومع سدها
 بما دفعه لها ، لحدث ، و على المدعي تحصيله ، حتى يد
 و من أنفق من غيره فهو له صدق

التارع

١ - اذا احتسب الروحاني للاحق . مع اعتراف روح بآب
 تسحق النفقة ، فقالت هي : لم ينفق . وقال هو : أنصت ، ينظر
 فإن كانت تقسم معه في بيت واحد ، فاقول قوله ، وإن كان كمن
 منها في مكان فالقول قوفاً

٢ - اذا اعترف نروح بعدم الانفاق محتجاً بشورها ، ولم تعلم بحملها
 السابقة ، وانما هل كتب مطيعاً أو ناشرة ، اذا كان كذلك تكذب هي
 بآب مطيع ، ويكفي في الدلالة على اطاعتها ان تعيم بيعة على
 اما مكنت في بيت ادبي اسكنها فيه ، أو ادب طيب منه بيتاً صالحاً
 ولم يشته ، وما في ذلك مما يستكشف منه المطابقة والانقياد ، ولا تقبل
 ما شهد به النساء معصيات ولا منضيات

٣ - اذا تركت ست روح محتجة بأنه طردها ، أو اذن لها بالخروج ،

وانكر هو فعلها البينة ، وعليه البين .

٤ - اذا بقيت الزوجة بعد احراء انعقد مدة في بيت أبيها ، ثم طالبت بتمقة تلك المدة تحت طة النفقة اذا كان قد دخل بها وتصرف ، أو اظهرت له الطاعة والخشاعة صراحة اذا دفع المهر المعجل .

٥ - اذا اتفقا على انه قد طلقها ، وانها قد وصفت حملها ، ولكن قالت هي - وصفت حلي أولاً ، ثم طلقي فأنا الآن في العدة ، ولي عليك نفقة العدة . وقال هو - بل طلقتك أولاً ، ثم وصفت وانك الآن غير معتدة ، فلا تستحقين النفقة ، من هو المدعي ؟ ومن المكر ؟ وقد تقول هي - طلقتي أولاً ، ثم وصفت فلا رجعة لك علي ، لاني غير معتدة ، ويقول هو : بل وصفت أولاً ، ثم طلقتك فيحق لي الرجوع اليك ، من هو المدعي ؟ ومن المكر ؟

وللفضاء أقوال ، أصحها ان القول قولها بيمينها في الخابئ ، وعليه البينة ، لأن أمر العدة بيدنا بيميناً واثباتاً ، لقول الامام (ع) افوض الله الى الساء ثلاثة أشياء : الحيض والظهر والحمل . وفي رواية ثانية .
١ والعدة .

قال السيد البردي في ملحقات العروة . ان في المسألة ثلاثة أقوال وان الأقوى تقديم قولها ، لأن أمر العدة اليها بيميناً واثباتاً .

وعلى هذا ، اذا ادعى هو ان الطلاق وقع قبل الرصع ، وانها قد خرجت من العدة ، وعجز عن البينة حاصت هي البين ، وحكم لها بالنفقة ، ولكن لا يجوز له الرجوع اليها إلزاماً باقراره ، كما انه لا يجوز لها ان تتزوج الا بعد انقضاء العدة إلزاماً لها باقرارها .

نفقة الأقارب :

تجب على الآباء نفقة الأبناء . وإن برلوا ذكوراً وإناثاً ، وتجب على الأبناء نفقة الآباء وإن علوا ذكوراً وإناثاً ، ولا تجب نفقة الأخوة والأعمام والأخوات ، فقد سأل سائل الإمام الصادق (ع) : من الذي أجبر عليه ، ولم يمتنع منه ؟ قال : الوالد ولولد والزوجة .
ولفظ الوالدين يشمل الأحداد والأخوات . ووسط لولد يشمل أولاد الأولاد باتفاق الفقهاء .

الشرط :

لا يشترط في وجوب هذه النفقة أن يكون القريب المقتضى عليه عادلاً أو مسلماً . قال صاحب الخواصر : تجب نفقة الأصوب والعروع ، حتى ولو كان الأصل فاسقاً أو كافراً بلا خلاف . لاطلاق الأدلة التي أوضحت النفقة على القريب خصوصاً في الوالدين المأمور بمصبتها بالمعروف مع كفرهما . بشر أن الآية ١٥ من سورة لقاب : وإن جاءك منكم عورة ، فإن الآية قد أوضحت على الإنسان أن يصحب ويدينه بمشركين بالمعروف ، والنفقة عليها من الصحة بالمعروف ، بل من أصهر معانيها .
والشرط الأساسي لوجوب الانفاق أن يكون القريب المقتضى عليه قادراً عاجراً عن القيام بقوته ومؤتته ، ولم يمتنع عياً قادراً على الانفاق على غيره ، بداهة أن القدرة شرط في التكليف كدأ وسنة واجهاً .
وتسأل هل يشترط في وجوب الانفاق أن يكون القريب المقتضى عليه عاجزاً عن الاكتساب ، بحيث لا يقدر على العمل ، أو لا يجد العمل الذي يدر عليه الثبوت ؟

الحوار كل قادر على الاكتساب والعمل بما يليق بحاله فلا يجب
 نفقة على احد والدأ كان او وندأ ، لقول الرسول الاعظم (ص) :
 « لا حظ في الصدقة لعني ، ولا لقوي مكسب » قال صاحب الشرائع
 والخواهر : لان النفقة معونة على سد حاجة - أي الحاجة - والمكسب
 قادر كالعني ، ولذا لا يُعطى من الزكاة والكمالات المشروطة بالفقر .
 وتكلمنا عن ذلك مفصلاً في الجزء الثاني و فصل : المستحقون للزكاة ،
 فقرة - مدعي الفقير » .

ومعنى قدرة المصنق على نفقة قريبة ان يحصل من نأفقه ما يريد على
 نفقته ونفقته روحته ، حيث يجب توزيع الزائد عنها على الآباء والأبناء .

نفقة القريب والترويح :

الراح في نفقة القريب هو سد الحاجة الضرورية من الخبز والادام ،
 والكسوة والمسكن ، لأنها وحسب لحفظ الحياة ، ودفع الضرورة ، وبندية
 ان الضرورة تغدر بغيرها

ولا يجب على الاس ان يروح اناه ، ولا على الأب ان يزوجه ،
 حتى ولو احتاج الى الترويح ، لأنه ليس من النفقة في شيء . والاصل
 عدم الوجوب . قال صاحب الخواهر : لا يجب اعصاف من يجب
 النفقة له وندأ كن أو والدأ بلا خلاف معتد به .

لغناء نفقة الأقارب :

نفصى نفقة الزوجة مطلقاً ، سواء قدرها الحاكم وحكم بها أو لا ،
 وسواء أمر الزوجة بالاستدانة أو لم يأمر . أما نفقة الأقارب فبها لا

تقصي ، حتى ولو قدرها الحاكم وأمر به ، لأن قدره خ . وحكمه
 بها لا يزيد عن أصل وجوبه . أحل . إذا أمر الحاكم بالاستدانة ،
 واستدان القريب فيجب الفداء ، لأن أمره بمنزلة أمر صاحب العلاقة .
 قال صاحب الخواصر . لا تقضي نفقة القريب . لأنها موصاة بعد
 الخلقة فلا تستقر بالنفقة . وإن قدرها الحاكم . نعم لو أمر الحاكم بمقتضى
 عليه بالاستدانة فاستدان وجب لفداءه تبريلاً لا أمر الحاكم مرة مرة بكونه
 ولياً بالنسبة إلى ذلك .

وهو صاحب المسالك ، وهو يفرق بين نفقة الزوجه . وبين نفقة
 القريب . و أن الفرص من نفقة القريب موصاته ومدد حنته ، وجوبها
 لدفع الخلقة ، لا لعوض ، فإذا أحل لها أتم . ولم يستمر في دمه .
 فلا يجب قصاؤها . كما لو أحل بفداء حاجة المحتاج الذي حب عليه
 اعانته ، بخلاف نفقة الزوجه فإنها يجب عوض لا سمع . مكنت كمنعاضة
 المالية . فإذا لم يؤدها استقرت في دمه . ووجب قصاؤها .

وبسعي التنبيه إلى أن القريب لو حصل على نفقة يوم أو أكثر بطريق
 الدعوة إلى وليمة ، أو الهدية ، أو من الزكاة والخم . وغير ذلك
 بسقط من النفقة بمقدار ما حصل له . حتى ولو كان الحاكم قد أمر به
 أو باستدانها .

النفس أولاً ثم الزوجة ثم الأقارب :

إذا اجتمع على الواحد عيال كنهم محتاجون في نفقة . وعجز عن
 الانفاق عليهم جميعاً ، واستطاع أن ينفق على بعض دون بعض فمن
 يقدم ؟ ومن يؤخر ؟

وليس من شك أنه إذا قدر على نفقة الجميع فدفعه الله الجميع .

والا ابتداء قبل كل الناس معه ، لانها مقدمة على جميع الحقوق من
الديون وغيرها قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف ولا اشكال ،
لاهمية النص عند الشارع » . فان فصل عنه شيء ابتداء بروحته ، لان
نقطة تثبت على سبيل المعاوضة . لا على سبيل مد الخطة والمداوة ،
ولا شيء للقريب ان لم يحصل شيء عن الروححة ، وان فصل عنها شيء
فهو بين الاقارب بالدرجة ، لا فصل لوالد عن ولد . ولا لولد عن
والد . هـ هو حكم الدين ، وان حرت العادة عن خلافه

قال صاحب الجواهر : « اذا فصل ما يكفي الاب أو الام كما
فيه سواء مع عرض انتفاعها به . لأهم مسئول في الدرجة ، ومشغول
من حيث اقتراب القرينة ، وإذا عرض ان يحصل لا ينضم به الا واحد ،
ولأقرب اثنان أو أكثر فالنتيجة الفرعية ، حيث لا يمكن الترحيح الا
بها بعد عرض التساوي في الدرجة .. ومن هنا كان الأب أولى من الجد ،
لأنه اقرب درجة .. وكذا الام فانها أولى من الحدة لنص الباب » .

المفقون ولزبهم :

«فقروا شهادة صاحب الجواهر والمسالك على ان مدونة الولد تحب عن
الاب . وان فقد او كان معسراً فعلى الجد من جهة الأب ، وان فقد
أو كان معسراً فعلى الام . ثم على ابها وامها وام الأب بالدرجة .
وهؤلاء الثلاثة ، أي الحدة والجد والأم يشتركون جميعاً في الاصلح عن
الولد بالدرجة ان كانوا موسرين ، والا فعلى الموسر منهم خاصة .
وبذا كان للقريب أب وابن . أو اب مع ست ورعت البقرة عليهما

بعض ما . صاحب الجواهر مع التصرف بالقطر ، والاحتياط بالنسي ، ناهية لاختصار
و توضيح

السوية . وكذا إذا كان له أبناء متعددون تورع البعثة عنهم بالسوية
لا فرق بين الذكر والأنثى . وبخاصة لأنه من مراعاة القريب لأقرب
ولا قرب فيما عدا الأب والجد له حيث يقدم على الأم . ومع التسوية
في درجة الأقرب غير الأم وذلك لأن ما يخرج عندهم بعثة . لا يـ
من غير فرق بين الذكر والأنثى ، ولا بين الذروع والأصول . لأن
تقدم الأب والجد له على الأم ، كما تقدم

مدعى الفقر

سبق أن قلنا لا تحب للقريب إلا إذا كان فقراً معدماً . وعلى هذا
فإن ادعى الفقر ، وكان له مال ظاهر رُدَّتْ دعوته . وإلا كان صدقة
لقربى يعني وحيث أنه بعثة . وإن كثرته فعليه أن يقيم السنة بأهله
عني . وإن عجز عن ذلك حلف بالعقبة . لأن العني ، لا يـ
حادث ، والأصل عليه . وفق حلف بحكم على فقره . بعثة بعد ذلك
من مدعيه . وإذا قال أنا أيضاً فقير . ولم يكن له مال صدق فقير
ذلك البعثة أن يثبت على المطلوب منه . وقصبت الكلام على مدعى الفقر
في فصل الأصول . فلهذا حسن المذون ح ٥ .

وإن حلف بعثة لقريب على فقره . وأمسح عن إقامتها ففرضه
الحاكم عليها . فإن أصر على الامتناع تغير الحكم بين حصة . حتى يعق
وبين أن سمع من موثقه . وصدق على القريب حسبما يراه . لأن
بعضه حكم الدين . والحدوك وفي الامتناع

من المصادر

١. تلك مشهود بشي

بمعناه وسرحها

٢. من مشهود محمد حسن النحوي

الكتاب من نسخة من عاملي ، وهي والجواهر المصدر الاول والاخر .

٣. نسخة كرامة السيد جواد العاملي

الحدائق للشيخ يوسف البحراني .

٤. العروة الوثقى وملحقاتها للسيد اليزدي .

٥. نسخة للملا عبي

٦. نسخة للسيد محمد عمر العلوم .

فهرست

الفصـب

- معناه - تحريم الفصـب ٦ - أسباب الضمان ٧ - الضمان
بالمسئرة ٨ - الضمان بالسب ٩ - من يسمع الدماء عن
ملكه ١٠ - نقصان القيمة التوبة ١١ - الرجوع عن
الشهادة ١١ - اجتماع السب والمباشر ١٢ - مسائل ١٣
الضمان باليد ١٣ - منافع الحر ١٤ - تداول الأيدي ١٥
رد المصوب ١٦ - ضياع المصوب ١٧ - منافع
المصوب ١٨ - الكسب والقبض ١٩ - مسائل ٢٢ -
التنازع ٢٣

النذر واليمين والعهد

- النذر ٢٥ - الشروط ٢٦ - كفارة النذر ٢٨ - يمين ٢٨

- الشروط ٢٩ - يمين اللغو ٣١ - يمين الراءاة ٣٢ -
 كفارة ليمين ٣٢ - العهد ٣٣ - كفارة العهد ٣٣ -
 بين يمين والحناف والمحدث ٣٣

الكفارات

- كفارة صيد المحرم ٣٥ كفارة الصهار ٣٥ - كفارة
 افترس عمدأ ٣٦ كفارة قضاء رمضان ٣٦ كفارة
 الاططار في رمضان ٣٧ - كفارة النذر ٣٧ - كفارة
 اليمين ٣٧ - كفارة العهد ٣٧ - يمين الراءاة ٣٨ -
 حر المرأة شعرها في المصاب نصف شعر المرأة في
 المصاب ٣٨ شق الرجل ثوبه ٣٨ - وطء الزوجة في
 الحيض ٣٩ صوم الاعتكاف ٣٩ الاعتكاف ٣٩
 الاطعام ٤٠ - الكسوة ٤١ - مائل ٤١ .

احياء الموات

- الأرض ٤٤ - الأرض الموات واحياؤها ٤٤ -
 الشروط ٤٧ - اذا أهمل الأرض بعد الاحياء ٤٩ -
 تحديد الحرم ٤٩ - ضرر الجار ٥٢ - الماء ٥٣ -
 المعادن ٥٥ - مائل ٥٦ .

الوقف

معناه ٥٧ - شرعية الوقف ٥٧ - العيقة ٥٨ - التأيد
والندوام ٥٩ - انقضى ٦١ - من يملك العين الموقوفة ٦٢
شحير ٦٣ - لوقف ٦٤ - بيعة القرسي ٦٤ -
لموقوف ٦٥ - الموقوف عليه ٦٦ - الوقف على الصلاة ٦٨ -
الشرط السائق ٦٩ - الخيار ٧٠ - الأكل ووفاء الدين ٧٠ -
اشتراط عودة الوقف الى الواقف ٧٠ - الادخال
والاحراج ٧١ - انحط الواقف ٧٢ - الولاية على الوقف ٧٢.

بيع الوقف

أسئلة ٧٥ - المكاتب والجواهر ٧٥ - هذه المسألة ٧٦ -
المحدد ٧٧ - أموال المساجد ٧٨ - غير المساجد ٨٠ -
العام والخاص ٨٢ - المقررة ٨٣ - موع ٨٥ - الأسباب
المبررة ٨٥ - ثمن الوقف ٨٦ .

الحبس والسكنى

الحبس ٨٩ - السكنى والعمرى والرقبى ٩٠ .

الحجر

معناه ٩٢ - شرعية الحجر ٩٢ - المجنون ٩٣ -

الصغير وعلامات النوع ٩٣ - ثبوت النوع بالاقرار ٩٦
 الصفة ٩٧ - التحجير ٩٨ - حكم الحاكم ٩٨ - اقرار
 السفية وزواجه وطلاقه ٩٩ - ثبوت الرشد ١٠٠ -
 المريض ١٠١ .

ولي الصغير والمجنون والسفيه

الصغير والمجنون ١٠٣ - الحيوان المتحد بعد الرشد ١٠٤ -
 السفية ١٠٥ - شروط الولي ١٠٦ .

المفلس

معناه ١١٠ - الشروط ١١٠ - بعد الحجر ١١١ - اقرار
 المفلس ١١٣ - المستثبات ١١٣ - حسن المدبوع ١١٤ -
 مسائل ١١٦ .

الاقرار

معناه ١١٩ - شرعية الاقرار وحيثه ١١٩ - الصيغة ١٢٠ -
 المقر ١٢٢ - دعوى المقر فساد الاقرار ١٢٥ -
 المقر له ١٢٦ - عدم تكذيب المقر له ١٢٨ - المقر به ١٢٨ -
 الاقرار بالمجهول ١٢٩ - تعقيب الاقرار بما ينفيه ١٣٠ -
 تعقيب الانكار بالانكار ١٣٢ .

الاقرار بالنسب

- الاقرار بالولد ١٣٣ - الاقرار بامولادة من الر ١٣٥ -
- بين النسب والزوجة ١٣٦ - الاقرار بنسب الميت ١٣٦ -
- الاقرار بغير الولد ١٣٧ - مسائل ١٣٩ .

الشهادات

- معنى شهادة ١٤١ - بين الشهادة والرواية ١٤٢ - تحمل
- الشهادة وادائها ١٤٢ - الشهادة وشروطها ١٤٣ -
- الرصوح ١٤٣ - لطائفة ١٤٤ - شهادة النفي ١٤٥ -
- العلم ١٤٥ .

شروط الشاهد

- العقل ١٤٧ - البلوغ ١٤٨ - الاسلام ١٤٩ - العدالة ١٥٠ -
- الضبط ١٥٢ - العداوة ١٥٣ - القرابة ١٥٤ - جلب
- الصنع ودمع الصر ١٥٤ - شهادة المنول ١٥٥ - شهادة
- مستحق الزكاة ١٥٦ - شهادة الأعمى والأحرس ١٥٦ -
- شهادة المتبرع ١٥٧ - أحرة الشهود ١٥٨ - الشهادة على
- الشهادة ١٥٨ .

اقسام الحقوق والحوادث

- الزنا ١٦٠ - القواطع والحقن ١٦١ - حق الله ١٦٢ -

حقوق الناس غير المالية ١٦٢ - حقوق الناس المالية ١٦٤ -
ما يعسر اطلاع الرجال عليه ١٦٥ .

في الطوارئ بعد الشهادة

الامتناع عن الشهادة ١٦٨ - الموت بعد اداء الشهادة ١٦٩ -
الصلح بعد الشهادة وقتل الحكم ١٦٩ - اذا صار الشاهد
وارثاً ١٧٠ - شهادة الزور ١٧٠ - الرجوع عن
الشهادة ١٧١ - الشهادة بالطلاق ١٧٣ - الشهادة
بالوصية ١٧٤ .

الزواج

الخطنة ١٧٥ - الصيغة ١٧٦ - لفظ خاص ١٧٧ -
صيغة الماصي ١٧٨ - غير العربية ١٧٨ - المولاة ١٧٩ -
التعليق ١٨٠ - التقديم والتأخير ١٨٠ - شرط الخيار ١٨١ -
الشهود ١٨٢ - أهلية المتعاقدين ١٨٢ - الوكيل يزوح
بصه ١٨٤ - تزوجها ولا تسأل ١٨٥ - خطأ الوكيل
في التسمية ١٨٦ .

الشروط

مدعي الشرط ١٨٩ .

دعوى الزواج

هل يثبت الزواج بالمعشرة ١٩١ - الدعوى عن
متروكة ١٩٤ - رواج المرأة قبل انتهاء الدعوى ١٩٤ .

المحرمات

الموانع ١٩٧ - الب ١٩٨ - المصاهرة ١٩٨ - تحريم
الجمع ٢٠٠ - الزنا ٢٠١ - العقد على المعتقة ٢٠٣ -
العقد على المتزوجة ٢٠٤ - عدد الروحات ٢٠٥ - قدف
الحرصاء والصماء ٢٠٦ - الملاعة ٢٠٧ - عدد الطلاق ٢٠٧ -
اختلاف الدين ٢٠٨ - الارتداد عن الدين ٢١١ - اسلام
أحد الزوجين ٢١٣ - أنكحة غير المسلمين ٢١٥
الاحرام ٢١٥ - الكفاءة ٢١٦ - نكاح الشمار ٢١٧ -
التعريض بالمطبة ٢١٨ .

الرضاع

الشروط ٢١٩ - النتيجة ٢٢٧ - المحل ٢٢٨ - أبو الرضيع
وام المصعة ٢٢٩ - أبو الرضيع وأولاد صاحب اللب ٢٣٠ -
تحريم الزوجة ٢٣١ - الزواج بأخت الأخ ٢٣٢ - الرضاع
بعد الزواج ٢٣٣ - ابن العم يصير عمًا ٢٣٣ - الشهادة
بالرضاع ٢٣٣ - اشتباه العلاء في الرضاع ٢٣٤ .

الولاية

- البالغة المراهدة ٢٣٦ - الصغير والصغيرة ٢٤٠ -
المجنون ٢٤٣ - السفه ٢٤٤

المتعة

- وطبعة رجل لدس ٢٤٦ - من معدي المتعة ٢٤٧ - روح
المتعة ٢٤٧ - المساواة بين الزوج الدائم والمتقطع ٢٤٩
الناين بين الزوج الدائم والمتقطع ٢٥١ - التمتع بالعيفة ٢٥٥ .

العيوب

- المجنون ٢٥٧ - الخشاء ٢٥٨ - الجب ٢٥٩ - العن ٢٦٠ -
طريق لاثنت العن ٢٦٢ - الرخص والحسام ٢٦٤ -
العن ومرض ٢٦٥ - الفرق وعمل والاقتصاد ورتق ٢٦٦ -
الفور ٢٦٧ - لا يعتبر اذن الحاكم ٢٦٧ - البينة على
مدعي العيب ٢٦٨ - بين الفسخ والطلاق ٢٦٨

التدليس

- غير نعت والحدار بالتدليس ٢٦٩ - معنى لتدليس ٢٧٠ -
التدليس وجواز الفسخ ٢٧١ - الرجل المدلس ٢٧٢ -
المرأة المدللة ٢٧٣ - الكفر والتكذيب ٢٧٤ - تل ٢٧٥

المهر

- المهر المسمى ٢٧٦ - شروط المهر ٢٧٧ - مهر المثل ٢٧٨ -
نفويض المهر ٢٨١ - تعجيل المهر وتأجيله ٢٨٢ -
تأجيل المعجل وتعجيل المؤجل ٢٨٣ - أدو الروحة
والمهر ٢٨٤ - امتناع الروحة حتى تنص مهر ٢٨٥
عجز الزوج عن المهر ٢٨٦ - الأب ومهر زوجته
الابن ٢٨٨ - الطلاق قبل الدخول ٢٨٨ - الموت قبل
الدخول ٢٨٩ - انتصاص النكاح بعد المعتاد ٢٩٠
الخلوة ٢٩٢ - التنازع ٢٩٢ .

الزوجان واثاث البيت

النسب

- الدخول والفراش قاعدة الامك ٣٠٠ - قبل مدة ٣٠٢
أقصى مدة الحمل ٣٠٣ - ولد بعد ٣٠٣ - اللقط ٣٠٥ -
النفي ٣٠٥ - رجلا نوقعا على امرأة ٣٠٦ - الشك ٣٠٧ -
التنازع ٣٠٨ - طرق ثبوت النسب ٣٠٩

الرضاع والحضانة

- لبن الأم ٣١٠ - مدة الرضاعة ٣١٠ - اجرة الرضاعة ٣١١ -
الحضنة ٣١٢ - من الحضنة ٣١٢ - شروط ٣١٤
الفر بالطفل ٣١٤ - اجرة الحضنة ٣١٥ - إذا فقد
الابوان ٣١٥ - تسقط الحضنة بالإسقاط ٣٣٦

الذمعة

- نفقة الزوجة ٣١٧ - الشور وانطاعة ٣١٧ - الزوجة
 الصغيرة ٣١٩ - الروح الصغير ٣١٩ - الزوجة المريضة ٣٢٠
 نفقة المعتدة ٣٢٠ - المرأة الموطقة ٣٢٢ مسائل ٣٢٢ -
 العرف ونفقة الزوجة ٣٢٣ - غنى الدواء ٣٢٤ - نفقة
 العاس ٣٢٤ - صمان نفقة الزوجة ٣٢٤ - التلف والهة
 والمصالحة ٣٢٥ - قضاء نفقة الزوجة ٣٢٦ - الناصر تدعي
 الحمل ٣٢٧ - السارح ٣٢٧ - نفقة الأعداء ٣٢٩
 الشرط ٣٢٩ - نفقة القريب والتزويج ٣٣٠ - قضاء
 نفقة الأقارب ٣٣٠ - نفس أولاً ثم لزوجة ثم
 الأقارب ٣٣١ - المتفقون وتزويجهم ٣٣٢ - مدعي
 نفقة ٣٣٣ .

من المصادر

فِيهِ الْأَبْنَاءُ جَفِيرُ الضَّارِقِ

مَوْضِعُ السُّنَّةِ لِلَّهِ



محمّد جواد مغنّية

فقه الإمام جعفر الصادق

عرضة استيلاء

الجزء السادس

في

الطلاق والمطهر والإيلاء والعتق
والقضاء والوصايا والميراث والعمومات



الطلاق

جاء في الحديث لشريف عن الرسول الأعظم (ص) . ان بعض حلال
الى الله الطلاق . ان الله يعض كل دواء من الرجال ، وكل دواء
من النساء .. وما من شيء أحب الى الله من بيت يعمر بالزواج ، وما
من شيء أبغض الى الله من بيت يخرب بالفرقة .
ثم ان للطلاق أربعة أركان المطلق ، وانطلقة ، وصيغة الطلاق ،
والاشهاد عليه .

المطلق :

يُشترط في المطلق ما يلي

- ١ - البلوغ . ذهب المشهور شهادة صاحب الحواهر والخدائق ان
ان طلاق الصبي لا يصح مبرأ كان ، أو غير مبر ، بلغ عشرة ، أو
لم يبلغها ، لأن البلوغ من الشروط العامة ، ولقول الإمام الصادق (ع) :
لا يجوز طلاق الملام ، حتى يحتم .

وهذا رواية أخرى نحو صادق رضي الله عنه عشر ميسر ، ولكن
اعترض بها سفيان ، ووصفها صاحب الشرح بالضعف ، وحملها
صاحب الخواهر على ما داحر من العشر ، وهو كمال عقل ،
كما حصل ذلك في بعض كتب الحديث .

٢ عقل فلا يصح طلاق محبوس مضمناً كان أو ادواراً حال
حواه ، ولا المعنى عبه . ولا نسي عاب عقله بس الحمى ، ولا
النهم ، والسكران ، سواء كان السكر باختياره ، أو أكراه عبه .

٣ لا حتر ، فلا يقع طلاق المكره ، فإن صاحب الخواهر
والأصح على ذلك مضمناً في النصوص العامة ، مثل رفع عن أمسي
ما أسكرها عنه ، وروايته ، أنه عن الإمام أبي حمزة الصادق (ع)
ليس طلاق المكره بطلاق ، ولا عتفه بعتق .

٤ الفصد ، أي أن يلمط بالطلاق ، ويقصد معناه حقيقة ، فهو
فصد ، ولم يلمط ، أو فصد ، ولم يقصد لسهو أو نوم أو سكر أو
صبط أو هزل لا يقع الطلاق ، فإن صاحب الخواهر وللأصح ،
وصحح هشام عن الإمام الصادق (ع) لا طلاق ، لا لمن أراد الطلاق ..
وهو الإمام أبي حمزة الصادق (ع) لا طلاق إلا بنية ، ولو أن
رجلاً طلق ، ولم يو الطلاق لم يكن طلاقاً ،

وإذا تلمط بصيغته الطلاق ، ثم قال لم أقصد الطلاق ، فهل يقبل
قوله ؟

الجواب إذا صدقته هي في قوله قلت دعواه ، سواء أكانت في
العدة أو بعدها ، قال صاحب الخواهر : لا خلاف أجده في قبول
دعواه إذا صدقته ، لأن الحق منحصر فيها ، بل ظاهر الفقهاء على
ذلك ، حتى مع انقضاء العدة .

وان لم تصدقه يقض منه ما دامت المرأة في العدة ، لقضاء العلاقة

الزوحية ، ولا يسمع قوله ، إذ ادعى ذلك بعد انقضاء مهله ، لأن هذا
التأخير قريبه طاهره على كسبه ، كما جاء في الخواهر بعداً عن كشف
المشام .

طلاق الولي :

ليس للاب أن يطلق عن ابنه الصغير ، وبالأولى غيره ، حدث
في الطلاق بعد من أحد السابق ، ولأن الإمام الصادق (ع) سئل عن
رجل يروح ابنه ، وهو صغير ؟ قال : لا بأس قال السائل بحور
طلاق الأب ؟ قال الإمام : لا .

ودهب المشهور بشهادة صاحب الخدائق أن اب الصبي قد يبيع ويشتري
العقل بحيث اتصل حووه بالصغير فإن لأبيه ، أو حده من جهة الأب
أن يطلق عنه ، مع وجود أصله ، فإن لم يكن أب ولا جد لأب
طلق عنه أحدكم . بعد مثل الإمام الصادق (ع) عن طلاق الصبي ؟
قال : يطلق عنه وبه ، فإني أراه بمنزلة الإمام ، .. وعق صاحب
الخواهر عن هذه الرواية وغيرها الواردة في ذلك على بقوله لا إشكال
في دلالة النصوص على صحة طلاق الولي عنه

الوكالة في الطلاق :

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر والخدائق أن اب الروح عاناً
كان أو حاصراً أن يوكل من شاء في طلاق روحه ، لإطلاق أدلة
الوكالة .

وقال الشيخ الطوسي وابن حمزة وابن البراء وغيرهم أن التوكيل
في الطلاق يصح من الغائب دون الحاضر .

وتسأل . هل يجوز ان تكون هي وكيلة من قبل الزوج في طلاق نفسها .

قال صاحب الخدائق ما نصه بالحرف . : قال الشيخ . أي "شيخ الكبير المعروف بالشيخ الطوسي في المسوط . : وان أراد ان يجعل الأمر ايها فعدا لا يجوز على الصحيح من المذهب . وتوقف صاحب الخدائق عن الحكم ، أما صاحب الخواهر فقال . : وعلى كل حال فالاحتياط لا ينبغي تركه .

أهل . يجب لها الاحتياط ، لأن الفروج . تماماً كالدماء . ولا ين توكيلها من الشهات التي يجب الوقوف عندها . هذا ، اذا كان توكيلها بالطلاق بعد العقد ، أما اذا اشترط ذلك في متن العقد بحيث يجوز لها ان تطلق نفسها متى نشاء يبطل الشرط حرماً وبقياً ، لأنه تعاضل على الله بحمل الطلاق في يدها ، ووقوعه بالرغم عن الزوج ، وقد أجمع الفقهاء قولاً واحداً على فساد كل شرط يخالف بكتساب الله وسنة نبيه . فقد سئل الإمام أبي حمزة الصادق (ع) عن رجل تزوج امرأة ، واشترط عليه ان يدهسها الخجاء والطلاق . قال : حاللت السنة . ووليت حقاً لبست له بأهل . ان عليه الصداق ، ويده الخجاء والطلاق .

وقال الإمام الصادق (ع) . : لا طلاق إلا لمن أراد الطلاق . . ولو صححت هذه الوكالة لصح ان توكل المرأة الحليّة رجلاً ضمن عقد لازم كالبيع ان يروحها بمن يشاء ، حتى ولو لم ترص به ، ولا أظن أحداً يجرأ على فتح هذا الباب وهو يعلم عواقبه الوخيمة .

المطلقة :

الركن الثاني من أركان الطلاق هو المطلقة ، ويشترط فيها

١ - ان تكون بالفعل روجة دائمة ، فإذا قال ان تزوجت فلانة فهي حلق ، أو كل من أتزوجها فهي طالق كان لعوا بالاحجاع ، قال صاحب الجواهر : « بل لعله من ضرورات المذهب » .

٢ - التخييل ، وهو ان يقول فلانة طالق ، أو يشهر اليها ممسا برفع الابهام والاحتفال .

٣ - اذا طلق المذخور بها غير الآية والحاصل يجب ان تكون في طهر لم يواقعها فيه ، ولو طُلقت ، وهي في الحيض أو النفاس ، أو في طهر الموافقة بعد الطلاق اجماعاً وصحاً ، ومنه قول الامام أبي حمزة الصادق (ع) ان المرأة اذا حاضت وطهرت من حيضها اشهد رجلي عدلين قبل ان يجامعها على تطليقه .

وقال الرازي في تفسير الآية من سورة الطلاق : « يا ايها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » فان ما بعده بالحرف . « أي لزمان عدتهن ، وهو الطهر اجماعاً الامة ، وقال جماعة من المصنفين : الطلاق للعدة ان يطلقها طاهرة من غير حيض ، والحمل فالتطلاق حال الطهر لازم ، والا لا يكون سبباً ، والطلاق في لسة ممسا يتصور في البالغة الملتخول بها غير الآية والحامل » .

وهذا عين ما قاله فقهاء الشيعة بالذات .. وإذا وطأها حول الحيض فلا يصح خلافها بعد انقطاع الحيض ، بل لا بد من الانتظار حتى تحيض مرة ثانية ، ويقطع الحيض ، ويطلقها في طهر آخر ، لأن الشرط ان تستريح بحبضة بعد الموافقة ، لا مجرد وقوع الطلاق في طهر لم يواقعها فيه ، بل لا بد من لاستبراء بحبضة لم يواقعها فيها .

المسألة :

المسألة هي التي في سر من تحيص ، ولا تحيص . حقه أو مرض أو
عاس - ولا يصح طلامها الا بعد ان يمكث عنها الروح ثلاثة أشهر عن
الأكل اجماعاً وبصاً ، ومنه ان الامام الصادق مثل عنها ٢ فقال يمكث
عنها ثلاثة أشهر ، ثم يطلقها .

صحة الطلاق في الحيض :

اتفقوا على ان حماً من الروحات يصح طلائهن في الحيض وغيره .
١ - الصغيرة التي لم تبلغ التاسعة .

٢ - التي لم يدخل بها الروح ثباً كات أو بكرأ ، مع الحيوة ،
وعدمها .

٣ - الآية ، وهي التي بلغت سن الحسب ان كانت عبر قرشية ،
والتي ان تكهها .

٤ - التي عاب عنها زوجها مدة يمكن ان تحيص عنها ، وتنتقل الى
طهر ، وقد رها كثير من الصفاء شهر . وفي أكثر من رواية عن
أهل البيت (ع) منها ما رواه اسحق عن الامام الصادق (ع) انه قال
الغالب اذا أراد ان يطلقها تركها شهراً .
والمسجون بحكم الغائب .

٥ - الحامل .. والدليل روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) منها
قول الامام أبي جعفر الصادق (ع) : حسن بطلهن الرجل على كل
حال الحامل المتيقن حلها ، والتي لم يدخل بها زوجها ، والعائت عنها
زوجها ، والتي لم تحض - أي لم تبلغ التاسعة - والتي يثت من الحيض .

الصفة :

لركن الثالث الصفة. وكم ان عقد الزواج لا يقع لا بلفظ «روحك» وانكحتك ، تعداً من اشارة كذلك الطلاق لا يقع الا بلفظ «طالق» ، تعداً من الشرع ، فاد قال : انت طالق مع الالف والسلام ، أو المطلقة ، أو طلقك ، أو الطلاق ، وما ان ذلك كان لغواً ، فقد جاء في صحيح الحنفى عن الامام الصادق (ع) انه سئل عن رجل ، قال لامرأته : انت حبة أو برينة أو مائل أو حرام ؟ فقال ليس بشيء . وفي رواية بكير بن أعين عن الإمام (ع) ان يقول لها وهي في طهر من غير حائض انت طالق ، ويشهد شاهدين عدلين ، وكل ما سوى ذلك فهو ملغى .

فقول الإمام : وكل ما سوى ذلك فهو معنى ، واصح لا يتحمل التصبر والتأويل ، والاحتياط معه اجتهاد في مورد النص وبالأولى . لا يقع الطلاق ، اذا قال له قائل هل طقت روحك ؟ فقال نعم ، حتى ولو قصد بنعم انشاء الطلاق

ولا يقع الطلاق بغير العربية مع القدرة على التمسك بلفظ «طالق» . قال صاحب الجواهر : وفقاً للمشهور بظاهر النصوص ، ولا بالكتابة أو الاشارة الا من الأحرار العاجز عن النطق ، قال صاحب الجواهر : قولاً واحداً ، بلاصل وظاهر النصوص . وكذلك لا يقع الطلاق بالخيف ، ولا بالسر ، ولا بالعهد ، ولا بالتعيق على شيء كائناً ما كان ، ولا شيء الا بلفظ «طالق» مجرداً عن القيود لا شيء . لا تعدى من اشارة الذي حصر الطلاق بهذه الصفة دون غيرها ، وربما كانت المحكمة التصيق .

واذا قال : انت طالق ثلاثاً ، أو انت طالق انت طالق انت طالق ، وقصد الثلاث لا تقع إلا واحدة ، قال صاحب الجواهر : الاجماع

على ذلك ، بل كأنه من ضروري مذهب الشيعة . . وفي صحيح رواية
انه سأل الإمام الصادق (ع) عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد .
وهي طاهر ؟ قال : واحدة .

الاشهاد على الطلاق :

الركن الرابع الاشهاد فلا يقع الا بحضور شاهدين عدلين ، ولا تقبل
شهادة النساء مفردات ولا مصحات ، واداً علق ثم أشهد وقع الطلاق
لعوا ، اجماعاً وكتماً ومسة متواترة ، منها قول الامام الصادق وأبيه
الناظر (ع) وان طلقها في استنزال عندها طاهرأ من غير حجاج ، ولم
يشهد عن ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه باها بطلاق وفي رواية
ثانية عن الامام الصادق (ع) انه قال كان علي أمير المؤمنين (ع)
لا يحبر شهادة امرأتين في لرواح ، ولا يحبر في الطلاق الا شاهدين
عدلين .

وقال الشيخ أبو زهرة من علماء السنة - في كتاب الأخوان
الشخصية ، فصل اثبات الطلاق والاشهاد فيه

« قال فقهاء الشيعة ان الطلاق لا يقع من غير اشهاد عدلين ،
لقوله تعالى « وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم
يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر » فهذا الأمر بالشهادة
جاء بعد ذكر انشاء الطلاق وجواز الرجعة فكان المناسب ان يكون راجعاً
اليه - أي الى الطلاق - وان تعليل الاشهاد بأنه يوعظ به من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر يرشح ذلك ويقويه ، لأن حضور الشهود العدول
لا يخلو من موعظة حسنة يرجوها الى الزوجين ، فيكون لها مخرج من
الطلاق الذي هو أعص الحلال إلى الله ، وأنه لو كان لنا ان نختار

للمعمول به في مصر لاغترنا هذا الرأي، فيشترط لوقوع الطلاق حضور شاهدين عدلين ١ .

السني وزوجه الشيعة:

إذا كان الروح سيئاً ، والروحة شبيبة ، وطلقها طلاقاً معصياً ، أو لفظ ثلاثاً ، أو في طهر الواقعة ، أو في حال الحيض والنفس ، أو بغير شاهدين ، أو حلف عليها بالطلاق ، أو ما إلى ذلك مما يصح عند السنة ، وبطل عند الشيعة ، فهو يكون هذا صحيحاً ، أي يرتب عليه آثار الصحة ، وتكون المطلقسة حلية ، يحور التزويج بها بعد نكصه العدة ؟

اتفقوا بشهادة صاحب الخواهر على إلزام كل طائفة بما تدين ، وترتب آثار الصحة على رواجهم وميراثهم وطلاقهم ، وجميع معاملاتهم إذا أوفعوها على وفق ما يدينون ، لقول الإمام الصادق (ع) الزمواهم من ذلك ما ألزموا أنفسهم وفي رواية ثابتة أنه سئل عن امرأة طلعها سني على غير الشروط عند الشيعة ؟ فقال : تتزوج المرأة ، ولا تترك من غير روح .. وفي ثالثة يحور على أهل كل دين ما يستحبون وفي رابعة من دان بدين قوم لزمته أحكامهم .

وعلى هذا فإذا طلق السني زوجته الشيعة على ما يعتقد هو فالطلاق صحيح ، ولو طلق الشيعي زوجته السنة حسب ما تعتقد هي لا ما يعتقد هو صد الطلاق . لأن الطلاق من فعل الرجل فيكون المصير عقده هو لا عقبتها .

وقال صاحب الخواهر يرتب الآثار على كل ما هو صحيح عندهم فاسد عندها ، بل مقتضى رواية الأثرم أنه يحور لنا أن تكون كل ما

هو دين عتدهم ، فقد سئل الامام الصادق (ع) عن رجل مات وترك
 له وخته لأمه وابيه ؟ فقال الامام : المال كله لأبنته ، وليس لأخت
 شيء . قال سئل : قد احتجنا بهذا . ولبس من أمه . واخذه
 من أشيعه ؟ قال الامام : حدها نصف . وحدو منهم كي يأخذوا
 منكم في ستمهم . وقصصهم . وقصصهم . حد حمت في احكامهم
 وستهم كي يأخذوا منكم .

الطلاق سنة وبدعة :

قسم الفقهاء الطلاق بعشر شرعية وعدمها الى قسمين طلاق سنة ،
 وطلاق بدعة . وطلاق سنة هو الذي شرعه الله ورسوله . ووقع صحيحاً
 محلّه . انعقد بين الزوجين ، وطلاق بدعة هو غير المشرع .
 وتبقى العصمة على ما كانت

ويحل في طلاق البدعة أربعة أقسام

أحدها : ان يطلق الحائض أو النساء بعد دحوله بها . وحصوله
 معها ، وكونها حائلاً ، لا حاملاً

ثانيها : ان يطلقها في طهر وقعي فيه . وهي شبه غير حامل اذا
 كان حاضراً .

ثالثها : ان يطلق ثلاثاً متتاليتين واحدة ، أو أكثر دون ان يتحلل
 برخصة من غيرها بعد الطلاق الأول . حيث تصبح التطليقة بواحدة ، ويصدق
 ما راد عنها . كما سبق

رابعها : ان يطلق بعين شهود

أما طلاق لسة فهو ان يطلق الرجل زوجته مع الشروط المقررة ،
وتوافرها كاملة على التفصيل - سن

الطلاق الرجعي وبالن :

يقسم طلاق لسة في حتمي . وشي . والطلاق الرجعي هو ما
تلك معه انطبق الرجعة في المصنف ما دامت في العدة . سواء أُرصت
أم لم ترص ، ومن شرطه ان تكون امرأة مدخولاً بها ، لأن المطلقة
قبل لدخول لا عدة لها ، قوله تعالى في الآية ٤٩ من سورة الاحزاب :
« يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم للمتعة فماتت ثم طلقتوهن من قبل ان
تسويهن فلهن عسهن من عدة تعتدوهن » ومن شرط الطلاق الرجعي
أيضاً ان لا يكون طلاق عوض من تدفقه الزوجة ، لتفتدي به وتتحرر
من عد الزوج . وان لا يكون مكملًا للثلاث ، كما يأتي الاشارة

وانهم ان المصنف الرجعي حكم الزوجة . وللمصنف كل حقوق لزوج
عندها ، وتحصل ميراث سهمي لو مات أحدهما عن الآخر وقبل المصنف
العدة . قال الامام الصادق (ع) لمصنف أي رجعي . يكتحل
وتختص . وتدين ما شاء من الثياب ، لأن الله عز وجل يقول
لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . وبالحمل ان الطلاق الرجعي لا يحدث
شيئاً سوى عدة من المطلقات الثلاث

أما الطلاق البائن فلا يحدث المطلق فيه الرجعة ان المصنف ، وهو يشمل
هدداً من المطلقات

١ - غير المدخول بها .

٢ - المطلقة ثلاثاً .

٣ - المطلقة طلاقاً خلعياً ، وهي التي بدلت مالا ، لتعتدي به ، ويأتي الكلام عنها في الطلاق الخلعى .

٤ - الآية ، ولا عدة لها تماماً كغير المدخول بها ، أما الآية ٤ من سورة الطلاق : « واللاتي ينس من المحيض من نسائكم ان ارنتم فعندن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحصن » فليس المراد من اللاتي ينس المعلوم بأسهن ، بل معناه ان اللاتي ارننح حيضهن ولا تدرون : هل انقطع وارننح لمحصن . أو لكبر عندن ثلاثة أشهر بدليل قوله تعالى « ان ارنتم » فان المعلوم منه ان شككنم في المرأة نفسها ، وانها قد بلغت حد ابأس أولاً فحكمها ان تعتد ثلاثة أشهر ، واما قوله تعالى : « واللاتي لم يحصن » فان المراد به الشابات اللاتي في سن من تحيض ، ومع ذلك انقطع صهن الدم . وسعود الى الكلام عن حكم الآية مرة ثانية انشاءً في فصل العدة .

٥ - التي لم تبلغ للثبع ، وان دخل بها .

المطلقة للثبع والمحلل :

من طلق زوجته ثلاث مرات فلا تحل له ، حتى تكسح زوجها غيره بكاحاً صحيحاً ، ويدخل بها المحلل حقيقة . لقوله تعالى في الآية ٢٣٠ من سورة البقرة « وان طلقها فلا تحل له من بعد . حتى تكسح زوجها غيره فان طلقها فلا جناح عليها ان يتراجعا » .

وقد الإمام الصادق (ع) المطلقة التالقة الثالثة لا تحل له . حتى تكسح زوجها غيره . ويدوق عيبتها

ويشترط ان يكون المحلل بالماً ، وان يكون الزوج دنساً ، وان يدخل ، فقد مثل الإمام (ع) عن رجل طلق امرأته الطلاق الذي لا

حل في نكح وحاً ع . فروحها علام لم يكمله ق
لا حتى يقع وقت من مرة صعب ثلاثاً ، ثم تروح
متعه ، ألقى بالثوب " قد لا قد ته يكون قد صفها أي
ألفي فلا حرج بعدى - برامد . + معه حسن فهي ضايق فما
شخص مدحوق قد عدة قول لأمام (ع) في رويته المدفوعه وويدق

+ سنها ١

و ر م كى لىلاق بعدد . كي ر صى . ثم رجع في بعدد .
ثم صى في ر حى ، و صق و عدد و عدد لانتبه من بعدد ترو حها ،
ثم صى م حى مؤيداً . من حى تحى . و ر بعدد حى م لا
بعدد الاحصاء

الشك والتردد :

إذا شك في صدور إطلاق . وله هل صي أو لا ؟ فالأصل عدم
الإطلاق ، وإذا علم بأنه طلق ، ولم يدر هل طلق مرة أو أكثر ؟
فالأصل عدم الزيادة على ما هو المتبين .

نصديق المطلقة بالتحليل :

إذا طلقها ثلاثاً ، وعاد عنها ، أو عات عنه مده . تنع نصي
لعه مده ، والزواج والطلاق ومضي العدة من غيره ، وأدعى أنها
تزوجت ، وطلقت ، وعادت . إذا كان كذلك يقبل قولها بلايين ،
وللأول أن يزوجها إذا اطمأن أن صدقها ، ولا يجب عليه الصحص
والبحث . قال صاحب الجواهر : لم أحد فيه خلافاً محققاً ، لرواية
حماد الصحيحة عن الإمام الصادق (ع) في رجل طلق امرأته ثلاثاً ،
فبانت منه ، فأراد مراجعتها ، فقال لها : اني أريد مراجعتك فزوجني
روحاً غيبي ، فقال : قد تزوجت روحاً غيبك . وحلفت لك نصي ؟
أنصدق . وراجعها . وكيف يصح ؟ قال الإمام : إذا كانت المرأة
ثقة صدقت في قولها .

وعن صاحب الجواهر عن هذه الرواية : بأن وثقة المرأة وانته
في أحاديثها بس شرط . بعدم الدليل باعتباره ، ولأنه لا مدحية بوثقه
المدعي من حيث كونه كذلك في تصديقه ، والإمام إنما ذكر هذه
الشرط للاستحباب لا الوجوب . ويقول : إن الأمر يدور على الوجوب ،
والاستحباب يحتاج في قريبه . ولا فريته هـ ، ولا حصص مكذب لها ،
كفي يقبل . لا مدحية لوثقة المدعي وعدم تقابل لا يخيفنا .

يدخل ويدعي الطلاق :

جاء في كتاب الشرائع والخوهر ان العايش دا صق . وانقصت لعدة ،
ثم حصر ، ودخل باروحيه ، وبعد هذا ادعى الطلاق لم تقبل دعواه ،
ولا تسمع منه ابنة تريبلا لصرفه على المشروع ، وهو بفعله مكذب
لعمه ، واداد ولدت أحق به الولد . فقد مثل لآدم بصادق (ع) عن
رجل طلق امرأته . وهو عايش ، وأشهد على صلافيها ، ثم قدم فأقدم
مع المرأة أشهراً لم يعلمها بطلاقها ، ثم ان المرأة ادعت الحمل ، فقال
الرجل قد طعنك وأشهدت على صلافيك ؟ فقال الإمام بدمه الحمل ،
ولا يقبل قوله

الخلع والمباراة

الخلع :

الخلع يسم حله . وهو إيداع الروح على من يعتقد به نفسها .
والأصل فيه قوله تعالى : « **فإن حطم الآتيها حدود الله فلا جناح**
عليها فيما افترت به تلك حدود الله فلا تعدوها » **القره ٢٢٩** .
وهو في الآية ٤ من سورة النساء . « **فإن حطم لكم عن شيء منه**
نفساً فكلوه هيناً مرنئاً » .

وحاء في الحديث أن ثابت بن قيس كان متزوجاً بنت عبد الله بن أبي
وكان هو يحيى . وهي سمى . فأنت رسول الله (ص) . وفدت
ما رسول الله لا أنا ولا ثابت . لا يجمع رأسي ورأسه شيء . وكان
ثابت قد أصدقها حديفة . فقال ثابت : والحديفة . فقال لها الرسول
ما تقوين ؟ فقلت نعم . وأريده قال الرسول لا . والحديفة
فقط فاحتجعت به . وقبل هذه الحادثة ص في رسول آية

ويجمع الكلام في صفة الخلع . وفي تعدي . واشروط ولاحكام .
وسيصح مع أن الخلع قسم من أقسام لطلاق . وأنه يعتبر به جمع
ما يعتبر في الطلاق بردة التعدي والكفر من الروح

الصفة :

لا يقع الخلع بسقط كسرة . ولا شيء من الأصناف الصريحة فيه
الا لمصير فقط . وهما الخلع والطلاق مع عدية . فأبها حصل كهي ،
وقد قات له . ذلك لك كذا التصعي . فقد هو . حدثت على
ذلك . أو قد : أنت طالق على ذلك صح ، والأفضل ان يجمع بين
الصيغتين . ويتوب . حدثت على كذا فأت طالق ، فان وقوع الخلع
مع الجمع بين عطفي الجمع وطلاق محل وفاق بين الجمع . ويبس على
الاكتفاء بجمع من غير لفظ بطلاق قول الإمام الصادق (ع) عنه
المختلعة عدة المطلقة ، وخلعها صلاتها ، وهي تجزي من غير ان يسمى
طلاقاً

ثم الاكتفاء بلفظ الطلاق مع هذا فقد صاحب الخلق . ظاهر
التمهات على ذلك من غير خلاف يعرف . وجاء في كتاب الشرح
والخوارزم بجمع الخلع بطلاق مع عديته . وان يردد عن لفظ الجمع .
لكون الخلع نوعاً خاصاً من الطلاق

ومن وان كسراً بكنهي . واحد من لفظ جمع أو الطلاق مع
العدية . ولكذا علماً بجمع بينها معاً . وأمر الرجل أو وكنته ان يقول
هكذا خلعتك على ما بذلك فهي طالق لأنه أحوص للدين . مخصوصة
بطل ان أوجه الشرح وان رهرة وان دريس ، وجمعهم والحسن اسما
سبعة وعي من رباح وان حديقة من المتضمنين . وعلي من الحسن من
المتأخرين . كما جاء في كتاب الخواهر بل فيه رواية عن الإمام
الكاظم ابن الإمام الصادق (ع) .

وإذا اقتصر على الجمع مجرداً عن لفظ الطلاق فهل يقع طلاقاً بحسب
من ثلاث . أو يكون صحيحاً لا يعد من التطبيقات الثلاث ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر والخصائق الى أنه طلاق لا فسخ ،
 لقول الإمام الصادق (ع) جمع طلاقها وقوله في رواية ثنية :
 اذا جمع الرجل امرأته فهي واحدة بائن . أي بعد الخلع تطليقة واحدة .
 واتصفوا على ان صيغة خلع يجب أن تكون مطلقاً غير معلقة على
 شيء ، فهو قال حينئذ ان كان كذا لم يصح وأيضاً اتفقوا على
 ان الخلع يجب ان يعقب الدل فوراً ، وبلا فصل . فان تراجع لم يستحق
 العوص ، ووقع انطلاق رجعيّاً ان كان قد دخل . ولم تكسر آية ،
 وعمل صاحب الخواهر وحوب العور بأن المأخوذة تقتضيه .

وبلاحظ أنه لا دليل على ان العور من الشرع ، ولا من العقل ،
 فالمعيار ، ادن ، ان نفى رده المرأة للدل قائمة الى حين الخلع ، فان
 رجعت عن الدل قبل اجمع مطلق ، والا صح . وسبق الكلام عن العور
 في العقود في الجزء الثالث - فصل شروط العقد ، فقرة المولية .

الفدية :

الفدية هي العوص الذي تبدله المرأة للزوج كي يطلق سراحها ، وكل
 ما يصح ان يكون مهرأ يصح أن يكون فدية ، وكل ما لا يصح ان
 يكون مهرأ لا يصح ان يكون فدية ، وبحوز ان تكون بمقدار المهر ،
 وأقل منه ، وأكثر اجمعاً ونصاً ، ومنه قول الامام أبي جعفر الصادق (ع) .
 يخلعها بما تراضيا عليه من قليل أو كثير .

ولا يشترط ان تكون الفدية معلومة بالتفصيل ، بل تكفي المعرفة
 الاحتمالية كما هو الشأن في المهر ، بل لها أول ، وبحوز أن يخلعها على
 ما لها في ذمته من مهر وسفقة ، وان لم يعرف المبلغ ، وكذا على ما
 في الصدوق ، أو في البيت ، أو ثمرة البستان ، حيث يؤول الى العلم ،

قال صاحب الجواهر : كل ذلك وما إليه صحيح ، لاقتضاه ذلك عموم الأدلة واصلاحها .

ويصح ان يكون الغداء منها ، ومن وكبتها القائم مقامها ، ومن أجبي اذا طلعت هي منه ذلك ، أما اذا تدرع من تلفته فلا يصح الدل ، ولا الخلع الذي نفي عليه ، قال صاحب الجواهر : ان السداد من الكتاب والسنة مشروعية الغدبة منها ، ولو بواسطة وكيلها ، أما انتزاع فيبقى على أصل المانع ، لأنه لا اطلاق ولا عموم يقتضي مشروعية ذلك .
أجل ، لو بدل له مالا على ان يظفها ، ففعل ، ثبت يكون الدل داعياً إلى الطلاق . ولم يسَّ الطلاق عليه دلالات صح ، ولكن يقع رحماً لا حنبياً .

وإذا ما حالته على مال خاص باعتقاده انه ملك لها من غيرها ، فان أجاز المالك هناك ، والا كان له الدل من ائس أو القبة .

وإذا حالته على ارضاع ولده ونفقته مدة معينة صح . ولزمها الوفاء ، وكذا نصح المحاملة على ارضاع الحمل والانعاق عليه أمداً معيناً ان ولد حباً ، لأن المقتضي موجود ، وهو الحمل ، ونهدها عملة ان شرط على نفسها ، والمؤمنون عند شروطهم ما لم يحلل ان شرط حراماً ، أو يحرم حلالاً . وبدية ان هذا الشرط سانع شرعاً ، فيجب الوفاء به ، لأنه أخذ في صيغة لازمة .

وإذا خلعها عن نفقة الولد ، ثم عثرت من الاعاق عليه فلها ان تطالب أباه بالنفقة ، ويحرم عيها ، ولكنه يرجع على الأم بما أئق اذا أبسرت

الشروط :

يشترط في كل منها العقل والسمع والاحتجاب وعدمه ، وصح
لها من وطء ، وخلع من وجه مع المصلحة

وصح خلع منه حتى ولو كان مريضاً مريض الموت ، أو مختراً
عليه لغيره أو نفس ، سواء كان العوض بعد مهله أو قبل ، لأن
الخلع لا يشترط في ذلك ، بل هو موجب بكسب عاقل ، ولأنه
مفسد عداً يصح فسخه عوضاً أو أحل ، ثم العوض في
جميع النسخة ربه ولا يصح سلمه بمخبر

فإن في هذا صحح ما كان كاتبة مغبهة إلا بأذن الولي ، ويصح
بها رد كالمصلحة على شرطه أن يدل شيئاً لا يعرضه حق تعزما ،
أو مريضه مريض يوت فإن خالته مقدار مهر أمثالها دون زيادة جاز
وبعد من الأصل ، فمما كان لو باع المريض أو اشترى بالقيمة السوقية ،
أن يرد نصف أكثر من مهر المثل فيخرج مقدار مهر المثل من الأصل ،
وما زاد إلى الثلث .

فإن صاحب المثلث هذا هو المشهور بين الفقهاء والمعمول به بينهم .
وقال صاحب الشرائع : وهو أشبه بأصول المذهب وقواعده .

ويشترط في وصية - لأصفاة أي كل ذلك أن تكون في ظهر لم
يواقعها فيه داكاً قد دخل به . وكانت غير صغيرة ، ولا آيسة ،
ولا حاملاً ، فمما كان هو المثل في المصلحة . وأيضاً يشترط في صحة
الجمع حصول شهدي عاقل . والا كان نكاحاً ، كما هي الحال في الطلاق
وأيضاً يشترط : كل من سب وصية الخلع استعير وعدم التعلق .

الكراهية :

خصصنا الكراهية بفقرة مستقلة ، مع أنها من جملة . وط . لا هيتهاء ،
 وعدم تبه لكثير من أها . وعن أنه حد حد العبد . أولاً ، وحداً على
 . الخلع لا يصح . ولا يجوز . حد العبد لا . كات هي
 وحده كراهية بروج . ولا لم يكن هناك كراهية أصلاً لا منها . لا
 مه . أو كانت منه فهو لم يصح لئلا ، وحرم عليه أحله ، ويمنع
 الخلع حلاً معاً مع حتى شؤمه ، وإذا كانت الكراهية منها معاً
 تكون من أه ، ويأتي الكلام عنها في فقرة على حدة آخر هذا الفصل .
 وليس على شرط كراهية منها بعد لأخرج بصوص يستعمله أو
 سورة على حد تعب صاحب جواهر ، منها حديث بعض روضة
 ثاب بن قيس الذي ذكرناه في أول هذا الفصل بقوله : الخلع ، ومنها
 قول لأمم أبي جعفر الصادق (ع) لا يكون خلع . حتى تقول
 لا أصنع لك أمراً ، ولا أترك شيئاً ، ولا أقسم بك حدثاً أبى لا
 أحترم أحكامك وأقوالك . فحد مني وصفي . وقد ذهب ذلك فقد
 حل له أن يحكمها بما تراخيا عليه من قليل أو كثير .
 ولا فرق بين أن تقول ذلك بهذا اللفظ ، أو بما يؤدي معناه . أو
 بالعمل ولسان الحال .

احكام الخلع :

١ - إذا توعد ، أو أهد معاملتها بمقدار . بعد وعندي نفسها
 به بدلت حراً منه . أو لتخلص من إساءته فهو آمن . ولا يحل له
 شيء من العدة ، لأنه لا يحل مال امرئ لا عن طيب نفس . وإذا

وقع الخلع مسياً على هذا يدل وقع عند الفقهاء رجعياً ، قال صاحب
الجواهر : لا خلاف معتد به في صيرورة الطلاق رجعياً إذا كان
مورده كذلك ، ولا يستلزم بطلان الدل بطلان الطلاق .

ويلاحظ بأن الصيغة وقعت وبنيت مية على النذر ، وليس على
العائد فاسد ، وعليه فلا يقع الخلع بهذه الصيغة ، لأنه وإن قصد بها
الخلع إلا أن المقصود غير صحيح ، ولا يقع الطلاق الرجعي ، لأنه لم
يقصد ، ولا نص في المورد ليحب استعد به ، فيتميم الحكم بالطلاق
من الأساس بدلاً وطلاقاً .

وإذا أساء معاملتها لا يقصد أن تدل له ، بل لقص في طمعه ، أو
ضعف في دينه ، وبنيت وخلق مسياً على هذا يدل صح الدل والخلع ،
لعدم صدق الاكراه .

٢ - ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب الخدائق إلى أنها إذا أتت
بمأخضة حار له أن يعصلها ، وبسيء إليها كي تبسبب المعدي ، لقوله
تعالى : ولا تعصلوهن لتهنوهن معص ما آتيتوهن إلا أن يأتين بمأخضة
مبينّة - النساء ١٨ . قال صاحب الجواهر قبل : أن هذه الآية
مسوغة بآية الزانية والزاني فاجتدوا . ولكن لم يشت انسح . ولا فائق
به منا .

٣ . المحتلّة إذا لم يكن لها عدة كبير المذحول بها ، أو كان لها
عدة ، ولكن كان طلاقها مكملًا للثلاث - لا يجوز لها أن ترجع عما
بذلك .

وإذا كانت في العدة من غير الطلاق الثالث فلا يحق له الرجوع
إليها ، ولها هي أن ترجع أثناء العدة عن الشيء الذي بذلته على شريطة
أن يعلم هو يرجوعها قبل انقضاء العدة ، فإن علم به كان له أن يرجع

بالطلاق . فان رجح تصح روجة شرعية له من غير حاجة الى عقد جديد . وان علم ولم يرجح تكون مصفقة رجعية يشترطها جميع ما للرجعية من وجوب العفة والنورث . لقول الإمام (ع) « نبي منه ، وان شئت ان يرد إليها ما احد منها ، ويكون امرأته عطف » .. قد صاحب المسائل . « المراد بقول الامام (ع) » وتكون امرأته « ان طلاقها حينئذ يكون رجعيًا . والرجعية بمنزلة الروحة للاجماع على انها تصير امرأته بمجرد وجوعها » .

٤ - اذا لم ترجح بالبدل يجوز ان يعقد عليها ثلث لعدة بعقد جديد ، ومهر جديد ، لأنها أحية . ولا يجوز ذلك في المعتدة الرجعية ، لأنها زوجة .

٥ - لا توارث بين المحتنعة . والمطلق اذا مات أحداهما من انقضاء العدة ، ويثبت التوارث في المعتدة الرجعية .

٦ - المحتنعة تعتد ايها شامت . ولا عفة لها إلا اذا كانت حاملاً كما تقدم في الجزء الخامس باب الزواج

المسألة:

المسألة بالهجرة ، ومعهاها المرافقة ، نقول . « رأيت شريكى . أي دارفته . وهي تماماً كالخلع في الشروط والأحكام . قال الامام الصادق (ع) المسألة تطليقه بائن ، وليس فيها رجعة » وقال لا مراءاة الا على طهر من غير حواج بشهود .. وقال لا ميراث بينها . لأن العصمة قد بانت .

وتفترق عن الخلع من وجوه :

١ - ان تكون الكراهية من الزوجين ، فان لم تكن كراهية ، أو

كانت من أحدهما فقط لم تصح بلعق المرأة ، قال صاحب الجواهر
« الإجماع على ذلك مصافاً إلى موثق سماعة عن الإمام الصادق (ع) :
سألت عن المرأة ، كيف هي ؟ فقال : يكون للمرأة شيء على زوجها
من صدق أو من غيره ، ويكون قد أعطاه بمصه ، فيكره كل منها
صاحبه ، فتقول المرأة لزوجها : ما أخذته منك فهو لي ، وما بقي
عليك فهو لك ، وأثارتك ، فيقول لها : فإن انت رجعت في شيء
بما تركت فلأنا أحق ببيضتك » .

٢ - يجب أن تكون الصدية بمقدار المهر فما دون ، ولا تجوز الزيادة
عه ، لقول الإمام الصادق (ع) : لا يحل لزوجها أن يأخذ منها إلا
المهر فما دونه .

٣ - إن الخلع يصح بلفظ خلعتك ، وإن لم يتبعه بالطلاق كما تقدم ،
أما المرأة فتصح بلفظ ما رأيتك ، وما سخطك وابتنك على شريطة أن يتبعه
بالطلاق ، كما يصح الاختصار على الطلاق ، فيقول لها انت طالق .
بكدا أو على كذا فلعط الطلاق لا بد منه عن كل حال ، قال صاحب
الجواهر . « الإجماع على ذلك ، وقال الشهيد الثاني في شرح اللمعة .
« لا بد منها من الاتباع بالطلاق عن المشهور . بل لا نعم فيه مخالفاً ،
وادعى جماعة أنه إجماع » .

وإذا كان لا بد من لفظ الطلاق فأي لفظ اقترن بالطلاق جار ،
سواء أكان صريحاً أو كتابياً ، إذ المعنى على الطلاق ، ولذا لم يختص
عليه وحده جاز .

العدة

وجوب العدة في الحمة من ضرورات الدين ، لا يخفى القبول به
تذهب دون مذهب ، والأصل فيه قوله تعالى : « وانطقت بترخص
بأنفسهن ثلاثة فروع » وقوله : « والذين يتوفون منكم ويتركون أزواجاً
بترخص بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » .

أما الله فقد تجاوزت حد التواتر ، منها هذا الحديث الشريف :
« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يعشى رجلاً امرأة في طهر
واحد » .

ويتناول كلامه إمامي من لا عدة عيب ، والتي عليها العدة إذا
فارقها الزوج بطلاق أو صبح ، أو هبة شقة ، كما في المتن بها ،
وفي عدة المتوفى عنها زوجها ، وعدة من وطئت بشبهة ، واستبراء
الرائية ، وفي عدة روضة المفقود ، وما يترتب عن ذلك من أحكام .

لا عدة :

١ لا عدة على من صلبه نروح قبل ان يدخل بها تكرراً كانت

أو ثيباً ، أحياناً ونصباً ، ومنه قوله تعالى : « إذا تكلمتم المؤمنات ثم
مطلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإلكن عليهن من ععدة تعتدوهن »
الأحراب ٤٩ .

وقال الإمام الصادق (ع) : « إذا طلق مرأته ، ولم يدخل بها فقد
بانت منه ، وتزويج من ساعته أن شاءت » . وانتهت مدة المنع بها
أو هتتها بحكم الطلاق بأحاج أعفها . وكذا الصحيح
ولا أثر للحبوة مع عدم دخولها بها كان نوعها ، وإذا فحش
وسبق الماء إلى فرجها فهل تجب العدة ؟

الجواب : تجب العدة ، لأن البعض قد دس صراحة على أن العدة
تجب لأحد أمرين : إما الدخول مطلقاً أو بأم لم يتزل ، وإما دخول
الماء من غير وطء ، فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل تزوج
امراًة ، فأدخمت فيه ، ولم يمسه ، ولم يصل إليها حتى طلقها ، هل
عليها عدة منه ؟ قال : لا لعدة من ماء . قال سائل : فإن وقعها
في الفرج ، ولم يبرأ ؟ قال الإمام : إذا ادخه وح المهر والعسل
والعدة

٢ - لا عدة على من لم تكمل استنجاءه ، قد دخل بها ، ثم طلقها .

٣ - الآسة ، وهي التي بيعت الحميم عبر قرشية ، والستين أن
كانت قرشية ، وقد اختلف الفقهاء . هل عليها العدة إذا طلقها الزوج
بعد الدخول ؟

وهي في ذلك قولان ذهب السيد المرتضى وابن سماعة ومن شهرشوب
كما في الجواهر ، وابن زهرة كما في الخدائق والمسالك ذهبوا
إلى وجوب العدة عليها تماماً كالشاة ، لقوله تعالى في الآية ٤ من سورة
الصافات : « ولأنني يشس من المحيص من سائكم أن رستم عدتهن ثلاثة

أشهر واللاتي لم يحصى . . ولا روي عن الإمام الصادق . ان عدة التي
قصت عن الحبيص ثلاثة أشهر

ودهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر والخدائق والمسالك وغيرهم
ان انه لا عدة لها ، وفي ذلك روايات كثيرة عن أهل البيت (ع)
يمكن دعوى تواترها على حد تعبير صاحب الخواهر ، ومن أحل كثرتها
وصحة سندها وعمل المشهور بها وحج ترجيحها على الرواية التي أثبتت
العدة . أما الآية الكريمة فقد مر في فصل بطلاق فترة « الطلاق رحمي
ومائس » ان المراد من اللاتي ينس من الحبيص المرأة التي انقطع
عنها الدم ، ولا نعم صب انقطاعه هل هو بلوغها سن اليأس أو عارص
آخر ، وان هذه عليها ان تعتد ثلاثة أشهر ، والدليل قوله تعالى : « ان
ارنتم »

٩ - عدة المطلقة الحامل :

المطلقة الحامل تعتد بوضع الحمل اجمالاً وبصاً ، ومنه قوله تعالى :
« واولات الاحمال احملن ان يضرن حملن - الطلاق ٤ »
وقال الامام أبو حمزة الصادق (ع) طلاق الحامل واحدة ، فإذا
وضعت ما في بطنها فقد بانث منه .

وتخرج من العدة بانسقاط الحمل ، حتى ولو كان غير تام الحلقة ،
فقد سئل الامام (ع) عن امرأة وضعت سقطاً ، وكان قد طلقها زوجها؟
قال . كل شيء يستبين انه حل ثم أو لم يتم فقد انقضت عدتها ، وان
كان مصعاً . أي ان المعيار في السقط الذي تخرج به عن العدة ان يعلم
انه مبداً لتكوين الانسان (غير النطفة قطعاً) .

وإذا كانت حاملاً بأكثر من واحد فلا تخرج من العدة الا بوضع

الجميع ، لأن المفهوم من قوله تعالى : ان يصغر حملهن ، وهو وضع
الكل لا وضع البعض دون البعض .

وسبق ان انتهت المدة في الممتنع بها ، وفسح الروح بحكم الطلاق .
وعليه تكون عدة الحامل من فسخ أو انتهاء مدة انحصار هي وضع الحمل
تماماً كالمطلقة الحامل .

٢ - دعوى الحمل بعد الطلاق :

اذا طلقها عن امره الشرعي ، ولم تدع الحمل حين الطلاق ، وبعد
بأمد قالت : أنا حامل ، فهل تصدق ؟

الجواب : يد دعوى الحمل بعد ان مضى على وضعه لها أقصى مدة
الحمل فيرد فوراً ولا يصدق ، لأن الحمل ، الحار حسى ، غير ممكن .
وإذا لم تنص هذه مدة وجب قصر عليها مدة . فإن وصفت قبل
انتهائها الحق الولد بالمطلق . ولا فلا ينصح به .

ولا فرق في ذلك بين ان يكون معدة بالأشهر ، أو بالحصى .
قال صاحب المدنى في المحمد السادس من ٣٤٢ حصة ١٣١٧ هـ
: وان تأخرت حصة الثلثة أو الثالثة بعد انصراف الحمل ، ولأصل
في هذا الحكم ما رواه الشيخ في التهذيب ان الامام الصادق (ع) سئل
عن : حين طلق امرأته تظنفة على صهر من غير حرج طلاق سنة ، وهي
من حصى ، فعلى ثلاثة أشهر . ثم نكحها الا حبيصة واحدة . ثم
ارتفعت حبيصتها ، حتى مضت ثلاثة أشهر حرة ولم تدر ما رفع حبيصتها
قال : إذا كانت ثمة متبينة بطلت . ثم تظنث في ثلاثة أشهر إلا
حبيصة . ثم رفع صحتها أي حبيصتها . فإنها ترضى تسعة أشهر من
يوم فطلاقها . ثم يعتد بعد ذلك ثلاثة أشهر . ثم تبرؤح ان شاءت .

٣ - عدة من استقام حيضها :

دا صبي الرجل . وحيته بعد ٢ دحل ٢ . يوم يكن حذلاً . لا
تسه . وقد اعتادت أن تأتيا بخص مرة أو أكثر في دور الثلاثة شهر .
اد كان كدث في بعد ثلاثة عرو . لآلة ٢٢٨ من سورة البقرة
والمفردات يربص أنصهر ثلاثة قرو . وعرو هو يظهر . قل
صاحب جوهر . علة ورويه . ان م ألف فيه عن عات و
عن الإمام أبو جعفر الصادق (ع) . دحل في حيضة ثلثه
فقد انحط عذبه . وحب للأرواح . أنصاً قس . عياً أمير
المؤمنين (ع) . ان المرأة ما بين الحيضين وعليه إحد طفلها في
آخر حصة من صها حب من عدة . و كذات عدة ظهورين
والعدة بسبب الصبح . دائماً كاعتد من حالي . ان امسح بها فاعتد
حيضتين . وأما الكلام عنها

٤ عدة الشاة التي لا تخص :

دا كات شاة في سن من تخص . ولا تخص . حذله وحرص
فيها تعتد مع الدحول وعدم خصي ثلاثة شهر . سواء أذرقها
مطلق . أو صبح . انما المتصح بها بعد ٤٥ يوماً كما يأتي . ويطلق
العهد على هذه شاة التي لا تخص اسم مسرته . انما الدليل على ان
عذبه ثلاثة شه . عرووات كثيرة عن أهل البيت (ع) . منها قول الامام
صادق (ع) عدة مصغه ثلاثة عرو . و ثلاثة اشهر . لم تكن
حبص . وأنصاً مثل عن رجل صديق انما بعد ما ولد وصهرت .
وهي امرأة لا يرى دماً ما دامت ترصع . ما عذب ٧ عن ثلاثة اشهر

٥ - أقصر عدة :

إذا احترت اني اعتدت بالاقراء بأنها قد اعتدت وقصت عدتها
تصدق إذا مصت مدة يمكن نقصاء العدة عنها ، وأقل ما تصدق به
المعتدة بالاقراء ستة وعشرون يوماً وحضانة ، وذلك ان يطلقها في آخر
الحظة من الظهر ، ثم تحبس ثلاثة ايام ، وهي أقل مدة الحيض ، ثم
يمر بها أقل الظهر عشرة ايام ، ثم تحبس ثلاثة ايام ، ثم يمر بها ثمانية
أقل الظهر عشرة ايام ، ثم تحبس ، فمجرد رؤية اندم الأخير تخرج
من العدة ، ولا بد من اللحظة الأولى من الحيض الثالث للعلم بنهاية الظهر
الأخير .

وقال صاحب الجواهر : هذا في ذات الحيض ، والا فله يتصور
انقصاء العدة بأقل من ذلك في ذات العانس كأن يطلقها بعد الوضوء قبل
رؤية لدم بنحطة ، ثم ترى العانس لحظة ، لأنه لا حد لأقته عدداً ، ثم
ترى الظهر عشرة ايام ، ثم ترى الدم ثلاثاً ، ثم ترى الظهر عشرأ
فيكون مجموع ذلك ٢٣ يوماً وثلاث حصوات لحقه بعد الطلاق ،
ولحظة للانس ، وحظة الدم الثالث ، ولا سد من الإشارة من ن
المراد بأقصر عدة ان كانت معتدة بالاقراء ، والا فيمكن ان تكون
العدة أقل من ساعة ، كما لو طعنها ، وهي حمل ، ثم وصفت بعد
الطلاق ، فإنها تخرج من العدة بمجرد الوضع

٦ - أطول عدة :

قد نسى ما سبق ان من استقدم حبسها تعند ثلاثة فروع . ومن لا
تحبس وهي في سن من تحبس تعند بثلاثة اشهر . وتساو إذا اعتدت

هذه بالأشهر ، ولكن في مضي ثلاثة أشهر بصر عاد إليها بدم ، فإذا
صبح ؟

الجواب : تعتد بأحسن الأمرين من ثلاثة أشهر بصر ، أو ثلاثة
فرد ، بمعنى : مضي ثلاثة أشهر بصر قبل أن تتم لأقراء انقضاء
عدتها ، و : مضي ثلاثة فرد من ثلاثة أشهر انقضت عدتها أيضاً ،
قال الإمام المصنف (رح) : أي الأمرين من إليها فقد انقضت عدتها ،
و من مرت ثلاثة أشهر لا يرى فيها دعماً انقضت عدتها ، وإن مرت ثلاثة
أقراء انقضت عدتها .

و من صاحب الخوهر : وهذا يصح في عموم القضاة لكن معتاده
من لطلاق ، و ما ينبغي به كالمصحح وهو في الأمرين من إليها
عدتها من غير أن من أفرادها جميعاً .

أما إذا أب احسن قبل انقضاء الأشهر الثلاثة ، ولو منحته صبرت
ثلاثة أشهر ، ولا عدتها معاً أن مر بعد ذلك ثلاثة أشهر سلا دم ،
ويعد انتهاء الأشهر سنة و من وصف قبل انتهاء السنة حرج من
العدة ، وكذلك إذا حاضت وأتت لأشهر ، و إذا لم تلد ، ولم تتم
الأقراء قبل سنة عدتها ثلاثة أشهر مضاه من السنة فيكون مجموع
سنة كونه ، قال صاحب الخوهر : والأصل في ذلك خبر مودة
من كتيب ، وهو : الإمام المصنف (ع) مثل عن رجل طلق امرأته
تصفة على صهر من غير حرج شهود طلاق السنة ، وهي من تحيض ،
لمضي ثلاثة أشهر فم حص لا حبسه و حده ثم لم تحض حبسها .
حتى مضت ثلاثة أشهر أخرى ولا شيء من دفع حبسها ، و
: كذب شاة مستحقة الطهت فم بصر في ثلاثة أشهر ، لا حبسة
وحدة ثم لم تحض حبسها ، فإذا لم يدر ما دفعها فإنها تبرأ سنة

أشهر من يوم طلاقها ، ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة اشهر ، ثم تتزوج
ان شاءت .

٧ - عدة المتنع بها :

اذا انتهت مدة التمتع بها ، أو وهبها ايهاا قبل ان يدخل فلا عدة
لها ، لأنها من أمراد آية : « ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فالتك
عليهن من عدة » . فان انتهاء المدة أو هبتها يحكم بالطلاق .

وان كانت حاملاً فعندها وضع الحمل اذا طلعتها ، لقوله تعالى :
« واولات الاحمال احملن ان يصغن حملهن »

ودهب المشهور شهادة صاحب مدخفات العروة الى ان عدة المتنع
بها مع التحول ، وعدم الحمل حيضتان ، لقول الامام الصادق (ع) .
« اذا انقضت الأجل بانت منه بغير طلاق ، ويعطيهما الشيء اليسير ، وعندها
حيضتان .

وان كانت في سن من تحيض ، ولا تحيض فعندها ٤٥ يوماً ، قال
صاحب الخواصر : « اجماعاً وبخصوصاً » . بل في خبر الرأى عن الامام
الرضا (ع) انه قال : « قال ابو حمزة (ع) . عدة المتنع بها خمسة
واربعون يوماً ، والاحتياط خمس واربعون ليلة ، تسمى ٤٥ يوماً بلاليتها ،
بل الأولى حكم اعتبار التلقيق » .

وان كانت آيسة فلا عدة لها

وان توفي عنها فعندها اربعة اشهر وعشرة يام . سواء أدخل ام لم
يدخل ، حتى ولو كانت صغيرة ، وان كانت حاملاً اعتدت بأبهر
الأحسن ، قال الامام ابو جعفر الصادق (ع) : « كل انكاح ادا مات

الروح من المرأة حرة كثر وامة . وعلى اي وجه كان ذلك اح
منعة ، او تزوجها ، او ملك بين فلعدة ربعة اشهر وعشراً . وبأني
الكلام عن عدة الوفاة

٨ - عدة من ارتد زوجها :

إذا كان بروحان مسجون . وارتد روح ينظر إلى كان قد
ولد على فطرة الاسلام . كي لو كان أحد اوبه مسلماً تنس منه زوجته
في الحال . بوجوب فتنه و ونسب تركته . وعدم قبول نولته باسمه
في الاحكام الديوية ، وان قبلت بينه وبين الله عز وجل ، قال الامام
الصادق (ع) . كل من ارتد عن الاسلام ، وحده محمداً (ص) وكذبه
فان دمه مباح لكل من سمعه . ومراة دائمة منه يوم رتد فلا تعرفه ،
ويقسم ماله على ورثته . وتعتد امرأته عدة اشوي عنها زوجها . وعلى
الامام ان يقتله ، ولا يستتبه

وإذا كان مرتداً عن دمة لا عن فطرة ، اي لم يكن في الأصل
مسلياً . ولكنه أسلم . ثم ارتد . وهد نفس نولته . ويكن نوم عليه
زوجته المسمة لمكان الاسلام . وعيبه فب تعد عدة الفلاق . فان
قارب أثناء العدة فهو امك بها ، والا فقد باقت منه .

٩ - عدة الوفاة :

إذا توفي عنها الروح ، وهي غير حامل فعندنا اربعة اشهر وعشرة
ايام . كبيرة كانت او صغيرة . آية او شارة دخل بها أو لم يدخل
دائمة او منقطعة ، لقوله تعالى : والذين يتوفون منكم . ويلزون

ارواحاً ينرض بأعضهن أربعة شهر وعشر - - - - - نمره ٢٣٤ - وهذه الآية بطلانها تشمل الجميع . ما عدا الحامل للدليل الآتي وذكرنا في العشرة السابعة قول الامام أبي حمزة الصادي (ع) على أي وجه كان الكناح فالعده أربعة اشهر وعشر - - - - - من الروح

اما إذا كانت حاملاً فعندئذ بعد الاجتناب من وضع الحمل ولأربعة اشهر وعشرة ايام ، فان مضت الاربعه والعشرة فلن تضع عتدت بالوضع ، وان وضعت فلن مضى الاربعه والعشرة عتدت بالأربعة والعشرة

والدليل على ذلك هو عمده الجميع من آية : ينرض بأعضهن أربعة اشهر وعشر - - - - - وآية : احلهن ان يرضن حمهن - - - - - والآية الأولى حملت العدة أربعة اشهر وعشر - - - - - وهي تشمل الحامل وغير الحامل اذا تنول عنها روجها - - - - - والآية الثانية حملت عدة الحامل وضع الحمل ، وهي تشمل المطلقة ، ومن مات روجها ، فيحصل انساب بين طاهر الآيتين في المرأة الحامل لتي تضع قبل الأربعة والعشرة ، فموجب الآية الثانية تنتهي العدة ، لأنها وضعت الحمل ، وموجب الآية الأولى لا تنتهي العدة ، لأن الأربعة والعشرة لم تنقض بعد .

وأيضاً يحصل انساب اذا مضت الأربعة والعشرة ، ولم تضع ، فموجب الآية الأولى تنتهي العدة ، لأن مدة الأربعة والعشرة قد مضت ، وموجب الآية الثانية لم تنته العدة ، لأنها لم تضع الحمل . وكلام القرآن يجب ان يلائم معصه بعضاً ، خاصة اذا كانت الآيتين على مستوى واحد في الظهور كما نحن فيه ، وحل هنا فإذا جمعنا الآيتين هكذا : « والذين يتوهمون منكم ويدعون ارواحاً ينرضن بأعضهن أربعة اشهر وعشر - - - - - واولات الاحام احبهن ان يرضن حمهن - - - - - يكون المعنى ان عدة الوفاة أربعة اشهر وعشرة - - - - - ثم لعبر الحامل ، وللحامل اني تضع قبل مضى

الأربعة والعشرة ، وإن الخامس التي تصعب بعد مصي الأربعة والعشرة
عدتها وصعب الحمل ، وبهذا الجمع يستقيم الكلام ، وقد أحده فقهاء
الشيعة عن أهل البيت (ع) الذين هم أدري في فيه

وانفقوا على وجوب الحداد على من توفي عنها زوجها ما دامت في
العدة ، ومعنى الحداد أن نحت كل ما من شأنه أن يُحسبها ، ويدعو
إلى اشتغالها ، قال الإمام الصادق (ع) المتوفى عنها زوجها لا تكمل
للزينة ، ولا تطيب ، ولا تلبس ثوباً مصبوعاً ، ولا تبت عن بيتها ،
وتفضي الحقوق .

والمعيار في ترك الزينة هو العرف .

وانفقوا على أن المطلقة طلاقاً رجعياً إذا مات زوجها قبل انقضاء
العدة فعليها أن تتألف عدة الوفاة من حين موته ، سواء أكان الطلاق
في مرض الموت ، أو في حال الصحة ، لأن العدة بيها وبين المطلق
لم تنقطع ، ولد بتوارثان ، ونحوها البقرة ، ما لو كانت معتدة من
طلاق ما لم ينفك في عدتها ، ولا تتحول إلى عدة الوفاة ، لانقطاع
العدة . وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل طلق امرأته طلاقاً
عكك فيه لرجعة ، ثم مات عنها ، قال تعتد بأبعد الأجلين أربعة
أشهر وعشراً .

ثم إن مدأ عدة الطلاق من حين وقوعه حاصراً كان السروح أو
عائناً ، وعينه إذا طلقها ، ولم تعلم ، حتى مضت العدة فلا يجب أن
أن تعتد ثانية ، أما مدأ عدة الوفاة من حين بلوغها الحصر إذا كان
الزواج عائناً ، أما إذا كان حاصراً ، وانقضى عدم علمها بموته إلا
بعد حين فهذا العدة من حين الوفاة ، قال صاحب الخواصر

« تعتد زوجة الحاضر من حين الطلاق أو الوفاة بلا خلاف أحده فيه ،
بل الإجماع على ذلك ، لقاعدة اتصال العدة بسببها .. وتعتد من العائش

في الطلاق من حين وقوعه عند المشهور . للصومح استنبطه أو لمادة
 كصحيح ابن مسلم ، قال في أبو جعفر الصادق (ع) : : حين رجوع
 وهو عاتب قبل شهيد على ذلك ، وهذا معنى ثلاثة من ذلك ، بعد فمعد
 انقضت عدتها . حين بعد رجوع العتف من بودة من حين رجوعها
 اخر ، لا من حين بودة عن مشهور . للصومح استنبطه أو المتواترة .
 كصحيح ابن مسلم عن الامام (ع) في رجل نوب . ونعت امرأة . وهو
 عاتب ؟ قال : تعد من يوم يلحقها وفاته .

١٠ - عدة وطء الشبهة :

وعدة لشبهة هو وطء انثى بعد فيه صاحبه . ولا يجب عليه الخدا ،
 لأن موضوع حد هو ، والمفروض عدمه . ويجب لعدة من وطء
 اشبهة لأنه وصلاً محتم . وقد ثبت نص : اذا انثى ختان
 وحمل حمل وانهر وعدة . والعدة منه عاماً كالعدة من الطلاق .
 فان حمل عتف ، وضع حمل . وان كذب من دواب الفروج اعتدت
 بثلاثة منه . وقد سئل الامام (ع) عن تزويج امرأة في عدتها ؟ قال
 ان دخل بها فزوي بها . وتأخذ بقية لعدة من الأول . ثم تأتي عن
 الثاني ثلاثة اقراء متفلة

وعلى هذا فإما مات واسمى بشبهة فلا تعد لمرء عدة وفاة ، لأنها
 ليست بوجه . كي يطق عليه قبالة تعالى . وليس يتزوجون ويدرون
 ارواحاً .

وتسأل هل يجب على من وصاها بشبهة . يطق عليها نام عدتها ؟
 الجواب لا . سواء أكانت حاملاً أو حائلاً . لأن النفقة انما
 يجب للمطهرة الرجعة التي يملك الرجعة لها . وللمطهرة النافذ إذا كانت

حاملًا ، وهذه ليست مطلقة ، ومن هنا قد صاحب جوهر ، لأصح
أنه لا ينفقه إلا مطلقاً للأصل .

سؤال ثانٍ : لو افترض أن موضوعه شبهة كانت متروحة ، فهل
يجب نفقتها على الزوج الشرعي أيام عدتها ، أو ينفقه بمجرد أن حرمه
مقارنتها ؟

الجواب : يجب نفقتها عليه ، لأن المدعى من مدعيها لم أثبت من
جهتها ، بل أثبت من جهة لشرع ، وبذلك لا المدعى شرعي كمدعى
العقلي ، وعليه فلا تكون ناشئة ، كي تسقط نفقتها .

ثم إن كانت شبهة من الرجل وعرفته الحق فولد بها معاً على صدر
حمل ، ووجب له المهر ، وإن كان أمته حرمه دون الآخر الحق
الولد بنشئته ، وإن كانت هي عنه حرمه فلا مهر لها ، لأن ما
ولا مهر لبني . وتقدم الكلام على ذلك مفصلاً في باب الزواج .

١١ - اجتماع العدلين :

إذا كانت متروحة فوطئت بشبهة ، ثم طلقت ، أو كانت معدة
من طلاق أو وفاة ، ووطئت بشبهة قبل انتهاء عدتها فقد جتمع عليها
عدتان ، إذا كان كذلك فهل تدخل عدتان ، وبكفي عدده وحده
لها ، أو لا بد من أن تعد مرتين ، فتتم عدة طلاق ، أو كانت قد
وطئت أثناء عدة ، وبعدها عدتها للشبهة ، وإذا كانت قد ووطئت
شبهة ، وهي متروحة ، ثم فطنت بعد ذلك لنفسه ، ثم سأل
عدته بطلاق ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب جوهر وخدائقي وجوب تعدد
وعدم سداحل ، لأن الأصل تعدد مسبب بتعدد المسبب وبعض الروايات

الدالة على ان المرأة إذا تزوجت في عدنها جهلاً بطل نكاح . ولكن
العدة لم تنقطع . ولا لم يدخل الزوج أكمث عدنها وكفى . وان كان
قد دخل أتمت العدة الأولى . لأنها أسبق واستأنفت لأخرى

ودفع جماعة من كبار الفقهاء . منهم صاحب المالك وصاحب
الحدث وصاحب ملحقات العروة الى التداخل . والاكتفاء بعدة واحدة .
وفي ذلك روايات كثيرة وصحيحة عن أهل البيت (ع) . منها ان الإمام
أبا جعفر الصادق (ع) مثل عن امرأة تزوجت قبل ان تنقضي عدتها
قال : يفرق بينها وتعتمد عدة واحدة منها جميعاً

١٢ - عدة الزانية :

تعفو شهادة صاحب الحدث على ان الحامل من الزنا لا عدة لها .
وانه يجوز ان تزوج قبل ان تضع حملها . وحينئذ ومن رتب ولم
تعمل فهل يجب عليها ان تستري بحصة ؟

ذهب المشهور الى عدم وجوب . وان يجوز ان تزوج بمن نشأ .
ويتزوجها من نشأ في العدة التي رتبها

وقال العلامة الخلي وصاحب الخدائق يجب ان تستري بحصة .
وقال صاحب المسالك لا بأس به حذراً من اختلاص الجاه . وتشويش
الانساب .

وعن أيضاً بقول لا بأس به ، لما جاء في كتاب الكافي ان الامام
الصادق (ع) مثل عن رجل بفجر امرأة ، ثم بطلوا له ان يتزوجها ،
هل يجب له ذلك ؟ قال نعم . وان احتج بها ، حتى تنقضي عدتها
استبراء زوجها من ماء الفجور ، فله ان يتزوجها

وإذا وجب أن تنصرف من ماء من ربيها قبل أن يتزوجها ،
ليسير لولد شرعي من غيره ، فسترؤها من ماء غيره أولى .

١٣ - عدة الكنية :

عدة الكنية ، تعد كعدة اسمها عدد وحكماً وحداد ، سواء
أكانت روحه لمسلم أو بكاسي مثلها ، عدد مات عنها زوجها أو صلتها
فلا يصح تزوجها إلا بعد نفقة عدتها ، فإن صحت الخواهر
ولا خلاف أخذها . لإطلاق الأدلة ، وصحح السراج عن الإمام
الصادق (ع) قال : استبرأ من عنها زوجها ، وهو نصري .
ما عدتها ٧ فإن عدة نكحة اسمها أربعة أشهر وعشراً .

١٤ - زوجة المفقود :

الغائب على حاشي حادها ، أن يعرف موضعه ، وهذا لا يحل
لزوجته أن تتزوج ، لأنفاق

الحال اثباته ، لا يقطع خبره ، ولا يعلم موضعه ، وحينئذ ينظر
هل كان له مال تنفق منه زوجته ، أو كان له ولي يتفق عليها ، أو
وجد صريح بالأحق وجب على زوجته الصبر ، لا تصار ولا يجر لها
أن تتزوج عد . حتى تعلم بوفاء الزوج أو خلافه . وإن لم يكن له
مال ، ولا من ينفق عليها فإن صبرت عدك . وإن أردت أن تتزوج
دفع أمرها إلى الحاكم فيؤجلها أربع سنين من حين دفع الأمر إليه ،
ثم يعحص عنه في تلك المدة ، فإن لم يشي شيئاً بظفر ، فإن كان
للغائب ولي يتولى مواده أو وكيل أمره الحاكم سلطاناً . وإن لم يكن له

ولي ولا وكيل ، أو كاذب ، ولكن امتنع لولي أو الوكيل من الطلاق ، ولم يمكن إحصاءه طلقها الحاكم بولاية الشرعية ، وتعتد بعد هذا الطلاق بأربعة أشهر وعشرة أيام ، ويجعل لها بعد ذلك أن تزوج .

وكيفية الفحص أن يسأل عنه في مكان وجوده ، ويُستعصر عنه القادمون من البلد الذي يحتل وجوده فيه وحبر وسيلة للفحص أن يستنبط الحاكم من يثق به من المقيمين في محل السؤال ، ليتولى البحث عنه ، ثم يكتب للحاكم بالنتيجة ، ويكتب من الفحص المقدار المعتاد ، ولا يشترط السؤال في كل مكان يمكن أن يصل إليه ، ولا أن يكون البحث بصورة مستمرة . وإذا تم الفحص المطلوب بأقل من أربع سنوات بحيث نعلم أن متابعة السؤال لا تجدي بسقط وجوب الفحص ، ولكن لا بد من الانتظار أربع سنوات عملاً بظاهر النص ، ومراعاة للاحتياط في الخروج ، واحتمال ظهور الروح أثناء السنوات الأربع . أي بسقط وجوب الفحص لعدم الحدودى منه أما وجوب الفحص فينبى على ما هو .

وبعد هذه المدة يقع الطلاق ، وتعتد أربعة أشهر وعشرة أيام ، ولكن لا حداد عليها ، وتستحق العدة أيام العدة ، وبثوارثان ما دامت فيها ، وإذا جاء الزوج قبل انتهاء العدة عليه الرجوع إليها إن شاء ، كما أن له إبقائها على حالها ، وإن جاء بعد انتهاء العدة ، وقبل أن تزوج ما لقول الراجح أنه لا سبيل له عليها ، وبالأولى إذا وجدها متزوجة .

والدليل على ذلك روايات عن أهل البيت (ع) ، منها أن الإمام الصادق (ع) سئل عن المفقود ، كيف يصح بإمرائه ؟ قال ما سكنت وصبرت يجمل عنها ، فإن هي رفعت أمرها إلى الوالي أحلها أربع سنين ، ثم يكتب إلى الصقع الذي فقده ، ويسأل عنه ، فإن جاء الخبر بخيائه صبرت ، وإن لم يُخبر عنه بشيء ، حتى تكفي الأربع سنين دُعي

ولي الروح المفقود ، وقبل له : هل للمفقود مال ، فإن كان له مال
 اتفق عليها ، حتى يُعلم حياته من موته ، وإن لم يكن له مال قيل
 للولي : اتفق عليها ، فإن فعل فلا مكيل لما أن تزوج ما دام يتفق عليها ،
 وإن أبى أن يتفق عليها أجبره الوالي على أن يطلق تطليقة في استئصال العدة ،
 وهي طاهر ، فيصير طلاق الولي طلاق الزوج ، فإن جاء زوجها من
 قبل أن تمضي عدتها من طلاق الوالي ، وبدا لزوجها أن يراجعها فهي
 امرأته ، وهي عدّه على تطليقتين - أي أن تطليقة الوالي تحسب من
 الثلاث وإن انقضت العدة قبل أن ينجيء ، أو يراجع فقد حلت للأزواج ،
 ولا مكيل للأول عليها .

وفي رواية ثابتة أن لم يكن للزوج ولي طلقها الوالي ، ويشهد شاهدين
 عدلين ، ويكون طلاق الوالي طلاق الزوج ، وتعتد أربعة أشهر وعشراً ،
 ثم تتزوج إن شامت .

١٥ - العدة بسبب الفسخ :

إذا فسخ الزوج أحد الزوجين للأسباب الموحدة لذلك . وقد مر
 تفصيلها في باب الزواج عند ذكر العيوب ، إذا حصل الفسخ فحكمه
 تماماً حكم الطلاق من عدم وجوب العدة مع انتهاء الإحول والاعتداد
 بوضع الحمل إن كانت حاملاً ، وبالاتقاء إن استقام حبسها ، وبالشهور
 إن كانت متراية وكان قد دخل بها .

١٦ - نفقة المنة :

سبق في باب الزواج فصل النفقة أن المنة من طلاق رجعي لها النفقة

حاملًا كنت ، أو عه حامل . وإن المدة من الوفاة لا نفقة لها ،
حتى ولو كانت حاملًا ، وإن المدة من طلاق ماثل لها النفقة إن كنت
حاملًا ، ولا نفقة لها إن كانت حائلاً .

ونفساً سبق في فصره وعدة وطء الشهة ، من حد الفحص إن المعتدة
عنده لا نفقة له . وكذا لا نفقة للمعتدة بسبب الفسخ لانقطاع العصمة
بينها وبين زوجها ، حتى ولو كانت حاملًا . وإن أوجب الفقه للحامل
ماثل بوجود دليل الخص ، ولا دليل على نكاحها بانقضاء أو المعتدة
للفسخ ، والأصل العدم

١٧ - الخوارث بين المطلق والمطلقة :

أهموا على الرجل من قبل أم . أم سمعت لوارث نسها .
من نوارث ما دم في العدة . فقدمت الإمام بعد ذي (ع) عن ذلك ؟
فقال : يورثها وورثته ما دام له عدها رجعة

ولا فرق في ذلك بين من يطلقها ، وهو في مرض الموت أو في
حب صحته ، وسمعت نوارث بانقضاء العدة . وأيضاً نعموا على عدم
نوارث من صحتها طلاقاً دناً في حب صحته . أما إن صحتها وهو في
مرض الموت عدها ورثته هي ، حتى ولو كانت طلاقاً دناً ، ولكن بعد
توافر الشروط التالية

١ - أن يموت قبل أن تنهي سنة كمينه على طلاقها ، فهو مات
بعد السنة بساعة لا ورثته .

٢ - أن لا تتزوج قبل موته . فإذا تزوجت ، ثم مات في أثناء
السنة فلا شيء لها .

٣ - ان لا يبرأ من المرض الذي طبقها فيه ، فلو برىء من مرضه
ثم مات في اثناء السنة لم تستحق الميراث .

٤ - ان لا يكون الطلاق بطلب منها .

وسنعود ان شاء الله الى الموضوع ثانية في باب الارث .

١٨ - اين تعد المطلقه ؟

اتعموا على ان المظنة الرحمة تعد في بيت الروح . ولا يجوز له
اجراحها منه ، كما لا يجوز لها ان تخرج الا باده ، والا تعد باثرة .
وتسقط تقفنها

وأعصاً هموا على ان ائنه تعد في أي مكان نشاء ، لانقطاع
العصمة بينها وبين الروح . وانتهى ثورث بينها . وعدم استحقاقها
العصمة لا ائنه كات حاملاً . وعنده فلا يجوز له اجسامها ، وفي ذلك
وامان كثره عن أهل بيت (ع) ونكر لا عامل بها اليوم . فإن
الرحمة هي على مدونه الأخيه

١٩ - الروح بالاحت في عدة اجها

د صر روحه خلافاً رجماً فلا جرم به ان تعد على احتها الا بعد
معدته بعدة في الرحمة حكماً روحه ، وإذا كان الطلاق يائناً جاز
تعد على لأحب قس سواء بعدة . لانقطع العصمة من ساءه ونطق

الرجعة

معناها وشرعها

معنى الرجعة أن يرد المطلق امرأته، ويستأنفها في عصمتها والأخص فيها الكتاب والسنة والاجماع، قال تعالى: «وعولهن أحسن ردهن» سورة النساء ٢٢٨، و«ولا يفسد عليهن حكمهن» سورة النور ٣٤، «فإذا أشرعن على انتهاء أجل عدتهن فراجعوهن» معروف الصلبي ٢، «أي إذا أشرعن على انتهاء أجل عدتهن فراجعوهن» عهد معاشره معروف، لا يقصد الإضرار.

«ولا يفسد عليهن حكمهن» (ب) المصنف تكتحل وعصب وتفسد ما شئت من الشيب، لأن الله عز وجل يقول: «من الله يحدث بعد ذلك أمراً» لعلها تقع في نفسه، فيراجعها.

وسكنته أن يوب الرجعة وحوارها من ضرورات دين الإسلام.

محل الرجعة

محل الرجعة هي المظنة الرجعية ما دامت في بقاء، فلا يرجع أي من لا عدده من لا بد من عهد جديد، ولي المظنة ثلاثاً وإن كانت

في العدة لافتقارها الى المخلن ولا ان يحبسها بغيره إلا ان رجعت
في الذل أثناء العدة ، وعلم هو الرجوع ، فحرم به ان يرجع عتلاق ،
كما تقدم في فصل الجمع .

صورة الرجعة

تتحقق الرجعة بكل ما دل عليها من اللفظ ، ولا حرج ان يصعب
حده . وأيضاً تتحقق بالفعل المقصود بالذات الذي لا يعمل إلا الرجوع ،
وان لم يقصد به الرجوع كالتوجه والتحويل والتمسك ومساكنة
أجل ، لا غيره بفعل دائم وساهي وانتهى . عدم التمسك ان يفعل
من حيث هو ، لا صاحب آخر ، هر عن من استبرأ قصد رجعه
بذات من الفعل . رد عده بغيره . وهذا كالاتحاد في مقادير نص
وهو ان يصح رجوعها في العدة على حكم الزوجة الذي منه جواز
وصفها من غير حجة ان قصد رجوع ، ونسب بغيره ان الافعال وجوع ،
وان لم يقصد به ذلك . ان يعمل مقصود اطلاق نص ونسب ذلك ،
حتى مع قصد عدم الرجوع .

ويشترط ان يكون (امرأ شاذية) ، من عتق
مرأته بعد انقضاء عده كمن عتقه بها رجعة ، قصد حكم الامم
أمر العتق رجعة ، دون ان يقصد بقصد الرجوع ، ونسب به ان عدم تقيده
بذيل نسبه .

، نصاً تتحقق الرجعة بذكر عتق عن شاذية بكونه لا ك
ثناء العدة ، وان صاحب خورهر ، الاجماع على ذلك . لأنه يقتضي
نسب الرجعة ، بل في مسأله هو نوع من الرجعة رتبته . وهذا
جاء في النص . بذكر اطلاق فعل انقضاء عده بكونه بطلاق
رجعة وفي رواية أخرى أدنى رجعة بغيره أو بذكر عتلاق .

١٠ - إسهاد على الرجعة :

الإسهاد على الرجعة مستحب ، وليس بواجب ، قال صاحب
الخواهر : « لا خلاف فيه سوا - أي بين الشيعة - مصاعداً إلى الأصل
والمصوص المستقيمة أو المتواترة . قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع)
في صحيح ابن مسم : إن الطلاق لا يكون بغير شهود ، وإن الرجوع
بغير شهود رجعة ، ولكن ليس بهد بعد فهو أفضل » .

أما قوله تعالى : « وشهدوا ذوي عيبنكم » فإن المراد به الشهادة
على الطلاق ، لا على الرجعة . وقد مرّ بيان ذلك في باب الطلاق ،
فقرة « الإسهاد على الطلاق » .

الألداد أثناء العدة

إذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، وارتدت عن الإسلام قبل
انقضاء العدة ، فهل يصبح له مراجعتها في حال الارتداد ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخدائق إلى عدم جواز المراجعة ، لأن
المرتدة لا يصبح زوجها أثناء طلاقها يصبح استدامته أيضاً

التنازع :

١ . إذا احتلما في أصل العدة ، فقلت هي لا عدة لي . لأنك
لم تدخل ، وعلمه فلا رجعة لك عليّ وقال هو بل عسك العدة ،
ولي الرجوع . لأنني دحيت فالقول قولها مع اليمين ، لأن الأصل عدم
الدخول ، حتى يثبت العكس .

٢ - إذا اتفقا على العدة ، واحتثوا في الرجوع ، فقد هو رجعت . وقالت هي : كلا . فإن كان ذلك أثناء العدة فإن ادعاءه هو الرجوع بعينه . كما في نكح الصديق من رأس ، وإن كان بعد انقضاء العدة فعليه الأثبات أن الرجعة حاصلة في العدة ، ومع عجزه يؤخذ بقولها مع الزوج ، لأن الأصل عدم الرجوع ، ونقاء أثر الطلاق ، حتى يثبت العكس ، وتختلف هي أنه لم يرجع إذا ادعى الرجوع أنها بالفعل ، كالوصف ونحوه ، وعلى عدم العلم بالرجوع إذا ادعى الرجوع بالقول ، وأنها على علم به .

٣ - إذا اتفقا على أن عدها عدة ، واحتثوا في بقائها واشتهنها ، فقلت هي : انتهت العدة ، كي لا يصح له الرجوع إليها ، أو قال هو : انتهت العدة ، كي لا ينفق عليها فقد ذهب كثر الفقهاء أو الكثير منهم إلى أن القول قولها بيمينها إذا كانت معتدة بالاقراء ، وهو به يمينه إذا كانت معتدة بالأشهر .

والصواب أن القول قولها في كل ما يعود إلى لعده ، سواء أكان الزرع في بقائها ، أم في بقائها ، وسواء أكانت معتدة بالاقراء ، أم بالأشهر ، لا عاقبة لغيرها شهادة صاحب الجواهر على أن الإمام أبا جعفر الصادق (ع) قال : خصص وعدة أن لواء إذا ادعت صدف وإن الإمام الصادق (ع) قال : فوص لله أني لواء ثلاثة أشياء : الحصى والطهر والحمل .

فقد حمل الإمام مر لعده ظمراً ، وأنه يجب أن تصدق فيها ، ولم يحصل بين عدة بالاقراء ، وبين عدة في الشهور ، وسببه أن ترك التفاصيل دليل على العموم ، ومن هذا قال السيد صاحب المعروة وملحقها : لو حضا في بقية عدة بالاقراء وعدمه فقدم قولها ، لأن أمر العدة راجع إليها ، بل وكذا لو احتث في لانقضاء بالأشهر .

وعلمه على الأقوى . . وقد صاحب الخواهر . . ان قول الامام
اذا ادعت صدقة يقتضي تصديقها . . من كان صدقها محتملاً . . لأن
احتمال صدقها كافٍ في تصديقها . .

ونصر على ذلك خروج كثيره . . منها إذا احتلفا في أصل الحمل .
فدعته هي . . وأنكره هو . . أو نفى عن الحمل . . واحتتم في وضعه .
أو في تصديقه أو تأخيريه على الإطلاق . . فتوجب قوماً في جميع ذلك . . لأن
الامام قال . . موصيها حسن . . ولم يمس وضع الحمل أو تقديم لوضع
أو تأخيريه . . والاطلاق يقتضي العموم والشمول .

ومنها إذا انفق على عدة ورجوع . . وحتم في تقديم والتأخير .
وان الرجوع هل كان بعد سهر العدة أو في اثباتها فإن القوم قوماً .
لقوم الامام . . بعده التي إذا ادعت صدقة . . حيث ارسل قوله هذا
دون قيد أو شرط .

طلاق الحاكم لعدم الانفاق

هل يحاكم شرعياً - بعض - زوجة الرجل مهرماً عنه لأنه لم ينفق عليها ؟

أجل . نه ان يطلق ، ويعرف دليل فيما بي هذا ان مهد بهذه المقدمة

اهمية المسألة

لا أعرف مسألة منبهة تدعو الحاجة الى تحصيلها ، وحرأه في حال الحق أكثر من هذه عدد ن تحتها الطول . وكثير شكوى من عدم الحلول لهذه المعضلة الاجتماعية .

وليس من ريب ان فكرة طلاق الحاكم الشرعي عن الزوج من حيث هي نابتة في الفقه الجعفري ، ففسد أفق فقهاء المذهب بأن يحاكم أن يعاقب زوجة المفقود بأشروط التي سبق ذكرها في «مصل نعمة فقرة زوجة المفقود»

وأيضاً أمرو بأن له ان يطلق عن المجنون د اقتضت مصححه ذلك ، وسبق الكلام عنه في «مصل نطلاق فقرة صلاى الولي» ادن .

فكرة طلاق الحري موحودة عند الإمامية . وإن الحديث المشهور
« انطلق بيد من أحد الناسق » لم يبق على أصله . بل حرج عن
شموله لطلاق الحاكم عن المفقود ، وعن فاسد العقل .

وتسأل : هل يخرج أيضاً عن حديث « الطلاق بيد من أحد
ناسق » طلاق الحاكم الشرعي قهراً عن الزوج بعدم الاتفاق على روجته
لغيره ، أو عصبان ، أو لمصلحة آخر . كالعائت يملك ثروته لا يستطيع
تحويلها أو تحويل بعضها إلى مكان الزوجة ؟

ونذكر أولاً ما جاء عن أهل البيت (ع) من النصوص على ذلك ،
ثم نعرض أقوال الفقهاء ، ثم نعقب بما نراه .

الروايات

جاء في صحيح رسمي والفصيل بن يسار عن الإمام الصادق (ع) في
تصير قوله تعالى : « ومن قلر عنه ررقه فليبق بما آناه الله » أنه
قال : إذا اتفق عليها ما بقيم حياتها مع كسوة . والا فُرق بينهما

وفي صحيح أبي بصير قال سمعت الإمام يد جعفر الصادق (ع)
يقول من كانت عده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها ، ويطعمها
ما بقيم صلها كان حقاً على الأدم أن يُفارق بينهما .

وقد وصف هاتين الروايتين بالصحة جماعة من الفقهاء ، منهم صاحب
الخواصر ، وصاحب الحقائق . وصاحب الرياض . واليد كاظم اليزدي
في ملحقات العروة الوثقى .

اقوال الفقهاء :

قال ابن الحيد : إذا تجدد عمر الروح عن الانعاق حذر للروحة ان تصح الروح . اي تطلب من الحكم ان يصح كما يحتمل من كلامه الذي نقله عنه الشهيد الثاني في المسالك ج ١ باب الروح مسألة الكفاءة ، قال ما نصه بالحرف :

« إذا تجدد عمر الروح عن النفقة فهي تسلط الروحة على الصبح قولان : أحدهما ، وبه قال ابن الحيد . ان ما اخبار ، لقول الامام الصادق (ع) ان «عن عليها ما يقيم حياتها مع كسوه والا فرق بينهما ، ولقوله تعالى . « فامساك معروف أو تسريح باحسان » والامساك بلا نفقة خلاف المعروف فيتمس التسريح ، فإذا تغلب صدوره من الروح صح الحكم لأنه ولي » . يريد نصح الحكم طلاقه بعد طلبها هي . والا إذا رخصت فلا كلام في علم جواز الطلاق .

فمن الحيد يحصر حوار الطلاق فيما إذا تجدد عمر الروح عن الانعاق ووافقه على ذلك صاحب الرياض ، وانهنسي ، فقد نقل صاحب روحيات الجنات في الجزء الرابع ان له رسالة في حكم النكاح مع الاعصار سماها مظهر المحتار ، وذهب فيها الى حوار صح المرأة بكاهن في صورة حضور الروح وامتناعه من الانعاق والطلاق . وان كان من جهة الفقر والاملاق .

وقال صاحب الجوهر وصاحب الخدائق في مسائل الروح مسألة الكفاءة ، والسيد أبو الحسن الاصمغاني في « الوصية الكبرى » تحت عنوان « القول في الكفر » قالوا يجوز للحكم ان يطلق عن الروح اذا امتنع عن الانعاق مع يساره وقدرته . ولا يطلق إذا كان معصراً

أما السيد الحكيم فقد أجاز الطلاق للحكم عن العجز عن النفقة .

وعن القدر المستمع عنها . قل في منهاج **الصاحب** ج ٢ ص ١٦١ طعة ١٣٨١
 « لا بعد ان يجوز له ان يروحه لغيره عن النفقة ان
 ترفع امرها الى الحاكم الشرعي . فيأمر روحه بالطلاق . فإن امتنع
 صلح الحاكم الشرعي . وكذا ان امتنع القادر عن الاتفاق حار لها ان
 ترفع امرها الى الحاكم الشرعي . فيدبره بأحد الأمرين من الاتفاق أو
 بطلاق . فإن امتنع عن الأمرين ولم يتمكن الاتفاق عليها من ماله حار
 للحاكم طلاقها ، ولا فرق بين الخاصر والغائب » .

وفان السيد **اليزدي** في ملخصات المروءة ص ٧٠ طعة ١٣٤٤ هـ .
 « لا بعد حوار طلاقها بحاكم الشرعي مع مطاقتها ، وعدم صبرها ،
 بل وكذا في المفقود لمعوم حياته مع عدم تمكن روحه من الصبر ،
 بل وفي غير المفقود ممن عم به محوس في مكان لا يتمكن مجيئه أبدأ .
 وكذا في الخاصر المعسر الذي لا يتمكن من الاتفاق مع عدم صبر روحه
 عن هذه الحانة . ففي جميع هذه الصور وشبهها . كما لو امتنع عن
 النفقة مع القدرة عليها . وان كان ظاهر كتاب الفقه عدم جواز
 فكها وطلاقها للحاكم إلا انه يمكن ان يقال بخلافه ، لقاعدة هي الصبر ،
 خصوصاً إذا كانت شائعة ، واستمر صبرها طول عمرها وقوعها في
 المنفعة الشديدة » .

خلاصة الأقوال

وسنخصص من هذه الأقوال ان هؤلاء الفقهاء قد أباحوا للحاكم الشرعي
 أن يطلق لعدم الإتفاق سوى ان بعضهم حص ذلك بروحة المعسر العاجز ،
 كان أحد وصاحب لرباص . وبعضهم حصه بروحة المستمع عنه مع
 قدره عليه ، كصاحب الخدائق والخواهر ، وبعضهم عممه بها معاً ،
 كالسيد الحكيم والسيد **اليزدي** .

ونحن نجيل ان رأينا . ويري ان المصار لجور الطلاق هو تعدد
الانفاق ، سواء أكان منه فقر الروح وعجزه ، أم عباده وعصيانه ،
وسواء أكان الروح حاصراً ، أم عائداً ، لأن الله انوح هو عدم
وصول لروحه ان حياها في نفسه . وكان قول الامام (ع) : لم نطعمها
ما نعيم صديها كان حقاً على الإمام ان يعرف بينها ، عدم وشامل لكل
روح لا يعنى على روحه لعسر أو عسير . حاصراً كان أو عائداً . وفي
أيامنا طفق العلماء الكبار العديد من النساء ، لامتدح الروح عن الانفاق .
فالسيد محسن الأمين طفق روحه رجل حكم عليه بالسجن المؤبد . والسيد
عبد الحسين شرف الدين طفق روحه مهاجر من العاقبة . والسيد أبو الحسن
الاموي طفق بعض الشيوخ طفاق العشرات من النساء العاطلات ،
والأمس الغريب وكل السيد الحكيم طفاق روحه مهاجر من صو

وقد ذكرت الكثير من أئمة منهم في ذلك مرثهم عن بعض من
جوار الطلاق لعدم الانفاق ، ولكنهم يحتمون حوقاً ، شيع هووى ،
ويتطلعون من بين أهلاً للعم . ولا أمناً عمل بين . وخرج الطلاق
فهرأ عن الروح دون ان تتوافر المصروفات شرعه ، لأسباب انوخته .
والحل الوحيد ان يتولى ذلك من تسلم العارفين به على حبه وعذاله
وتحفظه .

الظهار والإيلاء واللعان

الظهار :

وهو ان يقول الرجل لروخته : انت علي كظهر امي . وقد انفقوا
على انه اذا قال لها ذلك فلا يعمل له وطؤها حتى يكسر بعق رقة ، فان
عجز عنها صام شهرين متتابعين ، فان عجز عن الصيام أطعم مائتين
سكياً

وانفقوا على انه اذا وطأ قبل ان يكسر بعق عاصياً ، وأوجعوا عيه ،
والحال هذه ، كفارتين .

واشترطوا لصحة الظهار ان يقع بحضور عدلين بسمعان قول الزوج ،
وان تكون الزوجة في طهر لم يوافقها فيه تماماً كما هو الشأن في المطلقة ،
كما اشترط المحققون منهم ان تكون مدحولاً بها . وإلا لم يقع الظهار .
والأصل في جعل الظهار بآماً من أبواب الفقه عند المسلمين ما جاء
في أول سورة المجادلة ، فقد ذكر صاحب «مجمع البيان» ان أحد أصحاب
الرسول (ص) ، وهو أوس بن صامت كانت له امرأة حنة الجسم ،
فراها ساجدة في صلاتها ، فلما انصرفت أرادها ، فأبى عليه ، فغضب ،

وقال : اب عبي كطهر امي . ثم ندم على ما قال وكان يصهار
من طلاق أهل الحاهية ، فقال لها ما اظنك الا حرمت عبي قالت
لا تقل ذلك ، واذهب الى الرسول فاسأله . قال : استحي ان اسأله
عن مثل هذا . قالت : دعني انا أسأله . قال عليه .

فذهبت الى النبي ، وعائشة تغسل رأسه فقالت يا رسول الله
ان روحي أوس نروحي ، وأنا شاة عية ذات مال وأهل حتى اذا
أكل مالي وأمي شامي ، وتمرق أهل ، وكمر متي طاهر ، ثم ندم .
فهل من شيء يجمعني واباء فتعشني به ؟

قال النبي (ص) ما أراك الا حرمت عليه وقالت يا رسول
الله واندي أرسل عليك الكتاب ما ذكر طلاقاً ، وانه أبو ولدي ، وأحب
الناس إلي . فقال لها لم أؤمر بشأنك . فجمعت نراجع رسول الله .
فاذا دافعها الرسول هتعت ، وقالت اشكو ان الله مهي وحبي
وشدة حالي فارل اللهم على بيلك ما يكشف كرتسي . واعدت على
الرسول ، واستعطت قائلة جعلت فداك يا بني الله انظر في أمري
فقالت لها عائشة اعصري حديثك وعبادتك ، أما ترين وجه رسول
الله ؟ وكان اذا نزل عليه الوحي أحده مثل السات

ثم التفت اليها الرسول ، وقال ادعي روحك . ولما اتاه تلا عليه
قوله تعالى :

« قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكي إلى الله والله
يسمع تحاوركما ان الله سمع بصير . الدين بطاهرون مكم من سائهم ما
من امهاتهم ان امهاتهم إلا اللاتي ولدنهم واسم ليقولون مكرأ من القول
وزورا وان الله لمعوض عفور ، والدين بطاهرون من سائهم ثم يعودون
لما قالوا فتحرير رقة من قبل ان يتاسا ذلكم يوعطون به والله بما تعملون
خبير . من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا ، من لم يستطع

فأصعاب منسكباً ذنك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وليكافرين
عذاب أليم .

ولما انتهى رسول من التلاوة قال للروح هل تستطيع ان تعشق
رقعة ؟ قال ادب يذهب مالي كله . فقال هل تستطيع ان تصوم
شهرين متتابعين ؟ قال والله اذا لم آكل كل يوم ثلاث مرات ككل
نصري ، وحشيت ان نعشى عساي قال هل تستطيع ان تطعم ستين
مسكيناً ؟ قال الا ان تعيبي على ذلك يا رسول الله فقال . اني
معبث بحمسة عشر صاعاً . وانا ادع لك بالركة فأحد أوس ما امر
له به الرسول واضعم لساكنين واكل معهم ، واجتمع امره مع روحته .

الايلاء

الايلاء ان يحلف الزوج بالله على ترك وطء روحته ، والأصل فيه
الآية ٢٢٦ من سورة النسرة : للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة
اشهر فإن فاقوا فإن الله عفور رحيم . وان عزموا الطلاق فإن الله سميع
عليم .

واشترط الفقهاء ان تكون بروحة ملحقلاً بها . وإلا لم يقع الايلاء .
وانفقوا على ان الايلاء يقع إذا حلف الزوج على ترك وطء بروحة
مدة حياتها . و مدة تزيد على أربعة اشهر
وانفقوا على انه إذا وطأ في الأربعة الأشهر يكفر . ويبرول الماسع
من استمرار الزواج .

١ : السر في تحديد اربعة اشهر : لروحه من المراجعة مرة في كل اربعة اشهر من الاصل

وإن مضي أكثر من الأربعة أشهر . ولم يظن . فإن صبرت ورخصت
 فله ذنك . ولا يحن لأحد . يعزس . وإن لم يصبر رفعت أمرها
 أو الحكم . وبعد مضي لأربعة الأشهر بخبره عن رجوع أو لطلاق .
 فإن امتنع صبق عليه . وحسنه حتى يفسد أحد الأمرين . ولا يحن
 للحكم أن يصدق فهور عن روح

ويعقوا على أن كعدة من أن خير الخالف بين إعدام عشرة
 مسكين . أو كسوتهم أو تحرير رقة . فإن لم ينفذ فصدق ثلاثة أيام
 وكل يمين لا تعتقد إلا إذا كان ينقسم به ذن الله المصونة . ولا
 تعتقد أيضاً من الولد وروجة مع منع الوالد والزوج إلا في فعل
 الواجب ، أو ترك المحرم . ولا تعتقد أيضاً من أحد كائناً من كان إذا
 حلف على الآداب بفعل تركه أو من فعله ، أو حلف على ترك فعل
 فعله أو من تركه ، إلا يمين الأمانة فإنها تعتقد مع تركها أو

اللعان :

اللعان في اللغة النكر والاعتاد ، وفي الشريعة المذهب من الزوجين
 على وجه معين ، وعديتها وضع الحلف عن الزوج الذي يقذف زوجته برب
 أو نفي الولد عنه ، ولا تشترع إلا في مودس

الأول : أن يقذف بالزنا زوجته الشرعية أي بعد عليها بالعقد
 الدائم ، وإن يكون الزوجية سالمة من العقم والخوس . وإن يدعي
 المشاهدة ، وإن لا تكون له بينة شرعية على الزنا ، فإذا نفي أحد

١ قال أكثر الفقهاء : إن الحاكم يذعن الزوج ربعة أشهر من حين رفع دهر اليه ، لا من
 حين الحلف

من هذه الشروط . كما لو كانت منقطع . أو كانت صفة أو حرساء
أو مبدع مشاعره أو كانت له بيئة فلا لعان .

ورد نذري : ان ينكر من ولنته على غراشه ، ويمكن ان يلحق
به . وراثتاً من بعده سنة شهر فصاعداً من حين الوطء . ولم يتجاوز
قصي مدة حمل . ولا انتهى عنه من غير عدل

ورد تحت شروط . ورعى رجل زوجته . أو هي بولد عنه
فعله حد عتق . أو ان يقيم سه . أو يلاعى . وصورة الملاعة ان
يقول حد احكام شرعي . أشهد بالله بي لمن يصادق فيها ربيب سه
وحي فلاه أربع مرات . ويقوم في الخامسة بعد ان يعطيه احكام :
وعليه لعنة الله ان كان من الكاذبين .

ثم تشهد اذنه بالله أربع مرات انه لم يكذب فيها ريباً به ، ثم
يقول : ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين .

والاصل في ذلك الآية ٧ من سورة نور : والذين يرمون أزواجهم
ولم يكن لهم شهادة الا أنصهم شهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه
لمن انصديق . والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ويبرأ
عنه بعد ان تشهد أربع شهادات بالله به لمن يكذب . والخامسة
ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين .

وجب ان يكونا عتس عند الملاعة ، ومتى تمت الملاعة الخامسة
لشروطها ترتب عليها الأحكام التالية :

١ - نكاح عقد رواج . قال صاحب الخوهر : ليس اللعان
طلافاً به ، لا شرعاً ولا عرفاً ، فلا يشترط فيه اجتماع شروط الطلاق ،
ولا تلحقه أحكامه .

٢ - تحريم لمراه على الرجل للملاعة حرمة مؤبدة ولا يجوز له ان

يرجع اليها أو يعقد عليها عقد جديد. قال صاحب الخواصر لا خلاف
ولا اشكال نصاً واجماعاً

٣ - انتهاء حد القذف عن الرجل ، لأن يبيته أربع مرات ثمرة
البينة المؤلفة من أربعة شهود .

٤ - انقضاء الولد عن الرجل شرعاً ، أي لا يتوارث ، ولا تحب
بعتة أحدهما على الآخر ، أما نالسة أي المرأة فهو ولدها الشرعي ،
وهي امه الشرعية

القضاء

معاه

بعضه معاه في اسمه . منها : لا عدم . كقوله مسجده . إلا حاجة
في بعض معقوب قصدها . أي أنما . ر . حصاء عليه بالقتل . كقوله
بما . مذكره موسى قصصه عنه . أي قتله . ر . منها الحكم . كقوله
مسجده . و قد نصي به بحق . وهذا هو الذي عهد الله
به رب . و لكن زادوا حكمه من المحاصرين . لقطع الحصومات .
ورفع الحروب . ومع عدم عن صمه . وتكلموا في هذا الباب
حكم وشروطه . وعرفوا في بسدها في حكمه كالأمر . أو الشهادة
أو البين أو الكول عنها أو الاستعاضة أو القرائن .

لقاضي واقفي واجهده والفقير

ابن وصيه القاضي هي . ثم لم أحد المتحاصرين عما عيه للآخر بعد ان
ينسب ذلك إليه . ووظيفة المفتي بيان الحكم الشرعي . حتى مع علم
الخصومة واجهده من بسدها على الحكم . والعمية هو لعالم بالحكم عن

دليله .. وصفات الجميع واحدة ، والتغاير باحثة فقط . والشخص الواحد الجامع للصفات يسمى قاضياً باعتبار حكمه على الأفراد بأحكام خاصة ، ومفتياً باعتبار أخاره عن الحكم ، ومجتهداً باعتبار استدلاله عليه ، وفقهاً باعتبار علمه به .

مصعب القضاء

جاء عن الرسول الأعظم (ص) : من جعل قاضياً بين الناس فقد
دفع بهم سكين

وعنه (ص) : خمسة ثلاثة قاضيان في الإسلام . وقاضٍ في الحجة ، وقاضٍ قصي ياتر بها في الحجة . وقاضٍ قصي ياتر بها في س ، وقاضٍ قصي ياتر علم فهو في النار

وأيضاً : الله يعلو شدة جهنم

وقال الإمام الصادق (ع) : إن عدلاً لم يؤمن (ع) قال لشرع
الشرع قد جلب محلاً لا حجة إلا أني أو وصي لي أو سني
وأما في الجاهل (ع) من حكم في شدة جهنم الله
ع وحل فهو كافر

راحت كفائي

القضاء من فروع الإسلام . وهو من جهاد وادب المعروف وبصرة
الاصول . فانه من بعض مذهب عن كل من اراد ان يكون قاضياً ،
وقد نص الإمام عليه السلام في حصر من لا يؤمن به أهل القضاء
منه . وروى في الحجة

١ - الشروط :

سنة ١٠٠٠ هـ غفل وسوغ من الشروط الأساسية في نصي أمما
 لاسلام فقد سئرو على شريته بقوله تعالى : « ولما يحسن الله للكافرين
 على المؤمنين سوية » - السنة ١٤٠٠ هـ . وقد الامام الصادق (ع)
 « انكم ان يحاكم بعضكم بعضاً في أهل الحور . ولكن انصروا لي رجل
 منكم يعلم شيئاً من قصصنا وحقائقنا . فإني قد جعلته قاضياً . فتحاكموا
 اليه » . وشاهد في قوله : « منكم »

٢ - طهارة المولد :

طهارة المولد ، فقد اشترطها فقهاء ، ودلوا بأن ابن ابي لا يجوز
 ان يكون عصاً . ولكن لا دليل على فوهم من لعن أو لعن شهادة
 صاحب الحور ، حيث قال : « بعدة الاجماع المحكي والا فتص
 العمومات دحوله

وعن فتر من صحة حكمه ، وان لاجماع متحقق وهداً فان هذا
 الاجماع ليس حجة . لما سبق مرات من ان الاجماع عند الامامية انما
 يكون حجة مع عدم أنه يكشف عن قول المعصوم . وعن حرمة بعكس
 وعدم كشمه من قول المعصوم . لأن عنده أنفسهم سئلوا على شريعة
 طهارة المولد أن لا يكون كافر ، وانما سئل غير مقبول شهادة .
 واد لم تمل شهادته معصود أولى وفوهم هذا يشافي مع قوله تعالى :
 « ولا ترد واررة وزر أخرى - الانعام ١٦٤ » .

٣ - الحرية

الحرية ، فقد ذهب جماعة من الفقهاء الى انها ليست بشرط لاصل ولاطلاق ادلة تولى القضاء وشموها لكل من له لأهبة حرّاً كان أو عبداً ، قال صاحب ملحقات العروة له نهي ، قال جماعة بأن حرية شرط ، من باب لاكثر ، ولا دليل على ذلك ، فلاظهر عدم اشتراطها اذا أدل له مولاه ، وقد صاحب الشرائع وعواهر في الحرية ليست بشرط وقال صاحب المسالك في شرح الحرة بحمد دعوى

٤ - الذكورية

الذكورية ، قال صاحب الخوهر ، للاجماع ، ونحديث ، لا يصح قوم وبينهم امرأة ، وفي آخر ، لا تنوى المرأة القضاء .

٥ - العدالة

العدالة ، وهي من أهم الشروط ، ولا يخفى العلم بدورها شيئاً نادراً ما بلغ اجماعاً وصحاً ، وكفى بقول الامام (ع) شريح لا يجلس بحسب هذا الا بي ، أو وصي أو شفي ، كفى به شاعداً ، وقال لإمام الصادق (ع) انقوا بحكومة ، قال بحكومة بما هي للامام امام عادل بين المسلمين ، سي أو وصي بي ، ومن لكلام عن معنى العدالة في باب الشهادات - فقرة العدالة .

ومرّح معناه على ذلك فروعاً ، منها ما ذهب اليه جمع من الفقهاء من ان صاحب الحق لا يجوز له ان يرفع دعواه لقبير المبادل ، حتى ولو يحصل حقه بهذا الترفع ، حيث يولد بذهب هدرأ وصياعاً ،

وإن تحرق بخور ركن حقه . ولا يسئل للحصول عليه إلا
بهذا الترافع

ومنها أن صاحب حق في استطاع الحصول على حقه بدون انترافع
إن غير المدعى . ومع ذلك نرفع إليه . وحكم الحق فلا يجوز له أن
يأخذ بشيء المحكوم به . وإن كان حقه له عملاً يقول الإمام العبادي (ع)
في رويته من حقه . وروى بأحد سحناً . وإن كان حقه ثانياً له .
وعرف بعضهم بين مدعى وآخر . فأرجح أحد المحكوم به بالحق إن
كان عدلاً . ومع أحده إن كان دليلاً . ولم يفرق بين الحكيم في الخيرة
لأن من استسكت بين الأمرين . وحكم بحرم أحد كل منهما
مع كونه حقه

و ما صحح أن لصاحب الحق ما يستعين . لحكم الخائن بالحصول على حقه
في حقه . حيث لا يجد وسيلة سواه من غير فرق بين أن
كان الحق عدلاً أو دليلاً . لأن دفع الضرر عن نفس حائز شرعاً حسب
الظرف . وقد يجب . ولا يتم إلا بالرجوع إلى الخائن . فيكون حائزاً أو واحداً .
أو لأنهم يحرم فهو عن من منع عن دفع الحق . لا على من أخذ
حقه . قال صاحب الجواهر

و هو حصول حقه عن مرجعة الخائن حراً . وهو لا يتعد
الحصم عن دفعه . لأن الخائن . مما كفا بخور الاستعانة بالنظام على
تحويل حقه . ما عدا ذلك . والآنم حينئذ على المصع . ثم استدل
صاحب الجواهر بأن لأمم (ع) سئل عن تعصير قومه تعالى . ولا
تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل . وروى في الحكم . فكتب هو أن نعم
الرجل . صل . فحكم به بالعاصي . فهو غير معذور في أخذ ذلك
الذي حكم به إذا كان قد علم أنه ظالم .

ومعنى هذا أنه معذور في أخذ ما حكم به إذا كان حقه في الواقع .

٦ - الاجتهاد :

الاجتهاد ، وهو محرم وحائز ، ويقوم المحرم على أساس حصول
والتحقيقات والاستنباطات . ولا يصل الى درجة المحرم بآراء بعض
مثل ان اس الرما لا يجوز له ان يقضي بين الناس ، لأن الطاع تعز
منه ، ولعل لا يخفى له ان يتولى القضاء ، لأنه مأثور عنه . . .
أمر قاهر .

ويقوم الجائر على أساس الكذب والخسة ، ذلك بعض قطعي ، مثل
قبح العقاب بلا نسب . وان نسب يوجد بوجود منه وورود برهانه ،
ويخلص بأنه استجراح الحكم الشرعي من مصدره المظنوع به . . .
هذا المصدر النفس أو العمل . ثم يطبق هذا الحكم على مورد

والاجتهاد الذي يستند الحكم من مصدره . ونظيره على مورد على
فيمر مطلق ، ومحتجب ، ولطعن من له منة لاسباب والتطبيق
لجميع الأحكام شرعية دون شبهة ، والمحتجب من يستطيع في بعض
الأحكام دون بعض . وقد اختلف فقهاء في مكانه . فذهب إليه قوم
وأحاله آخرون

وقد درست هذه المسألة ودرستها ، ورجحتها مرات . وكنت
أكثر من مرة ، وفي كل مرة دفن مباحاً فأصل في هذه النتيجة وهي
ان منة الاجتهاد لا تنحصر . وان من كانت له القدرة على استد
بعض كانت له على لكن ، ومن فقد في بكل فقد في بعض

وتفوق يمكن الاجتهاد في بعض الأحكام بالديانة . كمنه
وقت صلاة الصبح بعد طلوع شمس ، ومن شروق الشمس وما بها
والجواب ان هذه المسألة ونحوها ليست عملاً بالاجتهاد ، ولا للتقليد

لأنها من سميات التي تشترك في معرفتها العموم والمجاهل

ومنه يكن . فإن القضاء والافتاء لا يجوز . لا بمجهد المطلق .
وقد صاحب مفتاح البكر في المحل . عشر أبواب القضاء . لا
يكفي لتجزي حرجاً . كما هو مذهب كتاب المسالك . وكتاب الكفاية ،
مضافاً إلى قول الإمام الصادق (ع) : استصروا إلى من كان معكم قد
روى حديثاً . ويظهر في خلال وحرمها . وعرف بحكامها ، فمروا به
حكماً . فأحكام جميع مضاف إلى المعرفة بعيد العموم .

٧ - الضبط

يكون صائفاً . بحيث لا يعلل عليه الدخول والبيان احترازاً من
ضياع الحق على أهله .

قاصي التحكم

قاصي التحكم هو الذي ترضى به الخصمان للحكم بينهما ، ويشترط
فيه ما يشترط في غيره من العدة والاحتياط المطلق . وعليه فلا جدوى
من الكلام فيه . لأن قاصي التحكم هو نوافرت فيه الشروط كاملة خارج التراجع
عنه ، سواء أرضي به الخصمان أو لا ، وإن لم تتوافر فيه الشروط
فلا بعد حكمه ، حتى ولو اتفقت عليه كلمة الألسن والخس والسفهاء

١ لا يشترط عليه العدل والمساواة والمضي ، فقد جاء في متن للكتاب المعروف بابن
الدين : ج ١ ص ٢١٢ طبع ١٣٥٥ . باب القضاء ما نصه بالحرف : « والفاسق أهل الشهادة
مكروه » ص ٢١٢ طبع ١٣٥٥ . وفي روح البدر : ج ١ ص ٢١٦ باب القضاء : « أما تقليد الجاهل
فمضيق مثلاً »

فرضوا وجود قاضي التحكيم في زمن حضور الإمام (ج) ووجود قاص
 حصص منصوب من قبله . أما اليوم فقد نصت بصورة عامة كل من
 توافرت فيه بشروط بعد ان ثبت قوله (ع) : انصروا ان رجل منكم
 يعلم شيئاً من قضائهم . وجعله بكم . فربي قد جعله وصياً فتحاكموا
 اليه .

قال صاحب الخواهر : بشرط في قاضي التحكيم جميعه بشرط
 في القاضي المنصوب عن الإمام عند الاداء أي ما عدا النفس عليه من
 الإمام بالخصوص .

حكم المجتهد

تسام فقهاء الاممية على انه في كل واقعة حكماً يصيبها من اصاب
 ويخطئها من أخطأ . وللمجتهد آخر . وللمصيب آخر . كما في حديث
 الشريف . قال الإمام الصادق (ج) : الله تعالى أزل في امرنا شيئاً
 كل شيء . حتى والله ما ترك شيئاً يدرج فيه العبد . فلا يستطيع عند
 ان يقول : لو كان هذا انزل في القرآن .

وأيضاً قال : ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة .

وقال : في الجامعة كل حلال وحرام ، وكل شيء يحتاج اليه الناس ،
 حتى الارض في الخلد .

وحكم المجتهد لا يعبر الحكم الواسع عن هو عنه . فهو صهر لمجتهد
 آخر جامع للشروط خطأ المجتهد الاول بطريق القطع واليقين . لا طريق
 النظر والاحتياط حار له نصه . واحكم بحلله . واثبت لتوضيح

اذا اختلف مجتهدان جامع للشروط ، احتلها في النظر والاحتياط ،

مثل أن يرى أحدهما أن رواج الست لا يصح من غير إذن انولي. ويرى الآخر نصيحة. حتى ويوم يأذن انولي. ثم حكم هذا نصيحة رواج هذا بدون إذن وبها، فليس. ثم يرى هذا العقد أن بعض هذا حكم. بل عليه أن يترد راجع به. لأن مفروض أن كلاً منهما يعتمد الآخر ولا جهاد في حمل الحوائج والخطأ. فمقتضى هذا بالآخر رجوع لا مرجع. وضرورة الخاصة لا تكون دليلاً على فساد بطريقة خاصة مثله.

وإذا عند الحكم لأول من انصر. وبين ثماني خطأ لا بالاجتهاد وسطر. بل بدليل وطع. كرجوع محصل. أو آية صريحة، أو حديث متواتر، حيث يكون هذا دليل مقضي معاً. الحق عند جميع المجتهدين، بد كذا الأمر كدلت على ثماني. بعض حكم لأول. بل يجب عليه ذلك. وبلايه. أن بعد بعض الحكم هو العلم بحالته للواقع. لا لمخالفته لاجتهاد فلا.

وكذا يجوز بعض الحكم. مع أهم مقتضى حكم للاجتهاد. وهما من دور. ثم عدة. هذا شأن الحكم بالنقد من حكم آخر، أما هو حكم لأحد المحققين من جهة. فلا يجوز للمحكوم له العالم بذلك أن يأخذ بشيء المحكوم به فيما به ومن الله. لأن حكم الحكم لا يعبر الواقع عما هو عليه. بل صاحب الخواهر. والحكم عدداً بعد طاهراً. لا باطلاً، ولا يسبح لمشهود به ما حكم له به إلا مع عدم نصيحة الشهادة. أو الجهل بما لها.

تحاكم أهل الكتاب عند قاضيه مسلم

في كذب الخواهر من اجتهاد حيث فيها يتناسب مع ما نحن بصددته فلخصه بما يلي :

لو تحاكم غير المسلمين عند عصر مسلم فهل يحكم بالحكم دينهم - أو
بحكم الاسلام ؟

الجواب على الفاضي أن يظهر ، فإن كان المتخاصمون دينهم كان
مجبراً بأن يحكم بحكم الاسلام ، وبين الاعراض عنها ، وعدم سماح
الدعوى للمرة لآلة ٤٢ من سورة المائدة : « فاحكم بينهم أو اعرض
عنه » وإن تعرض عنهم فلا يصرون شيئاً ، وإن حكمت فحكم الله .

وسئل الامام جعفر الصادق عن رجل كذب ، سأل حصة
تراجعها الى حاكم منهم ، ولا فقي بينه وبينه فقي عنه ، وحسب
أن يحاكم عند المسلمين ، فقال الامام يحكم الله حكمه الاسلام

وإذا كانا حرس فلا تخت على الفاضي أن يحكم الله ، ولا يخت
دفع بعضهم عن بعض ، كما هي الحال في أهل دينه

وإذا كان دماً ومولاً ، أو حرباً ومولاً وحسب عن مدعيه من
الدعوى ، وإن يحكم بينهما في قول الله ، لقوله تعالى في الآية ٤٩
من سورة المائدة : « وإن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ،
واحدكم أن يقتل عن بعض ما أنزل الله الثالث »

ولو استعدت روعة الدمي على روحها حكم عنه حكم الاسلام

وبالتالي فقد تبين مما تقدم ان عيب عن المسلمين في ديني على صحة
المعاملات التي تخربها الطوائف غير الاسلامة إذا كذب عن دينهم
ما داموا لم يتغاصوا بها ، أو إذا تكلموا عند من يحسب ان حكمهم عليهم
بحكم الاسلام في جميع الحالات ، كما تفصيله عموم الآيات والأحاديث
الدالة على وجوب الحكم بالحق والعدل .

الدعوى

معناها وأركانها :

الدعوى هي مطالبة شخص شخصاً آخر بحق يدعيه عليه ، وقد يكون هذا الحق عبياً ، أو دنيئاً ، أو حياراً ، أو شععة ، أو سوة أو زوجية ، أو جنائية ، وما إلى ذلك .
وأركانها ثلاثة : المدعي ، والمدعى عليه ، والمدعى به ، أما شروط الدعوى فكثيرة ، منها ما يعتر في المدعي ، ومنها في المدعى عليه ، ومنها في المدعى به ، وتنصح عند الكلام في كل واحد من الثلاثة :

المدعي :

تكلم أولاً في تعريفه ، وثانياً في شروطه ، وثالثاً في طبيعته والمدعي هو الذي لو سككت لسكت عنه ، أي إذا ترك الخصومة

• من هنا إلى آخر باب القضاء ومسائله مقلداه بالحرف عن كتاب « أصول الاثبات » حيث لا جديد لدينا نصه إليه ، والفرس أن يجمع أبواب الحققة بكاملها في أجزاء « فقه الامام الصادق »

لا يُجبر عليها ، سواء أُنسب أن دفع الدعوى ، أو سلف إليه حصصه .
 ولكنة أن المدعي هو الملاحم ، والمدعى عليه هو المدفع . ويتفق هذا
 مع ما فعل عن القانون الفرنسي من أن المدعي هو الذي يدعي ضد
 الواقع الذي كان من قبل . ومنه يعرف المكبر ، وأنه الذي يسكت إذا
 سكت عنه . وبأنه إنكاره وفق الواقع الذي يستند إليه الأصل . وقد
 يتحول المكبر إلى مدعى . ولمدعي أن مكبر ، كما لو ادعى شخص
 على آخر بدتين ، فادعى هذا الشخص الوفاء وتسديد ، فيكون مدعياً ،
 ويكلف بالاثبات

المتداعيان :

قد يصدق تعريف المدعي على أحد المتداعيين دون الآخر ، فيكون
 هو المدعي ، والآخر مكبراً . وقد يصدق عليها معاً ، كما إذا اتفق
 صاحب بناية مع شخص على أجراء شقة فيها عديم معين ، وقبل أن
 ينتقل المتأجر وقع الخلاف بينهما على تعيين الشقة . فقال المتأجر :
 هي العربية ، وقال المالك : بل هي الشرقية . فيكون كل منهما في
 مثل هذه الحال - مدعياً ومكبراً في آن معاً ، لأن المالك يدعي وقوع
 الأجر على الشرقية . ويكر وقوعه على العربية . والمتأجر يدعي وقوعه
 على العربية ، ويكر وقوعه على الشرقية . وسمي هذين بالمتداعيين ،
 ودعواهما بالمدعي . وعن القاضي أن يطلق على كل منهما قاعدة المدعي
 والمكر في آن واحد ، ذلك أن يقرر فإن كان لأحدهما بينة دون
 الآخر أحد هما ، وإن كان لكل منهما بينة أحد بأقوى البتين . وإن
 تساوتا في القوة سقطتا ، وعاد كل شيء إلى ما كان قبل لأجر ، أي
 يحكم القاضي بفسخ الأجر من الأساس .
 وإن لم يكن لهما ، ولا لأحدهما بينة عرص القاضي عليها البتين .

فإن حذف أحدهما . وكفى الآخر أحد يقول الخاف ، وإن نكلا .
أو حذفاً معاً من الآخر . كما في عدد ثاوي الستين .

شروط المدعى

بشروط في المدعى أموراً

١ - العقل ، ودليل هذا الشرط البدية والضرورة

٢ - لنسوح فلا نسبح لدعوى من الصبي حتى ولو كان مميراً ، لعدم صحته لأقر به . ولا حجب للصبي وهو الصبي كصم في ملحقات لعروه . نسبح منه بعض ادعاوى ، كما لو ادعى ان شخصاً اعتدى عليه ، واعتصبه نفسه ، أو جنى عليه بالضرب ، أو ضربه ما في يده من مال أو مباح . خاصة إذا خيف فرار المدعى عليه ، ونعويت الحق على الصبي . أحل دا ثبت حقه لا يسلّم اليه ، بل إلى وليه والذي يراه . عسبي لميز يملك جميع التصرفات التي تعود عليه بالنفع والانصاح . وبسبب الولي حاكماً كان أو غير حاكم ان يبطلها ، لأن شرط نسوح والارشاد انما أخذاً كوسيلة إلى مصلحة الصبي ، لا غاية في نفسها . وهذا الرسول لأعظم (ص) رفع القلم عن الصبي ، حتى يسبح ، أراد به رفع المؤجده والعمات ، تصرف النظر عن صحته بمطلاته أو بطلانها

ولست أتهم لماذا لم يصر الدعوى من الصبي المصر ، إذا كان بغوى
على المرافعة والمدافعة بأكمل الوجوه ولغرض من أيا نصبي ، أو

١ من طرف ما مرأت في شروط سماع الدعوى ما فصل من القانون الانكليزي المعروف بـ ١٤
اعتزل من عدم سماع الدعوى كلية من أكثر من رفع الدعاوى الباطلة و فوجد في وجهه
جميع ايرادات المحاكم الا نادى حاض من القضاء يسمح له بتقديم الدعوى .

وصيه مدبر وأسرف في ماله ، حتى أوشكت أن يتلف كله ، أو حله .
ولم يرفع الدعوى عليه أحد . فهل تترك للولي أو الوصي . يتأدبا في
الهي . ولا تقبل الدعوى من دعوي المبرر عليها القادر على المحافظة على
حقه . لا تقبل منه ، لأنه لم يرفع لیس المحددة ٤ . وليس من شك أن
الدين والعقل يحتمان قبول الدعوى منه . ويدعاه له الخريفة انكساره في
الادلاء بما يشاء . كما يحتمل على المصبي الحث والتدقيق والمحصن مدعى

٣ - أن يكون رشيداً . فلا تسمع الدعوى من السفيه المحجر عليه .
إذا استدعت التصرف بأمواله . ولا تسمع منه ، كالدعوى الإعداء عليه .
وما إليها .. وما قصده في النصي بقوله في السفيه من أن تصرفاته انفعلة
نافذة منها كان نوعها .

٤ - أن تكون الدعوى لنفسه . أو لمن له الدعوى عنه بالولاية .
أو الوكالة . أو الوصاية . أو قیمومة . أو الأمانة . أو الخطة .
وبكلمة . يعني أن يكون المدعي صاحب علاقة بحق من الأئمة . أما
إذا كان أحسباً من كل وجه فلا تقبل دعواه . وتسمى مثل هذه الدعوى
تزعيمية

٥ - ذهب جماعة من الفقهاء إلى أن من حملته ما شرط في مدعى
الدعوى أن يكون المدعي حراً مأياً بدعوه . فلا تسمع منه أن كان عبداً .

١ - مله إليه أن يدعي شخص على غيره بدعي ، وأنه مدعي . وحرام . خلا حياً بغير
أن ثبت فيه مدعيه . يعني ، وأنه شهود على قومه ، منه واجب . هذه ، أن يرفع الدعوى
لدى القاضي براءه منه خيب ، وكذا في دعوى على صديق به نائب . ومن سبه له به نص
أن يفرط الولي ، أو الوصي بأبيه . يكون عليه ، فلا تحبب أن يرفع عليه . المدعي بغير
الاحسان والمعرف ، لا يقصد التلايه والتشهير . حرر به وبه . والمدعي . بسمع
الدعوى منه . أن لا يأنه . يعني أن يأنك ساء على حال . فيصدر عليه حر . فلا . بغير
الدعوى عليه . لآنك مسؤول عن ذلك .

أو محملاً. ومن آخرون. ليس المحرم شرعاً بل يكفي مجرد خصومه،
 وإن كان معها أهل. أو الوهم وهذا هو الحق. خاصة إذا لم تكن
 نواصة انتداع عليها من فصل مدعي. كالقتل والسرقة. واليهود
 بالأمانة. وما إلى ذلك.

وظيفة المدعي

انفتحت جميع سرلع : قديمها وحديثها ، الوضعية والمساوية ، على
 ب سنة على من دعي ، واليمين على من أنكر ، فإذا ادعيت على
 شخص دعي ، حمله عليك أن تقيم الدليل على ذلك ، لأن الأصل
 براءة المدعى حتى ثبت العكس . قال صاحب الجواهر : الأصل دليل
 قوي . وخروج عنه بدح أن دليل قاطع . فإذا أثبت الدليل على
 المدعى . ودعى عند الوفاء يصير مدعياً ، وعليه عبء الإثبات ، حيث
 انعكس الأصل . وحكم مدعى مدعى بعد العلم بوجوده ، حتى يعلم
 ب براءة المدعى .

وليس معنى : عن مدعي سنة . وعنى مكر أبس . أن بيعة
 لا تفصل من مكر خلافاً ، من تسمع منه في بعض بصر ، وذلك إذا
 حج بكي . لأن الأثبات يعتبر عنها حقوقه . الحدود بيعة انعكس
 ومثل ذلك ، مدعي . أنه عن رجل أنها زوجته الشرعية ، فينكر ويقم
 سنة عن . وحقه شرعية غيره . أو يدعي شخص على آخر أنه أئلف
 ماله . فقم المدعي عليه سنة عن أن المثلف غيره ، لا هو ، لإطلاعه
 على ذلك . فما إذا لم ترجع سنة أسكر أن الأثبات فلا تسمع منه ،
 لأن بيعة عن بكي لمحصن مستحقة في دأها ، ومن يدعي بعم أن يريد
 مثلاً . لم يفرص ملاً من حده . أو غيره .

المدعى عليه :

بشروط في المدعى :

١ أن يكون عاقلاً مدعياً . ومن كان به حق على مجنون أو صبي أقام دعوى بوجه ثوبي . وبأن على ما حتره يجوز للمدعى أن يدخل لصدي في الدعوى المقامة عليه . حيث يشترك مع الأب أو الوصي في الدعوى ، هذا إذا كان الصبي ممبراً قادراً على المدافعة

٢ قد يعرض الإمامية يجب أن يكون المدعى عليه معيماً بالذات ، فلو قد المدعى سرق مالي أحد هذين لا تسمع منه ودعاه المحققون منهم أن صحة السماع . وعدم اشتراط التمييز ، غير أن القاضي يحفظ الدعوى بجميع نواحيها ودلتها . أي أن يعرف المدعى عريمه بالذات ، وجوز الدعوى على الغائب . وبإزاء ما له في قضاء دينه بعد ثبوته ، ولكن لا يدفع من الدائن لا كفضل ، ويكون الغائب على حقيقته

المدعى به

بشروط في المدعى به

١ أن يكون معلوماً . فلو ادعى شخص على آخر مجهول كما لو قال لي عنه شيء ، أو ثوب ، أو كتاب لا تسمع دعواه ، حتى يذكر كل الصفات المميزة لأن الحكم تابع للدعوى . فإن كانت مجهولة يكون الحكم كدعوى . وينعبر التعبد . واستثنى الفقهاء دعوى الوصية بالمجهول لأن الوصية به جائزة ، ولو ادعى شخص على الورث بأن مورثه أوصى له شيء ، تسمع منه ، وهذا أقام لينة

عني صدق دعواه ترك الخيار للورث في التعيين . وبقبل منه أقل شيء .
١ . ثم ، كتوب ، أو عصا ، وما إلى ذلك .

٢ . ان يكون وقوع ادعى به معقولا ، فلو ادعى من لا يملك
شيئاً عن آخر انه افترض منه مملوك لبيبة أو ما أشبه . لا نسمع
بدعوى . وكذا لو ادعى الأصغر على الأكبر منه سناً انه ولده ، أو
ادعى الأعمى انه رأى الهلال .

٣ . ان يصح تلك المدعى به ، فهو ادعى بدس منه انهار . أو
الربا ، أو أي شيء محرم لا تسمع الدعوى .

٤ . ان تكون دعوى متحقة ، فلا تسمع إذا كانت عقيمة ، كما
لو تنازع اثنان في مقدار مساحة الكرة الأرضية ، أو الشمس . وكذا لو ادعى
شخص ائمة قبل شخص ، لأب غير لائمة في هذه الحال ، حتى ولو
اعترف للمدعى عليه . وحرر صليح لسماع الدعوى هو ان المدعى عليه
لو أقر بما يدعيه حوصه لأرم ولأده . وان يكون هناك طريق لفصل
الخصومة على مدير اصرار المسكر على الإنكار . فإذا افترض ان المدعى
عليه لا يبرم شيء . أو أقر واعترف فلا تسمع الدعوى . وكذا لا تسمع
إذا ثبت بوجه توصي . أو وكيل إذا لم يكن للمدعى ثقة . لأن أقرهما
لا يبرم حتى توصي أو وكيل . وسبب لا تنجح عيها نساء . وعلى
هذا من كان . حتى على عاتق فلان كانت له بنة رفع دعواه إلى
المدعي . وأب . ، والا أوجاً حقه إلى يوم يبعثون . وكذا من كان
له دين على من لا يدعي على الورث انه يعم ناديه . وحينئذ
تتجه اليقين على الوارث بنفي العلم بالدين .

والثاني . هو من الدعوى ما لا تغل بحسبها ، كدعوى المحار .
ودعوى عقيمة . ومنها ما لا يغل الاثبات صده بحال ، كمن يدعي

الاسلام ومنها ما يحمل لآثار معها وعيها ، ويأتي التفصيل .
وتعرف التي تحكي لأعداد عدها ثلاث في مقدمه - ع والسماح هي
لأفراد وكثرة وعدها ش . و . . . والعرف والاستقصاء ،
وغيره وسيس . وسمى هذه الصور لآثار

الاقرار

السكوت :

منى تحت الدعوى بجميع شروطها طلب القاضي من المدعى عليه
الجواب ، وهذا بدوره إما ان يسكت ويمتنع عن الاجابة ، وإما ان
يجيب بغير العلم بالواقعة ، ويقول لا أعلم شيئاً ، ولا شيئاً ، وإما
ان يجيب بالإنكار ، وإما بالاعتراف .

واختلف فقهاء الامامية إذا سكنت المدعى عليه ، فهم من قد :
بحسب القاضي ، حتى يجيب . لأن كل مدعى له حق الجواب عن المدعى
عليه ، كائناً من كان خاصة في مقام الترافع ، وقد امتنع عنه ، فسد
حسبه وحده في الحديث . وان الرجل يخس اذا انتهى على عرائمه .
وليس من شئت ان المدعى غريم للمدعى عليه وقد حاول بامتناعه عن
الجواب الالتواء والمهاطلة

ويلاحظ على هذا القول بأن في الحسب مماثلة أيضاً . لأنه يوجب
التأجيل ، وهو صبر على المدعى ، وقد يؤدي ان يصيب حقه كلية .
وقال آخرون ان على القاضي في مثل هذه الحال ان يقرب للمدعى

عليه : أجب ، والا أعترك ماكلاً ، وأرد البمين على المدعي . فإن
أصر على السكوت طفق عليه القاضي حكم الماكل . وحكم للمدعي بعد
ان يحلف اليمين .

ولأولى ان يترك تقدير ذلك إلى القاضي ، فقد يرى من ظروف
الدعوى وملاساتها ان يعتبر الساكت ماكلاً ، وقد يرى تكليف المدعي
بالاثبات .

نفي العلم :

إذا قد المدعي عليه لا أعلم بأن هذه الدعوى حق ، أو باطل .
فمن القاضي والحال هذه - أن يسأل المدعي هل تصدقه في دعوى
الجهل ، أو تكذبه ، وتجزم بأنه يتجاهل ؟

فإن صدقه فلا تسمع الدعوى إلا مع الية ، حيث لا يمكن فصل
الخصومة إلا بها ، لأن البمين عن نفي الواقع لا تنح عن المدعي عليه ،
لجهله به ، وكذا البمين عن نفي العلم ، لأن المعروف ان المدعي يصدق
عليه ، ولا يمكن رد البمين على المدعي ، لأن لرد فرع عن نوحها
إلى المدعي عليه فيحصر طريق الاثبات اذن بالنسبة لا غير

وكذا يكون الحكم بوقوع المدعي : وأن أيضاً لا أعلم من يجهل
المدعي ، أو يتجاهل ؟

أما إذا ادعى عليه العلم بحقه ، وقال . به يتجاهل ، وليس بمجاهل ،
فهو ، والحال هذه ، تحبسه عن نفي العلم ، فإن يكن المدعي عليه عن
البمين والرد معاً حكم عليه ، وإن حذف لم يحكم عليه بشيء . ولكن
الدعوى لا تسقط بهذه البمين سقوطاً نهياً . من مؤثراً بحيث إذا توفرت

النسبة المدعى مددته حاز له اقامة الدعوى من جديد، والادلاء ببسته،
 د مددته مددته لم يحلف على نفي ما هو . بل على
 " نفي مددته وهو يعنى الدعوى . ولا يعنى من لاساس

هذا اذا سكنت المدعى عليه : أو اجاب بنفي العلم ، أما اذا أقر .
 وكان حازر النصف فحكمه عليه بقرره ، وعقد فصله مستقلاً عن
 الاقرار ، والمقرر ، والمقرر له ، والمقرر به ، فراجع

الاقرار بحق الغير :

الاقرار حجة على المقر وحده ، وهو الذي يؤخذ به دون غيره .
 فلو راع شخص غيباً من آخر ، وبعد ان تم ائتماره ثبوت ، وقال :
 كنت قد اشتريت العين من قتل ، فدفع الذي حصل مع غيري باطل
 لا أثر له . ود صدقه النسخ ، وأقر له سبق ائتماره فلا يثبت في اقراره
 لأن لأحد به يستدعي انتزاع المبيع من يد المشتري . والموقوف ان
 الاقرار لا ينعذ بحق أحد غير المقر

، فمن هذا مع اعوان وضعه احداثه التي نصت على . حجة
 الاقرار قاصرة على المقر وحده .

وكذلك لو أقر مددته مددته في مظهر من رده . أقرت أقرت
 ست وجه شرعه له ، ورت هي روجه لعمرو لأنه عقد عذبه من
 قبل ، إذ الأخذ بأقرارها يتفق مع حق ريد . نحن . و ما ريد .
 أو طمعه . د أن عمرو عملاً باعتزها بعد أن رت ائتماره

بين الاقرار والنية :

ذكر الشهيد الثاني في المسند ، وسيد كظم في الملحق ، ان
الاقرار يفترق عن النية

أولاً - ان الاقرار حجة قاصرة على المقر فقط ، والنية حجة متعددة
على الجميع مثلاً - إذا أمر أحد الورثة بدين على موته لم يبر
هذا الاقرار الا على المقر ، بخلاف ما لو ثبت الدين بالنية ، فإنه يبري
على جميع الورثة

ثانياً - ان الحق يثبت بمجرد وقوع الاقرار بدون توفيق على حكم
الحاكم ، بخلاف نية ، فإن الحق لا يثبت بمجرد حصولها ، بل لا بد
من حكم الحاكم . وبكيفية ان الاقرار حجة بعبء ، والنية حجة بحكم
الحاكم .

وقيل صاحب الجواهر في أول باب الحد ان حجة جاء من غير
المؤمنين على (ع) ، فأقر بالسرقة ، فقال له أقرا شيئاً من ثيابك ؟
قال نعم ، سورة الفقرة . فقال له قد وهب لك سورة الفقرة .
ثم قال الإمام إذا دعت النية فليس للإمام ان يعصو ، وإذا أمر رجلي
على عصيه ، فذلك ان الإمام ، ان شاء عصاه ، وان شاء قطع . وهذا
مرفق ثالث

لا انكار بعد الاقرار :

اشتهرت هذه الكلمة على ألسنة الشريعة وعبرهم ، وفهم منها البعض
ان كل انكار يأتي بعد الاقرار فهو مردود اصلاً ، ولا توقف ، حتى
اهم ذهبوا الى ان من قال هذه العبارة يريد ، بل لعصرو حكم عبه

بإعطاء العين لرمد ، ونظما لعمرو . بل ولوا . لو استمر الاصرار
الى الألف ، وقال . بل لولد . بل لسعيد الخ وحب ان يعرف لكل
واحد ممن تعلق باسمه الدل كمالاً . وهذا كما ترى لا يرتكر
على أساس معقول .

واباح يستدعي . اذا أقر الشخص ثم أنكر . ان ينظر فإن لم
يذكر شيئاً لانكاره . ولم يدع معه شيئاً كلية ، أو ادعى أمراً غير
معقول . ان كان الأمر كذلك فالواجب بقضي ان لا يثبت اليه ، ولا
الى انكاره . إلا في صورة واحدة ، وهي فيما اذا أقر ان يوجب الرحم
كالزنا ، ثم أنكر ، فحينئذ يسمع منه الانكار اطلاقاً ويسقط عنه الحد ،
وان لم يذكر السبب . باتفاق الفقهاء .

وان ذكر شيئاً للانكار ، وادعى شيئاً ممكن الوقوع نصب المعتد ،
كالصورة المتقدمة . وهي اذا اعترف بالبيع والقص ، ثم أنكر لمقص .
وقال اعترف ثقة مي بأن المشتري سيدهم الثمن بعد الاعتراف

ركذلك اذا اعترف الوارث بدين على أبيه . وبعد أمد عدل عن
اعترافه مدعي ان اعترافه كان شيئاً على علمه بأن أمه كان قد استدان من
المقر له ، وبعد لاعتراف وجد بين أوراق أبيه اشعاراً من الدائن بالتسديد
والوفاء ، أو وجد ان أمه قد كتبت في دفتره اخص انه سدد المبلغ
بكامته . فتسمع الدعوى ، والحال هذه . وعلى مدعيها الاثبات

وبكامة ، ان الاقرار حجة على المقر ما لم يعلم بكذبه ، أو تقم
حجة شرعية على خلافه . فإذا قامت الحجة على عكسه ، أو علمنا بكذبه .
يكون لاقرار لموا ، ومن ه انفقوا على عدم الأحسد بإقرار من أقر
ببوة آخر في مه ، أو يعاربه فيها ، حتى ولو صدقه العرف الآخر ،
لأن الواقعة محال في ذاتها .

وقد انعقد الإجماع قديماً وحديثاً على أن الشرط الأساسي لقول الدعوى

ان لا يكسبها العقل أو الشرع ، أو ما جرت عليه العادة .. وكذلك
إذا قامت لبينة اشرعة على أن الاقرار قد بني عن الخطأ ، أو الاكراه ،
وما إلى ذلك .

ادن ، فالانكار بعد الاقرار لا يرد في جميع أنواعه وشق صورته ،
ولما يرد اذا كان انكاراً محضاً غير مقترن بدعوى ممكنة ومعقولة . أما
إذا اقترن بدعوى تجمع كل ما يعتد فيها من الشروط ، فيكون مقترناً
من جهة ، ومدعياً من جهة أخرى يطلق عليه جميع أحكام المدعي ،
كمن أقر بدين ، ثم ادعى الاكراه على الاقرار .

ولكن الفقهاء استثنوا من ذلك ما لو أقر بالولد ، ثم ناه ، وانفقوا
على ان مثل هذا الذي لا يسمع بحال ، حتى ولو ذكر له ألف سب
وسب . وبما ذلك على قاعدة كلية ، وهي ان السب بعد ثبوته لا
يروى إطلاقاً . وأسندوا هذه القاعدة الى قول الامام اذا أقر بالرحل
بالولد ساعة لم يتف عنه أبداً .

ولو انعكس الأمر فأقر بعد أن أنكر ، فقل منه ، لأن الاقرار بعد
الانكار لا يراحم حق المدعي . بل يتحقق كل الاتفاق ، انعكس الانكار
بعد الاقرار ، فانه يراحم وبضاده . بل قد صاحب العروة لو تقي في
باب لرواح . لو ادعت امرأة على رجل بأنه روحها ، فأنكر ، وحلف
ليس الشرعية . ثم رجع عن انكاره الى الاقرار ، يسمع منه ، وبحكم
الزوجة بينها اذا أظهر علواً لانكاره .

وإذا قال قائل هذا الذي من الرأى فلا نسمع منه لأن الأصل في كبر
مولود ان يلحق شرعاً بمن أولده . حتى يثبت العكس . وان عن النوالد
موجب هذا الأصل . حتى نرية الولد ومعفته . وقوله من الرأى
يشهد مع هذا الحق ، فيكون امرأته . أو أشبه بالاقرار بحق العبر ،

فيلقي هذا ، اذا جهما الواقع ، ولم نعم هل هو صادق في قوله ،
أو كاذب ؟ أما مع العلم بصدقه فلا بد من محال من الأحوال

الاقوار بالزنا والمبرقة :

اتفق فقهاء لامية على ان الزنا لا يشترط فيه امره وحده ، سواء
أكان من الرجل ، ثم المرأة ، بل لا بد من تكراره أربع مرات ، مع
كمال المحرم بالزوج والعقل والاحسان والخبر واستدلوا بأن رجلاً اسمه
ماعر بن ماث جاء إلى سون انه (ص) ، وقال له : قد رزيت ،
فأعرض عنه ، ثم جاء من شعبة الأيمن ، فقال مثل الأول فأعرض
عنه ، ثم جاء ، وقال مثل ريث ان ثم أربع مرات ، وعندها قال
له امي أنت حنون " قال لا قال بعثت فقلت ، أو عرت ،
ونظرت " قال لا قال : أنكتها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب
ذلك منك في ذلك منها " قال نعم قال كما يصيب المروء في
مكحبه ، وألثرت أبي احسن في شر " قال نعم قال أندري
ما الزنا ؟ قال : نعم ، "يب منها حراماً ما يأتي لرجل من امرأته
حلالاً " قال ما يريد به حنون " قال أريد أن تطهرني ، فأمر
به فرحم

وان دل هذه المداورة عن شيء فأول ما تدل عليه ان الله جل وعمر
لا يحب ان شيع الساحنة من ، سواء كان المشع والمديع فاعلمها ،
أم عمره ، وسواء أكان حياً أم مائلاً كما انها تدل على ان الاقرار ،
وب كان سد لأدله في يود مدسه لا انه قد يكون أصعبها في المواد
الختانية ، وهذا ما نصت عليه بالصيغ القوانين الحديثة .

والمفهوم أيضاً عن به هو " كبر بعد ان أقر معط عنه الخلد ، وعلى هذا

يكون الحد في يد المقر ان شاء أقدم على الانتحار ، وان شاء أحجم
وأبصاً انفقوا على ان المقر هو تاب فالأمر بيد الإمام ان شاء أقسام
عليه الحد ، وان شاء عفا .

وأبصاً اتفق الإمامية على : كل ما يوجب الحد - غير برون -
كشرب المسكر ، والسرقة واحذف لا أقدم فيه الحد على المقر إلا بالاعتراف
مرتين مع العقل والدعوى والاحتياط . واداً أنكر بعد أن أقر فما يوجب
الحد غير الرجم فلا يسمع منه . وإنما يسمع الإنكار ، إذا أقر ما يوجب
الرجم دون غيره .

الكتابة والقرائن

ان الكتابة في الإثبات أهمية كبرى في القوايين الوصمية ، حتى قال بعضهم ان الأصل في الإثبات أن يكون بالكتابة الا ما استثنى ، بل ان الديون غير التجارية . لا تثبت بأي طريق الا بالكتابة إدارات من منع معين .. وهو عشرة حبيبات في القانون المصري ، وحمول ليرة في القانون اللساني الا اذا ثبت وجود مايع أدسي ، أو مادي من الكتابة ، أو فقد الدائن السد ، لب يمحى عن ارادته .

وبكلمة .. إن المشترع الزمي قد اعتر ان الكتابة هي الأصل والماعدة في الإثبات ، وحمته في ذلك ان شهادة الشهود عرصة للحطأ بصعب الذاكرة ، وعدم الدقة ، كما انها عرصة للمحابة والانتقام ، والرشوة ، وساد الدم ، وقلمبالغة ، وما إليها .

القرآن وكتابة الدين :

وهذا يتفق من بعض الوجوه مع ظاهر القرآن الكريم ، وهو قوله

١ . ولاحظ بعضهم مل ذلك بأن الكتابة أيضا مرصنة للتزوير .

نعالى فى الآفة ٢٨٢ من سورة القرة

١ يا أيها الذين آمنوا اذا تدبىتم بدين أى أجل مل مسمى فاكثروه ،
وليكب بكم كاتب بالعدل ولا ياب كانب ان يكب كسها عنه الله
فليكب وليمل الذي عبه الحق وبتق الله ربه ولا يحسن مه شأ فان
كان الذي عليه الحق معها أو صعباً أو لا يستطع ان يمل هو فليمل
وليه بالعدل وامشهدوا شاهدين من رجالكم وان لم يكونا رجلي فرجل
وامرأتان ممن ترصون من الشهداء ان تمل احدهما فتذكر احدهما الأخرى
ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا ولا تساموا ان نكتوه صعباً أو كبراً
إلى أحله ذلكم اقط عد الله وأقوم للشهادة وأدى الا تزنوا الا ان
تكون نخارة حاصرة تدبروها بكم علبس عليكم جاح الا نكتوها وأشهدوا
اذا تابتم ولا يصدر كاتب ولا شهيد وان تعملوا منه عسوق بكم وانفوا
الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم .

واذا قارنا بين هذه الآفة الكريمة ، والقوابس الوصية بخرج بالسيعة
التالية :

- ١ ان كلاً منها أمر بكتابة الدين بمحاطة على الحق
- ٢ ان المشرع الرمي استثنى الدين القليل ، أما القرآن الكريم فلم
يعرف بين الدين القليل والكثير ، لأن كلاً منها حق ، والحق لا يتحرأ
بخاصة في وجوب الرعاية والمحافظة .
- ٣ ان كلاً منها لا يرى بأساً بترك الكتابة في المواد التجارية ،
لأن طبيعة التجارة تستدعي سرعة المعاملة ، ولكن القرآن قيد التجارة
بالحال ، أي ان يكون البيع بالتق لا بالسيعة ، والقانون لم يعتر هذا
القيد .

٤ - ان كلمة منها اعتر وجود شاهدين على الكتابة

الفقهاء والكتابة :

ومنها يكن . من أكثر فقهاء المذاهب لم يوجد كتابة في الدس .
ولا في البج . وما له . وحلوا الأمر بالكتابة في الآية الكريمة على
الاستصحاب . بل ان كثيراً منهم لم يتعرض في دس الذين لحكم الكتابة
سلباً ولا إيجاباً .

وقال : أحد نشأت في كتاب رسالة الاثبات . : ان علماء
الدين قالوا بسبب قد أثرت عليهم حس دمة الدس في عهدهم ، وتدينهم
شهوداً كانوا ، أو متعاقدين .

وهذا التوجيه عريب جداً . لأن مجرد حس الطس بالناس لو
اقتصر وجوده آنذاك - لا يكون عند علماء المسلمين مبرراً لتأويل
القرآن ، وصرف آياته عن ظاهرها . اذن لا بد ان يكون السبب شيئاً
آخر ، وهو ان لزوم الضرر والخراب من حصر الإثبات بالكتابة ، وأما
وجود حديث من الآية ، وأما عبر ذلك . وابتأ كتاب السبب لقولهم
بالدب فليس من قصدها في هذا المقام - ان يتعرض لوجوب الكتابة
أو نفيها ، وأما عرصاً الاول ان تتكلم عن مدى تأثير الكتابة في الاثبات
بعد وجودها عند الفقهاء .

والكتابة كما هي ليست شيء عدهم يعتمد عليه ، لاثبات الحق .

١ قال صاحب مجمع البيان في تفسيره : واستشهدوا شاهدين من رجالكم . يعني أشهدوا على
المكتوب رجلين من رجالكم . وقد اعتر القانون وجود الشاهدين في تحرير العقود الرسمية ،
تماماً كما صرحت الآية الكريمة .

لأن المدعى عليه أن اعترف بها دعت في باب الإقرار . وإن أنكرها
وكان عليها شهود يشهدون بصورها منه كانت شهادة دلائل . لأن
الكتابة تحت الإقرار . وهي المرتبة الثانية في التوصل للدلالة على ما في
النص ، كما قال صاحب الجواهر

وإن كانت بلا شهود ولا اعتراف أمدها لدعي ، ولم يعتمد عليها
وقال صاحب المسند : لا تأثير لشهادته رؤية شاهد حظه وحاشته
إذا لم يتذكر الواقعة ، وإن أمن التزوير بلا خلاف أو لم يكن معه
عدل آخر .

القربة والكتابة المحررة :

هذا ، وقد ذكر الفقهاء أن نوات إذا وجد بخط موثقه وصية .
أو كياً فيه من مكتوباً عنه هو وديعه مملان ، أو وجد بخطه على
كتاب له وقف^٢ ذكروا أن هذه . وما بينهما ، ليس بشيء إلا إذا
أمر بها الكاتب من موثقه . أو علم التوثيق بصحتها عملاً فاعلاً . فأنوا

١ وهذه هي المسألة التي أوردتها في أول باب الوصية : « ضرورية » حيث سواها لأن
كلامه قال ، بل الكتاب تحت الإقرار ، وهي المرتبة الثانية في التوصل للدلالة على ما في النص ،
تتكون أولى من الإقرار . وذكرنا في باب الزواج لفقرة « الفسيلة » رقم ١ أن نسبة عدم
مبارة في المستند تشير بأن الزواج يقع بالكتابة إذا كانت واضحة الدلالة

٢ بل هذا صاحب « معجم الفروع » في شرحه « قوله » . « به » . « في ركنه »
ورقه أن هناك التلافي وقت لا يحكم بوضوئه ، وإن حصل نقص وإبصار ، وإن كان
خط لم يت وسامه ، لا يجب أن يكتب ليحمله وفقاً له في ذلك . « وعن موثقه السيد في
ص . وجود الخط بدون نقص وإبصار . « وعنده » . « حصل نقص مائة » . « كتاب
وأنه » . لأن ظاهر الأفعال حجة كظاهر الأدلة . « كما اعترف السيد بذلك صراحة في الفروع
الوثيقة ص ١٠٥ : طعة المردن

هذا . لم يشيروا الى ان للحاكم ان يحكم بهذه الكتانة ، ويعتمد عليها .
وان دل هذا على شيء فإما يدل على ان الفقهاء كانوا وما زالوا
يتوقفون عن الحكم بالأمور والاعراض امتداداً الى كتنة لم تثبت بيسنة
ولا بإقرار .

الفرائض :

أما الفرائض فلهيئة شرعية ، وهي التي نص عليها الشارع صراحة
وأوجب على الحاكم العمل بها احتكاماً . سواء أحصل منها العلم ، أم لم
يحصل ، كالإقرار واليئة والبد .

وسمى الفرائض التي ترافق الدعوى ووقائعها ، ونسمى الفرائض
الموضوعية ، وهذه على نوعين .

الأول ما يحصل منه العلم بالزوم العمل ، لكن من اطاع عليه ،
كأنما من يكون ، كي لو ادعى سان بأن هذه الدابة ملك له مدسنة ،
ثم دلت عليها على أقل من ذلك أو قاب ان هذه الدابة التي في يده
ريد اشتريها أو من عمرو ، ثم ظهر ان عمرو لم يملك دابة مدسنة حياته ،
وم ان هذه من الفرائض التي يحصل منها القطع ، بكل اسان بدون
استثناء . وس من شك أنها حجة متعة . ولكن السر في اثناعها
وعنده في العلم ، وليست في ذاتها ، وعنه تدخل في فصل العلم
والقصاء الذي يأتي الكلام فيه

سوع الثاني فرائض الموضوعية التي لا يحصل منها العلم والحكم ،
وهذه ليست شيء يعتمد عليه الحكم والقصاء ، ولكنها قد تعزز وتدعم
أصلاً من أصول الاثبات . كالخصوصية شديدة بين فتييل ، وبين المشهود
عنه بالقتل ، خاصة إذا كان قد قتل مؤثراً ، وبه وبين الفتييل ثار ،

وكوائق الشهود عليه بالسرقه .

وقد تصعب هذه القرائن . ونوهن أصل اللغات ، أو نوحب الزيادة
في التثبت والتحقيق ، كمن عرف بانقدامة والوداعة يشهد عليه بالخريجة ،
أو كالصعب الحنن يشهد عليه بما يحتاج الى قوة وانقدام ، وما إلى هذه
من القرائن التي لا يلفها الاحصاء .

ما نسب الى الإمام :

قدما ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بالقرائن إلا اذا حصل منها العلم
باللزوم العقلي مع انه قد نسب الى الإمام أمير المؤمنين (ع) أقصبة مستنداً
فيها الى قرائن لا تستدعي العلم ، من ذلك انه مثل عن رجل قاء الحمرة ؟
فقال : ما قاءها ، حتى شرها .

ومن شك في نسبة هذا الخبر الى الإمام ، اد من الخائثر ان يكون
قد شرها حاملاً بأنها حمرة ، او للتداوي ، او أكره عليها وقد ثبت
بالتواتر عند الشيعة والنسبة عن الرسول الأعظم (ص) : ان الحدود
تدبر بالشهادات ، ومن هنا اتفق الجميع على انه لو ادعى شيئاً من ذلك
سمع منه وسقط عند الحد .

وان صححت نسبة هذا الخبر الى الإمام فلا بد من حمله على ان الذي
قاءها قد ثبت انه شرها من دونه غير ، أو ان الإمام تعرض للشرب
نفسه ، بصرف النظر عن الحد .

ومن ذلك ان امرأتين تنازعتا في علام ، وادعت كل منهما انه ودها ،
وحين دفعنا النزاع الى الإمام امر باحصار صيف ، وقال : ان لم تقولوا
الحق قطعته شطرس ، واعطيت كل واحدة شطراً ، فرضيت احدهما
بقطعه ، وأت الأخرى قائلة : دعوه ها .. فأعطاه هذه . حيث اكتشف

من عدم رضاها بقتله بها الأم ، ومن رضا تلك أمها عربية عنه
وهذا الخبر أئيد عن الوقع من مائة . وان صح فيحمل على ان
الإمام قد حمل المرأة بذلك على الإفراز او انه اكتشف من رضاها بقتل
الولد وحالتها خاصة اقراراً منها بأنه ليس بولدها . وعليه يكون حكماً
خاصاً في قضية خاصة لا يتعلق إلى غيرها .

الشهادة

البينة على المدعي :

اتفقت الشرائع السماوية والوضعية على ان البينة على من ادعى ، وان
اليمين على من انكر .. ولكن اذا كان للمدعي بينة حار له اتمامها ،
وتحليف المنكر ، اي انه محبر بين اقامة البينة وتخفيف حصمه . وكذلك
المنكر محبر بين ان يحلف اليمين ، او يقيم البينة على براءته ، ان أمكن
سماعها ، كما اذا رجعت الى الاثبات بالقاضي - دون - غير محبر
في ان يطلب البينة من يشاء ، ويوجهها الى من يشاء . بل عليه أولاً
وقبل كل شيء ان يغير بين المدعي والمنكر . ثم يُعهم كلاماً ما يطلب
منه ، فإن انكر المدعي عليه قال للمدعي . عليك البينة ، ولك اليمين على
نصحتك مع علمها ، فإن أتى شاهدين . وعرف عدائتها بالثجيرة أو
التركية واتفقت شهادتهما ، ووافقت المدعي به قال للمدعي ان كان
صديق ما يقدح في الشهادة فيه ، فان سأل الامة ان امهله ثلاثة ايام
فان لم يأت بشيء معقول حكم بما تستدعيه الشهادة ، وعقدت فضلاً خاصاً
للشهادات .

شروط الشاهد :

يشترط في الشاهد العقل وسوء العذائة والاسلام وعدم اعداء ، وان لا يحب شاهد لخصه بشهادته بخاصة ، أو يدع عنه صراحة على تفصيل لنقدم في باب الشهادات .

طريق المعرفة الى اوصاف الشاهد :

يستطيع الحاكم ان يعرف ويميز بين استماعه لأقوال المدعي بين الدعوى الواضحة ، والمهمة ، وبين الحادثة ، والحقوقية ، وبين دعوى المحاب ، وعبرها . وأيضاً يستطيع الحاكم بمجرد الاستماع للشهادة ان يعرف ان مدعية الدعوى . أو غير مطابقة ، وبها على الاثبات . أو على النفي ، وانها تبرعية أو غير تبرعية^١ . أما بقية الشروط التي يجب توافرها في لشهادة والشاهد ، كالعلم بأن الشهادة عن يقين ، لا عن ظن ، وأن لشاهد عدل ، وليس عسواً ولا قريباً ، أما هذه ، وما فيها من محتاج اثبات ان وسائل يعتمد عليها الحاكم ، وفيها يلي بيان هذه الوسائل .

طريق المعرفة بمصنوع الشهادة :

تكلم الفقهاء الإمامية عن واحبات شاهد من جهة . ووحبات الحاكم نحوه الشهادة من جهة ثانية ، وأوحوا على الشاهد . كقاعدة كلية ، وصابط عام ان شهد مع العلم بالمشهود به ، والا فليدع . أحل ، استشوا

١ التبرعية هي التي يدل بها الشاهد من تلقائه ليل ان يسأله الحاكم .

من ذلك جوار الشهادة بالنسب والموت ، وما اليها - كما تأتي الإشارة -
استناداً إلى الاستعانة والشيوع . وقال بعضهم : ان هذه مسبب للعلم
أيضاً . وعليه يبقى المصابط على عمومها .

وجاء في فتح القدير للحنفية : لا يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم
يعاينه الا بالنسب والموت والنكاح والمدخول وولاية القاضي ، فإنه يسعه
أن يشهد بهذه الأشياء اذا أخبره من يثق به .

ثم اختلف لامامة فيما بينهم هل للشاهد ان يشهد بعلمه طلاقاً
سواء أحصل له العلم من المشاهدة والعيان ، أم من غيره ، أو لا يجوز
له الا مع العلم بالحاصل بالحس والعيان فقط .

قال صاحب الجواهر بكني مجرد العلم من أي طريق حصل ، بل
قال جماعة منهم صاحب المستند : يجوز لشهادة اعتقاداً على الاستصحاب ،
كما لو علم ان ائدار كانت فيما مضى لزيد . وبعد أمد طوله للشهادة ،
فيستصحب بقاء ائدار ، وبشهادة مطلقة . مع انه يحتمل ان
زيداً قد باع ، أو وهب للدار .

هذا ، بالقياس ان شهادة الشاهد ومصدره ، واما بالقاس الى الحكم
فمن عليه ان يقرص ان الشاهد شهد عن علم لا عن ظن أو احتمال ،
لأن الشهادة مشتقة من المشاهدة ، وهي العلم بالحدث . ولكن ليس معنى
شهادة الشاهد عن علم ان الحكم ملزم بمبناها ، والحكم كموحها ، اد لا
ملزمة عقلاً ، ولا شرعاً بين ان تكون لشهادة عن علم ، وبين وجوب
العمل بها . ويتفق هذا من بعض الوجوه مع تعويض الحديث التي نصت

١ قال الملا علي في كتاب القضاء : « الظاهر من اداء الشهادة بها من حرم ما لم يعلم الخلاف »
وقال صاحب ملخصات المروية : « ان المعلوم من طريقة الشرع جعل كلام الشاهد على الواقع
وبذا لا يجب موافقه عن النسب » وأما ما وقع الواقع عند الشاهد . وهذا صاحب المسند ،
ج ٢ باب القضاء والشهادات : « ان جوار الشهادة لا يسلم جوار الحكم »

على ان الشهادة يترك تقديرها للحاكم

وليس معنى اقتراس صدور الشهادة عن علم ، وعدم وجوب السؤال عن نسب ان الحاكم لا يجوز له ان يسأل الشاهد ، بل له ان يسأله عنه وعن غيره ، ويبقى عليه كل سؤال يمكن ان يتوصل به الى اكتشاف الحق ، على أن يترك للشاهد الحرية التامة في كيفية الادلاء ، واحتياط الأنطاط ، وان يكف عنه ، حتى ينتهي ، فان توقف فلا يرغب في الاقدام ، وان أقدم فلا يحثه في الإحجام الا في حقوق الله تعالى ، كما مر في الإقرار .

أجل ، صرح صاحب الشرائع والمواعظ والممالك وغيرهم من فقهاء الامامية ان للحاكم اذ اثناب في الشاهد في جهة من الجهات ، ولو لصنف دمه ونصيرته ان يُعنته ويخرجه ، بل يستحب ذلك . أما إذا كان للشاهد من ذوي المروءة والصلوات ، والأدهان القوية فيحرم تعنته ، ولا يجوز بحال .

وعلى هذا يسهل الطريق على الحاكم الى معرفة ان الشاهد علم بما شهد به ، أو غير عالم ، لأن به ان يعتبر الشهادة صادرة عن علم بدون سؤال الشاهد ائداً يظهر الشهادة ، وله ان يبحث ويسأله عن النسب ، ثم يجري على ما توصل له ، وانكشف لديه .

الطريق الى معرفة العدالة وغيرها :

قدما أنه يشترط في الشاهد الاسلام والعقل والبلوغ والبصيرة والعدالة وعدم عداوة والقرابة . والطريق الى كل صفة من هذه يختلف ويتعدد باختلافها وتعدددها ، وقبل ان نعرض للطرق التي تصل بنا الى هذه الصفات نرى لزماً ان نعهد بما يلي :

لم يختلف أحد من أهل الشرائع القديمة والحديثة على أن كل ما يشك في أصل وجوده عما هو، أو عما هو شرط أو مانع، فهو ملغى. وأن الأصل عدمه، حتى يثبت العكس. أي أننا لا نرتب أي أثر على وجوده إلا إذا ثبت بالحجة والدليل. سواء أكان وجوده شرطاً لوجود شيء آخر، أو كان مانعاً من وجود ذلك الشيء. مثلاً - إذا شككنا أن فلاناً باع عقاره أو لا ؟ فالأصل عدم حدوث البيع، وإذا علمنا بوجود صحة البيع صدرت عنه قطعاً، وشككنا هل صدرت حين بلوغه الذي هو شرط لصحة البيع ؟ فالأصل عدم اللوع، وإذا علمنا بوجود الصيغة والبلوغ معاً، وشككنا أن البيع حصل عن الإكراه المطلق للبيع ؟ فالأصل عدم الإكراه. حتى يثبت العكس، ومن ادعى وجود شيء من ذلك فعليه الإثبات.

وينبغي على هذا أن الشرط لا بد من إحرار وجوده وليس. أو الدليل. وإذا لم يحرر وجوده فلا يحكم بوجوده المشروط. لأن الشك في الشرط يستدعي الشك فيما هو شرط فيه، بل يستدعي الحكم بعدم وجوده. أما عديم المنع فلا يحتاج في إحراره إلى دليل، بل مجرد الشك في وجوده كافٍ للحكم بعدمه. لأن الأصل عدم وجوده. حتى يثبت العكس، كما هي الحال إذا شككنا في حصول الإكراه المانع من صحة البيع.

ومنى عرفنا أن الشرط يحتاج إلى إثبات، وأن المنع يكفي في نفيه أصالة علمه. حيث لا دليل يدل على وجوده - وعرفنا أيضاً أن الإسلام والنوع والعقل والعدالة والوسط شروط لقول شهادة، وأن القرابة والعداوة يمنعان من قولها، إذا تبين لنا كل هذا عرفنا أن الحاكم لا يحتاج إلى البحث والسؤال عن العداوة والقرابة، لأنها من الموانع التي ينفيها بالأصل. لا من الشروط التي يحتاج إثباتها إلى دليل وإذا

حث وسائلها من باب تأكيد وزيادة في تثبت . أو التسهيل الى ان
اقرانه وعداوه تمنع من شهادة ومنها يكن قاب المشهود صده هو
امسؤول وحده عن اثاره العداوة والفرقة على فرض وجودهما - وعليه
الاثبات د ادعى وجود أحدهما

وبعد ان تمهد مع هذا بشرح في طرق التي تثبت توفر الشروط
المطلوبة في لشاهد ثما إثبات الإسلام فأمره سهل جداً ، لأن مجرد
إصداره كاف في إثباته . بل لا تقبل أية دعوى من أي كان صدد
إسلام من يظهر الإسلام .

وبعرف البلوغ والعقل والنسب من طهر الحاش . وان لم تظهر الدلائل
للحكم حث بكل طريق بره مؤدياً الى العلم والاحتشاش ، ولا ينبغي
طريق خاص . لأن مسألة احرار هذه الشروط ، وما اليها مسألة موضوعية
حتى ينزك تقدير الدليل الى معرفتها للحاكم وحده .

ولو اعترف الشهود صده بسوء الشاهد وعقله وصحته كهي ادا
اطمان الحكم . وعن كل ، فإن لطريق سهل يسير الى معرفة البلوغ
والعقل والصحة

أما عدالة شاهد فإن عرفها الحكم احد شهادته بدون حاجة الى الترتيب
- أي ان من شهد له بعدائه لأن العاية من الترتيب معرفة لعدالة
وهي حاصلة بالفعل ، ور جهة حث عنها نصه ان شاء ، وان شاء
يسر للمدعي ان يتركبه شهود شاهدين معصومي العدالة ، لأن الترتيب
من تواضع ابية ، فكيف تصب فيه من المدعي فكذلك الترتيب

ولو ادعى الخصم من شاهد سمع منه ، وعليه الاثبات ، فان أثبت
دعواه بامانة فقطب شهادته ، والا ترد دعواه وإذا أراد المدعي ان
يركي شهوده ، أو ترد مدعى عنه ان يخرج الشهود فيسعي ان تكون
الترتيب وشحريح مر

ولو اعترف الخصم بعدالة الشاهدين ، وادعى خطأه ، فهل تنس
شهادتهما مع فرض جهل الحاكم بحال الشاهدين ؟

قال صاحب الخواصر : « الأقوى عدم بقول . لأن رضا خصم
بالحكم عليه شهادتهما لا يعتدي في صحة الحكم ، كما لا يجدي رضاه
بالحكم شهادة فاسق » .

وقوله هذا يتم تماماً مع ما جاء في القوانين الحديثة من أنه « إذا
اتفق الطرفان على شهادة شاهد معين لا يلزم القاضي بهذا الاتفاق . لأنه
لا يصبح أن يتفق الطرفان على طريقة للإثبات تفيد الحاكم عبر لطيفة التي
نص عليها القانون » .

بعد أن يتأكد الحاكم من أن الة حاملة للشروط موقدة للمدعى بقول
للمدعى عليه « أنتدح في شهادتهم عليك » فإن كان عنده شيء « استمع
الحاكم إليه ، وعمل بما تشعبه الأصول » .

ومن تأمل فيما قدمنا نجد أن هذه المعصري في أصول المحاكمات
والمرافعات يتفق مع القوانين الحديثة نصاً وروحاً في بعض المسائل ،
وروحاً لا نصاً في بعضها الآخر . فللحكم أن يلقي على الشاهد ما يراه
من الأسئلة ، بل له أن يخرجها إذا رتب عنه وفي شهادته . ومنى الظن
إليه بسأل الخصم عما يقوله فيه . وإن التزكبه وشعره يحسب تكوّل سرّاً ،
لا علانية .

وإذا ترك القادون تقدير شهادة المحاكم . وأمره الشرع ، لأحد والاعتماد
على قول لعاذل ، فقد ترك في نفس الوقت للحاكم اختيار الطريق الذي
يشاء إلى معرفة العدالة ، ووسط الشاهد ، وما إلى ذلك . وهذا في
حقيقته يرجع إلى أن شهادته الشاهد تترك لتقدير الحاكم ولو من بعض
الوجوه .

التداعي وترجيح البيئات :

أشراً فيما سبق إن ان الدعوى قد تكون بين مدعى ومكسر ، وقد تكون بين متداعين ، أي أن كلاماً من المتخاصمين يصدق عليه تعريف المدعي والمكسر في آن معاً ، وذكرنا في النصوص المتقدمة العديد من الأمثلة على ذلك ، ونضيف إليها المثالين التاليين زيادة في التوضيح من جهة ، ولأن الفقهاء قد أولوهما عناية خاصة ، وأضافوا فيها الكلام :

١ ان يتراجع المتداعيان على عين لا يد لأحدهما عليها ، كقطعة نفود ، أو سكن وحدت في مكان ، ورآها ابن ، فقال كل : إنها له ، وبقي أن تكون لغيره - أي انه يدعي ملكية العين لنفسه ، وبقي ملكيتها عن صاحبه . ولدى التراجع يطر ، فإن لم يكن لها ولا لأحدهما بية تعرض عليها البين ، فإن حلف أحدهما ، وبكل الآخر فهي للحالف ، وإن حلفا معاً فهي بينهما مناصفة .

وان كانت لأحدهما بية دون الآخر فهي لصاحب البية ، وإن أقام كل منهما بية ، تعين الترجيح بالعدالة والعدد ، فتقدم بية الأعدل شهوداً على غيرها . وإن تساوتا في العينة قدمت الأكثر عدداً . ومع تساوي عدالة وعدداً فإنه يُعرج بينهما ، فمن حرج اسمه حلف ، وقضي له . وإن امتنع عن البين من عين القرعة حلف الآخر ، وقضي له . وإن نكلا معاً بعد تساوي البيتين قسمت العين بينهما نصفين .

٢ أن يتارعا عياً في يد كل منهما ، كما لو سكنا في دار ، ثم ادعى كل منهما ان الدار له بكمائها ، فإن كان لأحدهما بية دون الآخر فهي له . وإن أقاما البية قسمت بينهما ، حتى ولو كانت إحدى البيتين أقوى عدالة ، وأكثر عدداً ، ولا تعري عمية الترجيح كما في المسألة السابقة . والسر ان المروض في المسألة السابقة علم اليد لأحدهما على

العين ، فتصادم البتتان لورود كل منها على العين ، وينتجم الترحيح .
أما في هذه المسألة فالمعروض ان كلاً من المتداعيين صاحب يد على
النصف ، وفي الوقت نفسه صاحب بنة ، والمعروض أيضاً ان بنة كل
ناظرة الى النصف الذي في يد الآخر دون النصف الذي في يده باسناد ،
وعليه تكون النتيجة عدم التعارض بين البتتين ، ومع انتفاء التعارض لا
يبنى مورد للترحيح . هذا ما همته من قول صاحب الشرائع ، وهو .
« لأن يد كل واحد على النصف ، وقد أقام الآخر بنة مفصى له عما
في يد قريبه » مطلقاً هذا القول عدم الحاجة إلى الترحيح .

ومها يكن ، فقد جاء في الجواهر - باب الفصاء - « يفصى بيها
نصيب من دون اقتراع ولا ملاحظة ترحيح بأعدلية أو أكثرية . بلا
خلاف أجده بين من تأخر » .

وان لم يكن لها ولا لأحدهما بنة حلها وقسمت ماصمة ، وان نكل
أحدهما وحلف الآخر فهي للحالف ، على أن يحلف ان الجميع له ولا
حق لصاحبه فيه . (الجواهر والمالك) .

تعارض البتتين :

لا يتحقق التعارض بين البتتين إلا إذا كان العمل بأحدهما منكرماً
لنكذيب الأخرى ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما بحال . كما لو شهدت
أحدهما بأن فلاناً باع داره لزبد صباح اليوم التالي ، وشهدت الأخرى
بحصول البيع لعمره في الوقت نفسه ، أو قالت الأولى : ان هذا ابن
حالد ، وقالت الثانية انه ابن حبل ، أما إذا شهدت الأولى بأن البيع
حصل بالأمس ، والثانية بأنه حصل اليوم فلا تعارض ، ويؤخذ بالساقطة ،
وتهمل اللاحقة ، لأن البيع المتأخر وقع في غير ملك ، ولا بيع إلا في

ملك . ومثله لو شهدت حدهما باسع لأبراهيم . وعينت الوقت . ثم شهدت الأخرى ربيع لسيم . وأطلقت . ولم تعين وقتاً خاصاً . فانه يؤخذ بالأول التي عينت . وهمم الثانية اني أطلق . لاحتمال أن يكون البيع حصل لسيم متأخراً عن البيع لأبراهيم . وعليه لا يكون له أي أثر . ومنى لتحقيق التعارض بين الستين . وتعتبر الجميع بينها سحر من الأئمة أخرين عملية الترحيح بالعدالة والعدد فقط . فقدم بيعة التي شهودها عدل وأوثق على غيرها . فان تكونا بالعدسة والوثاق يقدم الأكثر عدداً . فان تساوتا عدلة وعدداً أمرع بينهما من حرج اسمه حنف . وقصي له . فان امتنع عن اليمين من حرج اسمه بالفرعة حنف الآخر . وقصي له . وان نكل قصي باليمين صاصعة بين الاثنين

ويتحقق التعارض بين شاهدين . ومثهما وبين شاهد وامرأتين . ومثلهم .. وبين شاهدين . وشاهد وامرأتين .. ولا يتحقق بحال بين شاهد ويمين . وشاهدين . أو شاهد وامرأتين . لأن الشاهد واليمين لا يصدق عليها اسم البيعة . كي يقع التعارض . بخلاف الشاهدين . أو الشاهد وامرأتين فإن كلاً منهما بية تامة فيتحقق التعارض بها . (الجواهر والمسالك) .

البيعة والبد:

إذا كانت ليمين في يد شخص . ثم ادعاه آخر . هل كان له بيعة حكم له . ومع عدمها يحلف صاحب اليد . وترد الدعوى . فإن نكل عن اليمين فهي للمدعي بعد بيعة . فإن نكل سقطت الدعوى . وان أقام كل منها بية فلفقها الإمامية آراء وتفاصيل أنها صاحب المستند في المجلد الثاني . باب القضاء . من عشرة أقوال تذكر منها الأربعة التالية :

القول الأول ، تقديم بنة الخارج ، وهو المدعي على بنة الداخل ،
وهو صاحب اليد .

الثاني . عكس الأول ، أي تقديم بنة الداخل على بنة الخارج

الثالث : الرجوع الى عملية الترجيح في العدالة والأكثرية

الرابع اللجوء الى الفرعة ، فتقدم البنة التي يخرج اسم صاحبها

وبعد ان نقل صاحب المستند الأقوال وأدلتها اختار القوم الأول ،
أي تقديم بنة الخارج بصورة عامة ، وبه الى محول العماء من المتعديين
وغيرهم ، واستدل بأن البنة وطبيعة المدعي ، واليمين وطبيعة المكر ،
والمدعي ها هو الخارج ، والمكر هو صاحب اليد . فالبنة ، دن ،
على الأول ، ومنى أقامها قلت ، لأنها مطلوبة منه بالأصل ، ويرد
عبرها ، لأنها لم تطلب منه بالأصل .

وجاء في الجواهر ان المشهور بين عماء الإمامية شهرة عظيمة ن بنة
الخارج مقدمة على بنة صاحب اليد ، ان شهدت البنتان بالملك انطلق
- أي دون ان نيا صب الملك - على ان تساويا بالعدالة والعدد

وليس من شك ان ذهب الأكثرية الى ذلك يشعر بأفضلية بنة الخارج
على بنة الداخل .

والمالكية يتفقون مع الإمامية على الترجيح بين البيتين باشتجار العدالة ،
وكثرة العدد . أما الحنيفة ، والشافعية ، والحنابلة ، فينفون الترجيح
كلية ، ولا أثر عندهم لاشتجار العدالة ، وكثرة العدد ، ويقولون تتساوط
البيتين إطلاقاً ، وتكون الحال كما لو لم تكن لها بنة بالمرة .

مسائل :

١ - الحكم بشهادة الزور :

جاء في كتاب فتح القدير ح ٢ باب الكاح ص ٣٨٩ ، وح ٥ باب
الفصاء ص ٤٩٢ . وكتاب العروق ح ٤ ص ٤١ طبعة ١٣٤٦ هـ ،
الفرق الثالث والعشرون بعد المتن .

« إذا شهد عند الحاكم شاهد زور بطلاق امرأة ، فحكم بطلاقها ،
جاء لكل من الشاهدين أن يتزوجها مع علمه بكذب نفسه ، لأن حكم
الحكم صحيح لذلك الكاح ، وكذلك إذا شهد عنه بيع جارية ، فحكم
ببيعها جاز لكل واحد من تلك البيعة أن يشتريها من حكم له بها ، وبطأها
هذا الشاهد ، مع علمه بكذب نفسه ، لأن حكم الحاكم ينزل منزل البيع
لمن حكم له . »

وهذا اللفظ لصاحب العروق ، وفي معناه ما جاء في فتح القدير .
وقال الامامية ان حكم الحاكم لا يحمل حراماً ، ولا يحرم حلالاً ،
وانما هو لصرة الحلال لا احرام ، ووسيلة لاحضاق الحق ، وابطال
الباطل ، فمن علم بأنه خلاف الحق والواقع فلا يجوز له العمل به . وإذا
حكم القاضي ، وذهب المحكوم الى قاض آخر مدعياً على الأول انه
حكم عليه بالحرور والفساد ، وثبت للثاني ان الحاكم فصر في الاجتهاد ،
أو حالف دليلاً قطعياً من الشرع وجب عليه نقضه وابطاله .

وقال بعضهم . ينبغي أن لا تسمع الدعوى على القاضي ، لانها اهانة
له .. وأجابه صاحب المستند بأنه لا بأس بأهانتها ، بل ينبغي ان يهان
لأن في اهانتها عر للإسلام - إذا كان هو جائزاً .

ويتفق قول الامامية مع الحديث الشريف : « انكم تختصمون إلي » ،

ولعل بعضكم ان يكون الخن محبته من بعض ، فأقصى له عن حو ،
اسمع منه ، من اقتطعت له من حو حبه شيئاً فلا راحة . وقد أقطع
له به قطعة من قار .

وإذا كان قصه ضد الأنبياء لا يعبر الواقع ، فكيف يعبره قصه
غيره ؟

وما أبعد ما بين ما ذهب إليه أبو حبيبه . وما ذهب إليه جماعة من
الإمامية من قولهم انه اذا أوقع الروح صلاق امرأته أمام رجلين معصداً
صداقتها ، وكانا عند نفسها غير عدلين ، فلا يسوع لأحدهما ان يزوج
المرأة بعد الانتهاء من حلها .

٢ - الرجوع عن الشهادة :

قدما انه اذا تبين ان الشاهدين شهد كذباً ووروراً ينتقص الحكم .
ولو بعد التمسك لمكان العلم بمخالفة الواقع ، أما اذا رجع الشاهد عن
الشهادة فينظر ، فإن رجعا قبل الحكم أحكم الحكم عنه . وإن رجعا بعد
الحكم لم ينتقص ، حتى ولو لم يبعد لأن الرجوع محتمل فنصدق والكذب
وعليه اذا شهد شاهدان بأن فلاناً طلس روحه ، وحكم الحكم بالطلاق .
ثم تبين كذبه نفى العلاقة الزوجية كما كانت قبل الشهادة . أم د
رجعا عن الشهادة فلا تعود المرأة في روحها بلا شك . كما عبر
صاحب الجواهر . ونسبه صاحب المسالك الى المشهور بين فقهاء الإمامية

ثم ينظر . فان كان لروح قد دخل بامرأة فلا بد . شاهد . به
شيئاً ، لأنه قد استوفى الصنع . وانتمعه به . ولم يحل صدمه .
نصف المهر ، لأن الزوج دفعه . ولم يتمتع بشيء . وبعد ان ذكر هذا
صاحب الجواهر قال : « وهو الأقوى عندني » .

ويشهد من الجمعية (فتح المدارس) تشهدت) وإذا رجع
أحد شاهدين دون الآخر ضمن المراجع نصف ما دفعه روج . ولم
يضمن الذي بقي على شهادته شيئاً . وإذا شهد رجل وامرأتان . ورجعت
امراة واحدة فعليها الربع

وإذا شهد عدد الحكم اثنان مجهولان . فكل واحد عدلان . وعدد
الحكم وثلاثة رجع عن لثركية . ودلا . كما نص بها العدالة . ثم
تبرع لعكس . وأنها كالأفاسف عند شهادة . إذا كان الأمر كذلك
ضمن المراجعين تدماً كما يضمن الشاهدان . (الخواهر)

٣ - في العقود :

دار في يد صاحبه . ودعى شخص به شراء منه . ودفع الثمن
تماماً . فأنكر صاحبه بدار البيع ونقص . ثم جاء ثلث وادعى نفس
مدد دعوى الأول . أي به اشترى بقبضاً . وأقبض . وأنكره صاحب
دار . كذا في الأصول

وقد ذكرنا كل من اتفق عليه البيع . وكان متعدداً صح البيع
متعدد . ومن سأل . وإن كان ثوبين واحداً . أو اطلقنا . ولم
يذكر البيع بداره تعبت عملية الترحيح . لأن المال الواحد لا يكون
تدعى بداره لاثنتين . وعدم نسبة لأقوى عداله ووثوقاً ومع التساوي
في عدالة تعدد الأكثر عدداً . ومع التساوي عدالة وعدداً يقرع بينهما .

وقد ذكرنا ذلك في فصول الإمامية في الترحيح . ولكنهم لا يقولون
بمعرفة . مع التساوي . كما هي الحال عند الإمامية . أما الخصمة ولشاعية
واحيدة مذهبون في تساقط السبب مطلقاً . حتى ولو كانت احدهما
شهر عدالة . وأكثر عدداً

هذا . فانفس ان لخداعين ، أما بالقياس الى صاحب الدار فيمكن
الجمع بين الشك . ان من الخائر ان يكون قد باع الدار مرتين ،
وقص منها من لاشي ، ولنا وجب عليه اعادة الثمن لمن لم يحصل
بيته . ونكون لتبجحة عن تدبير كذب البيتين في الواقع انه يحسر
الدار ، وما بعد ثمنها . وعلى تقدير كذب احديهما دون الأخرى
يحسر الدار فقط . وان كنا صادقين فلا ظالم ولا مظلوم .

هذا هو شار التمساء يركز على الخياع والشك لا على معرفة العيب .
ولا عن الطرق العلمية الحسية التي تعيب الواقع . ولو تسعين بالمئة
من قد وعد . كره أشار الرسول الأعظم (ص) : « ولعل بعضكم ألحن
بحجته .. » وما صبح الحق على أهله ييسر .. ومن هنا جاء في
الحديث الشريف « من حرم دماً بعد دبح غير سكين » نقصة
ثلاثة : فاصيب في الدار ، وقصير في الحجة . « فاصي على شعير جهنم .. »
والحمد لله الذي أعفاني من هذا الشك بعد ان ابتليت به .

٤ - الاختلاف في الشهادة :

كما يشترط بتوافق بين الشهادة ولدعوى يشترط أصلاً توردهما شاهدين
على معنى واحد . ولا يضر الاختلاف في لفظ . كما لو شهد أحدهما
انه امتدان مئة ان شهر ، وشهد الآخر انه أحدهم مئة على ان يصد بعد
شهر . أما إذا اختلف المعنى . كما لو شهد الأول حصول ثمن ،
وشهد الثاني بالاقرار بدين فلا يثبت الدين . لعدم ثبوت واحد من
المشهود به ، لأن الدين ضرر الاقرار به ، ولم تتم السنة عهده . ولا
على واحد منه . فتعني اشهاد أحدهما حذف مدعي مع احد
لشاهدين حكم له . حيث نفى شاهد ويمن في حق المدعي .

هد ما قاله صاحب الشرائع والخواهر والمالك وغيرهم من فقهاء الإمامية ، وكس لا أرتضيه من قبل ، وأرى ان يوكل الأمر الى نظر القاضي وحتهده . ثم عدت ورأيت لحق محاسب القمهاء . وان القاضي لا يمكنه بحال ان يعتبر مثل هذه الشهادة بيعة كامة ، لأن الإقرار ، وان كان ماعداً في حق المقر الا به لا ملازمة بين وجود الإقرار بالدين وبين وجود الدين واقعاً . اد من الحائز ان يقر الانسان بغير اواقع لمصلحة تستدعيها ظروفه الخاصة . وإذا لم يكن الإقرار هو لدين باندات ، ولا ملازم للدين واقعاً ، صبح ما قاله اعقهاء من عدم توارد الشاهدين على شيء واحد . ولا على شيئين متلارمين في الواقع .

وهذا قد اشتهية والحكمة . (فتح القدير) . وقال صاحب المعنى من الحديث : إذا شهد أحدهم بالعمل ، وشهد الآخر بالإقرار به كتمت الشهادة . وعمل بها .

ولو شهد أحدهما بدين ، والآخر بدينهم . أو شهد ثوب أبيص ، والآخر بثوب أسود ، أو شهد انه ماعه الدر بألف صاحباً ، والآخر بأبص في لوقت بعه ، أو شهد انه ماعه لبلأ ، والآخر بهاراً ، أو في السوق ، ولآخر في البيت .. لو كان في الشهادة شيء من هذا النوع لم تكمل ، ولا يحوز العمل بها . ولكن للمدعي ان يخالف مع الشاهد الذي انعتف شهادته مع دعواه ، ويحكم له بعد الخلف .

ويمكنه . - البية لا تتم وتكمل الا بتوارد شهادة عدلين على مع وحد . ومن واحد . ومكان واحد ، وصفة واحدة ومن المعروف قديماً وحديثاً من سيرة لقصة الشرعيين والمدنيين ان التافص في أقوال الشهود مسقط للشهادة

وإذا لم يبين شاهد الزمان والمكان وما لها فالحكم ان يلقي عليه ما

يشاء من لأئمة التي تتصل بموضوع ندعوى . خاصة إذا صب ذلك
منه للدعى عليه .

ولو شهد أحدهما بألف ، ولآخر بألفين يثبت لألف الشاهدين ،
والألف لثبته شاهد واحد . لأن الألف الأولى مضمومة على كل حال
بخلاف الألف الثانية فإنه لم يشهد بها لا شاهد ، حد (الحواهر)

وقال أبو حنيفة : لا يثبت شيء . وثبتت عنده الألف إذا شهد
أحدهما بألف ، ولآخر بألف ومئتين . والسر أنه يعتبر اتفاق الشاهدين
في اللفظ والمعنى ، فإذا اتفقا معنى لا لفظاً لم تعمل الشهادة ، ولمطة
الألف قد وجدت شهادة لأثنين في المثال الثاني ، فتورد اللفظ والمعنى ،
فصب شهادة . ولم توجد لفظه الألف إلا في شهادة واحد في المثال
الأول . فاحتج قوب الشاهدين في اللفظ بالنسبة إلى الألف . فتسقط
الشهادة ، حتى ولو اتفق الاثنان على لألف معنى ، وكان معلوماً
ومتفقاً على كل حال .

٥ - الشهادة في غير الترافع :

إذا شهد لك عدلان أن هذه المرأة التي تزوجتها هي اختك من
الرصاص ، أو أنك استندت من فلان كذا ، ومبيت ، أو أن عبيث
قصده أيام من رمضان ، أو أنك بدت أو خلعت ، أو أن هذا فاسق ،
أو عاذل ، أو مجتهد ، أو جاهل ، وما إلى ذلك فهل يجب عليك أن
تثبت الآثار عن ذلك ، وإن لم يحكم به حاكم ، وبوجود طرف ثانٍ
ينازع ، وبخاصة ؟

ليس من شك ولا خلاف أبصاً أنه إذا حصل لك العلم والاقتناع

وجب ان ترتب الآثار . حتى ولو كان الشهود غير عدول عندك ، بل ولو حصل العلم من شاهد واحد . أما إذا شهد عدلان ، ولم يحصل العلم والاطمئنان معه خلاف بين الفقهاء ، والأكثر على وجوب العمل ، لأن البينة حجة متعة في الموضوعات الخارجية ولا يتوقف العمل بها على التراجع . وحكم الحاكم . بل قال الشيخ المصنفي في مصباح الفقيه : « ان ذلك من الأمور المنسقة في الشريعة » . وأحذر أهل البيت كثيرة في ذلك ، منها قول الإمام الصادق (ع) : « والأشياء كلها على ذلك ، حتى يستبين لك غيره » . أو تقوم به البينة . ومنها : « إذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم » . وهي شاملة لمحل التراجع وغيره . ومنها ان الوكيل لا يعمل . حتى يلمعه العمل ثقة . أو مشافهة الأصيل .

وقال الشيخ المصنفي أيضاً في آخر باب الطهارة : « ان قول البينة في مورد خصومة ، ونفديتها على اليد يدل على قبولها في غير الخصومة بالادلة القطعية . بل ان كثيراً من الفقهاء اکتوا بقول الواحد اذا كان ثقة . »

٦ - مجهول العقيدة :

لو مات رجل . ولم تعلم على أي دين كان حين الموت ، ولا قبل الموت . وأيضاً لم تعلم على أي دين كان أبواه .. وله ولدان . مسلم ، وغير مسلم . فقد المسم مات أبوه على الاسلام ، فله الزكاة بكمالها . وقال الآخر بل مات على غير الاسلام ، فالزكاة ماضية بيب .

وبعد ان افترضنا ان مجهول حال ابوي الميت ، وأيضاً مجهول حال الميت السابقة واللاحقة ، بعد هذا الافتراض لا نعد أصلاً في الشريعة يعين . أو يرجح الاسلام عن الكفر . أو الكفر عن الاسلام ، حيث

لا دليل من كتاب ، أو سنة ، أو إجماع على أن كل من شك في إسلامه فهو مسلم . وإذا شك بظهارته فهو كفوف بها . لمكار اثنت في الطهارة أحل . الأصل في كل إنسان أن يكون حراً . لا أن يكون مسلماً . وإذا شك أيضاً بظهاره الخلد المستعمل المطروح في أرض بلاد الإسلامية ، ورجحنا لظاهر على الأصل فإنما هناك عملاً برواية إسحاق ابن عمار التي نصت على أنه لا بأس بالصلاة في لقراء البهائي ، وما صبح في أرض الإسلام ، أو كان العالب عليها من المسلمين .

وإذا لم يوجد أصل يعين أحد الطرفين تكون المسألة من باب لتداعي ، حيث يصدق على كل من المسلم وغير المسلم أنه مدع ومكر في آن معاً . فالمسلم يدعي أن أماء كان مسلماً ، ويبغي عنه الكفر ، وغير المسلم يدعي أنه غير مسلم ، ويبغي عنه الإسلام . وعينه فإن كان لأحدهما بينة دون الآخر عمل بها ، وإن كان لكل بينة حوت عمدة الترحيح بين سنتين من تقديم الأشهر عدالة ، ومع التسوي في العتالة يرجح الأكثر شهوداً ومع التسوي عتلة وحيداً فالقرعة .

وإن لم تكن لها ، أو لأحدهما بينة فصلت بينها وبين ، فإن حلف المسلم ، وبكل غير المسلم فالتركة يكسبها للأول ، وإن حلف غير المسلم ، وبكل المسلم فهي بينهما مناصفة . وإن حلفا معاً عصي ثلاثة أربع للمسلم ، والرابع لأخيه غير المسلم ، لأن النصف للمسلم على كل حال . سواء أكان الميت مسلماً ، أو لم يكن ، وإنما الخلاف على النصف الآخر ، لأنه على تقدير الإسلام فلكل للولد المسلم ، وعلى تقدير عدم الإسلام فالتركة مناصفة .

ولم أحد أهدأ من فقهاء الأديمة تعرض هذه المسألة بأسات فيها لعدي من المصادر ، وربما تعرضوا لها . وم أهدأ التي رعم انحث وشعيب ولكنهم تعرضوا لحكم من شك في إسلامه بصورة عامة ، وحرمو . أنه

لا مدبرة ولا أصل يعبر . أو يرجح الاسلام على الكفر ، أو الكفر
على الاسلام

فان صاحب الجواهر في باب اللعنة ان الاصول العقيدة تقتضي
عدم الحكم بسلام القلب ، أو كفره . لأن الأصل كما يقتضي عدم
تولده من الكفر يقتضي أيضاً عدم تولده من المسم وقال صاحب العروة
الوافية لا يرتب أحكام الاسلام على المجهول - ما عدا الطهارة -
ودفعه السيد الحكيم في المنتكح ، والسيد الخوئي في التفتيح .
وبكلمة ان فقهاء الامامية كنهم أو جلهم على أن الأصل في الانسان
الحرية دون الاسلام .

اليد

الإمامية واليد :

تكلم الإمامية عن اليد في كتب الفقه وأصوله ، وأدخلوا الكلام . ولم أرَ كتاباً - فيما لدي - من كتب المذاهب والقوانين الحديثة تستطع فيها على هذا النحو الذي رأيت في كتب الإمامية . ومهما يكن ، فقد تكلم فيها زهم في معنى اليد ، وتحديد مواردها ، وفي الدليل على اعتبارها ، والمسوغ للاعتماد عليها ، وفي معارضتها مع غيرها من الأدلة ، وفي مبيئتها للصمان . ودلالاتها على التشكيك وإظهاره ، إلى غير ذلك

معنى اليد :

معنى وضع اليد على الشيء أن يستطيع صاحبها التصرف فيه تصرف المالك في ملكه بلا معارضة ، كالزرع والعمرى في الأرض ، والسكن والبناء والمدم في الدار ، والركوب للداية ، واللبس للثوب ، وبيع هذه الأعيان وأجارها ، وهبتها وأعارتها وبالاختصار ، ليس للعقهاء اصطلاح

خاص في وضع اليد . وأما العبرة عندهم في الصدق العربي . وإذا استمعوا
فيهم في مورد أنه من وضع اليد . أو غيره تحاكموا إلى العرف .

دلالة اليد على الملك :

لا يختلف اثنان في أن وضع اليد يدل على الملك ، والمر هو طريقة
المقلاء ، وتأتي الناس على ذلك قبل اشرع وبعده . وقد أقر الشرع ،
وأقصى هذه الطريقة بأحبار كثيرة ، تكفي منها بحر . وحصل ، الذي
سأل الإمام الصادق قائلاً :

إذا رأيت شيئاً في يد رجل أخو ، أو أشهد أنه له ؟

قال الإمام نعم

قال حمص - أشهد أنه في يده ، ولا أشهد أنه له ، فلعنه لعيره .

قال الإمام يحمل ثلثه منه ؟

قال حمص : نعم

قال الإمام لعنه لعيره . من أن حذر لك و تشتريه ، وتصيره
ميتاً لك ، ثم تقول بعد ذلك هو لي ، وتذهب عليه ، ولا يجوز
أن تسمه لي من حمار صالحة قلت ؟ لو لم يجر هذا ما قام للمسلمين
سوق

فائدة يستمد منها من نسي العرف على دلالتها على الملك ، وامضاء
أمر ع هذا النسي . أما الحكمة فمما أشاني وهذا الامضاء فهو قيام الحياة
الأجتماعية . وسيبرها في حقيقته الطبيعي . وعدم احتلال الطعام .

ذكر السر ، وأرد مراد الناس . - من الطبيعي بالذكر ، لأهم الأثرية الدالة
في ذلك النهج .

الأموال والأعراض والأنساب :

ليس من شك ان وضع اليد على الأموال دليل على الملك ، سواء أكانت الأعيان منقولة أم غير منقولة وكما يدل وضع اليد على ملكية الأعيان بدن ايضاً على ملكية المانع . هو منكر شخص في در رسد بحجة انه استأجرها منه ، ثم جاء آخر ، وقد به ما لمستأجر . لا انت كان مدعياً ، وعليه البينة . اما الساكن فلا يكف بالاثبات ، بل يده تشهد له .

اجل ، لو وقع التحصيص بين المالك والساكن . وقال الأول للثاني أنت تسكن منكمي طمناً وعدواناً وقال له الساكن بل استأجرت الدار منك يكون الساكن مدعياً ، وعليه الاثبات ، ويكون المالك منكراً . لا يكلف الا باليمين ، لأن اليد انما تدل على ملكية المانع مع عدم معارضة المالك ، اما مع هذه المعارضة فلا ، لأن المصلحة تدفع للنفس ، ولا تنتقل عن صاحب العين الا بمسوع شرعي . كالأجرة ، والله به ، وقد ادعى الساكن وجود هذا المسوع فطلبه الاثبات

هذا فيما يعود إلى الأعيان والمدفع ، أما في الأعراض والأموال ، كما لو تارح اثنان زوجية امرأة هي تحت احدهما . ، سواء صبي هو في بيت احد المتارحين ، ومن جملة عياله ، فهل تدل يد عني ان امره هي زوجة الذي تحته ، والصبي هو ابن امي عمده ، بحيث يكون صاحب اليد منكراً ، والطرف الثاني مدعياً ، يطلب منه الاثبات ؟

الجواب :

ان اليد لا تدل على الاعتصاص إلا في الأموال ، أما في الاعراض والأنساب فلا أثر لها ابداً . هذا مع العلم بأن المرأة في هذه المسألة هي للذي تحته ، حتى يشتد العكس ، ولكن لا لليد ، بل عملاً بقدر حال

المسلم ، وحمل افعاله على الصحيح .

ومن بالنسبة الى الصبي . فان كان الذي هو عنده قد أقر واعترف
انه ولده قبل ان يسرعه فيه صارح فهو أقر به ، وان لم يكن قد أقر
به فالشرعان فيه سواء . فانه كان لاحدهما بية حكم له ، وان أقام
معاً لينة أقرع بينهما ، وبالنسبة الى لا يكون لليد أي أثر . (الجواهر
والمسالك واللمعة) .

حالة اليد :

لا يدن وضع اليد على الملك ولا شرطين أساسيين

الأول ان يحمل كيف ابتدأ وضع اليد على العين . بحيث لا نعلم
مدا كان الملك لخدمته ، وانه هل هو البيع ، أو الهبة ، أو الاجارة ،
أو العصب . مثلاً : نعلم ان هذه الدار كانت فيها معصى لزيد ، وبعد
أمد رأبها في يد عمرو . فنصرف فيها تصرف الملك في أملاكه، ولكن
لا نعم بأي من نقلت اليه . ولا كيف ابتدأ وضع يده عليها
فوضع اليد . واحده هذه . يدن على الملك بلا ريب . ولا يجري
الاستصحاب . أما د علمنا ان صاحب اليد كان قد استأجر العين من
صاحبها وبعد أمد شككنا هل انتقلت اليه بمسوع شرعي ، أو لا ؟
أما اذا كانت الحال هكذا فلا أثر لليد في دلالتها على الملك ، بل
نستصحب حال اليد التي كانت عليها فيما سبق .

وعن هذا . د . كانت دار في يد شخص ، وادعى عليها آخر ،
وفان هي منكبي ، واني أخرته ايها مد سوات ، وأبرز أوقافاً ثبتت
الاجار . أو أقام شهوداً على ذلك . اذا كان الأمر كذلك - تسقط
اليد عن الدلالة على الملك . وليس لساكنها ان يمنع بها ، بل عليه ان

ثبت الملك بطريق آخر عن وضع اليد ، وأما انتقلت إليه سائر شرعي
ومع عدم اليقينة لصاحب اليد يخضع الشيء لأهل الأجر ، وبذلك له .

شرط الثاني : أن تكون العين التي تحت اليد قدس بطبيعتها للفعل
والانتفاع . والتملك والتمليك أما إذا لم يكن ذلك . كالوقوف
الذي لا يقبل الملك إلا في حالات خاصة فمنه : تستلزم عن الدلالة على
الملك . فإذا علمنا بأن هذا العار كان وقفاً فيما مضى ، وبعد أمد رأيه
في يد شخص يتصرف فيه ، وشككنا هل ينقل إليه سائر لوجه
المسوق لبيع الوقف إذا كان الأمر كذلك فلا يسوع أن يحكم
لصاحب اليد اعتماداً على وضع يده

وعلى هذا إذا تنازع أرباب الوقف مع صاحب اليد على ما كان وقفاً
في السابق ، فقالوا : إن هذا العار كان وقفاً ، وما رآه وقال
صاحب اليد هو ملكي ، وأما المتصرف ، فالحق قول أرباب الوقف ،
وعلى صاحب اليد اليقينة أنها انتقلت إليه سائر شرعي ، ولا يعيده وضع
اليد شيئاً .

العرف والاستفاضة

قدما في المصحات السابقة انه يُحكم ويقصى بالانقراض ، وأيضاً يقصى بالنسبة والشهادة لمن كانت معه ، وبالبند لصاحبها - أحياساً - وعقدنا هذا الفصل للطرف بالعرف والاستفاضة . هل يقصى بها أو لا ؟ وعلى تقدير القضاء بها فهل يقصى بها في جميع الأحوال ، أو في حالات خاصة .

العرف :

لقد حددوا العرف بتعاريف شتى ، أقرها إن الأدهان ما حوت عليه عادة الناس في بيعهم وشرائهم وأحارهم ، وسائر معاملاتهم ، بحيث يسوع للمتكلم إذا أراد معنى ان يطلق اللفظ ، ويترك القيود انكالات عن فهم العرف مثلاً إذا قال النسائي - اشتريت هذا بليرة فهم منها الليرة النسائية بدون الوصف وإذا قال العراقي اشتريت بدينار فهم منه الدينار العراقي كذلك .

ونوجز الكلام عن العرف من جهات ثلاث الأولى، هل هو مصدر

من مصادر التشريع ؟ الثانية : هل هو سبيل لتشخيص الموضوع الذي
تعلق به الحكم الشرعي ؟ الثالثة : هل يقضي به ؟

العرف والتشريع :

ليس من شك أن العرف بذاته ليس مصدراً من مصادر التشريع ،
أي ليس طريقاً صحيحاً لمعرفة الأحكام الشرعية أجل ، إذا جرت
عادة العرف على شيء في عهد الشارع ورعه ، وحصل ذلك برأى مه
ومسمع ، ومع هذا لم يه ويردع عنه ، مع قدرته ، وعدم ادع له
عن النهي والردع - إذا كان الأمر كذلك . يكون هذا انشاء من
الشارع . لأنه قد التقى مع العرف في هذا المورد دللت وعليه لا
يكون هذا عملاً بالعرف ، بل أحداً دالة التي تشمل قول الشارع وفعله
وتقريره .

العرف والموضوعات الشرعية :

أما الاعتماد على العرف ، لمعرفة الموضوع ، وتحديد المعنى الذي يعنى
به الحكم الشرعي ، أما هذا فثابت في الموضوع الذي لا حقيقة خاصة
فيه للشرع ، فإذا قال الشارع و أخرج بالصباح ولا صبر ولا صرار
والأعند باليات ، فإن المرجع في تشخيص أخراج والصباح والصبر والية
وما إليها هو العرف . وتعتبر الأصوليين يرجع إلى العرف في الشبهة
الحكمية ، لا في الشبهة الموضوعية .

أ إذا شككنا في قصد الشارع ومراحه ، بحيث لا نعلم هل هذا حلال أو حرام ؟ تكون
الشبهة حكمية ، وسميت حكمية ، لأن الشك في نفس الحكم الشرعي ، لا في موضوعه . وإذا
طعننا الحكم الشرعي - واشبه طعننا موضوعه في الخارج ، كما لو طعننا أن الشارع حرم الخمر
وأباح الخمر ، ثم اشتبه هذا المانع الخاص . هل هو حرام أو حلال تكون الشبهة موضوعية ،
وسميت بذلك لأن الشك حصل في تشخيص موضوع الحكم ، لا في الحكم نفسه ، كما هي الحال
في الشبهة الحكمية

العرف والقضاء :

ان نسبة العرف الى القضاء تماماً كسبته الى التشريع ، فكما ان العرف لا يكون مداته طريقاً لمعرفة الحكم الشرعي ، ويكون - أحياناً - وسيلةً لتشخيص الموضوع الذي تعلق به الحكم . كذلك لا يكون العرف أصلاً من أصول الالآت في القضاء ، ويكون - أحياناً - وسيلة لمعرفة الشيء الذي اختلف فيه المتخاصمان ، ويكون تأثيره في القضاء من هذه الجهة فحسب . ولذا لو تعبرت العادة ، وراى هذا العرف مع الزمن ، يروى معه هذا التأثير . قال صاحب الجواهر: باب الزواج - فصل المهر : إذا اختلف الزوجان في تسليم المهر فالقول قول الزوجة ، مع يمينها ، أما الاختيار الدالة على ان القول قول الزوج مع الدخول ، لا الزوجة فالحمل محمولة على ان العادة كانت فيها مصى على تقديم المهر قبل أن يدخل الزوج ، ثم تركت هذه العادة ، فرجعا الى الاصل القاضي بعدم التسليم ، حتى يثبت العكس

اذن ، لعادة تأثير في تعيين الشيء الذي تنازع عليه المتخاصمان ، ولها يلي فذكر طرفاً من الأمثلة على ذلك :

١ - اذا اتفقا على حصول عقد البيع بمئة دينار - مثلاً - وقال أحدهما : جرى الاتفاق على الدينار السلدي الذي يتعامل الآن به الناس عندنا . وأدعى الآخر بأنه جرى على الدينار الأحصي ، أو الدينار الذي كان يتعامل به أهل زمان . اذا كان الأمر كذلك فالقول قول الأول ، مع يمينه ، وعلى الثاني البينة .

٢ - اذا اشترى عبداً ، ثم وجدها صفة لم يكن مالاً بمكاتها من قبل ، وزعم انها عيب يوجب الرد . وقال البائع : لست هذه الصفة بعيب ، حكمتنا العرف وأهل الخبرة ، وقصينا بقولهم .

٣ - اذا وقع الاجار على بيت ، دون ان يتعرض المؤجر والمستأجر الى الصرية التي تصعبها البلدية من الحراسة والكفالة ، ولا الى صرية المسقعات ، وما الى ذلك ثم وقع النزاع ، فقال المستأجر : هي على المالك . وقال المالك : هي على المستأجر . رجعنا الى العرف ، والعادة المتبعة .

٤ - اذا باع مرساً فهل ندرج الردعة والجمام في المبيع ؟ أو دابة حاملاً ؟ فهل يدرج الحمل ؟ أم بيتاً ؟ فهل يدرج حائطه ؟ أو داراً ؟ فهل تدخل المعانيج والشجرة التي فيها ؟ كل هذه ، وما اليها يرجع فيها ان العرف ما لم يوجد نص على العكس ، أو قرينة تعبر الخروج ، أو الدخول .

٥ - اذا أقامت الزوجة مع الزوج في محل واحد ، ثم طالته بالنفقة مدة اقامتها معه ، فرد دعواها عملاً بالعادة والظاهر من ان الزوج في مثل هذه الحال قد أدى النفقة .

وقد أطال الفقهاء الكلام فيما يشمل لفظ الدار والستان والأرض والعقد والمرس ، وما اليها . وجعلوا العرف هو المرجع قال صاحب العروق الماسكي ج ٣ العرق ١٩٩ . هذه الألفاظ كلها حكمت فيها العادة . وقال صاحب الخواهر الامامي في باب المتاجر : اذا باع شجرة عليها ثمرة فالثمرة للبائع على كل حال الا ان يكون عرف يقتضي الخروج .

والذي يجب التنبه اليه ، ولا يحور الدخول عنه بحال ان العرف بذاته ليس مصدرأ من مصادر القضاء ، ولا يرجع اليه لتفسير الحق من المطلق ، وانما تعتمد عليه عند الحاجة لمعرفة معاني الألفاظ ، وما يتبع هذه المعاني التي تثار فيها المتاحصان . وهذا في حقيقته ليس قضاء بالعرف ، وان كان له تأثير في القضاء ، لأن معنى القضاء به ان يكون هو الفصل بين الحق والباطل ، والحاكم لأحد المتداعين أو عليه ولا أحسب ان غلبها

يقول بئسك ، أو يستند قول مدعيه إلى دليل . أجل ، قد نحكم بالظاهر في بعض الحالات كمن تعدى في بيت آخر ، ثم طاله صاحب البيت بشئ بعداء ، فقال الآكل : أنا صيف ، وبئسك ليس مطعماً .. فان قاعدة احترام المال ، وصيانة نفقته أن يكون الآكل مدعياً ، وصاحب البيت منكراً مع اننا لا نشك بأن القول قول الآكل ، ولكن هذا بالحقيقة عمل بالأطمئنان لا بالظاهر

الاستفاضة :

الاستفاضة والشبايع والتسامع بمعنى واحد ، وهو ان نسمع من جماعة يستعد اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب بحيث يحصل من قولهم الاطمئنان بالصدق . وقد تكلم صاحب الخواهر عن الاستفاضة في جهات ثلاث

١ - الاستفاضة والعمل :

عمل الانسان بالاستفاضة به وبمن ربه بصرف النظر عن الشهادة والنقص . كما إذا شاع ان هذا القمار وقف ، وان فلانة زوجة فلان ، وان هذه الدار عصب ، وان فلاناً عالم ، أو جاهل ، أو عادل ، أو فاسق ، أو انه ابن فلان وما إلى ذلك . وليس من شك ان الناس كانوا ، وما زالوا يعتمدون هذا الشبايع ، ويرتبون عليه الآثار ، سواء أحصل لهم القطع ، أو الظن وقد أشرنا في فصل سابق إلى ان بعض المحققين من علمائنا يأخذ بحبر الواحد في الموضوعات إذا كان ثقة في غير الترافع والتحاميم .

٢ - الاستعانة بالشهادة :

أما الشهادة بالاستعانة . ولادلاء بها أمام الحاكم . لمجرد شياح
والتسامع فعليه تفصيل

فان حصل العلم من اشياح حارت الشهادة اطلاقاً في كل شيء ، سواء
أكان من نوع الخدمات ، أم العقود والموجبات ، أو الأحوال الشخصية
أو غيرها ، لأن العلم حجة من أي سب حصل .

وان لم يحصل العلم من الاستعانة فلا تجوز الشهادة استناداً إليه الا
في أشياء خاصة بص عليها الفقهاء ، وهي سبعة السب ، والملك المطلق
- أي بدون ذكر سب الملك من الشراء أو الورثة أو غيرها ، فإن بتر
اسب سقطت الشهادة - والزوج ، والوقف ، والعتق ، والولاء ،
والموت واكتفى بعضهم بثلاثة السب والموت والملك . وآخر خمسة ،
حيث أضاف إلى هذه الثلاثة الكاح والوقف ومنها يكن ، فان الشرط
الأساسي للشهادة هو العلم ، ولكن الفقهاء أجازوا الشهادة استناداً إلى
الاستعانة في هذه الأشياء ، وان لم يحصل العلم

والأولى ان يشهد الشاهد بوجود الشياح ، ويقفه ان الحاكم . وهو
بدوره يرى فيه رأيه .

وانعقت المذاهب الأربعة على ان الشهادة بالاستعانة تصح في السب
والولادة . واحتلوا فيها عدد ذلك . فقد الحجة نقل أبصاً في الموت
والنكاح والدخول

وقال الحنابلة - نقل في الموت والنكاح والملك المطلق والوقف .

وقال الشافعية - نقل في الموت والملك (المهذب المعني . فتح
القدير - باب الشهادات) .

٣ - الاستعاضة والقضاء :

من ثبوت الاستعاضة عند الخلل قصي به . سواء أحصل له العلم ، أم لم يحصل ، كما كقصة دليمة ولا مقرر . وبسبب السكر لا يطعن ويعترض . ولكن انصاء بالاستعاضة ينحصر في السب والثلث المطلق والرواح والوقف . وإنما جار الحكم بها لسيرة فقهاء ، ودلالة بعض الأحاديث (إخواني باب القضاء) . وفيه ان يدع هذا الفصل بشير إلى أمرين مهمين ، هما خلاصة ما تقدم .

الأول ان يرى بين العرف والاستعاضة ، وهو ان العرف لا يقتضي به ، ولا يعتمد عليه ، كصريق من طرق الاثبات في باب القضاء ، وي رجع إليه لمعرفة معاني الألفاظ التي احتجفت المتحاشين في مدلولها ، أما الاستعاضة فيقتضي بها . ويعتمدها الحكم ، كأصل من الأصول الشرعية للاثبات في الأشياء التي ذكرناها .

الثاني ان يرى بين الشهادة والقضاء . وهو ان الشهادة لا بد ان تكون عن علم ، تماماً كالشتم . حسبما جاء في الحديث الشريف ، إلا في مورد خاصة ذكرناه في معرفة السابقة . أما القضاء فيجوز مع العلم والنقص . لأن الحكم يحكم بالأدوار والنيات والبدن والبدن ، والاستعاضة ، وان لم يحصل له العلم . ونتيجة الختمية تدل ان ليس كل ما يجوز شهادة به يجوز قصص به . فقد يشهد الشاهد بشيء عن علم ، ولا يحكم بحكمه . ولا كل ما يجوز انصاء به يجوز الشهادة به . فقد يحكم بحكمه بسبب . ومع ذلك لا يجوز للشاهد ان يشهد لآخر بيمينه كأنه من كذا

علم الحاكم ومدى تأثيره في القضاء

أسباب العلم :

للعلم أسباب لا يبلغها الإحصاء . ويعينها ما يتصل بالدهاوى التي
ترفع لدى المحاكم ، ويعلم القاضي موقائعها ، أو نحوه من جهتها . وينقسم
علم الحاكم بالواقعة المتدفع عليها باعتبار طرفه ، أثر من الذي حصل منه
إلى قسمين الأول أن يحصل العلم للحاكم في خارج المحكمة ، وقبل
النتائج والقرائن الثاني أن يحصل أثناء السير في الدعوى ، ومن موقائعها
وملاحظات بالذات ، وهذا النوع وهو المقصود من هذا الفصل -
ينقسم باعتبار أسبابه إلى ما يلي

- ١ - معابة الحاكم ومشاهدته إذا كان مدعى به من موقائع لاذية .
- ٢ - القرائن الموضوعية من غير نص شرعي ، من يستنتجها الحاكم
لذاته ونقطته يحتاج الخصوم وخصمهم
- ٣ - الأمور العامة الدينية التي يشترك فيها جميع الناس ، مثل أن

لا يفرض لا يسمع . ولا يسمي لا يصح . فاد شهد الأول سماع الاقرار .
والثاني برؤية الخادقة لا بلغت اليها

٤ - الطب الشرعي ، ومنه أقوال الخراء .

٥ - المبادئ الشرعية العامة . مثل ان أقل الحمل ستة أشهر .
وأكثره سنة . فيصلي الحاكم سمي لائد ، أو اهدفه على هذا الأساس
مدون بينة أو ببني . بعد العلم بتاريخ القوطة . أي ان من يدعي خلاف
هذا المدأ ترد دعوته ابتداء . لأنه يدعي خلاف ما ثبت في الشرع .

الأصل في القضاء :

وقيل ان تشكل عن علم الحاكم بشئ ضروره وأقسامه يقدم هذا التمهيد :

ان الأصل في القضاء وفي جميع الكاليف ان تؤدى وتمثل على وجهها
مطابق العلم والقض . ولا يعود تاديبها ومثاقها بطريق غير طريق العلم
والفقيه إلا إذا نص الشارع على الاكتفاء بطريق خاص . وحاشا يتبع
هذا الطريق حين اتانة والعمل . ولم يعد العلم أما لسر في ان
أصل بقضي ان تكون سادة بالعلم لا بعينه فهو ان لا يكون . قد تحقق
بالعلم وبالفقيه . واجب لا يرفع إلا بيقين منه . ولا يرفع بالشك ولا
بالظن . لأن الأقوى لا يزال بالأضعف . اللهم إلا ان يقوم الدليل من
الفقيه بالبداهة على الاكتفاء بالظن في بعض الحالات . وهذا في حقيقته
عمل لا ينهي إلى الفقيه . ولو بالواسطة

وقد جاء بدليل القضي من الشرع نصه على جوار القضاء بأصول لا
تعيد العلم والحرم . كالأقرار والنية واليد . والاستعانة . والسر في
ذلك هو التيسر والتسهيل . ود لو انحصر طريق القضاء بالعلم لانسد بابه .

وذهبت الحقوق هنراً ، وعمت الفوضى .

وقد ذهب البعض إلى أن الواقع كما هو واقع غير مطلوب في القضاء ،
وأما المطلوب الحكم كما تؤدي إليه البيانات والإيمان ، الحديث ، أما
أقصى بيكم بالبيات والإيمان ، ويرده أن المطلوب في جميع التكليف .
لا في القضاء فقط هو الواقع عافته عزداً فإن أشهد ، واقصي
فما أشهد بالواقع ، واقصي بالواقع ، إلا أن يقوم الدليل على أنه ليس
للقاضي أن يحكم بالواقع ، بل شهادة أشهود . وما إليها فقط لا غير
وليس لهذا الدليل غير ولا أثر في الشريعة ، لأنه بصادم المنطق ،
والبرهان العقلي ، بل قام بديل من الكتاب ولغة أن واجب القاضي أن
يحكم بالواقع أولاً وقبل كل شيء . أما حديث : أما أقصى بيكم
بالبيات والإيمان ، فهو مرسل على الغالب من عدم العلم بالواقع ، وأن
الحكم بهما يكون حيث لا طريق سواهما . والإحار الحكم بأداة اليمين
مع العلم بكلبيها ، ولا قائل بذلك .

ومها يكن ، فإن المهم أن نتذكر ، ولا نسي أن القضاء بالعلم لا
يحتاج إلى دليل ، لأنه على مقتضى الأصل ، ولأنه ليس وراء العلم شيء .
أما القضاء بغير العلم فيحتاج إلى دليل قاطع

القوانين الحديثة وأئمة المذاهب :

أعلى ما قدمنا يتجه هذا السؤال

إد كان القضاء بالعلم لا يحتاج إلى دليل ، وبعضه بغيره يقتضي
الدليل فكيف اجتمعت القوانين الحديثة ، وفقهاء المذاهب الأربعة وعدد
من فقهاء الإمامية - اجتمعوا على أن أقصى لا يجوز له أن يقضي بعلمه ،
ولا أن يستند إلى شيء من معلوماته في حكمه ؟

الحواري :

ان باب الشرائع الحديثة حين قانونا ، وليس للحاكم ان يحكم بعلمه .
 أرادوا ، انه لا يحق له ان يتصدي بحكمه وحصل في الواقعة التي قد علمها
 من قبل ، وان علمه لا يدع سحر هذه في قصص آخر ، ويكون هو
 شاهداً لا حاكماً ، ومعدوا هذا ، يصلون للقضاء ، ثم يحكم بخلاف
 ما علم .. ويمكر ، يحمل كلام فقهاء الدين معروض القاصي من الحكم
 بعلمه على ذلك مع المحل ، على هذا فلا مدعاة بين هذين من قال .
 لا يصح للحاكم ان يقضي بعلمه . وبين ما يفتضيه لاصل من وجوب
 اتناع العلم في كل شيء . حيث لا مانع من العقل والشرع ان يكون
 طريق الحكم والفصل بين الناس عبر علم الحاكم في بعض الظروف
 والأحوال

القضاء على خلاف العلم :

قدف ان الأصل الأول يفتضي لقضاء بالعلم ، حتى يشتد العكس ،
 وقد ثبت حوار القضاء بالبين وما بينها ، وان لم يحصل العلم وأيضاً
 قد نعم الضرورة في بعض الحالات الخروج عن هذا الأصل ، لا بالعمل
 بالظن فقط بل قد جتمع مع توقع . بل بالعمل على خلاف العلم ،
 والحكم بغير الواقع

مثال ذلك رجل استودع آخر درهمين . ثم استودعه ثلث درهمين واحداً ،
 فوضعه مع الدرهمين ، وصادف ان تلف درهم من الثلاثة . بدون تعريض
 أو تعدد من المستودع . وذهب الجميع الى ان الحكم ليقضي بالحق ، فعليه ان
 يقضي بدرهم ونصف ثلاثاً ، وهو صاحب الدرهمين ، ونصف درهم

الثاني ، وهو صاحب الدرهم ، مع عنه ويقع بأن هذا القضاء خلاف الواقع ، لأن الدرهم التالف ، إما أن يكون لصاحب الدرهمين ، وعليه يبقى له درهم واحد ، مع أنه أحد درهماً ونصف درهم ، وإما أن يكون التالف لصاحب الدرهم ، وعليه فلا شيء له ، مع أنه أحد نصف درهم

وحيث استدل السبل لمعرفة الواقع حصلت الشركة بحكمه من الاثنين - لمكان الخلط - في درهم فقط ، لأن أحد درهمين يساوي هو للأول ، سواء أكان التالف منه ، أم من الآخر ، بعد أن كان المروص أن له درهمين ، وأن التالف واحد ، فأحد درهمين يبقى لا محالة ، فيعطى له باليقين ، ويبقى درهم واحد يقسم بينهما نصفين وتكون النتيجة أن يأخذ صاحب الاثنين واحداً ونصفاً ، وصاحب الواحد نصف الواحد وهذا وردت لرواية عن الإمام الصادق (ع)

وأيضاً يقضي الحاکم على خلاف عنه في لو ادعى الثمان في شيء لا بد لأحدهما عليه ، ولا يثبت له ، ورغم كل معنى أنه له وحده ، إلا أنه يحملان معاً ، ثم يقتسمان بالسوية ، مع العلم بأن أحدهما المصيب كونه والأخرى صادقة ، وأن المتنازع فيه لصاحب سبعمائة الصدقة ، وكذا بعد أن استدل الطريق إلى معرفة الواقع تعين هذا التقييم لعرض الحجة ، وعلى مذهب أبي حنيفة قد يتكشف الواقع جلياً ، ويمكن العمل به بدون أي محذور ، ومع ذلك يقضي الحاکم بخلافه ، مع عنه ويرى بالاحتياط ومع إمكان الأحكام بالواقع ، فقد جاء في كتابه «أحكام أبي حنيفة» وابن أبي ليلى ، لأسفي يوسف تلميذ أبي حنيفة ص ١٨٣ طبعه ١٣٥٨ وكتاب «ميزان الشعراي» باب الدعاء أن ما حبيبه كان

« لو تزوجت امرأة ، وعاب عنها نروح ، فأنت حر ومجانة ، فاعتدت ثم تزوجت ، وأنت بأولاد من أبي ، ثم قدم الأولاد ، فإن الأولاد الذين ولدوا من الثاني يلحقون بالأول ، ويستعملون عن الثاني »

وعلى هذا إذا شاع الأول والثاني على الأولاد المذكورين ، وترافعا
لدى حاكم ، فيجب عليه ان يتعقب للعث ، ويهيئهم عن الأب الحقيقي
بدون بيعة وبمين ، مع علمه ، بقبه تحاشية قصاته للواقع ، ومع امكان
العمل بهذا الواقع

وبعد هذا التمهيد الذي عرفنا من خلاله أن الحاكم ممنوع عند أكثر
المعاهد وأرباب السوابق من القضاء بعلمه الذي حصل له قبل سماع
وإن مع ذكر الأسباب التي يكون منها علم لقاضي أثناء سيره في الدعوى

النهاية :

بمس من شأن ان للقاضي ان يكشف ويشهد بصفه أثناء سيره في
الدعوى الواقعة لاديه المتنازع عليها ، ويكون علمه الحاصل من المبيعة
والشهادة أصلاً من دون ثلاث بدون حاجة إلى أي شيء آخر
مثل ذلك ان يستأجر شخص شخصاً آخر على بناء بيت بصورة انفعا
عليها ، وبعد سماع الأخير من العمل قال له المستأجر لم تؤد العمل
مشروعه ، وقال الأخير بـ أدبته على الوجه المطلوب ، فللحاكم ان
يدين ويحكم بدون حاجة إلى بيعة وعين

وكذلك إذا ادعت امرأة على زوجها بأن البيت الذي أعده لبيتها
غير صالح ، فللحاكم ان يذهب بصفه بطلب منها ، أو من نفقاته ، ثم
حكم بما يشاء

و لم يذهب بصفه الحق الظاهر على تعيين حيز انتدبه الحاكم
أحد بصفه غير للحاكم ان يتعهد ، ويرفض قول الأخير برفع هذا الاتفاق
متممة عنه ، بصفه الحاكم من نفقاته فإن حصل له العلم من قوله
بصفه ان لا يفي عن الحق إلا إذا دل الدليل

على انبعاثه أهل ، إذا وجدت من نبي آخرى بحيث يد صمد إلى قول
الخبر حصل الاطمئنان والاقتناع أمكن وحار ، والا فمعه كعبه

المحاكم الشرعية

هذا يتبين منها أن ما حوت عليه المحكم في عمه مد - من لأحد
بقول الخبر سي يكشف عن برب الطاعة في دعوى بعه -
والاعتماد على تقريره - حتى ولو لم يحصل منه عو -
الاعتماد لا يفتي على أساس من الشرع

القرآن الموضوعية :

وهي القرائن التي ترافق الدعوى . ويشعر بها الحكم بذكره ونقطه
للمحتاج الخصوم . وهذه القرائن لا تدخل تحت صفة عدم ولا حميم
قاسم مشترك . لأنها تختلف باختلاف الدعوى والمدعى . ولا بد في
حوار القضاء العلم لماشيء منها ، لأن المروءات به تفصل بوقته مدعى ،
ولا تفصل عنها . وسيتبين شيء إذا لم تكن مائة على حال قد
الحكم أنها تدعم أصلاً من أصول الأدب . أو تصحده وقد سدد
الإشارة إليها في فصل القرائن والكتابة

المبادئ العامة :

المدي العامة هي . كما قدم لي مشترك في علم . جمع
الناس ، كشهادة الأطرش سماح الآه
وكدهوى من قال ان هذه

ثم تبين ان سبها نفس . و أكثر . ونقصه نعم من هذه المدي .
سبهي لا محتاج . حتى عند من مع الحاكم من انقصه عنه ،
لأنها من المعنويات العظيمة المستغنى عن الدعوى وغيرها

الطب الشرعي :

لمراد من الطب الشرعي معصيات التي تقوم بها الحيوانات لتحليل الدماء .
ومحصى أصناف . وانكشاف . وعلاص لمعرفة أصحابها . ومحص
منزل معرفة أسبابها . والتقابل لمعرفة مصدورها . بل حتى التراب
والأحجار . وما بها مما يمكن ان يتركه فيهم أثراً منه . وقد
شهدوا عند طب معون ومعه في أمريكا ، وأوروبا . وقصدتها للبعوث
في سائر بلاد .

والله اعلم . عز (١) الخبير الى هذا المحص والاحتياط . فلقد
وجد في نصيبه أساساً مما الطب الشرعي ، من ذلك

ان امرأة تعلقت برجل من لأصبار ، واستعملت كل طريق لاغزاله ،
ولم يحدث عنه حدوث . فحدثت بيضة . وصبت الياس على
ثيابها . وبين فحلها . ف جاءت الى عمر ، وقالت : ان هذا الرجل
اعتصمني وأراد عمر ان يذهب الشاب . فقال له : تشئت في أمري
فقال عمر لعلي ما ترى يا أبا الحسن . فقال الإمام الثوبى بماء حار
معي . ثم صب الماء على الرأس . حتى أراحه عن الثوب . فألقاه في
ماء . وما عرف طعمه لقمه . ثم أقبل على المرأة . حتى أقرت

واعلم في هذه الواقعة . وان شهد الى الأفرار ، لا الى المحص
ولا حصار . الا به تدبر منه حجة على ان هذا المحص أساساً في الشريعة
الاسلامية .

ومنه ان امرأتين محاكمتا اليه . ولدت احدهما ذكراً . والثانية أنثى
في آن واحد ، في مكان واحد . ودعت كل منهما ابناً أم العلام .
هورن حليب الاثنيتي ، فكان أحد الخليين أحب ، فحكم لصاحبة اللب
الأحف بالث . وصاحبة اللب الأنفل بالعلام

وهذا الحديث . وان لم يعتبره الفقهاء كأصل من أصول الاثنت .
ودليل يعتمدونه في هذا اثبات الا انه ، كسابقه ، يدل على وجود معالم
الطب الشرعي في تراثنا الاسلامي . خاصة في آثار أهل البلب .

وقد جاء في أحاديثهم ان امرأة ادعت اللب على زوجها . وأبكر
هو ذلك . فيقام الرجل في الماء النارد ، فإن تقلص أحلبه حكم بقوه ،
وان استرخى حكم بقولها .

وقال صاحب الخواهر : « لقد عمل بهذا الحديث أسا نابويه وابن
جرة . وأهمله المأخرون من الفقهاء . لعدم الوثوق به . وعدم الوثوق
أيضاً بالانصاف ، لأن قول الأطباء يشترط اللب بالصحة الا انه
ليس طريقاً شرعياً . ومعنى هذا انه لو انصط وأعاد لعم نكان شرعياً
معتراً .

وقد اعترف الاحصائيون في هذا اللب ان الطب الشرعي لا يستدعي
العلم القاطع للشك والريب في كل ما يقدمه ويرسمه . بل قد يعيد العلم ،
كمحصن بصيات الابهام التي تعبر شخصية المتهم وهويته ، بعد ان أثبت
التحارب ان لكل انسان بصمة خاصة . بحيث يمكن التشابه في الوجه
واللامح ، ولو من وجه . ولا يمكن التشابه في البصمات بوجه . وقد
لا يعيد الطب الشرعي العلم ، ولكنه يزود الحاكم بحلقة جديدة من
سلسلة الأدلة ، أو يقوي ويدعم حلقة صحيحة منها ، كمحصن الخط
والكثافة ، أو وجود أثر من آثار المتهم في مكان الجريمة أو من آثار

١ تبين هوية المتهم من بصمة الاجام لا بميل الشك ، وليس للمتهم الامر ان عليها محاد ،
ونكن له ان يثبت ان دعائه لمكان جريمة كان يمنع مشروع ، لا بداع ركب الجريمة

الخرجة أو مكسب على المتهم، بحث نوح الترحيح وطر، ولا تعيد لعن
وليس من شك ان العلم الذي يحصل من الطب الشرعي في عصر
الانساب - حجة متعة ، تماماً كالعلم انساني من العلوم العقلية، والمادية
العامة التي يشترك في العلم بها ليس حصراً ، ولا يحتاج اعتبار العلم من
أي مصدر حصل ان جعل وامضاء من الشارع ، لأنه حجة بحددها
هو المصدر لكل حجة سواء . حتى لاحد والتقدم بقول الشارع
ومرة ثانية يشير الى ان العلم الحاصل من الطب الشرعي - ومن ادلائه
العقلية ، وملاسات الدعوى شيء ، والمعلومات الخاصة التي عرفها المحاكم
تخرج المحكمة والدعوى شيء آخر . وان للدين معوا المحاكم من انقضاء
هذه المعلومات ان يوحوا عليه الاحد بالعلم الذي حصل له من الطب
الشرعي ، والعلوم العقلية .

أما إذا لم يحصل العلم من الطب الشرعي فيترك الأمر ان تقدير القاضي ،
ومدى اقتناعه بدعم القرينة لدليل من أدلة الاثبات . أو نصيحها ، لأن
تشخيص الحوادث الخارجية من الأشياء الموضوعية البحتة ، لا يرجع في
بيائها ومعرفة حقيقتها الى الشارع . وانما تعرف وشخص من لطرق
المألوفة لدى الناس ومن ها كان للمتهم كل الحق في اثبات العكس
بجميع الطرق ، للتشكيك بما دل عليه الطب الشرعي وغيره من القرائن
سواء أكان من شأنها ان تعيد العلم ، ام لم يكن ما عدا الأدلة التي
نص عليها الشارع

وبالنظر إلى أهمية القضاء بالطب الشرعي في المحاكم الرسمية اقتضت
هذه الإشارة .

الخلاصة :

وكلمة الخلاصة ان اية قرينة تتصل بالدعوى أثناء رؤيتها يجوز للمحكمة

ان يعتمدها ، وبني حكمه عليها . مع وجود العلم القاطع . سواء أكانت
الفرقة من نوع الظل الشرعي ، أو المروم العقلي ، أو غيره . لأن العلم
لا يعمق فيه بين مسه وآخر من أصابه . اما مع عدم العلم فيترك تقدير
القربة إلى الحكم ، ان شاء طرحها بامرة . وان شاء رخص وعبر بها
أحد الأدلة . حسب اقتناعه واصمته به بين حاله حل وعز .

اليمين

اليمين من أهم الطرق التي ينتهي عليها الحكم في باب القضاء هذا
مع العلم بأنها شرعت لفصل الخصومات ، لا لاثبات الواقع ، والكشف
عنه ، ويقع الكلام فيها من جهات تعرضها فيما يلي

وطبيعة المنكر:

قدما ان المدعي هو من لو ترك ترك ، وان المدعى عليه هو من
لو ترك لم يترك ، وان وطبيعة المدعي الادلاء بالينة ، ووصفة المنكر
حلف اليمين . وقد تنحى اليمين على المدعي ، كالأمين إذا ادعى تلف
العين بلا تعذر أو تعريض . وقد لا تفعل اليمين من المنكر ، كما لو كان
وكيلاً أو ولياً أو وصياً ، ومهما يكن ، فان الغالب في الخالف ان يكون
مسكراً ، وفي صاحب الينة ان يكون مدعياً ، وأرجعوا ذلك إلى قوة
الانكار واللب ، لأنه يتفق مع الأصل ، وإلى ضعف الإيجاب لمخالفته
له ، فاحتاج المدعي إلى الينة ، ليقابل الحجة بحجة أقوى .

شروط الخالف :

يشترط في الخالف ما يشترط في محري العقود والموجبات من العمل
والتدويع والاحتياز ، ويرتد عليه ان يكون له حق الاسقاط ، والتدويع .
فلا تصح ابيس من الوكيل والوصي والولي ، ولا من الصبي مما لا يقدر
نصره فيه .

أجل ، إذا كان للمصر دين على آخر ، وادعى المدين ان له
المبلغ من الوصي ، وأنكر . انقضت البيس عنه ، ولكن هذه دعوى
شخصية بالنسبة الى الوصي . وإذا حلف الوصي حكم ببقاء الدين في
دنة المدعي ، وان نكل أورد البيس . وحلف المدعي حكم بالمبلغ على
الوصي ، لأن النكول أو الرد عملة تصديق المدعي . أو قل هو
الذي حكم على نفسه بما دام له مخرج وبدحة عن الحكم والصبط
في صحة البيس ان يكون المحلوف من أجله فعلاً للخالف بالذات ، أو
علماً بفعل الغير ، وكلاهما من شؤونه .

أما انصايط لصورة البيس من الخالف وكيفيتها فقال الفقهاء ان
كانت الدعوى متعلقة بفعل الخالف حلف على الت وافعاً . وان كانت
متعلقة بفعل الغير حلف على نفي العلم ، وحق ان هذا مبي على العلق
والصابط الصحيح ان يبي الخالف تأمي على حسب حوجه . فان أحاب
سعي الواقع اطلاقاً حلف على الت وافعاً . وان أحاب سعي العلم حلف
على نفي العلم من دون فرق في الحديث بين أن يكون المحلوف لأجله
من فعل نفسه ، أو من فعل غيره .

فإذا ادعى المدعي في وجه الوارث بأن مورثه اقترض أو اعتصب ،
وأجاب بأن مورثه لم يقترض ولم يعتصب حلف على الت . وان أحاب
بأنه لا يعلم حلف على نفي العلم .

موضوع اليمن :

موضوع البصير هو الحق مخلوق من أحده . ويشترط صحة الحكم
به ثباتاً أو نقياً ، بحيث لو حلف المذكر حكم به بآفته . أو حلف المدعي
حكمه شذوب حقه . ويشمل هذا الحق العيني والديني . والعقود والموجبات ،
والحبيبات والأحوال الشخصية . وما إليها . ما عند حقوق الله ، وهي
الحدود . أما ما سجد للصيغة التي لا يصح به حكم عليها فلا تنجبه عن
أحد مدتهاً أو مدتها عليه

ومن أمثلتها أن بيع شخص داره من ريد ، ثم يأتي ثالث ، ويدعي شراءه من قبل ، وهذا أنكر النافع لا تنحه عليه المبيع . إذ لو أقر بسوابع لا يؤخذ بقراره ، لأنه في حق المبيع . وإذا لم يكن للاقرار من أثر لم يبق للمبيع من موضوع .

وكذلك لو صدر شخص لآخر لي عندك شهادة ، وأخبرتني
شديداً أمام الحاكم ، فإنك سوف لا شهادة لك عدي ، فلا تتحجج
بشيء على الحاكم ، لأنه لو أن لا حكم عليه شيء ، لأن مكر الشهادة
مسلوب أمام الله تعالى

صيغة البعد :

[illegible]

مقتصراً على اسم الخلافة ، ومنها ، والله الذي لا إله إلا هو ، أو ينفع ذلك بالسمع العليم .

وعبر المسلم يؤدي اليمين وفقاً للاوضاع المقررة في دياناته . ويقبل منه اذا اختار الحلف بالله

ويستحب التعيط في اليمين عند الإمامية . وهو ان يكون اللفظ رداً ومخوفاً للحلف بحو ، والله المهلك المدرك الصلح العالي المتعم الجبار .

هذه هي صيغة اليمين الشرعية ، وليس للحصم أن يحرص الصيغة التي يشاء

القسم اليمين :

قسم أرباب الشرائع الحديثة اليمين إلى نوعين قصائية ، وهي التي تؤدي في مجلس القضاء ، وغير قصائية ، وهي التي تؤدي في غيره . تماماً كما هي الحال في الإقرار عندهم .

ثم قسموا اليمين لقصائية إلى نوعين حاسمة ، وهي التي يوجهها الخصم إلى خصمه عند عجزه عن اثبات حقه ، حتماً للبراع . ومنسمة وهي التي يوجهها القاضي من تلقائه ، لأحد الخصمين تنجيماً لما سبق يديه من الأدلة .

ولا أثر عند الإمامية لأمة يمين يؤديها الخائف بدون ادن الحكم ، سواء أكانت في مجلس الحكم ، أم في خارجه ، لما حوت عليه العادة من قول أحد المتخاصمين للآخر إحلف وأسمعك . أو احلف وأدفع لك . فيحلف ، ان هذا الحلف لا يلزم لقائل شيء . وتبقى الدعوى قائمة بينهما كما كانت .

أجل ، اذا تعدد حضور الأصيل إلى مجلس القضاء ، لحرص ومحوه ،

وتجوز عليه اليمين بسوحي للحكم ان سيب من بخله اياها . ويكون
حكمها كما لو كانت في مجلس القضاء . والمهم ان تقع مادل الحاكم
المجهد . فاد حصص غير ادته تكون لغوا . حتى ولو كانت في
مجلس القضاء . وتكون شرعية بقضي ب الحاكم اذا حصلت ماده ، حتى
ولو كانت في غير مجلس القضاء .

ومن تقع افعال الفقهاء ، وفقرها بكميات المشرعين الحدود يحدد ان
كلام الطرفين في نتيجة يرجع الى تقسيم سمين ان حاسمة ، وغير حاسمة ،
والاختلاف بينها . كما هو في المصادق والتطبيق . فكل كلاً منها يرى ان
سمي الحاسمة هي التي يسد معها باب لدعوى ، ولكن الحدود جعلوا
منها . او حصروها باليمين التي يوجهها الخصم الى خصمه . ويتمتع
هذا فيما اذا ادعى شخص على وارث في ماله تركه مورثه ، ادعى عليه
بأنه غير ان له ديباً على الميراث . فانكر الميراث العلم بالدين ، وحلف
على نفي العلم . فان هذه سمي تسقط دعوى العلم بالدين . ولا تسقط
دعوى بالدين . او يسوع للمدعي بعد هذه اليمين ان يعيد النسي على
ما ادعاه . وعليه فلا يكون حاسمة رغم انها موجهة من خصم ، لا من
الحكم اللهم لا ان يعدل بأنها حاسمة بالنسبة الى دعوى العلم بالدين .

وقد تكون اليمين المتممة حاسمة كما في قسم الى شاهد في الحقوق
المالية . مع ان الحدود يعترضها غير حاسمة ومنها يكن . فان اليمين
الحاسمة كما نعلم هي التي يسد معها باب نزع والتخاصم ، وغير
الحاسمة . هي التي يسمي معها هذا باب مفتوحاً على مصرعيه ، وهذا
سب وعرب في دلالة لفظ من صطلح لمشرعين الحدود .

وصم فقهاء الإمام بيمين الحاسمة ان يوعى يمين لا نكار ويمين
الائنة كما جاء في قضاء ملا عبي . وتدرج في الثانية اليمين
المردودة ، والمنقصة ، ويمين الاستظهار .

بين الإنكار :

ذكرت في سبق ، المدعي عنه ، أن سكنت ، و ما ان يكر .
 ، ان يكر . وكلما عن حكم سكوت والامرر . ولا عرص
 حكم الإنكار

ان احاب المدعي عنه ، نسب و لا انك سال حكم المدعي ، انك
 به ، ان يكر ، ان يكر ، و لا فهمه ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 و يدور ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 مصلحة في رداء الحب من اهلنا ، ان يكر ، ان يكر ،
 او موقع وجود شهود ، و غير ذلك ، ان يكر ، ان يكر ،
 و مخرج ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 انك لا سؤا المدعي وقعت بينه لغو

ومنى حلف سؤا المدعي و حكمه مصلح مدعي ، و ليس للمدعي
 مدعي المقدمه شي ، حتى و لو كانت ، ان يكر ، ان يكر ،
 كتب الخلف طريق من الطريق ، ان يكر ، ان يكر ،
 عن المدعي ، و في هذه الاحداث ، ان يكر ، ان يكر ،
 يودنا حالي ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 حده عوضاً عن ما

فكان له ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 مدخل في عنته عيبه ، و لا انك حلف مدعي فاحققه كمرتك
 ناخذ ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 و هذا عين ما حواه في عوائد حديثه من ، ان يكر ،
 حصفه بغير ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،
 و عني عن الناس ، ان يكر ، ان يكر ، ان يكر ،

الى هذه الحقيقة الواضحة . لأن بعض من يتصلى للقضاء والحكم بين الناس يقول في هذه الحال لصاحب الدعوى يعني ان يكتفي نحن وأنت بهذا الاستعداد ، لأن من استعد لحلف اليمين كأنه حلفها ، ولم يبق عليه من سبيل .. فإذا حصل شيء من ذلك تفي الدعوى قائمة على حالها .

وإذا قال المدعي لا أقل يمين المدعي عليه كما يحدث أحياناً - أهمه الحكم بأنه محتر بين واحد من ثلاثة إما ان يدلي بالبينة على مدعاه ، وإما ان يقبل يمين المكر ، وإما ان يرفع يده عن الدعوى ، وليس له أن يستند برأيه . فإن اقتنع واحتر فذلك ، وإلا أهمه الحكم المدة التي يراها ، فإن بقي على اصراره ردت دعواه رداً مؤقتاً ، بحيث يستطيع تمديدتها متى تهيأت له البينة . أو رضى بيمين المكر وبكسبة : ليس للمدعي أن يرفض يمين خصمه ، ولا بيمين البينة . وفي الوقت نفسه يبقى مصرأ على دعواه .

وليس للحاكم ان يحلف المكر من تلقائه بحجة انه ولي الممتنع ، لأن سوابقه تختص في استبعاد ما على الممتنع من حق . قال صاحب الجواهر في باب لقضاء : لا دليل على قيام الحاكم بمقام الممتنع فيما امتنع عنه مما هو عليه فيما هو له ، أي ان للممتنع فردين : احدهم عليه الحق ، والآخر له الحق ، والحاكم ولي عن الأول . وهو الذي عليه الحق . فان امتنع عن دئه . فالحاكم يأخذه قهراً عنه . أما الثاني فله الحق فلا ولاية للحاكم عليه . وتغليب المكر هنا - حق للمدعي ، لا عليه ، فلا يكون المورد مشمولاً للقاعدة .

اليمين المردودة :

قد عرفت ان المدعي عليه إذا حلف سقطت دعوى المدعي من الأساس

مقوفاً نهائياً . وإن لم يحلف فاما ان يرد اليمين على مسعى . وام ان
يسكن ، ويحتم عن الحلف والرد معاً .

وقبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أنه لا يجوز رد دعوى من المكون
إلى المدعى عليه إلا بشرطين الأول أن يكون المدعى حاضراً بدعواه ،
عند كان طائفاً أو مشككاً ، فلا يجوز رد الدعوى عليه . الثاني أن يكون
الحق المدعى به لنفس المدعى لا لغيره ، فهو كذا وكذا ، أو وياً ،
أو وصلاً لم تصبح منه الميراث ، لأن حق الغير ، لا يثبت بيمين الغير ،
وقد انتهى أحد مدعي الشرطين انتهى الرد ، لعدم امكانه . وثالث تحقيقاً
معاً صريح الرد .

وعليه ، فإذا كان المدعي حارماً وأصيلاً ، ورد المنكر عنه أنبيس فإن حلفه .. ثبت دعواه ، وحكم بجمعها عن المدعى عليه وإن نكل المدعي وامتنع عن حلف اليقين المردودة سقطت دعواه . هنا عن المنكر . وإذا نكل المنكر . وامتنع عن الحلف وازد معاً ، فهل يصح عليه الحكم بمجرد النكول ، أو أن الحكم يرد اليقين على المدعي ؟

قال الخصم والخصم يخص عليه محذور سكور. ولا موجب برت
اليمين على المدعي. و كانت تدعون مالا. و انقضى دمه مال
وقال المالكة : لا بد من الرد في الدعاوى المالية.

وقال الشيخ رحمه الله : انزل لآدم في جميع دعواته (يعني ح ٩ باب الأفضة)

واحتج لأمانة مما بينهم ، وأكثرهم على ر : حكم لا يصح أن يكون ،
وان عليه ان يرد اسمي من تلقائه على المدعي ، وبعد أن ذكر صاحب
الجواهر أدلة الطرفين بطولها ، وناقشها بالمطلق قال : « وبذلك ظهر لك
ان أدلة الطرفين على بضر - وانه ليس في بعض باب موضع حكم في
هذا الفرض » .

ومرأه عن م تعرض على الحكم الرد من مع صاحب الشرائع
 التي حذر منه بمجرد يكون . وذلك أولاً . الحكم لا ولاية
 له هنا . لأن . من يمنع . وهو رد . لا عنه . والحكم ولي المانع
 عن حق مدعي عليه فقط . كما يكون في نصرة ذنباً . للناكل
 بلحده ومجرماً عن الحكم عليه . د ردة له أن تخلف دون حرج . دام
 على علم برده وفرع دمه . من . فتدعه عن الحلف بشكك اعتراضاً
 شديداً على عنه وند قبل . ومن أسمع عن لأحد فقد احده .
 وشبهة يكون . كل هو الذي حكم على نفسه بفساد . وكفه اللحن
 أن صور أربع

- ١ - إذا حلف المذكر سقطت دعوى المدعي .
- ٢ - إذا د المذكر للمدعي عن المدعي . يمكن قد حصر دعواه أيضاً
- ٣ - إذا حلف المدعي بعد الرد حكم له بما يذعيه
- ٤ - يمكن ذكر ومنع عن الحلف ورد معاً حكم على بمجرد
 يكون

البين المصمة :

ويصح سميتها . من سمى . وهي هي تضم أي شهادته شاهد
 واحد . أو أن يهوده ميراث لأنك الحقوق لدية . وتقدم الكلام
 عن ذلك في فصل . أسماء حقوق . أربع لفصل الشهادة .

يجب الاستظهار :

لا تسمع دعوى في وجه الورثة على مورثهم في حق من الحقوق
 ادلية لا اد برك لمب أمولاً في تدب الورثة . فلو لم يترك شيئاً ،

أو ترك أموالاً في غير أيدي الورثة لا تسمع الدعوى في وجوبهم ذلك ،
لأن لوارث - واحد هذه - يكون تماماً كالأحيي

ومنى ترك الميت أموالاً في أيدي الورثة تسمع دعوى من الميت
ولكنها لا تثب إلا بالنسبة، وينبئ المدعي معاً وهذه هي عين الاستدلال
والقصد منها التثبت من بقاء الدين في ذمة الميت أو من وفاء ورثته
لأنه لم يبرئه منه ، ولم يستوفه ، أو يدعو له عنه

وأوجب الشافعي هذه اليمين في الدعوى على لصي والمحبوس ، ووجهها
مالك في الدعوى بغيره على الحي ، ولم يوجبها في دعوى الميت
(الفروق ج ٤) .

ولم أهتم فيما لدي من كتب الفقه إلى قائل بأصالة هذه اليمين في
النية في الدعوى على الميت عبر الإمامية ومنها بكر ، وإن هذه عما
تبع في خصوص الدعوى على الميت وليس لا بعد . على - كما
المدعي أصلاً ، لا وكلاً ، أو وصياً ، أو ولأ - بل ولا واثلاً
أيضاً - وأن يكون حارماً لا طائفاً ، أو مشككاً . حيث لا يجهل اليمين على
واحد من هؤلاء ولو لم يقل من الوصي والوصي الدعوى إليه فقد ذهب
حقها هدر . أحل ، على الحاكم أن يصرف جهوده في التحقق والتدقيق
في الدعوى على الميت والصبي والمحبوس ، وبوجهها تعابيه والأهتنام لهم ،
سواء أكانت الدعوى بغيره ، أم بدين

وإذا لم يكن لصاحب الدين على الميت إلا شاهد واحد حلف مرتين ،
أحدهما إيمين التهمة للنية ، والثانية بيمين لاستظهار دل صاحب
الخواهر في باب القضاء . وهذا هو لأولى ، بل لأقوى . وكان
صاحب ملحقات مروة : أنه الأظهر والأحوط .

وينبغي التنبيه إلى أمور تتعلق بهذا الموضوع :

• منها : • هـ هـه يمين انه تصح بطلب الحكم . لا سؤال التواث .
ولا ترعاً من المدعي

• • منها : • ب التواث اذا علم بقاء الدين في دمة الميت وحب عليه
انوفه والاداء بسون حاجة الى الدعوى . والسنة واليمين

• • منها : • ادا دعى صاحب الحق بطلب التواث لحقه . وطلب منه
اليمين على نفي العلم . وبكل عنها ثبت عليه الحق بتقدير سهمه

• • منها : • ادا قال الميت كل من ادعى عليّ بحق فهو صادق
كان هـ وصيه يخرج من الثلث الا اذا ثبت حقه بالبيعة الشرعية

• • منها : • اد ادعى شخص عن آخر بس . وبعد رفع الدعوى
لدى الحكم . ومن صدور الحكم مات المدعى عليه . فيكفي بالبيعة
فقط . ولا داعي الى يمين

كذب الخائف :

• • من كذب الخائف . مدعى ذاك . أو مدعى عليه . فما هو الحكم ؟

الجواب

ان كذب الخائف يعلم بانه من اقراره . كي لو اكدت بعه .
وقد صرح به ان الحق لخصمه . وانه كان كاذباً في بجه . وأخرى
من طرق آخر غير الإقرار . والاعتراف على بعه . فكذب . فإن
أكد بعه بعه . تنقض الحكم الذي بقي على اليمين . وجزاء لصاحب
الحق مقسمة الخائف . والاستعانة به بكل سبل وان علم كذبه من
أدلة . وان آخرى من الافرار فليس لأحد مطالبة بشيء إلا إذا نقص
الحكم حكمه

أجل ، من علم بكذبه فعليه ان يرتب آثار علمه . كي لو حلف ان
انذار التي في يده ملك له ، وأنت نعم تأب ملك لريد . فلا يسوع لك
ان تشتريها ، أو تستأجرها منه : ولا أن تنصرف فيها بأي حور من أنحاء
التصرف إلا بإذن المالك الأصيل ، ولكن لا يجوز لأحد . حتى بذلك
أن يطله بشي .

وهذا الفرق بيني ذكره بين ما هو أكذب الخرافة منه . وبين ما
لو علمنا بكذبه من طريق آخر غير الأقرار . مع ان العلم بكذب متحقق
في الخاف ان هذا الفرق لا مستند له الا النقص والتعبد المحض بقول
الشرع ، كما قال صاحب الجوهر . ومكسمة ان قول الإمام دمست
سمين يد فيها . ونفس كل م دعاء : وما ان ذلك يستفاد منه
ان المدعي الحق يذهب حقه بعد من المطلق ، حتى كأنه لم يكن ، الا
إذا أكذب الخرافة منه ، وأقر بأن الحق ثابت عليه

• كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين
والاقرين بالمعروف - البقرة ١٨٠ •

وقام الإمام الصادق (ع) : قال رسول الله (ص) : من لم يحسن
وصيته عند الموت كان نقصاً في مروءته وعقله

وأجمع الفقهاء قولاً واحداً على استحباب الوصية . وعنه يحمل
قوله تعالى : كتب • في الآية المذكورة . وقد «س» الفقهاء • حوها
مطلقاً . وذهب الأكثرون الى أنها نك إذا كان عنه حقوق لله أو
للناس . ومن الموت • وحذف صياغتها من بعده • وهو الحق • وعليه
يحمل هذا الخبر • من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية •

الوصية :

من تنوع موارد الوصية يرى انها ليست على نوع واحد . فان الوصية
في بعضها تتم بمجرد الإيعاز • ولا تحتاج الى قول • كمن أوصى
لآخر ان يمي دينه • ويرعى اتصاله • وتسمى هذه بالوصية التمهيدية .
وأيضاً لا يشترط القول اذا كانت الوصية لغواً عام • كالفقراء
والمساجد • حيث تتم الوصية بإيعازها وموت الموصي • ويجب تنمدهما
دون الرجوع الى الحاكم الشرعي بدليل سيرة الفقهاء وعملهم قديماً وحديثاً .
قال صاحب المسالك • لو كانت الوصية لجهة عامة انتقلت اليها
بلا خلاف •

وبعضها يحتاج الى قول • ولا تتم الوصية الا به • كمن أوصى
بشيء من ماله لشخص معين • وتسمى هذه الوصية تمليكية .. اذن
لا مدخل من القول بأن الوصية تكون عقد اذا تعلقت بتمليك شخص

معين . وتكون انشاعاً فيما عدا ذلك . ولا يقع من شرع ولا من عقل ان يكون شيء ابواحد عدداً في مورد . وبعداً في مورد آخر تبعاً للموضوع متى تدور لأسماء مدره وجوداً وعدمياً

وتحقق الأيجاب من لموصي مطلقاً . ونقول من موصي به الخاص المعين . يتحقق كل . من عدها من قول أو فعل أو كنه . فلهذا ان تعلم أو تفتش بوجود الإرادة عن وسيلة من وسائل التعبير أيأ كان نوعها . فلا أثر لوجود الإرادة واقعاً . ومن حيث هي اذا لم يعبر المرید عنها . وسببه من الوسائل المألوفة عند أهل العرف . ولا للأداة اذا كان مدلولها غير مراد

وتسأل اذا وجدت لاداء لمعبره مظاهرها عن الإرادة . وشككنا هل هي حجة يجب الأخذ بها أو لا ؟ فاذا نصنع ؟

الجواب إذا شككنا في أصل التعبير . وان هذه الاداة معبرة أو غير معبرة فلا يقع الاعتماد عليها بحال . لعدم جواز الاعتماد على اطلاق مع عدم الدليل عليه . فكيف بالشك . واداكات قطعة الدلالة على المراد وحسب لاعتماد عليها . لضعف كات أو فعلاً أو اشارة . إذ ليس وراء العلم شيء

واداكات الاداء طيبة الدلالة ينظر من دل على الأحد بها دليل من شرع كشهادة العدلين . أو من طريقة العقلاء وعدائهم . فهي . والا تكون لغواً .

وليس من ريب ان طواهر الألفاظ حجة عند العرف . وهم لا يصون بالاحتمالات المتخالفة لمظاهرها الا مع الفرائض الدالة عليها

أما الكتابة فهي مثل اللفظ عند أهل العرف . سواء أسمعها صاحبها في دائرة سمي أو لا . تشهد على نفسه أو لم يشهد . قادراً على التلمظ

أو عاجزاً عنه . عناناً كان أو حاصراً على شرطه أن يمر بالكتابة بخط يده . وإن صهرها دال على التزامه بها . وإيرمه لها . وكذا الأقوال الدالة على القصد فيها تنكر اللفظ والكتابة فإن صاحب الخواهر
 « يجوز أن يكون القول فعلاً دالاً على إيجاب ما لا يجب ولا خلاف
 أحده . وإذا حار أن يكون لقول فعلاً حار نصاً أن يكون لإيجاب
 كسب ما دام كل منهما حرماً من العقد وبكلمته توصية تعقد
 بالمعاطاة ، كما تنعقد بغيرها .

وما الإشارة المعبرة عن القصد فلاها حجة مع المعبر عن الحق . إذ
 لا وسيلة للتعبير إلا بها . أما مع القدرة على التمسك أو الكتابة فليست
 الإشارة بشيء . حيث لم يعتمد من الغفلة وعدائهم بهم يعتمدون على
 الإشارة مع القدرة على السطو في الأمور الهامة . كالوصية وما إليها
 ولو افترض وجود سند يعتمد أهله على الإشارة مع القدرة على القصد
 لكانت إشارتهم حجة مثبته .

وبالجملة أنا نعلم علم اليقين أن شارع لم يبدئ الدس بطرق من
 طرق الأوصاح والنسب عن مقاصدهم إلا في مورد حاصه كالزواج
 والطلاق وما أوجب عليهم نكاحاً مفودهم . ولزمهم شروطهم .
 وكفى . وعنه فكل ما دل عديم على القصد وعبر عنه فهو حجة
 يعتمد عليها .

الرجوع عن الوصية :

الوصية حائره . وليست لازمة عهداً كانت أو نقداً ، بل المعروف
 أنها حيث مصاف أن ما بعد الموت . وأنه لا يترتب عليها أي أثر حال
 حياة الموصي . وعنه فيجوز له أن يرجع عنها ما دم فيه الروح .

حتى ولو كانت تحببكم لشخص خاص ، وقبل هذا الشخص . و
 لإمام بغداد (ع) صاحب الوصية ان يرجع فيها ، وحدث في وصيته
 ما دام حياً .. وفي رواية ثانية بالرحل ان يعبر وصيته . فيعتق من
 كان أمره منك . وملك من كان أمره بعتقه . ويعطي من كان حره ،
 ويحرم من كان اعطاه ما لم يمت . في الوصي

أجل ، لا يجوز لمن سمع له منه ان يدل شيئاً منها . و
 من يدينه بعد ما سمعه منه أنه على من يدينه ان يسمع عديم
 - سورة ١٨١ .

ومن موارد الرجوع عن الوصية - تصرف شيء الوصي به تصرفاً
 باقلاً له عن ملكه بيع أو هبة . أو معاً بصورته كالخمس صحبه ،
 أو بتدقيق بخره أو اثوب بمضنه

وما كانت الوصية حاضرة صح بأخر انوار من الوصي به خاص
 عن اجماع الموصي . و من كان من و عدم الكلام في ذلك مستقلاً في
 الجزء الثالث فصل شروط العقد ، فقرة والموت

القبول والرد من الوصي له

إذا أوصى لشخص معين بشيء معين فلا تنك الوصي له شيء
 الوصي به موت الوصي وحده . ولا يقول الوصي به وحده . بل لا
 به منها معاً . قال صاحب الخواهر : هذا هو المشهور شهره عظيمة
 كادت تكون اجماعاً . بل هي اجماع على الظاهر .

وليس من شك ان الملك يتحقق بقول الوصي به بعد موت الوصي ،
 ولكن هل يكفي قبوله في حال حياة الوصي ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر ومفتاح الكرامة الى الاكتفاء.
وعدم وجوب حديث لقول الله بعد موت الموصي . لصديق اسم
الوصية وعتد

[illegible]

وإذا دعت صوت مدسه . و فصل من ثوب الأمر وعلل . يخل
نقطت . وسمه من المذموم . و من يخل لأحد . من أثر . و قد قيل بعد
الزرد و مرغص فلا يصب به . قال صاحب الخواهر . لأحجم على
ذلك . وهو الحق .

واتقوا غولاً واحداً شهادة صاحب الجواهر والمساكن على أنه قد
رد بعد الموت والقول وخص فردة بس شيء - شوت الملك و مستقره
وكذا إذا من بعد الموت والشوق ومثل بعض أهل صاحب الجواهر
هذا هو المشهور ، بل كاد يكون اجماعاً ، كما ان النصوص كادت
تكون متواترة في علم اعتبار القبض .

ولم يوصى له بالخص ان يتلى بعض شيء انوصى به . وورد بعضه ،
لأن الوصية تبرع بعض . فلا يجب تقديمه القول للاجاب

المؤرخي

يشترط في الموصي أن يكون "معتقاً" (متصرفاً) في ماله . فلا تصح

الوصية من الصغير غير المميز . ولا من المحنون ، إذ لا إرادة لها ،
ولا معول على عاينها

وتسأل : إذا أوصى وهو عاقل ، ثم عرّض له الخبث فهل ينظر
وصيته ؟

قد صاحب الخواهر : لا تصح الوصية بعروض الخبث ، كما
لا تصح بعروض الاعماء ونحوه مما لا عقل معه ، وإن استمر إلى
الموت . وفي كتب المصالح عدم إبطال عروض الخبث والاعماء ،
سواء استمر إلى الموت أو انقطع .

وقد صاحب بلغة العفة : لا ينظر الوصية بعروض الخبث والاعماء
للموصي حياً ، كما حكاه حديثاً في المصالح ، وإن نطقت سائر العقود
بالحياة والخبث والاعماء كالوكالة ونحوها . لوصوح الفرق بين العقود
الحاضرة والوصية ، لأن الموت شرط في بقاء الوصية فعدم بطلانها بالخبث
والاعماء أولى .

وأيضاً لا تصح وصية لكره ، لعدم الإرادة ، ولا وصية لبعه ،
لأنه ممنوع عن تصرفات المالية ، وقبل تصح إذا أوصى بالكر والاحسان ،
وإن صاحب حروة يؤمن لا تصح وصيته إطلاقاً ، عملاً بعموم الإمام
صادق (ع) : « من بيع شئته كسب عليه لبيته ، وكسب له الخسرات
وحل له كل شيء » لا أن يكون صعباً أو صعباً . قد ترك التفصيل
بين الوصية وغيرها دليل على بقائها على حكم المنع .

أما المنع عنه فليس فتصح وصيته إذ يعقّب في غير أدل المحذور
بحسب تدابير

وأجمعوا شهادة صاحب خواهر عن أن من حرج منه ، أو تناول
سماً بقصد الانتحار ، ثم أوصى فلا تصح منه الوصية ، وإذا أوصى

أو لا ، وقل ، يستحر . ثم استحر فب وصته ، فقد مثل الإمام
الصادق (ع) عن رجل أوصى بوصيته ، ثم فر منه ، أتتله وصيته ؟
قال : إن كان قد أوصى قبل أن يحدث حدثاً في نفسه من حراجه أو
فعل لعنه يوت احترت وصته في التث . و . ك . أوصى بوصيته
بعدما حدث في نفسه من حراجه أو فعل لعنه يموت لم تجز وصيته .

وذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر أن أوصى إذا أتت العشرة
من عمره حارت وصيته بالخبر والمعروف ، لروايات عن أهل البيت (ع)
إنها بعضهم إلى ١٢ رواية ، منها قول الإمام أبي جعفر الصادق
إذا أتى على لعلام عشر سنين فإنه يحرق له فيها عني أو تصدق أو
أوصى على حد معروف وحق فهو جائز

الموصى له :

يشترط في موصى به أن يكون موجوداً حين إنشاء الوصية ، فلا
تنصح الوصية لمعلوم ، لأن الوصية مفسدة ، ولا تصح الوصية لمفسد
فيما لا وجود له ، كما لا يتصور قيام الموجود في اللاوجود ، وإنما
صح الوقف على البطل ، لاخر غير الموجود تبعاً للظن السابق الموجود ،
ومن هنا صحت الوصية للنوع كالعقار والعبد بالطرف لوجود بعض
الأفراد .. هذا ، إلى أن المتنوع لا يشترط اتصاله به عن انعكاس من
الموصى له الخاص الذي لا بد من قبوله ، كما ذهب

ونصح له وصية للحمل على شريطة أن يكون موجوداً حين إنشاء الوصية ،
أن الوصية للحمل ميوحد بها من باب الوصية لمعلوم ، وهو بوجود
الحمل حين الوصية ينحصر في حريمين الأول أن تندد حياً لأقل من
مدة الحمل وهي ستة أشهر من تاريخ صدور الوصية ، حيث لا

يمكن ان يلد حياً لأقل من هذه المدة .

الطريق الثاني ان تنده لدون أقصى مدة الحمل . وهي سنة على الأصح بشرط ان تكون حاله من الزوج . كما لو أوصى للحمل . ثم مات . ولم يتزوج بعده . أما اذا أوصى وبني معه مدياً . ثم مات . وبعد ستة أشهر او أكثر أنت بولد فلا تصح الوصية . أي لا يُعطى الحمل الشيء الموصى له به . لاحتمال ان يكون قد تحدد بعد الوصية . وانما ولدته لسة أشهر . وليس معنى هذا ان الولد لا ينجح بآب واه لا يرث . بل ينجح به ويرث . لأن الوصية شيء . والأرث شيء آخر . أجل . اذا أتت به بعد موته سنة يسمى عنه قطعاً . وبأنني التخصيل في باب الارث ان شاء الله تعالى . واذا أوصى للحمل فولدت ذكراً او أنثى قُسم الموصى به بينهما بالسوية لأن الوصية عطية لا ميراث .

وتحوز الوصية للأحيى وللوارث . ول صاحب الخواهر . والاجماع على ذلك مضافاً الى اطلاق أدله الوصية في الكتاب والسنة .

واتفقوا شهادة صاحب الخواهر على ان بوصية نصح للذمي . وهو الذي يذمخ الحرية للمسلمين . تصح الوصية له للآية ٩ من سورة الممتحنة . لا يهاكم الله عن الدين لم يقاتنوكم في الدين ولم يجرحوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين .

واحتلوا في صحة الوصية لغير الذمي . فذهب جماعة منهم صاحب المسالك والخواهر ان حوزها وصحتها . لأن اهة تصح للحرسى وغيره فكذلك الوصية شيء في مصابها مع هرق غير جوهرى . وهو ان اهة تمليك حد الحياة . والوصية تمليك بعد الموت . ولذا صرح صاحب المسالك بأن الوصية تجوز للحرسى من غير أهل الكتاب أيضاً . ومما

استدوا به على حوز الوصية للحرسى فوال (ع) اصدق اعط
 الوصية من اوصى به . وان كان يهودياً أو نصرانياً . ان الله يقول
 من ساءله بعد ما سمعه قائماً ثم على دين يدينونه . ونصط لليهودي
 والنصراني شامل للديني وللحرسى ورد صاحب الحوار على من رعم
 بأن الحرسى غير أهل للملك . رده بقوله . ودعوى عدم قابلية
 الحرسى للملك وصحة الميع . ولأهون الحوار مطلقاً من غير فرق بين
 الحرسى وغيره . هذا . ان الحرسى قد يكون محسباً لاسل .
 بموجب له مكافأة على احصائه . تماماً كما يهني اليه . وقد اجمعوا على
 جواز الهدية اليه .

ملحوظة صغرى حاشيت النص هـ . وهي ان اخوته بس بنارون
 أعداء الدين والوطن . ويسترون باسم لاسلام هم اشر وأصر على الاسلام
 والمسلمين ممن ينصب الحرب والعداء علانية

موت الموصى له قبل الموصى

اذا مات الموصى له قبل الموصى فهل سقط وصية . أو يقوم ورثة
 الموصى له مقامه ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الحوار على صحة وصية إذا بقي
 الموصى مصرأ على وصيته . ولم يرجع عنها . وقوم ورثة الموصى له
 مقامه . يمتثلون دونه في رد وصية . وقد لم ردوا كان الموصى له
 ملكاً خاصاً هم يتسمونه به فسمه معرب وذكر مثل حط الدائش .
 لا وصية بوصية هي هي ان حصر على سواء . ان الامم ابو جعفر
 اصدق (ع) من وصى لأخيه شهيداً كان أو عائلاً فولي الموصى له
 قبل الموصى هاترصة بركة . ان الموصى له لا يرجع في وصيته

مؤال ثلث . هل الموصى به ، والحال هذي ، ينتقل من الموصي إلى الميت ، ومن الميت إلى ورثته . نعمت يكون حكم المال الموصى به حكم سائر التركة من تعلق الدين به . وتعد الوصية منه . أو ينتقل من الموصي ابتداءً وبلا واسطة إلى ورثة الميت الموصى له ، وعليه فلا يتعلق الدين به ، ولا تعد وصية الموصى له منه ؟

الجواب :

ان الورثة يتعمون المال الموصى به من الموصي ابتداءً وبلا واسطة ، ولا بدخل في ملك مورثهم اصلاً ، لأنه مات في حياة الموصي ، وبديهة انه لا ملك في حياته .

أجل . ان الورثة يرثون من الموصى له حق الرد وقبول . كما هو الشأن في حق الخيار . فان ردوا فلا شيء . وان قبلوا اتصل الملك اليهم من الموصي . لأن قبولهم بالذات حرره من لسب الممنوع

هنا ، الى ان قول الإمام : « فالوصية لورثة الذي أوصى » ظاهر في ملكية الورثة وانتفاء هذه الملكية اليهم ابتداءً ، وعليه فلا يستوفى من المال الموصى به دين الموصى له ، ولا وصيته .

تعين الموصى له :

قد يعين الموصي الموصى له بالشخص . كزيد أو هذا المصحف بالذات ، أو بسبع . كملكيين وملكوتين ، أو بالجهة ، كالسور والاحياء . وقد لم يعين اصلاً مد البدية بطلت الوصية . وإذا عين الوصية لشخص خاص . أو مسجداً خاصاً ، ثم تردد بين فردين أو

أكثر عن جو الشبهة محتمة في شرح الموصي به بالفرعة . وإن كان
التردد بين أفراد أكثر غير محتمل . أو كانت الوصية لجهة خاصة
ونسبها بوصي تعين عنه أن يفتي في وجوه خير وأخر . قال صاحب
الخواهر : « دوماً مشهور » ، فقد مثل الإمام (ع) عن إنسان أوصى
بوصية . ثم حفظ بوصي لا يحد . كلف يصنع بالذي ؟
قال الإمام للسائل : الأبواب الباقية اجعلها في البر .

الموصى به :

الموصى به هو محل الوصاية ، أي الشيء الموصى به ، ويشترط فيه
أن يصبح مقصده عرفاً ، ويحوز فعله شرعاً . فلا تصح الوصية بشيء
لا مقصده ، كقشرة اللوز والخول . وما إلى ذلك من لا سماع ولا
بوهب ولا بوصي به عند أهل العرف ، ولا بالحمير والحترير ، وما
إليها مما هو غير مملوك شرعاً .

ولا يشترط أن يكون الموصى به موحداً حياً بوصفه ، بل يجوز
الوصية بكل ما يمكن أن يوجد عملاً كالبشر ، كوصية في مسجده .
أو مسجعه ، كالشجرة المقصود . أو ماله ، كوصية في ماله . أو
كان حياً ثابتاً في الذمة ، كالوصية بالبرادة من الثياب . ومن كماله .
بل أجاز الفقهاء الوصية بماله الذي لا يقدر على سببه . كقطر في
الماء ، والحيون لشرد ، ولعصوب في يد يدي يطم من حرقه .
بموصي أن يعمل في المهنة من أقصى حدوده وإن يعجز عن
فلاناً شيئاً أو شيئاً أو كثيراً أو جزءاً . سهماً أو حصلاً . وكلمة
من من سبع حصص والفقوى يرى . وصية بفتح لكل شيء .
خرج بالدين . كوصية ثلث غير . وصية . حبرير

ورد الوصي ^١ بمحمد بحمله لا تقدير لها عرفاً أو لغة يبحث عن تفسيرها
 في ^٢ النص. ^٣ وما لم يكن شرك الحار فيه ^٤ بن الوارث ^٥ فيعطى الموصى له
 ما يصدق عليه اسم ^٦ شريك

١ من أسماء الكلام في بيان الحر والشيء والشيء والشيء وما ذلك من تقدير
 الوصية بواحد منها ومن أحد الأصناف ^٢ مع أن ^٣ محمد الرابع ^٤ من الوصية
 وكذا ^٥ مع الفقيه

بين الاصل والثالث

من الوصى به يخرج من أصل أو الثلث ؟ و جواب يستدعي
التعقيب التالي

١ - الواجب المالي فقط :

ان يكون الوصى به واحداً مالاً فقط غير مشوب بغيره من حب الدين ،
كإلصاقه بدينون الناس ، أو بدينون الله سبحانه كاحسن وركه ،
ورد المظالم والكهانات ، وانفقوا على انما يخرج من أصل ، لم يعين
اخراجها من الثلث ، لقوله تعالى في الآية ١١ من سورة - - من
بعد وصية توصون بها أو ذين ، وسئل الإمام الصادق (ع) عن حق
فرط في إخراج ركنه في حياته ، فلما حضرته الوفاة حب جميع ما
فرط فيه مما لزمه من الزكاة ، ووصى ان يُخرج ذلك ، وسُمع لي
من يحب له ؟ قال جائز ، يخرج ذلك من جميع المال ، وهو بمنزلة
الدين لو كان عليه ، ليس للورثة شيء ، حتى يؤدي ما أوصى من
الزكاة .

فان قول الإمام . « انه هو عملة دين لو كان عليه » ظهر في كل دين . سواء أكان ديناً لله . أو للناس .

٢ - الواجب المالي والبدني معاً :

ان يكون الموصى به واحداً مالياً وبدنياً معاً . كالحج عليه مالي ، حيث يحتاج الى الفقة ، وبدني لانه احرام وطواف وسعي . وما الى ذلك من الأعمال . وانفقوا على انه يخرج من الأصل . فقد سئل الإمام (ع) عن رجل مات . وعليه خمسة درهم من الزكاة . وعليه حجة الاسلام ، وترك ثلاثمائة درهم ، وأوصى بحجة الاسلام ؟ قال : يحج عنه من أقرب ما يكون . ويرد الباقي في الزكاة . وفي رواية ثانية . مثل عن رجل توفي . وأوصى ان يحج عنه ؟ قال : ان كان ضرورة - أي لم يحج من قبل - من جميع المال . انه عملة الدين الواجب ، وان كان قد حج فن ذلك .

لأن الحجة الأولى مع الاستطاعة واحدة تخرج من أصل المال . والثانية مستحقة تخرج من الثلث ، كما يأتي . ونجد الإشارة الى ان الحج واجب وجميع الوحدات الماسة بشئ أو بعضها يجب اخراجها من الأصل ، حتى ولو لم يوصى بها . فقد سئل الإمام (ع) عن رجل مات . ولم يحج حجة الاسلام ، ولم يوصى أيضاً . وهو موسر ؟ قال : يحج عنه من صلب ماله . لا يجوز غير ذلك .

٣ - الواجب البدني فقط :

ان يكون الموصى به واحداً بدنياً . فقط . كاصوم والصلاة ،

ودعت المشهور بشهادة صاحب السبعة، والسيد البردي في رسالته مسجرات
 المربص، مطبوعة في آخر حاشيته على «المكاسب» . ذهبوا إلى أنها تخرج
 من الثالث أو أوصى بها . ولا يجب إخراجها . حتى مع عدمها .
 لم يوصر بها أحسن . إنا كنا للميت وقد ذكر قصص عنه . فإنه
 من صلاه وصوم على نوحه الذي ذكره في الجزء الأول - فصل قصده
 الصلاه . فقره . الولد الأكبر بقصص عن والده . وفي الجزء الثاني .
 فصل الصوم والقضاء . فقرة « قضاء الولي عن الميت » .

ونسأل . لماذا وجب إخراج الواجب لما في من الأصل . حتى مع
 الوصية به . ولم يخرج الواجب الذي أطلقاً مع عدم الوصية . وإخراجه
 من الثالث معها .

وأجاب بعضهم بما تلخص في أن الواجب الذي تعلق بدمه اندبوا .
 والميت لا دمه له . فيقتل الحق من دمه في التركة . وهذه الانتفال
 طسمي على الأصول . لأنه مطلوب مال . والذي تركه مال . أما إذا
 اشاعت دمه بعمل فردا ما ارتفع الموضوع . ولم يقتل في التركة .
 لأنه ترك مالا . ولم يترك فعلاً وعملًا .

وقد يلاحظ بأن هذا مجرد استحسان . والأفضل أن يصرح أن
 الاستحسان على الصوم والصوم من الأصل أو الثالث يحتاج إلى دليل .
 ولا أثر لهذا الدليل في النقل ولا العقل .

٤ - غير الواجب :

• يكون الموصى به غير واجب ماني ولا مادي . وإنما تعيقت
 الوصية به على وجه التبرع . وانفقوا على أن هذه الوصية تعد عقذار

الثالث فقط . مع وجود الوارث ، سواء أصدرت في حال المرض ، أو في حال الصحة ، فإن وصعها ، ثالث تعدت مكانها ، وإن رادت عنه افتقر بماد ، راد عن الثلث إلى اجارة الورثة ، فإن أجازوا جميعاً تعدت الوصية كاملها ، وإن رفضوا بقدر مقدار الثلث . وإن أجاز البعض دون البعض بعد في حق المعبر ما راد عن الثلث ، ولا أثر لاحقة وارت إلا إذا كانت من العاقل الدلعي الراشد

قال صاحب الجواهر : الإجماع على ذلك ، والعروض مستبعدة أو متواترة . من هذه النصوص أن رجلاً قال للرسول الأعظم (ص) . أنا ذو مال ، ولا يرثني إلا أمة لي ، أفأصدق بثلثي مالي ؟ قال الرسول لا قال الرجل : فاشطر ، أي الصف ؟ قال الرسول لا قال الرجل فالثالث ؟ قال الرسول . الثلث والثلث كثير . ذلك أن نذر ورثتك أعياء خير من أن تدعهم حالة ، يتكفون الناس .

فقول الرسول (ص) . أن نذر ورثتك أعياء ، يشعر بأنه إذا لم يكن له وارث حازت الوصية بأكثر من الثلث ، حيث لا طلم ولا اجحاف ، وفي هذا المعنى روايات كثيرة عن أهل البيت (ع) .. منها قول الإمام الصادق (ع) للرجل عند موته ثلث ماله ، وإن لم يوص به فليس على الورثة امصاؤه . وفي رواية ثانية الثلث والثلث كثير .

ومثل عن رجل مات ، ولا وارث له ولا عصة ؟ قال . يوصي بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وأسر السبل . وما حالف ذلك من النصوص والأقوال فتشاذ متروك .

ونقفوا بشهادة صاحب الجواهر على أن الوارث إذا أجاز الوصية فيها راد عن الثلث بعد وفاة الموصي لزمه الوفاء ، ولا يجوز له العدول ، واحتلوا فيها إذا أجاز قبل الوفاة هل تلزم الوارث ، أو لا ؟ فذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر أن أجازا تلزمه ، تماماً كما لو أجاز بعد

الوفاء . فقد سنن الإمام (ع) عن رجل أوصى بوصية، وورثته شهود ، فأحاروا ذلك ، فلما مات الرجل مضوا الوصية ، هل لهم ان يردوا ما أقرؤا به ؟ قال . ليس لهم ذلك . الوصية جائزة عليهم

وتحذر الإشارة الى ان الاحراء متى حصلت من الوارث لما راد عن الثالث كان ذلك انصاء لفعل الموصي . ونهياً له . وليس هبة من الوارث الى الموصى له . وعليه فلا يقتصر الى القصر ، ولا تحري على الوصية أحكام الهبة . قال صاحب الخواصر : لا خلاف أحدهما .

لا ميراث ولا وصية مع الدين

اتفقوا على انه لا ميراث ولا وصية بعد الوصية المالية الا بعد اخراج الواجبات المالية بشئ ادعها . فإن قصص عليها شيء بعدت الوصية من الثلث . وثلاث بركة للورثة ، وفوته تعالى . بعد وصية توصون بها . المراد به الوصية بالوصف المالي . بل يخرج هذا الواجب من الاصل ، حتى مع علم الوصية كما تقدم .

الثالث حين القصر :

يجب الثلث من التركة في الوقت الذي يقصها الوارث . لا حين الوصية . ولا حين موت الموصي . فقد أوصى ، ثم قبله فانس ، وأحدث منه الدية ، أو نصب الموصي شكة في حياته فحدث طيراً أو سمكاً بعد وفاته يصم ذلك كله إلى أصل التركة ، ويخرج منه الثلث ، فقد سنن الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل أوصى لرجل بوصية من ماله . اثنت أو أربع ، فقُتل الموصي ؟ فقال لإمام الخمار هذه الوصية من ميراثه ودينه .

تعدد الوصايا وتزاحمها :

سبق ان ابوحب الذي يخرج من الأصل . والواجب الديني ، وانصرع به من الثلث بعد وفاة الوحدت المادية ، وعليه عاد احتضنت هذه الثلاثة في وصية واحدة بدىء بالواجب المالي من الأصل ثم يطر الى ثلث الباقي فان وسع الواجب الديني والمتصرع به ، أو ضاق عنها وأحار الوارث تعدت الوصايا ككميتها ، ون ضاق الثلث عنها ، ولم يحز الوارث بدىء بالواجب الديني الأول فالأول حسب ما رتبه الموصي في وصيته ، فلو قال : استأجروا عني سنة صلاة وشهر صيام بدىء بالصلاة ، ولو قال : شهر صيام وسنة صلاة بدىء بالصيام .

وان فصل شيء عن الواجب الديني بصر فإن جمع الموصي بينها في كلام واحد ، وقال هكذا أعطوا جهلاً وسلياناً عاماً ، وكان الثلث ٥٠٠ قسم هذا المبلغ بين الاثنين ، وان قدّم واحد ، فقال : أعطوا جهلاً ٥٠٠ وسلياناً مثلها اعطى المبلغ للاول ، وأحببت الوصية الثانية ، لأن الأولى استغرقت الثلث بكامله فلم يبق للثانية من موضوع . قال صاحب الخواصر : لأن الوصية الأولى نافذة ، لوقوعها من أهلها في محلها . وتغى المتأخرة فلا موضوع تتعلق به ، فتحتص بالبطالان ، لحز حمران عن الامام أبي جعفر الصادق (ع) في رجل أوصى عند موته ، وقال : اعتقوا فلاناً وفلاناً ، حتى ذكر حمة ، فطر في ثلثه فلم يبلغ أثمها قيمة المائتيك الخمسة الدين أمر معتقهم ؟ قال الإمام بضر الدين سماهم ، وبدأ معتقهم بمقوتون ، ويطر الى ثلثه ، ويعتق

١ اذا كان عليه عين خاصة بطرفها حق القرعانة او الحبس والركاء او النذر وما في حكمه يقدم هذا الحق على جميع الحقوق سق الكس وما فيه ، ثم يخرج الكس وما يتوقف عليه تجهيز الميت الذي لا يد منه شرعاً ثم يخرج الواجب المالي وغيرها عن الترتيب بين الاعلاء .

منه أول شيء ذكره ، ثم الثاني ، ثم الثالث ، ثم الرابع ، ثم الخامس ،
من عمر الثلث كان ذلك - في العمر وعدم النقص - في الذي سمي
أخيراً ، لأنه اعتق بعد مبلغ الثلث ما لا يملك فلا يجوز به ذلك .

ومورد الرواية وإن كان يعني إلا أن الحكم عام ويشمل لجميع الموصين
المتراحه من أي نوع يكون الموصي به بدليل استعمل الذي ذكره الإمام .
وهو قوله : لأنه اعتق بعد مبلغ الثلث ما لا يملك .

وعليه إذا أوصى بالثلث لشخص ، ثم أوصى بربع أو سدس
لآخر صحت الوصية الأولى وألغيت الثانية ، إذ لا شيء للموصي لا
الثلث الذي استندت به الأولى ، فم يبق للثانية شيء .

ونسأل : من الخائر أن تكون الثانية رجوعاً عن بعض الأول بمقدار
الربع أو السدس ؟

الجواب نعمي هذا الحوار واحتمال الرجوع باستصحاب نداء الوصية
الأولى على حالها ، ومتى ثبت موضوع الأولى بالاستصحاب لم يبق للثانية
من موضوع .

أجل . لو أوصى بالثلث لشخص ، ثم أوصى به لآخر كانت الثانية
رجوعاً عن الأولى ، وللتصديق متعلق الوصية الذي قد عرض اتحادها ،
واختلاف الموصي له ، فليس إلا الرجوع ، على حد تعبير صاحب الجواهر

الوصية بأعيان التركة الورثة :

إذا أوصى لكل وارث بمجر حصة بقدر نصيبه تصح الوصية ، ويجب
نفاذها - مثلاً - إذا قل : لستان لولدي إبراهيم ، والدار لأخيه
حسن ، وقطعة الأرض لاسني مريم ، ولم يكس في ذلك مخالفة تعدد
الوصية بكميتها ، لعدم المراجعة لحق وارث من الورثة .

السهم المشاع والعين الخاصة :

إذا كان المال الموصى به سهماً مشاعاً كانت أو لربع من مجموع التركة ، أو من شيء خاص فإن الموصى له يمكنه بمجرد موت الموصي وقبول الوصية . عتاً كان المال الموصى به أو حصراً ، فهو شريك للورثة في الحاضر بأحد نصيبه منه . وكذلك إذا حصر المال للعقب .

أما إذا كان الموصى به عيلاً خاصة متميزة ومستقلة فلا يحدث للموصى له العين إلا إذا كان ضعف قيمتها في يد الورثة ، ونحت سبطتهم . أما إذا اقتصرت على الموصي فلا عتاً أو ديوناً . وكان الشيء الموصى به أكثر من ثلث ما في يد الورثة كان لهم تمام الحق في معارضة الموصى له ، ومنعه عما إذا عن ثلث مجموع الموجود معهم من التركة ، بخاصة إذا كان العقب في معرض الصباج . أو يصعب استغازه . وإذا حصر شيء من المال للعقب استحق الموصى له من باقي العين الموصى بها إليه مقداراً ما يساوي ثلث المال الذي حضر .

الوصية بالمنفعة المؤبدة :

ليس من ريب في صحة الوصية بالمنفعة ، كإعارة الدار ، وصكها ، وثمرة البستان ، ولس الشاة ، وما إلى ذلك مما سيحدث من المنافع ، سواء أحددت المنفعة بأمد معين ، أو دامت بدوام العين ، فإذا كانت غير مؤبدة ، بل محددة بأمد معين فأمرها سهل ، لأن العين يكون لها قيمة ، والحال ههنا ، بعد إخراج المنفعة المحدودة واستبعادها ، وإذا أوصى - مثلاً - بمنفعة البستان خمس سنوات فقوم البستان بمجموعه أولاً ، فإذا كانت قيمته عشرة آلاف فقوم ثابة مسوبة بالمنفعة خمس سنوات ، وإذا كانت المنفعة خمسة آلاف فخرج من الثلث ما يغطيها ،

ولا كان للموصي له ما يتحصه الثلث منه أو أكثر، ان لم يجر الوارث
أما إذا كانت المصعة مؤلفة فلو تم لتد بكامله مع المصعة ، وكانت
الحال كما في المنفعة المؤقتة

ونسأل كيف ؟ وبأي شيء نفوتم العين ما دامت مملوكة المصعة
فان ما لا منفعة له لا قيمة له .

الحبوب من هناك مدفع ما قيمتها ، وان نكن يسيرة . فالتعاقب
يتبع ما ينكسر من حدوده . وما يصيبه من الس ، وإذا زال الشجر
نسب من الأسباب يتبع بأرضه . وإذا حوت لدار ، ولم يعمرها
الموصي له يتبع الوارث بأحجرها ، وأرضها وإنشاء يتبع بتبعها
وحدها إذا دعت . وعلى أية حال فلا تخلو العين من فائدة غير المصعة
الموصي بها .

البيات الوصية :

تثبت الوصية بشهادة عدلين ، لعموم ما دل على حجة البينة .
ووجوب العمل بها .

وأيضاً تثبت عند الضرورة بشهادة أهل ائمة حراً وصباً ، ومنه
الآية ١٠٧ من سورة المائدة : يا أيها الذين آمنوا شهادة بكم إذا
حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من
غيركم ان أنتم صرتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت تحسوها من بعد
الصلاة فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمناً قليلاً ولو كان ذا قربى .
وقد مر التفصيل في الحرمة الخمس . باب الشهادة .

وأيضاً تثبت الوصية بأقل شهادة عدل وبغير . وشهادة عدل
ومرتين ثقتين : قال صاحب الجواهر : « بلا خلاف ولا اشكال »

لا صلاح الأدلة الدالة على ذلك انشامة لما نحن فيه ،
 وأنصأ ثلث لوصيه بذلك شهادته أربع نسوة . وثلاثة أربعة شهادة
 ثلاث ، ونصحه بشهادة اثنتين ، وربعه بشهادة واحدة ، قال صاحب
 الخواهر : « من غير خلاف في شيء من ذلك ، والأصل فيه النصوص
 المتقدمة . منها قول لإمام الصادق (ع) في خبر رسمي في شهادة
 امرأه حصرت رجلاً بوصي . ليس معها رجل ؟ قال : يجازي ربع ما
 أوصي به بحسب شهادتها .. وفي رواية ثانية : تخور شهادتها في ربع
 الوصية إذا كانت مسلمة غير مربية في دينها . »

وإذا حمداً على النص فلا يثبت نصف من ولا الربع شهادة رجل
 واحد . ولا يثبت لكل شهادة امرأتين وبمعين قياماً على ثبوت الكل
 بالرجل وبمعين ، وقد جمد فقهاء المذهب على النص ، قال صاحب
 الخواهر : « لا بناء الحكم على مصالح يقصر العقل عن ادراكها . »

أما الوصية وأمهدة أو شخص بالغ بمثل من الميثانها لا تثبت إلا
 شهادة عدلين . ولا يثبت فيها شهادة النساء لا مجردات ولا مصحات ،
 كما لا تقبل شهادة العدل الواحد مع اليمين .

الوصاية

معناها :

معنى الوصاية ان يعهد ابن لآخر بتحجير وصاياه وتعيينها بعد موته ، كفواء ذبونه وسناعاتها ، ورعاية أطفاله والاتفاق عليهم ، والحفاظ على أموالهم . ويعتبر عنها بالولاية ، وبالوصية العهدية ، ويسمى الشخص المعهود اليه الوصي المختار .

وعرفها صاحب الجواهر بأنها ولاية على حراج حق - أي وفائه وحراجه من تركته - أو استبدائه ، أو على طفل ، أو مجنون يملك الموصي الولاية عليه بالاصالة كالآب والجد ، أو بالواسطة كالوصي المأذون في الإيصاء .

ولم كانت الوصاية بعد ثبوتها نوعاً من الولاية فلا يجوز للوصي ان يشارك عنها ، ويستقبل منها ، لأنها حكم لا ينفك بالاستعداد .. أجل ، يجوز له ان يوكل من يشاء ان يقوم بعمل يدخل تحت وصايته ، تماماً كما هو الشأن في الأصيل .

رد الوصاية :

للموصي أن يرجع عن الوصية ما دام فيه الروح . أما الوصي فإن علم بوصاية أنه . وكان الوصي ما يرد حياً فله أن يرد ، على شرطه أن يعلم الوصي برده . أما إذا تعدر إعلام الوصي برد الوصاية فإياها تصير لارمة . ولا يجوز للوصي ردها محض . قال الإمام الصادق (ع) إذا أوصى رجل أن أحبه . وهو غائب فليس له أن يرد وصيته . لأنه لو كان شاهداً وأنى أن يفسها طلب غيره .

ويهدى بنت بعد أن الوصية تصح لارمة للوصي في حالين . الأولى أن يعلم بها ولم يرد ، بحيث يمكن إلغاء الوصي بالرد الثانية أن يتعدى إلغاء الوصي الرد لموته أو عيابه . وسواء عن هذا تكون الوصاية ، وهي الوصية العهدية . من الأبقاعات . لا من العقود . لأن العقد مركب من حريين . إيجاب وقبول . ولا يكفي عدم الرد . قال صاحب الخواصر : قد تكون في صورة عقد كما لو أوصى الوصي فقال لوصي قل . ولكن هذا لا يكفي في ثبوت العقد ضرورة كونه اسماً لما اعتبر فيه القول على وجه الجزئية .

شروط الوصي :

يشترط في الوصي

١ أن يكون عاقلاً بالغاً . لأن المحنون ونصير لا ولاية لها على أنفسها فكيف تكون أمور الغير ؟ أهل . تصح وصاية نسي موصياً إلى البالغ . وتصريف الكبير مفرد . حتى يبلغ الصغير . فيشاركه في التصرف . فقد مثل الإمام (ع) عن رجل أوصى إلى امرأة . وشرك

الوصاية للاثنين :

اتفقوا على ان للميت ان يجعل الوصاية للاثنين أو أكثر ، فإن نص على ان نكل واحد الاستقلال في التصرف فعمل بصله. وإذا اشترط ان لا يستقل أحدهم في رأي عن صاحبه فلا بد من اجتماعهما معاً . وإذا اطلق ، ولم يعين الاستقلال ، ولم يشترط الاجتماع فليس لأحدهما ان يستقل عن صاحبه في التصرف ، لأن تعلم علم اليقين بوجوب القاد مع اجتماع الرأي ، وثبت في وجوبه مع الأفراد ، والأصل عدم وجوب . قال صاحب الخواهر : هذا هو المشهور بين الفقهاء شهره عقيمة ، يكونه المتيقن .. فهو شبه العيب الموصى به للاثنين ، وهذا شراكة بينهما .

وإذا اجتمع رأيهما على شيء فهو المطلوب ، وإن تعامرا أحدهما الحاكم الشرعي على الوفاق ، فإن تعذر الوفاق عرهما ، واستبدتها بأمين ، أو أمين حسب ما يراه ، لأن وجودهم ، والحال هدي ، وعدمه سوء . وليس هما قسمة المال بينهما ، وأفراد كل واحد في شيء دون الآخر ، قال صاحب الخواهر : لا خلاف ولا اشكال ، لأنه خلاف مقتضى الوصية من وجوب الاجتماع في التصرف أهل ، هما ذلك إذا أذن لكل منهما ان يستقل في التصرف عن صاحبه .

وقال أكثر الفقهاء - كما في الخواهر - لو مات أحد الوصيين اللذين اشترط اجتماعهما معاً ، أو طرأ عليه الجنون ، أو الحياة ، أو غير ذلك مما يوجب ارتداد وصيته استقل الآخر في التصرف ، ولا يحتاج الى صم شخص جديد ، لأن الاجتماع مشروط بقائهما معاً ، وانتفاء الشرط يستدعي انتفاء المشروط .

وإذا ماتا معاً رجع الأمر الى نص الحاكم ، تماماً كما لو لم يكن له وصي منذ البداية .

غاية الوصي :

إذا خان الوصي ان عزل تلقائياً، وبطلت جميع تصرفاته من غير حاجة الى عزل الحاكم ، اذ المفروض ان الأمانة شرط ، والمشروط عدم عدم شرطه .. أجل ، الحاكم يجمع من التصرف ، ودد ، تصرف بحكم بطلان تصرفه ، كما يجب عليه ان يقيم مقامه أميناً مراعاة لحق الأطفال ، وحفظ الأموال .

ضمان الوصي :

الوصي أمين لا يضمن الا مع التعدي أو التعريض . كما هي الحال في كل أمين ، فقد مثل الامام الصادق (ع) عن رجل أوصى ان رجل ، وأمره ان يعتق عنه سمعة بنمئة درهم من ثمنه ، فاطلق الوصي ، وأعطى الـ ٦٠٠ درهم رجلاً يبح عنه ؟ فقد الامام يرى ان يفرم الوصي الـ ٦٠٠ من ماله ، ويعملها فيما أوصى الميت في عتق نسمة .

الوصاية على الأطفال :

لكل من الأب والجد لأب ان يقيم وصياً على الأطفال بالنظر لولايتها الحرة ، قال صاحب طعة الفقيه : ان ولاية الوصي المنصوب من الوصي قبلاً على أطفاله ثالثة بالنسب والاحتماع ، ولكن بحسب ما هو معمول له من حيث الاطلاق والتقييد ، فان أطلق فلا اشكال في نفوذ ما يتولى من مصالحهم في حفظ نفوسهم وأموالهم ، وأحد الحقوق

١٠ حجة بهم ، وغير ذلك من سبع ، ثم : المراجعة والإقرار ، وما
 ١١ ذلك يتبعه صلاح نفسه ،
 ١٢ عَمَلٌ مَّا جَهِلاً وَلَا يَحِبُّ عَصِيَّيْنِ عَزِيدَ . وَلَسَّ لِلْأُمِّ إِنْ
 ١٣ سَمِعَتْهُمَا عَنْ أَمْعَدَ . لَا وَلَا يَهْدِيهِمْ . مَالِ صَاحِبِ الْخَوْفِ
 ١٤ . وَلَا حَلَّافٍ مَعْتَدٍ لِلْأَعْمَلِ . وَلَا ثَلَاثَ وَلَا يَسْهُ عَلَى الْوَصْفِ الْإِ
 ١٥ مَعْرِجٍ مِنْ أَرْبِ

لا وعناية على الاطفال مع الحد:

اعلم شهدد صاحب خبر علی ، ذات ادا نوم وصبا علی
الادیه مه وجود بعد از آن مطهر حصه ، ذات اب اب ،
ولا وصفا لأحد حتی حکم بشرعی مع وجود ذات

الايضاء بالزواج :

ذهب المشهور بشهادة صاحب المالك وصاحب البغية الى انه ليس
للأب ولا للجد له ان يوصي روح الصبي ذكراً كان او أنثى ، وإذا
وصي له روحاً لم يوص له روحاً ، لا مستغناء الصبي عن الروح ، ولقول
صاحب المالك في قوله لا يوصي له روحاً ، كان أبواهما اللذان زوجاهما
لهما روح ، لا يوصي له روحاً ، ولا أقل من

میں ٹلو مٹی ان پو مٹی ؟

ممر شهرة صاحب الجواهر على ان القوصي ان يوصي عما اوصاه

به الوصي اذا اذن له بذلك واحصاً تفقروا عن به لا خير به
 اذا ساءه : واختلفوا فيها اذا سكنت موصي . فسر : اذا ساءه
 ودعت المشهور : وعدم خير : لأن اذن به موقوف . . .
 عدم الجواز

وظيفة الوصي :

عاش الموصي المصير في شيء فلا يحسب موصي
 غيره . واذا اطلق ولم يبين حاله : يشترط من جهة . . .
 حاشاً للموصي . مما كرهه شأن في بؤركه
 والوصية على امر لا تسدعي الوصية على الوصية . في الأثر
 الوصية عليهم من نص صريح : صرح بالدلالة على ذلك من . . .
 وسمت الإشارة إلى ذلك في نص : وصية من الوصية .

احرة الوصي :

للوصي : مأخذ احرة مثل من الماء الذي يتولى المصير . . .
 مثل الامام الصادق (ع) عن تميم بن . . . هل له ان يأكل منه . . .
 قال : ينظر الى ما كان غيره يسم به من الأخر فلا يأكل منه . . .

من لا وصي له :

اذا مات بلا وصية . او مات موصي . وكان يملك ماله . . .
 من رعاية . ولا ولي حربي هم كالانصر في امرهم في المحكمة الشرعية
 لأنه ولي من لا ولي له . قال تعالى : نوصيكم به يوم ذلك انكم

الصالحون من المؤمنين ، قال صاحب الجواهر : « على ما هو المشهور بين الفقهاء من ثبوت الولاية لهم على مثل ذلك للصومح المعترفة المستمبضة المؤبلة بما دل على الحية » .

القرار الوصي :

إذا أقر الوصي بدين أو عين على الميت فلا يعد إقراره بحق الصغير ولا بحق غيره من الورثة ، لأنه إقرار بحق الغير ، ولدى الخصومة يعتبر الوصي شاهداً يشترط فيه ما يشترط في الشاهد إذا لم يكن هو أحد طرفي الدعوى .

وإذا شهد الوصي للأطفال ، أو للميت فلا تقبل شهادته ، لأنه يشتر لنفسه ولاية التصرف فيما يشهد به .

أبواب الوصاية :

اتفقوا كلمة واحدة على أن الوصاية لا تثبت إلا بشهادة عدلين ، ولا تقبل شهادة النساء مجردات ولا صميات ، ولا شهادة رجل مع اليمين . وسبقت الإشارة إلى ذلك في فصل بين الأصل والثالث - فقرة « اثبات الوصية » .

تصرفات المريض

المريض :

المراد بالمريض - هنا - من اتصل مرضه بموته ، على ان يكون .
المرض محوفاً ، بحيث يطرأ اساس ان حياته في خطر . فوجع ، نمرس
والعبي والصداع الخفيف . وما اليه لا يعد من المرض المحوف ، فهذا
المريض . ومن نمرس مرضاً محوفاً . ثم عوفي منه ، ومات بعد ذلك
حكم عطيتها حكم عطايا الصحيح .

تصرفات الصحيح

ليس من شك ولا خلاف بين المذاهب ان الصحيح اذا تصرف في
امواله تصرفاً مطلقاً ومسجراً ، اي غير معلق على الموت بعد تصرفه من
الأصل . سواء أكان تصرفاً واجباً ، كوفاء الدين ، او مخافة ، كاهبة
والوقف .

ودا علق الصحيح تصرفاته على الموت كانت وصية . فاب لم تكن

في مرضه ، واتبع شفايته بـ ١٠٠٠ كلف عن آفة ، فده من
 ١٠٠٠ ، وور صدق شفايته بـ ١٠٠٠ ، وور صدق شفايته
 بـ ١٠٠٠ ، مع عدم ١٠٠٠ ، نه

وفي ذلك رويت كثيرة صحاحه ، وده . محل ١٠٠٠ شفايته من
 المشخرين . ومهم صاحب الحرف . وده . محل ١٠٠٠ شفايته من
 فان صاحب المصنف ، فيها ١٠٠٠ ، وده . محل ١٠٠٠ شفايته من
 حصرة الموت . فأعق لموتك من ١٠٠٠ ، وده . محل ١٠٠٠ شفايته من
 ذلك " وده . صاحب المصنف ، وده . محل ١٠٠٠ شفايته من
 نخرج من الاما

بين الوصية وصحاحات المريض .

الفرق بين الوصية ومنجزات المريض ان يصرف في الوصية معنى
 على الموت ، اما المنجزات فهي التي لم تعين على موت موته لم يعين
 ابداً ، او علفت على امر آخر يصح فيه بعض كذا . وده . محل ١٠٠٠ شفايته
 ان يصح هذا الكس اذا رزق دكتور . ثم يده ١٠٠٠ ، وده . محل ١٠٠٠ شفايته
 فيدخل في صحاحات المريض وده . وده . كتاب المعنى في فقه الحديث ،
 وكتاب التذكير في فقه الامامة ان صحاحات المريض تشترط مع الوصية
 في خمسة اشياء ، ويعرف عنها في ستة . ويظهر من الاتمساق في لفظ
 العارفين ان علامة علي صاحب تذكرة بني بوي سنة ٧٢٦ هـ قد
 اخذ عن ابن قدامة صاحب المعنى انتهى سنة ٦٢٠ هـ . ومن المعيد ان
 يلخص افواها فيما يلي

أما الخمسة التي تشترك فيها صحاحات مع الوصية فهي

١ - ان كلاً منها يقف يعودها على الخروج من الثلث ، أو احدى الورثة .

٢ - ان المخرجت نصح للوارث عند الامامية ، تماماً كالوصية ، وعند الأربعة لا تصح للوارث ، كما ان الوصية كذلك .

٣ - ان كلاً منها اقل ثواباً عند الله من الصدقة في حال الصحة .

٤ - ان المخرجات يزاحم بها الوصايا في الثلث .

٥ - ان خروجها من الثلث معتبر حان الموت لا قبله . ولا بعده .

وأما الستة التي تغرق بها المخرجات عن الوصية فهي .

١ - ان الموصى يجوز له الرجوع عن وصيته ، ولا يجوز الرجوع للمعطي في المرحى عن عطية اذا تحقق القبول والقض من المعطي له ، والسر ان الوصية تبرع مشروط بالموت ، ما دام الشرط لم يتحقق فانه يجوز العدول ، أما العطية في المرحى فهي مطلقة وعبر مشروطة بشيء .

٢ - ان المخرجات يكون قبولها ، أو ردها على المور وفي حياة المعطي ، أما الوصية فلا حكم لقبولها ، ولا لردها الا بعد الموت .

٣ - ان المخرجات تنضم الى شروط ، كالعلم بحقيقة العطية وعدم الضرر ، والوصية لا يشترط فيها ذلك .

٤ - ان المخرجات تقدم على الوصية اذا ضاق الثلث عنها معاً ، الا في المتق ، فان الوصية به تقدم على غيره من المطالبات المنجزة ، وهو رأي الامامية والخنفية والشافعية (للتذكيرة باب الوصية) .

٥ - ان المخرجات اذا ضاق عنها الثلث يندى بالأول فالأول عند الشبهة والحائلة ، أما الوصية اذا ضاق عنها الثلث فيدخل النقص على

الجميع ، كما أشرنا في تراجم الوصايا . والامامية يدعون بالآل ولاول
في المسجرات والوصايا .

اقرار المريض :

إذا أقر ، وهو في مرض الموت ، لوارث . أو لأحسني يدعي أو
عين ، ينظر : فإن كان هناك قرائن بطي معها ، أنه غير صادق في
اقراره ، بل منهم فيه ، حيث يستعمل في العادة أن يكون الشيء المقر
به حقاً ثابتاً للشخص المقر له ، ولكن المريض يريد أن يؤثره على غيره
لسبب من الأسباب - أن كان الأمر عن هذا حكم الاقرار حكم الوصية
ينفذ من الثلث . وإن كان المريض مأموناً في اقراره بحيث لم يكن هناك
آية قرينة تدل على أنه كاذب في قوله - كما لو كان يسه ويس اقراره
معاملة سابقة تستدعي ذلك بموجب العادة - يستند الاقرار من الأصل
بالفأ ما يلع .

هذا إذا علم حال المقر ، أما إذا جهل : هل هو منهم أو مأمون ؟
وقال الوارث : أن مورثه غير أمين باقراره فعل المقر له بالمال أن
ثبت أنه يملك الشيء الذي أقر له به المريض ، فإن أثبت ذلك بالينة
يستند الاقرار من الأصل ، وإلا يحلف الوارث أنه لا يعلم أن الشيء
الذي أقر به المورث هو لهلا ، ثم يستند الاقرار من الثلث .

وذلك أن الروايات التي جاءت عن أهل البيت (ع) تدل صراحة على
أن امانة المقر ، وعدم تحيزه في اقراره شرط لفساد اقراره من أصل
التركة ، وعليه فلا بد من اثبات الشرط بطريق من طرق الاثبات ،
والا تعين الاخراج من الثلث ، وتكون النتيجة لذلك أن القاعدة لفساد
الاقرار من الثلث ، حتى يثبت العكس ، أي تثبت امانة المقر ووثاقته..

أصل . هو كـ . ثم انهم ، وعدم امانته مانع من الاخراج من أصل
لتركة لا يعكس السبحة ، وكانت القاعدة نفاذ الاقرار من أصل التركة ،
حتى يشك انعكس . أي يشك الاتهام . ومن تلك روايات التي دلت
على ان الأمانة شرط للعقد من الأصل . وليس لاثام مدعى ان الإمام
لصادق (ع) مثل عن . حمل أوصى لعص ورثته . به عليه ذنباً ؟
فقال . ان كان ائيب مرضياً فاعطه لئني أوصى له . وفي رواية
ثانية : اذا كان مصدقاً .. وفي ثالثة : اذا كان ملياً

وليس من ريب ان بقية . . . صريحة بشرط . فيكون العقد
من أصل لتركة مشروطاً بوجود الأمانة والتصدق . قال السيد الردي
في رسالة المحررات مطبوعة في آخر حاشيته على الرسالة . واطاهر ان
لأمانة شرط في العقد من الأصل . لا ان الاتهام مانع . وذلك لما
عرفت من النصوص من بقاء النفاذ على المأمونية . وكون الممر مرضياً
أو ملياً ونحو ذلك . ثم هو . وخاصه انه لا يسمى لتأمل في ان المأمونية
شرط .

الأثر

التركة :

التركة هي ما خلفه الميت من أمواله وأمواله.

١ - من ممتلكاته في حياته ما كان له من أموال أو حصة ما كان له من
التحجير ، كما لم يترك حصة من أمواله ، فحججها بماله وماله ،
فيكون أثره من غيره ، أو حق حصة في شيء أو شيء ، أو حق
برهن ، أو حق السعة أو اقتصاص رعيته ، أو كان وصياً عن
المفتور ، كما لو كان وصياً عليه شخص ، ثم مات قبل الاقتصاص
منه ، فإن حق اقتصاصه ينتقل إلى من بعده من تركة القاتل ، تماماً
كالدين

٢ - من ممتلكاته بعد موته ، كما في الميراث بعد موته في الشبكة
التي نصها في حياته ، أو حق حصة من أمواله ، فمضت أصولاً
من أصوله ، فأخذت منه ما كان له من أمواله حسب ما
التركة

دِية القَتِيل :

ها سؤالان - الأول - هل يُقضى من دية القَتِيل دَبُونُهُ ، وتُخرجُ منها وصاياهُ ، بحيث تكون الدية من هذه الجهة كسائر الأموال التي تركها الميت ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب المسالك والخواهر إلى أن الديون والوصايا تُخرج من الدية من غير فرق بين دية العمد - ودية الخطأ - فقد مثل الإمام لكظم ابن الإمام الصادق (ع) عن رجل قتل ، وعليه دين ، ولم يترك مالا ، فأُخذت منه الدية من قاتله ، أعليهم أن يقصوا دينه ؟ قال : نعم . وفي رواية ثانية من أوصى بثلثه ، ثم قتل خطأ فإن ثلث دينه داخل في وصيته

السؤال الثاني هل يرث الدية جميع الورثة دون استثناء ، أو إن هناك فئة من الأُفارب يرثون من غير الدية ، ولا يرثون منها شيئاً ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر إلى أن الدية يرث منها كل قريب حتى الزوج والروجة ما عدا من يتقرب بالأم . لقول الإمام الصادق (ع) أن الدية يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين إلا الإخوة من الأم ، والأخوات من الأم ، فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً .

وأجمعوا بشهادة صاحب المسالك والخواهر على أن الزوج إذا قُتل عمداً فليس للروجة أن تطالب بقتل القاتل ، وإذا قُتلت الزوجة عمداً فليس للزوج المطالبة بالقصاص أيضاً ، لأن أحد الزوجين لا يرث قصاصاً ، ولكن إذا اتفق الورثة الآخرون مع القاتل على أخذ الدية ، وحلها من ورث أحد الزوجين نصيبه منها . لقول الإمام الصادق (ع) : إذا قُتلت دية لعمد فصارت مالاً فهي ميراث ، كسائر الأموال .

فقد أعطى الإمام دية العمد حكم سائر الأموال دون أن يستثنى أحد الزوجين ، فوجب أن يأخذ بخصه منها . وإذا ثبت إرثه في دية العمد والأولى في دية الخطأ ، لأن قتل العمد إنما يوجب أولاً وبالذات الفصاح ، وقد أشرنا إلى أن أحد الزوجين لا يرث الفصاح ، أما قتل الخطأ فيوجب المال مدة الدابة . والمال يرثه كل مناسك ومساب على حد تعبير الفقهاء .

الحقوق المتعلقة بالتركة :

قد يتعلق بتركة الميت حقوق متنوعة ، وهي :

١ - أن يتعلق بها حق الرهانة ، وهذا الحق يقدم على جميع الحقوق ، حتى الكف ، وسائر ما يتوقف عليه التحجير الزوجي ، كالتمسك والدم ، هذا افتراض ، شحناً من جميع ما يملك فلا يخرج الكف من ماله المهرور . بل يكون حاله حال المغير الذي يموت ، وهو لا يملك شيئاً . حيث يكفى من بنت المال ، فإن لم يكن فعلى المحسن ، ذلك أن صاحب المال ممنوع شرعاً من التصرف في المهرور ، والممنوع شرعاً كالممنوع عقلاً .

٢ - التحجير الواجب للميت من كف وعسل ودم ، فإنه مقدم على الديون ، لأنه بمثابة النعمة الضرورية التي تقدم على حقوق الدائنين حال الحياة . ويستثنى من ذلك تحجير المروحة ، حيث يجب على الزوج إذا كان موسراً بإذلاً .

٣ - وبعد لتحجير يبدأ بوفاء الدين . سواء أكان مائس . أم لله ، كخمسين والركاة والكسرات ورد انضمام ، وحجة لاسلام

٤ وبعد حرج المعهر بوح - وثلاث حات املية يقسم السابق
ثلاثاً : واحد من بعد بواحدي وعبر : ثوبه به كالخج من الثلث ،
ويقسم : من : ثمة على كتاب به . ومنه سبه . ول الإمام
صادق (ع) : ثوبه سبأ به من : بكس . ثم الوصية ،
ثم :

[illegible]

• ۱۰۰ •

[illegible]

موجبات الارباب

لا تتركها موحدة . وموئيد . ويأتي تكلام عن المواجه . اما

الموحد ثلاث فهو أمر من نسب من روحية .
 وولاء . والولاء مأخوذ من النسب ، يجب لا يرث من أحد إلا .
 فقد اقرب له من جميع صنفه . خلاف الروحانية . جميع مع
 القرينة والولاء .

النسب :

الموحد الأول ثلاث نسب أي القرابة ، وثبتت القرابة بعلاقة
 الولادة الشرعية من شخصين ، أو شبهة أحدهم إلى الآخر ، كأنهاء
 الأم . لأحد إلى أب أو أخ . أو . وانتهاء الاثنين في ثلاث .
 كالأخوة . لأبهم والأخوات .

ونقود : ولادة الشرعية . يدخل الزواج الشرعي بعقد صحيح ،
 وسكاج بشبهة . وهذا نسبي حصص من غير عقد صحيح ، وبكر دعيه
 معدوم وغير آثم . مكان الجهل بالتحريم ، أو للاكره . أو للحوار
 أو بصغر ، وتخرج الولادة من النسب . فلا يرث ولد زنا أبوه ،
 ولا يرثه . كما أن زنا مني معاً . ما لو كان أحدهم حراماً بالزنا ،
 أو مكرهاً عنه . أو صغيراً أو محبواً من المعدود يرث غير المعدود ،
 ولا عكس . وكل من يتربى في بيعة يحكمه . وأن يرث يرث
 أهله وولده . وهم يرثونه . وكذا من يرث روحها ويرثها .

مراتب القرابة :

والقرابة في أميات مراتب ثلاث لا تدخل بينها ، أي لا يرث واحد
 من المرتبة الثانية مع وجود وارث من المرتبة الأولى ، ولا واحد من

المرتبة الثالثة مع وجود وارث من المرتبة الثانية ، وهذه المراتب هي :

١ - الأبن من غير ارتضاع ، أي من غير الأحداد .. والأولاد ،
وان نزلوا ، أي وأولادهم .

٢ - الأحداد وان ارتفعوا ، والاحوة وأولادهم وان نزلوا .

٣ - الأعمام والأحوال وأولادهم وان نزلوا على شريطة ان يصدق
عليهم اسم القرابة في نظر العرف .

ويأتي الكلام عن ميراث كل مرتبة من هذه الثلاث بصورة مفصلة
ان شاء الله .

الزوجية :

الموجب الثاني للأثر الزوجية ، ميراث أحد الزوجين من الآخر
المرص انقدر له شرعاً على التفصيل الآتي من النصف والربع والنس .
وتجتمع الزوجية في الميراث مع الجميع دون استثناء .

الولاء :

الموجب الثالث للأثر الولاء بفتح الواو ، وأقسامه ثلاثة .

الأول العتق ، وهو ان يرث السيد عبده بشرط ان يعتقه نزعاً ،
لا في كفاية أو بدر ، وان لا يترأ من صهيان حريرة ، وان لا يكون
للعد وارث . ويدع التفصيل عنه لعدم وجود الرق في هذا العصر .

الثاني صهيان الحريرة ، والمراد بها الحناية ، ومعنى صهيانها ان يتفق
اثنان على ان يصح كل صهيان جناية الآخر ، أو يصمن أحدهما ما يحبه

الآخر دون العكس ، ويصح ذلك بشرط ان لا يكون المصمون وارث قريب ، ولا مولى معتق ، فاذا كان الصبيان من حبس وحدث المصمون للصام عاقبتك على ان نصربي ، وتدفع عني ، وتعقل عني وترثني فيقول الآخر هبت ، واذا كان الصبيان من الحائس قال أحدهما : عاقبتك على ان نصربي وانصرك ، وتعقل عني وأعمل عك ، وترثني وأرثك فيقول الآخر نسب ، ومتى تم ذلك كان على الصام بدل الحباية ، وله الميراث مع فقد العريب والمعتق مقدماً على الامام في الميراث .

ثالث ولاء الإمام ، اذا مات ابنه ، وترك مالا ، ولا وارث له من أرحمه ، ولا صام حريصة ، ولا مولى معتق كان ميراثه للامام لا اذا كان الميت روحة من ارواح بأحمد النصف بالمرص ، والنصف لآخر بالرد ، واذا كان روحاً أحدث الزوج ربع ، واساق للامام ، وتأتي الاشارة في ميراث الزوجين .

وفي روايات أهل لست (ع) ان الإمام ورث من لا وارث له أما اليوم حيث لا إمام طاهر فان هذا الميراث يعطى للمفراه من أهل سد الملب ، فقد روى شيخ الحر في وسائله العبيد من الروايات ان علياً أمير المؤمنين (ع) كان يقول : اذا مات ارحل ، وترك مالا ، ولا وارث له ، اعطوا المال هماليحه ، قال صاحب الوسائل : يعني أهل بلده ، فان الصلوق متى كان الإمام طاهراً فانه للإمام ، ومتى كان الإمام عائلاً فانه لأهل بلده - بريد بلديت متى لم يكن له وارث ولا قرابة أقرب اليه منهم ، وفي هذا اشارة الى ان صندوق يعتبر البلد نوعاً من القرابة .

أسم ، وأبوه حي ، ولديه ولد غيره ، ثم مات الأب ورث اسم
جميع ماله ، ولا يرث ولده ، ولا ميراثه ، ولا ميراثاً

وإذا كان أحد ورثة الميت غير ماله ، ثم مات ، وموت ميراث
يخطر : فإن أسمى بعد قسمة الميراث فلا شيء له ، وإن لم يبق قبل قسمة
شارك ميراثه ، كان مساوياً لهم في ميراثه ، وإن حصص جميع ميراثه ،
كم لو كان ولد ، وهم أخوة ، فقد مثل ، وهو صادق (ع) عن
رجل يسأل عن ميراث ٣ أولاد ، كان قسم فلا حظ له ، وإن لم
يشتم منه ميراث

وإذا كان ورث اسم واحد غير لأب ، حصص لأب ،
ولا شيء لغيره ، وإن صاحب الميراث عدم صادق القسمة مع وحدة

انطلاق تابع

يختلف حكم ميراث المتبوع تبعاً لعدة أسباب

- ١ - إذا كان المتبوع من قبيلة أو من بيت أو من مال أو من غيره
- ٢ - إن كان المتبوع من قبيلة أو من بيت أو من مال أو من غيره
- الاسلام ، وإن كان تابع لغيره ، حتى ولو كان له مال
- أو أحدهما بعد ذلك ، فمجرد سوية في مال أمه حال اسلام أحدهما
كاف في اسلامه ، قال صاحب الجواهر : بلا خلاف أجله

- ٣ - إن كان المتبوع من قبيلة أو من بيت أو من مال أو من غيره
- أصله ، أو من أحدهما ، قال صاحب المسالك : خلا ، وإن كان له مال
- موصى به

- ٤ - إن كان المتبوع من قبيلة أو من بيت أو من مال أو من غيره

على ذلك حتى يلوع الطفل ، وعليه فيحكم بعدم اسلامه

وقال الشهيد الثاني في المسالك ، والشيخ أحمد كاشف الغطاء في أحسن الحديث : اذا كان الأبنوان غير مسلمين ، وأحد أحدهما الطفل ، أو جداته مسلماً ولو حال تكويبه يكون الطفل محكماً بالمسلم

المرتد :

المرتد على قسمين مرتد عن فطرة ، وهو الذي تحكم المسلم ، ولما بلغ رجع عن الاسلام ، ومرتد عن ملة ، وهو الذي ولد محكماً غير المسلم ، ولما بلغ أسلم ، ثم عاد ورجع عن الاسلام .

واتفقوا بشهادة صاحب الخواهر على ان المرتد عن فطرة اذا كان رجلاً يُقتل ، ولا يُستتاب ، وتعند امرأته عدة الوفاة من حين ارتداده ، وتقسم تركته ، وان لم يقتل ، ولا تقبل توثه بالنسبة الى فتح الروحاح وتقسم التركة ، ووجوب القتل ، ونُقِل في الواقع وعد الله ، وأبصاراً تقبل توثه بالنسبة الى طهارته وصحة عاداته ، كما انه يملك بعد اثبوت الأموال الحديدية بسبب التجارة واللقطة والحجارة والأثاث

أما المرتد عن ملة فانه يستتاب ، فان تاب فله ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، والا قتل ، وتعند روحته من حين الارتداد عدة الطلاق ، فان تاب في العدة رجعت اليه ، ولا تقسم تركته ، حتى يقتل أو يموت .

أما المرأة فلا تقتل ، سواء أكان ارتدادها عن فطرة ، أم عن ملة ، بل نحس وتصبر أوقات الصلاة ، حتى تتوب . أو تموت ، ولا تقسم تركتها الا بعد الموت ، قال الإمام الصادق (ع) : كل مسلم يسير

مسلمين ارتد عن الاسلام . وحدث نوبة محمد (ص) وكذته فان دمه
 صابح لكل من سمع ذلك منه . وامرأته باثثة عه يوم ارتد . فلا تفرقه .
 ويقسم ماله على ورثته . وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها . وعلى
 الإمام ان يغتله ، ولا يستسهل . وامرأة دا ارتدت استتيب . فان است
 ورجعت ، والا حُلِّدَتْ في لحي . وصيب عنها في حبلها . وروي
 ان أمير المؤمنين علياً كسب ان يعص عمامه . أما من كان من المسلمين
 ولد على الفطرة . ثم تردى فاصرت عقه . ولا يستيه . ومن لم يولد
 منهم على الفطرة فاستيه . فان تاب ولا فاصرت عقه . وبأبي
 الكلام مفصلاً ومطولاً عن ارتد في فصل المرتد وما عمل للأموال
 واليهائم ، فقرة « القطري والملي »

اهل المذاهب واهل الأديان :

اتفقوا على ان المسلمين يتوارثون من اختلف مذاهبهم . فان صاحب
 الخواهر للاجماع والصيوص المعتزلة المنتهية اساطفة بأن الاسلام هو
 ما عيه جماعة الناس من افرق كلها . وبه حقت السماء . وحجرت
 المسالك والموارث

وقال صاحب المسالك ان المسلمين عن اختلاف مذاهبهم يجمعهم
 أمر واحد ، وهو الاسلام الموجب للموالاتة والمناصرة .

أما عبر المسلمين منهم يتوارثون . فالمسيحي يرث من اليهودي
 وبالعكس ، وغيرهما من اهل الأديان . عبر لاسلام يرث منها ،
 ويرث منه . قال صاحب الخواهر لا خلاف معتد به لأن الكفر
 مله واحدة . وقال صاحب المسالك اختلاف غير متسبب . كاختلاف
 المذاهب الاسلامية ، وقد قال تعالى : « لكم دينكم ولي دين » وقال :

• فإذا بعد الحق إلا الصلال • فاشعر بش ركنه كله مئة وحدة

القتل :

إذا قتل • أنه عمداً بغير حق • بحيث يوجب القتل القود والقصاص •
إذا كان كذلك منع ثلث من الإرث • بحيث • لا يورث القاتل •
ولا تعجل ميراث معدة خلاف قصده

• إذا قتلته حق • كما هو فيه قصداً • أو دفاعاً عن النفس • وما
إلى ذلك من مصادات أسرعه وانقضت • لا يورث ميراثه • لا يجمع من
الأرث • لمكان العذر وعدم المؤاخاة •

• ذهب أكثر الفقهاء إلى • من قتل موثلاً حصلاً يرث من سائر ميراثه
إلا من أدبه • بحيث • يرث أمراه من ميراث زوجها • ومن
ديه • ويرث أرسل من ميراثه • ومن دنتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه •
فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً فلا يرث من ماله • ولا من دنته • وإن
قتله خطأ ورث من ماله • ولا يرث من دنته •

وقال صاحب الجواهر : • عند الصبي والمجنون محكم المأثر • حصلاً
ها بمنشئ منه لعدم • ومثل شه لعدم • يصرف ميراثه لغيره •
غير منه • ولم يقصد منه مصادف أهل • بأي المصالح في رتب
الديارات إن شاء الله

ولا يجمع من الأرث من يتقرب بالقاتل • هذا منصوص به •
قتل أبه • وكان للقاتل ولد ورث حصلاً أو حصلاً • ومنع
أبوه من الأرث • قال الإمام الصادق (ع) • كان للميراث ميراث
جده المقتول

ولد املاعة .

بسم الكلام في مدحه وشده . كنهه في فضل الطه
ولا اله الا الله . والحمد لله رب العالمين .

تعمد علی به لای ش ن موجب ملامت و لای پس و سید
ملاعده و نه . و لای من من است به ایضا سکو علی ثبوت
و است پس بود و نه . بی حقیقت لای من است و لای است
جمع لای . و است لای به ملامت و ش لای . و است به
من لای . و لای است لای و لای شرب به من لای چه عا و نه
و نه به لای من به من به لای به لای به لای به لای به
لای به لای به لای به لای به لای به لای به لای به لای به

و-٢- بعد از ده سال از تاسیس این مرکز و جمع شدن
تجربیات حاصله در این راه و نیز به منظور
تعمیق و گسترش این کارها و نیز

1948

لا فرق بين كل من هاتين المجموعتين من المبررات ، ونرى
في الحقيقة انهما متساويتان .

الحمل

إذا مات ، ومراثة حماتها ، ممكن عدم احراز حصة حتى يتبين أمر الحمل قدش ، والا فبوقف التحصيل بصفة كرس من باب الاحتياط ،

افتراض ولادته حياً . والا اقتسموا الجميع .

وانما يرث الحمل بشرط ولادته حياً ، وإن تأخرت به لستة أشهر فما دون ، وإن لا يتجاوز أقصى المدة ، وهي سنة على الأصح . وإما الاستهلال في قول الإمام (ع) ١٠ لا يرث شيئاً حتى يستهل ، فهو كناية عن الحياة ، فإذا تحرك ولم يستهل كفى في ثبوت الميراث ، أدر بما كان أحرم . كما قال الإمام .

تقسيم تركته العائلاً :

تكلمنا في فصل العدة ، فقرة « روجة المفقود » من هذا الجزء ، تكلمنا عن طلاق روجة العائلاً بعد توافر الشروط بصرف النظر عن الميراث ، ونكلم في هذه الفقرة عن تقسيم تركته رجلاً كان أو امرأة ، ومتى يجوز هذا التقسيم ؟ ومتى لا يجوز ؟

وليس من ريب أن الأصل في كل إنسان عاب عا ، وعاب عنه إن توفت الآثار على حياته من توريثه الغير ، وعدم توريث الغير منه ، حتى يثبت موته بالشباع أو اليقظة ، أما إذا لم يكن شيء من ذلك ، فقد ذهب المشهور بشهادة صاحب الخواهر والمالك إلى أن العائلاً إذا انقطع خبره ، وجهل مكانه ، ولا يمكن العلم بحياته أو موته عن طريق البحث والسؤال فإن تركته تنقسم بين ورثته على شريطة أن تنقضي مدة لا يعيش مثله إليها ، في العائلاً . وقدّر المشهور هذه المدة بمئة سنة من تاريخ ولادته ، وهذا التقدير لم يرد به نص ، ولكنه يوجب الاطمئنان وركون النص .. ولا يحتاج تقسيم التركة بعد مضي المئة سنة إلى حكم الحاكم بالموت .

وهذا قول آخر ، منها الحكم بكونه بعد مضي عشر سنوات ،
ومنها بعد مئة وعشرين ، ومنها أربع ، وقال صاحب الجواهر : وما
عليه المشهور ، يحيط وأبعد عن التهام على الأبدان المعصومة ،
وهو صاحب السمت ، بل بدع الأمر مئة سنة الآن على خلاف
العادة ، وهي الحكمة عند المعهود في الأكفاء بحسبها .

الفرض والحجب

الفرض :

من لورثة من يرث بالعرض فقط ، كالروحنة ، والروح الندين
سمى لها الله سهماً معياً في كتابه العزيز ، ومنهم من يرث بالقرابة
فقط ، وهو الذي لم يسم له الله سهماً معياً ، كالاس ، ومنهم من يرث
بالعرض نارة ، وبالقرابة أخرى ، كالت فاب ترث بالعرض اد لم
يكن معها اس ، وبالقرابة إذا كان ، ويعرف التفصيل بما يأتي والمراد
بالفرض السهم المقتدر في كتاب الله .

الفروض ستة :

المعرض المصدرة في كتاب الله ستة بالانفاق ، وهي المصنف ،
والربع ، والنس ، والثمن ، والثلث ، والنس ، أو قس . الثلث
والربع ، وضعف كل واحد ونصفه .

١ وذكر المصنف في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع الأول في

مريضة الت الواحدة. قال تعالى : « وان كانت واحدة منها لنصف »

الثاني في مريضة الأخت الواحدة لأبوين أو لأب . قال تعالى
« وله أخت فلها نصف ما ترك » .

الثالث في مريضة الزوج عند عدم الولد . قال تعالى : « ولكم
نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد » .

٢ وذكر الربع في موضعين : الأول في مريضة الزوج مع الولد .
قال سبحانه « فان كان من ولد فلهم الربع مما ترك » .

الثاني في مريضة الروحة عند عدم الولد . قال سبحانه « ولهن
الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد » .

٣ وذكر الثمن في موضع واحد . وهو مريضة الروحة
مع الولد . قال عز من قائل . « فان كان لكم ولد فلهم الثمن مما
تركتم » .

٤ - وذكر الثلث في موضعين الأول في مريضة الإختين لأبوين
أو لأب . فان عز من قائل . « فان كانتا اثنتين فلها الثلث مما ترك »

الثاني في مريضة استب فأكثر . قال جل وعلا « فان كن نساء
فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » .

٥ ذكر الثلث في موضعين الأول في مريضة الأم عند عدم
وجود الولد الذكر للميت . وعدم لائحة له يعجبوها عما رد عن
السنة على التمهيل الآتي . قال جل وعز « وورثه أبواه فلأمه
الثلث » .

الثاني في مريضة الإخوة والأخوات من الأم فقط . قال عز وجل
« فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .

٦ . ذكر السدس في ثلاثة موضع الأول في مريضة الابوين مع الولد ، قال تعالى : ولا يويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد .

الثاني في مريضة الام مع الاحوة ، قال سبحانه . : فان كان له اخوة فلأئمه السدس .

الثالث في مريضة الاخ الواحد ، أو الأخت الواحدة من الأم ، قال جل جلاله . : وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس .

اجتماع القروض :

ثم ان القروض الستة يجتمع بعضها مع بعض ، فالنصف يجتمع مع مثله ، كزوج وأخت ، فله لكل منها النصف . ويجتمع النصف مع الربع كزوج وست ، فانها النصف ، وله الربع . وأيضاً يجتمع النصف مع الثلث كزوجة وست ، فان للاولى الثلث ، وللثانية النصف ، وأيضاً يجتمع مع الثلث ، كزوج وأم مع عدم الخاحب ، فان له النصف ولها الثلث . ويجتمع مع السدس ، كزوج وواحد من كلاله الأم ، وللزوج النصف ، وللكاللة السدس

ويجتمع الربع مع الثلثين ، كزوج وستين . له الربع ولها الثلثان ، ويجتمع مع الثلث ، كزوجة ومتعدد من كلاله الأم ، للزوجة الربع ، وللكاللة المتعددة الثلث ، وأيضاً يجتمع الربع مع السدس ، كزوجة ومتعدد من كلاله الأم ، للزوجة الربع ، وللكاللة السدس .

والثلثين يجتمع مع الثلثين . كزوجة وستين . للزوجة الثلثين ، وللستين الثلثان بالقرص ، وأيضاً يجتمع الثلثين مع السدس ، كزوجة واحد الابوين مع الولد .

ويجتمع الثلثان مع الثلث ، كأختين فصاعداً لأب مع الاخوة لام ،
ويجتمعان أيضاً مع السلس كبنتين واحد الابوين .
ويجتمع السلس مع السلس ، كالأبوين مع الولد ولا يجمع ربسع
وثنان ، ولا ثمن وثلث ، ولا ثلث ومثلث .

الحجب :

المراد بالحجب هنا ان يجمع شخص من الارث كلاً أو بعضاً بسبب
وجود شخص آخر ، بحيث يوجد اثنان : احدهما حاجب ، والآخر
محجوب تحققت به الأهلية الكاملة للارث لولا وجود الحاجب ، وإذا
كان الحاجب سبباً لمنع المحجوب عن اصل الميراث سمي حجب حرمان ،
كحرمان الحد كلية بسبب وجود الأب ، وإذا كان الحاجب سبباً لمنع
من التصيب ، لا من أصل الارث سمي حجب نقصان ، كحرمان الزوج
بما زاد على الربع بسبب وجود الولد .

حجب الحرمان :

والصابط لحجب الحرمان هو مراعاة الأقرب ، حيث يقدم في الارث
على من دونه في القرابة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « وأولو
الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله - الانفال ٧٥ » . حيث
فسروا الآية الكريمة بأن الأقرب الى الميت أولى بميراثه ممن هو دونه في
القرابة . ولحجب الحرمان صور .

١ الولد ، ولو كان أنثى ، يحجب ولد الولد ولو كان ذكراً ،
عائيت تحجب ابن الابن عن الميراث ، ولا شيء له معها ، فإن صاحب

الأخوات بلا خلاف أحده به نصاً وتوى . بل لا جمع عليه . بل
لعمري من ضرورات مذهبنا . وإن الأسى يشارك الأب في الميراث عند
عدم الابن ، لأن الشارع نزل مقتلة أبيه .

٢ - كل من الأب والأم والولد وولد الولد . وإن كان أنثى يجمع
الأجداد والجدات . والأخوة والأخوات . والأعمام والأخوال . والأولاد
أولادهم .

٣ - كل من الجد والجدة . ولو لام . وكل من الأخ والأخت .
ولو لام أيضاً يجمع لأعمام والأخوال وأولادهم .

٤ - من يقترب بالأبوين يجمع من الإرث من يقترب بالأب وحده
مع المساواة في الحر . فالأخت لأبوين تجمع الأخ لأب . وأمة لأبوين
تجمع أمة لأب . وكذلك الخالة . ولا يجمع المتقرب من الأعمام بالأبوين
المتقرب بالأب فقط من الأخوال . لاختلاف الخير . ولا فرق بين
الذكور والإناث في أن أولاد الأولاد يقومون مقام الأولاد عند فقدهم .
سواء أكانوا أبناء ابن أو بنت . أو أولاد أخ أو أخت . أو أولاد
خال أو خالة .

وهذا يشي معنى الإرث مراتب ثلاث : الأولى الأبوان ، والأولاد
وإن برلوا . الثانية الأجداد والأخوة . والثالثة الأعمام والأخوال . وإذا
وجد واحد من المرتبة الأولى ولو أنثى مع المرتبة الثانية يكامل أفرادها ،
وكذلك إذا وجد واحد من المرتبة الثانية يجمع المرتبة الثالثة بأجمعها .

حجب النقصان :

ولحجب النقصان صور

١ - الروح حجب عن الربع إلى النصف إذا كان للروح ولد أو

ولد ولد ، ولو يت ست ، منها ، أو غيرها .. ويأتي الكلام مفصلاً
عن ميراث الزوجين أن شاء الله .

٢ - الزوج ، يُحجب عن النصف إلى الربع إذا كان للزوجة ولد
كذلك .

٣ - الأم ، تُحجب بأخوة الميت عما راد عن النكس بالشروط
التالية :

الأول أن يكونوا أخوين فأكثر ، أو أحاً واحتيب ، أو أربع
أخوات ، والحناني كالآباء .

الثاني : انتهاء مواعيد الإرث عن الأخوة والأخوات .

الثالث : أن يكون الأب موجوداً .

الرابع : أن لا يكونوا كلهم أو بعضهم أخوة الميت لأمه فقط ،
بل أخوته لأبيه وأمه ، أو لأبيه فقط .

الخامس : أن يكونوا أحياء ، فإلغيت مهم لم يحجب .

هذه صورة لحملة عن الحجب ، والتحصيل في مطاوي المسائل الآتية .

التعصيب والعول والررد

العروض الستة المقدرة في كتاب الله تارة تتساوى مع مجموع التركة ، كسنتين وأبوين ، وحيشة لا عول ولا تعصيب ، حيث تأخذ استان الثلثين ، والأبوان الثلث .

وأخرى تنقص العروض عن التركة ، كست واحدة ، فإن فرصها النصف ، أو سبتي فإن فرصها الثلث ، وهذا هو التعصيب .
وحين تزيد العروض على مجموع التركة ، كزوج وأبوين وست ، فإن فرص الزوج الربع ، والست النصف ، والأبوين الثلث ، والتركة لا تتحمل ربعا ومهما وثلثا ، وهذا هو العول ، ويأتي الكلام عنه في المقرة الثانية .

التعصيب :

عرفوا التعصيب بما ياله توريث العصبة مع ذي فرض قريب ، كما إذا كان للميت ست أو أكثر ، وليس له ولد ذكر ، أو لم يكن له أولاد أصلا لا ذكور ولا إناث ، وله أخت أو أخوات ، وليس له أخ ، وله عم ، فإن مذهب السنة يحمل أخ الميت شريكا مع الست أو

الثات ، فيأخذ مع البنت النصف ، ومع اثنين فأكثر الثلث . كما تحمل
العم أيضاً شريكاً مع الأخت أو الأخوات كذلك

وقد الإمامية ان التعصيب يصل ، وان ما بقي من الميراث يجب
رده على صاحب الميراث العريق ، فالتركة عندهم بكاملها ثلثت أو
للست ، وليس لأخ الميت شيء . وإذا لم يكن له أولاد ذكور ولا
بنت ، وكان له أخت أو أخوات ، فمال كله للأخت أو الأخوات ،
ولا شيء للعم ، لأن لأخت أقرب منه ، والأقرب يحجب الأبعد .

ومرجع الخلاف بين السنة والإمامية في ذلك إلى حديث طاوس ،
فلقد اعترف به السنة ، وأبكره الإمامية وهو : الميراث العريق بأهلها ،
فما بقي فلأولاد عصاة ذكر ، ، وروى بلسان آخر : ما بقي فهو
لرجل ذكر ، فالتصحيح ميراث ، وهو النصف ، وأقرب رجل إلى
الميت بعدها أخوه فيعطى النصف الذي تركه إذا لم يكن له ولد أبداً ،
وله أخت ، وسر له أخ ، تأخذ لأخت النصف بالميراث ، والنصف
الآخر بأخيه عم الميت ، لأنه أقرب رجل به بعد أخته

والإمامية لا ينفون بحديث طاوس ، وسكروا بسنة إلى النبي (ص)
لأن طاوس ضعيف عندهم ، ولو وثقوا به لقالوا بمقالة أهل السنة ،
كما أن أهل السنة يولوا ثقتهم بهذا الحديث لقالوا بمقالة الإمامية . وبعد
أن ائمة الإمامية بسنة الحديث إلى النبي استدلوا على بطلان التعصيب
بآية ٦ من سورة نساء : للرجل نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
ونساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً
مخصوصاً ، .

فقد دلت هذه الآية على مساواة بين الذكور والإناث في استحقاق
الارث . لأنها حكمت بالنصف سواء كان حكمت به للرجل . مع أن
القائلين بالتعصيب قد فرقوا بين نساء والرجال ، وقالوا بتوريث الرجال

دون النساء فيما إذا كان للميت بنت - وأخ وأخت ، فإنهم يعطون النصف للبنت ، والنصف الآخر للأخ ، ولا شيء للأخت - مع أنها في درجته مساوية له . وكذا لو كان له أخت ، وعم وعممة ، فهم يوزعون التركة بين الست والعم دون العممة ، فالقرآن يورث النساء والرجال ، وهم يورثون الرجال ، ويهملون النساء ، وهذا يشي أن القول بالتعصيب باطل ، لأنه مستلزم للبطل .

وقيل: إن توريث التركة بكاملها للنت أو البنات يتناهى مع الآية ١٠ من سورة النساء : « فإن كنَّ نساء فوق اثنتين فلهنَّ ثلث ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ، ولا يورث لكل واحد منها السهم مما ترك إن كان له ولد » وكذلك توريث التركة للأخت وحدها مخالف لنص الآية ١٧ من النساء :

« إن امرؤاً هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان » .

حكم القرآن بالنصف للبنت ، وبالثلثين للبنتين فأكثر ، وحكم أيضاً بالنصف للأخت، وبالثلثين للآخنتين ، ومخالف الإمامية هذا الحكم صراحة .
وأجاب الإمامية عن الآية الأولى :

١ - إن القرآن فرض الثلثين للبنتين فأكثر ، وفرض النصف للبنت المنفردة ، وسكت عن الثلث الباقي من نصيب الثبات ، والنصف الآخر الباقي من نصيب الست ، ولم يبين حكمها بالخصوص . ولا بد من وجود شخص ما ، يرد عليه الباقي من القرض ، والقرآن لم يبين هذا الشخص بالذات ، والا لم يقع الخلاف ، والله أيضاً لم يتعرض له من قريب أو بعيد ، لأن حديث « الحقوا العرائس » غير صحيح ، كما قدمنا ، فلم يبق ما يدل على تعيين من يرد عليه الباقي إلا الآية « من سورة الأحزاب : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله »

حيث دلت على ان الأقرب أولى من هو دونه في القرابة . وليس من شك ان البت أقرب الى الميت من أخيه ، لأنها تنفرد به بلا واسطة ، والأخ يتفرد اليه بواسطة الأب أو الأم ، أو هما معاً ، فبتبع ، والحال هذه ، الرد على البت والسبب دون الأخ .

٢ - قال الحنفية والحاشية إذا ترك الميت شيئاً أو بناتاً ، ولم يوجد واحد من أصحاب الفروض والعصبات فالأب كونه للبت ، النصف بالعرض والباقي بالرد . وكذلك للبتين الثلثان مرسماً ، والباقي رداً وإذا كانت الآية لا تدل على معنى الرد على أصحاب الفروض في هذه الحالة فكذلك لا تدل على المعنى في غيرها ، لأن الدلالة الواحدة لا تنجزأ . وقال الحنفية والحاشية أيضاً : إذا ترك أمّاً ، وليس معها أحد من أصحاب الفروض والعصبات تأخذ الثلث بالعرض والثلثين الباقيين بالرد ، وإذا أخذت الأم جميع التركة فكذلك أيضاً يجب أن تأخذها البت ، لأن الاثنين من أهل الفروض (المعنى وميراث الثعراي باب الفرائض) .

٣ - اتفق الأربعة على ان الميت إذا ترك أمّاً وبتاً يأخذ الأب السدس بالعرض ، وتأخذ البت النصف كذلك ، والباقي يرد على الأب وحده ، مع ان الله سبحانه قال : ولا يورث لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد . فكما ان هذا العرض في هذه الآية لا يعني ان يكون للأب ما راد على السدس ، كذلك العرض في قوله تعالى «عليهن ثلثا ما ترك » ولها النصف لا يعني أن يكون للبت ما راد على الثلثين ، وللت ما راد على النصف . بحاصة ان فرض البت والأبوين وارد في آية واحدة ، وسيأتي واحد .

٤ - قال الله سبحانه : « واستشهدوا شاهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلاً فامرأتان » نصت هذه الآية على ان الدين يشتر بشاهدين . ويشتر أيضاً بشهادة رجل وامرأتين ، مع ان بعض المذاهب

الأربعة أنه يشهد ويمين ، بل قد ماتت - بنت بشهادة امرأتين ويمين .
فكما ان هذه الآية لم تدل على ان الذين لا بنت يشهد ويمين كذلك
آية الميراث لا تدل على عدم حوار الرد على البنت والمات ، والأخت
والأخوات

وأجاب الإمامية عن الآية الثانية ، وهي : ان امرؤاً هلك ليس له
ولد ، بأن الولد يطلق على الذكر والأنثى ، لأن لفظة مشتق من الولادة
الشامة للابن والبنت ، ولأن القاسم المشترك بين الإنسان وأنثاه هو
الرحم والرحم يعم الذكور والإناث على السواء ، وقد استعمل القرآن
لفظ الأولاد بالذكور والإناث ، فقال عز من قائل : « بوصيكم الله
بأولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وقال : « يا أيها الناس انا خلقناكم من
ذكر وأنثى » . وعليه فكما ان الابن يحجب الأخ كذلك البنت تحجب
هذا بالإضافة إلى ان ما أحجب به عن ميراث البنت يحجب به عن ميراث
الأخت أيضاً ، ثم ان الإمامية أوردوا على مذهب السنة اشكالات عديدة ،
وألزموهم بالإجماع بأنها الطبع ، ولا تتفق مع القياس الذي يعملون
به .. من ذلك ما جاء في كتاب الخواهر من انه لو كان للميت عشر
بنات وابن ، فيأخذ الابن في مثل هذه الحال السدس ، والبنت خمسة
أسداس ، ولو كان مكان الابن ابن عم للميت ، أي انه ترك عشر
بنات وابن عم ، فعلى القول بالتعصيب يأخذ ابن العم الثلث والنسب
الثلثين ، وعليه يكون الابن أسوأ حالاً من ابن العم .

هنا ، إلى ان الانسان أراف بولده منه بإخوته ، وهو يرى ان
وجود ولده ذكراً كان أو أنثى امتداد لوجوده . ومن هنا رأينا الكثير
من أفراد الأسماء الذين هم بنات فقط يدلون بمذهبهم من الثلثين
إلى الثلث ، لا شيء إلا خوفاً ان يشترك مع أولادهم الأخوان أو الأعمام .

ويعبر الآن الكثير من رجال السنة بالعنول عن القول بالنعيب ،
والأحد يقول الإمامية من ميراث الت ، تماماً كما عدلوا عن القول
بعدم صحة الوصية للوارث ، وقالوا بصحتها كما تقول الإمامية ، على
الرغم من اتفاق المذاهب الأربعة على عدم الصحة .

العول :

يعول ان تزيد السهام على التركة ، كما لو ترك الميت زوجة وأبوين
وبنتين ، فمرض الزوجة الثمن ، ومرض الأبوين الثلث ، ومرض البنتين
الثلثان . والتركة لا تنح للثمن والثلث والثلثين وكذا لو ماتت امرأة
وتركت زوجاً وأختين لأب ، فإن مرض الزوج النصف ، ومرض الأختين
الثلثان ، ولا تختمل العريضة نصيباً وثلثين . والعول لا يتحقق إلا بوجود
الزوج والزوجة .

واحتسبوا هل يدخل القصر ، والحال هذه ، على كل واحد من
أصحاب القروض ، أو على بعض دون بعض ؟

قال الأربعة بالعول ، أي بدخول القصر على كل واحد بقدر فرضه ،
تماماً كأرباب الديون إذا صاق المال عن حقهم ، فإذا وجدت زوجة مع
أبوين وبنتين تكون المسألة عندهم من مسائل العول ، ونصيب العريضة
من سعة وعشرين سهماً بعد ان كانت أربعة وعشرين ، تأخذ الزوجة
من الـ ٢٧ ثلاثة أسهم ، أي يصبح ثمنها سهماً ، وتأخذ الأيوان مهنياً
ثمانية ، والبينات ستة عشر .

وقال الإمامية بعدم العول وبقاء العريضة كما كانت أربعة وعشرين ،
ويدخل القصر على البنتين ، فتأخذ الزوجة ثمنها كاملاً ٢٤/٣ ، ويأخذ
الأيوان الثلث ٢٤/٨ ، والباقي للبنتين .

واستدل الأربعة على صحة العول ودخول النقص على الجميع بأن امرأة ماتت في عهد الخليفة الثاني عمر عن روح واختين لأب ، فجمع الصنف ، وقال : فرض الله للروح الصنف ، وللأختين الثمن ، فان بددت بالروح لم يبق للأختين الثلثان ، وان بدأت بالأختين لم يبق للزوج النصف ، فأشيروا على .

فأشار عليه البعض بالعول ، وادخلوا النقص على الجميع ، وأنكر ذلك ابن عباس ، ونازع بالإنكار ، ولكن عمر لم يأخذ بقوله ، وعمل بقول الآخرين ، وقال للورثة : ما أجده في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالخصص . فمصر أول من أعال المرافض ، وتبعه جمهور السنة .

واستدل الإمامية على بطلان العول بأنه من المستحيل على الله سبحانه أن يجعل في المال نصيباً وثلاثين ، أو ثماناً وثلاثين ، والا كان جاهلاً أو غائباً ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ولذا نقل عن الإمام علي وتلميذه عبدالله بن عباس أمهما قالا : ان الذي أحصى رمال عالم يعلم ان السهام لا تعول على الستة ، أي لا تزيد على الستة المقسمة في كتاب الله ، وهي الصنف والربع والثمن ، والثلثان والثلث والسدس .

والنقص عند الإمامية يدخل دائماً على البات والأخوات دون الزوج والزوجة والأم والأب ، لأن البات والأخوات لمن فرض واحد ، ولا يهبط في فرض أعلى الى فرض أدنى ، فيرض بالفرض مع علم وجود الذكر ، وبالقرابة مع وجوده . وقد يكون لمن معه دون ما كان لمن معدودات أمّا الزوج فيهبط من الصنف الى الربع ، والزوجة من الربع الى النصف ، والأم من الثلث الى السدس ، وبات الأب السدس بالفرض في بعض الحالات . وكل واحد من هؤلاء لا ينقص عن فرضه الأدنى ، ولا يربطه عنه شيء ، فعلى الاجتماع يقدم ويبدأ به ، وما بقي تأخذه البات أو الأخوات .

وقال الشيخ أبو زهرة في كتابه الميراث عند الجعفرية : قال
ابن شهاب الزهري : لو لا تقدم فتوى الإمام العادل عمر بن الخطاب
على فتوى ابن عباس لكان كلام ابن عباس حديراً ما يتبعه كل أهل
العلم ، ويصادف الاحتجاج عليه ، وإن الإمامية قد احتاروا رأي ابن
عباس رضي الله عنهما ، لأنه حدير ما يتبع ، كما أشار إلى ذلك ابن شهاب
الزهري ، وهو بحر العلم لأنه تلميذ الإمام علي .

الإباء والأولاد والإحفاد

سقت الإشارة أكثر من مرة إلى أن مراتب الإرث عند الشيعة ثلاث :

الأولى : الأموان والأولاد وأولادهم .

الثانية : الأجداد والمحدثات ، والأخوة والأخوات وأولادهم .

الثالثة : الأعمام والأخوال وأولادهم .

وإن هذه المراتب تأتي في الإرث على الترتيب ، فلا يرث واحد من العتة الثانية مع وجود واحد من الأولى ، ولا واحد من الثالثة مع وجود واحد من الثانية .

ونتكلم الآن عن مبرات العتة الأولى ، والدليل عليها قول الإمام أبي جعفر الصادق (ع) . لا يرث مع الأم ، ولا مع الأب ، ولا مع الابن ، ولا مع الابنة ، إلا الزوج والزوجة ، وإن الزوج لا ينقص من النصف شيئاً إذا لم يكن ولد ، وإن الزوجة لا تنقص مع الربع شيئاً إذا لم يكن ولده فإن كان معها ولد فلزوج الربع ، وللمرأة الثمن .

الأب :

لميراث الأب حالات :

١ - إذا انفرد الأب عن الأم والأولاد وأولادهم وعن أحد الزوجين بحيث لا يوجد من الفئة أحد سواه حار المال كله بالقرابة .

٢ - إذا كان معه أحد الزوجين أحد نصيبه الأعلى ، وإنافي للأب بالقرابة ، حيث لم يمرض له شيء في الكتاب المجدد ان لم يكن وبد .

٣ - إذا كان معه ابن أو بنون ، أو بنت وسون أو بن أو بن وان نزل يأخذ الأب السدس فقط ، والباقي لغيره .

٤ - إذا كان معه بنت واحدة فله السدس بالمرض ، ولها النصف كذلك ، ويبقى الثلث يرد على الأب وبنت معاً ، لا على الأب فقط ، وتكون المريضة من أربعة واحد منها للأب ، وثلاثة للبنت ، فان صاحب مفتاح الكرامة : كل موضع من مواضع السدس كان الوارث فيه اثنين من ذوي المروض فالرد أربعة ، وان كان الوارث فيه ثلاثاً فالرد فيه أخماساً .

٥ - إذا كان معه بنتان فأكثر فللأب الخمس ، وللبنات أربعة أخماس ، لأن السدس الباقي من مرضه ومرصهن يرد على الجميع ، لا على الأب وحده .

٦ - إذا كان معه أم اخذت مرضها ، وهو الثلث مع عدم الحجب ، والسدس معه ، والباقي يأخذه الأب بكامله .

وتسأل : لماذا لم يرد الباقي على الأب والأم معاً . كما هي الحال في اجتماع الأب مع بنت ؟
الجواب . ان كلاً من الأب والبنت من أصحاب المروض عند

اجتماعها ، وإذا اجتمع دوا المروض أخذ كل ذي فرض فرضه ، وما بقي يرد على كل حسب فرضه ونصيبه ، وفي حال اجتماع الأب والأم كما فيما نحن فيه لا يرث الأب بالمروض ، ولا يُعَدُّ من ذوي القروض ، لعدم الولد ، وإنما يرث بالقراءة ، أما الأم عاها ترث بالمروض ، حتى مع عدم الولد ، فيكون اجتماع الأب مع الأم اجتماع من لا فرض له مع من له فرض بخلاف اجتماعه مع است فان كلاً منها له فرض . ومتى اجتمع ذو فرض مع غيره الذي لا فرض له كان الباقي عن نصيب ذوي القرض لغير ذي القرض .

٧ - إذا كان معه بنت ابن فحكمها حكم أبيها ، للأب السلس ، والباقي لما كما تقدم في رقم ٣ ، وإذا كان معه ابن بنت فحكمه حكم وجود أمه ، كما تقدم في رقم ٤ ، لأن أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم مع هضمهم اجمالاً ونصاً ، ويأتي التصيل ان شاء الله .

الأم :

لميراث الأم حالات :

- ١ - تحوز المال بكامله إذا لم يكن معها أب ، ولا أولاد ، ولا أولاد أولاد ، ولا أحد الزوجين ، تأخذ الثلث بالفرض ، والباقي بالرد .
- ٢ - تأخذ ثلاثة ارباع إذا كان معها زوجة فقط ، الثلث بالمروض ، والباقي بالرد .
- ٣ - تأخذ النصف إذا كان معها زوج فقط ، الثلث بالمروض ، والباقي بالرد .
- ٤ - تأخذ الثلث إذا كان معها أب ، ولم تحجب عما زاد عن السلس بأخوين للميت ، أو أربع اخوات ، أو أخ واختين لأبوين ، أو لأب ،

وهؤلاء لا يرثون مع الأب ولا مع الأم ، ولكن يحجبون الأم عما راد
عن السدس .

٥ - تأخذ الربع اذا كان معها ست ، تماماً كالرقم ٤ من فقرة
الأب .

٦ - تأخذ السدس إذا كان معها أب وأخوة يحجبون عما راد عن
السدس على ما تقدم في الرقم ٤ من هذه الفقرة . وتأخذ السدس أيضاً
إذا كان معها ابن فأكثر .

٧ - تأخذ الخمس اذا كان معها بتان ، تماماً كالرقم ٥ من فقرة
الأب .

٨ - أقل من الربع ، وأكثر من الخمس اذا كان معها ست وروح .

٩ - اولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ، ويمثل كل
مهم الدور الذي كان لأبيه ، فست الابن كالاس ، وابن الست كالست
دون تفاوت .

الأولاد :

اذا انفرد الولد أخذ المال بكامله ، ذكراً كان او أنثى سوى ان
الذكر يأخذ المال كله بالقرابة ، والأنثى تأخذ نصفه بالعرض ، ونصفه
الآخر بالرد ، وإذا تعددت الذكور من الأولاد ، ولا اثنت معهم اقتسموا
بالسوية ، وكذا إذا تعددت الاناث ، ولا ذكور معهم ، وإذا تعددوا
ذكوراً واماناً فللذكر مثل حظ الانثيين .

وإذا كان مع الأولاد ابوان او أحدهما ، وكان في الأولاد ذكر
فلأخذ الأنوين لسدس ، ولها معاً السدسان ، والقي بالأولاد . وإذا كان

مع الأولاد روح أو روحه أحد الزوج الرابع ، والزوجة اثنان ، وساقى
للأولاد ، وإذا كان مع لست الواحدة ابواب عليها ثلاثة احماس ، وهما
حساب مع عدم الحد للآم ، وإذا وجد الحاجب كان لها السدس ،
وما بقي من الحصين فلأب .

وإذا كان مع اثنين فأكثر ابواب للسنت الثلثان ، ولكل من الأوبن
السدس ، وإذا كان معهن أحد الأوبن فلهن أربعة احماس ، ولأحد
الأوبن الخمس .

قال صاحب الخواهر : لا خلاف أحده ، بل في كتاب المسالك ،
وكتب كشف الغم الأجماع على ذلك . . وجه في الخبر الصحيح :
أقراي الإمام أبو جعفر الصادق (ع) كتب بمرائض التي هي املاء
رسول الله (ص) ، وحط علي بنه ، فوجدت فيها رجل ترك ابنته
وامه ثلاثة اقسام لثلاثة اسهم . وللآم سدس سهم . ونقسم المدين
على أربعة اسهم . فما أصاب ثلاثة أسهم ثلاثة ، وما أصاب سهماً
فهو للآم . فقرأت فيها رجل ترك ابنته وأما ثلاثة اقسام لثلاثة
أسهم . ولأب السدس سهم . يقسم المال على . ثمة اسهم ، فما أصاب
ثلاثة اسهم ثلاثة ، وما أصاب سهماً فلأب ، وقرأت فيها رجل
ترك ابنته وستة اقسام لثلاثة اسهم . ولأوبن بكل واحد منها
السدس ، كل واحد سهم . يقسم المال على خمسة سهم فما أصاب ثلاثة
قسام . وما أصاب سهمين فلأوبن .

قال صاحب مفتاح الكرامة : هذا الطريق المذكور في الأحكام ،
وهو لأحد أصناف المسألة من أول الأمر من دون صير ، هذا الطريق
اعتمده المحقق الطوسي في رسالته . وما حصل النهائي في معتمده

أولاد الأولاد :

لا يرث واحد من أولاد الأولاد مع وجود واحد من الأولاد للصب
ويقومون مقام الأولاد عند عدتهم ، وكل فريق من أولاد الأولاد بأحد
نصيب من يتغرب به ولأولاد الست ولو تعددوا ، وكانوا ذكوراً نصيب
أهمهم لو كانت حبة ، ولأولاد الاس ولو كانت أنثى واحده نصيب
أبهم لو كان حياً ، وأولاد الست يقسمون فيما بينهم لذكر مثل حظ
الانثى ، تماماً كما يقسم أولاد الابن ، والأقرب يمنع الأبعد ، فلا
يرث ابن ابن مع ابن ابن ، ويشاركون أبوي الميت كأناتهم ،
ويرد على أولاد الست كما يرد على الست ، وإذا كان معهم روح أو
روحة كان لها النصيب الأدنى ، تماماً كما هي الحال لو كانا مع الأولاد
للصلب .

قال صاحب الخواهر : المعروف بين الفقهاء ان أولاد الأولاد ،
وان برلوا ذكوراً وأنثى يقومون مقام آبائهم في معاشرة الأبوين ، وحقهم
عن أعلى السهمين ان أددهما ، ومع من عدهما من الأقارب فقد
جاء عن الإمام الصادق وأبيه ان لم يكن ولد ، وكان ولد الولد ذكوراً
وأنثى فاهم بمنزلة الولد ، وولد انثى بمنزلة السرة رثون ميراث السرة ،
وولد البنات بمنزلة البنات ، يرثون ميراث البنات ، ويحجبون الأبوين
والزوجين عن سهمهم الاكثر . وان مغلوا - أي أولاد الأولاد -
سطين وثلاثة أو أكثر يرثون ما يرث لولدهم نصيب ، ويحجبون ما
يحجب لولد الصب . وقال صاحب الخواهر مطلقاً على هذا الخبر :
وهو نص في المطلوب

الحبوة :

المراد بالحبوة هنا الشيء الذي يختص به الولد الأكبر من دول نورثة ،

فقد ذكر الفقهاء ان الولد الأكبر يختص بشباب الميت ونخاعه وسيفه
ومصحفه على شريطة أن يكون ذكراً ، وان يترك الميت مالا غير ذلك ،
فاذا لم يترك شيئاً سواه لم يختص الولد الأكبر بشيء ، واشترط بعضهم
أن يكون الولد الأكبر إمامياً وعبر سعيه . وقال صاحب الخواهر :
ولا دليل على هذا الشرط ، أما اصل الحجة فإنها من مبررات الإمامية ،
ومعلومات مذهبهم ، ونلك تطافرت نصوصهم عن أئمتهم ، فهي
صحيح رسمي عن الإمام الصادق (ع) : إذا مات الرجل فلأكبر ولده
سيفه ومصحفه ونخاعه ودرعه .

الاجداد والاخوة وأولادهم

تكمنا في الفصل السابق عن المرتبة الأولى ، وهي الأمون والأولاد وأولادهم . وتكلم الآن عن المرتبة الثانية المتأخرة في الميراث عن الأولى . والمرتبة الثانية هي الأحداد والحذات . والأخوة والأخوات وأولادهم .

الأخوة :

الأخوة ، ويسمون بالكلاية أحداً من الأكليل لاحاطتهم بالرحل . كما يحيط الأكليل بالرأس . إذا كان للميت أخ واحد ، وبس معه أحد من مرتته وطفته ، وكان للأب والأم مال كله له بالفراصة ، قد صحت الجواهر ، فلا خلاف ولا اشكال . قال تعالى : وهو يرثها ان لم يكن لها ولد... ومثل الإسم الصادق (ع) عن رجل مات وترك اخاه ، ولم يترك وارثاً غيره ؟ قال : المال له .

وإذا كان للميت اخوة ذكور كلهم من ابيه وامه فالمدن بينهم بالسوية ، وان كان معهم انثى او اثنتان فلذكر مثل حظ الانثيين . قال صاحب الجواهر : « كتابة وسنة واجماعاً » .

وإذا كان الميت اخت واحدة من أبيه وأمه أحدث الكل النصف
بالعرض ، والنصف الثاني بالرد ، قال صاحب الجواهر : « لأبى أولى
الأرحام وغيرها » .

وإذا كان له اختان فأكثر أحدث الكل الثلث بالعرض ، والثلث بالرد .
وإذا لم يكن أخ أو اخت لأبيه وأمه ، وكان له أخوة أو أخوات
لأبيه فقط قام هؤلاء مقام أولئك ، وأحكم في مبرأئهم وأحدث مع الأفراد
أو التعدد .

وإذا اجتمع أخوة أو أخوات الميت لأبيه وأمه مع الأخوة أو الأخوات
للأب فقط سقط المقرب بالأب وحده ، واحتصر الميراث بالمقرب
بالأبوين . فلو افترض أن للميت اختاً من أبيه وأمه ، وعشرة أخوة
من أبيه فقط فإذن لها بكامله ، ولا يرثون معها شيئاً ، قال صاحب
الجواهر : « الإجماع على ذلك ، لاجتماع السبب في كلاله الأبوين
فيكون أقرب من كلاله الأب . وجاء في الخبر : أخوك لأبيك وأمك
أولى بك من أخيك لأبيك ، وابن أخيك لأبيك وأمك أولى بك من
ابن أخيك لأبيك » .

وإذا كان له أخ واحد ، أو اخت واحدة من أمه فقط أحد أو
أحدث المال بكامله السدس بالعرض ، وباقى بالرد .

وإذا كان الأخوة للأم أكثر من واحد ، وليس معهم غيرهم من
طفلتهم أحدوا الثلث بالعرض ولدى بالرد ، واقتسموا بينهم بالسوية
للدكر مثل الأنثى . قال صاحب الجواهر : « لا خلاف ولا اشكال ،
لتطابق الكتاب والسنة والإجماع » .

وإذا اجتمع الأخوة ، واحتلت نسبهم إلى الميت ، فكان النصف
لأبوين ، والنصف لأب فقط ، وثالث لأم فقط سقط المقرب بالأب

فقط بالتقرب بالأبوين ، ويقوم مقدمه ويعطى حكمه مع مقدمه ،
 أما المتقرب بالأم فقط فلا يقط بالتقرب بالأبوين ، وبأحد المتقرب
 بالأم فقط سندس إذا كان واحداً ذكراً كان أو أنثى ، وإذا تعدد
 أخذ للثلاثين ، واقتسموا بالسوية بذكر مثل الأنثى ، والباقي من يتقرب
 بالأبوين وحيداً كان أو أكثر ذكراً كان أو أنثى . وإذا تعددوا اقتسموا
 بالتفاوت للذكر مهران ، وللأنثى سهم ، فإن صاحب الخواهر : كتاباً
 ومئة واربعمائة ، فقد مثل الإمام الصدوق (ع) . عن امرأة تركت زوجها
 وأخوتها لأبها ، وأخواتها لأبيها * فمن : للزوج نصف ثلاثة أسهم ،
 وللأخوة من الأم الثلث ، الذكر والأنثى فيه سواء ، ويبقى سهم للأخوة
 والأخوات من الأب ، للذكر مثل الأنثيين .

أولاد الاخوة :

أولاد لأخوة والأخوات لا يرثون مع وجود واحد من الأخوة
 والأخوات ، سواء أكان لأب وأم ، أو لأب فقط ، و لأم فقط .
 فإن صاحب الخواهر : المعروف بين العلماء به : أو اجتمع أخ من أم
 مع ابن أخ لأب وأم فليراث كله للأخ من الأم ، لأنه أقرب .

وإذا لم يكن واحد من الأخوة والأخوات قدم أولادهم منساقهم ،
 وبأحد كل نصيب من يتقرب به . فليس لأخ أو لأخت من
 الأم ، وكذلك لأخ أو لأخت منها ، وثالث لأولاد الأخوة و
 الأخوات من الأم إذا تعدد ماؤهم من الأم ، وباقي لأولاد الأخ أو
 الأخت من الأبوين ، أو الأب إذا لم يوجد من يتقرب بالأبوين ، لأن
 أولاد من يتقرب بالأب حاصصة بقطون مع وجود من يتقرب بالأبوين ،
 ولكنهم يقومون مقامه عند عدمهم . ويقسم أولاد الأخوة والأخوات

من الأم بالسوية كآبائهم . ويقتسم أولاد الأخوة والأخوات من الأئوين
أو من الأب فقط بالتساوت كآبائهم .

والأعلى من أولاد الأخوة بحجب الأسفل . فاس ابن الأخ ولو كان
لأئوين . بسقط مع وجود بنت الأخت أو ابن الأخ ، ولو كان لأب ،
لفاقدة الأقرب فالأقرب .

ثم ان أولاد الأخوة والأخوات يشاركون الحدة والحسدة كآبائهم اذا
فقدوا ، كما ان أن الحدة يشارك الأخ إذا فقد الحدة الأدنى . قال صاحب
الجوامر : بلا خلاف فيه بيا ضرورة قيام الأولاد مقام آبائهم في
ذلك .

الأجداد :

لانفراد الأجداد عن الأخوة حالات :

١ - إذا كان للميت جد منفرد ، أو جدة منفردة ، ولا احد من
الأخوة والأخوات ولا أولادهم ، ولا زوج ولا زوجة احد المنفرد من
الأجداد المال بكامله ، سواء أكان لأب أم لأم اجماعاً ونصاً . وسه
قول الإمام (ع) . ان علياً (ع) أعطى الحدة لخال كله . ونقل
صاحب الوسائل عن الصدوق والشيخ انها قالوا : اما اعطاهما المال كله
لأنه لم يكن للميت وارث غيرها .

٢ - إذا تعدد الأجداد ، واتحدوا في النسبة الى الميت فان كانوا
جميعاً لأب اقتسموا بالتساوت للذكر مثل حظ الانثيين ، للاجماع على
ان المتقربين بالأب وحده أو بالأب والأم يقتسمون كذلك .

وان كانوا جميعاً لأم اقتسموا بالسوية من غير فرق بين الذكر
والأنثى ، للاجماع على ان المتقربين بالأم فقط يقتسمون كذلك .

٣ - اذا اجتمع الأحداد واحدثت . واحتلقت بسنتهم فكان بعضهم
 لأب ، وآخرون لأم قُسم المال أثلاثاً ، وأعطى الثلث لمن يتقرب بالأب
 واحداً كان أو أكثر ، لأن الثلث نصيب الأم اذا اجتمعت مع الأب ،
 ولا ولد ولا حاجب ، ويقسمون بالسوية ، لأنهم ورثوا بسبب الأم ،
 وأعطى اثنتان لمن تقرب بالأب واحداً كان أو أكثر لأن اثنتان نصيب
 الأب اذا اجتمع مع الأم ، ويقسمون بالتعاقب للذكر سهمان ، وللأنثى
 سهم ، لأنهم ورثوا بسبب الأب ، قال الإمام بصادق (ع) كل
 رحم بمنزلة الرحم الذي يجرته إلا أن يكون وارث أقرب منه أن يثبت
 ٤ - اذا كان مع الأحداد روح أو روحه أحد نصيبه الأعلى ، وإذا
 وجد أحد الزوجين مع من يتقرب بالأم ، وتقرب بالأب أحد من
 يتقرب بالأم نصيبه مفروض دون نقصان ، ودخل لنقص على من يتقرب
 بالأب ، تماماً كما لو اجتمع أحد الزوجين مع الأم والأب .
 • الأدبى من الأحداد والحداث لأب كان أم لأم يجمع الأقدم من
 الإرث ، فالحديث أولى من أب الحديث ، وأبو أحد أوى من حد أحد ،
 وكذلك الحديث يجمع أباءه من الإرث ، وهم الأعمام والأخوات ، لأنه
 أقرب . وكذلك أبو الحد وحد الحديث ، ويختص أحد مع الأخوة والأخوات
 وأبنائهم ، كما صنفنا فيما يلي .

اجتماع الأحداد والأخوة :

لاختصاص الأخوة مع الأحداد حالات

١ - اذا اجتمع الأحداد والأخوة . وتحدوا في السمة إلى الميت ،
 وكانوا جميعاً لأب أحد الحد مثل الأخ ، وأحدثت بعده مثل الأخت ،
 واقتسموا المال للذكر مثل حظ الأنثيين ، على قاعدة الشفعة فيمن يتقرب
 بالأب .

٢ - وإذا اجتمعوا ، واحتضنوا في السنة فكان حد واحدة لأم .
وكان الأخوة والأخوات لأبوين . أو لأب . حد أحد واحد أو
هما معاً الثلث . وقتها بالسوية ، واحد الأخوة والأخوات بالثمن .
واقتسموا بالتعاقب .

وإذا انعكس الفرض فكان الأجساد لأب . والأخوة لأم فلاخ
المفرد أو للأخت المفردة السدس ، وإذا تعدد الأخوة ثم أحدها الثلث
واقتسموه بالسوية للذكر مثل الأنثى . ولأب للحد أو واحدة للأب

ومكسمة أو الحد كالأخ والحد كالأخت ، سواء أكان من جهة
الأب أم من جهة الأم مع هرق واحد . وهو من الأخوة للأم هم
الثلث مع التعدد . والسدس إذا كان واحداً . أم الأحكام للأب منهم
الثلث على كل حد ، حتى ولو كان الحد لأم مفرداً . والدليل على
أن الحد كالأخ ، واحده كالأخت قول الإمام (ع) أن الحد مع
الأخوة يرث حيث ترث الأخوة ، ويسقط حيث سقط ، وكذلك حد
مع الأخوات ترث حيث يرثن ، وتسقط حيث يسقط

فقد دلت الرواية على أن الحد كالأخ ، واحده كالأخت دور واحد
بأم أو بأب .

٣ - إذا كان مع الأحكام والأخوة روح أو روحه حداً نصيبها
الأعلى ، ودخل النقص على من يتقرب بالأب دون من يتقرب بالأم فقط .

أولاد الأخوة والأخوات :

أولاد الأخوة والأخوات من الأبوين أو من أحدهما يقومون مقام
آبائهم عند علمهم ، ويرث كل نصيب من يتقرب به ، واحكم واحد

من غير تعاوت في الاعداد عن الأعداد . ولا جمع معهم . وفي التعداد
وعلمه . قد صاحب خواهر . لا خلاف نصاً وفنوى ولا اشكال
فيه . وقال صاحب مفتاح الكرامة . . تعدد الأجرع عن أولاد
الأخوة يقومون مقام آبائهم . ويرثون بصيهم مع عدمهم . وعدم من
هو في درجهم .

الأعمام والأخوال وأولادهم

سبق الكلام عن ميراث المرتبة الأولى ، وهي الأبوان والأولاد وأولادهم ، وعن ميراث المرتبة الثانية، وهي الأجداد والأخوة وأبائهم ، وسكم الآن عن ميراث المرتبة الثالثة، وهي الأعمام والأخوال وأولادهم ، قال صاحب الخواهر : لا يرث أحد من الأعمام والأخوال مع وجود أحد من الطبقة السابقة بالإجماع ، والصومى ، وقاعدة الأقرب . وقال صاحب مفتاح الكرامة : أجمع الفقهاء على أن جميع أفراد هذه المرتبة إنما يرثون مع فقد الأجداد وآبائهم ، والأخوة وأبائهم .

الأعمام :

لأفراد الأعمام عن الأخوال حالات

١ - إذا كان للعم واحد . وليس معه أحد الزوجين ، ولا واحد من الأخوال . والحالات أحد المآل بكامله ، سواء أكان لأبوين أو لأب ، أو لأم ، وكذلك العممة الواحدة .

٢ إذا اجتمع الأعمام ، ولا عمة معهم وانحدوا في السنة إلى الميت
 انقسموا بالسوية . وكذا إذا اجتمعت العمتان . وتحد في السنة . ولا
 عم معهن ، وإذا اجتمع الأعمام والعمات فإن كانوا جميعاً لأبوين ، أو
 لأب انقسموا سهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فقد سن الإمام الصادق (ع)
 عن عم وعمة ؟ فقال : للعم الثلثان ، وللعمة الثلث .

وإذا كانوا جميعاً لأم انقسموا بالسوية من غير فرق بين الذكر
 والأنثى ، لأهم تمرلة الأخوة لأم على ما هو المشهور شهرة عظيمة على
 حد تعبير صاحب الخواهر ، وفي صاحب مفتاح الكرامة الإجماع
 على ذلك ، ولم يخالف إلا الفضل والصدوق ولهما . حيث أوجها العمة
 بالعمات

وإذا اجتمع الأعمام والعمات ، واجتمعت بينهم ابنة الميت . فكان
 بعضهم لأبوين ، وبعضهم لأب ، وآخرون لأم . وتقر بالآب وحده
 بسقط بالتقرب لأبوين . كما هي الحال في الأخوة ، قال الإمام
 أبو جعفر الصادق (ع) عمك أحو إليك من أبيه وأمه أولى بك
 من عمك أحو إليك من أبيه ، وأما يرث المتقرب بالأم حسب إذا
 فقد المتقرب بالأبوين ، ويأخذ العم والعمة لأب ما يأخذه العم والعمة لأبوين
 عند عدمها .

وإذا اجتمع الأعمام والعمات لأبوين ، أو لأب مع الأعمام والعمات
 لأم يأخذ الواحد من قرابة الأم السدس ، ومع التعدد يأخذون جميعاً
 الثلث ، ويقتسمون بالسوية من غير فرق بين الذكر والأنثى ، تماماً
 كما هي الحال في الأخوة للأم .

الأحوال :

لانفراد الأحوال عن الأعمام حالات :

١ - إذا وجد لأحوال وحوالات . وليس معهم أحد الزوجين .
ولا واحد من الأعمام وسواء فللحال الواحد الدل كله لأب كان أو لأم
أو لهما ، وكذلك الحالة للواحدة .

وإذا تعددوا وانحدوا في النسبة إلى الميت فإن كانوا جميعاً لأبوين .
أو لأب أو لأم ، فتنسبوا بالنسبة للذكر مثل الأختي . كما هو الشأن في
كل من يتقرب بالأم .

وإن احدهما بالنسبة إلى أبيه فكان مصههم لأبوين . وبعضهم لأب ،
وآخرون لأم فقط المتقرب بالأب بالمتقرب بالأبوين .

وإذا اجتمع الأخوان والحالات لأبوين أو لأب مع الأحوال وحوالات
لأم بأحد أو أحد من فرقة الأم البس . ومع التعدد بأحد من الثلث ،
وفتنسبون بالنسبة ، وبما في لفرقة الأبوين أو لأب ، وتنسبهم
أيضاً بالنسبة للذكر مثل الأختي من غير تعاوب ، لأن الأصل لتسوية
إلا ما خرج بالدليل .

اجتماع الأعمام والأحوال :

إذا اجتمع العم واحد فللحال الثلث واحداً كان أو أكثر . ذكرأ
كان أم أختي . ولثلاث للعم واحداً كان أو أكثر ذكرأ كان أو أختي ،
لأن كان الأعمام والأحوال ، أو لأم ، أو لهما ، فإن صاحب الجواهر :
« هذا هو المشهور بين الفقهاء شهرة عظيمة ، لاستحاضة الصوهر أو
تواترها » قال الإمام الصادق (ع) : جاء في كتاب علي (ع) أن

انعمة تمرلة لأب . وحالة تمرلة للأم . وست الأخ تمرلة الأخ ، وكل ذي رحم فهو تمرلة الرحم الذي يجر به إلا ان يكون هناك وارث أقرب الى الميت فيحجبه .

وتسأل إذا أحد الأحوال المتعلقة بثلاث فكيف يقسمونه فيما بينهم ؟
الجواب . بصر . فان اتحدوا جميعاً بالسنة فكانوا لأبوين أو لأب أو لأم فقسموا الثلث بالسوية للذكر مثل الأنثى . وان اتحدوا في السنة فليس بعضهم لأبوين . وبعضهم لأب ، وآخرون لأم فقط المتعرب بالأب فقط المتعرب بالأبوين . واحد متعرب بالأم مدس الثلث ان كان واحداً ، وثلاث الثلث ان كان أكثر ، واقسموا بالسوية ، والباقي من سدس ثلث ، أو ثلث الثلث للمتعرب بالأبوين أو بالأب فقط عند عدم المتعرب . ويقسمون أيضاً بالسوية ، لأن الجميع يتعربون بالأم .

سؤال ثانياً إذا أحد الأعمام الثلثين فكيف يقسمونها فيما بينهم ؟

الجواب . بصر . فان اتحدوا في السنة فالحال بينهم بالتفاوت للذكر مثل حظ الأنثيين عند صاحب الشرائع وجماعة من الفقهاء ، وعند صاحب الجواهر الأمر كذلك ان لم يكونوا جميعاً لأم ، والا فقسموا بالسوية ، وان اتحدوا بالسنة فمن تعرب منهم بالأم بأحد مدس الثلثين ان كان واحداً ، وثلاث ثلثين إن كان أكثر ، ويقسمون بالسوية ، والباقي من سدس ثلثين أو ثلثها للأعمام من الأب والأم ، أو الأب فقط عند عدم من يتعرب بالأبوين ، ويقسمون بالتفاوت للذكر مهران ، وللأنثى سهم واحد .

اولاد الأعمام والأخوال :

إذا تمت الأعمام والأخوال . والأخوال والحالات جميعاً فقام أساؤهم

مقدمهم ، وبأحد كل نصب من يتقرب به واحداً كان أو أكثر ، لقول
 لإمام (ع) : كن ذي رحم عملة الرحم الذي يحرمه ، فلو كان لعم
 عدة أولاد ، ولعم الآخر ت واحدة كان للت وحدها النصف ،
 ولأولاد العم الكثيرين النصف ، وإذا اجتمع بنت عم ، وابن عمه كان
 بنت العم نصب ابها ، وهو الثلثان ، ولابن العمه نصيب امه ، وهو
 الثلث ، أما ولد الخال وإخالة فليسهم شاورون . لأن الأحوال يقسمون
 بالسوية .

والأقرب من أحد النصبين ، وإن كان لأب فقط أو أم فقط بحجب
 الأبعد الذي من صفه ومن النصف الآخر ، وإن كان لأبوين ، فإن
 الخال وإن كان من أبوين لا يرث مع العم وإن كان لأب أو لأم لأنه
 أقرب ، وبالأبوين لا يرث مع خال ، وإن العم وإن كان لأبوين
 لا يرث مع الخال ، وإن كان لأب فقط ، وكذا لا يرث ابن العم
 من الأب فقط أو الأم فقط مع العم .

ولكن أجمعوا على أن ابن العم من الأبوين يقدم في الميراث على
 العم من الأب فقط . أو من الأم ، وأطلقوا على هذه المسألة المسألة
 الإجماعية ، وقد اعترف الفقهاء بأنه لا يضر على ذلك إلا رواية الحسن
 ابن عماره حيث قال له الإمام الصادق (ع) : إنما أقرب ، ابن العم
 لأم وإن أو عم لأب ؟ قال الحسن : حدثنا أبو اسحق السعدي عن
 الحارث الأعور عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) أنه كان
 يقول : أعيان بني الأم أقرب من بني العلات . أي أبناء اب واحد ،
 وأمهات ثنتين . فاستوى الإمام حالاً ، وقال : أحدثها من عين صافية ،
 أن عبد الله أنا رسول الله (ص) أخو أبي طالب لأمه وأبيه

وكلمنا يعلم أن الإمام الصادق (ع) كان في عصر العباسيين . وإن
 هؤلاء كانوا يحكمون الناس لأنبائهم إلى العباسيين عم الرسول (ص) .

وقد كان عمه لأبيه فقط . مرد الإمام عليهم سطفتهم وألزمهم بغير
 حاجتهم من انه اذا كانت الحجة والطة هي قرابة الرسوب فان من يدلي
 اليه سب . وهم الأب والأم أو من يدلي اليه سب واحد . وهو
 الأب فقط . ويشعر بهذا الذي قلناه ما جاء في الرواية من اتهام الإمام
 للحروب . وقول الراوي « فاستوى جاساً » . ولا فلي . لا لاهتمام
 والاستواء .

ولكن اجماع الفقهاء قولاً واحداً في كل عصر ومصر خرج هذه
 المسألة عن الضرورات . وجعلها من ضرورات المذهب ، وعليه يكون
 الاجتهاد فيها كلاجتهاد في فتن النص القطعي سداً ودلالة

ثم إذا اجتمع أسماء العمومة . ولا أحد معهم من أسماء اخوة أحد
 أسماء العم الواحد لام . لـ . واقتسموا بالسوية ذكوراً وأنثى . و
 كانوا أسماء سب أو أكثر لام أحدوا . ثلث . واقتسموه كذلك . وانما في
 لـ . اسم أو نعمة . أو الأعمام والعرب للأب والأم . أو للأب عند
 عدمهم ، ويقتسمون بالتفاوت للذكر مثل حظ الانثيين .

وكذلك أولاد أحد أو احدى . ولكلهم يقتسمون بالسوية مطلقاً ،
 كما هي الحال في آرائهم

وإذا جمع أولاد أحد . وأولاد اعم فأولاد أحد لثلاث لو أحد
 كانوا أو أكثر . وأولاد اعم سب . ثم ان اتفقوا في أسنة تساوا
 في النسخة وإذا كان سب لثلاث لو أحد أو احدى للأب بالسوية .
 ونسبة لأولاد اعم . لكل نصيب من يتغرب به بالسوية ، وباقي الثلث
 لأولاد أحد أو احدى . هي الانثيين . والأب بالسوية ، وثلثين
 لأولاد اعم أو اعمه . ذكر مثل الانثى ، وثلثها لأولاد المتعدد ،
 لكن نصيب من يتغرب به . للذكر مثل الانثى ، والباقي لأولاد اعم

أو العمة أو لها لأبوين أو لأب للذكر صعب الأثني^١

عمومة أب الميت :

عمومة الميت وعممته ، وحؤولته وحالاته ، وأولادهم ، أولى بالميراث من عمومة أب الميت وحؤولته أبيه ، وكل أولاد بطن أولى بالأثر من أولاد بطن أمه . ولو كان أب عم ، وعم الأب فالحال لأب العم ، ومثله أب حاب مع حال للأب لقاعدة الأقرب فالأقرب

اجتماع أحد الزوجين مع الأعمام والأخوال .

إذا اجتمع الزوج أو الزوجة مع العم والحال ، فلفروج و الروححة نصيبه الأهل ، وللحال الثلث واحداً كان أو أكثر ، ذكراً كان أو أنثى ، لأنه نصيب الأم التي تقرب بها الحال ، والساق للعم واحداً كان أو أكثر ، ذكراً كان أو أنثى ، لأنه نصيب الأب الذي تقرب به العم ، فانقص يدخل على العم في جميع الحالات التي يجتمع فيها أحد الزوجين مع الأعمام والأخوال ، تماماً كما لو اجتمع الأب والأم وأحد الزوجين .

اجتماع البين :

إذا اجتمع في إنسان سنان ورث بهما إذا لم يمسح أحدهما الآخر . مثلاً - رجل توفي ، وله زوجة هي بنت عم ، ورث بالزوجية وبالقربة إذا لم يكن هناك من هو أول منها .

١ علمه المباشرة بطرفها العلامة في كتابه القواعد .

ويسأ عمه لأب ، هي حالة لأم ، فيها تأخذ بهم لعمه والحالة .
 وبصورة ذلك ، يكون لا هم أخت من أمه فقط ، تنها عذاف ،
 وف أخت من أمها فقط . تنها مريم ، فيزوج ، قسم من مريم ،
 ويأتيه منها ولد ، فعاف هي عمه الولد لاييه ، وهي ال بدقت نفسه
 حالته لأمه

ميراث الزوجين

الزوج :

الزوج يشارك الورثة في جميع "١٠" من الثلاث ، وله النصف من
 تركة الزوجة إذا لم يكن لها ولد منه ، ولا من غيره ، والربع ان كان
 لها ولد منه أو من غيره ، للآية ١٢ من سورة النساء . وولكم نصف
 ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما
 تركن .

وولد الولد ، وان برل بمنزلة الولد ، هت البت تماماً كالأبن
 يحجب أحد الزوجين عن نصبه الأعلى الى الأدنى . قال الإمام أبو جعفر
 الصادق (ع) : ولد البين بمنزلة البين . ويحجسون الأبويس والزوجين
 عن سهامهم الاكثر ، وان معلوا سطر أو نطين أو ثلاثة ، أو أكثر ،
 ويرثون ما يرث الولد للصلب ، ويحجسون ما يحجب الولد للصلب .

وإذا لم يكن هناك وارث إطلاقاً إلا الإمام أخذ الزوج الجميع ،
 النصف بالعرض ، والنصف الآخر بالرد ، قال صاحب الجواهر :
 " هذا هو المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً ، مضافاً الى

العدة ، ولا أثر للطلاق إلا عدته من التطليقات الثلاث التي توجب التحريم . حتى تنكح روحاً غيره ، قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) إذا طلق الرجل امرأته برئها وترثه ما دام له عليها رجعة

ولا توارث بين المطلق والمطلقة شيئاً . لانقطاع العصمة بينهما ، وإذا لم نكح لها المعة ، ولم يملك الرجعة اليها ، وصح رواجه من احتيا قل انتهاء العدة

طلاق المريض :

إذا طلق الرجل زوجته في حال مرض الموت طلاقاً رجعياً نوارثها ما دامت في العدة ، كما هي الحال في طلاق الصحيح ، وإذا كان الطلاق رجعياً ، وانقضت عدتها ، أو لم يكن الطلاق رجعياً كالمطلقة ثلاثاً ، أو لم يكن لها عدة إطلاقاً كغير المدحون سباً ، والياثة ، إذا كان كذلك فإنها ترثه هي ، ولا يرثها هو بشروط أربعة :

١ - أن يموت أثناء سنة من تاريخ الطلاق إلى حين الوفاة ، ومات بعد السنة بيوم فلا ترثه .

٢ - أن يكون الموت مستنداً إلى المرض الذي عصفها فيه : فإذا شفي من المرض المذكور ، ثم تمرض ، ومات قبل انتهاء السنة ، فلا شيء لها من الميراث

٣ - أن لا تتزوج غيره

٤ - أن لا يكون الطلاق بطلب منها ، ولا أن يكون حليماً أو مبارأة ، حيث تبذل هي من أجل الطلاق .

عن الإمام الصادق (ع) إذا طلق الرجل امرأته في مرضه ورثته
 ما دام في مرضه ذلك ، وإن انقضت عتها إلا أن يصح عنه قبيل
 له : فإن طال به المرض ؟ قال : ما بينه وبين سنة
 وفي رواية ثانية وهي مبيعة عنه م تنروح . وفي ناشئة نرثه
 ولا يرثها .

رواح المريض :

دخول الروح بالروحنة من شرط لثبوت ميراثها . وإما ان شرط
 وجود العلاقة الزوجية ، وكفى إلا في رواح المريض ، حيث أحجموا
 بشهادة صاحب مفتاح الكرامة عن أنه إذا عقد عليها في مرض موته ،
 ثم توفي في ذلك المرض بالذات قبل أن يدخل فلا مهر لها ولا ميراث
 وتساؤل من عدم دخول المريض يكشف عن بطلان العقد من
 الأساس ، بحيث لا يثبت أي أثر من الآثار ، فكما أنه لا مهر ولا
 ميراث فكذلك لا عدة عليها ، ولا يرث هو إذا مات هي في مرضه ،
 ثم مات بعدها في ذلك المرض ، بل ولا بشر هذا العقد لتحريم سها
 وبين إنباء العقد ، أو أن العقد صحيح . ونسحقه جميع الأحكام والآثار
 ما عدا المهر والميراث للدليل الخاص

وللمتقهاء قولان أحدهما أن الدخول شرط للزوم العقد . لا لصحته ،
 ثانيهما أن الدخول شرط لصحته لا لزومه ، مع عدم الدخول يكون العقد
 باطلاً ، وعلى هذا جماعة منهم صاحب الخواهر . وصاحب مفتاح
 الكرامة . والسيد الحكيم قال هذا السيد في منهاج العاصين ج ٢ فصل
 أقسام بطلاق طعة ساعة ، لظاهر النكاح في حال مرض الزوج
 إذا مات فيه قبل الدخول عملة العدم ، فلا عدة عليها بموته ،

وقال صاحب الجواهر ما نصه بحرف : ان حصل الدخول عم
 صحة النكاح من أول الامر . والا فكشف فده كدث - أي من
 أول الامر - وله الوطاء بالعقد الصادر . ومنه يعلم قوة اقوال بعدم
 الارث لو ماتت هي في مرضه . ثم مات هو بعدها في دث المرض .
 لا يكشف فساد العقد بعدم الدخول . والموت في مرضه .

وقال صاحب محتج الكرمه : معناه الاحتمال : ماضى روايات .
 ومتوى الفقهاء كما في المسحوق وغيره على : النكاح دون الدخول
 باصل . ومن الدخول كشف عن نصحة وعدمه كشف عن عدمها .
 كما هو اشار في عقد نصوي ماسة إلى الاحتمال .

ومضى مع هؤلاء الاقطاب . فميل إلى بطلان العقد . لانه قد ثبت
 في الصحيح عن اهل البيت (ع) وصف رواج المرض بلفظ : باصل .
 عند سئل الإمام الصادق (ع) عن المريض . أنه ان يطبق " فان لا
 ولكن له ان يتروح ان شاء . فإن دس بها ورثته . وان لم يدس بها
 مكاحه باصل . وهذه الرواية رواها عنه ورواه ابو صوفيان بصادق
 ولوثاقه . ومنها ثمة رواية اخرى رواها ابو ولاد . ولمص . مكاحه
 باصل . صريح في بطلان . وعموم نصحة عقد احتجاد في حال نص .

ميراث الخنثى

الخنثى من به ما للرجل . والنساء . ويُقدر سهمه في الارث على
 التفصيل التالي :

- ١ - ان مات من فرج رجل دون فرج الانثى بأحد ميراث يذكر
 وان مات من فرج النساء بأحد ميراث الانثى . قال صاحب الجواهر
 الإجماع على ذلك مصافاً . ان قول الإمام الصادق (ع) : كان امير
 المؤمنين علي (ع) يورث الخنثى من حيث يقول

٢ - ... من مخرج البول منه أولاً ، فإن
... من مخرج الرجل ...
... الإجماع على ذلك مضافاً إلى صحيح هشام بن سالم
الذي جاء به ... فإن يخرج منها جميعاً فمن حيث سبق .

٣ : ان قال منها من عده منى ، بل برأى قول من المخرجين في
آن واحد عمر عدي بمصطحح . لا أولاً ، وورث بحسبه ، فإن
تأخر عرج رحل عنه فبعه . وان تأخر عرج المرأة عنه فمهراتها . فان
صاحب الجواهر : ان اجاباً في محكي لم نر في الخبرين والاصح .

وان تسلوا في السن والانتطاع فقد ذهب المشهور إلى انه يعطى نصف نصيب الذكر ، ونصف نصيب الأنثى ، قال صاحب الخواهر
و بعد جاء في الصحيح عن الإمام (ع) قال مات ، ولم يزل نصف
عقل امرأه ، ونصف عقل الرجل ، والمراد عن العقل هنا الميراث ،
على ما دلت هو يوافق لقاعده فسمه لأن المشتبه من شخصين بالنصف .

والطريق إلى معرفة نصف سهم بذكر ، ونصف سهم لانيث ان
نقسم الخشّ ذكر^٢ تارة ، ونأخذ نصف سهمه ، ونعرضه اثني باره ،
ونأخذ نصف سهمها ، ثم نعطي النصفين ، فإذا كان مع الخشّ ذكر
تقرضه هو ذكر أيضاً ، وجعل القسمة من ١٢ فيكون له نصفها ٦ ثم
نعرضه اثني ، فيكون له ثلثه ، ٤ ونصف الستة ٣ ، ونصف الأربعة ٢
والمجموع النصفين ٥ فيكون للخشّ ٥ من ١٢ ، وإذا كان معه اثني يكون
له ٧ من ١٢ وإذا لم يكن مع الخشّ أحد أحد المال كامله

وقد بعض الصهاة ان تاوى المحرجات في سق اسول واعطاه
اعتبر بالعرس الاخر ، فإن حاض فهو امرأة، وان كانت له خلية فهو
رجل . وليس هد سعيد ولو حصل العم من قور الاء واهل

الاحتصاص تعيين العمل به ، إذ ليس وراء العلم حجة أقوى منه
ولو افترض وجود انسا لا فروح له على الاطلاق سوى مخرج العاطف
الذي يكون للذكر والانثى ورث بالفرعة . اي يفرع هل هو ذكر
او انثى ؟ ويرث حسبها تخرج الفرعة .

ميراث الحرقى والغرقى والمهدوم عليهم

ذكر فقهاء السنة وشيعة مسألة ميراث الحرقى والغرقى والمهدوم عليهم
وأماهم ، واحتلفوا في توريث بعضهم من بعض ، إذا اشتبه الحال ،
ولم يعلم تقدم موت أحدهما على موت الآخر .

فذهب الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو حنبل إلى أن
بعضهم لا يرث بعضاً ، بل تنتقل تركته لكل واحد ساقى ورثته الأحياء ،
ولا يشاركهم فيها ورثته الميت الآخر ، سواء أكان ميتاً أو مات ، ولا يشترط
الحرق أم الغرق أم القتل أم الحريق أم الطعن

أما الشيعة الإمامية فكان لاجتهادهم أثر بليغ في هذه المسألة . فقد
شرحها فقهاء العصر الأخير شرحاً وافياً ، وعرعوا عنها صوراً لم
تخطر في ذهن أحد من رواد التشريع قديماً وحديثاً ، فدل أن يتكلموا
عن ميراث الحرقى والمهدوم عليهم بالخصوص تكلموا عنهم وعن أمثالهم
بوجه يشمل كل حادثين علم بوجودهما ، ولم يعلم المتقدم من المتأخر ،

وكان تأثير أحدهم في حال الآخر
 . حذف من الآخر ما يجهل من فقهاء الشيعة المتأخرين يزرون
 مسألة ميراث العرفي وغيرهم مسألة . فيه الكثرة كثر، وفرداً من أفراد
 قاعدة عامة لا تختص مسألة دون مسألة . ورتب دون رتب من أبواب
 الفقه . بل تشمل كل حادثين حصلوا وشبهه لتقديم من متأخري سواء
 أكان حادثين و أحدهم من نوع المفقود . أم من الإرث أم من
 الأحداث . أم غير ذلك . فيدخل في القاعدة ما هو حاصل عقداً بيع ،
 أحدهم آخره استأجر لأصله نفسه مع عمر على شيء خاص من ممتلكاته ،
 والثاني آخره وكذا في بيع ذلك الشيء مع ربه ، ولم يعلم أي العقدين
 مقدم بحكم نصخته وأنها متأخر ليحكم بمسألة ؟ وهكذا كل حادثين
 لم تنطعدهم تأثير أحدهم بتقديم الآخر عليه مع فرض أنه ليس في البر دلائل
 تدل على وقوع الحادثين في لحظة واحدة ، أو سبق أحدهم على الآخر ،
 فبيست مسألة للعرفي وغيرهم مسألة مستقلة بذاتها ، وإنما هي من جزئيات
 قاعدة عامة . تلك ترى المجتهدين من فقهاء الشيعة الإمامية صرفوا الكلام
 قبل كل شيء إلى القاعدة بعضها وبيان حكمها . وبعد هذا تكموا
 عن ميراث العرفي وغيرهم ، وإن حكمهم هل هو حكم القاعدة العامة
 أو أن هناك ما يوجب استثناء حكم العرفي عن القاعدة ، ولا ريب أن
 تحرير البحث عن هذا النحو أحسن نصاً ، وأكثر فائدة .

وحيث أن معرفة هذه القاعدة تنويع عن معرفة أصليين آخرين يتصلان
 اتصالاً وثيقاً ، لذلك يختصر الكلام عنها بمقدار ما تدعو الضرورة
 لمعرفة القاعدة المقصودة بالذات ، على أنها لا يفلان عنها نصاً والإعلان
 هما أصل عدم وقوع الحادث الذي شك في وقوعه ، وأصل تأخر الحادث
 الذي عم وقوعه .

أصل عدم وقوع الحادث :

بما قريب في المهرج . كما ، رسالة ، ورامد . ثم قطع عبد الرضا ، وقطعها بحسب عه ، وبعد أمد طويل يحظر لنا أن نرسل إليه كتاباً ، فكتب له على عهده الأول ، مع أنه قد تحدث الشك بأنه مات ، أو استل من مكانه . لما هو سر بني دعاء إلى عدم الإهتمام بما طرأ على دعاء من الشك والاحتمال موت ، وغير العود ؟ وأيضاً يعتمد بأمانة سائر وصدقته . فحججه محل ثق ، وبأنه على "من لأشبه" . ثم صدر منه عمل فطش أنه بعد وسد ، ومع ذلك عصي معه كي ك أولاً ، وهكذا في جميع المراسلات والتمصالات والمواصلات

والسر في ذلك أن الإنسان موقوف بمظهره على لأحد دخول إنفاقه إلى أن يشت العكس ، فإذا عم حياء ريد . ثم حصل الشك بحدوث موته ، فالأصل الذي تعرفه بقدرة هو بناء على به الحياء إن أن يشت الموت بأحد طرق الإثبات ، وهذا معنى أصل عدم وقوع حدوث الذي لم يشت وقوعه . وله يهدى ، فإن الإمام الصادق . ومن كان على يقين ثم شك فلا يقص اليقين بالشك . إن اليقين لا يقصه إلا اليقين ، لا تدخل الشك على اليقين ، ولا حصد أحدهما بالآخر . ولا تعتمد بالشك مع اليقين في حال من الأحوال .

فإذا علمنا أن فلاناً مدس ماك . ثم ادعى الزور . ولأصل قضاء الدين إلى أن يشت الوفاء ، أي كي عينا دسب يجب أن نعم بالوفاء ، لأن العلم لا يزيله إلا العلم ، والشك لطاريء بعد علم لا أثر له ، فمن ادعى شيئاً بصاد أحد السابقة فهو مدع وعليه أن يقدم البينة على المدعى ، ومن كان قوله وفق أحد السابقة فهو منكراً لا تنجح عليه سوى التمسك . فتحصل من هذا البيان ب معنى أصل عدم الحادث في حقيقته هو الأخذ بالخال السابقة إلى أن يشت العكس .

أصل تأخر الحادث الواحد :

لو علم القضي أن حليلاً كان حياً في يوم الأربعاء ، وأنه في يوم الجمعة كان في عدد الأموات ولم يعلم هل حدث موته في يوم الخميس أو في يوم الجمعة وليس لديه أية دلالة تعين رس الموت بالخصوص ، فهاذا يحكم ؟ أمحكم بأن حليلاً مات يوم الجمعة أو يوم الخميس ؟

إن في عرض هذا ثلاثة أرمز : زمن العلم بالحياة ، وهو يوم الأربعاء ، وزمن العلم بالموت ، وهو يوم الجمعة ، والزمن المتخلل بينهما ، وهو يوم الخميس الذي لم يعلم بالحياة فيه ، ولا بالموت ، والأصل يوجب الخافق هذا الزمن المتخلل بالرمان الذي قلناه لا بالذي بعده ، أي بلحق زمن الجهل بالحياة بالحالة السابقة ، وهي العلم بالحياة ، فنحن على علمنا بالحياة أن رس العلم بالموت ، وتكون النتيجة أن الموت تأخر رس حدوثه إلى يوم الجمعة . وهكذا كل شيء علم بحدوثه ، وحصل الشك في تقدمه وتأخره إذا كان الحادث واحداً غير متعدد .

العلم بوقوع حادثين مع الجهل بالتقدم منها :

بعد أن مهدنا بذكر الأصول : عدم وقوع الحادث ، وتأخر وقوع الحادث الواحد . نشرع بيان حكم القاعدة العامة المقصودة بالدات من هذا البحث ، وهي العلم بوقوع حادثين يرتبط تأثير أحدهما بتقدمه عن الآخر مع الجهل بالتقدم منها كوقوع عقدين أجرى أحدهما الأصيل ، والآخر أحراره الوكيل ، وكحصول الولادة والمهنة ، كما قلنا فيما تقدم ، وكموت متوارثين لا يعرف أيهما توفي قبل صاحبه .

ويختلف حكم هذه متعددة باختلاف علم القاصي برمن وقوع كل واحد من الحادث أو عدم علمه برمن حدوثها أو علمه برمن حدوث أحدهما خاصة ، فالحالات ثلاث

١ - أن يعلم القاصي من أقوال المتكلمين أو من الوقائع تاريخ كل واحد من الحادثين ، فيحكم واحد هذه بموجب علمه

٢ - أن يحفل القاصي بعدم أحد الحادثين على الآخر ، ولكن يحصل له العلم بتاريخ حدوث أحدهما دون الآخر كي لو علم بأن سبع العرس حصل في اليوم الذي من شهر حرير ولا بدري هل وقع الحب في اليوم الأول من كي محو الرجوع أو اليوم الثالث كي لا يحور ؟ والعمل في هذه الحال هو الحكم بتقديم معلوم سريخ ، وتأخر المجهول لأن أصل تأخر الحادث الذي تقدم ذكره لا يجري في معلوم التاريخ فإن العلم يجمع من الأحد بالأصل أما الحادث الذي جهلنا برمن حدوثه فيجري فيه أصل تأخر الحادث لأن هذا الأصل يعتمد عليه في مقام الجهل

و خلاصه انه إذا وقع حادثان أحدهما معلوم التاريخ والآخر مجهول التاريخ يحكم بقول مطلق بتقديم المعلوم وتأخر المجهول سواء أكان الحادثان من نوع واحد كموت شخصين ، أو وقوع عقدين أو كان الحادثان متباينين

٣ - أن لا يعلم القاصي برمن حدوثها ، ولا برمن حدوث أحدهما خاصة أي أن يكون مجهول التاريخ ، وجبته لا أصل بعين تقديم أحدهما وتأخير الآخر ، لأن أصل تأخير أحدهما عن الذي ليس بأولى من أصل تأخير الثاني عن صاحبه بعد أن كان كل منهما مجهول التاريخ - فأصل تأخر الحادث إنما يؤخذ به إذا كان الحادث واحداً أو كان متعدداً ، ولكن أحدهما معلوم التاريخ لا يجري فيه الأصل ، والآخر مجهول يجري

فيه الأصل ، أما إذا كانا مجهولين ولا معرفة لأحدهما عن الآخر فنستطع
الاعتماد على الأصل بكل منهما لكونه لغة صفة

العرفي والمهندوم عليهم :

قد يكون بين اثنين قرينة قرينة ، ولكن ليس لأحدهما أهلية الإرث
من قريبه كأخوين هما أولاد ، وهذه الحالة خارجة عما نحن فيه ويتنقل
ميراث كل واحد لأولاده سواء أمات هو وأخوه في خطوة واحدة أو
تقدم الموت أو تأخر ، ويتفق هذا مع ما جاء في كتب اللغة لجميع
المذاهب الإسلامية ، وما نقل عن القانون الفرنسي

وقد تكون أهلية الإرث ناشئة لأحد الطرفين دون الطرف الثاني كأخوين
لأحدهما خاصة أولاد ، وليس للآخر أولاد ، وهذه حالة خارجة أيضاً
عن الموضوع لأن أب الأولاد ينتقل ميراثه لأولاده والذي ليس له أولاد
نختص تركته سائر أقاربه الوراثين غير أخيه الذي مات معه عرفاً أو
حرفاً أو غير ذلك لأن الشرط في الإرث أن تصمم حياة الوارث عند
موت الموروث والمفروض عدم العلم بحياة أبي الأولاد عند موت من
لا ولد له .

وقد تكون الموارثة ناشئة لكلا الطرفين كاس وأب وأخوين ليس
لها أب وأم ، وليس لها أو لأحدهما أولاد وكزوجين وارث كل منهما
غير وارث الآخر ، وهذه الحالة تدخل في صميم الموضوع ويشترط الشيعة
الإمامية لتوريث بعضهم من بعض أمرين :

١ - أن يكون موت كل منهما مستنداً إلى سبب واحد ، وذلك السبب
يجب أن يكون المدم أو العرق خاصة بأن يكونا في سبابة فتشاهر عليهما ،

أو صبيبه فتعرق بهم ولو هلك أحدهم بسبب حرق أو لآخر بسبب
احرق أو الأسير أو هلك معاً بسبب طغوى أو في معركة فلا
توارث . ويستقيم على القبول الفرنسي به بشرط سوارث اتحاد بسبب
ابن . ولكنه لا يحصر السبب بالحرق والقتل فحسب كما تقول
شعبي بل يتحقق سوارث أيضاً بد كذا حالات بحرين

٢ ان يكون زمن كل واحد من هاتين الجهتين قد عرف زمن
موت أحدهما وحينئذ من موت الآخر يرث المجهول دون المعلوم

والثالث ان لا يكون سبب صبيبه عن رجل ورجلته . أو عرفت سببها
سببه وحينئذ لا يورث على الزوج وهو يلحق النكاح لآخر وكذا
الساعة قد يقع المصاهرة . وبعد ساعتين عن رجل لا يورث على الروحنة
وهي حشة هامدة . ثم يعموهم ولا حق من حق وقت الحية قبل
الزوج أو بعده فمن موت — روح مضمومة ومن موت الروحنة
مجهول . وأصل تأخر الحادث يعني أن يكون به يسدي ان يرث الروحنة
أي حين يربح وقتها من الزوج الذي علم تاريخ وفاته . ولا يرث هو
منها شيئاً . ود العكس لأمر فهو زمن موت الروحنة . وجهل زمن
موت الزوج ويرث روح دون روحه . وتعتبر ثلث أنه إذا علم تاريخ
أحدى الزوجين المجهول لتاريخ يرث من المعلوم . ومعلوم التاريخ لا
يرث من المجهول . وحيث ان الارث يخص بالمجهول فحسب . وعبر
ثالث بطرفين فلا يعرق في هذه الحال بين أسباب الموت والحكم وحده
سواء أكان بسبب موت يعرق أو يحرق أو الأسير أو الواء أو القتل
في المعركة

أما إذا جهل ان يربح كما لو عثر على حشة روح وروحته وهما
هامدتان ولم يعلم زمن موت أحدهما تتحقق سوارثه بين الطرفين أي يرث
كل واحد من صاحبه وهذا التصحيح بين حاد أهم بتاريخ أحداهما الكبير

من جهة واحده من أربعين من جهة ثانية لم يقبل عن قلوب أحيي ،
ولم أحده في كتب هؤلاء السنة لتقدمين والمتأخرين ، ولا في كلمات
الشيعة الساميين ، وإنما ذكره مختصو الشيعة المتأخرون في كتب أصول
الفقه .

واخلاصة ان الشيعة الإمامية يحضرون التوارث فيما اذا كان من
الموت العرف أو المدم خاصة ، ولم يعلم زمن موت واحد من المالكين ،
وعلى هذا اذا ماتا حتف الألف أو بسب الحريق أو القتل في المعركة
أو الطاعون وما إلى ذلك فلا توارث بل يتقفل مال كل واحد إلى ورثته
الأحياء ، ولا يرث أحد المالكين من صاحبه شيئاً ، وإذا علم تاريخ
موت أحدهما دون الآخر يرث المجهول من المعلوم ، ولا يرث المعلوم
من المجهول

كيفية التوارث

كيفية التوارث ان يمرض أن الزوج مات قبل الزوجة ويخرج من
تركته نصيبها وتقتسم ورثتها أموالها التي كانت لها في قيد الحياة ونصيبها
المتصل إليها بالارث من زوجها ثم يمرض ان الزوج مات بعد الزوجة ،
ويخرج من تركتها نصيب الزوج ، وتقتسم ورثته أمواله التي كانت له
وهو حي ونصيبه المتصل إليه بالارث من زوجته ولا يرث أحدهما من
الأموال التي ورثها من صاحبه هذا كانت الزوجة تملك مئة ليرة والزوج
يملك ألفاً فترث الزوجة من الألف مائة ، والزوج من المئة فقط لأنه
لو ورث أحدهما من الأموال التي ورثها صاحبه من لأدى ذلك إلى ان
الإنسان بعد موته يرث من مال نفسه * ومن المحدث ان يرث الإنسان
شيئاً ورثه هو لغيره

والخلاصة إذا مات إنسان بسبب العرق أو الهدم ، وكان بينهما توارث
واشته المتقدم من التأخر ولم يعلم تاريخ وفاة أحدهما برث بعضهم من
بعض من تلاد المال دون طارفه^١ عند الإمامية فقط .

١ تلاد المال هو ما كان الميت ساهل حياته ، وطارفه هو ما ورثه من ميت معه

الحدود والتعزيرات

بين الحد والتعزير :

المراد بالحد هنا العقوبة التي نص عليها الشارع ، وأوجب إقرارها بالعاصي المربك حرمة معينة ، وانذاره منه ليردع ويترحم عن المحرمات ، ويسمى الحد عقوبة مقدرة ، لأن الشارع هو الذي قدره .

أما التعزير في اصطلاح الفقهاء فهو العقوبة على الكائن من فعل المحرم ، أو تركه بوجوب اللبس لا تقدير للعقوبة عليها ، وإنما ترك تقدير ذلك أن يحكم بما يراه على أن لا يقع في التقدير الحد المخصوص عليه للمحرثم كالحرق ، كالعقل ومنه حده . وعن هذا جعل قول الإمام (ع) : « يكن شيء حد » ولم يحدوا الحد حد ، أي أن حد الحرق يعرف من نص الشارع ، أو من تقدير الحاكم ، ويسمى التعزير عقوبة مخصصة ، لأنها قد عرفت أن نظر الحاكم

ويشت المخوف بالتعزير بالأمرا مرتين . أو بشهادة عدلين . ولا تعمل شهادة النساء أصلاً

وقال الفقهاء أن أسوأ حد مسقة : الزنا ، وما يتبعه كاللواط

والساحقة ونحوه . ونحوه . وسرب حبه . وسربته . ونحوه .
 ولا تترك . ونحوه . ونحوه . ونحوه . ونحوه .
 وكثير غيره من عبود موجه لتعريف في ذلك .

تحريم الرضا :

حرمة الرضا ثلاث بصرية . فمن سحبه من غير شبهة مدراً
 عنه الخلد فهو كافر . ومن فعله شبهة . ومسحاً فله دم .
 ولا تقربوا . من أنه كان فاحشة . الاسم . ٣٢ .
 لا يكح . لا رايه أو مشركه . رايه لا يكح . لا .
 وحرم ذلك على المؤمنين . ٣ .
 يفعل ذلك يلق أذى . ٦٨ .

الردود :

١ . حرمة الرضا .
 ٢ . حرمة الرضا .
 ٣ . حرمة الرضا .
 ٤ . حرمة الرضا .
 ٥ . حرمة الرضا .
 ٦ . حرمة الرضا .
 ٧ . حرمة الرضا .
 ٨ . حرمة الرضا .
 ٩ . حرمة الرضا .
 ١٠ . حرمة الرضا .

قال يجلد العلام دون الخد ، وتجلد المرأة الخد كاملاً . قال السائل
فان كانت محصنة ؟ قال لإمام . لا ترجمه ، لأن الذي يكحها ليس
بمدرک ، ولو كان مدرکاً رُجمت .

٣ العقل . فلا حد عن المحزون ، للحديث المذكور ، وقد سئل
الإمام لصادق عن امرأة محبوسة ربت ؟ قال . ليس عليها رحم
ولا نهي

٤ - العم ، فإذا عقد جاهلاً عن أخته من الرضاع . أو امرأة في
العدة ، أو اعتقد أن مجرد الرضا كاف في الحمل ، ولو من غير عقد ،
ووطأ فلا شيء عليه سوى أن الموطوءة في العدة الرجعية تحرم على الواطئ .
مؤيداً . وبكلمة أن كل من وطأ امرأة منوطاً بالحكم فقط ، كما لو علم أنه
يسقط عنه الحد . سواء أكان جاهلاً بالحكم فقط ، كما لو علم أنه
رضع هو وولده من لبن واحد ، وجهل بتحريم العقد عليها ، أو كان
جاهلاً بالموضوع فقط ، كما لو علم بتحريم العقد على الأخت من الرضاع .
وجهل بأن هذه أخته من الرضاع ، وسواء أكان جهله عن قصور ، أو
عن نقصير ، حديث . تدرأ الخلود بالنشأت . . أجل ، أن الجاهل
عن نقصير يستحق العقاب يوم القيامة ، لا العقوبة عليه في الدنيا

وكل من يدعي الاشتباه والجهل بقتل منه من غير بينة مدام ذلك
ممكناً في حقه ، بحسب المعتاد ، كمن يدعي الجهل بتحريم العقد على
الأخت من الرضاع ، وما أبها لقرب عهده بالاسلام .

قال صاحب الشرائع والخوهر ، يسقط الحد في كل موضع يتوهم
فيه الحمل ، كمن وحد على فراشه امرأة قطعها زوجته موطأها . وكذا
يسقط الحد لو أمأخته نفسها فتوهم الحمل . . . والمكان الأول شبهة
موضوعة ، والثاني الثاني شبهة حكمية ، وكلتاها يسقط معها الحد ،
على شريطة أن يكون الجهل بالحكم ممكناً في حقه بالقياس إلى الشبهة

الحكمية . فان الإمام الصادق (ع) لو ان رجلاً دخل في الإسلام ، وأقر به ، ثم شرب الخمر ورد ، وكل الزنا ، ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام لم أقم عليه الحد ، الا ان كان جاهلاً ، الا ان تقوم عليه اليقينة ، قرأ التوبة في فيها ، والخمر والزن ، وإذا حوّل ذلك أعلمته وأحبرته ، فإذا ركه بعد ذلك حذره ، وأقمت عليه الحد .

هـ الاحد ، وهذا أسرعت امرأة على ثوب سقط عنها الحد رجلاً وضاً ، ومنه من عن مسكره حد به ، قال اي مسكره . وفي رواية ثمة حمي كبير المؤمنين على امرأة مع رجل فجربها ، فعدت مسكره ، والله ما أمير المؤمنين فدلوا عنها الحد .. واشتهر من السنة والثيقة قول الرسول لأعصم (ص) (رفع عن أمي ما استكرهوا عليه

وحتلوا) هل يتحقق الاكره بالنسبة إلى الرجل ؟ قل لا يحفل بحقه ، لكن القصد لا ينتشر مع الاكره ، ومع عدم الانتشار لا يمكن الادعاء الذي هو شرط في تحقق مفهوم الزنا . كما سبق في الرقم ١ وقيل : بل يتحقق الانتشار والادخال مع الاكره .

وبأرى هذا الاحلاف أنه جائد . ما دام المصير فيها قد أدخله مكرهاً . ومنه من رتب به قد تحقق ذلك فلا شيء عليه ، لنقص الأدلة التي ذكرناها في المسكره

وتسأل إذا أكره رجل آخر على وطء امرأة . وكانت هي مكرهه أيضاً ، فهل يشترط المهر ؟ وعن انراض ثبوته ، واستحقاق المهر ، فهل يشترط عن النواصي أو عن من أكرهه على بوجده ؟

الجواب :

يشترط المهر ، لأنها ليست بمني ، ويجب عن المكره ، لا على

الواطي . لأنه أقوى من المأثر . أحل . إذا وصاها دون أن يصعظ
أحد عبه . بل هو أكرهها على ذلك كما أمر عبه ، يقول الإمام
علي (ع) المحرم بعمل الفقهاء على حد تعبير صاحب الخواهر . وهو :
« إذا اعتصب الرجل أمة فاعتصمها فعليه عشر ثمنها . وإذا كانت حرة
فعليه الصداق » .

ويستحق الأكره سبعة أعذار يبتصر به الذي وُحِّه إليه النهي
والوعيد إذا لم يفعل .

سؤال ثانٍ . إذا حثت امرأة ضمن يلحق الولد ؟

الجواب . إن كانت هي المكرهة دونه ألحق بها لا نه . وإن كان هو
المكره دونها . ألحق به لا بها . وإن كان كل سبها مكرهاً ألحق بهما
فالمعيار أن من سقط عنه أحد يلحق به الولد . لأنه نعمك الشهة

طرق الإثبات :

ثبت الرضا بالعرفق الثاني

١ . انصوا على أن لا ثبت بالاقرار به مرة واحدة . ولا
مرتين أو ثلاث ، سواء أكان المعر رجلاً أو امرأة . بل لا بد من
تكراره أربع مرات . مع كمال المعر بالسمع والعقل والاحتياط . لقول
الإمام الصادق (ع) لا يزوجكم إرني . حتى يمر أربع مرات بالمر
إذا لم يكن شهود ، فإن رجح تركه ، ولم يزوجم .

وقد شتهر أن رجلاً اسمه ماعز من مالك جاء إلى رسول الله (ص)
وقال له قد ربيت ، فأعرض عنه ، ثم جاء من شقة الأيمن ، فدون
مثل الأول . فأعرض عنه ، ثم جاءه ، وقد مثل ذلك إلى أن تم أربع

مرات ، وعندها قال له النبي (ص) أنت جبار ؟ قال لا قال .
 أنتكبر ؟ قال نعم . قال حتى عاب ذلك ملك في ذلك منها ؟
 قال نعم . قال أنت معها حراماً ، تأتي الرجل من امرئه حلالاً ؟
 قال نعم . قال ما تريد بهذا حال ؟ قال أريد أن تظهر بي .
 فأمر به . فوجم . وفي حديث آخر : (ص) من عاب ذلك لعنك
 ثلاث أو عثرت أو ضربت أو لا

وإذا أقر به وجب رحمه كسجد . ثم بك ورجع عن ذكره
 سجد أحمر . قال صاحب الجواهر : لا خلاف أحده . بل حصين
 الإجماع عليه بخصوص غيره يستقصيه في منها قول لأمام راجع في
 حصة محمد بن ميمون . ثم قال في نفسه قلب عنه أحد لا رحمه ، و
 دأب على نفسه . ثم جحد لم رحمه

وإذا أقر عن نفسه كسجد أحد لا رحمه نعم محقق ،
 ثم أنك ورجع . ثم دم بعد أحد . قال صاحب الجواهر
 هذا هو المشهور شهرة عسمة فكيف دعوى الإجماع فيها . لعائده عدم
 سماع الأكر بعد الأقر ، وبخصوص معتقة

ومن هذه خصوص التي أقر بها قول (إمام الصادق (ع)
 أقر الرجل على نفسه عد أو ذمة ثم جحد جحد . قال في بعض
 من حصر الرتب : أقر على نفسه ما يقع حكمه . أنت رحمه
 قال لا ولكن كتب صاربه

وعلى الأحبار . لا قاعدة لا أنك عد في حب النفس ثم . حتى
 بشت العكس وقد ثبت بالنص لصحيح مشايخ قول لا بكر بعد لأقر أو
 لا يوجب إرحمه . وفي ما عده على عدة

وإذا أقر به يوجب بعد ثم باب حبكم مدد . وهو عليه .

وله ان يقيم الحد عليه ، من غير فرق بين ان يكون الحد رجلاً أو
جلداً . قال صاحب الجواهر . ولا خلاف أحده للخص المنجر بالشبهة
العصية . فقد جاء رجل الى أمير المؤمنين علي (ع) ، فأقر بالسرقة ،
فقال له . انقرأ شيئاً من القرآن ؟ قال نعم ، سورة البقرة . قال .
قد وهنت يدك لسورة البقرة . فقال الأشت أنمطل حداً من حدود
الله ؟ فقال له الإمام . وما يدريك يا حد إذا قامت لينة فليس للإمام
ان يعصو ، وإذا أقر الرجل على نفيه حدك ان الإمام ان شاء عفا ،
وان شاء قطع .

وإذا حملت امرأة ، ولا يملها لم تعد إلا ان تقر بالربا أربعاً ،
أو تقوم عليها لينة ، لاحتمال الاشتباه والاكراه . وعبرهما على حد
تعبير صاحب الجواهر

٢ - بثت الربا بأربعة شهود عدول ، سواء أكان الزنا موجباً
للرحم ، كما لو كان الزاني محصناً ، أو موجباً للحد ، كما لو كان
غير محصن ، لقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهود فاجنبوهن تنابى جلدة ولا تقبلوا هم شهادة أبداً أولئك
هم العاصفون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله عفور رحيم -
النور - »

وقال الإمام الصادق (ع) . حد الرحم في الزنا ان يشهد أربعة انهم
رأوه يدخل ويخرج . وفي رواية ثابتة عن أبي الإمام الصادق (ع) عن
علي (ع) في ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا ، فقال . ابن الرابع ؟ قالوا .
الآن يحي . فقال . حلوا الشهود ، فليس في الحدود نظر ساعة .

ولا تغفل شهادة الشاهد إلا اذا كانت صريحة في ولوج الذكر في
الفرج ، تماماً كالليل في المكحلة . وانه حصل من غير عهد ولا شبهة
قال صاحب الجواهر . ولا خلاف معشده ، لقول الإمام (ع) :
يشهد أربعة انهم رأوه يدخل ويخرج .

ولا بد من تورد الشهود الأربعة وتعاقبهم على الشيء المشهود به
معللاً وجهة ومكناً ورسماً ، وإن نقصوا عن الأربعة ، أو اختلفوا بجهة
من الجهات حُدّ الشهود حد القذف

وربما ذكر نفعه شهادة صاحب خبره في ب روح إذا كان
أحد الشهود لأربعة أحد شهوده على شريطة أن يأخذ حصة الشاهد ،
لا حصة القذف فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن أربعة شهود على
مراة دبر ، أحدهم روحه ، قال : خير شهودهم

٣ - ثبت أن الموجب برحم واحد شهادة ثلاثة رجال وامرأتين
فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل فجر بامرأة ، فشهد عليه ثلاثة
رجال ، وامرأتان ، قال : وجب عليه برحم وبشهادة رجلان ،
وأربع نسوة فلا خير شهادتهم ، ولا برحم ، ولكن يضرب حد الزاني .

٤ - ثبت الزنا الموجب للجلد فقط دون ارحم شهادة رجلين وأربع
نسوة ، لقرواية المتقدمة ، وإذا انتفت اليقينة والأقرار فلا بد من على من
أنكر .

٥ - عم الحد ، فإذا قص الحدك ثماني وثلاثة ما حرم الشهود
أقام عليها الحد ، دون حاجة إلى بيعة وشهود

الستر أولى :

حد في روايات أهل البيت (ع) أن الإنسان إذا تشبه بالمعاصي فلا يؤتى
به أن يستتر ويتوب ، ولا يصح عنه ، قال الإمام (ع) : ما يصبر
أحدكم إذا قارف هذه السيئة أن يستتر على نفسه ، كما ستر الله عنه ،

وفي رواية ثانية ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه المواضع .
فيصيح صه على رؤوس الأشهاد ، أملاً أن ٢ هو الله لتوثيقه فيها بيته
وبين الله أقصبل من أقامي عليه الحد

وأيضاً يسمح لمن رأى غيره على الزنا أن يتجاهل ، ولا يشهد ،
قال الإمام (ع) لو سترته ثوبك كان جيراً لك

وحاء في الحديث الشريف أبها الناس من ارتكب شيئاً من هذه
المقاصد أن فاسر فهو في ستر الله ، ومن أبتى صغته أقفا عليه الحد

وانتبي يستنبه من هذه الروايات ، ومن وجوب العدول الأربعة أن
مقصد الشارع الأول هو حماية الأسرة ، وصحتها من الصباغ والشتت
هذا ، إلى أن الأفعال الفاضحة كثيراً ما تؤدي إلى اليأس والسمادي في
السي . أما الحرمة المبثورة فقد تذهب مع الأيام ، وتؤاد في الظلام ،
ويرجع صاحبها إلى ربه وضميره

عل الدولة أن تروج الزانية :

حاء في روايات أهل البيت (ع) أن عل الإمام أن يروج الزانية
رحلاً يمنعها من الرسا ، قال الإمام أبو حمزة لصديق (ع) قصي
علي أمير المؤمنين (ع) في امرأه ربت وشردت أن يربطها أمام المسلمين
بالروح ، كما يربط العبر الشارد بالعقل

والمراد بإمام المسلمين الدولة ، أما العقاب فكناية عن الروح القوي
الذي يسد حاجتها ويمنعها عن الزنا . بهذا المطلق المقول بتقصي عل
الحرمة والمأخضة ، لا بالحكم والموعظ ، ولا بالتأنيب والتوبيخ .

الزنا بطيات محرم :

أجمعوا بشهادة صاحب الخواهر على أن من ربي بدات محرم من
 الب . كالأب وست والأخت وست الأخ والعمة والخال وحسب قتله
 متزوجاً كان أو غير متزوج ، شحاً كان أم شاماً ، لقول الرسول
 الأعظم (ص) من وقع على دات محرم عاقلته وقال لإمام الصادق (ع) .
 يصير صرة داسيف وفي رواية ثابة نصرت عقه إلى غير
 ذلك من الروايات الكثيرة

وتسار هل يمثل أيضاً الرابي بدت محرم مصاهرة ورصاعاً ، كمن
 ربي بأم روحته أو بنتها أو بأخيه أو أمة من الرصاعة ؟

أخواب لقد جاء النص بدات محرم ، والمتبادر من دات المحرم
 هي المحرمة سباً لا مصاهرة أو رصاعاً ، فيقتصر على المحرمة سباً ،
 بخاصة أن النهج على لدماء صعب غير أهل ، ذهب جماعة من
 الفقهاء إلى أن من وقع على امرأة أبيه بقتل ، وإن كان غير متزوج ، لرواية
 عن الإمام أبي حمزة الصادق (ع) أنه حرم على علي أمير المؤمنين (ع)
 رجل وقع على امرأة أبيه فزوجه ، وكان الرجل غير محرم ، أي غير
 متزوج .

ومن لا يمثل إلى العمل بأخيه الواحد في الدماء ، وإن كانت من
 المروع ، لا من الأصول

زنا غير المسلم بمسلمة :

إذا ربي غير المسلم بامرأة مسلمة قتل ، سواء أكان ذلك بإرادتها
 أو لا ، متزوجاً كان ، أو غير متزوج قال صاحب الخواهر :

و الاجماع على ذلك مصافاً الى ان الإمام الصادق (ع) سئل عن يهودي
مجر بعملته ؟ قال : يقتل .

الزنا بالمستكرهة :

من أكره امرأة على الزنا بحب فقله . محصاً كان أو غير محص . اجماعاً
وبصاً . ومنه ان الإمام اما الصادق (ع) سئل عن رجل اغتصب امرأة
فرجها ؟ قال : يقتل محصاً كان أو غير محصن .

أجل ، إذا طأ طأعتة فانه يحسد فقط اذا كان غير محصن . ويأتي
الكلام منه قريباً .

وهذا يتبين ان عقوبة القتل نخب لثلاثة من ربي بذات محرم سي ،
وغير المسلم زنى بعملته ، ومن اغتصب امرأة .

زنا المحصن والمحصنة :

الاحصان في اللغة المع ، والمراد به هنا ان يكون الانسان البالغ العاقل
متزوجاً بالعقد الدائم ، وان يطأ في الفل ، وان ينهيها للزوج الوطء متى
يشاء ، فإذا لم يكن متزوجاً أو كان ، ولكن لم يحصل وطء ، أو
حصل ، ثم غاب عنها أو غابت عنه ، أو امتعت عنه لبس من الأوصاف
فلا يترتب عليه حكم الاحصان .

ولا تكون المرأة محصنة إلا بهذه الشروط . ما عدا التمكن من الوطء
فانه يعتبر في حق الزوج خاصة دون الزوجة ، كما جاء في اللمعة وشرحها
لشهيدين ، سئل الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن معنى المحصن ؟
فقال : من كان له مرج يعدو عليه . وبروح فهو محصن . وسئل

الإمام الصادق (ع) عن رجل شروح المتعة ، أنخصه ٢ قال . لا .
 أي ذلك على الشيء الدائم عنه وفي رواية أخرى لا يكون محصاً
 حتى يكون عنه امرأة يعني عليها . وفي رواية رابعة أن الإمام
 الصادق (ع) مثل عن قوم الله عز وجل . والمحصات من النساء ٢
 فقال هن ذوات الأرواح قد استأثرت . والمحصات من الذين أوتوا
 الكتاب من قبلكم : قال : هن العتائف .

والمطلقة أرجمه حكم أروحه ما دامت في عدة ، لقوله العصمة سها
 وبين المطلقة خلاف اختلاف بائن . لا تصنع العصمة به .

وإذا ربي الرجل المحصن أو امرأة المحصنة فمحصن مبرحم ، فإن
 صاحبهما أمر . والأصح عسى ذلك . وإذا كان أم أبي المحصن
 شبيحاً أو شبيحة حنن . ثم رجم ، فلا خلاف بحقق معناه . بل الأصح
 عليه ، لقول الإمام (ع) . إذا ربي الشح والعجور حنن . ثم رجم
 عقوبة لها . وإذا ربي الصغير من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان أحصن .
 وإذا ربي الشاب الحدث السن حنن ، ونفي سنة من مصره . وقيل
 الإمام في رواية ثانية الرجم حد الله الأكبر . والجلد حد الله الأصغر ،
 فإذا زنى الرجل المحصن رجم ، ولم يجلد .

وإذا ربي السالم بالذلة ، أو ربي الساجع بعد الذلة عوفت غير الذم
 بالتموير لا بالحد ، وعوفت الذم بعد الحد المخصوص عنه شرعاً ، محصاً
 كان أو غير محصن فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن علام صغير لم
 يدرك عشر سنين ربي بامرأة ٢ قال يجلد بالعلام دون الحد . ويحد
 المرأة الحد كاملاً . والناسل من كانت محصنة ٢ قال لا ترحم ،
 لأن الذي تكلمها يس يدرك . ولو كان مبركاً رجست وفي رواية
 ثالثة أنه مثل عن علام م يبيع الحد وقع على امرأة ، في تقي يضاعف
 بها ٢ قال يصرب بالعلام دون الحد . ويقدم على المرأة الحد . قال

سائل حارية لم تسع وحسدت مع رجل يعحر به ؟ قال تصرب
الجارية دون الحد ، ويقام على الرجل الحد .

الحامل وتأجيل الحد :

لا يقام الحد على الحمل لا رخصاً ولا حلاً ، حتى ولو حلت من
الزنا ، وإنما تؤجل أي ، تصع جنبها وترصعه ، ن لم يكن له مرصعة .
قال صاحب الجواهر : « لا خلاف بصاً وفتوى » بل ولا اشك مع
عرض خوف الضرر على ولدها لو حدث . لعدم السبل عليه ، إذ لا
نور واررة وور أخرى . وقد مثل الإمام الصادق (ع) عن محصنة
رمت ، وهي حلي « قال تُعمر » حتى تصع ما في بطنها ، وترصع
ولدها ، ثم ترجم . وفي الحديث السوي الشريف انه قال لا حتى
ترصمي ما في بطنك ، فلما ولدت قال لها ادهي ، فأرصعيه

صورة الرجم :

تُحمر حفرة ، وتوضع فيها المرأة الى صدرها ، والرجل الى حقويه ،
ثم يرمي الناس على الزاني بأحجار صغار . قال الإمام الصادق (ع) .
« تدفن المرأة الى وسطها ، ثم يرمي الإمام . ويرمي الناس بأحجار
صغار ، ولا يذف لرجل إذا رجم إلا الى حقويه » .. هذا ، بعد ان
يفتسل ، ويشحط ، ويلبس الكس ، أما الصلاة عليه بعد الموت بالدهاء
لأن موضعها صلاة الميت .

وإذا هرب الزاني من الحفرة وجب اعادته اليها ان كان قد ثبت
عليه الزنا بالبينة ، ولا يعاد ، بل يترك وشأنه ان كان هو الذي أقر

على نومه بالرب. وقد سئل الإمام (ع) عن المحصن إذا هرب من الحفرة، هل يرد . حتى يقام عليه الحد ؟ فقال : إذا كان هو المقر على نومه، ثم هرب من الحفرة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يرد ، وإن كان قد قامت عليه البيّنة ، وهو جاحد ، ثم هرب رُدَّ ، وهو صاغر ، حتى يقام عليه الحد .

اليد المبيع وعلى من أسي طائب

حيه السيد اسحق (ص) رايه رحمه الله . قد من أنى ٤ : من
كان معه رتباً غير ما حجب

وحدث امرأة أن إماماً عيّن نسي حباً ، فأقرب عبده على نفسها
فأمر أربع مرات . وحبس منه ، فصوره بـرحم . فأمر عبده أن
يأخذ من ثمنه خمس حصة حكر فحضره . ثم وصم صمغه في أذنيه ،
وإحدى بأعلى صدوته . ثم لا يسمي الخدم من كان قد عذبه جداً . ثم
كان قد عذبه من قبل على هذه المرأة ولا يسمي عبده . فحضر
لناس . ما عدا الإمام ووجدته حسن وخصي (ع)

اعرف هذا مرأه ما تعرف ذلك من
 ينزل وقت
 رثيه آيه
 مقهره من راحه
 ضرور على كثر
 فكيف من عده من هي
 كما هو

وہمہ بکس ، محمدی - مکتوب کتبہ : لا نرمی رنجی و ریدہ حجب

ولا المطهرون . وذهب الأكثرون إلى أن هذا ليس بشرط . خاصة مع
التعذر وعدم الامكان .

وسحب أن يشهد بالرحمة طائفة من الناس ، لأجل الردع والزجر ،
ولعله تعالى في الآية ٢ من سورة النور . وليشهد عذابهما طائفة من
المؤمنين .

أما أشهود والحكم الذي حكاه بالرحمة فحب حبسهم . حيث أفق
أكثر الفقهاء أن الرضا أن كان قد ثبت بالبينه فأول من يبدأ بالرحمة
أشهود . وإن كان قد ثبت بالأقرار فأول من يبدأ به الإمام ، فقد
جاء عن أهل نسب (ع) ، إذا أقر الزاني المحض كان أول من يرحمه
الإمام . ثم الناس ، فإذا قامت البينة كان أول من يرحمه البينة ، ثم
الإمام . ثم الناس .

رأي غير محض والمحصة :

يرى في ذكر غير المحض عوقب بأمر ثلاثة : مئة جلدة ، وحلق
رأسه ، وحبس في سجنه مدة كاملة ، لقول الإمام الصادق (ع) :
من زنى عوقب بمئة جلدة ، وحلق رأسه ، ونفي سنة عن مصره .
وإذا ثبت غير المحض عوقب بمئة جلدة فقط ، ولا حر عليها ولا
من حبس في سجنه . ولا خلاف معتد به أحده . وقال
الشيخ : وهذا هو مشهور بين الفقهاء .

المرضى والمستحاضة :

إذا كان عذاب مرضى والمستحاضة لرحم رُحمتها من غير تأخير ،

لأن ما أتى إلى الموت عن كل حال ، قال صاحب الجواهر : « فلا خلاف
ولا اشكال ، لا حلاق الأدلة » .

وإذا كان غشاها الحلد أمهل المريض ، حتى يبرأ خشية أن يؤدي
به الحلد إلى الموت ، فقال الإمام الصادق (ع) أني علي أمير المؤمنين
يرحل أصاب حساً ، وله قروح كثيرة في حسده ، فقال : أحروه ،
حتى يبرأ .

وكذا المستحاضة لها مريضة ، تصاد الدم ، قال الإمام الصادق (ع) :
« لا يقام الحلد على المستحاضة ، حتى يقطع الدم » . أما الحائض فلا
يؤحر حدها ، لأن حبصها يدل على صحة مزاجها ، وتكلمنا عن الحائض
والمستحاضة والعرق بينهما في الجزء الأول - فصل : الحيض والاستحاضة
والتماس .

الحر والبرد :

إذا كان الحلد حلداً فلا يقام في شدة الحر ، ولا في شدة البرد ،
فقد مر الإمام الصادق (ع) بالمدينة في يوم بارد ، وإذا برحل يصرب
بالسيط - صر . مسحات الله في مثل هذا الوقت يصرب ا - فليل له :
وهو يصرب وقت ؟ قال . نعم ، إذا كان في الحر صرب في برد
النهار ، وإذا كان في البرد صرب في حر النهار .

صورة الحلد :

يحمد الرجل ، وهو واقف ، ويجرد من ثيابه حين الضرب ان قبض
عليه حين الزن عارياً ، ولا فلا تحريد ، أما المرأة فتجلد جالسة ، ولا

تخرد من ثيابها اطلاقاً ، قال الإمام ابو جعفر الصادق (ع) يصرب
لرجل قائماً ، ويرأه حية .

ويتمى من الصرب بوجه ورأس وخرج . نفوس الإمام (ع) اصرب
واوجع . واتى رأس وخرج . وفي رواية ثلثة الوجوه وعند كثير

قتل الزوجة الزانية وصاحبها :

من وجد مع زوجته رجلاً يري بها منه قميصاً معاً ، ولا شيء عليه
بيده وبين الله ، فقد سئل الإمام (ع) عن رجل دخل دار غيره ،
ليتلفظ من أو للمحور فمعه صاحب الدار ؟ فقال من دخل دار غيره
هلك دمه .

النظر على الزنا :

سئل اب المحض برحم من سديّة ، وان غير المحض يحسد مشة
خلدة ، فان عاد به حيداً قصاً ، وان عاد حيداً ، وفي اربعة يمين ،
قال صاحب جوهر وهذا هو المشهور ، قال عن صاحب الانصار
وهو الاجماع ، قال نفوس الامام الصادق (ع) يري د ربي بعد
ثلاثاً ، ويصل في

وسئل في حرم رسول فوصل صلاة فتمه وحاجته صلاة وتركها ،
قال من أتى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وثلاثاً ، فهو أصبر
منه في أربعة

لا طهارة أفضل من التوبة :

من أقيم عنه أحد باب ارتكبه . . . كان أو غيره ، فليس بعاقبه الله عليه مرة ثانية ، لأنه سبحانه أعده من أن يجمع بين عقابين على ذنب واحد

وإذا تاب أحد من قبل أن تقوم عليه التوبة يسقط عنه أحد . سواء أكون رجلاً أو حيداً . ولا يجوز إقامة عليه إطلاقاً . أما إذا تاب بعد أن تقوم التوبة فلا يسقط عنه . وإذا ثبت الجرمية عليه بإقراره كان للإمام بالخيار . أن شاء عفا . وأن شاء عاقب . فقال صاحب الوسائل . . . الأصح من نفيه قال : اتى الإمام حلياً (ع) رجلاً ، وقال له : يا أمير المؤمنين اني ذنبت ، فظهرني ، فقال له الإمام : وما ذنباك ان . . . قلت ؟ . . . طلب الطهارة . قال له الإمام (ع) وأي طهارة أفضل من التوبة . . . ثم أقبل الإمام على أصحابه يحدثهم

وقال الإمام الصادق (ع) إذا جاء السارق من قبل بعهه ثانياً إلى الله عز وجل شرد سرعه و صاحبه . ولا قطع عليه

وسبق الكلام فيما يتعلق بذلك في فقره : صرى الآداب . . . وفقره : السر أولي . . . من هذا الفصل

الشهادة عليها بالزنا وهي بكر :

إذا شهد أربعة عدول على امرأة بمرور فلا . . . قضت . . . أن بكر . . . فكشفت عنه أربعة سوء فوجدوها كذبت . . . إذا كان كذلك سقط أحد عنها . وعن الشهود . . . ومشهود عنه بأنه ربي . . . وذلك لمكان الشبهة التي يندأ بها أحد . . . قال الإمام الصادق (ع) حيي لأبكر المؤمنين علي (ع) بأمرأة بكر ، زعموا أنها زنت ، فأمر النساء فنظرن إليها ،

فمن هي عذرة . فمن ما كنت لأصرت من عليها حاتم الله .
 قد صاحب الجواهر . والأشبه بأصوب المذهب سقوط . لا اثبت .

وفا غير المسلم بمثله

د . في غير المسلم بأمرأة غير مسلمة فالحاكم المسلم يجب أن يحكم
 فيهم بموجبه شرع الإسلام . وبين أن يعرض عنها ، ويطلب إلى أهل
 منتهى ، ليقموا الحد عن ما يقتضونه . لقوله تعالى : « فان جاءوك
 فاحكم بينهم أو اعرس عنهم من بقى بغيره شيئاً وان حكمت فاحكم بينهم
 بالقسط ان الله يحب المقسطين » المائدة ٤٢ .

خلاصة أنواع حد الزنا :

والخلاصة ان حد الزنا على أنواع

الأول : القتل ، ويعد به ثلاثة : ابرائي ، محرمات نساء ، وأمرأة
 أبيه . وسدقة المشكرمة . وغير المسلم يبري بمسألة

لنبي . حلد والرحم معاً للشح المحض والشبهة المحض

ثاني : ارحم فقط للمحض والمحض غير الشح والشبهة .

ثالث : ارحم وحقق ، يعني . نشأ عن المحض .

رابع : ارحم فقط . للمرأة غير المحض

اللواط والسحق والقيادة

تقدم في أول الفصل الثاني من كتاب العبد لله "اللواط" وما سمي
كاللواط والسحق والقيادة ، والقذف ، وشربه الخمر ، وسرقته ،
وقطع الطريق

وتكمم في الفصل الثاني من الجزء ، وتكمم في هذا الفصل عن اللواط
والسحق وعصاه

اللواط :

اللواط معناه في اللغة بضم اللام ، وهو ما لا يحل بهدا أي سحق
به ، وقد ورد في هذا الفصل أربع ، وهي : لواط اللوطي
بضم الواو ، أو لواط فعل فاعله لوط ، قال تعالى في الآية ١٦١ من
سورة النور : " قال لهم أنكم لو لا تقولون فيكم رسول
أمير ، فتقولون لو وطعوا ، وما أمألكم عنه من أخري أخري إلا
على رب العرش ، أتأثرون لذلك من العرش ، وتذرون ما خلقكم
فيكم من أرواحكم بل أنتم قوم عادون " .

وهو أشد تعزيراً من الرد ، قال الإمام الصادق (ع) حرمة الدر
أعظم من حرمة الفرج ، ن به معنى أهيك ثم حرمة الدر ، ومهلك
أحد حرمة الفرج

وفي الحديث الشريف عن الرسول الأعظم (ص) من جمع علماً
جاء جباراً يوم القيامة ، لا ينقيه الله الله ، وعصب الله عنه ، وعنه ،
وأعد له جهنم ، وسعت مصراً

وقال الإمام علي (ع) ، كك ، ن برحم مرتين لرحم الوضي

طرق الالبات :

يشت القواط الموجب للحد بالطرق :-

١ - اقرار الفاعل أو المفعول أربع مرات على شريطة أن يكون
عاقلاً بالعلم مختاراً ، كما هي الحال في الزنا ، وبديهة ن ذرا العمل
لا يسري إلى المفعول ، وكذا ذرا المفعول ، لأن الإقرار نافذ بحق
المقر وحده

٢ - شهادة أربعة - عدول - لا عمل شهادته لساء اضلاعاً .
لامصحب ولا مصدق ، لا ذرا ذرا مصدق مع لرحل في
الزنا لمكان

٣ - شهادته من أربعة - لا عمل من نكر . لأنه مشي من
قعدة من من نكر

٤ - حكم . ذرا من الماعل والمفعول إذا قبضها بالجرم
الشهود ، ذرا كم هي في ذرا ذرا ، قال صاحب الجواهر والمسالك :
لأن عم الحكم أقوى من ذرا

هد . إرا كان حق متمحواً لله وحده ، كحد انفس والتواط والسحق
وشرب الخمر ورك بخله ونسوم ، لأن الحاكم هو المطالب بهذا الحق ،
ولستوي به ، والمسؤول عنه ، أما إذا كان به حق للناس ، كحد
نصف والسرقة فان الحاكم لا يقيم بمحرد علمه إلا إذا التمس وطالب
به المستحق . لأنه موجد لإرادته ، قال الإمام الصادق (ع) الواجب
على الإمام إذا نظر إلى رجل بري ، أو يشرب الخمر أن يقيم عليه
الحكم ، ولا يخرج إلى بيته مع نظره ، لأنه أمين الله في حقه ، وإذا
نظر إلى رجل يسيق فواحب عليه أن يرحله ويهناه ، ثم يحصي ويدعه
فصل له كيف ذلك ؟ فقال : ان حق إذا كان لله فواجب على
الإمام اقامته ، وإذا كان للناس فهو للناس .

حد التواط :

اتفقوا شهادة صاحب المسالك والخواهر حل ان حد التواط على الفاعل
والمفعول لقتل ، على شريطة ان يدخل الذكور أو شيء منه في المخرج ،
وان يكون كل منها عاقلاً بالغاً مختاراً ، ولا فرق بين أن يكون محصاً
أو غير محص . ولا بين ان يكون مسلماً أو غير مسلم .

أما كيفية القتل فقد ذهب المشهور شهادة صاحب الخواهر حل أن
حكم مجبر بين أن يصرسه بالسيف ، أو يحرقه بالنار ، أو يلقيه من
شاهق مكتوف اليدين والرجلين ، أو يهجم عليه جداراً ، وله أيضاً ان
يجمع عليه عقوبة الحرق ، والقتل أو الهدم أو الالقاء من شاهق . وفي
ذلك روايات عن أهل البيت (ع) ذكرها صاحب الوسائل ، واستشهد
ببعضها صاحب الجواهر .

وسأل : ولماذا الحرق والالقاء من شاهق وهدم الجدار ؟ ألم يكن

في القتل كناية ؟ وهل اللواط أشد من الارتداد عن الإسلام ؟
 الجواب : لما كانت حرمة اللواط أسوأ أثراً في المجتمع من جمع
 الحرائم ، لأنها تذهب بالنسبة الإنسانية ، وتستأصلها من الخلق ، ولذا
 قيل : لو نكح الأمد في دبره لدن - أوجب ذلك المبالغة في الردع والزجر
 صيانة للمجتمع من الأسواء والأدواء .. هذا ، إلى أن العرب لم تكن
 تنالي بالقتل ، وتراء شيئاً من قتل قات الإمام الصادق (ع) أن
 حاتم بن الوليد كتب إلى أبي بكر عن رجل يؤتى في دبره ، فاستشار
 أبو بكر علياً أمير المؤمنين (ع) ؟ فقال : احرقه بالنار ، فإن العرب
 لا ترى القتل شيئاً .

سؤال ثانٍ : إذا لم يدخل العصب أو شيء منه في المحرج ، ولكن
 در حوله وعنه في المحرج ، بحيث لم يحصل الإيقاع ، أو عهد وما
 إلى ذلك شهوة كما يحصل بين الرجل والمرأة ، فهل يعاقب الاثنان إذا كانا
 عاقلين بالغين مختارين ؟ وعن إفراص العقاب ، فما هو نوعه ؟

ذهب المشهور بشهادة صاحب المسالك إلى أن كلاهما يعاقب بمدة
 جلدة قال الإمام الصادق (ع) : إن كان دون الثلث فالحد ، وإن
 كان قد تقف اقيم قائماً ، ثم ضرب بالسيف .

ثم قال صاحب المسالك ونعمه صاحب الجواهر : الطاهر في كون
 المراد من الحد هنا الجلد .

وذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب المسالك إلى أن هذه العاقبة ،
 أي التصديد ، لا بد من تكررت قتل من يرتكبها في الرابعة ، لأنها من
 الكثرة وأهل الكثرة يقتلون إذا تكررت عمل الخبيثة منهم أربع مرات ،
 كما جاء في الرواية صحيحة عن الإمام الصادق (ع)

سؤال ثالث : فمت : إن عقاب العاقل البالغ القتل ، فبأي شيء
 يعاقب الصبي والمجنون ؟

المخواب : إذا لاط عاقل بالغ بصبي أو محزون يعاقب لعاقل بالغ بالقتل ، ويترك تأديب العصي والمخواب في نظر حكمه بمعاقبتها بما دون الحد . قال الإمام الصادق (ع) : حياء للإمام علي برجل أوقف علاناً وثقبه . وشهد الشهود بذلك ، فقتل الرجل ، وصرت العلان دون الحد ، وقال له : لو كنت مدركاً لقنتك . لامكانك إياه من نصبت . ومن قتل علاناً شهوة أدبه الحكم وعمره يد براه . لانه ارتكب محرماً . قال صاحب الخواصر : لا خلاف أحده فيه كغيره من المحرمات ، وفي خبر من قتل علاناً ألحمة الله بالمحامين من دار ، ولا فرق بين أن يكون العلان محرماً كاتبه وأخيه أو غير محرم .

التوبة من القواط :

إذا تاب من القواط قبل أن تقوم عليه الية سقط عنه الحد فاعلاً أو كان معصلاً ، وإذا تاب بعدما لم يسقط . أما إذا أقر ، ثم تاب كان الخيار في لعنه وعدمه بلام . تماماً كما هي الحال في التوبة من الزنا التي سبق الكلام عنها في الفصل السابق فمرة ، لا طهارة أفصل من التوبة .

السنح :

عوناً هذا العمل باللواط ، والسنح ، والقيادة . وقد تكلم عن القواط ، أما السنح فعناه لغة الشدة في الدق ، والمراد به هنا وطء المرأة مثلها ، ويطلق عليه المساحقة من باب المدغلة ، وهو من أشد الكائنات ، وأعظم المحرمات ، وفي روايات أهل البيت . انه الزنا الأكبر ، وانه يؤتى بالمساحقة عدداً ، وعليها صغون حله من دار ، إلى غير ذلك من الأخبار .

حد السحق :

ذهب المشهور بشهادة صاحب أسانك والخواهر الى ان حد السحق مئة جلدة سقاية والمفعولة مع العنق واللوع والاحتياط ، محصة كدت ، أو غير محصة . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن المساحقة ؟ قال حدها حد الزاني ، فاذا عطلها هذه الرواية على روايه أخرى عن أبيه الإمام القم (ع) التي قال فيها المساحقة تحدد كانت النتيجة ان المساحقة تعاقب مئة جلدة ، لأنها حد الزاني غير المحصن .

وإذا تكررت المساحقة فقتل الصاعقة والمفعولة في الرابعة ، لأن السحق من الكبائر التي يقتل المصر عليها في الرابعة .

ويسقط حد السحق باحوة قبل اقامة اليه لانهما ، ومع الاقرار والتوبة يكون احكم محرراً بين اقامة الحد ، والعفو ، تماماً كما هي الحال في الربا والوطأ ، لأن الخمس من باب واحد .

ويثبت السحق بشهادة أربعة رجال عدول ، ولا نقبل شهادة النساء مصيات مع الرجال ، ولا منفردات ، وأيضاً يثبت بالاقرار أربعاً من البالغة الرشيدة المختارة . تماماً كما هو الشأن في الربا

الحمل بالمساحقة :

إذا واقع رجل زوجته ، ولما قام عنها ما حفت بكرة ، فانضت نطفة الروح من الزوجة الى الذكر ، وحملت فما هو الحكم في الحد ومهر البكر والحمل ؟

وللفقهاء في ذلك أقوال ، والصواب ان كلا من الفاعلة والمفعولة "تحدد مئة جلدة ، للنص على انها حد السحق من غير فرق بين المحصنة

وعبره كي تقدم ، و من على الزوجه المدعى ، نعره سكر مهر أمشقه ،
لأنها نسب للهاب بكارنها ، وليست البكر بزانية ، لأن الزامة آتت
في انحصار بكرتها بخلاف هذه ، وعلى هذا الشهيدان ، وصاحب
الشرائع وتلميذه العلامة والشيخ الاردبيلي

أما حسن فانه يحق لزواج صاحب هذه ، لأنه يولد من هذه
ولا موجب لانتعائه عنه على حد غير الشهيد الثاني ، وعلى هذا صاحب
الشرائع وعلامة وشهد - ولشيخ لاردبيلي وأيضاً يحق لأمه ، لأنه
ولدها حتمه . ولا دليل على بطلانها . وما دل على بطلانها عن الزوجة
لا يشمل لعدم على حد غير سيد حكيم في حقه عن مثل هذه مسألة ،
وعلى هذه صاحب الرياض والسيد حكيم . وعلى شيخ لاردبيلي
و يحمل لحق الولد سكر ، للولادة من غير زنا . وقد كتب عن
ذلك في كتاب لأخوان شحطه على مذهب الخمسة - فصل للشيخ
الصناعي

حد القيادة :

النفوذ هو الذي يجمع بين الرجل والمرأة . أو بين الذكر والذكر
على الحرام . وقد أحصوا شهادته صاحب الطواهر والمسالك على أن حد
من يصل ذلك خمس وسبعون حصة رجلاً كان ، أو امرأة ، لقول الإمام
الصادق (ع) يصرب ثلاثة أباغ حد عربي حصة وسبعين موطاً ، ويعنى
من المهر الذي هو فيه .

قال صاحب المسالك : ليس في الدار من الأحرار سوى هذه الرواية .
وقال جماعة من الفقهاء : أن الرجل المواد يصرب ، ويحس رأسه ، ويشتهر ،
ويشع من بطنه . أما المرأة فمواد تنصرب فقط ، ولا حق عليها ،

ولا تشهير . ولا بيع . قد الشهيد في شرح الطمعة : « للاصل ، ومساعدة
البي لما يجب من ستر المرأة »

وتثبت لقادة بالآقر . مرتب مع كمال المقر بالعقل والبلوغ والاحتياط ،
وشهادة رجلين عدلين قد صاحب الجواهر « ولا خلاف ولا اشكال ..
ولا تثبت بشهادة النساء منفردات أو منقيات » .

القذف والسكر والسرقه وقطع الطريق

سبق ان اسباب الحد ستة : الزنا ، وما يلحق به من اللواط والسحق والقيادة ، والقذف ، وشرب المسكر ، والسرقه وقطع الطريق . وسبق الكلام عن السبب الأولين ، ونفكلم في هذا الفصل عن الأسباب الأربعة الباقية :

القذف :

لقذف الذي يترتب عليه الحد المخصوص حيه شرعاً اركان ثلاثة :

١ - العبيقة ، وهي ان يرمي انسان آخر بالزنا أو اللواط فقط رجلاً كان المقتوف ، أو امرأة ، ويتحقق القذف بكل لغة ، حل ان يكون اللفظ صريحاً بالقذف ، والقادف عازفاً به ، أما معرفة المقتوف فليست بشرط ، عادة قال عربي لاصحبي : يا راي أو يا لوطي تخفق القذف ، مع توافر الشروط ، حتى ولو لم يفهم الاصحبي شيئاً .

وإذا قال له : يا فاسق أو يا شارب الخمر ، وما إلى ذلك ، وهو بريء أو مستتر غير متجاهر لم يقع عليه الحد، وإنما يعززه الحاكم بما يراه

فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل قال لأخيه . من هو ؟ فقال لا أحد عليه ، ويعزر . وكذا إذا قال له . كذب ، أو يا حريص . أو يا حقير ، وما أشبه . قال الإمام الصادق (ع) : إذا قال الرجل أنت حيث أو حريص فليس فيه حد ، ولكن فيه موعظة . أو بعض العقوبة

وإذا قال له يا فاسق ، وكذا انفق به كسبته وفي يوم معه غير مبال ، بل هو مستخف ومستتهر ومجاهر بمسئله وارتكب الحرام . إذا كان كذلك فلا حد ولا تعزير على الصادق . قال صاحب الجواهر . ولا خلاف ولا اشكال ، بل له الآخر على ذلك . قال الإمام الصادق (ع) : إذا حذر العسر بصفه فلا حرمة له ولا عيب وفي الحديث لسوي إذا رأيتم أهل أسدع وألرب من بعدي فاطهروا لبراءة سهم . واكثروا من سهم ، كي لا يطمعوا بالصدد . ويحذرهم أساس . فيكتب لكم بذلك الحسنة ، ويرفع لكم لدرجة .

ورداً قد نهى يا ابن الزانية . أو يا روح الزانية . أو يا ابن الزانية واللوعى مبس للمعصية له ان يطلب إقامة الحد على الفاسق ، حيث لم يسب الفاحشة له . وأما نسبا إلى الأم والأروحة والآب . وهؤلاء تمام الحق ان يطالبوا بإقامة الحد ، لأهم المفلوكون مادت دون المفلو له .. أحسن . له ان يطلب من الحكم ان يؤدب القاتل ويعمره ، حيث قال له ما يكره . قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) فصي على أمير المؤمنين (ع) في المجاهاة بالتعزير .

٢ - الركن الثاني عقاب . ولا تمام عنه الحد التكامل إلا إذا كان عاقلاً بالعلم . فلا حد على لصي ولا على المفلو ، من يعمران على ما يراه الحكم . حتى لا يؤدب أحداً . ولا عرق من أن يكون المقصود بالعلم عاقلاً . أو صبياً ومحمولاً . قال صاحب الجواهر . الإجماع على

ذلك . ذكر اعم مرفوع عن النبي والمجنون ، وفي الصحيح ان الإمام الصادق (ع) قال لا حد لمن لا حد عليه ، يعني لو ان محمداً قذف رجلاً لم أر عليه شيئاً ، ولو قذفه رجل فقال له : يا زاني لم يكن عليه حد : وسئل ثوبان الإمام (ع) عن العلام لم يحتم ، يقذف الرجل ، هل عليه حد ؟ قال لا . وذلك لو ان رجلاً قذف الغلام لم يحمد .

٣ تركي الثلاث المقدوف ، ويشترط فيه العقل وسلوع والاسلام وعدم الظاهر وانتحاهر بالزنا ، فمن قذف حياً أو مجنوناً ، أو غير مسلم ، أو متحاهراً فلا يحد احد الكامل ، حتى ولو كان الصادق كاملاً ، ولكن يؤدب ويعزر في يراه الحاكم ، فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن ارجل يقذف اوصة . أجاب : قال لا حتى تنزع . وسئل عن أهل الذمة وكتاب ، هل يجلد المسلم الحد في الافتراء عليهم ؟ قال : ولكن مرر

لا حد على الأب :

إذا قذف لاس الكامل أمه يعدم عنه الحد . وإذا قذف الأب امه فلا يعدم عنه احد . ولكن يعزر . لا من أجل حق الاس . بل لأنه ممن محرم . فقد سئل الامام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل قذف امه . قال : لو قتله ما قُتل به . وان قذفه لم يجلد .

اللاثات :

يست القذف بشهادة رجلين عدلين ، ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منصفات . وأيضاً شئت بالافراز مرتين من كمال . فلا

عسرة بقرار لصي ، ولا المحبون ، ولا المفكره ، وإذا اثبتت البيعة
والاقرار فلا حد ولا تعزير

وأيضاً كل من وجب التعزير من حقوق الله سبحانه ثبتت مشاهدين ،
قال صاحب الجواهر : « لا خلاف ولا شك ، لاصلاح ما دل على
اعتبارهما » .

وهذه المشهور ، شهادة صاحب المسالك ان «هـ» ثبت الموجب للتعزير
بالاقرار مرتين ، لا مرة واحدة

حد القذف .

الحدف من الكتاب ، فقد جاء في حديث اشرف عن الرسول
الأعظم (ص) : « حَسْبُ عَمَلِ بَرِيَّةٍ قَبِيلٌ لَهُ وَمَا هِيَ إِلَّا رَسُولُ
اللَّهِ » قال : « شرك بالله ، وسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ،
وأكل الربوا ، وأكل مال يمس » ، ثم قال : « يوم الزحف » . وقذف المحصنات

وحد حدف ثوب حصة احياناً ونصاً ، ومنه الآية ٤ من سورة
النور : « ومن يزدن المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة » . ومثل الإمام ، جعفر صادق (ع) عن امرأة قدف
رجلاً ؟ قال : تجلد ثمانين جلدة .

ونصرت القاذف ضرباً وسطاً ، وهو مرتد شبهة قد الإمام
الصادق (ع) بنصرت المغربي بن صريع أي الخفيف ولشديد -
وبصرت حده كله فوق ثمانين ، وأيضاً قال ابن رسول الله (ص)
قال : « الزاني أشد ضرباً من شارب الخمر ، وشارب الخمر أشد ضرباً
من القاذف ، والقاذف أشد ضرباً من التعزير »

وقال صاحب الشرائع والخواهر ١٠ : ويشتهر القاذف ليعلم الناس بحاله ،
فيجتنبوا شهادته ، كما يشهد شاهد الزور .

وإذا مات المقتدوف قبل أن يستوفي الحد من القاذف ، أو يعفوه
ورث حق المطالبة بإقامة الحد ورتة المقتدوف ، وهم الدين يرثون المال من
الذكور والأنثى ، عدا الزوج والروجة . قال صاحب الخواهر : الإجماع
على ذلك مضافاً إلى النصوح العامة والخاصة .

مقتضات الحد :

سقى أن الحد الكائن لا يشت من الأساس على الصبي ، والمجنون ،
والمكره ، وإحامل بمدلول اللفظ . ولا يشت أيضاً إذا كان المقتدوف
متجافراً ، أو غير مسلم . وتكلم الآخ في الموجبات التي يسقط معها
الحد بعد ثبوته وتحققه ، وهي :

١ - أن تقوم البينة الشرعية على ثبوت ما رمى به القاذف المقتدوف
من الزنا أو اللواط .

٢ - أن يقر المقتدوف بذلك ، ولو مرة واحدة ، ولا يشترط لإقرار
أربع مرات إلا لثبوت حد الزنا واللواط .

٣ - العفو ، فإذا عفا المقتدوف عن القاذف سقط عنه الحد . قال
صاحب الخواهر : لا خلاف ولا إشكال بدينه كونه من حقوق
الآدميين القابلة للسقوط بالامتناع ، وهو الإمام أبي جعفر الصادق (ع)
لا يعفى عن الحدود التي في يد الإمام ، أما ما كان من حقوق الناس
في حد فلا بأس أن يعفى عنه .

وإذا عفا المقتدوف فليس له المدلول والمطالبة بإقامة الحد بعد العفو ،

أن الساقط لا يعود ، وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل يفتري
على الرجل ، ثم يعمو عنه ، ثم يريد أن يحنده لحد بعد انعمو ؟ قال :
ليس له ذلك بعد العفو

٤ - اللعان ، فإذا رمى زوجته بالزنا ، ثم لاعها سقط عنه الحد ،
وقد مر بكلام عن اللعان مفصلاً في باب البهتان والافتراء واللعان ،
من هذا الجزء .

٥ - الصلح ، فإذا اصططحنا على أن يسقط المذنب حقه لقاء شيء
بدفعه للمذنب صلح الصلح ، وسقط الحد ، لأن هذا الصلح لا يحلل
حراماً ، ولا يحرم حلالاً ، فبشبهه قول الإمام (ع) الصلح حائز ما
لم يحلل حراماً ، أو يحرم حلالاً

٦ - اعتدل حتى انطأته بالحد من المذنب أو العادف بالارث ،
فإذا قذف ابن أو أخته أو غيره ليس بهنم ذلك ، لا نسب ، ثم
توفي المذنب قبل الاستبراء بسقط الحق من النوارث القادف ، وبسقط
عنه تلقائياً .

٧ - انصاف ، فإذا صدق ثلث كمال غير مسحور من سقط عنها
الحد وعزرت ، قال صاحب الجوهر ، لا خلاف ، صحيح ابن سنان
سئل الإمام الصادق (ع) عن رجلين اقرى كل منهما على صاحبه ؟ قال
يُدرأ عنها الحد ، ويمزران

سبب المعصوبين :

أجمع الفقهاء لإمامية قولاً واحداً عن أن من سب الرسول الأعظم (ص)
نعود بالله يحب عن من يسمعه أن يقتله ما لم ينجح الضرر عن نفسه ،
أو غيره من أهل الإيمان . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن ذلك ؟

و من بعد رُدِّي و ...
 و ...
 و ...
 و ...

و ...
 و ...
 و ...
 و ...
 و ...
 و ...

و ...
 و ...
 و ...
 و ...
 و ...
 و ...

أَنب عن غضب

من صب غضبه أو ...
 يحبه من العقوبة ...
 عنه التكليف ...
 إذ بلغ غضب منه ...

تماماً كالبحر فلا شيء عليه . قال صاحب الخواهر في باب الحدود ،
مسألة من سب النبي (ص) لم أحد من أقبي بأن يمسح مبرر على وجه
لا يستلزم اعتصام أخباره على وجه يستلزم عنه التكليف .

مدعي النبوة

أجمعوا بشهادة صاحب الخواهر على أن مدعي النبوة يجب قتله . قال
للإمام الصادق (ع) : إن فلاناً يدعي النبوة فقتل ، إن سمعته يقول
ذلك فافسه . وفي الحديث شرف نبي الناس لا نبي بعده ، ولا
سبه بعده . فمن ادعى ذلك فدعوه صلاه وسدعه في النار فدفعوه

حله الساحر :

أجمعوا بشهادة صاحب الخواهر على أن تعثم ساحر حرام . قال
الإمام علي (ع) : من نعم شيئاً من سحر كب آخر عهد به بربه ،
وحده القتل إلا أن يوب

وأصلاً أجمعوا على أن من عمل سحر بقل ، كان مستمراً ، يؤدب
إن كان غير مسلم . قال الإمام الصادق (ع) : من دعوى رسول الله (ص) :
أن ساحر مسلم بقل ، وساحر كافر لا يقبل بقل به . ثم لا ينس
ساحر الكفار ؟ فقال : لأن الكفر أعظم من السحر

الشراب :

المراد بالشراب هو المسكر . وليس للشارع حنفية خاصة في معناه ،
والمرجع في تشخيصه هو العرف . فكل ما من شأنه أن يكون كثيره

مسكراً فهو حرام وان كان قليلاً ، سواء قصد عليه اسم الخمر ،
أو أي اسم آخر ، وسواء أتت لاسم عربياً أو اجسماً ، كما في عهد
الشارع ، أو حدث بعده . لقول الإمام الصادق (ع) : كل مسكر من
الأشربة يحل فيه ما يحل في الخمر من الخمر . وعنه في رواية ثالثة
كل مسكر حرام . فالعبرة في ثبوت التحريم ، بعد ان يكون طعمه
انشراب مسكرة . وقد افترضنا شخصاً قد شرب منه شيئاً لا يسكر
فانه بعد ، وان لم يثر فيه الشراب شيئاً ، ما دام الذي شربه من شأنه
ان يسكر . بل من شرب لم يحصل من مسكر بعد . وقد شهر بين
الفقهاء ان المسكر كثره فحسبه حرام ، ومقتضى قول الإمام الصادق (ع)
ان من شرب حسوة حمر بعد ذلك حده . فسواء شربها حراماً
وعنه في رواية ثالثة ، بعد ان يسكر من شربها شيئاً ، أو كثيراً ،
والمراد بالخمر في قول لاسم مقتضى شرب المسكر . من أي نوع كان ،
ومن غير استثناء

أما المدح مأخوذ من شعر فيه حرام وموجب للحد ، وان لم يكن
من شأنه وجعه مسكر . لأن النفس قد حرم في تحريمه والحد عليه
بخصوصه . فقد قيل لاسم عنه حد . فانه حد لشرب أي . و
شبه حرام صغيره .

وكذلك ليس . فانه حرام حكمة . وحيث لم يكن من شأنه
الاسكار . فان حد حرام . ولا يمكن في ذلك قصاً ، و
ومن نفس قول الإمام الصادق (ع) : حد شرب حمر فاني ،
وشارب النبيذ ثمانين . وحيثما كان غير مسكر ، والمدح من اشربة من
يحرام إلا إذا كان مسكراً ، أما النبيذ . المدح فيها حرام على كل
حال . حتى مع عدم الاسكار . فنعني نفس بها

الشارب :

ويرد بالشرب من دون شئ من مشروبات بني ذكره. صريحاً كان أو مبروحاً بغيره من مأكول أو مشروب . مبيناً كان أو كسراً . لأن الحرام هو عن الشراب بالذات حتى واحد . حتى ولو كان مستهلكاً في غيره .

ولا يحل هذا الشارب إلا بشروط أربعة . وهي أن يكون عبداً بالغا مختاراً مسلماً بأن هذا الشراب الذي تدونه حرام . ولا حد على الصبي والمجنون . لأن القم مرفوع عنها ، ولا على المكروه الحديث : « رفع عن أمتي ما أسكرهم عليه » . ولا على غير اسم ما شرب في سبه ولفظه . أم إذا شرب مذهباً في سبه سمين فلفظه الحلال قال الإمام أبو حمزة الصادق (ع) : « فتن على أمة المؤمنين (ع) » . محمد بن يهودي والنص في غير واحد لسكر نفس حلاله إذا أظهر الشرب في مصر من أمصار المسلمين ، وكذبت محاسني ، ولم يتعرض لهم إذا شربوها في منازلهم وكنائسهم .

وأما لا حد على من شرب جاهلاً بالحكم . ثم هو علم بأب حرام أو سبه . وجعل بالحكم لقرب عهده بالإسلام . لأن الجهل بالحكم عن غير تقصير حلو ، أو شرب جاهلاً بمرصوع . كما لو شرب مائناً بسببه أنه عن مذهب حرام . ونصاً لا حد عن المصنع . كالمرصع والعطشان

الآلات :

ثبت الشرب بشهادة رجلين عدلين ، ولا تقبل شهادة النساء إطلاقاً ، حتى على النساء مفردات كن أو مصبات .

وَنَصّاً نَسْتَدَلُّ بِأَقْرَبِ مَرْتَبٍ . كَعَبْدِهِ مِنْ حَيْدِهِ . حَسَنٌ لَنْ يَكُونَ
 الْمَقْرُوعَاقِلًا بِالْعَا عَتَارٍ . وَ إِمَامٌ حَسَنِي رَجٍ . مِنْ أَمْرِ عَسْ حَرِيدٍ
 - نِي حَرٍ مِنْ - يَدِ يَدِ - حَسَرٍ . تَعْرِفُ لَنَا حَيْدَهُ .
 وَ سَأَلُ هَلْ شَرِبَ شَرِبَ بِرَجَحٍ عَمٍ . أَوْ مَصِيحٍ - سَأَلُ -
 حَالَهُ سَكَمٍ . كَعَبْدٍ عَمَلٍ . وَ مَرِيحٍ .
 حَرِيبٌ كَلَامٌ . بِرٍ مِنْ حَرِيبٍ شَرِبَ مَسْأَلِي . أَوْ حَرِيبٍ
 أَوْ مَكْرَهٍ . وَ حَرِيبٌ - شَهَتِ

الخد

بَدَلُ شَرِبَ بِعَدِ شَرِبَ نِي . حَيْدَهُ حَرِيبًا وَ هَدًى . وَ مَسْأَلِي
 (إِمَامٌ عَن رَجٍ) . بِرٍ سَأَلُ سَكَمٍ . وَ بِرٍ سَكَمٍ هَدًى . وَ سَأَلِي
 وَ هَدًى . وَ هَدًى سَأَلُ حَيْدِهِ . وَ هَدًى سَأَلِي
 ثُمَّ حَيْدَهُ حَيْدَهُ كَلَامٌ شَرِبَ بِرَجَحٍ عَمٍ . وَ عَمَلٍ سَأَلِي
 وَ كَلَامٌ حَرِيبٌ . مِنْ لَدُنْ لَدُنْ يَدِ . وَ مَصِيحٍ عَمَلٍ
 حَيْدَهُ هَدًى . وَ هَدًى وَ هَدًى . وَ بِرٍ شَرِبَ بِرَجَحٍ عَمٍ . وَ هَدًى
 وَ هَدًى شَرِبَ . وَ هَدًى عَمَلٍ حَيْدَهُ بِرٍ سَأَلِي . وَ هَدًى
 وَ هَدًى لِي شَرِبَ

توبة لسار:

بَدَلُ شَرِبَ هَدًى . تَقْوَمُ سَبِيحَةً عَلَى شَرِبَ سَعْدٍ عَمٍ . وَ هَدًى
 صَاحِبُ حَرِيبٍ . وَ هَدًى حَرِيبٍ . كِي هُوَ شَرِبَ لِي بِرٍ .
 وَ هَدًى سَأَلُ سَعْدٍ حَرِيبٍ . وَ هَدًى صَاحِبُ حَرِيبٍ . وَ هَدًى هُوَ
 الْمَشْهُورُ .

وإذا ثبت على الإقرار فلا شيء عليه ، وإذا ثبت بعد الإقرار فحسب
الحاكم بين الحد والمهر

المسألة وشروط الحد :

عقد هذا الفصل للكلام على حد القذف ، والشرب ، والسرقه ،
وقطع الطريق ، وسوا الحديث عن الأصول وتكميل الآل عن المسألة ،
ولا يحد إلا مع توافر الشروط التالية

١ - النوع . فلا حد على العبيد ، ولو تكررت منه سرقة مائة
ومرات ، الحديث : « مع لهم » أهل . يؤدبه الحاكم في كل مرة
ما يرى .

وهنا بعض النعمية . إذا تكررت سرقة من يصلي قطع الحاكم أطراف
أصابعه في المرة الرابعة ، أو الخامسة مستنداً إلى روايات كثيرة عن أهل
ليب (ع) . ولكنها بحسب الدلالة والمعنى وقد أعرض المشهور عن
المصلح بها شهادة صاحب الجواهر والمسالك ، وحملها أكثر من واحد
على إرادة التأديب بغير الحاكم بسبب اختلافها . لأن نظر الحاكم في
التأديب والتميز بحدف باختلاف الصان

٢ - العمل . فلا حد على مجنون ، الحديث : « مع القم » ولكن
يؤدبه الحاكم إذا كان بسبب أثر في ردع المحبين

٣ - ارتضاع شبهة . أما مع وجودها فلا قطع . ومثال ذلك أن
يتوهم أن الذي أحده هو ملك له ، فينبغي أنه ما العير .

٤ - إذا كان ثار المسروق شراكة بين سارق وغيره بغيره بغيره فان
كان الذي أحده بمقتدر نصيبه أو أقل فلا حد عليه ، وإن كان آثماً ،
فقتصر من خير أدب الشريك

وإذا كان المأخوذ أكثر من سهمه ، ويريد منه بمصارف سرقته الذي
 مستكمل عنه منه يجد . على شرطه ان لا يدعي الاشتباه ، ويقول
 طلب ان سهمي هذا من هذا فأحسبه ، وكان ذلك ممكناً في حقه ، لأن
 الحدود تدبراً بالشهادات .

وتأمر ما هو الحكم لو سرق من بيت اهل ؟

الجواب : ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب المسالك إلى أنه إذا
 اخذ بمقدار نفسه فلا حد . وإلا فم عليه الحد ، تماماً كما هو الشأن
 في المال المشترك فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل سرق من
 العمة ، أي شيء عليه ؟ قال : لا ، لأن الذي أخذ اقل من نفسه
 دفع إليه تمام ماله ، وإن كان قد اخذ مثل الذي له فلا شيء عليه ،
 وإن كان أخذ فضلاً بقدر ربع درهم قطع .

وبدیهة ان هذا التمهيل انما يتأتى ويتم في ههنا الإمام وما اليه ،
 حيث كان بيت المال يتوزع على الافراد والعائلات .. اما اليوم ، حيث
 يقع بيت المال في الصالح لعدم هذا مورد لهذا التمهيل من الأساس
 فالأولى ان يترك الأمر من غير حد وعقوبة ، وبها تكن العقوبة فلا
 يجوز ان تكون قطع اليد ، لأن قطع الحد ، والحدود تدبراً بالشهادات ،
 وله ما هنا فذلك مما يطبق عليه اسم التهذيب .

• ان يكون لمن المسروق في حرر ، من سرق سيارة من كراخ
 مقفل - ثلاثاً - نجد ، ويرجع السيارة الى صاحبها ، ومن سرقها من
 الطريق فلا نجد ، بل يعرر عما يراه الحكم ، ويرجع السيارة الى أهلها .
 قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : لا يقطع إلا من بق بيننا ،
 أو كسر فضلاً ، يريد من أحد المال من حرر ، حتى ولو لم يفسد
 البيت ، ويكسر القفل ، كسر تعلق الحائط ، ودخل من الدفلة ، وسرق
 أمتعة البيت أو بعضها ، فإنه نجد بالاجماع ، والمعيار للحد ان كل مكان

عام ينخله الناس من غير اذن فلا حد على من سرق منه ، وكذا مكر
خاص لا ينخله أحد إلا بإذن صاحبه فعل من سرق منه حد
الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : « كل منخل يا حبيبي من غير
سرق منه سرق فلا فقه له » و « لا حد يوتيى ولا لأحد
ولا تصف ، حرم ، يكن ، يترى فيه حرم ولا يحرر من
عبيهم » الإمام الصادق (ع) : « حرم ، لا يبيع عبي
حد لرقه »

[illegible]

۶۔ ان لا یکنوا کافراً ، فورا مرق الیہ من امه فلا حد
علیه . الحدیث : و آب و مادر دُستور و درم جھوار من خلق دلم
دلم ، لایف احد دلموس

[illegible]

٧ ب مفع فيه المرسوم ربع دينار دهنًا حقيقاً مصرولاً عليه
الملكه على حد معين بمقتضى نص و حدود القبول المرسوم لأحكام (ع)
لا قطع إلا ل ربع دينار ، ومثله عن الإمام القصادق (ع) ، وعليه

في سرق ما قيمته دور ذلك فلا يحد . وانما يعبر عما يراه الحاكم ،
ويرجع المسروق .

ولا أعرف قيمة ربع ندين . على التحقيق . والذي أخيه ان قيمته
لا تتجاوز خمس يرات لانية كما هي الآن . اكتب هذه الكلمات في
سنة ١٩٦٦ .

سنة المجاعة :

ومن شروط ثبوت الخد على السارق ان لا يكون السرقة في عام المجاعة ،
فإذا سرق الخائف مأكولاً . حيث لا يحد ومينة لسد حاجته لا السرقة
فلا حد عليه . فقال الإمام الصادق (ع) لا يقطع السارق في عام
مست . أي مجاعة . وفي رواية ثانية لا يقطع السارق سنة المحل في
شيء يؤكل مثل اللحم والخبز ، وأشباهه .

سارق الاكلان :

من حصر فقراً . وسرق كسر الميت أقيم عليه الحد . قال الإمام
أبو جعفر الصادق (ع) . يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء ..
وسئل عن رجل سرق امرأة فسلها ثيابها . وكسحها ؟ قال : ان حرمة
الميت كحرمة الحي ، تقطع يده . نسبه ، وسله الثياب ، ويقام عليه
الحد في الزنا ، فان أحسن رحم ، وان لم يكن أحسن جلد مئة .

الاليات

تختلف طرق الاناث بالطرق الى ثبوت الحد ، والعزم ، وهو المال
المسروق على التفصيل التالي :

١ - إذا شهد رجلان عدلان ثبت الحد ، والعزم ، لأطلاق أدلة الأحاط بقولها ، ولا بد من التخصيل في الشهادة لثبوت الحد ، فتشهد البينة ان السارق أحد من حرر ، وان المال المسروق يبلغ اسباب ، وهو ما يعدل ربع دينار ، بحيث ترتفع بسبب الشهادة جميع الشبهات التي يفرأ بها الحد .

٢ - يثبت العزم فقط بشاهد وبيمين ، وشاهد ومرأتين ، لأنه من المحفوظ المالية ، أما الحد فلا يثبت باليمين ، ولا شهادة النساء على الإطلاق .

٣ - إذا أقر سارق مرة واحدة بالسرقة ، وكان عاقلاً ناضجاً مختاراً ثبت العزم فقط ، وإذا أقر مرتين ثبت العزم والحد ، وإذا رجع بعد الاقرار مرتين ، واكتسب بعه ثبت العزم دون الحد ، قال الإمام الصادق (ع) . لا يقطع السارق ، حتى يقر بالسرقة مرتين ، فان رجع ضمن السرقة ، ولم يقطع إذا لم يكن شهود .

٤ - تقدم في فصل اللوط والسحق والقيادة ، غفرة وطرق الاثبات ، رقم ٣ ان الحاكم يقيم حد الزنا وشرب الخمر بعلمه ، دون حد السرقة ، وانه إذا نظر الى رجل يسرق فالواجب ان يجره ويهناه ويمضي ويدعه . كما قال الإمام الصادق (ع)

القطع :

يختلف حد السارق بالنظر الى اقامته مرة واحدة ، أو أكثر على التخصيل التالي :

١ - إذا ثبت عليه ما يوجب الحد للمرة الأولى ، بحيث لم يجر عليه الحد من قبل فتقطع أصابعه الأربع من يده اليمنى فقط ، ويترك له

الراحة والاهتمام . قال صاحب الخواهر : الاحتياج على ذلك ، حرم
هلال عن الإمام الصادق (ع) . وقد جاء في هذا الخبر أن هلالاً
سأل الإمام (ع) من أين تقطع اليد ؟ فقال : تقطع الأربع أصابع ،
وتترك الراحة والاهتمام يعتمد عليها في الصلاة ، ويعمل بها وجهه للصلاة ،
وهذا ينحقق لقطع الذي أمرت به الآية ٣٨ من سورة المائدة ، ونسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما نكالا من الله .

٢ - إذا قطع ، ثم عاد للسرقة ثانية بعد انقطع تمقطع رحله اليسرى
من مفصل لقدم ، وترك له العقب يعتمد عليها ، ويقال للعب الكعب
والكاحل ، وهو أصل لاق قال صاحب الخواهر : لا خلاف
أجله نصاً وفتوى . قال الإمام الصادق (ع) : القطع من وسط الكعب ،
ولا ينفع الاهتمام ، وإذا قطعت الرجل ترك العقب ، ولم يقطع .
ولا فرق بين أن تكون يده اليمنى صحيحة ، أو مثلاً ، وبالعكس ،
وكلما الحكم بالقياس إلى الرجل اليسرى .

٣ - إذا سرق للمرة الثالثة بعد أن قطعت يده اليمنى ، ورحله
اليسرى حسن مؤبداً حتى يموت ، أو يتوب توبة نصوحة وأقر عليه
من بيت المال أن لم يكن له مال ، ولا يقطع منه شيء . قال صاحب
الخواهر : لا خلاف أجله في شيء . من ذلك نصاً وفتوى . قال
الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : قصي عني أمير المؤمنين (ع) في السارق
إذا سرق قطعت يده ، ثم إذا سرق مرة أخرى قطعت رحله اليسرى ،
ثم إذا سرق مرة أخرى سجن وترك رحله اليمنى يمشي عليها ، ويده
اليسرى يأكل بها ، وأبي لا استحي من الله أن تركه لا ينفع شيء ،
ولكن أسجه ، حتى يموت .

٤ - إذا سرق ، وهو في السجن يقش قال صاحب الخواهر
و لا خلاف أجله ، قال الإمام الصادق (ع) : إذا سرق قطعت

يده ، فإن عاد قطعت راحته ، فإن عاد استودع في السجن ، فإن سرق
في السجن قُتِلَ .

سرقات كثيرة وحده واحد:

إذا سرق مرات ومرات ، دون أن يُعْطَرَ به لأقامه الحد عليه ، ثم
قُصِرَ عليه ، وثبت بإثبات أو بالقرار جميع السرقات ، إذا كان
كل ذلك أقيم عليه حده واحد ، وهو قطع اليد اليمنى فقط . فإن صاحب
المجوهرات ، بلا خلاف ، فقد سئل الإمام (ع) عن رجل سرق فلم
يُقْطَر عليه ، ثم سرق مرة أخرى فلم يُقْطَر عليه ، ثم سرق مرة أخرى ،
فجاءت البينة ، وشهدت عليه بالسرقه الأولى والأخيرة ، قال : تقطع
يده بالسرقه الأولى ، ولا تقطع راحته بالسرقه الأخيرة ، فقال السائل
وكيف ذلك ؟ قال الإمام : لأن الشهود شهدوا جميعاً في مقام واحد
بالسرقه الأولى والأخيرة قل أن يُقْطَعَ بالسرقه الأولى .

لقد أعطى الإمام (ع) في هذه الرواية مصاطب الكلبي ، والعبارة الصحيحة
لتعدد المقومات ، وتكرارها ، وأنها تناط بتعدد البينة وتكرار الطريق
الموجب للحكم ، ولا تناط بتعدد الحوادث وتكرارها من حيث هي ،
لأن الحكم إنما ينشأ من البينة والدليل على الحرمة ، ولا ينشأ من نفس الحرمة ،
حتى ولو لم يتم الدليل عليها .

ذو اليد الواحدة :

إذا كان السارق للمرة الأولى مقطوع اليد اليمنى ، ولم يكن له إلا
شماله فما هو الحكم ؟

قبل تقطع يده اليسرى . وقيل بل رجليه اليسرى . وكلا القولين
 خروج عن موضع الأدب الشرعي في القطع . لأن قوله تعالى « وسارق
 وإن سارقه فاقطعوا أيديها » مصر في المصير الصحيح بقطع أيمن . والمعروض
 علمها . وقطع الرجل اليسرى لا يجوز إلا في الحد الثاني ، والمعروض
 الحكمة في الحد الأول ، وعليه سمي الحد ، ونعم لتعريب مما يراه
 الحاكم من صاحب الجواهر « الملح سقوط الحد بسقوط موضوعه .
 خصوصاً في الحدود تدرأ بالشبهات » فيبقى التعريب المذموم سطر الحاكم .

نوبة السارق :

إذا تاب السارق من نفيه عنه . وقيل إن ثبت السرقة عليه عند
 الحاكم بالة أو الإقرار فلا حد عليه لقول الإمام الصادق (ع) « إذا
 جاء من قبل نفيه ثانياً إلى الله سبحانه » ورد سرقة عن صاحبها فلا
 قطع عليه .

وإذا تاب بعد قيام السنة لم يسقط الحد وبموجب الحاكم أن يعصمه .
 لقول الإمام علي (ع) « إذا قامت لية فليس للإمام أن يعفو »
 وإذا تاب بعد الإقرار مرتين كان الحاكم مجبراً بين أن يقطع يده ،
 أو يفوضه

حق الله وحق العبد :

من المحرمات ما يستدعي ارتكابها التعدي على حق الله فقط ، كالزنا
 بغير المتروحة ، والنواص ، وشرب المسكر ، فإن من يعمل شيئاً من هذه
 الممنوعات فقد اعتدى على حق الله ، أي الحق العام ، لأن الزنا واللواط

حصل برص التعريض ، ولا صرف ثاب في شرب المسكر . والوجه في
ان هذا الفعل تعدى عن حق الله ان لفعل قد حارب أمره سبحانه ،
واستهزأ بمرئيه حل وعمر ، وبشر الفساد في الأرض التي بصر بالمتجمع
والمصالح العام . ومذبة ان كل ما يمس المصالح سوء فهو تعدى على
حق الله .

ومن اخرثم ما يستدعي ارتكاب التعدي على حق الله ولعله معاً ،
كسوء وسرقة وان فيها جهة شخصية . وهي مصر . لأدى لشخص
معين . وأيضاً فيها محبة لأمر الله . واصرار بالمجتمع والمصالح بهم ،
لانتشار الفساد في الأرض

ويقرى كل من حجب عن الآخر بأن حق الخاص يجوز التعميم ،
ولا يجوز التعميم عن الحق العام الا اذا ثبت بالأقرار عن التفصيل المتقدم
في فقره ثوبه السرى ، وثوبه لشارب . ومرة " ان اخذ من هذا الفصل ،
وفي فقره التوبة من التوبة ، ولا صحتها أفضل من ثوبه من فصل
الجلود وثمة .

ومعه ان أيضاً بأن اومه حد الله شخص لا تتوقف على نصية ،
ولا برئه حد . ومرة ساق والمأذف فتوقف على المطالبة ، وتتقل
حق المصلحة من لونه . وأيضاً يعيم حد الله بمجرد علمه ، ولا
يهم حد الله في حقوق ساس . وسبق الكلام عن ذلك في فصله لقوص
والحدود . ومرة فقره طريق الاثبات ، رقم ٣

ودا قم حد عن السرى فعنه ان بعد لسروق ، ولا سفسد عنه
عالم قال لإمام أبو جعفر الصادق (ع) سارق يبيع سرقة ، وان
نظمت يده ولا يترك ان يذهب عالم امرئ مسلم .

قاطع الطريق

عمد هذا الفصل للكلام عن حد القذف ، والسكر ، والسرقه ، وقصع الطريق ، وسبق الحديث عن الثلاثة ونفي ان تكلم عن الأخير . وقد عيونه لفتها بالمحارب وعرفوه عن حرد السلاح لاحافه لاس في بر أو بحر ليلاً أو نهاراً في مصر وغيره

وورد بالسلاح كل من شأنه أن يحجب لاس ، حتى ولو كان عضاً أو حذره . وفهم لاحده لاس يشمل من حرد السلاح بقصد تخويف مصر ، حتى ولو لم يخف منه أحد ، ولم يعتد على أحد بسبب أو قتل أو اهانه ، ويخرج من حمل السلاح وحده لا بقصد التخويف .

الآليات :

ثبتت هذه الحماه بالافرار منه واحدة ، لأن اقرار العقلاء على أنفسهم حائز ، ولا دليل على وجوب التكرار هـ ، و احتجوا اليه في الزن والباط وسرعه ، وقد يكون الدليل الخاص وأيضاً ثبتت شهادة رجلين عديين ، ولا نقل شهادة النساء على الاطلاق

ولا نقل شهادة النصوص بعضهم عن بعض ، لأن الخصوصية من الكثر ، وشرود لشهادة العدائة وأيضاً لا نقل شهادة لمسوس بعضهم بعض عن النصوص وقطاع بطريق ، لمكان لعداوه فقد سن الإمام (ع) عن رقة كثر في طريق ، ففُطع عنهم بطريق ، وأحد النصوص ، وشهد بعض برقاء بعض " قد لا نقل شهادتهم ، لا بفرار النصوص ، أو شهادة من غيرهم عليهم

ونحن لا نشك في ان تقدير الشهادة هنا وبهذه الجايه بالذات ترجع الى نص الحاكم وتقديره ، حتى ولو لم يكن لتقدير أي أثر في غيرها من الجايات .

الحل :

بترك الحاكم الخبير في نوع العقوبة التي يوقعها مدعى الضرر ، فإن شاء قتل ، وإن شاء صلب ، وإن شاء قطع يده اليمنى مع راحته يسرى وإن شاء نفيه من بلده أو بلد آخر فإن تعذر ذلك أعتق أو حرره أو يبيع بحريته أو يرسوله ويسعون في الأرض فداً أو يبيعوه أو يصدوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يمسوا من الأرض المائدة ٣٣ .

ولفظ « أو » للتخيير وهذا الإمام مصادق (ع) ذلك من الإمام إن شاء قطع ، وإن شاء صلب ، وإن شاء يبيع ، وإن شاء قتل

والمراد بلفظ من خلاف في الآية الكريمة أن يحذف الحاكم في القطع بين يد المحرم ورجله ، فلا يقطعها من جانب واحد ، بل يقطع أيده اليمنى ، والرجل اليسرى ، كما هي عقوبة السارق أو أحد مرتبتي

وإنما يتخير الحاكم بين قتل المحارب الذي قطع الطريق ، وصلبه ، وفضله من خلاف ، ونفيه من البلاد إذا لم يكن قد قتل شخصاً طعناً لال . أما إذا فعل ذلك فيمنع فتنه عن كل حال ، حتى ولو عمداً ولي المقتول عنه . قيل للإمام أبي جعفر صادق (ع) أرأيت لو أراد أولياء المقتول أن يأخذوا أيده ، ويدعوه ، أهم ذلك ؟ قال لا . عليه القتل .

توبة قاطع الطريق :

إذا تاب قاطع الطريق من ندمه نفسه ، وقبل أن يُعص عليه سقط عنه الحد ، والحق العام الذي يسميه الفقهاء حق الله ، لقوله تعالى في الآية ٣٤ من سورة المائدة : « إلا الذين تابوا من قبل أن تُنذروا عليهم

وعسى ان الله عمو رحيم . وخرج في عهد (إمام أمير المؤمنين ع)
 حادثة بن زيد محارباً ، ثم تاب : فقبل الإمام توبته
 وندبه ان شئت من عفو سقط عنه الحق بعدم فقهه من الحق
 الخاصة نفس فلا تسقط . ويطلب ب . من سب مدلاً فعاداه ،
 وان قتل شخصاً فلاولائه ان يقتلوه به ان شاءوا .
 واد تاب بعد نقص عس . والخطر به فلا تحديه بتوبة شأ في
 سقوط الحد والعقوبة بدنية . و كك نسل من معصية الله عموه
 في الدار الآخرة .

قتل النفس :

من دخل دار غيره تنصص أو الصبور . ولا سبل صاحب الدار
 في دفعه والخلص منه ومن شره إلا ما سبل حد له قتله . ود منه
 هذه هلل قال الإمام صادق (ع) من دخل على مؤمن داه محارماً
 له عسده مباح في بيت الحال بركة من . وهو أي دمه في عس .
 وفي رواية ثابته ان دخل عاتث النفس من استطاع ان يسره وعبره
 وفي ثابته النفس محاربة لله ورسوله ، فما عليك
 من عسده عي . وفي انه من دخل دار غيره قتل أهله دمه ،
 ولا تح عسده أي على عسده شيء .. وفي خاصة : ان الله ليقتل
 العبد من دخل نفس على بيته فلا نفس من روت التي
 تحت على قتل النفس بصراحة ووضوح

وهي في رتب . طاعة وغير مقدرة بوقف دفع والخلص من
 النفس على قتله . ونكس نقضها قدوها بذلك . وحسب الله لا دليل
 على هذا القيد . لا وضع أنفسهم وانهم لو اتوا بذلك لم يقتلوا النفس ..
 انهم الله .

الزور والمحتال:

وتنزل عند ذكرت عقوقه السارق ، وقاصع الطريق ، وحكم صاحب
تدار مع النفس ، ولم تذكر عقوقه الذين يحتالون بالكذب ونسروا على
انترار لأموال وحناسها

عند ب لعد حده بعض الصحيح لا يح شهاده صاحب الخواهر
وعنده بال حد تقطع بده ، تماماً كالسارق عند مثل الإمام لصادق (ع)
عن رجل في الآخر أمني أنك فلا بكه وكند ، فصدقه ، أعصاه ،
ثم ب كنده ، فده الإمام ب أحد خطبه به به لم يرميه قطعت
بده قال السائل أأب ل عم انه حده على ذلك الخجابه ؟ قال
الإمام : يقطع ، لأنه سرق مال الرجل

وسرع من انه اف لعمه بصدقه هذه الرواية وصراحتها فاهم
اعرضوا عنها ، وقالوا لا يصل لزور المحتال ، بل يمرر بما يراه
الملك وم يصدرو اعراضهم عن الرواية بشيء مفعول وقد صارت
اعرضهم عن قبل نفس بوصفهم لخاص ، و وعهم ، احتياطهم ، ولا
شيء لذي أفسر به اعراضهم عن هذا النص الصريح الصحيح

الاطلاع على العورات:

من تطلع في س انسان من ثقب أو شئ رتب ونحوه فعلى صاحب
الب ب رحره أو لا ، وب حره ب بصره أو بربه خصاه ،
وما اشبه ، وإذا نصرر بذلك تنقص المحسن فلا شيء على صاحب
الب قال صاحب الخواهر والاجماع على ذلك ، لقول الإمام (ع)
هوذة المؤمن على المؤمن حرام ، ومن طلع على مؤمن في سره فده ،
صاحته للمؤمن في تلك الحدا وفي الحديث السوي الشريف من اطلع
عليك ، فحده بخصاه صفات عبه فلا حاح عليك ،

المرتد والماعل بالاموات والبهائم

المرتد :

المرتد من كان مسلماً عادلاً يائماً ، ثم رجع إلى دينه . والارتداد
أنفحش وأظنع أنواع للكفر على الأصناف .

قال تعالى : ومن يرتدد منكم عن دينه فعدت وعودته كغيره ، وذلك
حطت أعمالهم في الدين والآخرة وأولئك أصحاب الهم فيها خالدون
- البقرة ٢١٧ .

وقال : كلف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن
الرسول حق وحدهم ساء والله لا يهدي القوم الضالين . آل عمران ٨٦ .

وقد : يا أيها الذين آمنوا من يرتدد منكم عن دينه فعدت وعودته
الله يقوم بحكمهم ويحويه أدبه على المأثمس أجرة على الكافرين المائدة ٥٤ .

وقد : يا أيها الذين آمنوا من كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم
كفروا لم يكن الله يغيرهم ولا يهديهم ساء النساء ١٣٧ .

وجاء في الحديث عن الرسول الأعظم (ص) : ومن بدل دينه فاقتلوه .

وقال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : من رجع عن الإسلام ، وكفر

كما يرى عن محمد (ص) بعد سلامه فلا يؤنه به وقد وحب قتله ،
ومات منه امرأته وصبره ، ترث على وندته . ان غير ذلك من لأحداث
والروايات .

حقيقه الارتداد :

وتسأل أي شيء يحصل لارتداد ؟ وهل له صيغة خاصة أو فعل
خاص ؟

الجواب يحصل الارتداد بخروج الإسلام بعد الإيمان به ، وبكل فعل
أو قول يشعر بقصد التحقير والاهانة لمثبت في دين الإسلام بطريق
القطع والحرم عند جميع المسلمين عن اختلاف مذاهبهم أصلاً كان
هذا الشيء . كالإيمان بالله والرسول واليوم الآخر . أو فرعاً ، كوجوب
الصوم والصلاة ، والحج والزكاة .

قال الشيخ الأردبيلي^١ في شرح الإرشاد ، باب الحدود ، الفصل الثامن
في الارتداد :

« يتحقق الارتداد من مسم تابع يحصل اما بفعل دل عليه ، مثل
عبادة غير الله تعالى ، كعبادة الأصنام والحدود لها ، وعادة الشمس
والقمر ، وإلقاء المصحف غامداً علماً في القادورات ، وصره بالرجل ،
وتحريقه اهانة واعراضاً ، ونحو ذلك مما يدل على الاستهزاء بالشرع والشارع .
» واما بقول يدل على الخروج من الإسلام ، ولاهانة بالشرع والشارع ،

١ هو أحمد بن محمد الأردبيلي نسبة الى بلدة اردبيل . وسرته عند الإمامية منزلة الكبار
المستبينين ، وأمن الحائض للمعصين ، قلده عليه من ذوي الشأن والكتابة طمناً وتأنيباً صاحب
المعالم ، وصاحب المدارك ، ونحوهما ، توفي سنة ٩٣٤ .

والاستهزاء به ، سواء أكان عناداً : أو مخزية ، أو اعتداءً . مثل
 أن يقول : الله ليس موجود ، أو له شريك ، أو ليس شيء . أو
 يقول محمد نبي عن حق ، أو إسلام ليس حق . ونحو ذلك ، أو
 ينكر ما أُعطي من الله من ضرورة ، مثل نكاح ، وحب الصلاة والصوم
 والبركة ، وباعثه ما به من قصد هذه الشئ . وعدم اعتدائه
 حق ، وعدم الاعتداد به معاً كز أو قولاً ، معتقداً بالآلهة أو غير
 معتقد ، بل مجرد الحرب والمراح . وعدم الاعتداد . أي الإهتمام
 بشأن الإسلام في الحق لا رتداد ، ولا عيرة بعمل نصي وقوله ما لم يسلح ،
 ولا المحبون ما لم ينع ، ولا المنكره ما لم يرفع الأكرام ، ولا المنكران
 ما لم ينهيب المنكر .

أرأيت كيف تشدد الشعة في تعصم الإسلام وتكريم كل ما يجب
 إليه بسب قريب أو بعد حتى الآلهة والالهواء يرفع من فروعه
 فضلاً عن أصوله موجب للنفس وعدم سوية . ومع ذلك فإن عائل
 ليست لشعة على شيء من الإسلام . تماماً كما قيل للرؤوس الأعظم (ص)
 أنت مرسلنا فأمره الخالق الدرب ان يحثهم ، ويعود لدين كفرها
 أنت مرسلنا قل كفى بالله شهيداً سي وسكن ومن عله عم الكتاب
 آخر سورة برعد .

الفطري والملي :

قسم المعناه المرتد الى قسمين

١ كل مولود يكوّن من نطفة . وأبواه أو أحدهم مسلم حين
 يرول النطفة في رحم أمه فهو يحكم الإسلام ، فإن بلغ مسلماً ، أي
 اختار الإسلام حين تنوعه بأمور أو بالعمل ، ان كان كذلك انتقل من

اسلم حكماً الى اسلم حقيقة ، ومن بلغ كافراً ، ابي حذر بكم حين
نوعه انقل من اسلم حكماً الى الكفر حقيقة .

وسأل : اذا انعقد ، وأبواه أو أحدهما مسلم ، ثم ارتد الابن عن
الاسلام ، فهل يبقى الولد على حكم الاسلام ، ويتبعها في علم الاسلام ؟
الجواب : من بقي بحكم الاسلام ، قال صاحب الخواصر في باب
الميراث : ولا خلاف أحده ، وقال في باب الحدود : لا دليل
على تغيره بارتداد الأب ، بل هو انعقد باسلام أحد أبويه حكم باسلامه ،
ولد هو مات الأم مريده ، وهي حامل به تلقى في مقابر المسلمين ،
سؤال ثان : اذا انعقد ، وأبواه غير مسلمين ، ثم أسلم ، فهل
يتبعها في الاسلام ، أو يبقى على حكم غير اسلم ؟

وللعقلاء في هذا قولان الأول انه يبقى على حكم غير الاسلام
لأنه كان ككثير قبل اسلام أبويه ، أو أحدهما ، وهذه बात عني
ما كان عني ما كان استصحاباً للحال السابق ، وعن هذا صاحب الخواصر
حيث قال في باب الحدود : أو انعقد منها كافرين لم يكن أو
قطرياً أي بحكم الاسلام - ومن أسلم أبواه أو أحدهما بعد لا
من له حالاً سابقة بحكم الكفر ، فلم تكن قطريه على الاسلام ،
القول الثاني ان الولد ، وانما هدي ، مع أبيه الذين أسلم
بعد انعقده ، وعليه الشهيد الثاني في المسالك ، كما جاء في باب الميراث .
وأشهر اليه في فصل لأرث من هذا المخروقة فقرة ، الفهم تابعه

وتجمل نحن الى عدم انفراق بين من انعقد وأبواه أو أحدهما مسلم ،
وبين من انعقد وأبواه غير مسلمين ، ثم أسلم كلاهما ، وأحدهما ، وأنه
في حكم المسلم ، وهو صعب ، من حيث الطهارة والروايج والأرث والدهن
في مقابر المسلمين ، وأنه قد بلغ ، واختار الكفر دعي ان الاسلام ،
كان أسلم فذاك ، وان اختار الكفر استتيب ، هل تاب أو لم منه ، والا

صرفت عقبة ودينا حده في كتابه لا خصمه ، بقية عن الإمام (رح)
اد اسم الأب حده بولد ان لاسلام من ذلك من وبه دعي ان
الاسلام ، فان امتنع قتل .

فمن لم يدع اسم الأب حده بولد ان لاسلام يشمل سلام
الأب قبل انعقاد الولد ، وحينه ، وبعد

ورأى ان من من فطرة الذي حده عنه على كل حال . ولا
يفسده في عدمه . بل هو الرجل الذي بعد ، وابواه أو
أحدهما سم . وجب بلوغه واد كه أحد لاسلام يقول أو يفعل .
وأصبح مسلماً حقيقة لا حكماً . وبعد مد كنه . تد عن الاسلام
أما د حد الكفر من بلوغه واد كه وبه لا يفسد على كل حال .
بل يستتب أولاً . ثم كسب الذي يسكنه عنه في الرعم الثاني ، واد
لم ينطبق عليه اسم المولى حقيقة فانه في حكمه

٢ المرتد المولى . وهو الذي كان كاهناً حقيقة عند بلوغه . ثم
أسلم . ثم ارتد . وجع عن الاسلام . . اذا بلغ كاهراً فانه يستتب
ويدعى ان الاسلام . . . أحب ذلك . وان أصر على الكفر هل ان
كان رجلاً

ولا ينقض الارتداد كلاً منه لا مع الفعل ونسوخ والاحتياط .
قال صاحب الجواهر : لا عرة ما تنادى الصبي ، حتى ولو كان مراهماً ،
لحديث : رفع القلم ... وغيره ، ولكنه يؤدب بما يرتدع به .. وأيضاً لا عرة
بردة المجنون حال جنونه مطلقاً ، أو دوارياً ، ولا بردة المكره الذي
رفع التكليف عنه . قال تعالى : لا من أكره وقلبه مطمئن
بالإيمان - النحل ١٠٦

قال الرزقي في تفسيره كبير : وفيه أن أسماً من أهل مكة فُتوا
فارتدوا عن الاسلام بعد رجوعهم منه . وكان عيسى كره فأحرى كره

الكفر على لسانه مع أنه كان نفسه مصرّاً على لأجل عمره وأبوه دس
وسمة وصهت وبلا. وحاجت وسلم. فهذا عدو الله مع عذاب
فاما صفة قتل: وضعت بين يديه ووجهه في وجهه خرمه. ودين
لها: انك اسلمت من أجل. وحسنه. ومن دس. وهم أول
قتل في الاسلام. وقد عدهم من ربه. وبكرها.
فمن يا رسول الله. عما نتم. هذا. من. من.
إيماناً من قرنه الى قدمه. واحتفظ الإيمان بحجته. دمه. فأبى من
رسول الله (ص) وهو يبيكي. فجعل رسول الله مسح عليه. وبفوق
مالك؟ ان عادوا لك فعد لهم بما قلت.

احكام الميراث عن فطرة:

اذا مات ارجل الميراث عن فطرته فثبت بونه في الواقع. ولم تنقل
في القدر. ومعنى قولها في الواقع ان الله سبحانه يحفظ الميراث عنه
عداً يوم القيامة. لكنه مكلف في حال ايراده بالاسلام. للوغة وكال
عقده فلم يبقل وكان معافاً على كل حال كان مكلفاً على لا يطيق.
وهو محن وباطل في مذهب لامة. قال صاحب مسالك: انما فيها
بنيه وبين الله فضول توثقه هو بوجه حرم من مكلف ما لا يصدق.
ومعنى عدم قول بونه في القدر انه يعمل على كل حال. حتى
ولو اسلم. وتبين من روجه في الحال. ويعتد منه عدة اربعة اربعة
أشهر وعشرة أيام من حال ايراده. وتقسيم أمواله بين ورثته. قال
صاحب الجوهر: لا يخاف على ذلك للصوم. ومن هذه النصوص
قول الامام الصادق (ع) كل مسلم بين مسلمين رند عن الاسلام.
وحدد بمبدأ بونه وكذته. فان دمه مباح لكل من سمع ذلك منه.
وامرأته دمه من يوم ايراده. فلا تقره. ويقسم ماله بين ورثته.

وتعتقد امرأته عدة التوهم عنها زوجها ، وعلى الإمام ، يملكه ، ولا يسيبه
 وفي رواية ثانية إذا ارتد لمسلم يُقتل ولا يستتاب ، وإذا أسلم النصراني ،
 ثم ارتد عن الإسلام يستتاب ، فإن رجع والا قتل

احكام المرتد عن ملة :

إذا تاب المرتد عن ملة تُقتل نوبته ولا يقتل ، وإن أصر على الارتداد
 قتل . فقد سئل الإمام (ع) عن مسلم نصر " قال يُقتل ولا يستتاب
 قال السائل نصراني أسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ؟ قال الإمام
 يستتاب ، فإن رجع ، والا قتل .

وتعتقد زوجته في لحاح عدة الطلاق ، وإن تاب قبل قضاء المدة
 فهو أمثلت . وإن تاب بعد ما تاب منه ، وانقضت العدة بهي .
 ولا تقسم أمواله على ورثته إلا بعد قتله أو موته ، ولكنه يُبيع من
 من انتصرف بها ، وإن عاد إلى الإسلام رُفع عنه المنع . قال صاحب
 الجواهر : ولا خلاف أحسنه بيننا في أن يحجر الحاكم على أمواله أي
 يعمه من التصرف فيها ، حتى الذي يتحدد بعد الارتداد بالاحتياط أو
 الانهيار أو للتجارة ، أو غير ذلك .

المرأة المرتدة :

أجمعوا قولاً واحداً على أن المرأة إذا ارتدت لا تقتل بحال ، سواء
 أكان ارتدادها عن فطرة ، أو عن ملة .

وإذا تابت تُغسل توبتها ، ويُحلى سبيلها ، وإذا بقيت مصرة على
 الارتداد تحدد في السجن مع الأشغال الشاقة ، ويُصيق عليها في المأكل
 والمشرب والملبس ، وتصرب أوقات الصلاة . قال صاحب الجواهر

• إجماعاً ونصاً ، ومنه قول الإمام الصادق (ع) "مُرِدُّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا تُقْتَلُ ، وَتُسْتَحْدَمُ حِدْمُهُ شَدِيدَةً ، وَتَنْعَى الطَّعْمُ وَالشَّرَابُ إِلَّا مَا تُنْبِتُ نَفْسُهَا ، وَتَقْلِبُ خَشَنَ الثِّيَابِ ، وَتَضْرِبُ عَلَى الصَّلَاةِ ."

المعامل بالأموات :

من وطأ زوجته بعد موتها فقد فعل محرماً ، وبكفه لا يجد حد شرعي ، لمكان الروحة . وإن يعمر بما يراه الحاكم قال صاحب الجواهر :
 • ثم أحد خلافاً فيه ويسقط عنه الحد للعلاقة الروحية ، وإن عرر لانتهاك الحرمة ، أو بكونه محرماً إجماعاً ، وإن لم يكن . نفعه وعرفاً ،
 • بحكمه شرعاً .

ومن وطأ ميتة أجنبية ، فإن كان محصياً رُحِمَ ، وإن كان غير محصٍ حُلِدَ مئة جلد ، تماماً كما لو بي بامرأة حية . بل هنا أمحش ودفع ، فيعمره الحاكم بما يراه بالإضافة إلى الحد قال صاحب الجواهر :
 • الإجماع والنص على ذلك فقد مثل الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل بش امرأة مسلمة ثيابها وبكعها " قال إن حرمة الميت كحرمة الحي ، حده أن تُعْطَقَ يده ، لثبته وحسنه الثياب ، وبما عليه حد الزنا ، إن أحصى رُحِمَ ، وإن لم يكن قد أحصى حُلِدَ مئة وعبره من النصوص ، بل العناية بها أمحش ، فتعلق له العقوبة بزيادة على الحد بما يراه الإمام .

ومن لاط ميت محكمه حكم من لاط بالحي مع باده التعرير وبشت الزنا واللواط بالميت كما بشت به الزنا واللواط بالحي . انظر فصل الحدود والتعزيرات ، وفصل اللواط والسحاف والقيادة ، من هذا الجزء .

الماعل بالهائم :

من وضأ لحمه عرره حرماً كما يرى ، الإمام الصادق (ع) يس
عنه حد ، ولكن بصرف تعبير ، وفي رواية ثانية لا رحم عليه ،
ولا حد ، ولكن يعاقب عقوبة وجعة

ثم ان كانت الهيمة الموصوفة مما مأكّل لحمه كسفر والعنم حرم لحمها
ولبها وسلها ، ووجب ان يسح ، ثم حرق ، ويعرم لوطى فمقتها
للإلث ، ان لم يكن واطنّها صاحبها .

ولا نكح مما لا يؤكل عادة كالخيل والحمار وحب احراجها ان بلد
آخر ، وتناع بأي نكح ، ويعطى للوطى ، ويعرم هو بدوره لفيمة
سوقية للكفا ، فقد روى الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن الرجل
يأثمى الهيمة ، قال 'يحد دور احد ، ويعرم قبة الهيمة لصاحبها ،
لأنه أفدها عليه ، وتذبح وتخرق ان كانت مما يؤكل لحمه ، وان كانت
مما يركب ظهره أعرم قبيعتها ، وحد دور احد ، وأخرجت من المدينة
التي فعل بها الى بلد آخر .

ويشت هذا العمل الشيعى بقرار لدفع العمل المحتر ، وشهادة رجلين
عدلين ، ولا تقبل النساء متفرحات ولا منصبات .

القصاص

نبت من مصاعيف اعصوب الأربعة السابقة ، اجرائهم انبي لها عقوبات مقدرة في الكتاب واسة تسمى حداً ، وان الكائن التي لا تعدير بعقوبتها في لسان الشارع ، وتترك تقديرها ونظر الحاكم تسمى بمرراً ، وان الحدود المخصوص عليها هي الزنا والوط ، والسكر ، والسرقة ، وقطع الطريق ، والارتداد ، وبالنزير ، وشتم امر الر والوط ، ووطه الشهائم ، وما اية من الكائن يدخل في لمررات

القصاص :

وربكم الآ عن القصاص ، ويراد به ان يستوفي الانسان عمر اعتدى عليه تمثل ما اعتدى من قطع أو حرج ، اما الصرب فلا قصاص فيه ، وتأتي الإشارة الى ذلك في الفصل الثاني ، الاعضاء والحروج ، فمره الصرب دون ردة ، ويسمى أيضاً بالنفود ، تقول اقد القاتل بالقتيل ، أي قتله ، وقد نص الشارع عليه في الكتاب والاسة عموماً وخصوصاً ، ولم يترك أمر تقديره الى نظر الحاكم أو غيره .

من تعذر دأبه يدين أموا كتب عليكم القصاص في القتل الحر
بآخر وأبعد دله والآخر بالأثر من عني له من أحبه شيء فساد
معروف وداء به حصار آخره ١٧٨

وهو وإنكم في القصاص حقا يا أوي ذلك - سورة ١٧٨ .
وقد وكنا عنهم فيها ان نفس دلفس ونحن نبعي والآف
بالأف والأذن بالأذن وابن بالنس والجروح قصاص من تعلق به فهو
كسره له - المائدة ٢٥ .

وقال ولا تقتلوا أنفسكم أي حرم الله لا يخلق ومن قتل مظلوماً
قد حصا بوجه مظلوماً لا يسرد في القتل انه كان مظلوماً لأمراء ٣٣
وقد وحراء ستة ستة منها من عها وتصلح فأجره على الله
- الثوري ٤٠

وقال من اعتمر عليكم وعدوا عليه مثل ما عندكم عدكم
آخره ١٩٥

وهو ما لأفقه (ص) و حبيب ربه ومصر على من
امرئ منه منه والجريمة الموجبة للقصاص عن نوعي قتل
نفس وما دون القتل كقتل عضو من الأعضاء أو الجرح أو ضرب
وهو من مقتضا

قتل العمد

مع ما على من أحد ثلاث عمد ، وحطاً ، وشبه عمد ، والمقصود
في باب مقتضى هو قتل العمد ، لأنه موجب له ، أما قتل العمد
وشبه عمد فهم يوجب منه دون القصاص ، ويستعرض ثم مفصلاً
في باب مقتضى ، شبه له ، كما فعل غيرنا من عقهاء المؤرخين .

وقد اتفقوا شهادة صاحب المسالك والجواهر على ان قتل العمد تحقق
من تحقق لحد إذا قصد العمل من فعل يستدعي القتل في العادة ،
كضرب بأرض فاقة ، أو الإلقاء من شاهق ، أو في نهر ، أو الحرق ،
أو حرقه ، أو اطعمته سم ، وما إلى ذلك مما يحصل منه ، إرهاب
الروح عادة

وأما بعد على من ضرب غيره ضرباً مبرحاً ، حتى قتل فهو
عامة ، وإن لم يقصد القتل بالذات ، لأن قصد الفعل القاتل قصد للقتل .
قال صاحب الجواهر : قصد ذلك النصوص المتوفرة المستفيضة منها
(إمام الحرمين (ع) من عن رجل ضرب رجلاً يمضاً ، فلم يرفع
يداً عنه حتى مات ، أي دفع لأولياء المموت ٢ - أي يعطوه مضافاً -
في جميع الأحوال عليه . ثم قال صاحب الجواهر فيكمي
قصد ما عداه ، ليس العمل عادة ، وإن دعى الفعل الجهل لم تسمع
بغيره ، بل يجب عليه كونه عمداً ، في هو ، صحيح ،

أما من ضرب غيره ضرباً لا يحصل به القتل عادة ، كالضرب بحجر
أو عصا ، أو غيره ، فليس حجب ذلك ، فعمل بهذا عمداً موجباً
للقصد

ذهب المشهور شهادة صاحب الجواهر إلى ان هذا العمل إذا افتقر
إلى الدانة بقصد غتل فهو عمده ، وإلا فلا عمد . قال الإمام الصادق (ع)
ما أعتق ، وما ساء ففصب غيره ، ما كل شيء ففصب الله فأصته
فهو عمد ، أي ، ما شاءه كل من عمد شيئاً فأصته حدسه ، أو
سخر أو عصا ، أو غيره ، هذا كله عمد

وإذا قصد قتل العمد ، أو قصد العمل بعمل ، أو قصد
العمل الذي حصل منه في العادة ، وإن لم يقصد القتل ، كما قال صاحب
الجواهر ، ما إذا فعل فعلاً لا يوجب العمل عادة ، ولم يكن لقتل

من قصده ، ومع ذلك حصل العمل فلا يكون عمداً موحداً للتقصص ،
وعليه تكون عناصر من عدد ثلاثة ، تس ، و عمل ، والقصص سواء
تعمد القصد في عمل مباشرة ، أو في عمل غير مباشر

المباشرة والتسبب :

يبنى في خصوص لفظ مباشرة ، ولا لفظ تسبب ، وإنما الذي
فيها لفظ عمد وحظاً في صاحب جوهر ، ليس في شيء من الأدلة
أحد موضوعاً للحكم بلفظ مباشرة والتسبب ، وقد اوضحوا قتل القصد
في جوهر ، وهذا في عناصر على صياغة ،

ونعم قد أتى صديق من العامة في نشر العرف خارج القصاص ،
من أن كل عمل مباشرة ، أو تسبب ، ومعنى لمباشرة أن يترتب
العمل على فعل من مباشرة ، وهو عمه واسطة شيء آخر ، كادبج
وغيره ، فهو ليس بالتسبب بل هو يتولد منه شيء آخر
منه بغير عمد ، كمن جلس في دابة ، وبيع عنه الطعام وشراب ،
حتى إذا جاز وعقد ، فإن موت قد سبب مباشرة في الخوارج وبعث ،
وهو ليس بالتسبب بل هو يتولد من فعله هو ليس بالتسبب ، وإنما

من أمثله تسبب :

د ، من جازع ، جوهر ، ثم في القصد ، تسبب
منه ، د حبه ، لا يسبب في حبه ، ثم أظنه ،
من جازع صلافة ، وبسبب موت سبب في نهاية أي حبه ، إذا

كان كذلك يُنظر إلى كان قد قصد من حبه اغتال فهو عمد ، وان لم يكن القتل من قصد فليس بعمد ، نعماً كي يو صرته أو وكره بعضا فإت عن ما وصل في مقرة ، قتل العمد ، أحل ، لو كان صعباً لمحرص ، أو صغر ، بموت مثله فهو عمد ، حتى ولو لم يقصد القتل ، كما قال صاحب الجواهر

وإذا شهد ، إذا رماه في انه أو في النار كان لا يستطيع الخروج فهو عمد موجب للفصاص ، وان عمداً انه قد كان بمكر المني ان يخرج ، ومع ذلك تعدد النقاه ، ويقصد عدم الخروج ، حتى مات فلا قصص ولا دية عن من أعماء ، لأن المني هو الذي أعمد على منه من صاحب الجواهر ، ليس صعباً للفصاص ، مع حرص قد نه على التحليص ،

وإذا شهد ، إذا قدم طعاماً مسموماً لغيره فأكله ومات يُنظر من كان الآكل عمداً اسم سلا فود ولا دية على من قدم الطعام من صاحب الجواهر ، ولا خلاف ولا إشكال ، لأنه هو قاتل نفسه بمباشرة عمداً بغير لا بعدم ، أحل ، إذا كان الآكل طفلاً صغيراً غير مميز لم يمت بقصاص ، أما إذا كان الآكل غير عام باسم فهو من أظهر الأفراد لقتل العمد بالتسبيب ، لكان التحرير ،

وإذا شهد ، إذا حرقه ثم عصبه كلب ونحوه مات بسب الجرح وبعض دعماً بحيث يكون كل منها جزء من السب للموت ، وهو معاً سب كامل له ، إذا كان كذاً فولي القتل بالجرح من أن يأخذ نصف لدية من الجرح ، وبين ، إذا عني شريطة أن يدفع نصف دية لو أنه ، لأن الجرح جزء السب ، وليس صعباً كاملاً

وإذا شهد ، إذا حرص على كذا فقتله ، فإن كان من عبادة الكذب قتل الإنسان فقتل المحرص ، حتى ولو لم يقصد قتل مباشرة ،

لأنه قد قصد العمل القاتل ، وإن لم يكن ذلك من عادة لكل من كان
المعرض قاصداً القتل قتل ، والا فعليه الدية .

و « سها » إذا حصر حجرة فحماه آخر ، ودفع ثالثاً فيها فمات كان
الدافع هو القاتل دون الخامر . قال صاحب الخواهر « بلا خلاف ،
لأن الدافع هو المباشر للقتل ، أما الخامر فمستبعد »

وإذا ألقاه من شاهق فصره آخر بالسيوف ، أو أطلق عليه الرصاص
فمات قبل أن يصل إلى الأرض كان الصدم ، أو مطلق الرصاص هو
القاتل دون الملقى .

وإذا أمسك به شخص ، وقتله آخر فقتل المباشر للقتل . وسجن
الممسك مؤبداً ، وإذا وقف ثالث عيماً للممسك والقاتل ، وحارساً لها
سُحلت عيها ، لأن عيها أمير المؤمنين (ع) قصي في رجل أمسك ، وآخر
قتل ، وثالث كان عيهاً اب يسجن المسك . حتى يموت ، وإن يقتل
القاتل ، وإن تُسحل عيها الثالث . قال صاحب الخواهر « تُعفا عنه
بالشوك ، أو تُكحلان بمسحار محمي بالنار » .

الأكراه على القتل أو القطع :

إذا قتل نظام القادر لمن هو دونه مقدرة . فإن له « قتل يداً » ،
وإلا فتدات . وتأكد المفعول له أنه معنوي لا محله إذا لم يفعل ، فإذا
يصنع ؟

قال صاحب الخواهر لا يجوز عبداً أحراراً وصباً أن يمتد المفعول
به إرادته لعظم . إذ لا يجوز أن يدفع صرر القتل عن نفسه بإدخاله على
العر . وقد ثبت عن أهل البيت (ع) . « إنما جعلت التوبة ليحفظ بها

الدماء . فإذا سح الدم فلا تقيّة . وعلى هذا ، فإذا امتنع المقول له عن القتل . ونهّد الصائم إرادته وقتل المقول له قُتِل الصائم ، وإن نهّد المقول له إرادة الصائم وقتل ريداً فُتِل به قصاصاً ، لأنه المباشر للقتل ، ولا أثر لها للإكراه . أم الصائم المكره فلا قتل ولا دية ولا كفارة عليه ، بل يحبس مؤبداً ، فقد مثل الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل أمر رجلاً بقتل آخر ؟ فقال بقتل الذي قتله . وبحسب الأمر في السجن ، حتى يموت .

هذا ، إذا كان المقول له عاملاً بغيره . أما إذا كان صغيراً أو محبواً فإن قصاصاً عن الأمر المكره . قال صاحب الجواهر : لا خلاف ولا إشكال . لأن الصغير والمحبوب بالنسبة إلى المكره تماماً كالآلة الصماء .

وإذا قال : قسني والا قتلتك فلا يجوز له أن يبشر قتله . ولكنه إذا فعل فلا شيء عليه سوى الأثم ، ويسقط عنه القصاص والدية ، لأنه هو الذي أسقط حرمه نفسه

وإذا قال له : اقطع يد فلان والا قتلتك حار له أن يقطعها دفعاً لانقلاب نفسه عما ليس انطلافاً بنفس غيره ، ويكون قصاصاً عن الأمر الظالم ، لا على المباشر ، لأن لسانها أقوى من المباشر ، كما قال صاحب الجواهر

وعلى الاحتمال أن انتهاء يقولون أن الإكراه على قتل حسن لا يحسن مقتل حائراً بحسب ، ولا يرفع الخطأ التكملي ، ولا الخطأ الوصفي . أما الإكراه على غير القتل فإنه يسقط الخطأين . حتى ولو كان الإكراه على قطع عضو من الأعضاء ارتكاباً لأهلون شرين . ودفعاً لأشد الخطرين

إذا قتل أكثر من واحد :

قد تكون الجريمة عتداء على النفس . وقد تكون عتداء على ما دونهما ، فإذا اشترك أكثر من واحد في فعل سبب احترام عوقب كل واحد عقوبة فصل . ويعتبر شرك الجميع في القصد في النفس . وإن يستند القتل إلى فعل الكل ، بحيث يكون لفعل كل واحد أثر في القتل ، أما إذا استند عمل واحد فقط كما لو سببه شخص ، وجاء لأخيه فحضر أسبه فإن الفعل يسبب في هذا الأخير ، ويكون وحده المسؤول عن القتل . أجل ، لا يعبر التساوي والاتحاد في الفعل كما ولا كميّاً ، فهو صيرته واحد سوطاً واحداً ، والآخرة منه صوت ، واستند الموت إلى جميع الصدمات فيها شارك في القتل وكذا إذا صيرته واحد بحجر والآخرة بالقتل ، واستند الموت إليها قال صاحب الخواهر : لا يعتبر التساوي في عدد الخدمة بل لو حرقه واحد حرقاً ، والآخرة منه حرق ، أو صيرته سوط كذلك ، ثم يرى الجميع أي أثر لجميع في القتل - فالخدمة قصداً عليها بأسوية .

واتفقوا بشهادة صاحب مسالك والخواهر على أنه لو اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به جميعاً ، قال صاحب المسالك : واحصوا بالنسب وبأن القصاص شرع لحص الدم ، فلم يحك بدل عند الاشتراك لا يتخذ قربة إلى سفكها .

ثم لا معنى له القول مع الفعلة على الدية ورعت عليهم سبعة عددهم فإن كان القتل إلى فعل كل سبب النصف ، وإن لم يتفقا على الدية ، واختار قتلها من قصده أن يدفع لورثة كل واحد نصف الدية ، وإن احتار قتل أحدهم دون الآخر فقد استوفى حقه ، ولكن على من شارك أن يدفع لورثة المقتول نصف الدية قال الإمام الصادق (ع) في رجل قتل رجلاً إذا أراد أوباء القتل قتلها أدوا دية كاملة ،

واعتقدهما ، وتكون لمدة ١٠ أشهر القويين ، فإن أرادوا قتل أحدهما
مقتلوه أدى المبرور - أي - لم يفعل - ضعف الدية إلى أهل
المقتول .

وهو شرط في قطع عضو كيد ورجل وعضو وحكم في ذلك
كحكم الأشراك في مثل ذلك . قال صاحب الشرائع والجواهر : يقتصر
من إخراجها في الإماء - أي الأعضاء - كما يقتصر في النفس بلا
خلاف ولا اشكال ، فلو اجتمع جماعة على قطع يده ، أو قطع عينه
فله التمسك منهم جميعاً ، وما يعقل لكل واحد منهم عن حبيبته
على نحو ما تمتعه في نفسه . قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) في
رجل اجتماع على قطع رجل : أحب أن يقتلهم أدي الأجر
دنة بدقتهم . ثم يعصم . وإن أحب أحدكم دمه بدون قطع
يد أحده ، فإن لم ينفع على شيء فليدفع دمه . قال
نصف دنة . وبأنى كلام عن دمه

إذا قتل أكثر من واحد :

إذا قتل واحد اثنين أو أكثر عذوبة ثلث بكل واحد من أو
المبرلين حق المصاص على نفل وراحتوا ويصوي على هذه
وخلوه فقد استوفوا حقهم منه ولا شيء له عنه في ماله إذا لا
يجي الحادي أكثر من نفسه من صاحب واحد هر لا خلاف من
لا اشكال ، إذ ليس لهم عليه الا نفسه .

وإذا عفا أحد الأولياء محمداً أو موعظاً فبني م عفا - شخص
لأن موقوف حق الله لا يسدعي موقوف حسن الآخر ، وإن فرق في
ذلك بين أن يكون العافي قتل الجميع على التعاقب أو أحد بعد الآخر

أو دفعة واحدة ، كما لو ألقى عليهم قسرة ، أو هدم عليهم بيتاً ، وما أشبه .

وقد قتل القاتل أحد الأوبياء من غير استئذان من الآخرين ، فقد استوى حقه مه ، ولا شيء عليه ، ولا تحريم الدية من مان الحائي ، ان كان له مان ، لقول الإمام (ع) لا يطل دم امرئ مسلم .
وتسأل : اذا مات القتلى عمداً هل الاقتصاص مه ، فهل تؤخذ الدية من ماله ؟

الجواب ان الأصل عدم وجوب الدية في مال القاتل ، لأن الواجب في قتل العمد هو القصاص ، وان الدية لا تجب الا صلحاً ، ولا موضوع للقصاص بعد موت القاتل ، ولا صلح على الدية ، كي تجب ، ولكن يجب الحروح عن هذا الأصل لمكان النص الدال على وجوب الدية في ماله ان كان له ، والا أحدث الدية من ارحامه الأقرب فالأقرب .
قال صاحب المسالك :

« ذهب أكثر الفقهاء الى ذلك ، لقوله تعالى : « وقد جعلنا لوليهِ سلطاناً » وقول الإمام (ع) لا يطل دم امرئ مسلم . وسئل الإمام الصادق (ع) عن رجل قتل آخر عمداً ، ثم هرب ، ولم يقدر عليه ، حتى مات ؟ قال : ان كان له مال أحدث مه الدية ، والا أحدث من الأقرب فالأقرب »

ولا أدري ما هو الوجه لتحريم الاقرباء الدية ، اذا قتل قريبهم عمداً ، وهرب ، ولذا قال صاحب المسالك : وقد احتار الفقهاء المتأخرون سقوط الدية اذا لم يكن للقاتل مال .

الشروط :

إذا تحقق قتل العمد بالباشرة أو التسيب جاز لولي المقتول ان يقتل

من القاتل مع توافر الشروط التالية :

١ - ان يتساوى القاتل والمقتول بالحربة والرقيعة ، ولا موضوع لهذا الشرط بعد أصبح الرق اليوم في جبر كان ، وصار الناس جميعهم أحراراً .

٢ - مساواة بين القاتل والمقتول في الدين ، فيقتل المسلم بالمسلم ، وغير المسلم بعير المسلم ، وان احتما في الدين والملة كاليهود والنصارى ولا يقتل المسلم بعير المسلم ، أما غير المسلم فيقتل بالمسلم ، وحاء عن أهل البيت (ع) روايات كثيرة تدل على ان المسلم يقتل بعير المسلم . وقال الشيخ الأردبيلي في شرح الارشاد باب القصاص ، الشرط الرابع ، قال : « أكثر هذه الروايات وأصحها يدل على القصاص » . « نكس القاتل بها غير صاهر »

٣ - ان لا يكون القاتل أباً للمقتول ، إجماعاً وبصاً ، ومنه قول الإمام الصادق (ع) لا يقد الرجل بولده إذا قتله ، ويقتل الولد إذا قتل والده .

وتقتل الأم بولدها . قال صاحب المحاهر : « لا خلاف إلا من الاسكافي » . وبالأولى ان يقتل الولد بامه .

٤ - ان يكون القاتل كاملاً بالغاً وبالوع ، فلا قصاص على المجنون ، ولا على الصبي ، حتى ولو كان مميزاً ، وتؤخذ دية المقتول من العاقلة ، سواء أكان المقتول عاقلاً بالغاً ، أو غير عاقل ولا بالغ ، ويأتي الكلام عن العاقلة في باب الديات ان شاء الله . قال الإمام الصادق (ع) : « عند الصبي وخطأه واحد » . وفي رواية ثانية . ان علياً أمير المؤمنين (ع) مثل عن مجنون قتل رجلاً عمداً ، فجعل الدية على قومه ، وجعل عمده وخطأه سواء .

وإذا كان القاتل عدياً من المجرمين ، ثم سلبه الخمر ،
عنه المصاص ، فإن صاحب الخمر ، لا يملك أحدهما ،
وذهب المشهور بشهادة صاحب الجواهر إلى أن القاتل يملك قتل
الصغير قتل .

وأما ما عتوا بشهادة صاحب الجواهر ، أنه إذا قتل المحبوس
لا يقبل له قتل من لأم أم جعفر الصادق (ع) ، على حال قتل
رجلاً محبوساً ، فإن كان المحبوس أرادته دفعه عن نفسه فقتله
فلا شيء عليه من قود ولا دية ، ونعني والله الدية من رب
المسلمين ، وإن قتل من غير أن يكون المحبوس أرادته دفعه الدية في
ماله ، يدفعها إن لم يكن المحبوس وسعير الله ، ويتوب إليه
احتسب في سكر . فإن قتل من قتل لا شيء عليه ، كونه
العفو شهرة من حيث لا يشعرون ، لأنه سكر محض مع
بالتحريم ، فيحكم عليه بحكم الصاحي

وهذا مجرد استحسان ، والصواب أن السكران يحكم للمجنون والثام
مردود ، وهو محرم ، هو مدون على سكر وترك الحرام
وكأن عده عن ترك شيء ، ويرتب جميع أحكام الصاحي عليه
شيء آخر

هـ . يكون المصروع ساجداً لله ، فمن قتل الزاني المحصن ، واللاوطي
والمرتد عن الإسلام فلا دية عليه ، لأن هؤلاء يجب قتلهم شرعاً
بما (إمام أع) من قتله أحد فلا دية له

وإذا من قتل شخصاً دوماً عن النفس ، أو فسخ عصباً أو خرج
غيره أسيراً ، حتى ينقص من غير أن يقتل في ذات المقطوع والمجروح
سبب فسخ أو يخرج منه لا شيء من القاتل يدفع عن نفسه ، ولا
على القاطع والجراح قصاصاً .

و ر ا ر و ن : محمد آخ و د مده قنبا و بی المیر
واکس حاد - بی حسه ۲ هو - ۳

المراة والرجل :

وإذا قتل رجل امرأة كان ولي المقتول بالخيار بين أن يأخذ
نصف الدية أو يرضى هي ، كما يأتي ، ومن أن يأخذ
القتل بلا عزم أهلها شيئاً . وإذا قتل الرجل امرأة كان وليها بالخيار
بين أن يأخذ الدية ، أو رضي الرجل ، وبين أن يقتله على أن يدفع
لورثته نصف الدية ٥٠٠ دينار ، أجزأاً ونصاً . ومنه قول الإمام
الصادق (ع) إذا قتل الرجل المرأة تعمداً ، وأرد أهل المرأة أن
يقتلوه فذلك هم ، إذا أدوا ، وإن أهله نصف الدية ، وإن غلبت الدية عليهم
نصف دية الرجل . وإن قتل المرأة الرجل فملك به ، وليس هم إلا
نفسها .

ولذا اشتركت امرأتان في قتل رجل قتلناه . ولا شيء لورثتهما ،
فقد سئل الإمام أبو حمزة الصادق عن ذلك ؟ فقال : نعم . ما
يختلف فيه أحد .

الامات :

يثبت القتل بالطرق التالية :

١ - ذهب أكثر الفقهاء بشهادة صاحب المسالك والخواهر إلى ثبوت القتل بالاقرار مرة واحدة من العاقل البالغ المختار . قال صاحب المسالك :
و لعموم اقرار العقلاء على أنفسهم بجائر ، وحله عن الربا والسرقة ،
وغيرهما مما يعتبر فيه التعدد قياس مع وجود العاقل ، لأنه حق آدمي ،
فيكفي فيه المرة كسائر الحقوق .

وإذا أقر اسان على انه هو القاتل عمداً وحده دون سواء ، فجاء
آخر ، وقال بل ان القاتل عمداً وحدي دون سواي ، وبقي كل
منها مصراً على قوله ، إذا كان كذلك نجبر الولي ببين ان يقتص من
أبيها شاء ، لأن كلاماً من الامرارين نافذ في حق المقر ، ولا يمكن
الجمع بينهما بنجبر الولي بين الأخذ بأبيها شاء

وكذا الحكم إذا قال أحدهما أنا قتله عمداً ، وقال الآخر . أنا قتله
خطأ . فقد سئل الإمام الصادق (ع) من رجل وجد مقتولاً ، فجاء به
رجلان إلى وبه ، فقل أحدهما أنا قتله عمداً ، وقال الآخر : أنا
قتلته خطأ ؟ فقال الإمام ان هو أحد يقول صاحب العمد فليس له
على صاحب الخطأ سبيل . وان أخذ بصاحب الخطأ فليس له على صاحب
العمد سبيل .

هذا ، إذا بقي كل منها مصراً على اقراره ، وانه هو القاتل عمداً
دون سواء ، أما إذا رجح الأول عن اقراره بعد ان أقر الثاني بغير
عها معاً القتل والدية ، ويُعطى ورثة المقتول الدية من بيت المال .
قال صاحب الخواهر : هذا هو المشهور ، لما روي عن الإمام

الصادق (ع) انه قد حيي برجل إلى أمير المؤمنين علي (ع) بيده سكين ملطخ بالدم . ورجل مدبوح ، هال له أمير المؤمنين ما تقول ؟ قال : أنا قتله . قال الإمام اذهبوا به فأقيدوه ، فلبسوا قتله جاء رجل مسرعاً ، وقال : أنا قتله . فقد الإمام للأور ما حملك على اقرارك على نفسك ؟ قال : دعيت تحت الحرسه شه . فأحسني البول ، فدخلت الحرة ، فوجدت الرجل يتشخط بدمه ، فسمعت منجهاً ، فدخل هؤلاء فأحبوني ، وما كنت أستطيع ان أقول ، وقد شاهدوني على هذه الحال . فحلى الإمام عن الرجلين ، وأخرج دية المدبوح من بيت المال .

٢ - بشت ما يجب القصاص به نصاً وحرماً شهادة رجلين عدلين ، ولا تُقبل الباء منفردات ولا منفيات ، لقول الإمام الرضا (ع) لا يجوز شهادتهما في الطلاق ولا في الدم .

ولا بشت القصاص بشاهد وبميين . قال صاحب الخواهر وهذا هو المشهور ، بل في كتاب الرياض الاتفاق عليه .

اما ما يجب به الدية فقط دون القصاص كما يقتل وقطع الطرف خطأ فانه بشت شاهد وبميين ، وشاهد وامرأتين ، لأنه من «شهادة على الدن» لا على الدماء . قال صاحب الخواهر : بلا خلاف ولا اشكال .

واذا شهد اثنان بالقتل ، وبعد ان قُتل المشهود عليه تبين نفي الشاهدين والتروير ، اذا كان كذلك يُقتل الشاهدان ، لأن الباء هما أقوى من المباشر ، وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا ، ثم رجع احدهم بعد ما قتل الآخر ؟ فقال الإمام : ان قال الزاجع وهمت صرب الحد . وعزم الدية لأنه من باب قتل الخطأ - وان قال : تعمدت قتل - لأنه من باب قتل العمد

وسبق الكلام من ذلك بعد في حرة خمس فصل نقضوا به بعد
بعدة فقرة الرجوع عن الشهادة .

ملوك :

٣ . وبما تبين من ذلك وهذا مثاله : إذا ادعى شخص على
آخر أنه قتل شخصاً ، فادعى عليه أنه قتل ، وأنكر المدعى عليه القتل
ولا قرينة على صدق دعوى ، إذا كان كذلك طُفِت قاعدة
اليمين على من ادعى ، واليمين على من أنكر ، كغيرها من ادعائى
وان وجدت قرينة على صدق دعوى ، وإدانة المدعى عليه
حلف مدعى وقومه خمس مائة . كل واحد يحلف بمائة واحدة ، حتى
ولو لم يكن وثلاً . وإن كان أكثر من حسين اقتصر على حسين منهم ،
وإن كانوا ثلثاً ، فحسب سبط الخمس ، وورثت عليهم بالسوية ، أو
على بعضهم حسبما يستدعيه العدد . فإن تمت الخمس ثبت القتل ، ولا
حلف المكر وقومه حسين مائة ، وإن لم يكن له قوم ، أو كانوا ،
ولكنهم امتنعوا حلف هو وحده حسين . فإن حلفها فلا شيء عليه ،
وإن امتنع ثبت القتل عليه . وفي ذلك رواية عن أهل البيت (ع) .

قال صاحب المسالك وصورتها أن يوجد قتل في موضع لا يعرف
من قتله ، ولا تقوم عليه يمين ، ويدعى الولي على واحد ، أو جماعة .
ويقرن بالواقعة ما يشعر بصدق الولي في دعواه ، ويقال له اللوث .
وذكر الفقهاء أمثله لذلك منها أن يوجد القتل متشظاً بدمائه ،
والى جانبه رجل في يده سلاح يقطر دماً .

ومنها : أن يوجد في دار لا يدخلها غير أهلها ، فإن ذلك موجب
التهمة ، حتى ولو لم يكن بينهم وبين القتل عداوة .

ومنها : أن يشهد رجل واحد بالقتل ، أو جماعة من غير العدول ،
أو النساء ، أو الصبيان حيث يحصل بطن من شهادتهم .
ومنها : أن يوجد القتيل في محنة به وليس أهلها عدوة ، فيجوز
العداوة لا تكفي ما لم يكن معها قرينة ثالثة

القتيل في الأمكنة العامة :

إذا وجد قتيل في مكان عام أو في غلاء ، ولم يعرف قاتله ، ولم
يحصل لوث على شخص معين فدينه عن رب المال فإن صاحب نحو هو
ولا خلاف مصداق إلى سقوط من الشخصية أو المتوفرة ، منها قول
الإمام الصادق (ع) : أن وجد قتيل بأرض فلا أدبت دينه من بيت
المال وقوله أيضاً : عسا أمير المؤمنين قال : من مات في زحام
الأسواق الحممة ، أو في عرفة ، أو على جسر لا يعلمون من قتله
دينه من بيت المال ، إلى غير ذلك من الروايات .

الاستيفاء من القاتل

إذا ثبت قتل فلا كراهة أن يسأل المقتول بدينه ، ولا
فصاح ، وإن كان عتق فلا بأس هو المقصود دون الدين . وليس لولي
المقتول أن يأمر بدينه ما دام بأدلة نفسه للقتل ، ولا للحي ،
يأمر ولي المقتول بالدين ما دام مصر على عمل فصاح ، لقوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، فإن صاحب الجواهر
ولا بد أن يعلم به لا خلاف معتد به ساء في أن قتل المقتول واجب

العصاص لا اديه عماً ولا تحيراً ، وقال صاحب المالك : الروح
في قل العمد بالأسالة هو المود ، وهذا هو المشهور بين العلماء ، ومهم
الشيخ - في الشيخ عمد وشيخ بطرشي - ولأنه والمأخرون .

أجل ، للقدس ، وولي المقتول ان يصطليحاً ، وينفذ على صبح من
المن بمقدار السنة ، أو أقل ، أو أكثر عوضاً عن القتل والعصاص
قال صاحب الجواهر : لا خلاف ولا شك ، وعن الإمام
نصديق (ع) انه قال : من قتل مؤمناً متعمداً أقيده ، إلا ان يرضى
أولياء المقتول منه ، وأحب ذلك القاتل . وفي رواية ثانية : العمد
كل ما عمد به انصرف عليه القود ، لأنه مطلق ، يجب به الدل من حبه ،
ولا يُعَدُّ ان غيره الا بالترضي ، كسائر المشتقات

وفي هذه الرواية ما للـ الموح للقصص ، وان المثل هو
الأصل ، ولا يستقل ان غيره الا بالترضي ، كسائر المشتقات ، أو تعارض
الاستنباط بالمثل

ويستحب لأوليه المقتول ، نعم عن القاتل ، قال تعالى : ومن تصدق
به فهو كفارة له ، وقال سبحانه : من عفا وأصبح فأخره عن
الله .

وان لم يعفوا ، وصعدوا العصاص بأجمعهم قتل الخافي اما صورة
نقتل فهو ان تصرب عنه بالسيف ، وما اليه من الآلات الخشبية ،
ولا يجوز تعريضه بها كد نوع خسة ، حتى ولو كانت حرماً ، أو
حرفاً ، أو سمياً ، أو ماءً يابساً ، وغير ذلك ، ويجب ان تكون
الآلة حادة خساً شديداً ، وعم مسمومة ، كي لا يستند بقتل من غير
صرب لعن قال صاحب الجواهر : لا خلاف أجده . للحديث
النبي : « اذا قتلتم فاحسنوا القتلة » .

أولياء القتل :

تعموا على أن الروح والروحة لا يرثان حق القصاص ، وليس للروح أن يطالب بقتل قاتل روحه عمداً ، ولا للروحة أن تطالب بقتل قاتل روحها كذلك .

وأيضاً اتفقوا على أن أفراد القتل من أبيه برثون حق القصاص ، ولهم قتل القاتل ،

واحتلموا في قرابة الأم هل برثون القصاص ؟ وذهب جماعة من الفقهاء إلى أنهم لا برثون القصاص ، لأن أكثر الفقهاء قالوا بأن قرابة الأم لا برثون من الدية ، فالدولى أن لا يرثوا القصاص

وإذا كان ولي القتل صغيراً أو محموراً فعلى وليها أن يراعي مصلحتها من تعجيل القصاص أو تأجيله أو المصالحة على مبلغ من المال .

ارث الدية :

انظر فرة دية القتل في باب الارث من هذا الجزء .

غرض بعض الأولياء دون بعض :

إذا كان أولياء القتل أكثر من واحد ، وعما نصهم عنه محاماً ، ونعموا إلى الله سبحانه ، وأصر البعض الآخر على القصاص وقتل القاتل ، فهل له ذلك ؟ وعلى اعتراض أن له أن يقتل القاتل ، ويقتصر منه . فهل يجب عليه أن يعطي ورثة القاتل من المال مقدار نصيب من عما من الدية ؟

وأجمعوا شهادته صاحب البيت وهو على أن عمو النعمان لا
يسقط حق من في القصاص ، ولكن يجب على من يقتل بالقتل أن
يعطي لورثة القتلى مقدار نصف من عمار من الدية قال صاحب عمو هو
بلا خلاف ولا شك ، من لم أحد من تأمل أو تردد في ذلك
فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل قتل امرأة ، وله أب وام ومن ،
فقال الابن : أريد قتله بأبي وقال الأب : انعمت وذلك الأم
أنا أريد الدية ؟ فقال الإمام : هذه الأم أم تقتول بسبب من الدية
لأنه سهمها - ويعطي ورثة لقتل السبب من دية ، هو حتى لأب
الذي عفا عنه ، ومنه وفي دية في قتل من كان معصيا
أحدهما دون الآخر ، من لم يعف أن أذا قتل نصف الدية
على أولياء المقتول

وإذا اتفق بعض أولياء القتل مع بعض على إسقاط حقه في القصاص
لغناه منع بعض ، وعصاه منه ، وأمر الولي الآخر على القتل والقصاص
حار له ذلك ، عن شريطة أن يرد عنه من ماله ، أحد بني
أسقط حقه في القصاص ، وإذا سئل عن تخيير أكثر من بعض
ورد رد أحد ذكوره - وعصاه من تخيير قبل أن يستأذن من
الولي الآخر حصص حصصه من الدية ، صاحب عمو هو بلا خلاف
ولا اشك

الآن الحاكم :

هل يجب على الولي أن يستأذن في القصاص من الحاكم شرعي ؟

الجواب : كلا ، لأن القصاص من الحقوق الخاصة ، ولذا يسقط
بالإسقاط .

الحامل :

سبق ان الحامل لا يقام عندها احد من الزنا وعبره ، حتى تمنع حملها ، ويحصل الأمان والاطمئنان على حياة طفلها ، وكذلك أيضاً لا يقتصر منها الا بعد الوضع . قال صاحب الخواهر : حتى ولو كان الحمل من الزنا بلا خلاف أحده ، وإذا توقفت حياة النسي عنها وجب الانتظار الى ان يستحي عنها .

الأعضاء والجروح

تقدم في الفصل السابق أن الحرمة الموجبة للقصاص عن نوعين :
قتل النفس ، وما دون القتل ، كقطع العضو ، أو الحرح من غير
قطع ، وتقدم الكلام في الفصل السابق عن النوع الأول ، ويتكلم في هذا
الفصل عن النوع الثاني .

الحرح :

إذا حرح شخص آخر فقد يكون مع الحرح قطع وإصابة ، كقطع
اليدين أو الرجل أو الأذن ، وما إلى ذلك ، وقد لا يكون معه قطع
وإصابة ، كحرح الظهر والعنق ، ثم إن القطع قد يكون من معص
بحيث يمتد العضو الذي كان متصلاً بانقطاع سائلاً ، وقد لا يكون
كذلك ، وليس من ريب أن القصاص بحرح في الجروح ، سواء أكان
معهما قطع أو لم يكن ، والأصل فيه قوله تعالى : « والجروح قصاص »
أي متفصلة مثلاً ، مثل : حيث تكون الإصابة ممكنة ، كما يأتي .

وشروط القصاص في الحرح ، تماماً مثل شروط القصاص في القتل ،

من يُقتل منه في قتل النفس يُقتل منه فيما دون النفس ، ومن لا
يُقتل منه في قتل النفس لا يقتل منه فيما هو دونها فالشروط الخمسة
في قصاص القتل ، وهي المساواة في الدن والحرية ، وان يكون القاتل
بالغاً عاقلاً ، والمقتول محمى الدم ، والقاتل ليس بأب - لا بد من بواجرها
هذا وأيضاً يتحقق العمد بالباشرة والتسبب ، ونزبت الخرج مع قصده
وان لم تكن لآلة حاجة في العالب ، أو بقصد الصرب المؤدي الى
الخرج في الدن، وان لم يكن الخرج مقصوداً حسبما تقدم في قتل النفس
دون تفاوت .

الرجل والمرأة :

يُقتل للرجل من الرجل مثلاً مثل ، ويُقتل للمرأة من المرأة
كذلك ، وأيضاً يُقتل للرجل من المرأة إذا حث هي عليه مثلاً مثل ،
فإذا قطعت يده قطعت يدها ، ولا تعطيه شيئاً ، تماماً كما لو قتله عمداً
فإنها تُقتل به ، وليس لولي الرجل المقتول أكثر من نفس المرأة القاتلة
كما جاء في النفس .

دين الله لا يصاب بهذه القول :

ومن يُقتل من الرجل للمرأة مثلاً مثل إذا هو جنى عليه .

ويستدعي الجواب التصيل التالي :

١ ان يقتلها عمداً ، فإنه يقتل بها ، على شرطه ان يعطي ولها
نوته الرجل العاقل نصف دية الرجل ، كما تقدم في قصص القصص
وهجرة الرجل والمرأة ، وإذا قتلها خطأ أعطى ولها نصف دينها .
وبأنني لتصيل في باب لديات

٢ - ان يقطع منها اصبعاً . أو اثنين . أو ثلاثاً عمداً ، فانها
تستوفي منه . وتقطع ثلاثاً من اصبعه قصاصاً مثلاً ، ولا ترد عليه
شيئاً من المال . وان شاءا ان يصطلحها على مبلغ من المال فيها ذلك ،
وان قطع اصبعها الثلاث خطأ فلا قطع . وله دية ثلاث اصابع كاملة ،
عمداً كما لو قطعت هي منه ثلاث اصابع من دون تعاوت ، لا في
القصاص ، ولا في مقدار الدية

٣ - ان يقطع منها أربع اصابع عمداً . فانها ، وان حال هدي ،
ان تطلع منه أربع اصابع مثلاً ، على شريطة ان ترد عليه دية اصبعين ،
وهي عشرون من الاصل كما يأتي في باب الدييات . وانما ان تنقص منه
على مبلغ من المال عوضاً عن اصابعها الأربع . ود قطع اصابعها الأربع
خطأ أعطاها دية اصبعين فقط . وادا قطعت هي منه أربع اصابع عمداً
فله ان يقطع منها مثلاً قصاصاً . وادا قطعتها منه خطأ أحد منها دية
أربع اصابع بالتمام .

وهنا سؤال يمرض نفسه . ويشاهد الى كل دهر كيف تساوت
لرافة مع الرجل اذا قطع منها اصبعين . أو اثنين . أو ثلاثاً مثلاً
مثل قصاصاً ودية . عمداً وخطأ من غير تعاوت ، واختلفت عنه اذا
قطع منها أربعاً فتأخذ منه دية اصبعين في قطع الخطأ . وادا قطعتها عمداً
تقطع هي منه أربعاً بعد ان ترد عليه دية اصبعين مع العلم انها اذا
قطعت هي منه أربعاً خطأ دعت له دية الأربع كاملة . وادا قطعتها
عمداً اقتصر منها مثلاً مثل من غير رد .. بل أعظم من هذا ان تأخذ
منه من دية الثلاث خطأ دية ثلاث اصابع . وعن دية الأربع دية
اصبعين !!

الجواب . ان السر في ذلك لا يمكن في هذه القول - أي عقولنا
نعم - وانما يكمن في قاعدتين شرعيتين نشأ بالنس صراحة ، واحمم

المقهاء على العمل بها القاعدة الأولى . ان دية المرأة في قتل النفس على النصف من دية الرجل ، فاد قتلته هي دفعت بولي دية كاملة ، واد قتلها هو دفع لوليها نصف الدية ، واد قتلته بغير شرط في قتل العمد ، ولا يقتل بها الا بشرط ان ترد الى ورثته نصف دية وهذه القاعدة - كي رأيت - عرفت بين الرجل والمرأة في قتل النفس دية وقصاصاً من حيث الشروط وعدمه

القاعدة الثانية ان الرجل والمرأة يتساويان قصاصاً ودية . وفي العمد واحطاً فيما هو دون قتل النفس ، أي في الحرج ونقطع ، إلا اذا بلغت دية الحرج والقتل ثلث دية الرجل فأكثر ، فاد بلغت ديتها الثلث رجعت دية حرجها وعصوها الى نصف دية حرج الرجل وعصوه ، وتصبر هي كنصف الرجل ، حتى ان دية الأربع أصابع كدية الاصبع بعد ان كانت تماماً كالرجل فمن ان تلغ دية الحرج الثلث . وعن هذا عدد حرجها الرجل ، أو قطعها عمداً ، وأرادت الاقتصار بغير أن كانت دية الحرج والقصع دون دية ثلث دية الرجل اقتضت منه بلا قيد وشرط ، وان كانت الدية بمقدار الثلث اقتضت بشرط ان ترد عليه نصف دية الحرج أو القطع . . وإذا حرجها أو قطعها خطأ بغير ذلك فان كانت الدية دون الثلث احدثت منه تماماً كما لأحد الرجل منها ، وان كان الحرج والقطع بمقدار الثلث فليس لها إلا نصف دية العفو والحرج .

مثلاً . إذا قطع هو منها أربع أصابع عمداً فليس له ان تقطع منه أربعاً إلا إذا ردت عليه دية اصبعين ، لأن دية الأربع أكثر من ثلث دية الرجل ، كما يأتي ، وإذا قطع الأربع منها خطأ فليس لها إلا دية اصبعين . وكذا إذا قطع يدها عمداً ، فمنها تقطع يده عن ان ترد عليه نصف دية اليد ، لأن ديتها أكثر من ثلث دية النفس ، وهكذا بالنسبة إلى العين والاذن ، وما أشبه ، والسر الأول والأخير هو النفس فقط لا غير .

عن الإمام الصادق (ع) المرأة والمرحّل سواء إذا لم يبلغ شه
 لديه، فإذا بلغت ذلك تصاعف حرج رجل عن حرج المرأة ضعف
 وفي رواية ثانية عن أبيان من تعلف . قلت للإمام الصادق (ع) ما
 تقول في رجل قطع أصبعاً من أصابع المرأة . كم فيها ؟ قال عشرة
 من الإبل . قال . إن قطع اثنين ؟ قال الإمام عشرة . قال . قال
 أبو بصير ثلاثاً ؟ قال الإمام ثلاثون . قال . إن قطع رماً ؟
 قال الإمام عشرون . وهذا هو الذي يأمسح به الله ١ بقطع ثلاثاً ،
 فيكون عنه ثلاثون ٢ . ويقطع رماً ، فيكون عليه عشرون ٣ . فقال
 الإمام مهلاً يا أبا . إن هذا حكم رسول الله (ص) . إن المرأة
 تقس لرجل إلى ثلث الدية ، فإذا بلغت الثلث رجعت إلى النصف ..
 يا أبا إنك أحدثني بالقياس . والله إذا قيس بحق الدين

إن قول الإمام هذا حكم رسول الله (ص) . وإذا قيست السنة
 بمحق الدين - إن قوله هذا صريح في أن عقولنا لا تترك لهذا الحكم سرّاً
 وأنه تعبدني محض .

بين المعضنين :

سبق أن شروط القصاص في القتل لا يسد من توفرها في قصاص
 الطرف والحرع ويشترط في قصاص الطرف زيادة على تلك
 أولاً أن يتساوى عضو الجاني مع عضو المجني عليه في السلامة
 والعيب ، أو يكون عضو الجاني مقيماً ، وعضو المجني عليه مقيماً ،
 فلا تقطع اليد الصحيحة بشلاء ، بل تنصّب الدية . فقد مثل الإمام
 الصادق (ع) عن رجل قطع يد رجل شلاء ؟ قال . عليه ثلث الدية .
 وإذا رخص الجاني أن تقطع يده الصحيحة بدلاً عن اليد الميبة التي

فصلها ولا يصح فيه ولا يحرم قطعها بحال ما دام الشارع لم يوجب ذلك .
ونقطع اليد لشللها بالصحة . ولصط أن العصور السليم يقتصر
له من السليم ، ولا يقتصر السليم من السليم .
ثانياً . التماوي في المحل فتقطع أيمن باليمين ، واليسرى باليسرى ،
والإجماع بمثلها ، والساية كذلك .

وفي جميع الحالات لا يجوز قطع إذا حيف على نفس المقتصر منه ،
أو على عضو آخر من أعضائه . أو على عقله ، وما إلى ذلك . لأن
العقل لا يحبر ادعاء الضرر على المحل مما يريد عن حياسته

في المخرجي :

إذا جرح إنسان بحر أمص منه مثلاً مثل لقوله تعالى : « وخرج
قصاص ، وقصاص هو المماثلة هذا مع توفر الشروط بقصاص القتل ،
ويريد عيبها :

أولاً . أن يكون المخرج في اللحم لا في العظم ، وهذا كان في
العظم امتنع القصاص وتعين الأرض لعدم الوثوق بالمثله . ومعنى الأرض
هنا تعبير العصب قبل الحدة عليه وبعدها ، وهو لمعنه يتدرك إعطى
والضرر ، والمرجع في تعديره أهل الخبرة ، ويسمى هذا الأرض ، أو
من يقدروه بالحكومة .

ثانياً . أن يكون المخرج الذي هو قصاص عن غيره في محل المخرج
الآخر ، وفي مساحته طولاً وعرضاً . لا عمقاً . كما يعبر الفقهاء .

ثالثاً . أن لا يستدعي القصاص في المخرج التعرض لهلاك نفس المقتصر
منه ، أو تعطيل عضو آخر من أعضائه ، أو كسر عظم ، فإن استدعي
شيئاً من ذلك فهو بالحكومة

الضرب :

قد صاحب مصباح الكرامة في المجد العاشر ، باب القصاص . ولا قصاص في الضرب الذي لا يخرج ، كالمقصود بالرجل والظلم والوكر ، والضرب بسوط أو عصا ، فإن حصل بها انتحاح - أي ورم - أو مرض بالحكومة ، وإن حدث تغيير لون ، فإن كان احمراراً في الوجه فديار ونصف ، وإن كان احمراراً فثلاثة دنانير ، وإن كان اسوداداً فستة ، وإذا كان هدي التعيرات في غير الوجه فعل النصف مما في الوجه ، وإن لم يحدث شيء سوى الألم فالتصريح .

ومعنى هذا ، أنه لا قصاص إلا في القطع والمخرج الذي معه قطع ، ويستأنس به بقوله تعالى : « والمخرج قصاص » ، فإن المخرج يشمل كل جرح سواء أكان معه قطع ، أو لم يكن ، ولا تشمل الضرب . وربما تعرضنا مرة ثانية للضرب في آخر باب الديات .

الآليات :

ثبت القصاص في المخرج والمقطع بالأمور مرة واحدة من النافع العاقل المختار ، وشهادة رجلين عديين ، ولا تقبل النساء مفردات ولا مصيمات ولا يثبت بشاهد وبيمين .. أحسن قطع خطأ وجرحه يثبت بشاهد وبيمين ، وشاهد وامرأتين ، لأنه من الشهادة على المال دون القصاص .

السجن

نعمت كتب العفة والحدوث لمن يحب أو يحور محبه في أبواب
شئ لمناسة يستدعيها المقام ، ولم أرَ من جمع مائه في فصل مستقل ،
مرأيت ان أفرد هذا الفصل لما نبيأ لي منها تسهيلاً على الراغبين في
معرفة

المرأة المرتدة :

إذا ارتدت المرأة عن الاسلام عرصت التوبة عليها ، فان تابت هناك ،
ولا تحل في السجن مع الأشغال الشاقة ، ويضيق عليها في المأكول
والمشرب والملبس ، وتصرب في أوقات الصلاة . (كتاب الجواهر ج ٦
القسم الثاني من كتاب الحدود ، ومصلح المرتد والفاعل بالأموات والبهائم
من هذا الجزء ، فقرة المرأة المرتدة) .

السارق للمرة الثالثة :

إذا سرق للمرة الأولى تُقطَع يده اليمنى ، فان عاد ثانية تقطع رجليه

اليسرى قد سرق للمرة الثالثة حبس مؤثماً (الجوهر والنوشتل) .
وعصل انقذوا الكرو وسرقة وقطع الطريق من هذا الجزء . فمرة القطع

الاعانة على القتل :

إذا أمسك بشخص وقتله آخر حبس المسك مؤثماً . (الجوهر
والوسائل باب الفصاح) .

وفي كتاب النوشتل باب الفصاح ان الإمام الصادق (ع) قال : ولا يخلد
في السجن إلا ثلاثة . الذي يمسك على الموت بحصته ، حتى يُقتل ،
والمرأة المرتدة عن الاسلام ، والسارق بعد قطع اليد والرجل .

ثلاثة وثلاثة :

وأبصار في الوسائل باب الفصاح قال الإمام الصادق (ع) : يجب
على الإمام ان يحبس الصفاق من العلماء ، والجهال من الأطباء ، والمعالين
من الأكرياء .

وأبصار في الباب المذكور قال الإمام أبو جعفر الصادق (ع) : لا يحبس
في السجن إلا ثلاثة : العاصي ، ومن أكل مال اليتيم ظلماً ، ومن أقرض
على أمانة فذهب بها .

وإذا صحت هذه الرواية عن الإمام فيكون فقصه من احصر بالثلاثة

١ جاء في الفقه ان الأكرياء جميع كربي ، وهو القاص والمائم ، وربما كان مراد الإمام من
المعالين من الأكرياء المعسر . الكمد الذين يتقدمون على العمل ، ولا يعملون .

هو حسن التعزيز في براه الإمام . ولا من المرأة امرئته والمصن
 وانساق نمرة ذلك يجهلون حداً ، لا تعزيراً
 وأيضاً في نفس باب قال الإمام الصادق (ع) : لا على الإمام أن
 يخرج المحسبين في الدين يوم الجمعة إلى الجمعة . ويوم عيد أو العدا .
 فيرسل معهم . فإذا مضى الصلاة ، لعبد دهم إلى السجن

السجن على ذمة التحقيق :

حاء في كتاب الوسائل عن الإمام الصادق (ع) . باب القصاص
 أن النبي (ص) كان يحبس في شهة الدم ستة أيام . فإن جاء أولياء
 المقتول بثقت والا غلطي سيله .
 وتعرض لذلك صاحب الخواهر في باب القصاص . المسألة الرابعة .

حبس المفلس :

حاء في كتاب الوسائل . باب المحر عن الإمام الصادق (ع) أن
 علياً (ع) كان يحبس في الدين . فإذا نبي له حاجة وافلاس حتى سيبه
 حتى يستعيد ماله

أنظر الجزء الرابع من كتاب : فقه الإمام جعفر الصادق . باب
 القرص والدين . فقرة : لمطعة مع القدرة . والجزء الخامس . فصل
 المفلس . فقرة : حبس المدينون . وكتاب الخواهر . باب الدين .
 وباب الحبر .

فقد ذكرنا في باب القرص والدين أن من كان له مال طهر . وعليه
 ديون للناس يجوز للحكم أن يحبس . حتى يؤدي ما عليه . عملاً بحديث .
 الواجد تحمل عقوبته وعرضه .

من عظم القتلى :

حاء في كتاب الوسائل باب القصاص ان الإمام الصادق (ع) مثل
عن رجل قتل رجلاً عمداً فرُفع إلى الوالي ، فدفعه الوالي إلى أولياء
المقتول ليعملوه ، فوثب عليه قومه فحلصوه من أيدي الأولياء ؟ قال :
أرى ان يحبس الدين حلصوا القاتل من أيدي الأولياء ، حتى يأتوا بالقتل .
قال السائل . فان مات القاتل ، وهم في السجن ؟ قال الإمام . ان
مات معهم الدية ، يؤدونها إلى أولياء المقتول .

حبس الكفيل :

قال صاحب الخواهر في الجزء الرابع ، القسم الثالث في الكفالة .
اذا تكفل شخص باحصر آخر ، ولم يحصره في الوقت المعبى فللمكفول
له ان يحبس الكفيل عند الحاكم ، حتى يحصر المكفول ، لأن الإمام
الصادق (ع) قال : جئ به رجل إلى أمير المؤمنين (ع) قد كفل
بض رجل فجبه ، وقال له : اطلب صاحبك .

انظر الجزء الرابع من كتاب : دفع الإمام جعفر الصادق ، باب
الكفالة ، فقرة وتسلم المكفول .

الأمر بالقتل :

قال صاحب الخواهر في باب القصاص ، الصورة الثانية : « مثل
الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن رجل امر رجلاً بقتل آخر ، فقتله ؟
قال : يقتل به من باشر القتل ، ويحبس الأمر بقتله في الحبس ، حتى
يموت .. ولا بأس بالعمل - هذا الكلام لصاحب الخواهر - بهذه الرواية
بعد صحتها ، وعمل غير واحد من الأصحاب بها .

انظر فصل القصاص من هذا الجزء ، فقرة . - الاكراه على القتل أو القطع .

شعر المرأة :

جاء في كتاب الخواهر ، باب الديبات ، المقصد الأول في دياب
الأعضاء . ان الإمام الصادق (ع) سئل عن رجل وثب على امرأة ،
فخلق رأسها ؟ قال يصير صرباً موحياً ، ويحس في صحن المسلمين ،
حتى يست شعرها ، فإن ست أحد مه مهر سائها ، وان لم يست أخذت
منه الدية كاملة .

الديات

تمهيد :

تقسم العقوبة الى أدبية ومادية ، والأولى تشمل عموية الزنا ، ولواط
والسحاق ، والقيادة ، والقذف بالزنا واللواط ، والسحر ، وسكر ،
وقطع الطريق ، والارتداد . وقد نص الشارع على عموية هذه الجرائم ،
ولم يترك لولاة الأمر التصرف في أمر تعددها . وتسمى حداً ، وعموية
معدرة ومنصوصة

وأيضاً تشمل العقوبة الأدبية العقوبات على الكائنات غير المخلوقة في لسان
الشارع ، كالعموية على منعه وترويضه ، ومن ذلك ما فرضه الله
من ولاية الأمر ، فيمنعون عليه من الزنا ، وتسمى هذه العموية تعديراً ،
وعموية معصية ، وغير معصية

وتشمل أيضاً عموية لامة مخصوص ، أي معصية الطائي عن حرمة
الفصل ، أو القصر ، أو الخراج عمداً مثلاً مثل ، ولا تشمل النصب
والشتم

وصف الكلام عن العموية لأدبية بشي أعدها ويكفي الآ عن

المقومة المادية بعنوان الديت، كما فعل الفقهاء والمراد بها المال الواجب
سبب الحماية على النفس، أو غيرها وهذا الدن الواجب بالحياة منه
معدود في كتاب الشارع، كدية النفس وأكثر الأعضاء، ومنه ما هو
أمر تقديره إلى الحكومة، أي معرفة الحراء الموثوق بهم، فيعدرون
التمويص الصوري للمحي عليه، أو لورثته والصايط ان كل ما لا
تقدير فيه شرعاً فهو الحكومة، والتمصيل في الصفحات لتالية :

الأصل :

والأصل في الدية قوله تعالى : وما كان لمؤمن ان يفعل مؤمناً الا
خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا
ان يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة
وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة
مؤمنة من لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً
حكيماً - النساء ٩١ .

وقال الإمام (ع) : ان شاء أولياء المقتول ان يعصوا عن القاتل فعلوا
وان شاءوا قبوا الدية ، إلى غيرها كثير من الروايات .

عمد وعطأ وعمد الخطأ

الحماية على ثلاثة أنواع عمد محض ، وخطأ محض ، وشبه عمد ،
ويسمى أيضاً عمد الخطأ .

والعمد ان يكون عامداً في فعله وقصده ، أي يقصد العمل وقتل ،
أو يقصد العمل القاتل ، كما مر في فصل القصاص .

والخطأ المحض ان يكون مخطئاً في قصده وفعه ، كما اذا رمى حيواناً فأصاب انساناً قال صاحب مفتاح الكرامة : وكذا إذا رمى انساناً فأصاب غيره . وهذا من الخطأ المحض ، ومرجعته الى عدم قصد الشخص .

وشبه العمد ان يكون عامداً في فعله مخطئاً في قصده ، كمن ضرب صبياً للتأديب مات . فالضرب مقصود ، أما الموت فغير مقصود .

قال الإمام الصادق (ع) : العمد كل من اعتمد شيئاً فأصده ، وخطأ من اعتمد شيئاً فأصاب غيره . وفي رواية ثانية : ان ضرب رجل رجلاً بمضاً أو حصر ذات من حرة واحدة قل ان يتكلم فهو شبه العمد .

وبالاحكام العمد المحض ان يعتمد القتل مباشراً أو تسيباً ، والخطأ ان يعتمد شيئاً فيصيب غيره ، وعمد حصان لا يعتمد القتل فيقع القتل .

في نكح الدية بالأهل ؟

الأهل في جبة العمد القصاص . سواء أكانت قتلاً ، أو قطعاً ، أو حرقاً ، لأن معنى القصاص بهنه . ولا يشت المال الا بالتراضي ، ونحوه ان يكون بعد الدية . وأقل وأكثر كي تقدم أهل ، تتبع دية القتل سداً المقصود عنها شرعاً إذا مات المحل كما إذا مات القاتل . أو كان أياً للمعول . أو كان المعتول محبواً وتشت الدية بالأهل في قتل الخطأ المحض أو شبه العمد ، وقد نص الشرع على دية العمد ، والخطأ ، وشبه العمد .

دية العمد :

إذا قيل تذكر اسم عمداً ، ومن في حكمه ، كقولك عن بطة
هدية ألف دينار ، أو عشرة آلاف درهم ، أو ألف شه أو مئة
حقة ، أو مئة من الإبل ، أو مئة بقرة ، أو مئة من هذه الأشياء
الستة نحاسي ، لا لوي النحاسي عنه ، ويعطى الحادي مئة سنة كاملة
تأديتها ، ولا تحب لمادة . كما لا يجوز التأخير عن دية إلا برضا
من يستحق الدية . وفي ذلك روايات عن أهل البيت (ع)

مها قول الإمام الصادق (ع) كانت الدية في الجاهلية مئة من الإبل
فأمرها رسول الله (ص) ، ثم فرض على أهل النضر مئة من الإبل ، وعلى
أهل أشجاء ألف شه نية ، وعلى أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل
لوزي درهم عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل الخليل مئة
حقة . وفي رواية ثانية مئة من الإبل . ورواية ثالثة تدل على أن
مدار الدية في كل أرض على ما يوجد فيها عدلاً وهذا سبب ما أن
المراد من التخفيف هو التسهيل والتيسير

ودية عمد يؤدبها الحادي من ماله . لا من مال العاقلة . وهذا حجة
من العلماء أن الإبل يجب أن تكون ثمان مائة ، وأن كل حقة
تكون من برد اليمن .. ما أنقر والشاة هيكمي منها مائة يصدق عليه
الاسم .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون لغتوب كبراً ، أو صغيراً ، أو
عقلاً ، أو محملاً ، أو سلم الأعضاء . أو معقوداً عملاً بطلاق النحر
وهذا التعميم يشمل دية العمد ، والخطأ ، وشه العمد

١ قيل أن الألف دينار سبع ثلاث كيلو و مائة ٢٩ قرناً من الذهب الخالص ، وهذا
كثير من عسكته جزء ثمانية مائة

دبة الخطأ وشبه العمد :

تشترك الدببات الثلاث . العمد . والخطأ . وشبه العمد في التخيير بين الستة . وهي الإبل ، والقر ، والعم ، والحلل والدرهم والدباير . وأيضاً تشترك دبة العمد مع دبة شبه العمد في أن كلا منهما تستوي من مال الحامي . لا من العاقلة ، وإن الخيار للجاني فيها .

وتتفرق دبة العمد عن دبة شبه العمد في أمرين : الأول في أساس الإبل ، لا في عدها ، أي في الكيف لا في الكم . الثاني أن الجاني عمداً يجهل ستة لواء الدبة أما الحامي شبه العمد فتجهل سبعة .

وتتفرق دبة العمد عن دبة الخطأ المحصر في أربعة : ١ - في أساس الإبل . ٢ - أن العامد يدفع الدبة من ماله ، والمخطئ تدفعها عنه العاقلة . ٣ - أن العامد يجهل ستة للواء ، والعاقلة تجهل ثلاث سبعين . ٤ - أن الخيار بين الأنوع الستة للعامد ، أما في دبة الخطأ فالخيار للعاقلة .

وتتفرق دبة شبه العمد عن الخطأ المحصر في أن الحامي في شبه العمد تجهل سبعين والخيار له . وفي قتل خطأ تجهل العاقلة ثلاثاً وخيار لها ، وأيضاً يتفرقان في أساس الإبل . أما في القر والشباه والحلل والدرهم والدباير فلا فرق بين الجميع لا كمّاً ولا كيفاً . وأيضاً تتفرق دبة شبه العمد عن الخطأ في أن الدية في الأول من مال الحامي ، وفي الثاني من مال العاقلة .

القتل في الأشهر الحرم :

الأشهر الحرم أربعة وهي رجب ، ودو القعدة ، ودو الحجة ، والمحرم . واتفقوا بشهادة صاحب الخواهر على أن من قتل عمداً في هذه الأشهر فعليه دية وثلاث تعليطاً في العقاب ، لأنها كحرمة هذه الأشهر

المقلصة . فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل يقتل في الأشهر الحرم ،
ما دية ؟ قال : عليه دية وثلاث .
والحق حاجة من الصعده حرم مكة المكرمة بالأشهر الحرم

دية ابن الزنا :

دية ابن الزنا كدية غيره من المسلمين إذا أظهر الاسلام . قال صاحب
الجواهر « بلا خلاف أحده بين من تأخر عن المصنف ، يريد بالمصنف
صاحب كتاب الشرائع الذي هو من الخواهر ، وقد توفي لمصنف
سنة ٦٧٦ هـ .

دية النمي :

دية النمي ٨٠٠ درهم . وفي ذلك روايات عن أهل البيت (ع) .
ولا دية لغير أهل الدمة ، قال صاحب الخواهر « بلا خلاف أحده » .

دية المرأة :

دية المرأة المسنة على النصف من دية الرجل من أنواع الدية الشنة
المتقدمة عمداً كانت الحاية عليها ، أو خطأ ، أو شه عمد ، صميرة
كانت ، أو كبيرة ، وعاقلة ، أو مجنونة ، سليمة الاعضاء ، أو غير
سليمة . قال صاحب الخواهر « الإجماع على ذلك ، والصواب مستقيمة ،
أو متواترة ، وكذا المحررات والاطراف منها على النصف من الرجل
ما لم تنقص ديتها عن ثلث دية الرجل ، من قصرت دية الجارية حراقة ،
أو طرفاً عن الثلث تساوي قصاصاً ودية » .

هؤلاء صاحب لشرائع والخواهر ، لأن دية الخطأ عن العصة ، ولقط
العصة بشملها

الكفارة :

من قتل مسلماً متعمداً فله ان يجمع بين عتق رقبة مؤمنة وصيام
شهرين متتابعين ، واستيعام مئة مسكيناً ، ويسمى هذه الكفارة بكفارة
الجمع ، قال صاحب الخواهر : الاجماع على ذلك مصداقاً الى النصوص
التي فيها صحيح من سائر ان الإدم لصادق (ع) مشىل عن المؤمن
يقتل عمداً ، أنه توبة ٢ قال : فقتله لادبه فلا توبة له ، وان كان
قتله لعصب او مس من أسباب الدنيا فان توبته ان يقاد منه ، وان لم
يكن قد عم به أحد يظن ان توبته مقبولة ، فأمر عدهم بقتل صاحبهم
فان عموا ، ولم يقتلوه أعطاهم الدية ، وعتق نسمة ، وصام شهرين
متتابعين ، وأطعم مئة مسكيناً

ولو قد قتل خطأ ، أو شبه العمد فمليه ان يدفع الدية الى اهله ، وان
يكفر بعتق نسمة ، فان عجز صام شهرين متتابعين ، فان عجز أطعم
مئة مسكيناً

ولقد شرحنا الكفارات شتى أنواعها مع أدلتها في آخره الخامس ،
باب المكفارات .

ونحب الكفارة في العمد والخطأ وشبه لقتل المسم ذكراً كان ، أو
أنثى ، كبيراً أو صغيراً ، عاقلاً ، أو مجنوناً ، ولا تحب لقتل غير
المسلم عمداً كان القتل ، أو خطأ ، قال صاحب الخواهر : لا خلاف
اجده فيه .

وابيضاً لا تحب الكفارة إطلاقاً الا اذا باشر الفاعل القتل بنفسه ، اما

إذا كان السب للقتل ، كسر طرح حجراً ، أو نصب سكيناً ، أو
حفر حفرة في غير ملكه فمات بسب ذلك من مات فإن على الماعل المسب
الدية دون الكفارة .

التسبب :

تقدم في باب القصاص فقرة : المباشرة والتسبب ، ان الحناية قد
تكون بالمباشرة وقد تكون بالتسبب ، وذكرنا بعض الأمثلة للتسبب .
وقد أطال الفقهاء في باب الديات ذكر هذه الأمثلة ، ونعرض فيها
بلي طرفاً منها :

١ - ذكر العلامة الخي في القواعد ، وصاحب مفتاح الكرامة في
شرحها : ان من ضر من علو من قصد فصادف وقوعه على غيره فقتله ،
فان كان قد قصد الوقوع عليه ، وكان مثل هذا الفعل يقتل في الغالب
فهو من قتل العمد ، حتى ولو لم يقصد القتل ، لأنه قاصد للفعل القاتل ،
وان كان مثل هذا الفعل لا يقتل في الغالب فهو شبه عمد ان لم يقصد
به القتل ، وعمد ان قصد القتل .

٢ - وفي مفتاح الكرامة أيضاً . إذا ألقى الهواء شحداً ؟ على آخر
قهرأ عنه ، أو ارتق موقع عليه فمات فلا ضمان على الواقع ، فقد مثل
الإمام (ع) عن رجل يسقط على رجل ، فيقتله ؟ قال : لا شيء عليه .
وتسأل : لقد اتفقوا على ان النائم يصمن ما يثقله بانقلابه نصاً كان
التالف ، أو جبرها . وإنما اختلف الفقهاء في محل الضمان . هل هو
العاقل ، أو النائم . إذا كان التالف نصاً ، وعلى هذا يجب ان يصمن
الزائق ومن ألقاه الهواء ، أو نصمن عه العاقل عن الخلاف في النائم ؟
الجواب : مرق واضح بين من ألقاه الهواء قهرأ عنه . وبين النائم ،

لأن الأول ، تماماً كآلة الصاء في مصر العرف . أما الثاني فيشد
اليه في نظرهم ، وإن كان فاقد الشعور . تماماً كالمجنون ، والصبي
غير المميز .

٣ - من دعا غيره ، فأخرجه من مرله ليلاً ، ولم يعد فعليه الدية
من ماله . لا من مال العاقلة . قال صاحب الخواهر : لا خلاف ،
لقول الإمام الصادق (ع) . إذا دعا الرجل أخاه ناسب فهو ضامن ،
حتى يرجع إلى بيته .

وسأل : إذا وجد مقتولاً فما هو الحكم ؟

الجواب : إذا ادعى من أخرجه عن شخص أنه القاتل ، وأثبت عليه
بالينة فقد برئ . وإلا فلا يقتض منة ، ولكن يدفع الدية من ماله ،
لا من مال العاقلة . قال صاحب الخواهر : نصاً وفتوى مضافاً إلى
أصالة براءة العاقلة من الدية .

سؤال ثانٍ : فإذا وجد ميتاً فما هو الحكم ؟

قال صاحب الخواهر : إذا علم أنه قد مات حتف أنفه فلا شيء .
على من أخرجه ، ومع عدم العلم بذلك فعليه الدية . لا إطلاق أدلة
الضمان .

٤ - من ملك حيواناً . وهو يسم أنه لو أظفعه يبحي على لسان
وأموأهم فيجب عليه إمساكه وحفظه . سواء أكل الحيوان كفاً أو بغيره
أو فرساً أو ثوراً أو غير ذلك . فإذا أهمل صاحبه ، وأحدث الحيوان
حدثاً ضمن حياته . قال صاحب الخواهر : لا خلاف وأشك .
فقد مثل الإمام الصادق (ع) عن رجل هاج ، فقتل رجلاً ، فعاء
أحر الرجل مصرعاً لمحل ناسف . فعقروه . قال صاحب المحل
ضامن للدية ، ويقتضى ثمن جملة .

وإذا كان جهلاً عنه . حيث لم يكن ذلك من عادته . أو كان
عالمًا ، ولكنه حثي . ولم يصرط فلا سها عليه فإن لإسم الصدوق (ع)
إذا حال الفعل أول مرة لم يضمن صاحبه ، فإذا نسي ضمن .
وذكره صرفاً من حيث في باب لا حرة وعصب .

دية الأعضاء والمفامع والتمساح

تم بما من ان الحدية على النفس عمد نوح القصاص ، ونحو
الديه مع التراضي ، وان الحاية عليها خطأ أو شبه عمد نوح الدية ،
وان الحاية على ما دون النفس قد يكون عمداً وخطأً وشبه العمد ، وانها
ان كانت جرحاً أو قطعاً عن عمد ، وأمكن القصاص مثلاً مثل جرح
القصاص ، وان لم يكن جرحاً ولا قطعاً ، أو كانت وعذرت المائنة
نفس الارض . ومتى أيضاً من دية النفس . وسكو الآن عن دية
الأعضاء كأيدي والرجلي ، وديه اذاع . كاعقل والسبع

وكل ما فيه تعدير معين في الشرع مما هو دون النفس اقصر فيه
على ما عيه الشارع ، وكل ما لا تعدير فيه عليه الاش لمسي بالحكومة
والمراد بالارض تدارك العطل والنصر الذي تعبره أهل الحيرة . ونحكم به
وحاء في النفس التعدير ثمانية عشر عضواً من أعضاء الانسان كفي في
الخواهر ، ولتحصها فيما يلي . ثم تذكر بعد ذلك المفامع

١ - الشعر :

من نسب بإزالة شعر رأس انسان ، بحيث لا يست أبدأ عليه دية

قتل النفس كاملة ، ذكر أو أنثى ، لأنه شيء واحد في الأنسان .
وقد أجمعوا على ان كل ما يكون في بدن الأنسان منه واحد فقط ومن
فيه الدية كاملة . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل دخل الحمام
فصب عليه ماءً حاراً فامتطى شعر رأسه . ولحيته فلا يست أبدأ ؟
قال : عليه الدية

وان راى الشعر ، ثم است فيه الارش ان كان ذكراً ، لعدم النص
على التقدير . وان كان امرأة فعليه مهر أنثائها . قال صاحب الخواصر
« بلا خلاف أحد » . فقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل وثب على
امرأة فحلق رأسها ؟ قال : بصرى صرياً موحماً . ويحس في صحن لمسلمين ،
حتى يست شعرها ، فان لم يأت منه مهر ساقها . وان لم يست أحدث
منه لدية كاملة .

وفي شعر النخبة الدية كاملة ان لم يست ، وان است فلا رش . وقيل
ثلث الدية ان است ، لقول الإمام الصادق (ع) فقص على أمير المؤمنين
في النخبة يد خلعت من ثوب فدية كاملة . وان شئت فثبت الدية
وفي شعر الخواص مائة ٥٠٠ دينار ، وفي كل واحد ٢٥٠ دينار
صاحب الخواصر « وفقاً للاكثر » من المشهور عن ذلك .

ودفع أكثر فقهاء شهادته لشهد الثاني في شرح النخبة الى ان في
الأهداب الأربعة ان لم يست الدية كاملة . وفيما دون الأربعة الارش ،
وكذا ان شئت . والأهداب الأربعة هي الشعر النات على الأضراس
الأربعة ، لكل حين جفان أعلى وأسفل .

وفيما عد ذلك من الشعر . كما است على الصدر والمساعد والساق ،
وما اليه ينسب فيه الارش

٢ - العين :

في العين معنى الدية كاملة ، وفي واحدة نصف الدية اجماعاً ونصاً ،
ومنه قول الإمام (ع) : كل ما كان في الانسان اثنان صبيها الدية ، وفي
أحدهما نصف الدية ، وما كان فيه واحد فهو الدية

قال صاحب الخواهر ولا فرق بين العين الصحيحة ، والعشاء ،
والخولاء ، والمحافظة ، والعشاء صبيغة النصر مع سبلان دمها في
الغالب ، والمحافظة بخارجة المقلة .

وفي العين الصحيحة من الأعور حنقة ، أو نافقة من الله على حد تعبير
الفقهاء دية كاملة ، لأنها بالنسبة إليه بمنزلة العين ، ولقول الإمام
الصادق (ع) : في عين الأعور دية كاملة .

٣ - الأنف :

وفي الأنف دية كاملة اذا استؤصل ، لأنه واحد في الانسان ، وكل
ما كان في الانسان واحد ففيه الدية .

وفي المنحر الواحد نصف الدية ، لأن الأنف يشتمل على منحريين ،
وكل ما كان في الانسان اثنان هي أحدهما نصف الدية

٤ - الأذن :

في الأذن الدية ، وفي كل واحدة النصف ، تماماً كالعين والمنحرين ..
ولا فرق بين الأذن الصحيحة ، وبين الصماء ، لأن قوة السمع شيء ،
والأذن شيء آخر ، فقد يكون للانسان سمع بلا أذن ، وقد يكون له
أذن بلا سمع ، وبأنني عند الكلام في المنافع . ان ذهاب السمع موجب
للية الكاملة ، لأنه تماماً كالعقل .

ود قطع مصباحاً - مدحة مجموع من أصل الأدب . ويثبت
المقطوع إليه ، - - - - - فيه - - - - - صاحب الهدى ، ولا خلاف ،
لقد - لإمام الصادق (ع) : وما قطع منها غير الشحمة فيحساب ذلك .

٥ - الشفة .

حكم قطع شفة واحدة - - - - - وفيها في شفة واحدة ثلث - - - - - وفي
لحمي شفتي - - - - - ثلث - - - - - وشرب ، وتزد به

٦ - اللسان :

وفي الدية كاملة ، لأنه واحد ، أما لأحرس قدر صاحب جوهر
ولا خلاف في أن فيه ثلث الدية - - - - - (ع) في لسان لأحرس ،
وعين الأعمى ثلث الدية

٧ - الأسنان :

مجموع أسنان الفم ٢٨ ، وفيها جميعاً تمام الدية ، وفي بعضها دون
بعض تفصيل بين شبيبي ، والرناعتين . وسنن والأضراس على أنوعه
نندي جزء في رواية عن الإمام أبي جعفر الصادق (ع) ، وعمل بها
العقهاء بشهادته صاحب المسالك والخواهر ، وهذا هي

قبل للإمام (ع) أن بعض سنن له في فيه اثنتان وثلاثون سناً . وبعضهم
له ثمان وعشرون سناً ، فمن كم يُقسم دية لأسنان ؟ هذا الخلق عما
هي ٢٨ ، اثنتان عشر في مقدمتهم ، وست عشرة سناً في المؤخرة ،
وعلى هذا قُسمت دية الأسنان ، فلهذه كل سن من المقدم إذا كسر ،

حتى نصف خمسة درهم وهي ١٢ ماً فبقي ٦٠٠ لآلء درهم ،
 ودية كل من من الاضرار اذا كسر ، حتى نصف ٢٥٠ درهماً ،
 وهي ١٦ ماً ، ودية كسر ٤٠٠ درهم ، فجميع ما به المتادم ،
 ودية المتادم ١٠٠٠ درهم وقد وقع منه على هذا
 ما قد بينه حتى ٢٩ ماً فله درهم ١٠٠٠ فبقي ١٠٠٠ درهم

[illegible]

فمن لا يقبل مني فليكن مني

A. العبد

د کسر عطفه ورنه د کسر عطفه صح ولاړد د کسر عطفه نه ده .
وړاندې کې کدې ژباړنې صح . وړاندې کې عطفه عطفه نه ده .
عطفه وړاندې کې عطفه نه ده .

٩ الملحق :

وفي تلخيصه رحمه الله: في تحصيل نصف الدنيا - وهو مع الأسماء
والأصناف - وهي مقاديرها - والعجب هما يعقوب بن يوسف بن إسحاق بن
علي بن بشرتها - ويتصل كل واحد منها بالأذن

۱۵۔ الیدان :

في نفس تمام نفسه ، وفي واحد هو المصنف خلافاً لبقائه ككل ما

فيه واحد دليلة ، وما فيه اثنان مصعب . قال صاحب الجواهر :
 و الاجماع على ذلك مضافاً الى الخصوص العامة وخاصة . وتتسوى اليمنى
 واليسرى ، وان كانت اليمنى أقوى وأجمع . كما يشاؤى من به يدان ،
 ومن ليس له الا يد واحدة ، وقياس من له يدان على من له عيس
 واحدة اجتهد في مورد النص .

وليس للأصابع دية إذا رأت نعماً لليد، ولها دية إذا قطعت لوحدها،
 ولها يلي البيان .

١١ - الأصابع :

في الأصابع العشر الدية كاملة ، سواء أكانت في اليدين ، أو في
 الرجلين . قال صاحب الجواهر إجماعاً ونصاً انظر فصل الأعضاء
 والجروح ، فقرة : دية الله لا يصاب هذه العقوب .

وفي الأصبع الزائدة ثلث دية الأصلية قال صاحب الجواهر : ولا
 خلاف قال الإمام الصادق (ع) في الأصبع الزائدة اذا قطعت ثلث
 دية الصحيحة .

١٢ - الظهر :

إذا كُسِر الظهر . ولم يصلح فعل الحدي تمام الدية . فقد مثل الإمام
 الصادق (ع) عن رجل يُكسر ظهره ؟ قال فيه دية كاملة . وفي
 العيب دية . وفي احديهما النصف . وفي الاخرى الدية ، وفي احديهما
 النصف ، ولو قطعت الخشعة فقط من الذكر نصف الدية ، وإذا قُطِع
 ما فوقها فالدية . وفي الأنف اذا قُطِع لما من دية كاملة . وفي الشفتين الدية .

١٣ - الحجاج :

وفي الحجاج الدبة كاملة . قد صدح الجواهر « سلا خلاف »
لأنه عضو واحد في البدن ، فيعنه الضابط .
والحجاج هو الحيط الأبيض في وسط سلسلة الطهر ، ولا قوام
للإنسان إلا به .

١٤ - الثديان :

في الثديي المرأة معاً دينته ، أي نصف دبة الرجل ، وفي أحدهما
نصف دينته ، وفي انقطاع اللبن عنها العطل والصرر
وفي الثديي الرجل دينته ، وفي واحدتها نصف ، والدليل ما أشرنا
إليه أكثر من مرة من أن ما في الإنسان من اثنا عشر كل واحد نصف
الدبة . أما الدليل على العطل والصرر إذا انقطع لبن المرأة فلأن كل ما
لا تقدير له شرعاً فضيه الحكومة .

١٥ - القصب والخصيتان :

إذا قُطع القصب من الأصل ، أو قطعت الخشعة بكميتها على الخافي
الدبة كاملة ، لأنه واحد في الإنسان فتشت فيه الدبة . ولا فرق بين
قصب الشيخ والشاب والطفل الصغير .

وفي الخصيتين تمام الدينه ، وفي أحدهما نصف ، لأنها اثنتان في
الإنسان : وفي رواية عن الإمام الصادق (ع) أن في الخصية اليسرى
ثلثي الدبة ، وفي اليمنى الثلث . لأن النود يُخلق من اليسرى لا من اليمنى .
وعمل بهذه الرواية بعض ، وأملها بعض الآخر وقال الشهيد الثاني :
وقد أنكر ذلك بعض الأطباء

١٦ - الشُّفْرَتَان :

الشُّفْرَتَان هما اللحم المحيط بفرج المرأة حصه شخصان ، وفيها معاً دة مرأة وفي أحدها نصف دية بمعدده المعروفة ، ولا فرق في ذلك من السكر وشيب ، والصعده ، وكه ، والحمية ، والقيح

١٧ - الابْتِئَان والرجلان :

في كل من لابس معاً ، والرجلين معاً غام الدية ، وفي وحده منها نصف الدية ، بمعدده كل ما في الانسان منه اثنان فصلاً الدية ، وفي أحدها نصف الدية

وهو مدحج من امر لا خلاف في ان حد الرجل هو مفصل الساق ، لأنه الذي يدل عليه العرف واللغة

١٨ - الاقتصاء :

انما هو الاقتصاء على ما في شرح ائمه للشهد الذي وانما هو العلامة على وجوبه بمعدده المحتسب كركي ، مردته ان يصيب مملوك من وجوبه أو مسدود أو مدحج أو حد من فرج لاني وقد حصل الاقتصاء بأحد هذين فعلى مدحج مردته على مفصل في ١ أن يكون مدحجاً أو في حكمه كمدحج شهوة ، وبوطوفة دون مسقة ، فبعدمه مهر ، لأنه معاً أو مهر فلا تسفريه بالحوال ، وما منه فمدحج بمعدده بوجه ، والاحتياج والتقصي وحرم عدمه مؤنة ، لا مسقة من وجوب مهر ، وحب عليه بعضها حتى يوت حرمه ، ومع ذلك كله لا يجوز لها إرواح غيره

و راجعاً إلى قوله و إنما تصبها + و أحب مستحب عند عيني . و قيل
لا يصدق راجح م . ٥

٢ . و قيل راجح + بعد ما عني . و قيل لا يصدق سبب راجح .
و لا يصدق عند من هو في الحقيقة كسبه . و قيل لا يصدق راجح
في غير ما . و قيل راجح راجح . و قيل لا يصدق

٣ . و قيل لا يصدق راجح راجح . لا راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق

٤ . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق

٥ . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق
راجح راجح . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق

١٩ الأصناف .

١ . و قيل لا يصدق راجح راجح . و قيل لا يصدق

لكل صبع ١٥ كُسر ٢٥ دينار ، وقسم لا يحصله ، وبالي المصدين ،
وفيه لكل صبع ١٠ كُسر دينار .

٢٠ - كسر العظام :

ما ذكره من ليه هو لمقطع العصب ، وقد لم يقطع ، وكان فيه
عظم ، وكسر العظم فإن في كسر كل عظم من عصبه دة مقدرة
حس دية ذلك العصب ، كما جاء في قواعد العلامة الخلي .

اشياء أخرى :

وهناك ديات وعرامات كثيرة غير ما ذكرنا جاءت في كتب مه
والحدث منها ما جاء في كتب الوسائل عن الإمام صادق (ع)
ان أمير المؤمنين علياً قضى في الطمر إذا قطع ولم يست ، أو حرج
أسود فاسداً عنه دينار ، وإن حرج أبيص فحمسة دينار

و منها ما جاء في الجواهر : ان الرقوة إذا كسرت وحجرت
من غير عيب فيها أربعون ديناراً ، والرقوة هي العظم بين ثغرة الحنجر
والعائق

الى غير ذلك ، وقد جاء في الوسائل وغيرها ان الإمام صادق (ع)
قال عندما كل ما يحتاج به لاس - من أحكام حتى الارش في
الحدث

المسمع :

المسمع مسمع قوي الحس وسرورها . كالذئب ، ويطرد
ولسمع ، واشهر وسوى وما له . وذكر عنها خمسة من ذريته
وتحذر الإشارة ان انه لا قدم فيها ، حتى مع عدم تعدد ثمرة

١ العقل :

العقل ، من حي على آخر بحماية ذهب عقله بسببها فعليه دية كاملة
لأنه واحد في الانس ، وكل ما كان واحداً منه فعليه الدية . قال
صاحب الخوهم : لا خلاف . قال الإمام الصادق (ع) قصي
علي (ع) في رجل ضرب رجلاً بمصا ذهب سمعه وبصره وبأنه وعنه
وفرجه وانقطع بجاعه ، وهو حي ، قصي بست ديات .

وتسأل : اذا رجع بمصروب عنه ورشده بعد ان أجد منه من
الجاني فهل يجب ان يرد لها اليه ؟

الجواب : لا فقد سن الإمام أبو جعفر الصادق (ع) عن ذلك فقال :
لا يرد لها ، قد مضت الدية بما فيها .

٢ - المسمع :

إذا حي عليه حدية ذهب سمعه من لأدب عليه الدية كاملة مع
بأس من الشفاء ، وإن ذهب المسمع من اذن واحدة فصفت الدية ، ومع
عدم البأس ، ورجاء الشفاء ينتظر موت عاد المسمع فالحكومة سدرت العقل
والضرر ، وإن لم يعد فالدية بتمامها

و مرجع فی ملاک شده و مدد در حد آن شده

و بر دهنده سمع دیده را در حد مدد در حد آن شده و
و از ملاک و صاحب حد در حد آن شده و
آن و بر دهنده سمع به حد حد آن شده و

۳ - صوره دهنه

فی صوره دهنه معانی دارد و فی صوره حد در حد آن شده و صاحب
دهنه را از حد حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و

۴ - شد

فی شد حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و

۵ - شد

و بر دهنه حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و
حد در حد آن شده و حد در حد آن شده و

وهذه ألقبته بحري ، وسمي سائر الناس هذه ، وله حجة مدع
 كاسمع وشرفه هذه كلها ، لا هو أعظم من نعمه

٦ ذهاب مي

إن حتى غلبه فقد سمي حجة طرح فعاد هذه كلمة من
 اسلمه في الحروف هذه عشرة من ، وفي بعضه بعد لأجل
 في لرحل ، ورجاء في ، في الحروف من ، كن
 في بعد الحرف من أراد ، ثم دلت أن كلمة

٧ الطلق

، ذهب بعضه ، بقي لسانه فعليه الدية كاملة ، وإذا عجز بسبب
 إحصاء عن طلق بعد حروف معجم عظمي كن حرف واحد من ٢٨
 من الدية ، لأنها عدد حروف المعجم ، فإن لإمام الصادق (ع) حجة
 في أمير مؤسس علي (ع) ، حتى صارت ، ذهب بعض كلامه وسمي
 بعض ، فحمل هذه من حرف المعجم ، ثم فون كنم المعجم ، في
 بعض من كلامه فيحساب ذلك ، والمعجم ٢٨ جزءاً

وعند أن نقل صاحب الوسائل هذه الرواية ، فإن هذا أقوى وشهر

٨ سلس البول :

سلس البول هو شح ، عدم بقوة حاسكة له ، وذهب مشهور
 شهره صاحب مسند أبي داود عنه ، لأن هذه بقوة واحدة في

الآن . ومع رواية عن الإمام الصادق (ع) صفة الد ، ولكن عمل
الغفهاء بها جابر لضعفها ، كما قال صاحب الخواهر .

الشجاج

تقدم ان اغتيل عمداً بوجع الفصاص . وتخور المصالحفة على منع بتراضي
عليه الضرر ، وان القطع والجرح مع امكان المائلة ، ومع عدم امكانها
او الحاية خطأ فادبية . وتقدم ان المانع كالادراك والسمع وصوء العين
لا فصاص فيها لعدم امكان المائلة ، وان الدبة هي المتعبه .

ونتكلم الآن عن الشجاج . ونجمع على شحت . وهي الجرح المحتصر
بالرأس . أو الوجه فقط . وقسم الغفهاء الشجاج الى ثمانية اصناف تبعاً
للصبر ، وكل صنف منها اذا وقع عمداً . وكان الفصاص ممكناً مثلاً
يغش فيه الفصاص أو الصلح بين الحائي والمحي عيه ، والا فادبية ،
تماماً كغيرها ، والاصناف الثمانية هي :

١ - الحارصة ، وهي التي تضرر الخلد وتحدثه ، وفيها عبر

٢ - الدامية ، وهي التي تقطع الخلد ، وتأخذ في اللحم بغيراً ،
وفيها عبران ، ووجه التسمية بالدامية ان الدم يسير معها .

٣ - اسصفة ، وهي تأخذ في اللحم كثيراً . ولا تنزع العظم ،
وفيها ثلاثة أعيرة ، ووجه التسمية بها تصح اللحم وتقطعه .

٤ - السمحى ، وهي الخلد الرفيفة على العظم ، فتي يلعها الجرح
قدبه أربعة أعيرة .

٥ - الموصحه ، وهي تكشف عن العظم ، ونوصحه ، ولكن لا
تشمه ، وفيها خمسة أعيرة .

٦ - الهاشمة . وهي التي تهشم العضم . وتكسره . ولكنها لا تشقه ،
وهي عشرة أعره

٧ - المعته . وهي التي تنقل العضم وتربله عن محله . وهي خمسة
عشر بعيراً .

٨ - المأمومة . وهي التي تلجأ الرأس . وهي ثلاثون بعيراً .

وفي كل ذلك روايات عن أهل البيت (ع) ذكرها صاحب الوسائل
والخواهر في باب الديات . وتعد الإشارة إلى أن لشحاح الرجل وامرأه سواء
في الدية إلى أن تسع ثلث دية الرجل ، وعندها يكون لشحاح المرأة
نصف ما لشحاح الرجل . تماماً كما هو الحكم في القطع وسائر المخرج
ودكرنا ذلك مفصلاً في فصل الأعصاء والمخرج ، فقرة ٢ من الباب ١٠
بصاحب هذه العقول :

الجنين :

إذا حيا على امرأة حامل فأسقط حملها منه السقط الذي

١ - إذا كان قد ولجته الروح فعلى الحامي دية لرجل . كما كان الجنين
ذكراً ، ودية المرأة إن كان أنثى . ومع الإششاء من هو ذكر أو
أنثى ؟ فنصف دية الذكر ، ونصف دية الأنثى .

٢ - إذا كان الجنين تام الخلق . ولكن لم تسجد روحه فدينه منه
دينار ، من غير فرق بين الذكر والأنثى .

٣ - إذا كان عظمياً فثمانون ديناراً .

٤ - إذا كان مصعاً مستوراً ديناراً .

• - إذا كان علقه فأربعون ديناراً .

٦. کتاب فقه احمدی رحمہ اللہ و مسودہ مکمل * ٢

[illegible]

الحماية على الميت

جاء في كتاب عن أهل البيت لتشديد في احترام الإنسان الميت ،
 وتحريم الاعتداء عليه ، وإن له دية مقدرة بمئة دينار ، تماماً كدية حي
 النائم الحية من أن يلحقه الروح . ومعنى جعل الدية له مع العلم بأنه لا
 روح فيه أن من قطع منه عصباً مضرراً في الإنسان كالرأس ، واللسان
 والذكر على حدي مائة دينار ، وإذا كان للعصوتين كبد والرجل
 وأصبع والأذن فهي كل واحدة ٥٠ ديناراً ، نصف دية الميت . وهكذا
 سائر الأعضاء بحسب دية . ففلاصع ١٠ دينار ، وللاثنين ٢٠ ديناراً
 إلى آخره ، ولا فرق بين الذكر والأنثى ، ولا بين الصغير والكبير ،
 لأطلاق العصوص الشاملة على سواء لأنها جميعاً وردت بنصف الميت

وقد سئل الإمام الصادق (ع) عن رجل قطع رأس ميت ؟ قال
عليه مئة دينار فقد به الشئ ولم يعطى المئة دينار ؟ قال الإمام

الاجتهاد

المجتهد :

المجتهد في اللغة الذي يجد ويألف في صلب الشيء ، أي شيء ، وفي اصطلاح الفقهاء هو الذي يعرف أصول الشريعة بكاملها. وما ينطوي عليه من أحكام ويملك القدرة التامة على استنباط هذه الأحكام ، وردها إلى أصولها ، أي يعرف أن الأدلة الشرعية أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والعقل وأيضاً يميز بين أبواب الأحكام وعبرها وبين الصحيح والضعيف من روايات هذا الباب ، وبين ما أجمع عليه الفقهاء وما اختلفوا فيه. وبين المواعيد المقررة بحكم العمل والعقلاء جميعاً ، فإذا أراد أن يعرف حكمها عند الله بحث عنه ونقب في معرقات هذه الأصول ومواردها ، فإذا رأى بعضها ينطوي على حكم الحادثة استطاع باستنباطه لمؤهلات اسطر ، ووسائل المعرفة أن يكشف عن العموص ، ويعرر بصورة عامة ، ويسمى هذا التمهيج التدقيق استنباطاً .

فالمجتهد أشبه بمن يعرف أن في هذه الأرض نوعاً خاصاً من المعدن ، ويعرف أيضاً الوسيلة إلى استخراج وتصعيته والانتفاع به . أما المقلد

فإنه يجهل مصادر الشريعة وأدلتها من الأساس . أو يعرف أسماءها
وعندها . ولكنه لا يعرف ما تطوي عليه من أحكام أو يعرف ذلك
على سبيل الاحتمال . ويحجر عن التحصيل وعمية لاشتراط من رد الفرع
إلى الأصل واستخراج الفرع منه تماماً كما يعرف نوع العدد في الأرض ،
ولا يعرف الوسيلة إلى استخراجها وتصميمه . ولذا لا يُسأل المقلد عن
كتاب الله . وسنة نبيه إذا أراد معرفة حكم من الأحكام ، وإنما يُسأل
عن فتوى الإمام الذي يقلده . وبدون مدهه . ويعتبره حجة عنه في
أمور دينه . فالفرق بينه وبين المجتهد ، تماماً كالفرق بين الذي يستقي
من النبع بنفسه ، وبين من يشرب من إناء غيره .

أنواع الاجتهاد :

ينقسم الاجتهاد باعتبار مصادره إلى أنواع :

١ - أن يجتهد المكلف في مورد النص القطعي ثبوتاً ودلالة ، ومعنى
قطعي الثبوت أن نعم بوجوده بعبارة ، لوروده في كتاب الله ، أو سنة
رسول الله التي حاهما بها الخبر المتواتر الذي لا تتطرق إليه الزيادة
ومعنى قطعي الدلالة أن يكون واضحاً وصريحاً لا يقبل الشك . ولا يتحمل
التأويل .

وقد اجمع المسلمون قولاً واحداً ، السنة منهم واشيعة ، على مع
هذا الاجتهاد وأن جواره لا يمكن محال أن يكون محلاً للبحث والتساؤل
لأن الاجتهاد إنما يكون في الطرقات لا في الدسيات ولأن هذا الاجتهاد
يؤدي إلى حق الدين ، وتعطيل الصومس وبالتالي إلى حدود الاسلام ،
لأن معنى هذا الاجتهاد في حقيقته : قال الله وانزل . هذا . إلى أن

المعبر ، فهذا أدى به سطر ان يظهر أو الخيصة عمل به ، حتى ولو
حسب السلف بكسهم ، وحرّم عليه متعتهم ما دام على يقين من
خطأهم .

وقد كان الأمر كذلك عند أئمة قبل أن يفعلوا باب الاجتهاد ،
وبعدهم ألزموا المقيّة بأن لا يتجاوز في تفسيره رأي إمام من أئمة السلف ،
وأوجبوا عليه ان يعتقد أولاً : قال الأولون ، ثم يستدل لرأيهم ، لا
بأنه . وقد عثر عن هذه الحقيقة بصرحة أحد أئمة الأحناف المعروف
بذكرحي (ب ٢٤٠) حيث قال : كل آية أو حديث يحذف ما
عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ ،

أما إذا كان النص قطعي الدلالة كما هو قطعي الثبوت فقد حرّم
أئمة وشعبة الاجتهاد في تفسيره ، وأي عاقل غير أن يصر قوله
تعالى : فلا من لها ف ، انتهى عن التأويل فقط ، دون النهي
عن الشتم والضرب ؟

٤ - أن جهد في ثبوت السنة . أو فيها إذا رويت عن الرسول
الأعظم بغير لوحد ، لا بالخبر المتواتر ، وأحد الشيعة هذا الاجتهاد
ومعه آية حين أوصدوا باب الاجتهاد على الإطلاق .

والخلاصة انه لا جهد عند الجميع في مقبول النص أما الاجتهاد في
تفسير النص لغير قطعي الدلالة - وفي ثبوت النص - غير قطعي الثبوت -
وفيما يعتمد على العلم واليقين من حكم العقل واقتناع العقلاء .. أما هذا
الاجتهاد فحائز عند الشيعة من قبل ، ومن بعد وقد أحروه هم ، وأمرهم
بسمعه أئمة آل البيت . قال الإمام جعفر الصادق : علينا ان نقضي
بكم الأصول ، وعيبكم أن ترفعوا . وقوله : لا يكون المقيّة مقيهاً
حتى تلحق به . ويعرف ما تلحق به ، وامرأاد بالحق ما العطفة .

قال الشاعر العربي : والحن يعرفه ذوو الألباب .

وكان هذا الاجتهاد حائراً عند السلف ، ثم تبعوه ، ولكن منذ شيخ محمد بن عبد الله ، حتى اليوم والأصوات يرتفع من كبار علماء الأكره وغيرهم من أعلام السنة وتنادي بفتح باب الاجتهاد وتعظيم اليهود ، خاصة المرحوم شلتوت شيخ الأكره الأسبق فقد كان أصرح وأحرأ من عرفا في الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد على أوسع نطاق ، حتى ولو خالف المذاهب الأربعة ، وينص على سحب المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة لدعوته ، وقرأوا العديد من الاجتهادات ، حديثه ، منها ان الطلاق ثلاثاً مع واحد ، ومنها ان الوصية نحو للوارث وغير الوارث ، إلى غير ذلك مما يفتي مع مذهب الشيعة الإمامية وغيرهم ، وتختلف مع المذاهب الأربعة بل حار شتوت تقليد المذهب الحنفي بوجه عام .

المطلق المجتري :

سبق ان المجتهد من كان كمؤلاً لاستنباط الأحكام وقد تكون كفاءته عامة لاستنباط جميع الأحكام وفي كل مسألة الفقه ، وفي كل باب من أبوابه دون استثناء ، وهذا ما يسمونه بالمجتهد المطلق . أما إذا كان كمؤلاً لاستنباط بعض الأحكام دون بعض فهو المجتهد المجتري في اصطلاحهم .

وهو يعنى فهماء الشيعة عن مكان الاجتهاد المطلق ، ووجوده بالفعل ، واحتلوا في امكان المجتري . وهو يحير انفس وجود من له منحة يقتدر بها على الاستنباط في بعض مسائل العلم دون بعض ، فهم من قال يجوز ذلك وروعه نصاً وفي آخرون من ممكن ان يكون الانسان مجتهداً في من دون من . اما ان يجتهد في بعض مسائل الفقه لا احد دون

و من بعد از آنکه در این باب گفتار کردیم
باید دانست که این کتاب در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

فصل در بیان

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

و در این کتاب که در میان
محققان و دانشمندان بسیار
محبوب و مشهور است.

الشيعة . وهم في ذلك روايات كثيرة عن أهل البيت ، منها قول الإمام
جعفر الصادق . « اما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه ، حافظاً لدينه ،
محالفاً لعوامه ، مطيعاً لأمر مولاه ، فللموام ان يقتلوه » .

فصيانة النفس ، والمحافظة على الدين ، ومحاربة الهوى ، وطاعة
المولى جل وعلا شرط جوهرى حوار المتابعة ، وتمييد الحكم والفتوى .
وقد فرغ الشيعة على ذلك فروعاً ، منها ان صاحب الحق لا يجوز له
ان يرفع دعواه لغير العادل اذا استطاع الحصول على حقه بدون ذلك
وإذا رجع الى غير العادل ، ولحلل هدى ، وحكم له بالحق فلا يجوز
له ان يأخذ الشيء المحكوم . وان كان حقاً ، لقول الإمام جعفر
الصادق . « فاما يأخذ سحتاً » . وان كان حقاً ثانياً له .

وهناك مسائل أخرى تتصل بالبحث . مثل الاجتهاد بأصول الدين ،
وتبديل رأي المحدث . ودهوله عن الدليل الذي كان قد اعتمد عليه من
قبل . وما ان ذلك مما تكلم به علماء الشيعة بإسهاب في كتب الأصول ،
وتركها التعرض له رعة في الاختصار ، ولأن غرضنا الأول بيان أقسام
الاجتهاد . والخائر منه وغير الخائر عند الشيعة ، لتصحيح الخطأ الشائع
من ان باب الاجتهاد موصد عند السنة قديماً وحديثاً ، ومفتوح عند
الشيعة بشئ أنواعه .

من المصادر

- الجواهر للشيخ محمد حسن بن الشيخ باقر النحوي .
- المذاق للشيخ يوسف البحراني .
- المسالك للشهيد الثاني زين الدين الجلي .
- ومائل الشيعة للحر العاملي .
- مفتاح الكرامة للسيد جواد العاملي .
- شرح الارشاد للشيخ الاردبيل .

صاحب الجواهر :

قلت في مقدمة الجزء الثالث : انه تلخيص وتوضيح للكتاب المعروف
بالمكاسب للشيخ مرتضى الانصاري حليمة صاحب الجواهر في الرئاسة
لبينة العامة . ومن تتع بنية الأحرار الحسنة ينحط اني أهم كثيراً
مكتسب الجواهر . وأستشهد عالياً بأموال صاحبه ، وخاصة في الجزء
الرابع والخامس والسادس ، حتى كأن هذه الأجزاء تلخيص موجز لكتاب
الجواهر .. أجل ، لقد أوليته كل العناية ، واتحدث به المادة الأولى

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β . It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

2. In the second part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved. It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative. The solutions are found in explicit form. It is shown that the solutions are unique for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

3. In the third part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved. It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative. The solutions are found in explicit form. It is shown that the solutions are unique for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

4. In the fourth part of the paper the problem of the existence of solutions of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters α and β is solved. It is shown that the system has solutions for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative. The solutions are found in explicit form. It is shown that the solutions are unique for all values of the parameters α and β if the function $f(x)$ is continuous and has a bounded derivative.

۱. ...
 ۲. ...
 ۳. ...
 ۴. ...
 ۵. ...

فهرست

الطلاق

- المطلق ٥ - طلاق الولي ٧ - الوكالة في الطلاق ٧ -
- المطلقة ٨ - المسترابة ١٠ - صحة الطلاق في الحيض ١٠ -
- الصيغة ١١ - الاشهاد على الطلاق ١٢ - السني وزوجه
- الشيعة ١٣ - الطلاق سنة وبدعة ١٢ - الطلاق رجعي
- وبائن ١٥ - المطلق ثلاثاً والمحلل ١٦ - الشك والتردد ١٨ -
- تصديق المطلقة بالتحليل ١٨ - يخلو ويدهي الطلاق ١٩ -

الخلع والمباراة

- الخلع ٢٠ - الصيغة ٢١ - الصلابة ٢٢ - الشروط ٢٤ -
- الكراهية ٢٥ - احكام الخلع ٢٥ - المباراة ٢٧ -

العدة

لا عدة ٢٩ - عدة المطلقة الحامل ٣١ - دعوى الحمل
بعد الطلاق ٣٢ - عدة من استقام حيضها ٣٣ - عدة
الناس التي لا تحيض ٣٣ - أقصر عدة ٣٤ - أطول
عدة ٣٤ - عدة المتمتع بها ٣٦ - عدة من ارتد زوجها ٣٧ -
عدة وطء الشبهة ٤٠ - اجتباة المدين ٤١ - عدة
الزانية ٤٢ - عدة الكتاية ٤٣ - زوجة المفقود ٤٣ -
العدة بسبب المح ٤٥ - نفقة المعتدة ٤٥ - التوارث
بين المطلق والمطقة ٤٦ - أين تعد المطلقة ٤٧ - الزواج
بالأنثى في عدة اختها ٤٧ .

الرجعة

معها وشرعيتها ٤٨ - صورة الرجعة ٤٩ - لأشهاد هي
الرجعة ٥٠ - الارتداد أثناء الرجعة ٥٠ - التنازع ٥٠ .

طلاق الحاكم لعدم الاتفاق

أهمية المسألة ٥٣ - الروايات ٥٤ - أقوال الفقهاء ٥٥
خلاصة الأقوال ٥٦ .

الظهار والابلاء واللعان

الظهار ٥٨ - الابلاء ٦٠ - اللعان ٦١ .

مجلس

در این مجلس که در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل
مجلس در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل
مجلس در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل
مجلس در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل

در این مجلس که در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل
مجلس در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل

مجلس در روز پنجشنبه

در این مجلس که در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل
مجلس در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل
مجلس در روز پنجشنبه
هجری ۱۳۰۲ در محفل

علم الحاكم

أسس العلم ١٢٩ - رخص في القضاء ١٣٠ - القوايين
الحديثة وأئمة المذاهب ١٣١ - القضاء على خلاف
العلم ١٣٢ - العناية ١٣٤ - المحاكم الشرعية ١٣٥ -
القرائن الموضوعية ١٣٥ - المبادئ العامة ١٣٥ - الطب
الشرعي ١٣٦ - الخلاصة ١٣٨ .

اليمين

وظيفة الشكر ١٤٠ - شروط الخائف ١٤١ - موضوع
اليمين ١٤٢ - صيغة اليمين ١٤٢ - أقسام اليمين ١٤٣ -
يمين الإنكار ١٤٥ - اليمين المردودة ١٤٦ - اليمين
المضنة ١٤٨ - يمين الاستظهار ١٤٨ - كذب الخائف ١٥٠

الوصايا

مناها ١٥٢ - شرعيتها ١٥٢ - الصيغة ١٥٣ - الرجوع
عن الوصية ١٥٥ - القبول والرد من الموصى له ١٥٦ -
الموصى ١٥٧ - الموصى له ١٥٩ - موت الموصى له
قبل الموصى ١٦١ - تمين الموصى له ١٦٢ - الموصى
له ١٦٣ .

بين الأصل والثالث

الواحد المأذون ١٦٥ - حب المأذون والمأذون ١٦٦ -
الواجب اليه فقط ١٦٦ - غير الواجب ١٦٧ -

لا ميراث ولا وصية مع الدين ١٦٩ - اثبات حين
 القصد ١٦٩ - تعدد الوصايا وتراجعها ١٧٠ - وصية
 بأعيان التركة ١٧١ - السهم المشاع والعين الخاصة ١٧٢ -
 الوصية بالمنفعة المؤبدة ١٧٢ - اثبات الوصية ١٧٣ .

الوصاية

معناها ١٧٥ - رد الوصاية ١٧٦ - شروط الوصي ١٧٦ -
 الوصاية لأئيب ١٧٨ - حياصة الوصي ١٧٩ - صيانة
 الوصي ١٧٩ - الوصاية على الأطفال ١٧٩ - لا وصاية
 على الأطفال مع الحد ١٨٠ - الإيصاء بالروح ١٨٠ -
 من للوصي ان يوصي ١٨٠ - وطبيعة الوصي ١٨١ -
 اجرة الوصي ١٨١ - من لا وصي له ١٨١ - اقرار
 الوصي ١٨٢ - اثبات الوصاية ١٨٢

تصرفات المريض

المريض ١٨٣ - تصرفات الصحيح ١٨٣ - تصرفات
 المريض ١٨٤ - بين الوصية وتصرفات المريض ١٨٥ -
 اقرار المريض ١٨٧

الارث

التركة ١٨٩ - دية القتل ١٩٠ - الحقوق المتصفة
 بالتركة ١٩١ - التركة والورثة وأرباب الدين ١٩٢ -
 موجبات الارث ١٩٢ - الب ١٩٣ - مراتب القرابة ١٩٣ -

١٩٠ ١٩١
 ١٩٢ ١٩٣
 ١٩٤ ١٩٥
 ١٩٦ ١٩٧

لقد تم وحب

٢٠٠ ٢٠١
 ٢٠٢ ٢٠٣

نقصان و...

٢٠٤ ٢٠٥

لازم و...

٢٠٦ ٢٠٧
 ٢٠٨ ٢٠٩

لاحد و...

٢١٠ ٢١١
 ٢١٢ ٢١٣
 ٢١٤ ٢١٥

الاعمال والأحوال

٢١٦ ٢١٧
 ٢١٨ ٢١٩

أفصل من التوبة ٢٧٣ - الشهادة عليها بالزنا وهي بكر ٢٧٣ -
رنا عبر المسم مثله ٢٧٤ - خلاصة أنواع حد الزنا ٢٧٤.

القواط والسحق والقيادة

القواط ٢٧٥ - طرق الاثبات ٢٧٦ - حد القواط ٢٦٧ -
التوبة من القواط ٢٧٩ - السحق ٢٧٩ - حد السحق ٢٨٠ -
حد القيادة ٢٨١ .

الغذف والسكر والسرقة ولطم الطريق

الغذف ٢٨٣ - لا حد على الأب ٢٨٥ - الاثبات ٢٨٥ -
حد الغذف ٢٨٦ - مسقطات الحد ٢٨٧ - صب
المصوم ٢٨٨ - الب عن فضض ٢٨٩ - ملهي
النوبة ٢٩٠ - حد الباهر ٢٩٠ - الشارب ٢٩٠ -
الشارب ٢٩٢ - الاثبات ٢٩٢ - الحد ٢٩٣ - توبة
«شارب ٢٩٣ - السارق وشروط الحد ٢٩٤ - سة
المجاعة ٢٩٧ - سارق الاكمام ٢٩٧ - الاثبات ٢٩٧ -
القطع ٢٩٨ - سرقات كثيرة وحد واحد ٣٠٠ - ذواليد
الواحدة ٣٠٠ - توبة السارق ٣٠١ - حق الله وحق
العبد ٣٠١ - قاطع الطريق ٣٠٣ - الاثبات ٣٠٣ -
الحد ٣٠٤ - توبة قاطع الطريق ٣٠٤ - قتل النفس ٣٠٥ -
المزور والمحتال ٣٠٦ - الاطلاع على المورثات ٣٠٦ -
الاستمنا ٣٠٧

المرتد والمفاعل بالأموات واليهالم

المرتد ٣٠٨ - حفيقة الارتداد ٣٠٩ - المطري والملي ٣١٠ -

احكام المرتد عن فطرة ٣١٣ - احكام المرتد عن
 ملة ٣١٤ - المرأة المرتدة ٣١٤ - العاقل بالأمور ٣١٥
 العاقل باليهائم ٣١٦ .

القصاص

القصاص ٣١٧ - قتل العمد ٣١٨ - المشرك والتسيب ٣٢٠
 من أمثلة النسب ٣٢٠ - الاكره على قتل أو لقطع ٣٢٢
 إذا قتل أكثر من واحد ٣٢٤ - إذا قتل أكثر من
 واحد ٣٢٥ - الشروط ٣٢٦ - المرأة والرجل ٣٢٩
 الاثبات ٣٣٠ - اللوث ٣٣٢ - القتل في الأمكنة
 العامة ٣٣٣ - لاستيلاء من القاتل ٣٣٣ - أوساء قاتل ٣٣٥
 ارث الذبحة ٣٣٥ - عمرو بعض الأولاد دون بعض ٣٣٥
 اذن الحاكم ٣٣٩

الاعضاء والجروح

الجرح ٣٣٨ - الرجل والمرأة ٣٣٩ - دين الله لا يصب
 بهذه العقول ٣٣٩ - بين العضوين ٣٤٧ - بين
 الجرحين ٣٤٣ - الضرب ٣٤٤ - الاثبات ٣٤٤

السجن

المرأة المرتدة ٣٤٥ - السارق للمرة الثالثة ٣٤٥ - الاعانة
 على القتل ٣٤٦ - ثلاثة وثلاثة ٣٤٦ - السجن على دمة
 التحقيق ٣٤٧ - حبس المظن ٣٤٧ - من خلص
 القاتل ٣٤٨ - حبس الكفيل ٣٤٨ - الأمر باعتقل ٣٤٨ -
 شعر المرأة ٣٤٩

الديانات

٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠
 ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠
 ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠
 ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠
 ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠ ٣٥٠

ديانة الأسماء والمناجاة

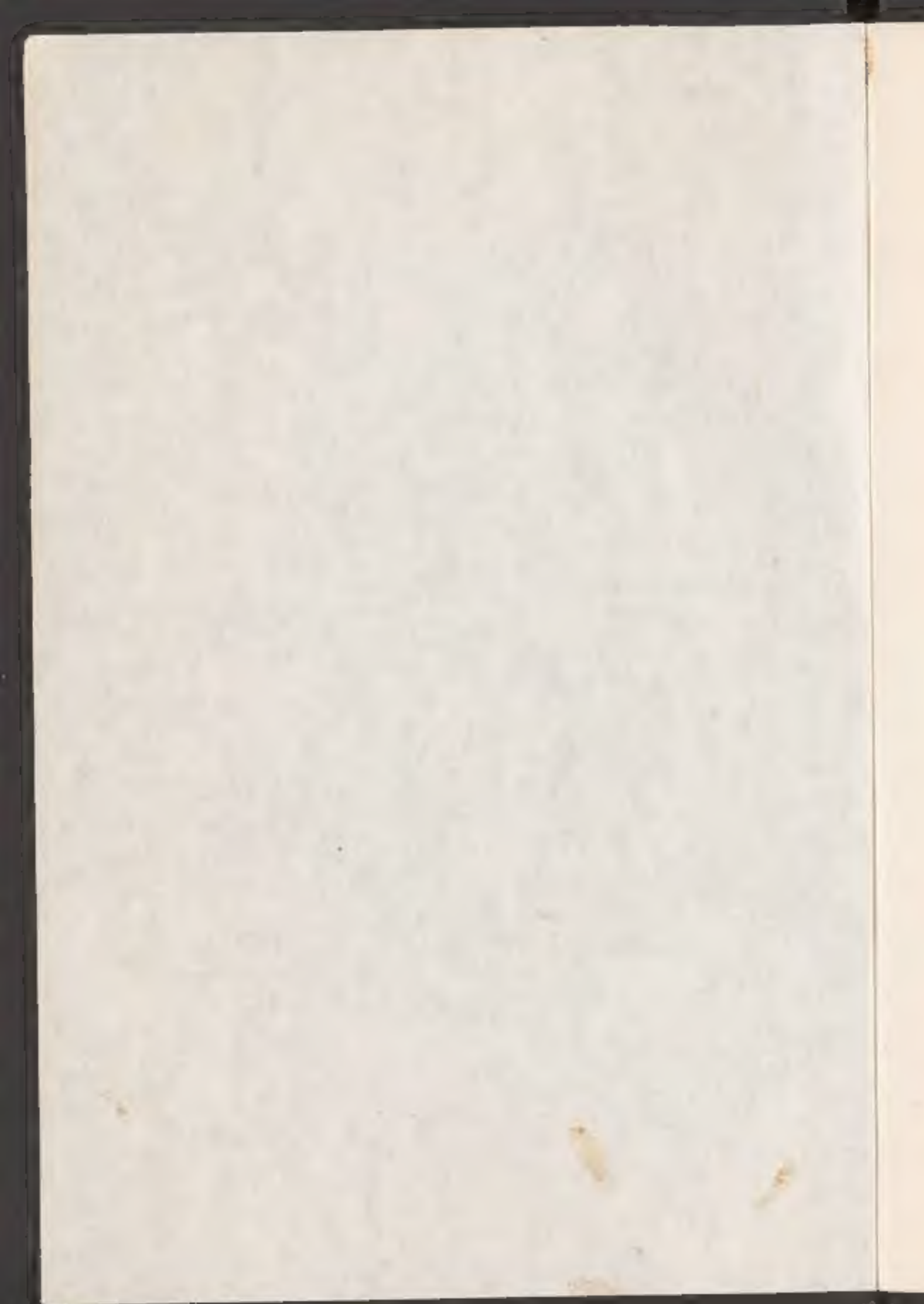
٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١
 ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١ ٣٦١

الأسماء

..... ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠
 ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠
 ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠

من المصادر

..... ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠ ٣٨٠





**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

دوره ۲۶۰۰ ریال